



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

تخصص الحديث وعلومه



آراء ابن خلدون في السُّنة وعلومها جمعاً ودراسةً

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)

إشراف: أ.د. خريف زتون

إعداد الطالب: لصفار لامين

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
يوسف عبد اللاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيساً
خريف زتون	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفاً
زكرياء قادي	دكتور	جامعة الوادي	مناقشاً
إدريس ريمي	دكتور	جامعة الوادي	مناقشاً
صالح عومار	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	مناقشاً
نبيل زياتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مناقشاً

السنة الجامعية: ١٤٤٦-١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥-٢٠٢٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الأطروحة باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على جانب من شخصية ابن خلدون العلمية، وذلك فيما يتعلق بعلوم الحديث والسنة النبوية، وبيان ما إذا كانت له آراء في هذا الشأن؟، وما هي منزلة السنة وحجيتها لديه؟ ومدى معرفته بها دراسةً وتدريساً، وقد تتبع الباحث ما في مؤلفاته وجمع المادة العلمية التي تُبين هذه الجوانب لدى هذا العَلم المشهور، وأبرز آراءه في هذا الشأن، كراهيه المشهور في أحاديث الطب النبوي، وأحاديث المهدي، كما أبرز جانب الفقه وشرح الحديث النبوي الشريف، وأبرز أيضاً منهج ابن خلدون في التعامل مع التاريخ والمؤرخين من حيث العرض والتوثيق والنقد والتمحيص، ومجموع هذه الجوانب يكشف عن شخصية ابن خلدون بشكلٍ عامٍ في علوم الحديث والسنة النبوية.

الكلمات المفتاحية: السنة، ابن خلدون، أحاديث الطب النبوي، أحاديث المهدي، الرواية التاريخية.

Thesis Abstract in English

This research aims to shed light on one aspect of Ibn Khaldun's scholarly personality, specifically with regard to the sciences of hadith and the Sunnah of the Prophet, and to determine whether he had any opinions on this matter. What was his view of the Sunnah and its status? To what extent did he study and teach it? The researcher traces his writings and collects scientific materials that shed light on these aspects of the personality of this famous scholar, highlighting his views on this matter, such as his famous opinion on the hadiths of prophetic medicine and the hadiths of the Mahdi, as well as the most prominent aspects of jurisprudence and the interpretation of the noble hadiths of the Prophet. and Ibn Khaldun's approach to dealing with history and historians in terms of presentation, documentation, criticism, and scrutiny. All these aspects reveal Ibn Khaldun's personality in general in the sciences of hadith and the prophetic tradition.

Keywords: Sunnah; Ibn Khaldun; Hadiths on Prophetic Medicine; The Hadiths Concerning the Mahdi; The Historical Novel.

مُقَدِّمَةٌ.

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلَلَ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.
 أما بعد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.
 إِنَّ نِعَمَ اللَّهِ سَمَاءَهُ وَتَعَالَى عَلَى أُمَّتِنَا عَظِيمَةٌ عَظِيمَةٌ دِينُهَا الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ لَهُ الْبَقَاءَ وَالرَّفْعَةَ، وَعَظَمَةَ نَبِيِّهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي أَرْسَلَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ بِشِيرًا وَنَذِيرًا، وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا؛ وَمِنْ مَظَاهِرِ عَظَمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، مَا يَهَيِّئُهُ اللَّهُ سَمَاءَهُ وَتَعَالَى مِنْ أَعْلَامٍ فِي كُلِّ عَصْرِ يَبْلُغُونَ دِينَهَا وَيَجِدُّونَ مَا احتَاجَ إِلَى التَّجْدِيدِ مِنْهُ.

وَإِنَّ مِنَ الْمِيَادِينِ الْفَسِيحَةِ الَّتِي بَرَزَ فِيهَا أَعْلَامُ أَكَابِرٍ كَانُوا نَبْرَاسًا لِلْأُمَّةِ مِيدَانُ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، الَّذِي ابْتَكَرَ فِيهِ عُلَمَاءُ أُمَّتِنَا مِنْ أَلْوَانِ التَّصْنِيفِ فِيهِ فَنُونًا عِدَّةً، وَمِنْ ذَلِكَ عِلْمُ التَّارِيخِ، الَّذِي هُوَ مِيدَانُ حَسَّاسٌ، فَالاهْتِمَامُ بِهِ اهْتِمَامٌ بِرُوحِ الْأُمَّةِ وَأَعْمَالِهَا وَأَسْبَابِ عِزِّهَا وَنَصْرِهَا، وَإِهْمَالُهَا إِهْمَالٌ لِّكُلِّ ذَلِكَ؛ كَيْفَ لَا وَهُوَ الْفَنُ الَّذِي يَتَضَمَّنُ سِيرَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا تَلَاهَ مِنْ تَارِيخِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَسَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، لِذَا كَانَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ بِأَمَةِ الْإِسْلَامِ أَنْ هَيَّأَ لَهَا أَعْلَامًا نَبِغُوا فِي الْعَنَاءِ بِتَارِيخِهَا فَدُونَهُ وَنَقَلُوهُ وَحَقَّقُوهُ، وَبَقِيَتْ كَتَبُهُمْ وَدَوَاوِينُهُمْ، شَاهِدَةٌ عَلَى جَهْدِ جَبَارَةٍ فِي حِفْظِ تَارِيخٍ مُجِيدٍ، يَمْتَدُّ مَجْدُهُ قُرُونًا مُتَطَاوِلَةً وَأَزْمَنَةً غَابِرَةً.

فَأَفْضَلُ تَارِيخٍ حُفِظَ وَتُقِلَّ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، مِنْ بَعْثَةِ نَبِينَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَأْ مِنْ مَوْلَدِهِ الشَّرِيفِ مُرُورًا بِدَعْوَتِهِ وَهَجْرَتِهِ وَغَزَوَاتِهِ ثُمَّ تَوْدِيْعِهِ لِأُمَّتِهِ وَوَفَاتِهِ، ثُمَّ الْقُرُونِ الَّتِي بَعْدَهُ مِنْ خِيَارِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِمَّنْ اصْطَفَاهُمْ

الله سبحانه وتعالى لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ونصرة دينه ثم خَلَقُوهُ في أمته حتى بلغوا بالإسلام مشارق الأرض ومغاربها، خاصةً في أيام الخلافة الراشدة، وما بعدها من أيام الأمويين والعباسيين ومن أتى بعدهم. وإنَّ من أعلام الأمة الذين خدموا تاريخها، واعتنوا به العلامة عبد الرحمن بن خلدون رحمه الله، فقد كان له مصنف بلغ الآفاق، واشتهر بين أهل العلم، بل إنَّ ابنَ خلدون رحمه الله نفسه قد حظي بعناية كبيرة من الدارسين على مختلف التوجهات والتخصصات، وذلك بسبب تفننه في العلوم التي تطرق إليها في مقدمة تاريخه التي هي باكورة هذا الكتاب، حيث كان له فيها فصولٌ في شتى العلوم والفنون، فكان هو ومقدمته مجالاً لدراسة كثير من الباحثين والدارسين، لذا فقد ترجم له الكثير وتناولوا حياته العلمية والسياسية والاجتماعية، وقد تتبعت المصنفات التي صُنفت حوله وحول تاريخه ومقدمته وفكره، فبلغت الكتب باللغة العربية حوالي: ٣٥٠، وبغير العربية حوالي: ٥٢ مصنفًا، وهذا بلا ريب عدد كبير، ولا أزعم أنني استوعبتها.

وقد كان لابن خلدون في تاريخه هذا - خاصة مقدمته - مباحث مرتبطة بالسنة النبوية وعلومها المتفرعة عنها، فضلاً عن كون التاريخ هو من علوم السنة، لقيامه على الرواية والأسانيد؛ وكان لابن خلدون مصنفات قليلة جداً إذا قورن بغيره من أهل العلم خاصة في عصره، حيث عُرف كثير منهم بكثرة التصانيف، إلا أنَّ ابن خلدون تميَّز بمقدمته المشهورة التي نسجها بصورة مبتكرة في التصنيف.

أهمية الموضوع:

وقد ظهر لي من خلال تتبع واستقراء مباحث علوم السنة لدى ابن خلدون أنها تستحق أن تجمع وتبرز ويتمَّ دراستها ومناقشتها، على ضوء ما هو مقرَّر لدى أهل الاختصاص في علوم السنة، فإنَّ ابنَ خلدون كان عالماً متفناً إلَّا أننا لا نزعم أنه كالمختصين في هذا العلم من المحدثين والأئمة الذين برزوا في هذا العلم الشريف، لكنَّ مشاركته في هذا العلم لها وزنها، بناءً على المنزلة والشهرة التي بلغها، أو من جهة مضمون تلك المباحث والآراء كما سيأتي بيانها، ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث.

الإشكالية:

والإشكالية التي أود الجواب عنها في هذا البحث هي:

هل كان لابن خلدون آراء في السنة وما يرتبط بها من مباحث؟، وما إذا كانت تبرز جوانب مخفية من شخصيته العلمية؟ ومن ثمَّ دراستها وتحقيقها وبيان مدى موافقته لأهل العلم بالسنة والحديث في ذلك؟.

أسباب اختيار الموضوع:

أما عن سبب اختياري لهذا الموضوع، فيمكنني حصر ذلك في النقاط الآتية:
أولاً: عدم وجود دراسة جمعت آراء ابن خلدون ومباحثه المتفرقة في علوم السنة والحديث، وما وُجد منها فإنه لم يعطِ الموضوع حقه، لا من جهة الاستيعاب والجمع، ولا من جهة الدراسة والتحقيق، كما سيأتي تأكيده.

ثانياً: شهرة بعض آراء ابن خلدون في الساحة العلمية بل والعالمية، مع عدم تحقيقها تحقيقاً يتفق مع واقع فكر ابن خلدون وتوجهه السني - في الأصل -، مما أعطى صورة خاطئة عنه رحمه الله.

ثالثاً: كونه من أعلام مغربنا الإسلامي الكبير، ومن كان له في ربوع بلدنا الجزائر حقبة مهمة من حياته، بل إنَّ مقدمته الشهيرة كان تسويدها وتسطيدها في غرب هاته البلاد^(١) التي وجد فيها خلوة وعزلة عن ضجيج المناصب التي شغلته، ومعتزك السياسة التي حرمتها الاستقرار والاطمئنان، وهو من أعظم الآفات التي تحول بين العالم وبين بثِّ علمه فضلاً عن تدوينه^(٢).

رابعاً وأخيراً: قلَّةُ عناية الدارسين بتراث المغاربة عموماً، إلَّا إن قيل: إنَّ ابن خلدون حظي بعناية الدارسين على خلاف كثير من المغاربة، خاصة وأنه انتهى به المطاف في أرض الكنانة، لكن يقال: إن الموضوع الذي يتعلق به هذا البحث لم يُعطِ حقه من الدراسة والتحقيق كما سيأتي بيانه في طيات فصوله.

أهداف البحث:

الهدف الأول: جمع وإبراز آراء ابن خلدون في هذا العلم الشريف علم الحديث والسنة، بحيث تنتظم في سلكٍ واحدٍ يمكن للدارسين الوقوف عليها.

^(١) في قلعة بني سلامة التي صارت تعرف بقلعة ابن خلدون، هي قلعة أثرية تقع بمدينة فرندة بولاية تيارت، الجزائر، أخذت هذه القلعة شهرتها بسبب إقامة المؤرخ ابن خلدون قرابة أربع سنوات، ١٣٧٥ م إلى ١٣٧٩ م حيث كتب كتابه المقدمة، قال رحمه الله: "فأقيمت بها - يعني قلعة بني سلامة - أربعة أعوام، متخلياً عن الشواغل كلها، وشرعت في تأليف هذا الكتاب، وأنا مقيم بها، وأكملت المقدمة منه على ذلك النحو الغريب، الذي اهتمت إليه في تلك الخلوة، فسالت فيها شأبيب الكلام والمعاني على الفكر، حتى امتحضت زبدتها، وتألّفت نتائجها"، انظر: ابن خلدون، مقدمة تاريخ ابن خلدون (٦/٦٣٨)، وله أيضاً: رحلة ابن خلدون (ص ١٨٧).

^(٢) والمراد من السياسة هنا تقلد المناصب السياسية بمعنى أن ارتباط العالم بالمناصب قد يحول بينه وبين التأليف والتدريس وهذا أمرٌ معروفٌ، وليس القصد هنا ذم الاشتغال بالسياسة.

الهدف الثاني: دراسة هاته الآراء، وتحقيق مذهب ابن خلدون فيما تناوله مما يرتبط بالسنة وعلومها.

الهدف الثالث: إعطاء صورة صحيحة عن ابن خلدون مطابقةً لواقع ما ذهب إليه من آراء في السنة وعلومها، توضيح شخصية ابن خلدون العلمية، في هذا الجانب من علوم السنة النبوية وعلوم الحديث، الذي كان لابن خلدون فيه آراء ومسائل متفرقة مبثوثة في تراثه الذي خلفه، وبخاصة مقدماته الشهيرة التي تُعدُّ سفرًا جامعًا لشتى العلوم والمعارف، وكان لعلوم السنة والحديث فيها نصيباً لا بأس به، يستحق العناية به والدراسة الجادة، فإن بعض من حكم عليه إنما نقل عن غيره، أو لم يستوعب النظر ويحقق فيما قرّره، وبعضهم بالغ في مدحه أو نقده.

الدراسات السابقة.

قد أشرت آنفاً في مبدء هاته المقدمة إلى أنّ ابن خلدون ومقدمته مع التاريخ حظي بعناية لا نظير لها من الدراسة في عصرنا الحاضر خاصة، ولم يُعَدَم في طيات هاته الدراسات من عُني بجانب السنة وعلومها، إلّا أنه -بحسب اطلاعي وأنا المقصّر- لم يوجد من وفّى هذا الباب من آراء ابن خلدون حقّه من الجمع فضلاً عن الدراسة، ويبقى دائماً للسابق فضلُ السبق؛ فمن الدراسات التي وقفت عليها في الباب:

الدراسة الأولى: وهي من أحسن الدراسات التي وقفت عليها واستفدت منها إفادة عظيمة دراسة للدكتور خالد كبير علال، وإن كانت هذه الدراسة في الجانب النقدي لآراء ابن خلدون، حيث عنون لها: أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة، وقد أتى فيها على أهمّ الجوانب النقدية الحديثة والتاريخية المرتبطة بالبحث؛ وأهمّ المحاور التي يدور بحثه حولها هو الاستدراك على ابن خلدون في إزرائه بالمؤرخين والمحدثين قبله، ومبالغته في الاعتماد على قانون المطابقة بين الروايات التاريخية والثابت من التاريخ والواقع، وزعمه أن ذلك أهم من النقد المتوجه للأسانيد، ويبيّن الباحث أن هناك من الروايات ما لا يصلح فيه قانون المطابقة، ويرى أن ابن خلدون بالغ في قصّره نقد الأسانيد على الروايات الشرعية، واهتمّ الباحث بالتنبيه على مبالغات كثير من الباحثين في إطرار ابن خلدون ودعوى أسبقيته في بعض الجوانب النقدية التي اشتهرت من خلال مقدمته، وأفاض في التمثيل بأمثلة قيمة للأئمة الذين سبقوا ابن خلدون في كلّ أنواع النقد التي يمكن تطبيقها على الروايات، خاصة التاريخية منها، سواء نقد الأسانيد أو المتون بأنواعه ومثّل للنقد بالاحتكام إلى قوانين الاجتماع، والاحتكام للنقل والعقل، والإحصاء والحساب، ونحو ذلك مما اعتنى به ابن خلدون.

وأجاد في انتقاد ابن خلدون في نقده لبعض الروايات التاريخية، وأتى في ذلك على عيوب منهجية واضحة في طرح ابن خلدون، كانتقاده -مثلاً- في نقد الأخبار المروية في مدينة إرم ذات العماد. إلا أنه يُعاب على الباحث تشديده على ابن خلدون وتحميله -أحياناً- ما لا يحتمل، ومن أمثلة ذلك: قوله في مناقشته في قضية الخضر معلقاً على قوله: "والصحيح أن الخضر قد مات"^(١)، قال الباحث: "وكلامه هذا يعني أنه قد حقق في المسألة، وانتهى إلى تقرير ما نقلناه عنه، لكنني لم أعثر له على تفاصيل ذلك، ولا على الأدلة التي اعتمد عليها في الرد على مزاعم القائلين ببقاء الخضر حياً، ولا أشار إلى الذين سبقوه في تقرير ما انتهى هو عليه، فقد سبقه إليه محققون كبار..."^(٢)، ثم ذكر أمثلة على ذلك.

فيقال: يفهم من كلام الباحث عيبه على ابن خلدون حكمه على المسألة بلا تحقيق، أو أنه حكم بناءً على تحقيق غيره ممن وقف على كلامهم ولم ينسب ذلك إليهم، وهذه مبالغة في النقد -فيما يظهر- لا مبرر لها فإن العالم قد يحقق المسألة فيما بينه وبين نفسه ولا يحزر مذهبه في مصنفاته ولا دروسه، أو أنه اطلع على كلام من سبقه فيوافقه ويرجح قوله ويصير مذهباً له ولا يلزمه ذكره، أما تفصيله في ذكر الأدلة فقد ينشط العالم لذلك وقد لا ينشط، خاصة إذا كانت المسألة من جملة المسائل المسلمة لدى أكثر أهل العلم، وأدلتها كثيرة، كهاته المسألة، فإن تقرير موت الخضر أقرب إلى المسلمات البديهيات. ثم أتى الباحث له على أخطاء حديثية متفرقة في المقدمة والتاريخ، وناقشها نقاشاً علمياً، كمسألة تقديم الجرح والتعديل، ومسألة الإجماع على صحة ما في الصحيحين.

الدراسة الثانية: ومن الدراسات في هذا الباب، دراسة للدكتور محمد الطاهر الجوابي، عنون لها: تعامل ابن خلدون مع الحديث النبوي الشريف، وهو بحث موجز أتى فيه على نماذج للمباحث الحديثية التي تناولها ابن خلدون، لكنه اقتصر على تعدادها وإبرازها دون دراسة أو مناقشة، فتطرق إلى ثقافته الحديثية من خلال دراسته وتدرسه، ومن خلال بعض آرائه التي بناها على جملة من الأحاديث التي أوردتها، وبعض ما انتقده منها، وبعض المقاييس التي طبقها على الروايات التاريخية، وتطرق فيه إلى أحاديث المهدي التي انتقدها ملخصاً لرأيه دون تعقيب أو مناقشة، ولخص في الأخير نتائج مدى عناية ابن خلدون بالصناعة الحديثية.

(١) انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩/٤).

(٢) انظر: خالد كبير علّال، أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة -دراسة نقدية تحليلية هادفة- ص (٦١).

وهناك دراسات أخرى متفرقة اهتمت بجوانب عديدة من فكر وتراث ابن خلدون، في مضمونها بعض المباحث المتعلقة بموضوع هاته الرسالة، يصعب حصرها ويطول ذكرها، لكن ليس فيها من استوعب في حدود علمي^(١).

منهج وخطة البحث:

عنونت لهذا البحث:

آراء ابن خلدون في السنة وعلومها جمعاً ودراسةً

وقولي: آراء، ذلك بناءً على أنه لم يكن له جهودٌ كبيرة كحال المتخصصين في علوم السنة والحديث، لكن لا يُنكر أن له في هذا المجال آراء لها وزنها بناءً على منزلة وكمانه ابن خلدون ومقدمته، ومضمون تلك الآراء كما سيأتي.

وقولي: في السنة وعلومها، هذا بحسب ما وفقت عليه، فتلك الآراء تندرج ضمن السنة وعلومها، ولست أقصد أن له في كل علوم السن آراء.

وقولي: جمعاً ودراسةً، لأني بداية شرعت في تتبع كل ما له صلة بالسنة أو الحديث وضمنته هذه الأطروحة وطبقت عليه منهج الدراسة تحليلاً واستنباطاً وإظهاراً لآراء ابن خلدون وعلمه في هذا الباب، ومدى تحقيق هاته المسألة.

وقد سِرْتُ في هذا البحث بعدة مناهج كالمناهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي والنقدي، بحيث تتبعت آراء ابن خلدون فيما يرتبط بالسنة النبوية، وبيّنت واصفاً مدى معرفته بعلوم السنة، وحللت

(١) ثم أوقفني الدكتور إدريس ريمي -جزاه الله خيراً- في مناقشة هذه الأطروحة على دراسة فاتني الاطلاع عليها، وهي مهمة في هذا الموضوع للباحث عبد الله عطا محمد عمر، عنون لها: منهج ابن خلدون في التعامل مع السنة النبوية، عرض فيه هذه الدراسة إلى عدة جوانب منها: مكانة السنة وحجيتها عند ابن خلدون، تطرق في هذا لتعامله مع الحديث وعلومه قبولاً ورداً وتعامله مع خبر الآحاد، ومنهجه في عرض السنة على النقل والعقل؛ وتناول قضايا الإسناد والمتن لديه، وما يتعلق بهذا من مباحث كالرواية بالمعنى، ومشكل الحديث؛ وتوسع في دراسة منهج ابن خلدون في التعامل مع الأحاديث الواردة في عدة أبواب من السنة كالأحكام والسياسة والفتن والملاحم وأحاديث العقائد كأحاديث الإمامة وأحاديث التصوف، وعقد فصلاً لتقييم آراء ابن خلدون الحديثية بناءً على كلام المستشرقين وعلماء الأمة؛ وقد غطت هذه الدراسة جانباً مهماً من تراث ابن خلدون في باب السنة، وهو إبراز سمات منهج ابن خلدون في التعامل مع السنة والأحاديث الواردة فيه، وهي تختلف مع دراستي من عدة وجوه، من أهمها: أن بحثي هذا منصبٌ على جمع كل آرائه في السنة ومحاولة استيعابها ليسهل الاطلاع عليها، ودراستها دراسة نقدية يمكن من خلالها معرفة مدى معرفة ابن خلدون بهذا العلم الشريف واطلاعه على تفاصيله، ومعرفة آرائه في بعض الأبواب البارزة كأحاديث المهدي والطب ونحوها، وتحقيق الأمر فيها ليتجلى مدى الصواب من الخطأ لديه، والله أعلم.

آراءه وطبقت عليها الدراسة النقدية محاولاً الوصول إلى صورة متكاملة عن شخصية ابن خلدون الحديثة، وآرائه التي اشتهر بها، وكانت الخطة المتبعة على النحو التالي:

المقدمة.

فصل تمهيدي: نبذة تعريفية عن ابن خلدون.

ويتضمن:

توطئة: أهم من ترجم لابن خلدون من المعاصرين.

ومبحثين:

المبحث الأول: نشأته، ومسيرته العلمية.

المبحث الثاني: وفاته، ومنزلته عند أهل العلم، ومؤلفاته.

الفصل الأول: بيان عناية ابن خلدون بالسنة وعلومها، ومكانتها لديه؛ وفيه: توطئة، وثلاثة

مباحث:

المبحث الأول: معرفة ابن خلدون بعلوم السنة؛ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: عنايته بعلوم السنة دراسة وتدریساً.

مطلب الثاني: معرفته بعلوم الحديث (مصطلح الحديث).

المطلب الثالث: معرفته بكتب متون السنة.

المطلب الرابع: معرفته بأعلام أهل السنة وذوّه عنهم.

المبحث الثاني: تأريخ ابن خلدون لعلوم السنة؛ وفيه توطئة، وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تأريخه لعلوم الحديث (المصطلح).

المطلب الثاني: تأريخه لكتب السنة (متون السنة).

المطلب الثالث: تأريخه لشروح كتب السنة.

المبحث الثالث: حجية السنة عند ابن خلدون؛ وفيه مطلبين:

المطلب الأول: ما ورد عن ابن خلدون من تقارير حول حجية السنة ومنزلتها.

المطلب الثاني: بيان الفرق بين ابن خلدون والحدائين والتغريبيين في حجية السنة.

الفصل الثاني: نقد ابن خلدون لأحاديث المهدي، وأحاديث الإمامة والوصية؛ وفيه:

مبحث تمهيدي: الجواب عن رأي ابن خلدون في منعه الاجتهاد في الحكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً للمتأخرين؛ ومبحثان:

المبحث الأول: نقد ابن خلدون لأحاديث المهدي؛ وفيه: توطئة، ومطلبان:

المطلب الأول: الأحاديث التي يُسَلَّم لابن خلدون في تضعيفها.

المطلب الثاني: الأحاديث التي يترجح ثبوتها.

المبحث الثاني: نقد ابن خلدون لأحاديث الإمامة والوصية؛ وفيه تمهيد، ومطلبان:

المطلب الأول: مقاييس ابن خلدون في نقد استدلالات الشيعة في باب الوصية والإمامة.

المطلب الثاني: مطابقة مقاييس ابن خلدون للروايات التي يستدل بها الشيعة على الوصية والإمامة.

الفصل الثالث: آراء ابن خلدون النقدية في الرواية التاريخية؛ وفيه: توطئة: صلة علم التاريخ بعلم

السنة؛ ومبحثان:

المبحث الأول: المنهج النظري لابن خلدون في الرواية التاريخية؛ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الإرث التاريخي في ميزان ابن خلدون.

المطلب الثاني: دراسة منهج ابن خلدون في نقد الرواية التاريخية.

المطلب الثالث: تقرير ابن خلدون لأسباب تطرق الكذب والوضع للأخبار.

المطلب الرابع: تقريره لبعض مقومات النقد التاريخي.

المبحث الثاني: المنهج التطبيقي لابن خلدون في الرواية التاريخية؛ وفيه توطئة ومطلبان:

المطلب الأول: منهج ابن خلدون في إيراد أحداث السيرة، وقراءته لأحداث عصر الخلافة.

المطلب الثاني: التطبيقات النقدية على الأخبار التاريخية لدى ابن خلدون.

الفصل الرابع: الشرح الحديثي عند ابن خلدون؛ وفيه مبحث تمهيدي: أهمية العلوم المساعدة في

فهم الكتاب والسنة لدى ابن خلدون؛ وثلاث مباحث:

المبحث الأول: أحاديث في مسائل التوحيد وأبواب العقيدة.

المبحث الثاني: أحاديث في الأحكام والحلال والحرام.

المبحث الثالث: أحاديث في أبواب متفرقة.

ثم: الخاتمة.

وكان عملي في مضمون هذه الدراسة كالتالي:

أولاً: في بعض ما أدرسه من آراء ابن خلدون أقتبس نصه رحمه الله كما هو إذا رأيت أهمية ذلك، أو بتصرف - أحياناً - مُلخّصاً معناه، وأضع بعده عنوان فرعي باسم (الدراسة) إذا كان ذلك مناسباً لتمييز رأي ابن خلدون عن الدراسة، ثم أُورد ما ظهر لي أهميته من الدراسة لهذا النص، مختصراً ما أمكنني ذلك.

ثانياً: أعزو نصّ ابن خلدون في الهامش إلى الموضوع من كتبه، وأكثرُ المادة التي وقفت عليها من آرائه في السنة وعلومها، من كتاب المقدمة والتاريخ.

ثالثاً: أذكر عزو الآيات مقرونة بها في صلب الدراسة.

رابعاً: أعزو الأحاديث إلى مخرجها في الهامش، سوى الأحاديث الواردة في مسألة المهدي جعلت دراستها وتخرجها في صلب الدراسة لما يتعلق بها من مزيد البحث، ومنهجي في ذلك كالآتي:

أ. أن أكتفي بعزو الأحاديث المخرجة في الهامش إلى الصحيحين أو أحدهما إن كانا خرجاه، أو انفرد به أحدهما، وإلاّ عزوته إلى بقية الستة أصحاب السنن الأربعة، أبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجة، أو أحدهم واكتفيت بذلك، إلاّ إن كان في ذكر غيرهم زيادة فائدة، فإن لم أظفر به عندهم عزوته إلى بقية التسعة: موطأ الإمام مالك، ومسنّد الإمام أحمد، ومسنّد الدارمي، وربما أزيد غيرهم كالحاكم وابن حبان وغيرهم من أئمة السنة.

ب. إن كان في الحديث مقال أشرت إليه بإجمال، وقد أذكر بعض من حكم عليه من المحققين.

ت. خصصت أحاديث المهدي التي هي ضمن الدراسة بمزيد التخرّيج والتفصيل في الكلام عن متونها ورواتها في صلب الموضوع لا في الهامش، كما أشرت سابقاً.

ث. استعنت في الحكم على الأحاديث والروايات بأحكام بعض الأئمة الذين اشتهروا بخدمة السنة من جهة التخرّيج، من المتأخرين، كالحافظ ابن حجر، والمعلمي، والشيخ شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، وأحمد شاكر، والألباني، والحويني رحمه الله وغيرهم من الباحثين.

خامساً: أشرح الغريب من الألفاظ مما ظهر لي أن فيه غموضاً.

سادساً: بالنسبة لتراجم الأعلام الوارد ذكرهم فالمنهجية فيه كالتالي:

أترجم للواحد منهم، في أول موضع يرد فيه ذكر اسمه، وإنما أترجم لغير المشهورين منهم، والشهرة باعتبار قلة تداول وذكر أسمائهم، فالشهرة أمرٌ نسبي، فلا أترجم - مثلاً - لأصحاب كتب السنة المشهورة كأصحاب الكتب الستة وبقية التسعة والحاكم وابن حبان وابن خزيمة ومن يكثر العزو إلى مصنفاتهم،

وأصحاب المذاهب الأربعة، وشرح السنة المشهورين كابن حجر والنووي، وأئمة وأعلام الحديث والتاريخ والفقهاء الذين يكثر ذكرهم في البحوث، كما لا أترجم للمشهورين من المعاصرين^(١)، لكن قد أترجم لبعض المشهورين نسبياً لأسباب منها: أن يكون هناك مسألة متعلقة به في البحث كترجمتي للعين بسبب انتقاده لابن خلدون، أو لابن الأثير لتمييزه عن أخويه لاتفاقهما معه في اسم الشهرة، أو غير ذلك من الأسباب.

هذا وإني في أول أمري شرعت في الترجمة لكل الأعلام فطالت الهوامش طويلاً فاحشاً خاصة أن طبيعة البحث اقتضت ذكر أعلام يطول حصرهم. أضع سنة وفاة الأعلام مقترنة باسمه في أول موضع يذكر فيه، وقد أكرر ذكرها إذا اقتضى المقام ذلك.

سابعاً: أعزو ما أنقله وأقتبسه من النقول في الهامش، وأضع اسم شهرة المؤلف ثم اسم الكتاب والصفحة والجزء، وكذا رقم عدد المجلة التي نقلت منها، ورابط المعلومة إن كانت من الشبكة، وأرجي ذكر معلومات النشر الأخرى إلى فهرس المصادر والمراجع. وأسأل الله التوفيق والهدى والسداد فيما عزمت عليه.

(١) كابن عاشور، والمعلمي، وأحمد شاكر، والألباني، وأمثالهم، رحم الله الجميع.

فصل تمهيدي: نبذة تعريفية عن ابن خُلدون.

ويتضمن:

توطئة: أهمُّ من ترجم لابن خلدون.

وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نسبه، ومولده، ونشأته، وطلبه للعلم.

المبحث الثاني: عقيدته، ومذهبه.

المبحث الثالث: وفاته، ومنزلته عند أهل العلم، وما خلفه من آثار.

توطئة: أهم من ترجم لابن خلدون من المعاصرين.

مما لا ريب فيه أنَّ ابن خُلدون رحمه الله من الشخصيات البارزة التي كثرت الدراسات حولها، ولتعلم أنه حقاً شغل الناس من مبدء أمره، انظر كثرة من ترجم له من بعض معاصريه ومن لقيه وتلمذ عليه^(١)، لكنني اخترت الإشارة إلى من ترجم له من المعاصرين، لأنهم جمعوا ما تفرق عند من سبق، ولا غرابة أن تكون ترجمته ماثورة في الساحة العلمية بل والعالمية، وإنَّ من أهم الكتب التي تناولت دراسة حياة ابن خلدون ومقدمته ما ألفه المحامي محمد عبد الله عنان، الذي سماه: ابن خلدون حياته وتراثه الفكري، وكتاب السيد محمد الخضر حسين: حياة ابن خلدون ومثُل من فلسفته الاجتماعية، وأصله محاضرة ألقاها في حفلة أقامتها جمعية تعاون جاليات إفريقية الشمالية مساء يوم الجمعة الخامس من شهر صفر ١٣٤٣هـ.

ويبقى من أهم ما يُذكر في هذا المقام أنَّ ابن خلدون رحمه الله قد كفى الدارسين الترجمة لنفسه، فإن له كتاباً مطبوعاً بعنوان: رحلة ابن خلدون، ترجم فيه لنفسه ترجمة وافية، حيث تناول نسبه وأسلافه بالأندلس، وتكلم عن رحلاته وتنقلاته وتقلبه في المناصب التي تقلدها؛ وبهذا يُعدُّ رائداً بارزاً لفرق الترجمة الذاتية أو ما يسمى في الاصطلاح المعاصر: (الأوتوبيوغرافيا - Autobiography)^(٢).

فشخصية ابن خلدون معروفة، وترجمته ماثورة في كثير من البحوث التي تناولته أو تناولت مقدّمته أو تاريخه بالدراسة، لذا سأذكر في المباحث التي انتقيتها للتعريف به ما لا بد منه، من التعريف به للمطلع على هذا البحث، وأذكر الجوانب البارزة من سيرته، وأوجز في بعض المباحث، وأسهب في بعضها مما يظهر لي أنه محتاج إلى إبراز، لأهميته في التعريف بهذا العَلم البارز، خاصةً إذا كان قد أغفله من سبقني بالترجمة له.

(١) ومن تلك التراجم: ما ترجم به لسان الدين ابن الخطيب في كتابه الإحاطة في أخبار غرناطة، والمُقري في نفح الطيب، وابن حجر في رفع الإصر عن قضاة مصر، وفي إنباء الغمر بأبناء العمر، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، والمقريزي في درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، والسخاوي في الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، وابن تغري بردي في المنهل الصافي والمستوفى بع الوافي، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وغيرهم؛ وهناك بحث قيم جمع فيه صاحبه: محمد العادل لطيف، التراجم التي صنفت في ابن خلدون من معاصريه، سماه: ابن خلدون من خلال معاصريه، جمع فيه كل التراجم المعاصرة لابن خلدون، وكان في جمعه هذا فوائد كثيرة وتتمات لأمر كانت مخفية وغير مشهورة من سيرته وأخباره.

(٢) هو مصطلح يطلق على فن ترجمة الشخص لنفسه فيسرد سيرته أو بعضها.

المبحث الأول: نشأته، ومسيرته العلمية.

هو أبو زيد، وليُّ الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خلدون، أصله من الحضارمة اليمانية وينتهي نسبه إلى وائل بن حجر رضي الله عنه.

نزل أسلافه الأندلس، وكان مبدؤهم من جدّه الذي انتسبوا إليه وعرفوا به: خلدون بن عثمان، نزلوا بقرْمُونِيَّة^(١)، ثم انتقلوا إلى إشبيلية^(٢)، وبقوا هناك زمن خلافة بني أمية إلى أزمان الطوائف، وكانت لهم بها المراتب العالية بتقلبهم في المناصب إلى أن انمحت أيام تلك الدول، ثم انتقلوا إلى المغرب وشمال إفريقية في أواسط القرن السابع وكان لهم بها المستقر، فكان لأسلافه الذين تفرع عنهم باعٌ في العلم والرياسة، كما قال الأستاذ عبد الله عنان رحمه الله: "كان ابن خلدون إذا سليل أسرة عريقة ناهجة، وبيت علم ورياسة، فنشأ في مهاد هذا التراث الذي تلقاه عن أسرته"^(٣).

هذا هو حال أسرته إلى أن وُلد صاحب هذه الترجمة، وكان مولده بتونس في غُرّة شهر رمضان من عام اثنتين وثلاثين وسبعمئة من الهجرة، الموافق لعام اثنتين وثلاثين وثلاثمائة وألف ميلادي، وترى في حجر والده.

طلبه للعلم ومشيخته فيه:

قال عن نفسه مشيراً إلى ولوعه بالعلم: "لم أزل منذ نشأت، وناهزت مُكَبَّاً على تحصيل العلم، حريصاً على اقتناء الفضائل، متنقلاً بين دروس العلم وحلقاته"^(٤). وكان له كثير من المشايخ أخذ عنهم بث ذكركم في رحلته وفي مقدمته، منهم:

(١) قال ياقوت الحموي: "قَرْمُونِيَّةُ: بالفتح ثم السكون، وضم الميم، وسكون الواو، ونون مكسورة، وباء خفيفة، وهاء: كورة بالأندلس يتصل عملها بأعمال إشبيلية غربي قرطبة وشرقي إشبيلية قديمة البنيان"، انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان (٣٣٠/٤).

(٢) إشبيلية: "مدينة بالأندلس جليلة بينها وبين قرطبة مسيرة ثلاثة أيام، ومن الأميال ثمانون، وهي مدينة قديمة"، انظر: صفة جزيرة الأندلس (ص ١٨).

(٣) محمد عبد الله عنان، ابن خلدون حياته وتراثه الفكري ص (١٧).

(٤) ابن خلدون، رحلة ابن خلدون (ص ٦٤).

١. الأستاذ المكتّيب أبو عبد الله محمد بن سعد بن بُرّال الأنصاري^(١).
أخذ عنه القرآن في صغره، وقال عنه: كان إماماً في القراءات، وقال: "وبعد أن استظهرت القرآن الكريم من حفظي، قرأته عليه بالقراءات السبع المشهورة إفراداً وجمعاً في إحدى وعشرين ختمة، ثم جمعتها في ختمة واحدة أخرى، ثم قرأت برواية يعقوب ختمة واحدة جمعاً بين الروایتين عنه"^(٢).
وذكر أنه أخذ عنه قصيدي الشاطبي: اللامية في القراءات، والرائية في الرسم.
وذكر أنه عرض عليه كتاب التَّقْصِي لأحاديث الموطأ لابن عبد البر، الذي حذا به كتاب التمهيد، مقتصراً على الأحاديث فقط، وأخذ عن شيخه هذا: كتاب التَّسْهِيل لابن مالك، ومختصر ابن الحاجب في الفقه، ولم يكملهما.

٢. أبو عبد الله بن العربي الحصائري^(٣).

٣. أبو عبد الله محمد بن الشواش الزرزالي^(٤).

٤. أبو العباس أحمد بن القصار^(٥).

٥. أبو عبد الله محمد بن بحر^(٦).

وهؤلاء أخبر أنه أخذ عنهم وعن والده علوم العربية.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن برال الأنصاري، ذكره ابن خلدون في رحلته التي ترجم فيها لنفسه، فقال: "أصله من جالية الأندلس من أعمال بلنسية، أخذ عن مشيخة بلنسية وأعمالها، وكان إماماً في القراءات لا يلحق شأوه"، انظر: ابن خلدون، رحلة ابن خلدون، (ص ٣٦).

(٢) ابن خلدون، رحلة ابن خلدون (ص ٣٧).

(٣) هو محمد بن العربي الحصائري التونسي، كان إماماً في النحو، وهو من شيوخ ابن خلدون في العربية، له شرح مستوفي على كتاب تسهيل الفوائد لابن مالك، (كان حياً سنة ٧٥٠هـ)، انظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين (١٤٨/٢).

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بالقصار الأزدي من أعلام تونس كان معاصراً لابن عرفة، وكان إماماً علامة محققاً عارفاً بالنحو وغيره، ومن أخذ عنه ابن مرزوق الحفيد وأبو العباس البسيلي وغيرهم، له شرح على البردة شرح شواهد المقرب نفيس جداً في مجلد وحاشية على الكشف كان حياً بعد (٧٩٠هـ)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (٣٢٦/١).

(٦) لم أجد له ترجمة.

٦. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن جابر بن سلطان القيسي الوادياشي^(١).
أخبر أنه لازم دروسه، ونعته بإمام المحدثين بتونس، حيث درس عليه صحيح مسلم، إلا قوتاً يسيراً
من كتاب الصيد؛ وسمع عليه كتاب الموطأ من أوله إلى آخره، وبعض بقية الكتب الستة؛ وأخذ عنه
مناولة كتباً كثيرة في العربية والفقه، وأجازه إجازة عامة.
وأخذ الفقه عن جماعة؛ منهم:
٧. أبو عبد الله محمد بن عبد الله الجيّاني^(٢).
٨. أبو القاسم محمد القصير^(٣).
٩. قاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن عبد السلام^(٤).
سمع عليه أثناء ذلك كتاب الموطأ للإمام مالك، وكانت له فيه طرق عالية، وغيرهم من مشايخ
وعلماء تونس^(٥).
ومن أخذ عنه سوى هؤلاء:

(١) هو: محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن أحمد بن حسان القيسي أبو عبد الله الوادياشي، قال ابن الجزري رحمه الله: "إمام
مقريء محدث رجال ثقة مشهور، ولد سنة ثمان وسبعين وستمائة (٦٧٨هـ)، ومات في ربيع الأول سنة تسع وأربعين وسبعمائة
(٧٤٩هـ) بالطاعون بتونس"، انظر: ترجمته في: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (١٠٦/٢)،
ومحمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين (١١٣/٥).

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي، المعروف بقاضي الجماعة في تونس، العلامة الفقيه كان قوَّالاً
بالحق حافظاً متبحراً في العلوم العقلية والنقلية محققاً، سمع ثلة من أهل العلم، تخرج بين يديه جماعة منهم القاضي ابن حيدرة
وابن عرفة وخالد البلوي وأثنى عليه في رحلته كثيراً، وابن خلدون، وله شرح على مختصر ابن الحاجب الفرعي بديع وهذا الشرح
بالنسبة للشرح التي عليه كالعين من الحاجب تولى التدريس والفتوى، تولى القضاء في تنوس، وتوفي في الطاعون الجارف عام
(٧٤٩هـ)، انظر: ترجمته في: أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص ٤٠٦)، محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في
طبقات المالكية (٣٠١/١).

(٥) قال عنهم ابن خلدون متحسراً: "ثم درجوا كلهم في الطاعون الجارف"، وقال في موضع آخر عن هذا الطاعون: "ثم
جاء الطاعون الجارف، فطوى البساط بما فيه"، وقال: "إلى أن كان الطاعون الجارف، وذهب بالأعيان، والصدور، وجميع
المشيخة، وهلك أبواي -رحمهما الله-، انظر: رحلة ابن خلدون (ص ٤٠)، (ص ٤٥)، (ص ٦٥).

١٠. أبو عبد الله محمد بن سليمان السطي، نعته بشيخ الفتيا بالمغرب، وإمام مذهب مالك^(١).

١١. أبو محمد عبد المهيم بن محمد الحضرمي، نعته بإمام المحدثين والنُّحاة بالمغرب^(٢).

١٢. الشيخ أبو العباس أحمد الزواوي، وصفه بإمام المقرئين بالمغرب^(٣).

١٣. أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الآبلي، وصفه بشيخ العلوم العقلية^(٤).

وغيرهم.

وقد نعاهم رحمهم الله ونعى كثيراً من أهله، أن أكثرهم درجوا في الطاعون المعروف: بالطاعون الجارف^(٥). وكان رحمه الله تقلب في المناصب وعاش كثيراً من الحوادث والتقلبات السياسية، خلال تنقلاته في بلاد المغرب والأندلس.

وقد جمع ذلك ولخصه الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله: "وولي كتابة العلامة عن صاحب تونس، ثم توجه إلى فاس في سنة ثلاث وخمسين، فوقع بين يدي سلطانها أبي عنان، ثم حصلت له نكبة وشدة، واعتقل نحو عامين، وولي كتابة السر لأبي سالم والنظر في المظالم.

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن سليمان السطي الفقيه حافظ المغرب العلامة الفرضي الجليل، وتفقه عليه، وكان أحفظ الناس للمذهب وأفقههم فيه، وكان في الفقه نبيها لا يجارى حفظاً وفهماً، توفي غريباً سنة (٧٤٩هـ)، وقيل بل سنة خمس، انظر ترجمته في: التنبكي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص ٤٠٨).

(٢) هو أبو محمد عبد المهيم بن محمد بن عبد المهيم الحضرمي السبتي مولداً، التونسي قراراً ودرأً، وأصل سلفه من الأندلس، من بيت القضاة، والعلماء، والإمارة كان إماماً في الحديث واللغة والتاريخ، توفي في الطاعون الجارف عام (٧٤٩هـ)، انظر ترجمته في: محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١/٣١٧)، وابن الأحمر، أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن (ص ٢٢٣).

(٣) هو: أحمد بن محمد بن علي الزواوي، كان له علو في السند، وله تصانيف في علم القراءات، والعربية، نظاماً، ونثراً، وكانت له نوادر حسنة، فاق أقرانه بها، توفي غريباً بأسطول أبي الحسن، انظر: المكناسي، درة الحجال في أسماء الرجال (١/٩٤).

(٤) هو: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد الآبلي، شيخ العلوم العقلية والنقلية في عصره، من مشاهير علماء المغرب، معدود في مشايخ ابن خلدون ولسان الدين بن الخطيب، من مواليد تلمسان، وأصله أندلسي من مدينة آبله Avilla في الشمال الغربي لمدينة مدريد، وعكف على تحصيل العلم وتدريسه، ورحل إلى المشرق وحج، ولقي العلماء، وعاد إلى تلمسان ثم كان من جلساء السلطان أبي الحسن المريني بفاس، وظل هناك إلى أن مات عام (٧٥٧هـ)، انظر ترجمته في: درة الحجال في أسماء الرجال (٢/٢٦٥)، معجم أعلام الجزائر (ص ١٢).

(٥) الطاعون الجارف: هو الطاعون العظيم الذي عم آسيا وأفريقية وأوروبا سنة (٧٤٩هـ)، الموافق: ١٣٤٨ للميلاد، انظر: رينهارت دوزي، تكملة المعاجم العربية (٢/١٩٠).

ثم دخل الأندلس فقدم إلى غرناطة في سنة أربع وستين، فتلقاه السلطان ابن الأحمر عند قدومه، ونظمه في أهل مجلسه، وأرسله إلى عظيم الفرنج بإشييلية، فعظمه وأكرمه، وحمله، وقام بالأمر الذي ندب إليه، ثم توجه في سنة ست وستين إلى بجاية ففوض إليه تدبير مملكته مدة. ثم نرح إلى تلمسان باستدعاء صاحبها، وأقام بوادي العرب مدة، ثم توجه إلى فاس من بسكرة فذهب في الطريق، ومات صاحب فاس قبل قدومه، فأقام بها قدر سنتين، ثم توجه إلى الأندلس، ثم رجع إلى تلمسان، فأقام مدة أربعة أعوام، ثم ارتحل عنهم في رجب سنة ثمانين إلى تونس، فأقام بها إلى أن استأذن في الحج فأذن له، فاجتاز البحر إلى أن وصل إلى الإسكندرية، ثم قدم الديار المصرية في سنة أربع وثمانين وسبعمائة في ذي القعدة، وحج ثم رجع فلازم الطنبغا الجوباني^(١)، فاعتنى به إلى أن قرره الملك الظاهر بقوق^(٢) في قضاء المالكية بالديار المصرية... إلى آخر ما ذكر من سيرته بالديار المصرية التي كانت آخر محطات حياته بها^(٣).

مشاهير تلاميذه:

لم يكن لابن خلدون تلاميذ مشهورين، لكن من أشهر من عرف بالإفادة منه:

١. المقرئ (٨٤٥هـ).

وهو تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي الحسني العبيدي المقرئ مؤرخ الديار المصرية، البعلبكي الأصل، المصري المولد والدار والوفاة.

وقد ذكر المقرئ ابن خلدون في مناسبات عديدة من كتبه ناقلاً وذاباً عنه.

٢. ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

هو أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني الأصل، المصري المولد، القاهري الدار، شيخ الإسلام، علم الأعلام، أمير المؤمنين في الحديث، وقاضي القضاة، شهاب الدين أبو الفضل الكتاني،

(١) هو: الطنبغا بن عبد الله الجوباني أحد كبار الأمراء تنقل في الولايات توفي سنة (٧٩٢هـ) مقتولاً، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤٨٥/١).

(٢) هو: بقوق بن أنص، الملك الظاهر أبو سعيد سيف الدين الجركسي (أو الشركسي)، سمي بذلك الاسم لتوء في عينيه، تنقلت به الأحوال إلى أن صار سلطاناً، وبدأت به دولة الشراكسة، التي سقطت بقيام الدولة العثمانية، وثبت في ملكه وكان من أجل ملوك مصر وخلفه بعده أبنائه، مات سنة (٨٠١هـ)، انظر: الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١٦٢/١)، والتركلي، الأعلام (٤٨/٢).

(٣) ابن حجر، رفع الإصر عن قضاة مصر (ص ٢٣٤).

المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، الشافعي، انتهى إليه علم الرجال والعلل، له المصنفات القيمة التي قل نظيرها في علوم الحديث والسنة، كفتح الباري، وتهذيب التهذيب، ولسان الميزان، وتلخيص الحبير، والإصابة في تمييز الصحابة، والدرر الكامنة، قال السخاوي: "واعتنى بتحصيل تصانيفه كثير من شيوخه وأقرانه فمن دونهم وكتبها الأكابر وانتشرت في حياته"^(١).
وسياقي إخبار ابن حجر عن إفادته من ابن خلدون في طيات المباحث الآتية.

^(١) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٣٨/٢).

المبحث الثاني: وفاته، ومنزلته عند أهل العلم، ومؤلفاته.

كانت وفاته بمصر فجأة في يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة ثمان وثمانمائة (٨٠٨هـ)، كما ذكر تلميذه المقرئ رحمه الله^(١).

وقد تباينت آراء أهل العلم حول ابن خلدون ما بين مَادِحٍ وذَمٍّ، وبالغ بعضهم سوءاً من مدحه أو غمزه بل والطعن فيه.

قال فيه لسان الدين ابن الخطيب رحمه الله^(٢): "هذا الرجل الفاضل حسن الخلق، جمّ الفضائل باهر الخصل، رفيع القدر، ظاهر الحياء، أصيل المجد، وقور المجلس، خاصّي الرّبيّ، عالي الهمة، عزوف عن الضّيم، صعب المقادة، قوي الجأش، طامح لقنن الرئاسة، خاطب للحظّ، متقدّم في فنون عقلية ونقلية، متعدّد المزايا، سديد البحث، كثير الحفظ، صحيح التّصوّر، بارع الخطّ، مغرّى بالتجلّة، جواد الكفّ، حسن العشرة، مبذول المشاركة، مقيم لرسوم التّعين، عاكف على رعي خلال الأصالة، مفخرة من مفاخر التّخوم المغربية"^(٣).

(١) المقرئ، السلوك لمعرفة دول الملوك (١٦٤/٦).

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب، مولده سنة (٧١٣هـ)، الوزير العلامة المؤرّخ النبيل، صاحب المصنفات المفيدة النافعة، منها: الإحاطة في تاريخ غرناطة، وغيرها، تربى في وسط علمي مع ما كان لأبيه من الوزارة وورث عنه تلك المكانة فكان يلقب بذي الوزارتين، أين وزارة القلم ووزارة السيف، وعرف كذلك بذي العُمرين، لأنه كان ابتلي بالأرق فلا ينام إلا قليلاً وصنف في أرقه الكثير، فكأنّه عاش عمريّن، مات مقتولاً سنة (٧٧٦هـ) لما أتم به من الزندقة، وقد دافع عنه المقرئ رحمه الله قال ذاباً عنه بكلمات مؤثرة، وما أوجز وأبلغ ما رثاه ابن خلدون به في قوله: "الهالك لهذا العهد شهيداً بسعاية أعدائه"، تاريخ ابن خلدون (٧٧٩/١)؛ وقد كان للمؤرّخ الأستاذ محمد عبد الله عنان رحمه الله فضل - بعد الله سبحانه وتعالى - في بعث كتابه الفريد الإحاطة في أخبار غرناطة، انظر: ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٦٩/١).

(٣) لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة (٣٧٧/٣).

وقال ابن تغري بردي رحمه الله^(١): "وكان إماماً عالماً بارعاً في فنون من العلوم، وله نظم ونثر، وقد استوعبنا ترجمته في: المنهل الصافي"^(٢).

ونعته المقرئ رحمه الله^(٣) في نفح الطيب فقال: "قاضي القضاة الشهير الكبير ولي الدين عبد الرحمن ابن خلدون الحضرمي رحمه الله تعالى"^(٤).

وقال عنه صاحب شجرة النور الزكية: "الحافظ المتبحر في سائر العلوم، الرحال المطلع، الجهبد المفضل، الإخباري العجيب، الكاتب الأديب، سارت أخباره مسير الشمس، وبيته عريق في الفضل والنباهة، أعلامه بين رئاسة سلطانية وعلمية، مدة قرون"^(٥).

كما بالغ البعض في الحطّ والتنقص منه، كما يظهر من الكلام الذي نقله الحافظ ابن حجر رحمه الله عن بعض شيوخه، ويمكننا حصر ما نُقل من ذمّه فيما يلي:

الأمر الأول: ضعف المعرفة بالعلوم الشرعية، وبالقضاء.

(١) هو: أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن الأمير سيف الدين بن تغري بردي بن عبد الله، أصله من دولة الأتراك، الحنفي الظاهري القاهري مولداً عام (٨١٢هـ)، الإمام العلامة المؤرخ البحاثة، أخذ عن جماعة وأجازوه منهم: ابن حجر واستفاد منه، والمقرئ والعيني، وانتهت إليه رئاسة هذا الشأن في عصره، لا سيما في اتصال أسانيد الحوادث التاريخية، له تصانيف جليلة نافعة، منها: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، توفي عام (٨٧٤هـ)، انظر: ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٧٥/١).

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٥٦/١٣)، وترجم له أيضاً في: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي (٢٠٥/٧).

(٣) هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى التلمساني مولداً، المقرئ نسبة إلى مقرة بتلمسان، مفتي فاس، الرحالة الشهير التلمساني الأصل، الحافظ المتقن، المؤرخ، الأديب، كان آية في علم الكلام والتفسير والحديث، ورحل للمشرق، فحج مرارا، ونشر العلم بمصر والشام والحجاز وبيت المقدس، له كتاب "نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب"، و"زهر الرياض في أخبار عياض"، وغيرهما، توفي بمصر سنة (١٠٤١هـ)، وقد بلغت شهرته وشهرة كتابه نفح الطيب الآفاق، انظر: الزركلي، الأعلام (٢٣٧/١)، والحجوي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (٣٢٨/٢)، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر (ص ٣٠٩).

(٤) المقرئ التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٩٥/٥).

(٥) مخلوف محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (٣٢٧/١).

وهذا ما يتضمنه كلام الزكراكي^(١)، حيث نقل عنه الحافظ ابن حجر أنه قال: "عَرِيٌّ عن العلوم الشرعية، لهُ معرفة بالعلوم العقلية من غير تقدم فيها، ولكن محاضرته إليها المنتهى، وهي أمتع من محاضرة الشيخ شمس الدين الغماري"^(٢).

وهو ما يوميء إليه كلام الحافظ ابن حجر نفسه حيث قال معلقاً على مدح المقرئ لمقدمته: "وما وصفها به فيما يتعلق بالبلاغة والتلاعب بالكلام على الطريقة الجاحظية مُسَلِّمٌ له فيه، وأما ما أطرأه به زيادة على ذلك فليس الأمر كما قال، إلا في بعضٍ دون بعض، إلا أن البلاغة تُزَيِّن بزخرفها، حتى تُثري حسناً ما ليس بالحسن"^(٣).

أما تنقصه بقلّة المعرفة بالقضاء فيشير إليه الحافظ أيضاً بقوله: "وقيل: إن أهل المغرب لما بلغهم أنه وليّ القضاء، عجبوا من ذلك، ونسبوا المصريّين إلى قلة المعرفة، حتى إن ابن عَرَفَةَ^(٤) قال لما قدم إلى الحج: كنا نعدُّ خطّة القضاء أعظم المناصب، فلما بَلَّغْنَا أَنَّ ابنَ خلدون ولي القضاء، عددناها بالضد من ذلك"^(٥).

وجواباً عن دعوى قلة معرفته بالعلوم الشرعية يقال:

إن الناظر في مقدمته بإنصاف يشهد له بالمعرفة بالعلوم الشرعية، من جهة سعة الاطلاع عليها وتفننه فيها، وعنايته بها تعلماً وتعليماً، وقد ضَمَّن مقدمته تلك جملةً حسنةً من التقريرات في كل العلوم

(١) هو: محمد بن يوسف أبو عبد الله الزكراكي المالكي شمس الدين قال عنه الحافظ: "كان عالماً بالأصول والمعقول، وينسب لسوء الاعتقاد وقد امتحن بسبب ذلك ونفي إلى الشام، ثم تقدم عند الظاهر وولاه القضاء وسافر معه في هذه السنة، فمات بحمص في رابع شوال"، وقال ابن تغري بردي: "وتوفي قاضي القضاة شمس الدين محمد بن يوسف الزكراكي المالكي قاضي قضاة الديار المصرية وهو قاض بحمص، في رابع عشر شوال، وقد تجرّد صحبة السلطان، وكان عالماً ديناً مشكور السيرة"، انظر ترجمته في: ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (٤٣٠/١)، والمقرئ، السلوك لمعرفة دول الملوك (١٦٤/٦)، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٢٤/١٢).

(٢) ابن حجر، رفع الإصر عن قضاة مصر (ص ٢٣٤).

(٣) نفس المصدر (ص ٢٣٦).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي، الورغمي بفتح الواو وسكون الراء وفتح المعجمة وتشديد الميم نسبة إلى ورغمة قرية من أفريقية، الإمام العلامة المقرئ المالكي، ولد سنة (٧١٦هـ)، كان مقرئاً فقيهاً منطقياً فرضياً نحوياً، تولى إمامة الجامع الأعظم والخطابة في تونس، من كتبه المختصر الكبير، المختصر الشامل، مختصر الفرائض، الحدود، توفي عام (٨٠٣هـ)، انظر ترجمته: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (٣٣١/٢)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢٤٠/٩)، تراجم المؤلفين التونسيين (٣٦٣/٣).

(٥) ابن حجر، رفع الإصر عن قضاة مصر (ص ٢٣٥).

الشرعية، وله كلامٌ جامع فيها بعضها، نعم ليس هو متخصصٌ في فنٍّ من فنون الشريعة يظهر فيه تفوقه لكنه مشاركٌ بتقاريرات تستحق الإشادة والعناية، -والله أعلم-، ومازال أهل العلم يشهدون له بذلك. بل إن الحافظ نفسه قال فيه: "وبرع في العلوم وتقدم في الفنون ومهر في الأدب والكتابة"، وقال عن تاريخه: "وصنّف التاريخ الكبير في سبع مجلّدات ضخمة ظهرت فيه فضائله وأبان فيه عن براعته، ولم يكن مطلعاً على الأخبار على جليّتها لا سيما أخبار المشرق وهو يبيّن لمن نظر في كلامه"^(١). وقد يستدل على معرفته بالعلوم الشرعية إجمالاً بتقديمه للتدريس في بعض المناسبات والمدارس المعروفة، كتدريس الموطأ، وتدريسه في المدرسة الصرغتمشية^(٢)، والقمحية^(٣)، والبيبرسية^(٤)، والأزهر.

(١) ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (٣٣٩/٢).

(٢) ضبطها بعضهم باللام وقال هي من: "صُلِّعَ اطْمَش) بضم الصاد المهملة وسكون اللام وفتح الغين المعجمة ومعناه رمى على اليسار" هكذا ورد في: السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، (٣/٣٢٢)، والأكثر ضبطها بالراء بدل اللام: صرغتمش، نسبة إلى من بناها وهو الأمير سيف الدين صرغتمش، وتنسب إليه فيقال: المدرسة الصرغتمشية، قال الأسنوي: "المدرسة الصرغتمشية" بناها الأمير سيف الدين صرغتمش الناصر سنة: (٧٥٧هـ) (١٣٥٦م) للأحناف، ملاصقة لجامع ابن طولون، وخصصت لدراسة الحديث"، انظر: الإسنوي جمال الدين الإسنوي، مطالع الدقائق في تحرير الجوامع والفوارق، المحقق: الدكتور نصر الدين فريد محمد واصل، الناشر: دار الشروق، القاهرة - مصر الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧ م (١/٧٧).

وقال السيوطي في: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (٢/٢٦٨): "ورب فيها درس فقه على مذهب الحنفية، قرر فيه القوام الإيتاني، ودرس حديث"، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى تدريس ابن خلدون فيها، فقال: "وكان ابن خلدون قبل ذلك قد ولي درس الحديث بها"، انظر: ابن حجر، رفع الإصر عن قضاة مصر (ص ٢٢٥).

وأشار إلى تدريسه فيها تلميذه المقرئ، فقال: "ستقر قاضي القضاة ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون عوضه في تدريس الحديث بالمدرسة الصرغتمشية خارج القاهرة"، انظر: المقرئ، السلوك لمعرفة دول الملوك (٥/٢١٥).

(٣) هذه المدرسة بجوار الجامع العتيق بمصر، ومشيدها وموقفها هو صلاح الدين الأيوبي رحمه الله عام (٥٦٦هـ)، أوقفها على المالكية، وميّت بالقمحية لأنه كان قد وقف عليها محاصيل قمح توزع على طلبتها، وقد أشار ابن خلدون إليها بقوله: "وكنّت لأوّل قديمي على القاهرة، وحصولي في كفالة السلطان، شغرت مدرسة بمصر من إنشاء صلاح الدين بن أيّوب، وقفها على المالكية يتدارسون بها الفقه، ووقف عليها أراضي من القيوم تغلّ القمح، فسُمّيت لذلك القمحية"، انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٧/٦٦٨)، والمقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٤/٢٠١).

(٤) حيث ذكر الحافظ أن تولى التدريس فيها، حيث ذكر ذلك في: إنباء الغمر بأبناء العمر (١/٣٦٦).

فقد ذكر المقرئ في حوادث سنة (٧٨٣هـ)، قال: "قدم شيخنا أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون من بلاد المغرب واتصل بالأمير الطنبغا الجوباني وتصدر للاشتغال بالجامع الأزهر فأقبل الناس إليه وراقهم كلامه وأعجبوا به"^(١).

وقال: "وفي خامس عشرينه: درس شيخنا أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون بالمدرسة القمحية بمصر عوضاً عن علم الدين سليمان البساطي بعد موته وحضر معه بها الأمير الطنبغا الجوباني"^(٢).
فإن قيل: إن تقديمه للتدريس لا يلزم منه تمكنه من العلوم، فيقال: إنَّ القصد بيان المبالغة في دعوى عدم معرفته بالعلوم الشرعية، إذ كيف يقدم لتدريسها -آنذاك- من لا يحسنها، ثم كان الأولى أن ينتقده من ادعى عليه ذلك بما صدر عنه من أخطاء أو مخالفات لغيره من أهل العلم، أو أنه قرَّر ما لا يوافق عليه فيُبيِّن للناس.

وقد أثنى عليه الحافظ حينما ترجم له، فقال: "اجتمعت به مراراً، وسمعت من فوائده ومن تصانيفه، خصوصاً في "التاريخ" وكان لساناً فصيحاً بليغاً حسن الترتيل، وسط النظم... مع معرفة تامة بالأمور، خصوصاً متعلقات المملكة، وكتب لي في استدعاء: أجزت لهؤلاء السادة، والعلماء القادة، أهل الفضل والإجادة، جميع ما سألوه من الإجازة"^(٣).

وفي ضمن كلام ابن حجر ما يدل على اعترافه له بالعلم والمعرفة بالقضاء، فقد وصفه بأنَّ له معرفة تامة بالأمور، خصوصاً متعلقات المملكة^(٤).

(١) المقرئ، السلوك لمعرفة دول الملوك (١٤٣/٥).

(٢) نفس المصدر (١٦٣/٥).

(٣) ابن حجر، المجموع المؤسس للمعجم المفهرس (١٥٩/٣).

تنبيه: لهذا التباين في رأي ابن حجر ونحوه يرى بعض الباحثين أن سبب تلك النزعة النقدية التجريحية الغالبة التي صدرت عن علماء مصر، سببها ما كان في نفوس أعلامها على ابن خلدون من ضغينة لعدة أسباب منها أنَّ ابن خلدون قال عن أهل مصر: "واعتبر ذلك أيضاً بأهل مصر فإنَّها مثل عرض البلاد الجزيرية أو قريباً منها كيف غلب الفرغ عليهم والخفة والغفلة عن العواقب حتَّى أنَّهم لا يدَّخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم وعامة ماكلهم من أسواقهم"، انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١٠٩/١)، وأنهم أنكروا عليه كما مضى التزامه بالزي المغربي حينما قدم مصر، وتنكر لهم حينما ولي القضاء، فهذا ونحوه أورث لديهم عداوة له، انظر نموذجاً لهذا الرأي: محمد عبد الله عنان، ابن خلدون حياته وتراثه الفكري، ص (٩٠) وما بعدها؛ إلَّا أنه ينبغي ألاَّ يظن بأولئك الأعلام في نقده أنهم تحاملوا عليه في كلِّ ما قالوه فيه، فإن في نقدهم ما هو وجيه، ومنه ما هو مبالغ فيه، والله أعلم.

(٤) ابن حجر، المجموع المؤسس للمعجم المفهرس (١٥٩/٣).

ويجاب أيضاً على تنقصه في وظيفة القضاء بالوجوه الآتية:

الأول: واقع الرجل حينما تولى القضاء هل ظهر منه ما ينكر عليه فينبى عليه عدم معرفته بالقضاء، فينبغي أن يذكر ويناقش فيه، أو أنه كان مرضياً في أحكامه في الجملة، أما الخطأ والسهو وخفاء الحق أحياناً فمن هذا الذي يسلم منه؟!.

الثاني: كتابه الذي صنفه في نصيحة القضاة يدل على عنايته بهذا الأمر وعلمه به^(١).

الثالث: تكرر توليته للقضاء يدل على أهليته، وقد ذكره ابن حجر في موطن آخر أنه لما قدم القاهرة سنة ست وثمانين، تولى فيها قضاء المالكية، فباشر ذلك بصلافة ومهابة إلى أن عُزل، ثم ذكر أنه أعيد للقضاء مرات متعددة بعد ذلك^(٢).

وقد أجاب عن ذلك محمد الخضر حسين رحمه الله فقال: "أما أن يكون الرجل مكيناً في علم الأصول، قاتلاً قواعد الفقه خبرة، ذا حذق في صناعة تطبيق القواعد على ما يعرض من الوقائع -وهي المرتبة التي لا يقصر عنها ابن خلدون فيما نعتقد-، فلهم أن ينفوا عنه أهلية القضاء، ويطرحوه من حساب من يتقلدها بحق"^(٣).

الأمر الثاني: رمية بأنه طعن في الحسين رضي الله عنه!.

وهو ما نقله -أيضاً- الحافظ ابن حجر ونقله عنه بعض من أتى بعده من غير تحقيق ولا إنصاف، قال ابن حجر: "وقد كان شيخنا الحافظ أبو الحسن بن أبي بكر يبالغ في الغض منه، فلما سألته عن سبب ذلك، دُكر لي أنه بلغه أنه ذكر الحسين بن علي -رضي الله عنه- في تاريخه فقال: "قُتل بسيف جدّه"، ولما نطق شيخنا بهذه اللفظة، أردفها بلعن ابن خلدون وسبّه وهو يبكي"^(٤).

وهذا من أعجب ما يكون من التساهل في تصديق هذه التهمة في حقه، فأنت ترى أن شيخ الحافظ يقول "دُكر لي"، ولم يتبين حقيقة ثبوت هذه التهمة في تاريخه، ثم يبني عليها لعن رجلٍ مسلم بناءً على أمرٍ مظنون، فكيف وهو من أهل العلم، وفي منصب القضاء؟!، والحافظ ابن حجر نفسه -وهو ناقل

(١) انظر: ابن خلدون ورسالته للقضاة (مُزيل المَلام عن حُكَّام الأنام)، مع اعتبار الخلاف في صحة نسبة الكتاب إليه كما سيأتي الإشارة إليه.

(٢) ابن حجر، المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (١٥٨/٣).

(٣) انظر: محمد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين (٧٧/١١).

(٤) ابن حجر، رفع الإصر عن قضاة مصر (ص ٢٣٧)، وسيأتي بيان أن العبارة لم ترد بهذا اللفظة إنما وردت بلفظ آخر لا ذكر فيها لكلمة السيف.

هذا عن شيخه - يخبر أنه لم يقف عليها في التاريخ الذي بين يديه، ثم يستدرك قائلاً: "ولم توجد هذه الكلمة في التاريخ الموجود الآن، وكأنه كان ذكرها في النسخة التي رجع عنها"^(١)، وهذا من أغرب ما صدر عن ابن حجر - على علو مرتبته - إذ كيف يتوقع وجودها فيما سبق من نسخ^(٢) بناءً على الظن الذي ورد الزجر عنه في مثل هاته الأحوال، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، وكان الأولى به أن يستدرك على شيخه لا أن يُمَشِّي كلامه، فحينما لم يجدها في التاريخ، كان عليه أن يُدافع عن ابن خلدون - وإن اختلف معه -، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

قال محمد الخضر حسين: "والعجب من الحافظ أبي الحسن حين يغض من مقام ابن خلدون لبلاغ مزور عنه، ثم من الحافظ ابن حجر حين ينفي ذلك من "تاريخه"، ويرجو أن يكون ذكره في النسخة التي رجع عنها"^(٣).

فكان على ابن حجر في الحاليين وعلى كلا الاحتمالين أن يذنب عن عرض ابن خلدون، سواء كان قالها ورجع عنها، ومن باب أولى إذا كان لم يقلها أصلاً، فكيف وقد ثبت أنها نُقلت عن غيره، بل كان هو أول من أنكرها وشنَّع على قائلها؟!، وسيأتي تحقيق ذلك.

قال ابن خلدون في التاريخ: "وقد غلط القاضي أبو بكر بن العربي المالكي (٥٤٣هـ) في هذا فقال في كتابه الذي سَمَّاه: بالعواصم والقواصم ما معناه: إنَّ الحسين قُتل بشرع جدّه". ثم ذنب عن الحسين رضي الله عنه بكلام عظيم، فقال: "وهو غلطٌ - يعني من ابن العربي - حملته عليه الغفلة عن اشتراط الإمام العادل ومن أعدل من الحسين في زمانه في إمامته وعدالته"^(٤).

(١) لعل الحافظ رحمه الله غفل عنها في النسخة التي اطلع عليها، فتلك العبارة موجودة في التاريخ لكنه - كما سيأتي - نسبها بمعناها إلى ابن العربي رحمه الله وسيأتي تحقيق مقالة ابن العربي وتوجيهها.

(٢) وما أحسن قول الشيخ محمد الخضر حسين رحمه الله تعليقاً على هذا: "ومن مثل هذا يستدل على أن بعض الطاعنين على ذوي الآراء الإصلاحية، قد يؤتون من عدم اطلاعهم على نفس مقالاتهم، واستيفاء النظر في مؤلفاتهم"، انظر ما جمعه: المحامي علي الرضا الحسيني، موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين (٧٧/١/١١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٧١/١).

ثم أنت ترى أنَّ ابنَ خلدون نقلها بمعناها، وليته نقلها بلفظها ولم يتصرف فيها، فإن العبارة التي أثبتها ابن خلدون سيئة جداً، لا تتفق مع عبارة ابن العربي، ولا هي ذكرت بالسياق الذي وردت فيه سواءً السابق أو اللاحق، فإنه يتبيَّن به قصده وصدق مشاعره تجاه قتل الحسين رضي الله عنه، بينما لو أخذت العبارة بتلك اللفظة -المبدلة- مستقلة عن سياقها تُوقع في نفس القاريء والسامع أن ابن العربي يعتقد أنَّ الحسين رضي الله عنه قُتل بحق، وهذا ما لا يتردد عالمٌ في تبرئة ابن العربي من أن يكون هذا مراده. والقصد أنَّ هذه الكلمة -المحرّفة- عند التحقيق نُسبت إلى ابن العربي المالكي رحمه الله وحصلت له بسببها فتنة معروفة في ترجمته، واستغلَّ ذلك بعض من كان يحسده^(١).

فأصل هاته المقالة في كتاب العواصم الذي قسّم ظهر الروافض، فما زالوا يكيّدون لابن العربي، حتى وجدوا في هاته المقالة ما ألّبوا بها عليه وشعّبوا، مع أن المتأمل فيها يجدها أبعد في معناها ومعناها عما نسبوه إليه، فإنه قال رحمه الله متحدثاً عن الحسين رضي الله عنه متوجّعاً من فاجعة قتله: "ليس حوله مثله ولا له من الأنصار من يرضى حقه، ولا من يبذل نفسه دونه، فأردنا أن نطهر الأرض من خمر يزيد فأرقنا دم الحسين، فجاءتنا مصيبة لا يجبرها سرور الدهر، وما خرج إليه أحدٌ إلا بتأويل، ولا قاتلوه إلا بما سمعوا من جده المهيمن على الرسل، المخبر بفساد الحال، المحذر من الدخول في الفتنة"^(٢).

فإن ابن العربي هنا يشير إلى أن الخارجين والمتصدين للحسين رضي الله عنه خرجوا إليه بتأويلٍ وقاتلوه بما ظنوه مبرراً لقتاله، وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَأَنَّ مَنْ كَانَ»^(٣)، هذا الذي يفهم من كلامه لمن تأمله وتمعن فيه. إلا أنه من باب الإنصاف ورعاية منزلة ومكانة الحسين بن بنت النبي صلى الله عليه وسلم، يقال:

أولاً: ما كان ينبغي لابن العربي رحمه الله أن يقول ما قال مما يؤهم الاعتذار لقتلته بما ذكره، لأنه -عند التحقيق- ثبت أنَّ قتلته قاتلوه بعدما علموا همّة بالانصراف حينما علم بما وقع لمسلم بن عقيل، ولم يبرز هو لقتالهم لكنه طلب أن يُخلّوا بينه وبين الذهاب إلى يزيد، أو يخرج إلى ثغر من ثغور المسلمين، أو

(١) انظر لذلك: ابن العربي، سراج المريدين في سبيل الدين (المقدمة/٦٦).

(٢) ابن العربي، العواصم من القواصم (ص ٢٣٢).

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٢/٦) برقم: (١٨٥٢) كتاب الإمامة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع،

بنحوه مختصراً، وغيره.

يرجع إلى المدينة، لكنهم أرادوه أن يستأسر لهم، وهو ما لم يقبله، ولا أوجبه عليه الشرع، فاضطروه إلى مقاتلتهم، حتى قتلوه شهيداً حميداً رضي الله عنه^(١).

ثانياً: ما كان لابن خلدون رحمه الله أن يورد تلك العبارة على أنها معنى ما قرره ابن العربي، فإنها تختلف معها، وفيها من الشناعة ما تأباه وتنفر منه نفوس المحبين للنبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته رضي الله عنهم، ولو كان قصد قائلها وناقلها ما كان.

ومع هذا لا بد أن يُعلم أنه ما من أحدٍ يسلم من الزلل والخطأ، وأحقُّ من ينبغي أن تُلمس له الأعذار هم أهل العلم، فتردُّ أخطاؤهم، وتجنب عثراتهم، ويُنبَّه على زلاتهم وشذوذاتهم -إن ثبتت- مع حفظ كرامتهم ومنزلتهم، وكذلك ينبغي ألا تُنسب إلى أحدٍ منهم عقيدة باطلة أو بدعة ضلالة بناءً على ذلك، لكن تؤخذ مذاهبهم وعقائدهم من مجموع ما نُقل عنهم، فقد يقول بعضهم القول ويرجع عنه، ويخطيء أحدهم ويستدرك على نفسه، ويرى الرأي ويرجع عنه، وهذا معروفٌ في تراجم أهل العلم، كما أنه قد يقرّر أحدهم أمراً في موطن ولا تسعفه العبارة، أو يُتأوّل كلامه على غير مراده، أو يُنسب إليه أمرٌ من مجمل كلامه، وهو يخالفه في تفصيلاته وما يبينه في مواطن أخرى، فلينتبه لذلك.

والحاصل أنَّ ابن خلدون الذي لعنه شيخُ الحافظ ابن حجر ليس هو صاحب تلك المقالة، ولا هو أقَرَّها، بل أوردها ليبين بطلانها، فتأمل.

الأمر الثالث: سوء المعاملة والمعاشرة.

أورد الحافظ ابن حجر أيضاً في هذا السياق أنه تولى القضاء وعامل الناس بالشدة والغلظة، وذكر قول بعض معاصريه عنه: "كان فصيحاً مفوَّهاً جميل الصورة وخصوصاً إذا كان معزولاً، أما إذا ولي فلا يُعاشر، بل ينبغي ألا يُرى"^(٢).

وأشار ابن حجر إلى أنَّ سوء خلقه إنما يكون حال توليته القضاء!، فقال: "واستمر معزولاً ثلاث عشرة سنة وثلاثة أشهر، وحج في سنة تسع وثمانين، ولازمه كثير من الناس في هذه العطلة وحسن خلقه فيها، ومازح الناس، وباسطهم، وتردد إلى الأكابر وتواضع معهم"^(٣).

(١) ينظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فإنه من أفضل من قرَّر الحق في هاته المسألة الدقيقة، منهاج السنة النبوية

(٥٥٣/٤).

(٢) ابن حجر، رفع الإصر عن قضاة مصر (ص ٢٣٤).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٣٥).

وكأنَّ ابنَ حجر أيضاً يعرِّض بقلة مروءته حينما يقول: "ولما دخل القضاة للسلام عليه، لم يقيم لأحد منهم، واعتذر لمن عاتبه على ذلك، وباشر ابنُ خلدون بطريقة لم يألفها أهل مصر... ومع ذلك لم يُغيَّر رَئيه المغربي ولم يلبس زيَّ قضاة هذه البلاد، وكان يُحب المخالفة في كلِّ شيء"، وذكر أشياء أخرى مما ذمُّوه به، أكثره نقله عن غيره^(١)، والله أعلم بحقيقة الأمر.

وفي كلامه هذا تعريض بالإنكار عليه في عدم القيام للقضاة لما دخلوا للسلام عليه، لكن يُعْتذر له بما قد يكون له به عذر من مشقة أو أنه يرى عدم مشروعية القيام لهم لما فيه من مظنة التعظيم، وقد قال الحافظ في هذه المسألة في الفتح: "وفي الجملة متى صار ترك القيام يُشعر بالاستهانة أو يترتب عليه مفسدة امتنع"^(٢)، وحسبُ ابنِ خلدون عذراً هذا التقرير من ابن حجر فتأمل، مع أن ابن خلدون قد اعتذر لهم كما ذكر الحافظ نفسه.

أما عدم لبسه لزي قضاة البلد وبقائه على زيه المغربي، فهو أمرٌ لا ينبغي أن يُتَّرب عليه به، أو يشنع، نعم لو أنه وافق الناس في زيهم ولم يتميز كان أولى له.

وقد رمي بأمرٍ أخرى قبيحة أسيء به الظن بسببها، فالله أعلم بحقيقة الأمر، وهو أعلم بمن اتقى، ولا ريب أن ستر عيوب المسلمين أمرٌ مطلوب فكيف بمن عرف بالعلم والفضل.

وقد نقل الحافظ عن شيخه العيني (٨٥٥هـ)^(٣) قوله في ابن خلدون: "وكان فاضلاً صاحب أخبار ونوادر ومحاضرة حسنة وله تاريخ مليح، وكان يُتهم بأمرٍ قبيحة"^(٤).

(١) نفس المصدر.

(٢) وقد أورد الحافظ ابن حجر رحمه الله مسألة القيام للناس وما ورد فيها من مذاهب وأقوال، وخلص إلى أن قال: "وفي الجملة متى صار ترك القيام يشعر بالاستهانة أو يترتب عليه مفسدة امتنع، وإلى ذلك أشار ابن عبد السلام، ونقل ابن كثير في تفسيره عن بعض المحققين التفصيل فيه فقال: المحذور أن يتخذ ديدناً كعادة الأعاجم كما دل عليه حديث أنس، وأما إن كان لقدام من سفر أو لحاكم في محل ولايته فلا بأس به"، ثم قال: "قلت: ويلتحق بذلك ما تقدم في أجوبة ابن الحاج كالتهنئة لمن حدث له نعمة أو لإعانة العاجز أو لتوسيع المجلس أو غير ذلك والله أعلم، وقد قال الغزالي: القيام على سبيل الإعظام مكروه وعلى سبيل الإكرام لا يكره، وهذا تفصيل حسن"، ابن حجر، فتح الباري (٥٤/١١).

(٣) هو أبو محمد، بدر الدين، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، العينتابي الحلبي، ثم القاهري الحنفي المعروف بالعيني، أبو الثناء ابن الشهاب، ولد سنة اثنتين وستين وسبعمائة (٧٦٢هـ)، قاضي الديار المصرية، عمدة المؤرخين، مصنفاته تشهد بفضله وتفننه منها: عمدة القاري في شرح البخاري، مغاني الاختيار في رجال معاني الآثار، والبنية في شرح الهداية، ورمز الحقائق، ومنحة السلوك في شرح تحفة الملوك، والمقاصد النحوية، وشرح سنن أبي داود، وفرائد القلائد، انظر ترجمته في: السخاوي، الضوء اللامع (١٣١/١٠)، الزركلي، الأعلام (١٦٣/٧)، ابن العماد، شذرات الذهب (٢٨٦/٧)، الشوكاني، البدر الطالع (٢٩٤/٢).

(٤) ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر (٣٤٠/٢).

مؤلفاته:

لم يكن ابن خلدون كثير التصانيف ولعل ذلك بسبب ما اشتغل به من المناصب وكونه لم يتم له القرار في بلد من البلاد التي دخلها، ومع ذلك فإن مقدمته وتاريخه كتب لهما من الشهرة ما هو معلوم، فما وصلنا من كتبه ما يلي:

الأول: كتابه الشهير: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، وكانت مقدمته لقيت من الشهرة والانتشار أكثر من بقية التاريخ، لما تميزت به من المباحث الفريدة.

الثاني: شفاء السائل لتهذيب المسائل، وهو كتاب في التصوف جواباً على بعض أسئلة الصوفية^(١).

الثالث: لباب المحصل في أصول الدين^(٢).

الرابع: وله تقييد في المنطق.

الخامس: شرح لقصيدة البردة^(٣).

السادس: كتاب في الحساب.

السابع: شرح رجز في أصول الفقه لابن الخطيب.

الثامن: تلخيص لكتب كثيرة لابن رشد الحفيد، أشار إلى ذلك ابن الخطيب كذلك^(٤).

(١) نُشر الكتاب بتحقيق محمد بن تاوويت الطنجي أستاذ الإلهيات بأنقرة عام (١٩٥٨م)، ومهد لهما بمقدمة تناول فيها تحقيق نسبة الكتاب إلى ابن خلدون، انظر: نجيب العقيلي، المستشرقون (٢/٦١٢)، وانظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين (٢/٢١٨).

(٢) صاحب الأصل الذي هو (محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين) فخر الدين بن الخطيب، قال عنه ابن خلدون: "وجدناه كتاباً احتوى على مذهب كل فريق، وأخذ في تحقيقه كل مسلك وطريق، إلا أن فيه إسهاباً لا تميل هم أهل العصر إليه، واطناباً لا تعول قرائحهم عليه، فرأيت بعون الله تعالى أن أحذف من ألفاظه ما يستغنى عنه، وأترك منها ما لا بد منه، وأضيف كل جواب إلى سؤاله، وأنسخ في جميعها على منواله"، وهذا الكتاب نشره الأب لوثيانو روبيو (المولود عام ١٩٠٩م)، في جزأين، متناً وترجمة أسبانية، انظر: نجيب العقيلي، المستشرقون (٢/٦١٢)، وانظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين (٢/٢٢٠).

(٣) قال ابن الخطيب: "شرح القصيدة المسماة بالبردة شرحاً بديعاً، دلّ فيه على انفساح ذرعه، وتفنّن إدراكه، وغزارة حفظ"، انظر: لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة (٣/٣٨٦)، والمقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب (٦/١٨٠).

(٤) انظر: المصدرين السابقين.

ذكر هذه الثلاثة كتب لسان الدين بن الخطيب فقال: "وعلق للسلطان أيام نظره في العلوم العقلية تقييداً مفيداً في المنطق، ولخص محصل الإمام فخر الدين ابن الخطيب الرازي... وألف كتاباً في الحساب، وشرع في هذه الأيام في شرح الرجز الصادر عني في أصول الفقه، بشيء لا غاية وراءه في الكمال"^(١).
التاسع والأخير: مزيل الملام عن حكام الأنام، وهو مختلف فيمن هو مؤلفه^(٢).
أما شعره فقد أشاد به ابن الخطيب، وساق له عدة قصائد وأشعار^(٣).

وقفة مع مقدمته المشهورة.

لا نبالغ إن قلنا أنه لم يحظ كتاب ولا مصنف ما حظي به كتاب ابن خلدون "المقدمة" من الشهرة، خاصة في الأزمنة المتأخرة، وخير دليل على ذلك كثرة الدراسات حولها وكثرة اللغات التي تُرجم إليها. وإن المطلع على هاته المقدمة يعلم شيئاً من أسباب هذه الشهرة التي تميز بها هذا الكتاب، ولعلي أبرز شيئاً من ذلك في هذا المبحث:

أولاً: من أبرز ما يلمسه المطالع لهاته المقدمة هو التنوع الكبير والشمولية فيما تطرق إليه ابن خلدون في هذا الكتاب فحق لهذا الكتاب أن يسمى كتاب الفنون، فهو جامع لكل الفنون التي كتب فيها البشر.

ثانياً: الاختصار مع كثرة ما ورد فيها من فنون وعلوم ومباحث في علوم الدين والدنيا.

(١) ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة (٣/٣٨٦)، وانظر: محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين (٢/٢١٨).
(٢) وهو كتاب قيل: ألفه ابن خلدون نصحاً لمن يتولى القضاء؛ طبع الكتاب باسم: ابن خلدون ورسائله للقضاة، بتحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، وقد رجّح بعض الباحثين عدم صحة نسبة هذه الرسالة إليه، وأنها لولي الدين محمد بن أحمد الملوّي الشافعي الدمشقي ثم المصري، انظر: د. طه فارس، كتب نسبت إلى غير مؤلفها (ولي الدين الملوّي نموذجاً)، وبعد النظر في طرح المحققين والمقارنة بين ما ذكره كل منهما في إثبات أو نفي نسبة الكتاب لابن خلدون لم يترجح لدي شيء، إلا أن ما ذكره الدكتور طه فارس تظمن إلى النفس أكثر، خاصة أنه في آخر رسالة مزيل الملام أشار مصنفها إلى كتاب له سماه: تذكير السهوان، وهذا الكتاب لا أعلم أحداً ممن ترجم لابن خلدون فيما مضى نسبه إليه، ويضاف إلى ذلك أن المجموع التي وقف عليه المحقق فيه عدة كتب مخطوطة نسبت لولي الدين الملوّي ومن جملتها رسالة مزيل الملام، وفي ضمن هاته الرسالة ما يدل على توجهه فقهي شافعي لا مالكي، ويبقى أن وجود مخطوطات أخرى فيها نسبة الكتاب لابن خلدون وأنها منقولة من خطه يُبقي اللبس قائماً، والله وحده أعلم.

وقد ألف عبد الرحمن بدوي مصنفًا جامعًا نافعًا عنوان له: مؤلفات ابن خلدون، ولم يذكر هذه الرسالة ضمن تلك المؤلفات.
(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة (٣/٣٨٦)، وقد جمع بعض المعاصرين ما نسب إليه من نظم وشعر في كتب سماه: ديوان ابن خلدون، وهو الباحث: أبو بسطام مسعود أوصالح البدري، صدر عن دار الكتب العلمية، سنة (٢٠١٩ م).

ثالثاً: التأصيلات الكثيرة في عدة من المباحث التي تناولها بالذكر، فله في مقدمته من التأصيلات والضوابط في أبواب التاريخ وسائر العلوم ماله وزنه.

رابعاً: سعة الاطلاع لدى ابن خلدون أمرٌ ظاهر، فهو إذا تكلم في فن من الفنون يُفاجئك يشير إلى جوانب تدل على معرفته بذلك الفن واطلاعه على مهماته ومصنفاته ومعرفته بأعلامه وما يتعلق به.

خامساً: الحفظ والاستحضار ويتبين ذلك من خلال معرفة الظروف التي كتب فيها المقدمة، حيث كتبها ظروف كان فيها بعيداً عن أهله وعن كتبه أيام خلوته في الغرب الجزائري.

سادساً: التميز والابتكار يظهر ذلك خاصة في موضوع علم الاجتماع حيث بث في مصنفه هذا قواعد في هذا الفن لم يسبق إلى وضعها بهذا الطرح الذي اشتهر به، ونقله الناس عنه، حتى قيل فيه إنه مؤسس علم الاجتماع.

أما العلماء الذين نوهوا بمنزلة مقدمته من المسلمين والعرب فهم كثر، والمؤلفات التي وضعت على تاريخه ومقدمته كثيرة، بدأ ممن عاصره كابن حجر الذي وضع: المنتقى من تاريخ ابن خلدون^(١).

وقد نوه كثير من علماء الغرب بمقدمته هاته وبيّنوا قيمة تأصيلاته وطرحه، ومن هاته الشهادات: ما قام به (شولتز) سنة (١٨٢٥م) من الدعاية الكبيرة لمقدمة ابن خلدون، حيث نشر مقالاً في المجلة الآسيوية عنون له: حول المؤلف التاريخي الانتقادي الكبير لابن خلدون، دعا فيه إلى طبع كتاب المقدمة وترجمته.

وألف (لودويك غومبلوفيتش) أحد علماء الاجتماع بحثاً عن نظريات ابن خلدون عنون له: "مفكر اجتماعي عربي، في القرن الرابع عشر"، قال فيه: "إنه درس الحوادث الاجتماعية بعقل هادئ رزين، وأبدى في هذا الموضوع آراء عميقة جداً، ليس قبل (أوغوست كونت) فحسب، بل قبل (فيكو) أيضاً"، وقال: "وفي الحقيقة إن ما كتبه ابن خلدون هو ما نسميه نحن اليوم علم الاجتماع".

وهذا (استفانو كولوريو) له دراسة عن ابن خلدون قال فيها: "إذا كانت نظريات ابن خلدون في حياة المجتمع المعقّدة تضعه في مقدمة فلاسفة التاريخ، فإن ما يعزوه من شأن كبير إلى دور العمل والملاكة والأجرة تجعله إماماً وسلماً لاقتصادي هذا العصر".

(١) انظر: ابن حجر، العجّاب في بيان الأسباب (٧٦/١).

ويقول (المؤرخ أماري): "إن ابن خلدون قد سبق أفذاذ الدنيا إلى فلسفة التاريخ والكلام عليها، ولي أن أقول إنه لم يشقَّ أحد منهم له غباراً".

ويقول (ناتانيل شميت): "إن المفكرين الذين وضعوا أسس علم الاجتماع من جديد، لو كانوا قد اطلعوا على مقدمة ابن خلدون في حينها، فاستعانوا بالحقائق التي كان قد اكتشفها، والطرائق التي كان قد أوجدها ذلك العبقرى العربى قبلهم بمدة طويلة؛ لاستطاعوا أن يتقدّموا بهذا العلم الجديد بسرعة أعظم مما تقدموا به فعلاً"^(١).

هذه نبذة أردت بها التنويه بمنزلة ابن خلدون وإنما هي أمثلة ونماذج من مقولات يطول حصرها مما فيه الإشادة بمقدمة ابن خلدون.

^(١) انظر لهاته النقول وغيرها: ساطع الحصري في دراسات عن مقدمة ابن خلدون، حيث تناول في كتابه هذا نظرة علماء الغرب لمقدمة ابن خلدون، وأتى بشهادات كثيرة تؤكد منزلة هاته المقدمة لديهم.

الفصل الأول: بيان عناية ابن خلدون بالسنة وعلومها، ومكانتها لديه.

وفيه:

توطئة.

وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معرفة ابن خلدون بعلوم السنة.

المبحث الثاني: تأريخ ابن خلدون لعلوم السنة.

المبحث الثالث: حجية السنة عند ابن خلدون.

توطئة:

إنَّ من مهمات وأهداف هذا البحث إبراز شخصية العلامة ابن خلدون رحمه الله في علم الحديث والسنة النبوية، لذا كان من اللازم معرفة صلته بهذا العلم الشريف من مبدئ تلقيه العلوم، وما حصَّله عن مشائخه في ذلك.

ومن المعلوم لدى كل عارف بتراجم أعلام الإسلام أنه يبعد عن أحد منهم أن يتلقى العلم في مُربَّاه دون أن يكون له حظٌّ من علوم السنة والحديث، فالمُستقلُّ منهم قد تجده درس شيئاً من كتب السنة كالموطَّأ والصحيحين، والمستكثرُّ تجده درس كتب السنة وعلوم الحديث والشروح وغير ذلك من علوم السنة؛ ولقد كان ابن خلدون -فيما يبدو من ترجمته وما خلفه من تراثٍ- من الذين اطلَّعوا على الكثير من علوم السنة.

إنَّ حديثنا عن ابن خلدون رحمه الله في هذا الفصل فيما يتعلق بعنايته بعلوم السنة، ليس هو مجرد دعوى لجعله في مصافِّ أهل الاختصاص، لكنَّ المراد بيانُ الواقع والحقُّ فيه وفي أمثاله من المتفنِّين في العلوم في الأزمان الماضية، وأن هذا العَلَمَ البارز لم يكن بمنأى عن علوم السنة النبوية، فهو حينما تكلم في بعض المسائل الحديثة أو قرَّر بعض الآراء المرتبطة بالسنة النبوية، كان على طريقة ومنهج أهل السنة في أطوار طلب العلم الشرعي، له حظٌّ وافٍ من علوم الوحيين، وله اطلاعٌ واسعٌ على مصنفات من سبقه في شتى مجالات العلم والمعرفة، بل يمكننا القول أن ابن خلدون رحمه الله أعمدُجُ شاهدٌ على التكامل المعرفي الذي تميَّز به بعض أعلام الإسلام البارزين^(١) حيث كان لديهم ما يسمى بالوحدة المعرفية، وكانوا بحق مفخرةً تزيَّن بها تاريخُ الإسلام وتراجم أعلامه.

كما أني لا أدَّعي أنه في مراتب المتخصصين من أهل العلم في الحديث وعلوم السنة، لكن ما يأتي ذكره في فصول هذا البحث يُظهر أنه مشاركٌ بآراء لها وزنها في كثير من أبواب العلم ومن ضمنها ما يرتبط بالسنة النبوية.

وقد جعلتُ هذا الفصلَ لبيان معرفته وعنايته بالسنة وعلومها، من خلال ما تعلمه وتلقاه، كذلك ما علَّمه وبثَّه مما تبرز مدى صلته بهذا العلم الشريف، وكذلك لبيان تقريره لحجية السنة النبوية، على سنن أهل العلم قبله وبعده المنتسبين إلى أهل السنة، حتى لا يتوهم من له نظرة سطحية على تراث ابن

(١) انظر -على سبيل التمثيل- أيضاً شخصية شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو من أشهر نماذج الأمة في ذلك.

خلدون أنه في منأى عن هذا العلوم الشرعية، فضلاً عن أن يُظن به ظنَّ السَّوء في قضية الاحتجاج بالسنة، وقد مضى الجواب عما قيل فيه من أنه قليل المعرفة بالعلوم الشرعية، فأزيد على ذلك ما يذكر في هذا الفصل مما يبرز مدى معرفته بعلم الحديث؛ فهذا الفصل الأول هو بمثابة التمهيد لدراسة آرائه في الفصول الثلاثة الآتية، وفي المباحث التالية تفصيل ما أجملته هنا:

المبحث الأول: معرفة ابن خلدون بعلوم السنة.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: عنايته بعلوم السنة دراسة وتديساً.

المطلب الثاني: معرفته بعلوم الحديث (مصطلح الحديث).

المطلب الثالث: معرفته بكتب متون السنة.

المطلب الرابع: معرفته بأعلام أهل السنة وذبي عنهم.

المطلب الأول: عنايته بعلوم السنة دراسة وتدریساً.

إنَّ ابنَ خلدون رحمه الله كغيره من علماء أهل السنة - كما أشرنا سابقاً - في منهج تلقيهم للعلوم الشرعية، ينهلون من معين الكتاب والسنة، فيأخذون القرآن في أول أخذهم العلم، ويدُرُسُون كتب الحديث، ومتون العلم الأخرى.

ولقد كفانا ابنُ خلدون رحمه الله مؤنة تتبع مسيرته التعليمية، حيث ذكرها بنفسه في رحلته، وكان من جملة ما دَرَسَه كتب السنة المشهورة، وكتبٌ أخرى في علوم الحديث.

فذكر رحمه الله ما أخذه عن شيخه أبي عبد الله محمد بن سعد بن بُزَّال الأنصاري رحمه الله، وأنه عرض عليه كتاب: "التفسير لأحاديث الموطأ" لابن عبد البر (٤٦٣هـ)، الذي حذا به حذو كتابه التمهيد، واقتصر فيه على الأحاديث، إلَّا أنه سماه في رحلته باسم آخر فقال: "وعرضت عليه كتاب التَّقْصِي لأحاديث الموطأ لابن عبد البر" (١).

وذكر أنه لَازِمَ مجالس من نعته بإمام المحدثين بتونس، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن جابر بن سلطان القيسي الوادياشي، ووصفه أيضاً بصاحب الرحلتين، وسمع عليه كتاب مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، قال: "إلَّا فوتاً يسيراً من كتاب الصيد"، وسمع عليه كتاب الموطأ من أوله إلى آخره، وبعضاً من الأمتهات - من كتب السنة - الخمس (٢).

أمَّا شيخُه أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الذي وصفه بقوله: "شيخنا الإمام قاضي الجماعة"، فذكر أنه أفاد منه، وسمع عليه كتاب الموطأ للإمام مالك، وذكر أنه كان له طرق عالية عن أبي محمد

(١) لم أقف على كتاب لابن عبد البر رحمه الله بعنوان: "التفسير لأحاديث الموطأ"، والوصف المذكور ينطبق على كتاب:

"التقضي لما في الموطأ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم أو تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، لذا سماه في رحلته:

"التقضي لأحاديث الموطأ"، انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥١١/٧)، ورحلة ابن خلدون (ص ٣٧).

(٢) انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥١٢/٧).

عبد الله بن هارون الطائي^(١) قبل اختلاطه؛ وأشار إلى غيرهم من مشيخة تونس، وأنه سمع منهم وأجازوه^(٢).

وذكر أبا محمد عبد المهيمن الحضرمي ووصفه بإمام المحدثين، وأنه لازمه وأخذ عنه سماعاً وإجازة، الأُمّهات الست، يريد الكتب الستة، بالإضافة إلى الموطأ، والسيرة لابن إسحاق (١٥١هـ)، وكتاب المقدمة لابن الصلاح (٦٤٣هـ) في علوم الحديث، وأخذ عنه كتباً أخرى كثيرة سَرَتْ عن حفظه، وأثنى عليه بأن "بضاعته في الحديث كانت وافرة، ونحلته في التقييد والحفظ كاملة"، وأنه كانت له خزانة كتب تحوي أكثر من ثلاثة آلاف سفرٍ في الحديث وغيرها من الفنون والعلوم، مضبوطة كلها ومقابلة^(٣). وأشار في ترجمته لنفسه رحمه الله أنه تولى تدريس الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله (١٧٩هـ)، والذي هو من أوائل كتب السنة وأصولها المشهورة.

وذكر رحمه الله أنه تولى وظيفة تدريس الحديث بمدرسة صُلْعَتْمَش^(٤)، فولّاه إياها وجلس فيها للتدريس فيها في محرم إحدى وتسعين وسبعمائة، وألقى في ذلك اليوم -على العادة المسلوكة- بخطبة، وذكرها بنصّها.

ثم قال بعد ذكر الخطبة التي خطبها: "وكان مما قد منّ به الآن تدريس الحديث بهذه المدرسة وقف الأمير صُرْغَتْمَش من سلف أمراء التُّرك"، ثم دعا له بدعوات، ثم قال: "وقد رأيت أن أقرّر للقراءة في هذا الدّرس، كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، فإنه من أصول السنن، وأُمّهات الحديث، وهو مع ذلك أصل مذهبنا الذي عليه مدار مسائله، ومناطق أحكامه، وإلى آثاره يرجع الكثير من فقهه"^(٥).

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن هارون الطائي القرطبي: فقيه مالكي، محدث، صاحب رواية مشهور، أخذ عنه جمعٌ من أهل العلم في زمانه، وبقي عمر كثيراً فأخذ عنه الناس منهم ابن رشيد، وأبو عبد الله الوادي أشي -وقد مضت ترجمته-، وابن زيتون، وابن عبد السلام، وابن هارون التونسي، ولد سنة ثلاث وستمائة (٦٠٣هـ)، وتوفي في تونس سنة اثنتين وسبعمائة (٧٠٢هـ)، انظر ترجمته في: مخلوف محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (٢٨٥/١).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥١٢/٧).

(٣) نفس المصدر (٥١٣/٧).

(٤) مضى الإشارة إليها في هذا البحث ص (٢٨).

(٥) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦٨١/٧).

واحتوى كلامه هذا على جملة مما يرتبط بكتاب الموطأ للإمام مالك رحمه الله منها أنه أحد أصول السنة، وهذا صحيح - كما سيأتي بيانه في موضعه - فإن كتاب الموطأ من أوائل ما صنف في السنة، ووصفه جمع من أهل العلم بأنه أصبح كتب السنة، وذكر أنه مُعْتَمَد أئمة المالكية في فقه مذهب مالك. ثم تناول ترجمة الإمام مالك رحمه الله وبيان منزلته ومنزلة كتابه الموطأ، وغير ذلك مما يرتبط بهذا الكتاب الذي هو من أمهات كتب السنة كما سيأتي بيانه لاحقاً في هذا الفصل.

الدراسة.

فلاحظ في النقول السابقة أنَّ ابن خلدون ممن كان له الحظ الوافر من الاطلاع على دواوين السنة كالكتب الستة والموطأ، إلا أنه كانت له عناية بالموطأ وكتاب الصحيح للإمام مسلم أكثر من غيرها من الكتب، على طريقة المغاربة في الاهتمام بهذين الكتابين دراسةً وتدریساً وشرحاً وتفقهاً، ولم يُغفل رحمه الله دراسة بعض ما تفرع عن تلك الكتب من شروح وتعليقات.

ودرس كتاب السيرة لابن إسحاق وهو - بلا ريب - من أهم كتب السيرة النبوية، باعتبار أنه من أوائل كتب هذا الباب، وباعتبار مكانة مؤلفه محمد بن إسحاق رحمه الله فهو أحد المبرزين في هذا الفن والسباقين للتصنيف فيه^(١).

وكذا كان له حظٌ من علم المصطلح، فدراسته مقدمة ابن الصلاح رحمه الله على متخصصين في الحديث في فترة طلبه يعدُّ دليلاً على أخذه كثيراً من أصول علوم السنة في فترة مبكرة، يؤكد ذلك أنه قرأ كثيراً من الكتب على شيوخه مما قد شرد عن ذهنه حينما عدَّدها كما قال.

وما ذكره من صلته بالموطأ دراسة في سماعه عن شيوخه، وتدریساً فيما بعد يدل على عنايته بهذا الأصل الكبير من أصول السنة الذي هو أحد أوائل كتب السنة المقدمة في الرتبة.

(١) وسيأتي الحديث عن ابن إسحاق ومنزلته في علم التاريخ والسيرة في الفصل الثالث من هذا البحث.

المطلب الثاني: معرفته بعلوم الحديث (مصطلح الحديث).

ونعني بعلوم الحديث المعنى الخاص الذي صار علماً على فن مصطلح الحديث الذي يتناول قواعد ومصطلحات أهل العلم في علم الحديث رواية ودراية.

وهو علمٌ يعرف به حال الراوي والمروي، من حيث القبول والرد^(١).

وقد أشار رحمه الله إلى مهمات هذا العلم في فصل عقده لمعرفة بعض علوم الحديث، فقال رحمه الله: "الفصل السادس في علوم الحديث"، ثم قال: "وأما علوم الحديث فهي كثيرة ومتنوعة"^(٢).

ثم عدّد بعضها مما تناوله علماء الفن قبل عصره في مصنفاتهم، نشير إليها فيما يلي:

معرفة الناسخ والمنسوخ.

قال رحمه الله: "لأنّ منها ما ينظر في ناسخه ومنسوخه، وذلك بما ثبت في شريعتنا من جواز النسخ ووقوعه لطفاً من الله بعباده وتخفيفاً عنهم باعتبار مصالحهم التي تكفل الله لهم بها، قال تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ومعرفة الناسخ والمنسوخ وإن كان عامّاً للقرآن والحديث إلا أنّ الذي في القرآن منه اندرج في تفاسيره، وبقي ما كان خاصّاً بالحديث راجعاً إلى علومه، فإذا تعارض الخبران بالنفي والإثبات، وتعدّر الجمع بينهما ببعض التأويل، وعُلم تقدّم أحدهما تعيّن أنّ المتأخّر ناسخ؛ ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهمّ علوم الحديث وأصعبها، قال الزّهرّي: "أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه"، وكان للشافعي - رضي الله عنه - فيه قدم راسخة"^(٣).

الدراسة.

عدّ ابن خلدون معرفة الناسخ والمنسوخ من علوم الحديث التي ينبغي العناية بها، ودكره لها في أول ما تطرق إليه من علوم الحديث باعتبار أهميته، وإذا نظرنا في كتب المصطلح التي سبقت مقدمة ابن خلدون، نجد أن أوّل من عدّها أبو عبد الله الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث، حيث عدّ النوع

(١) انظر: زكريا الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٩٢/١)، وانظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في

المصطلحات والفروق اللغوية (ص ٣٧٠).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٥٦/١).

(٣) نفس المصدر.

الحادي والعشرين من علوم الحديث، معرفة ناسخ الحديث من منسوخه، ومثّل له بأمثلة يستدل بها على هذا النوع^(١).

وجعله ابن الصلاح رحمه الله النوع الرابع والثلاثون، وأشار إلى أهميته وصعوبته^(٢)، وهو نفس ما أشار ابن خلدون.

وذكره -أيضاً- بدر الدين ابن جماعة رحمه الله^(٣)، وجعله النوع التاسع والعشرون؛ وعرفه بقوله: "الناسخ من الحديث هو: كلُّ حديث دلَّ على رفع حكم شرعيٍّ سابقٍ له، ومنسوخه كلُّ حديث رُفِعَ حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه"^(٤).

وقد صنف فيه أئمة الإسلام مصنفات خاصة مفردة، يأتي ذكر شيء منها في التأريخ للتصنيف في علوم الحديث.

معرفة الصحيح فما دونه.

ثم تطرق إلى معرفة الصحيح مما هو دونه، وذكر كلاماً جامعاً في ذلك، فقال رحمه الله: "ومن علوم الأحاديث النظر في الأسانيد، ومعرفة ما يجب العمل به من الأحاديث، بوقوعه على السند الكامل الشَّروط، لأنَّ العمل إمَّا وجب بما يغلب على الظَّن صدقه من أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيجتهد في الطَّريق التي تحصل ذلك الظَّن وهو:

بمعرفة رواة الحديث بالعدالة والضبط، وإمَّا يثبت ذلك بالنقل عن أعلام الدِّين، لتعديلهم وبراءتهم من الجرح والغفلة، ويكون لنا ذلك دليلاً على القبول أو التَّرك، وكذلك مراتب هؤلاء النقلة من الصَّحابة والتَّابعين وتفاوتهم في ذلك، وتميُّزهم فيه واحداً واحداً، وكذلك الأسانيد تتفاوت باتِّصالها وانقطاعها، بأن يكون الرَّاوي لم يلق الرَّاوي الذي نقل عنه، وبسلامتها من العلل الموهنة لها.

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص ٨٥).

(٢) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ٣٨٠).

(٣) ابن جماعة هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بدر الدين ابن جماعة الكنايني الحموي الشافعي، ولد سنة تسع وثلاثين وستمائة (٦٣٩هـ)، فقيه أصولي محدث، وسمع الكثير وأخذ عن القاضي تقي الدين بن رزين وولي قضاء القدس، من تصانيفه: المنهل الروي في علوم الحديث النبوي، غرر التبيان والفوائد، تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة (٧٣٣هـ)، انظر أعيان العصر: (٢٠٨/٤ - ٢١٣)، الدرر الكامنة: (٢٨١/٣ - ٢٨٣).

(٤) بدر الدين ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص ٦١).

وتنتهي بالتفاوت إلى طرفين فحكم بقبول الأعلى وردّ الأسفل، ويختلف في المتوسط بحسب المنقول عن أئمة الشأن، ولهم في ذلك ألفاظ اصطلاحوا على وضعها لهذه المراتب المرتبة، مثل الصحيح والحسن والضعيف والمرسل والمنقطع والمعضل والشاذ والغريب، وغير ذلك من ألقابه المتداولة بينهم، وبوّبوا على كلّ واحد منها، ونقلوا ما فيه من الخلاف لأئمة اللسان أو الوفاق^(١).

الدراسة.

تطرق رحمه الله إلى أهم ما ينبغي معرفته في علوم الحديث، ألا وهو تمييز الصحيح من الضعيف، وأشار إلى أن العمل إنما يكون بما يغلب على الظن صدقه وثبوته، وذلك باستيفاء شروط الخبر المقبول، من عدالة الرواة وضبطهم، واتصال الإسناد، والسلامة من العلل، وبين أن معرفة أحوال الرواة إنما تؤخذ عن أئمة الشأن، الذين عرفوا بعدالتهم وعلمهم، إذ أن الذي يُجرّح ويُعدّل ويُقبل منه لا بد أن يكون عدلاً في نفسه.

وبيّن أن الحكم على الأحاديث باعتبار هاته القواعد يُخلص منه إلى صحيح وضعيف، أو متوسط بينهما، وهو المعروف بالحسن عند أهل الصنعة، وأشار إلى أنواع من الضعيف مما اختلف فيه شرط من شروط الحديث الذي يقبله علماء الحديث، مثل: المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ، وهاته جعلها العلماء أنواعاً مستقلة، تحت أقسام الضعيف.

وبيّن أهمية معرفة مراتب رواة الحديث وأعلام السنة وطبقاتهم، وتفاوتهم في المنزلة، فالصحابة رضي الله عنهم في أعلى منزلة من العدالة، ودونهم التابعون ثم أتباع التابعين وهكذا. وقد جعل أهل العلم الذين صنفوا في علوم الحديث ما أشار إليه ابن خلدون في النص السابق أنواعاً مفردة، فهذا ابن الصلاح جعل النوع الأول هو: معرفة الصحيح من الحديث، والنوع التالي له: معرفة الحسن من الحديث، وبعده: معرفة الضعيف من الحديث، وجعل لكل نوع من أنواع الضعيف مبحثاً مستقلاً.

معرفة طرق التحمل.

قال رحمه الله: "ثمّ النّظر في كَيْفِيَّة أخذ الرواة بعضهم عن بعض، بقراءة أو كتابة أو مناولة أو إجازة، وتفاوت رتبها، وما للعلماء في ذلك من الخلاف بالقبول والردّ"^(٢).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٥٧/١).

(٢) نفس المصدر.

الدراسة.

أشار رحمه الله إلى طرق تحمل الحديث التي نقل بها رواة السنة الحديث والآثار، كالكتابة والمناولة والإجازة، وهي كما أشار متفاوتة في مراتبها من جهة صحة النقل بها من عدمه، ومعرفة ذلك هو ضمن علوم الحديث.

قال القاضي عياض (٥٤٤ هـ) رحمه الله: "باب أنواع الأخذ وأصول الرواية صلى الله عليه وسلم؛ اعلم أن طريق النقل ووجوه الأخذ وأصول الرواية على أنواع كثيرة، ويجمعها ثمانية ضروب، وكل ضرب منها له فروع وشعوب، ومنها ما يتفق عليه في الرواية والعمل، ومنها ما يختلف فيه فيهما جميعاً أو في أحدها"، وجعلها ثمانية أقسام، وهي: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة عليه، والمناولة، والكتابة، والإجازة، والإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته، ووصيته بكتبه له، والوقوف على خط الراوي فقط^(١). وقد جعله ابن الصلاح تحت النوع الرابع والعشرون، وهو: "معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه"^(٢).

ثم ذكر ابن الصلاح في عنوان متفرع عنه: "بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحمله"، ثم ذكر أنه يجمعها ثمانية أقسام أيضاً، وهي: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة على الشيخ، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، وإعلام الراوي للطالب بأن هذا المروي من حديث أو كتاب سماعه من فلان، أو روايته، من غير أن يقترن به قوله: "اروه عني، أو أذنت لك في روايته" ونحو ذلك، والوصية بالكتب، والأخير الوجادة^(٣).

فعلى هذا يمكننا جعل طرق التحمل، كالآتي:

الأولى: السماع من لفظ الشيخ.

الثانية: القراءة والعرض على الشيخ.

الثالثة: الإجازة وهي: الإذن للمتلقي بالرواية لفظاً أو كتابةً.

الرابعة: المناولة، وهي نوعان، إما أن يناوله مرويّه ويجيز له روايته، وإما بدون إجازة.

الخامسة: المكاتبة، وبعضهم سواها مع المناولة، وهي كالمناولة نوعان، مقرونة بالإجازة، ومجردة عنها.

(١) القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع (ص ٦٨).

(٢) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص ٢٤٧).

(٣) انظر: المصدر السابق.

السادسة: الإعلام، وهو إخبار الشيخ الطالب أن هذا مرويّه.

السابعة: الوصية، وهو أن يوصي الشيخ قبل موته بمرويّه لطالب ما.

الثامنة: الوجدادة، وصورتها أن يجد الطالب مرويات شيخ يرويها، وليس له منه سماع ولا إجازة ولا غير ذلك.

والسماع أقوى وأعلى طرق تحمل الحديث النبوي، والوجدادة أدناها وأضعفها، وهي في حكم المنقطع^(١).

وتفاصيل أحكام وصور هاته الطرق مبثوثة في كتب المصطلح^(٢).

معرفة الغريب ونحوه.

ثم ذكر أهمية معرفة الغريب والمشكل ونحوهما.

فقال: "ثم أتبعوا ذلك بكلام في ألفاظ تقع في متون الحديث، من غريب، أو مشكل، أو تصحيف، أو مفترق منها، أو مختلف وما يناسب ذلك، هذا معظم ما ينظر فيه أهل الحديث وغالبه"^(٣).

الدراسة.

أشار هنا رحمه الله إلى عدة أنواع وأهمية معرفتها، كمعرفة الغريب، والمُشْكِل، ومعرفة التصحيف، وقد اعتنى العلماء بها ضمن علوم الحديث، ومنهم من جعل كلاً منها نوعاً مستقلاً، بل هناك من صنف فيها مصنفات مستقلة، لأهميتها.

وينبغي أن يُعلم أن مقصود ابن خلدون بالغريب في هذا الموطن ما استغربه الذهن ولم يفهمه، أو بعبارة أخرى: الغامض والبعيد من الفهم^(٤)، وفي الغالب يكون ذلك من قلة استعمالها^(٥)، وليس المراد الغريب المقابل للعزيز والمشهور ونحوها، فإنها أنواع أخرى من أنواع علوم الحديث متعلقة بالأسانيد، والغريب المراد هنا ما يرتبط بألفاظ المتون.

(١) انظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص ٢٢٠)، ومحمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث (ص ١٩٦).

(٢) ومن المصنفات النافعة في الباب، الإيماء إلى طرق التحمل والأداء، للدكتور محمد زايد العتيبي.

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٥٧).

(٤) انظر: أبو غنيد القاسم بن سلام، غريب الحديث (المقدمة/ص ١).

(٥) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٧٥).

وجعل ابن الصلاح رحمه الله من أنواع علوم الحديث: النوع الثاني والثلاثون: معرفة غريب الحديث^(١)، وقد أورد قبله النوع الذي يتفق معه في الاسم وهو باب آخر، وهو الحديث الغريب المقابل للمشهور والعزيز والمتواتر.

والمُشكّل قريب من الغريب، ويمكننا ضبطه بأنه: "ما كان فيه خفاء وغموض في المعنى، ولا تكفي صيغته لبيانه ويحتاج قرينةً ليتبين"^(٢).

وأشار إلى التصحيف، والتصحيف هو: "تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط"^(٣). ومن الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح رحمه الله: "معرفة المصحّف من أسانيد الأحاديث ومتونها"^(٤). وقد تناول هذا النوع قبله الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) رحمه الله، وتوسع فيه، فقال: "بعض أخبار أهل الوهم والتحريف والمحفوظ عنهم من الخطأ والتصحيف، نبتدئ بأخبار من صحّف في الأسانيد، ثم تُتبعها بأخبار من صحّف في المتن بمشيئة الله"، ثم ذكر أمثلة كثيرة وقعت لبعض المشتغلين بالحديث^(٥). ومعرفة الغريب والمُشكّل متعلق بمتون الأحاديث كما ذكر ابن خلدون، لكن التصحيف متعلق بالمتون والأسانيد، فقد تُصحّف أسماء بعض الرواة ويحصل بسبب ذلك خلطٌ كبير، لذا كانت العناية بمعرفة التصحيف والتحريف من مهمات العلوم، وقد صنف فيه جماعة من أهل العلم كما سيأتي بيانه في المبحث الثاني.

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (المدخل - المصادر - الحكم الشرعي) (١١٢/٢).

(٣) عبد الكريم بن محمد جراد، السير عند المحدثين، وأثره في معرفة أنواع علوم الحديث في المتن والإسناد وفي الحكم على

الرواة وعلى المرويات (ص ٤٢٠).

(٤) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٨٣).

(٥) انظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٨٥/١).

المطلب الثالث: معرفته بكتب متون السنة.

مما يلحظه المطلع على تراث ابن خلدون رحمه الله أن له درايةً واطلاعاً على دواوين السنة المشتهرة، وعلى رأسها الكتب الستة، ومصطلح (الكتب الستة) يريد به أهل الحديث والمتخصّصون مهمات كتب الحديث، وعلى رأسها الصحيحان البخاري (٢٥٦هـ) ومسلم (٢٦١هـ)، والسنن الأربعة سنن أبي داود (٢٧٥هـ)، والنسائي (٣٠٣هـ)، والترمذي (٢٧٢هـ)، وابن ماجه (٢٧٣هـ)، إلا أنه ينبغي أن يُعلم أنّ من أهل العلم من جعل الموطأ سادسها بدل سنن ابن ماجه، وبعضهم قدّم عليهما سنن الدارمي (٢٥٥هـ)، لكن طريقة المغاربة التي يظهر أن ابن خلدون عليها أنهم يقدمون الموطأ لاعتبارات^(١).

وفيما يلي أبيّن شيئاً من معرفة ابن خلدون بهاته الكتب المشهورة:

أولاً: الموطأ.

مضى الإشارة إلى أن ابن خلدون رحمه الله درّس الموطأ، وكان له به عناية خاصة، وفي المجلس الذي درسه قدم بمقدمة نافعة متعلقة بهذا الكتاب ومؤلفه رحمه الله.

وذكر في مقدمته هاته أنه سيفتح الكلام بالتعريف بمؤلفه مالك رحمه الله، ومكانه من الأمانة والديانة، ومنزلة كتابه الموطأ من كتب الحديث، ثم يُتبع ذلك بذكر الروايات والطرق التي وقعت في هذا الكتاب، وكيف اقتصر الناس منها على رواية يحيى بن يحيى المشهورة، ويُتبع ذلك بذكر أسانيده فيها، ثم يعود إلى الحديث عن متن الكتاب.

ثم ترجم للإمام مالك رحمه الله وذكر نسبه وثناء أهل العلم عليه، وما تَوَلَّوا في حديث فضل عالم المدينة فيه^(٢)، ثم تطرق لما نقل من سبب في تصنيفه الموطأ، وذكر خبر اطلاع مالك على كتاب عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون رحمه الله فيه ما اجتمع عليه أهل المدينة، ولم يذكر الحديث، فأعجب

(١) فمن أهل العلم من جعل سادسها الموطأ لعلو أسانيده ومكانة الإمام مالك وعلو قدره، وعلى ذلك جرى عمل رزين العبدري وابن الأثير، وهناك من قدم سنن الدارمي كالعلائي ومغلطاي، والأغلب جعلوا سنن ابن ماجه لكثرة زوائده وأول من جعله السادس أبو الفضل ابن طاهر المقدسي في شروط الأئمة الستة وتبعه على ذلك كثير من الأئمة.

(٢) وهو الحديث المشهور عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»، أخرجه الترمذي في "جامعه" (٤/٤١٢) برقم: (٢٦٨٠) أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في عالم المدينة، (بهذا اللفظ)، وغيره، وقد فسره بعض أهل العلم كابن عيينة وعبد الرزاق وآخرون بأنه مالك بن أنس -رحم الله الجميع-.

به مالك، وقال: "ما أحسن ما عمل هذا! ولو كنت أنا الذي عملت لبدأت بالآثار، ثم شددت ذلك بالكلام"^(١).

هذا السبب الأول الذي أورده ابن خلدون في سبب تصنيف الموطأ، وقد أشار إلى ذلك ابن عبد البر رحمه الله^(٢)، ثم نقل استحسان مالك رحمه الله لذلك، وأمنيته في عمل مثله والبدء فيه بالآثار. وأشار لسبب آخر وهو المشهور، وهو أن أبا جعفر المنصور حج، ولقي مالك بالمدينة، وكان مما طلب منه أن يضع للناس كتاباً ينتفعون به، وأخبره أنه ما بقي على وجه الأرض أعلم منهما، ونصحه أن يجتنب في تصنيفه رخص ابن عباس وشدائد ابن عمر -على حدّ تعبيره-، وقال له: ووطئه للناس توطئة، قال مالك: "فلقد علمني التأليف".

قال ابن خلدون: "فكانت هذه وأمثالها من البواعث لمالك على تصنيف هذا الكتاب، فصنّفه وسمّاه: الموطأ، أي المسهل، قال الجوهري: وطاً يُوطّو وطأةً، أي صار وطئاً، ووطأته توطئةً، ولا يقال وطئته"^(٣). ولم أجد من ذكر هذا الخبر في كتب التراجم والسير، سوى ما أورده أبو العرب (٣٣٣هـ)^(٤) في كتاب "الحن" بإسناده إلى الإمام مالك في شأن المحنة التي تعرض لها زمن المنصور، ثم لقائه به في الحج وحفاوته به، وكان فيما قال مالك رحمه الله: "ثم فاتحني فيمن مضى من العلماء والسلف فوجدته من أعلم الناس بالناس، ثم فاتحني في العلم فوجدته عالماً بما اجتمع عليه وما اختلف فيه، ثم قال لي ضع هذا العلم، ودون به كتباً، وتجنب شدائد عبد الله بن عمرو^(٥)، ورخص عبد الله بن عباس، وشواذ ابن مسعود، واقصد إلى أوسط الأمور لتحمل الناس على كتبك وعلمك، قال مالك فقلت له إن أهل العراق لا

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦٨٣/٧).

(٢) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (٧٠٣/١).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦٨٣/٧).

(٤) هو محمد بن أحمد بن تميم بن تمام بن تميم المغربي الإفريقي المالكي، كان جده تمام بن تميم، من أمراء إفريقية، قال أبو عبد الله الخراط: "كان رجلاً صالحاً، ثقة عالماً بالسنن، والرجال، من أبصر أهل وقته بها، كثير الكتب، حسن التقيد، كريم النفس والخلق"، سمع من أصحاب سحنون، وكان حافظاً لمذهب مالك مفتياً فيه، اشتغل بعلوم الحديث، ومن مصنفاته: "طبقات أهل إفريقية"، وكتاب "الحن"، وكتاب "فضائل مالك"، و"فضائل سحنون"، و"عباد إفريقية"، وكتاب "التاريخ" توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٣هـ)، انظر ترجمته في: القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٣٢٣/٥)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٣٩٤/١٥).

(٥) كذا في الأصل، ولعله أراد ابن عمر رضي الله عنه فهو المشهور عند أهل العلم بذلك.

يرضون علمنا ولا يحتملون رأينا، قال يحملون عليه ويضرب هامهم فيه عرض الحائط، فعجل بذلك فسيأتيك ابني المهدي لقابل إن شاء الله فليجداك وقد فرغت من ذلك" (١).

وروي في خبر مالك مع أبي جعفر المنصور (٢) رحمهما الله أيضاً هم المنصور بأن يحمل الناس على العمل بما فيه، وعدم موافقة الإمام مالك على ذلك.

قال مالك رحمه الله: "لما حجَّ أبو جعفر المنصور دعاني، فدخلت عليه فحادثته، وسألني فأجبته"، فقال: "إني قد عزمت أن، أمر بكتبك هذه التي وضعتها - يعني الموطأ - فتُنسخ نسخاً، ثم أبعث إلى كل مصر من الأمصار المسلمين منها بنسخة، وأمرهم أن يعملوا بما فيها لا يتعدوه إلى غيره، ويدعوا ما سوى ذلك من هذا العلم المحدث، فإني رأيت أصل العلم رواية المدينة وعلمهم، قال فقلت: يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل، وسمعو أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم، وعملوا به، ودانوا به من اختلاف الناس وغيرهم، وإن ردهم عما قد اعتقدوه شديد، فدع الناس وما هم عليه، وما اختار كل أهل بلد منهم لأنفسهم" فقال: "لعمري لو طوعتني على ذلك لأمرت به" (٣).

وأورد القاضي عياض رحمه الله في "ترتيب المدارك" هذا الخبر بصيغة أخرى، فقال: "وروى أبو مصعب أن أبا جعفر قال لمالك ضع للناس كتاباً أحملهم عليه، فكلمه مالك في ذلك فقال ضعه فما أحد أعلم منك، فوضع الموطأ فلم يفرغ منه حتى مات أبو جعفر" (٤).

ثم تطرق ابن خلدون لقيمة هذا الكتاب الذي هو من أوائل ما صُنف في السنة كما سيأتي بيانه في هذا البحث، فقال: "ولما شغل بتصنيفه أخذ الناس بالمدينة يومئذ في تصنيف موطآت، فقال لمالك أصحابه: نراك شغلت نفسك بأمر قد شركك فيه الناس، وأنت ببعضها فنظر فيه، ثم طرحه من يده وقال: ليعلمن أن هذا لا يرتفع منه إلا ما أريد به وجه الله، فكأنما ألقيت تلك الكتب في الآبار، وما

(١) أبو العرب، الحن (ص ٣٣٤).

(٢) أبو جعفر المنصور هو الخليفة العباسي عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، بويع له بالخلافة سنة (١٣٦هـ)، وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائة (١٥٨هـ)، انظر ترجمته في: البداية والنهاية (١٠/١٤٠).

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ص ٤٤٠)؛ الطبري، المنتخب من ذيل المذيل (ص ١٤٤)؛ وابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم) وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة أقدارهم (ص ٤١)؛ وابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (١/٥٣٣).

(٤) القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/٧١).

سمع لشيء منها بعد ذلك ذكر، وأقبل مالك على تهذيب كتابه وتوطئته، فيقال إنه أكمله في أربعين سنة، وتلقت الأمة هذا الكتاب بالقبول في مشارق الأرض ومغاربها...، وطال ثناء العلماء في كل عصر عليه، ولم يختلف في ذلك اثنان، قال الشافعي، وعبد الرحمن بن مهدي: ما في الأرض كتاب بعد كتاب الله أنفع، وفي رواية أصح، وفي رواية أكثر صواباً، من موطأ مالك، وقال يونس بن عبد الأعلى: "ما رأيت كتاباً ألف في العلم أكثر صواباً من موطأ مالك"^(١).

وقال رحمه الله في موطن آخر عن الموطأ: "أودعه أصول الأحكام من الصحيح المتفق عليه وربّه على أبواب الفقه"^(٢).

الدراسة.

يتضمن كلامه هنا مسائل:

المسألة الأولى: مرتبة الموطأ من كتب السنة، فقد جعله بعض الأئمة أصح الكتب، واشتهر عن الإمام الشافعي (٢٠٥هـ) رحمه الله: "ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صواباً من موطأ مالك رحمه الله"^(٣). قال ابن الصلاح رحمه الله: "وأما ما روينا عن الشافعي - رضي الله عنه - من أنه قال: ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك، ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ، وإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم"^(٤).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رحمه الله: "إنما قاله قبل البخاري ومسلم"^(٥).

وذكر عن بعض أهل العلم قوله: "ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث"^(٦).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦٨٤/٧).

(٢) نفس المصدر (٥٥٨/١).

(٣) ابن عساكر، كشف المغطا في فضل الموطأ (ص ٣٥).

(٤) البلقيني، محاسن الاصطلاح (ومعه مقدمة ابن الصلاح) (ص ١٦٠).

(٥) ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص ٣٠).

(٦) انظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٨٥/٢)، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١٢١/١٥)، ونسب هذا القول إلى أبي علي الحسين بن علي النيسابوري، قال الحافظ ابن حجر: "وأما قول أبي علي النيسابوري فلم نقف قط على تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري، بخلاف ما يقتضيه إطلاق الشيخ محيي الدين في مختصره في علوم الحديث وفي مقدمة شرح البخاري أيضاً، حيث يقول: اتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما".

واشتهر تقديم صحيح مسلم كذلك لدى المغاربة^(١).

لكن لا ريب أن البخاري هو المقدم في الأصحّة عنهما، فتقديمه على الموطأ ظاهر، أما على صحيح مسلم، فمن أحسن الأجوبة في ذلك وأجودها ما حرّره الحافظ ابن حجر رحمه الله، ومحصل جوابه أنه لا يلزم من كلامه تفضيل صحيح مسلم، فقد يحمل على أنه يساوي بينه وبين البخاري، فإن كان يريد التفضيل فإنه محجوبٌ بإجماع مَنْ قبله وَمَنْ بعده على تفضيل البخاري.

ثم أجاب عن تفضيل المغاربة له وتقديمه عندهم على البخاري، وبَيَّن أنه عائدٌ إلى أمر آخر، وهو أنه اعتنى أكثر بجمع المتن في موضع واحد وأنه لا يفرقها على الأبواب، ويأتي بها بسياق تامٍّ ولا يُقَطَّعُها في التراجم، كما هو صنيع البخاري، ويحافظ على الإتيان بها بألفاظها، ويُوردها مفردة عن الآثار من أقوال الصحابة ومن بعدهم في الغالب.

ثم قرّر أنه وإن قُدِّم صحيح مسلم من جهة حسن الترتيب، فإن صحيح البخاري امتاز بنفع الطالب في جانب الفقه والاستنباط بما يشوق النظر ويروق السمع، وبقيت الأصحّة مُسَلِّمة له، لا ينزع فيها أحدٌ من العلماء في المشرق والمغرب^(٢).

صحيحاً وأكثرهما فوائد، وقال أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب: صحيح مسلم أصح، انتهى. ومقتضى كلام أبي علي نفي الأصحّة عن غير كتاب مسلم عليه، أما إثباتها له فلا، لأن إطلاقه يحتمل أن يريد ذلك ويحتمل أن يريد المساواة، والله أعلم، والذي يظهر لي من كلام أبي علي أنه إنما قدم صحيح مسلم لمعنى غير ما يرجع إلى ما نحن بصدد من الشرائط المطلوبة في الصّحة"، انظر: ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص ١٢).

(١) انظر: أبو الحسن التبريزي، الكافي في علوم الحديث (ص ١٣٢).

(٢) بتصرف واختصار من: ابن حجر، النكت على صحيح البخاري (٧٧/١).

ومن أهل العلم من جعل الموطأ في مرتبة واحدة مع الصحيحين؛ ومنهم من جعله في مرتبة متأخرة عنهما، وهذا الذي يفهم من صنيع أهل العلم الذين جمعوا بين الكتب الستة، كرزين السرقسطي (٥٣٥هـ)^(١)، وتبعه على ذلك ابن الأثير (٦٠٦هـ)^(٢)، وابن حجر، وغيرهم.

المسألة الثانية: وهي متفرعة عن المسألة الأولى، وهي مدى أصحية أحاديث الموطأ. فقد حمل الحافظ ابن حجر رحمه الله مقولة الشافعي السابقة^(٣) على احتجاجه بالمرسل ونحوه فقال: "فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف"^(٤).

وإن واقع الموطأ يشهد أن فيه الصحيح وما دونه، كالمقطعات والبلاغات والمراسيل. وإن كان الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في كتابه العظيم التمهيد قد وصل جُلَّ تلك البلاغات الموجودة فيه ووَصَلَ البقية ابنُ الصلاح^(٥)، لكن لم يسلم بعض تلك الأسانيد من الضعف. ثم أشار رحمه الله إلى طرق وروايات الموطأ، وأنه كتبه عنه جماعةٌ ممن تُسبب الموطأ إليهم بتلك الرواية، حتى قيل موطأ فلان لراويهِ عنه وهاته الروايات التي ذكرها هي: رواية محمد بن إدريس الشافعي، ورواية

(١) رزين بن معاوية بن عمار العبدي السرقسطي الأندلسي أبو الحسن إمام الحرمين نسبته إلى سرقسطة من بلاد الأندلس، محدث، مؤرخ، جاور بمكة، وسمع بها، وحدث له تصانيف منها: التجريد في الجمع بين الصحاح الستة، وكتاب في أخبار مكة، وتوفي بها في المحرم وقد شاخ سنة خمس وثلاثين وخمسمائة (٥٣٥هـ)، انظر ترجمته في: رضا كحالة، معجم المؤلفين (١٥٥/٤)، الزركلي، الأعلام (٤٦/٣)، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (١٠٦/٤).

(٢) هو المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، الموصلية الشافعي، يكنى أبا السعادات، ويلقب مجد الدين، ويعرف بابن الأثير، ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة (٥٤٤هـ)، المحدث اللغوي الأصولي، له من المصنفات المشهورة: "جامع الأصول" و "النهاية في غريب الحديث والأثر"، توفي سنة ست وستمائة (٦٠٦هـ)، انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام (٤٧/١٦)، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (٤٥٣/٤).

تنبيه: يشترك معه في اسم (ابن الأثير) أخويه: المؤرخ (٦٣٠هـ)، والأديب (٦٣٧هـ).

(٣) وقد وردت بلفظ: "ما بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك"، ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٧٩/١).
(٤) نفس المصدر.

(٥) حيث أفرد في ذلك رسالة لوصل أربعة بلاغات للإمام مالك رحمه الله وهي: الأول: «إِنِّي لَا أَنْسَى وَلَكِنْ أَنْسَى لِأَنْسَى»، والثاني: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يَقُولُ: «إِذَا نَشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ، ثُمَّ تَشَاءَ مَتَّ فِتْلَكَ عَيْنٌ عُذِيْقَةٌ»، الثالث: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَى أَعْمَارَ النَّاسِ قَبْلَهُ، فَتَقَالَهَا، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ تَقَاصَرَ أَعْمَارُ أُمَّتِهِ أَنْ لَا يَبْلُغُوا مِنَ الْعَمَلِ الَّذِي بَلَغَ عَمَلُهُمْ فِي طَوْلِ الْعُمْرِ، فَأَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ خَيْرًا مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ»، الرابع: عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: "آخِرُ مَا أَوْصَانِي بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ جَعَلْتُ رَجُلِي فِي الْعَزْرِ، قَالَ: «حَسِّنْ خُلُقَكَ لِلنَّاسِ، مُعَادَ بْنَ جَبَلٍ»"، انظر: ابن الصلاح، وصل البلاغات الأربعة في موطأ الإمام مالك، مطبوعة مع كتاب توجيه النظر إلى أصول الأثر من ص (٩١١) إلى (٩٣٧).

عبد الله بن وهب، ورواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، ورواية مطرّف بن عبد الله اليساري، ورواية عبد الرحمن بن القاسم، ورواية يحيى بن يحيى الأندلسي.

وذكر أنّ يحيى الليثي أخذ عنه علماً كثيراً وفقهاً، وأدخله الأندلس والمغرب، "فأكتب الناس عليه، واقتصروا على روايته دون ما سواها وعوّلوا على نسقها وترتيبها في شرحهم لكتاب الموطأ وتفاسيرهم، ويشيرون إلى الروايات الأخرى إذا عرضت في أمكنتها، فهُجرت الروايات الأخرى، وسائر تلك الطرق، ودرست تلك الموطآت إلا موطأ يحيى بن يحيى، فبروايته أخذ الناس في هذا الكتاب لهذا العهد شرقاً وغرباً"^(١).

وهناك روايات أخرى للموطأ، لكنّه ذكر أهمها، بالإضافة إلى رواية عبد الله بن يوسف التنيسي.

ثم سرد أسانيده للموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي.

وما ذكر يؤكد عناية ابن خلدون بالموطأ ومعرفته به، وأنه من الكتب التي أخذها عن شيوخه ودرسها، كما مضى الإشارة إليه.

ثانياً: الصحيحان.

تطرق رحمه الله لأهمية الصحيحين والعناية بهما، فقال: "وجاء محمد بن إسماعيل البخاريّ إمام المحدثين في عصره، فخرّج أحاديث السنّة على أبوابها في مسنده الصحيح بجميع الطرق التي للحجازيين والعراقيين والشاميين، واعتمد منها ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه وكرّر الأحاديث يسوقها في كلّ باب بمعنى ذلك الباب الذي تضمّنه الحديث فتكرّرت لذلك أحاديثه حتّى يقال: إنّهُ اشتمل على تسعة آلاف حديث ومائتين، منها ثلاثة آلاف متكرّرة وفرق الطرق والأسانيد عليها مختلفة في كلّ باب؛ ثمّ جاء الإمام مسلم بن الحجاج القشيريّ رحمه الله فألّف مسنده الصحيح، حذا فيه حذو البخاريّ في نقل المجمع عليه وحذف المتكرّر منها وجمع الطرق والأسانيد وبوّبه على أبواب الفقه وتراجمه، ومع ذلك فلم يستوعبها الصحيح كلّهُ، وقد استدرك الناس عليهما في ذلك"^(٢).

الدراسة.

وكلام ابن خلدون رحمه الله هنا جامعٌ لمسائل متعلقة بصحيح البخاري ومسلم رحمه الله:

المسألة الأولى: منزلة الشيخين وكتابيهما.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦٨٤/٧).

(٢) نفس المصدر (٥٥٩/١).

قد مضت الإشارة إلى شيء مما يتعلق بالصحيحين في المفاضلة بينهما وبين الموطأ. وقد قال ابن خلدون عن البخاري: "إمام المحدثين في عصره"، ولا مزية أن الإمام البخاري إمام المحدثين، ونعته بعضهم بأمر المؤمنين في الحديث، وقد أجمعت كلمة أئمة الحديث - بل الأمة - على إمامته في الحديث وتقدمه وشهد له بذلك الأكابر.

ومسلم بن الحجاج هو تلميذ البخاري، والمستفيد منه، ولولا البخاري ما جاء مسلم ولا راح، وقد سار مسلم في التصنيف على نحو البخاري، وخالفه في طريقة إخراجهِ للأحاديث وهو دونه في الشرط وفي الانتقاء.

قال ابن خلدون: "ثمَّ جاء الإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله تعالى فألف مسنده الصحيح، هذا فيه حذو البخاري".

أما عن تسمية الكتابين، فقد قال ابن خلدون حينما ذكر الكتابين سماهما: في المسند الصحيح، فأشار هنا إلى الاسم باختصار بأهم صفة فيهما، وقال ابن الصلاح رحمه الله: "روينا عن مسلم رضي الله عنه قال صنف هذا المسند الصحيح"^(١).

وقد سمي البخاري كتابه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لكن من أهل العلم من يذكر الاسم مختصراً، ومنهم من يقول: الجامع الصحيح. أما كتاب مسلم فقد سماه صاحبه: "المسند الصحيح، المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"^(٢).

المسألة الثانية: صفة تخريج البخاري للأسانيد.

ذكر أن البخاري خرَّج أحاديث السنَّة على أبوابها في مسنده الصحيح، بجميع الطرق التي للحجازيين والعراقيين والشَّاميِّين، واعتمد منها ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه. يشير بهذا إلى طرق الأحاديث ومنهجها في الرواة والأسانيد، وما أجمعوا عليه هو ما كان في أعلى درجات الصحة، ويتمثل ذلك في انتقائه الذي تجلَّى في أمور عدة، من أهمها:

(١) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط (ص ٦٧).

(٢) ورد ذكر التسمية فيما أورده ابن خير الإشيلي رحمه الله في فهرسته (فهرسة ابن خير الإشيلي) (ص ١٣٥)؛ وانظر أيضاً:

القاسم بن يوسف التجيبي، برنامج التجيبي (ص ٨٣).

انتقائه الصحيح: وقد عرف ذلك من قوله في تسمية كتابه، الصحيح، وقوله: "ما أدخلت في الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول"^(١)، ومن خلال استقراء كتابه، فلم يخرج فيه إلا الصحيح، وما انتقد عليه قليل جداً، مع أن الصواب فيه مع البخاري، وقد أجاب الحافظ ابن حجر رحمه الله عن عامة ذلك^(٢).

وفي ضمن ذلك بيان أن البخاري لم يستوعب الصحيح إنما انتقى منه أصح الصحيح، فلا يستدرك عليه بإهماله ذكر بعض الصحيح.

مبالغته في شرط الاتصال: وقد شدد الإمام البخاري في الإسناد المعنعن، حيث اشترط في ذلك أن يكون الراوي ثبت لقاءه لشيخه ولو مرة، ولم يكتف بالمعاصرة وإمكانية اللقاء، وهذا طبعاً فيما لم يكن الراوي بالعننة معروفاً بالتدليس، أما المدلس فلا يقبل منه سوى التصريح بالسماع^(٣).

المسألة الثالثة: صفة تخريج البخاري للمتون.

قال ابن خلدون عن البخاري -أيضاً-: "وكرر الأحاديث يسوقها في كل باب بمعنى ذلك الباب الذي تضمنه الحديث فتكررت لذلك أحاديثه".

فأشار هنا إلى منهجه في انتقاء الأحاديث وإخراجها، فقد انتقى متون الأحاديث على أبواب الفقه للمسائل التي اختارها، لذا اشتهر على السنة أهل العلم وفي مصنفاتهم قولهم: فقه البخاري في تراجمه، وتكراره الأحاديث دليل على ذلك، فإنه إنما يكررها ويعيدها في أكثر من كتاب وباب ليستدل بها على ما اختاره من فقه، لذا كثرت تراجمه.

وقد حقق ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله حيث أشار إلى أنه احتاج إلى أن يكرر الأحاديث، لأن كثيراً من المتون يشتمل على عدة مسائل وأحكام، فيحتاج أن يكرر ويعيد ذكر ذلك الحديث بعينه لتقرير ذلك الحكم الذي يناسب الترجمة^(٤)، مع ذلك لا يكرر الحديث إلا وفي تكراره مزيد فائدة، قال

(١) انظر: الذهبي، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٥/٨)؛ والذهبي، تاريخ الإسلام (١٤٧/٦).

(٢) وذلك في مواضع متفرقة من كتبه خاصة هدي الساري الذي هو مقدمة لشرحه الكبير فتح الباري، انظر: ابن حجر، هدي الساري (ص ٣٤٦).

(٣) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٥٧٣/١٢)، العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٦).

(٤) انظر: ابن حجر، النكت على صحيح البخاري (٧٨/١)، وانظر: ابن حجر، هدي الساري (ص ١٥).

الحافظ - بعد أن ذكر بعض صور التكرار لدى البخاري -: "فَعُلِمَ من هذا أنه لا يكرّر إلا لفائدة، ففي التحقيق لا تكرار فيه؛ إذ حقيقة التكرار أن يعيد بلا فائدة، ولم أره خالف هذا إلا في مواضع نادرة"^(١).

المسألة الرابعة: عدة أحاديث صحيح البخاري.

من المسائل التي حصل فيها تباين واختلاف بين أهل العلم ما يتعلق بإحصاء أحاديث صحيح البخاري على وجه الدقة وما هو المعتبر في عدّها، وقد اشتهر في الباب ما ذكره الحافظ ابن الصلاح باعتبار شهرة كتابه المقدمة واشتغال أهل العلم بعده به شرحاً وتعليقاً ونظماً، فنقلوا عنه ما أورده في عدة أحاديث الجامع الصحيح، وأتبعه على ذلك غالبهم.

والذي ذكره ابن خلدون وأوماً إلى نقله عن غيره هو: تسعة آلاف حديث ومائتين، منها ثلاثة آلاف متكررة.

والذي ذكره ابن الصلاح رحمه الله في كتابه أن عدة ما في صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعون حديثاً بالمكرر، وأربعة آلاف بالمكرر^(٢).

إلا أن الحافظ ابن حجر رحمه الله كان له سبقٌ وفضلٌ في تحقيق هاته المسألة بتفصيل لا نظير له، وذلك في كتابه الفريد الذي جعله مقدمة لشرح صحيح البخاري، وهو هُدى السّاري، الذي حوى فوائد قيّمة، ومجمل ما ذكره في هذه المسألة من الفوائد ما يلي:

الفائدة الأولى: أنه ينبغي عدُّ المعلقات والمتابعات في إحصاء أحاديث الكتاب لأنّ اسم الحديث يشملها.

الفائدة الثانية: أنّ عدّة أحاديث الجامع الصحيح بالمكرّر، ودون آثار الصحابة والتابعين (من الموقوفات والمقطوعات) هو تسعة آلاف واثنين وثمانين حديثاً، وذلك باعتبار المعلقات والمتابعات.

الفائدة الثالثة: جملة ما فيه من الأحاديث دون المعلقات والمتابعات سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثاً بالمكرر، فزاد على ما ذكره ابن الصلاح وغيره مائة واثنين وعشرين حديثاً.

الفائدة الرابعة: أنّ عدة ما فيه من التعليقات ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً، وأنّ أكثرها موصولٌ في نفس الكتاب مخرّج في أصله، وبقي منها مائة وستون حديثاً أفردتها الحافظ بكتاب لطيف وذكر فيه ما هو موصولٌ منها.

(١) ابن حجر، النكت على صحيح البخاري (٧٨/١).

(٢) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص ٢٠).

وذكر فوائد أخرى عزيزة^(١).

ثالثاً: كتب السنن.

عَرَّج ابن خلدون على ذكر كتب السنن التي هي دون الصحيحين، فقال رحمه الله: "ثم كتب أبو داود السجستاني وأبو عيسى الترمذي وأبو عبد الرحمن النسائي في السنن بأوسع من الصحيح، وقصدوا ما توفرت فيه شروط العمل، إما من الرتبة العالية في الأسانيد وهو الصحيح كما هو معروف، وإما من الذي دونه من الحسن وغيره، ليكون ذلك إماماً للسنة والعمل، وهذه هي المسانيد المشهورة في الملة، وهي أمهات كتب الحديث في السنة، فإن تعددت ترجع إلى هذه في الأغلب"^(٢).

الدراسة.

تطرق ابن خلدون رحمه الله هنا إلى كتب السنن المشهورة التي تأتي بعد الصحيحين وهي سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، ويُنَّ أبرز ما تميزت به عن الصحيحين، وهو أن أصحابها توسَّعوا في إيراد الأحاديث التي دون الصحيح الذي توفرت فيه شروط الصحة، فأخرجوا الحسن بنوعيه وما هو دونه، لأنهم - كما هو ظاهر صنيعهم - أرادوا ما يصلح للعمل به أو ما عمل به الفقهاء، كما هو الحال خاصة لدى الترمذي، وأبي داود، والنسائي كان أشد تحرياً وانتقاءً منهم، لكن في الإجمال هذه هي ميزة كتب السنن، فكأنهم جمعوا الأحاديث التي بنى عليها أئمة الفقه مسائلهم ومذاهبهم خاصة في الأحكام، ويظهر هذا جلياً لدى الإمام الترمذي في جامعته ومسائله، وكذلك أبو داود في تراجمه.

وما أجمله ابن خلدون رحمه الله في هذا النص عنه من مناهج أئمة الحديث أصحاب السنن، يمكن استخلاصه من مناهج هؤلاء الأئمة التي أبانوا عنها، فأبو داود رحمه الله يمكن معرفة منهجه من خلال رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه، ومنهجه في الذي سار عليه فيما اختاره من أحاديث.

وقد تطرق ابن خلدون - في موطن آخر - إلى ذكر شيء من رسالة أبي داود هاته حينما ذكر حديثاً في سنن أبي داود انفرد بإخراجه، من حديث حذيفة رضي الله عنه، مرفوعاً: «وَاللَّهِ مَا أَذْرِي أَنْسِي أَصْحَابِي

(١) هذا ملخص ما وقفت عليه في كتابه النفيس هدى الساري، حيث عقد فصلاً، وهو الفصل العاشر: في عدِّ أحاديث

الجامع، انظر: ابن حجر، هدي الساري (ص ٤٦٥).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٥٩).

أَمْ تَنَاسَوْا؟ وَاللَّهِ مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَائِدٍ فِتْنَةٍ إِلَى أَنْ تَنْقَضِيَ الدُّنْيَا يَبْلُغُ مِنْ مَعَهُ ثَلَاثُمِائَةٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا قَدْ سَمَّاهُ لَنَا بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَاسْمِ قَبِيلَتِهِ»^(١).

وأشار في الكلام عليه إلى أَنَّ أبا داود سكت عليه، وأن ما سكت عليه فهو عنده صالح^(٢)، وذكر أنه يحتاج في بيانه إلى أحاديث أخرى، وأورد ما ثبت في الصحيحين من حديث حذيفة رضي الله عنه وغيره، من أنه صلى الله عليه وسلم حدثهم عن أشرار الساعة في ذلك الموقف الذي حدثهم فيه، ورجح ابن خلدون أن رواية أبي داود شاذة، وضعف الحديث بناءً على ذلك.

والإمام الترمذي بين منهجه في جامعه بنفسه في آخر الجامع، حيث أتبعه بكتاب سماه العلل^(٣)، تكلم فيه عن منهجه في الكتاب، وضمنه فوائد عظيمة مرتبطة بكتابه وعلوم الحديث عموماً. أما النسائي رحمه الله فإنه انتقى كتاب السنن المعروف من كتابه السنن الكبير، وسماه المجتبى، وحرص فيه حرصاً كبيراً على الصحّة حتى قال فيه محمد بن معاوية الأحمر رحمه الله: "كتاب النسائي كله صحيح وبعضه معلول، إلا أنه لم يبين علته، والمنتخب المسمى المجتبى صحيح كله"^(٤). قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً"^(٥).

ولم يتطرق ابن خلدون رحمه الله في هذا السياق إلى ذكر سنن ابن ماجة رحمه الله والظاهر أنه لا يعده سادس الكتب الستة، باعتبار أن المشتهر عند المغاربة أنهم يجعلون الموطأ سادساً. وفي الجملة فإن عناية ابن خلدون بعلوم السنة، سواءً علوم الحديث أو كتب السنة المشتهرة ظاهراً من خلال حديثه عنها في السياقات الماضية، بكلام - وإن كان قليلاً - لكنه جامعٌ لمسائل مهمة، وفيه التنبيه على أمور جامعة في أبوابها، والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود في: (٤٢٤٣/٤) كتاب الفتن والملاحم - باب ذكر الفتن ودلائلها.

(٢) قال أبو داود رحمه الله: "ما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض"، انظر: أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سنته (ص ٢٧).

(٣) وهو المشهور لدى أهل الاختصاص بالعلل الصغير، لأن لديه كتاب آخر سماه العلل الكبير.

(٤) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٨٤/١).

(٥) نفس المصدر.

المطلب الرابع: معرفته بأعلام أهل السنة وذبه عنهم.

لم تخل مقدمة ابن خلدون رحمه الله من آراء له في أعلام هذه الأمة، خاصة المبرزين منهم ممن ذاع صيتهم، وانتشرت مذاهبهم، والذي يعنينا من ذلك رأيه في منزلتهم من علوم السنة والحديث، وذكرهم بالجميل وذبه عنهم، وهو ما يبين منزلة السنة وأعلامها لديه، وفيما يلي وقفات مع بعض أعلام أهل السنة ممن تطرق لذكرهم:

الوقفة الأولى: ذكره تفاوت الأئمة الأربعة في المعرفة بالسنة، وذبه عن أبي حنيفة رحمه الله.

فقد تطرق ابن خلدون في سياق كلامه عن السنة وعلومها، إلى تفاوت أئمة الإسلام وأعلامه المشهورين في معرفتهم بالسنة والحديث، فقال:

"واعلم أيضاً أنّ الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصنعة والإقلال"^(١).

ثم تطرق إلى تفاوت أئمة الفقه المشهورين في المعرفة بالحديث، وعدد مرويات بعضهم أبي حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله ثم بيّن سبب ذلك فيما يظهر له، وأجاب عن تنقص بعضهم بأنه قليل البضاعة في الحديث، كأبي حنيفة رحمه الله، وقال: "ولكل ما أذاه إليه اجتهاده في ذلك"^(٢).

ثم قال: "وقد تقول بعض المبغضين المتعسفّين إلى أنّ منهم من كان قليل البضاعة في الحديث فلهذا قلّت روايته، ولا سبيل إلى هذا المعتقد في كبار الأئمة"^(٣).

فذكر أنه لا يليق بمن تصدى للفقه في دين الله والتبليغ عنه أن يكون ضعيف المعرفة بالكتاب والسنة، ومن كان قليل الاطلاع على السنة فإنه يتعين عليه أن يجتهد في طلبها والمعرفة بها، ليأخذ الدين من أصوله الصحيحة.

ثم أوضح أن من قلّت روايته فإنما ذلك لأسباب أخرى، لا تقدح في علمهم، فقال: "وإنما قلّ منهم من قلّ الرواية لأجل المطاعن التي تعترضه فيها، والعلل التي تعرض في طرقها، سيّما والجرح مقدّم عند الأكثر، فيؤدّيه الاجتهاد إلى ترك الأخذ بما يعرض مثل ذلك فيه، من الأحاديث وطرق الأسانيد ويكثر ذلك فتقلّ روايته لضعف في الطُّرق".

وبين سبباً آخر في سعة مرويات أهل الحجاز خاصة المدينة النبوية، فقال:

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٦١).

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

"هذا مع أنّ أهل الحجاز أكثر رواية للحديث من أهل العراق لأنّ المدينة دار الهجرة ومأوى الصحابة ومن انتقل منهم إلى العراق كان شغلهم بالجهاد أكثر"^(١).

ثم أجاب مدافعاً عن أبي حنيفة (١٥٠هـ) رحمه الله في سبب قلة روايته، فقال:

"والإمام أبو حنيفة إنّما قلّت روايته لما شدّد في شروط الرواية والتّحمّل، وضعّف رواية الحديث اليقينيّ إذا عارضها الفعل التّفسيّ، وقلّت من أجلها روايته فقلّ حديثه، لا أنّه ترك رواية الحديث متعمّداً فحاشاه من ذلك، ويدلّ على أنّه من كبار المجتهدين في علم الحديث اعتماد مذهبه بينهم والتّعويل عليه واعتباره ردّاً وقبولاً، وأمّا غيره من محدّثين وهم الجمهور فتوسّعوا في الشّروط وكثرت حديثهم والكلّ عن اجتهاد وقد توسّع أصحابه من بعده في الشّروط وكثرت روايتهم"^(٢).

الدراسة.

ذكر ابن خلدون في هذا الجواب، ثلاثة أمور تشفع لأبي حنيفة في قلة روايته، وتنفي عنه ترك الرواية متعمّداً، أو إعراضاً عنها:

أولاً: أن أبا حنيفة شدّد في شروط الرواية فقلّت لذلك روايته، أما غيره من الأئمة ومنهم من هم من أصحابه وأتباعه فقد توسّعوا في الشروط فكثرت روايتهم وأحاديثهم، ومنهم الطحاوي رحمه الله كما سيأتي بيانه.

ثانياً: أنه كان يرد الرواية إذا خالفها الفعل النفسي، ومعنى هذا ما أشار إليه الشيخ أبو شهبه رحمه الله بقوله: "وهي مسألة العمل بخبر الواحد، إذا كان الراوي قد عمل بخلاف مقتضى الحديث، أو أفتى بخلاف ما يدل عليه، فأبو حنيفة وأصحابه في مثل هذا يحكمون بضعف الحديث ولو كان صحيحاً"^(٣)، أي أن أبا حنيفة كان يرتاب في الرواية إذا خالفها راويها، ويجعل ذلك قادحاً فيها.

ثالثاً: اعتماد كبار المجتهدين لمذهبه وعنايتهم به، وهذا بلا ريب يدفع عنه رحمه الله ما قد يتوهم من المنقصة في حقه، أو ما يظن من عدم تمكنه من العلم بما يلزم من الأصول الشرعية كتاباً وسنةً، فإن اعتماد أئمة من أمثال محمد ابن الحسن الشيباني، أبو يوسف القاضي وغيرهم ممن أتى في الطبقات المتأخرة عنهم كالطحاوي رحمه الله وإن كانوا مجتهدين خالفوه في جملة من المسائل، لكنهم هم ومن أتى

(١) نفس المصدر (١/٥٦٢).

(٢) نفس المصدر.

(٣) محمد أبو شهبه، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين (ص ٢٧٠).

بعدهم من أهل العلم الثقات الذين كانوا ينقلون علمه ويعتمدون اختياراته حجةً على غيرهم في أنه كان مرضياً -والله أعلم-

ثم مثل ابن خلدون في سياق دفاعه وذبه عن ابن حنيفة، بعلم من أعلام السنة المنتسبين لمذهب أبي حنيفة، وهو العلامة أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رحمه الله، فقد صنف في الحديث، وكثرت روايته، بسبب توسعه في شروط الرواية، وخروجه عن مسلك إمامه في المذهب، فقال:

"وروى الطحاوي فأكثر، وكتب مسنده وهو جليل القدر"^(١).

ثم أشار إلى أن مرتبته دون كتب السنة المشهورة قبله كالصحيحين ونحوهما، وقال: "وشروط الطحاوي غير متفق عليها، كالرواية عن المستور الحال وغيره، فلهذا قُدِّم الصحيحان بل وكتب السنن المعروفة عليه، لتأخر شروطه عن شروطهم، ومن أجل هذا قيل في الصحيحين بالإجماع على قبولهما من جهة الإجماع على صحة ما فيهما من الشروط المتفق عليها"^(٢).

ثم قال مُجْمِلاً الثناء على أئمة الإسلام والأعلام المشهورين: "فلا تأخذك ريبة في ذلك، فالقوم أحقّ الناس بالظنّ الجميل بهم، والتماس المخرج الصحيحة لهم، والله الهادي إلى الحق والمعين عليه"^(٣).

ولا ريب أن هذا هو اللائق بالمتكلم عن أمثال أبي حنيفة رحمه الله ممن رسخت أقدامهم في العلم، ولهم قدم صدق في خدمة شريعة الإسلام، وذلك واجبٌ حتى مع تخطئتهم والاستدراك عليهم، فالأمر كما قال إمام دار الهجرة رحمه الله: "كلُّ يؤخذ من قوله ويُردّ سوى صاحب هذا القبر -يعني النبي صلى الله عليه وسلم-"^(٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله: "ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره فقد أخطأ عليهم وتكلم إما بظن وإما بهوى"^(٥).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٦٢/١).

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

(٤) هذا الأثر مما اشتهر عن الإمام مالك رحمه الله، انظر: الذهبي، زغل العلم (ص ٣٣).

(٥) شيخ الإسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٠٤/٢٠)، هذا وقد تكلم بعض أئمة الإسلام في أبي حنيفة رحمه الله، وأثنى عليه كثير منهم، بل أكثرهم، وقد ألف في الذب عنه كتب كثيرة، وهو وإن نسبت إليه مسائل أخطأ فيها، إلا أن بعض ما نسب إليه لا يصح، وما صحَّ منه فإن الأمر كما قال الذهبي رحمه الله: "لو أننا كلما أخطأ إمام مجتهد في مسألة خطأ مغفورا له

وتكلم ابن خلدون في موطن آخر عن منزلة الإمام أحمد رحمه الله وأصحابه في المعرفة بالحديث. فقال في سياق كلامه عن مذاهب علماء الأمصار: "وجاء من بعدهما أحمد بن حنبل رحمه الله، وكان من عليّة المحدثين، وقرأ أصحابه على أصحاب الإمام أبي حنيفة، مع وفور بضاعتهم من الحديث فاختصّوا بمذهب آخر"^(١).

وقال أيضاً: "فأما أحمد بن حنبل فمقلّده قليل لبعد مذهبه عن الاجتهاد وأصالته في معاضدة الرواية وللأخبار بعضها ببعض، وأكثرهم بالشّام والعراق من بغداد ونواحيها، وهم أكثر النّاس حفظاً للسّنّة ورواية الحديث وميلاً بالاستنباط إليه عن القياس ما أمكن"^(٢).

وقد يكون من أهم أسباب ذلك إمامة أحمد رحمه الله في السنة، وتأخّره إلى حين جُمعت السنة واشتهرت الأحاديث، مع ما عُرف عنه من سعة الاطلاع وكثرة الرواية، وشهد له الأكابر بذلك، لذلك كان مسنده موسوعة حديثية، حيث بلغ أكثر من سبعة وعشرين ألف حديث، وهو القائل عن كتابه: "هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة"^(٣).

هجرناه وبدعناه، لما سلم أحد من الأئمة، والله الهادي للحق، والراحم للخلق"، الذهبي، تاريخ الإسلام (١٠٤٩/٦)؛ وقال رحمه الله: "ولو أنا كلّمنا أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له، قمنا عليه، وبدعناه، وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن مندة، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة"، الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٠/١٤)؛ ونقل عن أبي موسى المديني عن قوام السنة -رحمهم الله- قوله: "أخطأ ابن خزيمة في حديث الصورة، ولا يطعن عليه بذلك، بل لا يؤخذ عنه هذا فحسب"، قال أبو موسى: "أشار بهذا إلى أنه قلّ إمام إلا وله زلة، فإذا تُرك لأجل زلته، ترك كثير من الأئمة، وهذا لا ينبغي أن يفعل" الذهبي، سير أعلام النبلاء (٨٨/٢٠).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٦٦/١).

(٢) نفس المصدر.

(٣) انظر: الإمام أحمد، المسند (٢٥/١)، وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة (١٤٣/١)، وأبو موسى المديني، خصائص مسند الإمام أحمد (ص ١٣)، وانظر: ابن الجوزي، جامع المسانيد لابن الجوزي، (٦/١).

إلا أن الله سبحانه وتعالى أبقى أن يجعل الإحاطة بعلم الشريعة لأحدٍ بعد نبيه صلى الله عليه وسلم، قال الذهبي معلقاً: "قلت: في الصحيحين أحاديث قليلة ليست في المسند، لكن قد يقال: لا ترد على قوله، فإن المسلمين ما اختلفوا فيها، ثم ما يلزم من هذا القول: أن ما وجد فيه أن يكون حجة، ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر وفي غضون المسند زيادات جمّة لعبد الله بن أحمد"، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٣٢٩/١١).

وله في موضع آخر نصٌّ يبين فيه هذا التفاوت في المعرفة بالسنة باعتبار اختلاف المدارس الحديثية التي عرفت آنذاك، وحظيت كل مدرسة بما انتشر فيها من علم بالسنن بحسب الصحابة والأئمة الذين وجدوا فيها، قال رحمه الله: "وكانت أحوال نقلة الحديث في عصور السلف من الصحابة والتابعين معروفة عند أهل بلده، فمنهم بالحجاز، ومنهم بالبصرة والكوفة من العراق، ومنهم بالشام ومصر، والجميع معروفون مشهورون في أعصارهم، وكانت طريقة أهل الحجاز في أعصارهم في الأسانيد أعلى ممّن سواهم وأمتن في الصحّة، لاستبدادهم^(١) في شروط النقل من العدالة والضبط، وتجاويزهم عن قبول المجهول الحال في ذلك، وسند الطريقة الحجازية بعد السلف الإمام مالك عالم المدينة -رضي الله تعالى عنه-، ثم أصحابه مثل الإمام محمد بن إدريس الشافعي -رضي الله تعالى عنه-، وابن وهب وابن بكير والقعني ومحمد بن الحسن، ومن بعدهم الإمام أحمد بن حنبل وفي آخرين من أمثالهم"^(٢).

ونعني بالمدارس الحديثية: "جماعة من الرواة والمحدثين، بينهم خصائص مشتركة، تتعلق بوسائل تبليغ الحديث، وصيانتها رواية ودراسة"^(٣).

(١) في نسخة: لاستبدادهم.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٥٨).

(٣) هاني أحمد فقيه، المدخل في تاريخ السنة تاريخ موجز للسنة النبوية منذ العصر النبوي وحتى العصر الحديث، وبيان جهود العلماء في خدمتها والتعريف بأشهر مصنفاتها (ص ١٧٤).

ومن المدارس التي اشتهرت بزمونها في تلك الحقبة عصر الرواية:

مدرسة المدينة النبوية: وهي مأرز الإيمان ومنها انطلق علماء الصحابة رضي الله عنهم يبلغون دين الله إلى الآفاق، وكان على رأس أهل المدينة الخلفاء الراشدون ومن دونه من الصحابة الذي تأخرت وفياتهم فاحتاج الناس إلى علمهم فكثرت الرواية عنهم من أمثال ابن عمر وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم وأمثالهم من حملة العلم وحفاظ الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم علماء التابعين، وبعضهم من أبناء الصحابة رضي الله عنهم، ومن برز في ذلك: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وابن شهاب الزهري، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود، وسالم بن عبد الله بن عمر، ومحمد بن المنكدر وغيرهم.

مدرسة مكة: وكان على رأس أهل مكة أمثال ابن عباس رضي الله عنه، وعرف من علماء التابعين ومن بعدهم ممن حمل علمه أمثال: مجاهد بن جبر، وسعيد بن أبي جبر، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم.

ومدرسة العراق، واشتهر فيها مدرستين:

مدرسة الكوفة: وكان على رأسها أمثال ابن علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم، واشتهر من بعدهم أمثال: الربيع بن خثيم، والشعبي، وعبيدة بن عمرو السلماني، والأسود بن يزيد، ومسروق، وغيرهم.

الوقف الثانية: ذبه عن الصحيحين.

وقد بين ابن خلدون في موطن آخر قيمة الصحيحين، وذلك متضمن الذبّ عن الشيخين البخاري ومسلم، فقال:

"إلا أنّ المعروف عند أهل الحديث أنّ الجرح مقدّم على التعديل، فإذا وجدنا طعنا في بعض رجال الأسانيد، بغفلة أو بسوء حفظ أو ضعف أو سوء رأي، تطرّق ذلك إلى صحّة الحديث وأوهن منها، ولا نقولنّ مثل ذلك ربّما يتطرّق إلى رجال الصّحيحين، فإنّ الإجماع قد اتّصل في الأئمة على تلقّيهما بالقبول والعمل بما فيهما، وفي الإجماع أعظم حماية وأحسن دفعا، وليس غير الصّحيحين بمثابة في ذلك، فقد تجد مجالا للكلام في أسانيدهما بما نقل عن أئمة الحديث في ذلك"^(١).

وقال في موضع آخر: "لأنّ الشّروط الّتي اعتمدها البخاريّ ومسلم في كتابيهما مجمع عليها بين الأئمة كما قالوه... فلهذا قدّم الصّحيحان... ومن أجل هذا قيل في الصّحيحين بالإجماع على قبولهما من جهة الإجماع على صحّة ما فيهما من الشّروط المتفق عليها"^(٢).

وفي كلامه هذا مسائل:

المسألة الأولى: ما قرّره من أنّ المعروف عند أهل الحديث أن الجرح مقدم على التعديل، بهذا الإطلاق فيه نظر، فإن تعارض الجرح مع التعديل يمكن تقسيمه إلى صورتين باعتبار مخرجه:

الصورة الأولى: أن يكون هذا التعارض صادراً من اجتهاد عالين، وقد يكون هذا الجرح مفسراً وقد يكون مبهماً، فإذا كان الجرح مفسراً، فالجمهور على أنه يقدم مطلقاً وهذا هو الراجح لأنّ مع الجرح زيادة علم، مع اعتبار ضوابط الجرح المعتبر، وهناك أقوال أخرى بتقديم التعديل وقيل بتقديم الأعلام والأحفظ، وقيل الأكثر عدداً وقيل غير ذلك، أما إذا كان الجرح مبهماً فالأصل تقديم التعديل من معتبر لم يُعرف عنه التساهل فيه.

مدرسة البصرة: ونزل بها أمثال أنس بن مالك وابن عباس لما تولى الإمارة فيها لعلي، وأبو موسى الأشعري وغيرهم رضي الله عنهم، واشتهر من بعدهم الحسن البصري، وأيوب السخيتاني، ومحمد بن سيرين، وغيرهم.

مدرسة الشام: ومن نزل بها معاذ وأبو الدرداء وغيرهم رضي الله عنهم، واشتهر من بعدهم أمثال أبو إدريس الخولاني، وسالم بن عبد الله المحاربي، والأوزاعي، وغيرهم.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٨٩/١).

(٢) المصدر السابق (٥٦٢/١).

الصورة الثانية: أن يكون هذا التعارض صادراً عن إمام واحد، فعند ذلك ينظر لعله تغير اجتهاده فيعمل بآخر قوله، وإن لم يمكن معرفة ذلك فيطلب الجمع بين قوله كأن يكون التوثيق أو التضعيف نسبياً، فإذا لم يمكن ذلك طُلب الترجيح بين القولين بقرينة إن أمكن، وإلا توقف الناظر في ذلك، وفي المسألة ضوابط لا بد من اعتبارها من خلال تتبع واستقراء تقارير أئمة هذا الشأن^(١).

المسألة الثانية: أن الإسناد إذا تطرق الجرح إلى بعض رواته يُوهن ذلك منه، لكن الأمر يختلف فضعف ذلك الإسناد لا يلزم منه ضعف الحديث، فقد يكون الحديث ضعيفاً، وقد يكون ذلك الوهن غير مؤثر، أو يوجد للحديث ما يعضده ويجبره.

المسألة الثالثة: ما نفاه من أن يتطرق الجرح والوهن إلى رجال الصحيحين، هذا هو الأصل، سوى ما انتقد عليهما وهو شيء يسير، مع أنه مُعارضٌ بإخراجهما لمن تُكلم فيه، والصواب معهما في أكثره، لكن ينبغي أن يُعلم أن من رجال الصحيحين من تُكلم فيه، فقد أخرج البخاري ومسلم -مثلاً- لإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وقد تكلم فيه يحيى القطان وتبعه على ذلك علي ابن المديني، بل إنَّ ابن حزم ضعف أحاديثه التي في الصحيحين^(٢)، وأخرج البخاري لإسماعيل بن أبي أويس، وعكرمة مولى ابن عباس، وآخرين ممن تُكلم فيهم، وكذلك تُكلم في بعض من أخرج له مسلم.

(١) انظر لمزيد الفائدة: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، (مع دراسة تحليلية لترجمة: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي) ص (٦٥).

(٢) نقل عنه بعض الأئمة كالزركشي (٧٩٤هـ)، والعراقي (٨٠٦هـ) بإسنادهما عن ابن طاهر المقدسي عن أبي عبد الله الحميدي يقول قال لنا أبو محمد بن حزم: "وما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئاً لا يحتل مخرجاً إلا حديثين لكل واحد منهما حديث تم عليه في تخريجه الوهم مع اتصافهما وحفظهما وصحة معرفتهما"، انظر: الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢٨٨/١)، والعراقي، شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) (١٣٥/١).

وذكروا من الأمثلة على ذلك حديث شريك عن أنس رضي الله عنه في أنَّ حادثة الصدر وما بعدها ومنها الإسراء والمعراج كان قبل أن يوحى إليه!، وذكره ابن الملقن (٨٠٤هـ) أيضاً، فقال: "وهي ابن حزم حديث شريك فقال: لم نجد للبخاري شيئاً لا يحتل مخرجاً إلا حديث شريك هذا تم عليه في تخريجه الوهم مع إتقانه وحفظه وصحة معرفته، وألفاظ هذا الحديث مقحمة منكورة، والآفة من شريك"، انظر: ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٥٩/١٩)؛ ورأيه في تضعيف حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه في المعازف مشهور.

وقد ذكر ابن الصلاح رحمه الله أنَّ الإمام البخاري رحمه الله احتج بجماعة سبق من غيره الكلام فيهم، والجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه، وإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وأمثالهم، واحتجَّ مسلمٌ رحمه الله بسويد بن سعيد، وآخرين اشتهر الطعن فيهم^(١).

فإنك تجد أمثلة لمن تكلم فيه بعض أئمة الجرح والتعديل خاصة من عُرف بالتشدد، فقد تكلم أبو حاتم والنسائي رحمهما الله مثلاً في بعض رجال الصحيحين، ومنشأ ذلك ما عُرف عنهم من التشدد، والمبالغة في الحيلة في الرواية، والله أعلم.

ونقل السيوطي (٩١١هـ) رحمه الله عن أبي بكر البرقاني الحافظ رحمه الله^(٢) أنه قال في جزء له: "هذه أسماء رجال تكلم فيهم النسائي ممن أخرج له الشيخان في صحيحيهما سألت عنهم أبا الحسن الدارقطني فدوّن كلامه في ذلك"^(٣).

بل إن النسائي تورّع عن إخراج حديث جماعة ممن أخرج لهم الشيخان^(٤). ومما ينبغي معرفته كذلك أن بعض من تُكلم فيه من رجال الصحيحين بأمرٍ مؤثّر، تجد البخاري ومسلماً انتقيا من حديثه ما علما سلامته من القدح، كأحاديث بعض من رُمي بالتشيع أو بالتدليس والاختلاط فيخرجان من حديثه انتقاءً، أو بعض من ضُغِف في حفظه فيخرجان من حديثه ما علما أنه حدّث به من كتابه^(٥).

(١) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص ٢١٨).

(٢) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني الشافعي، الإمام العلامة، الفقيه، الحافظ الثبت، شيخ الفقهاء، والمحدثين صاحب التصانيف الكثيرة، ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٦هـ)، رحل كثيراً ومن سمع منه: محمد بن الضريس، وأبي علي الصواف، وأبي العباس ابن حمدان الحيري، وأبي بكر الإسماعيلي، وغيرهم الكثير، حتى قال الخطيب: "سمع من خلق يطول ذكرهم"، ولم يبق من مصنفاته إلا القليل، كالمسند، والتخريج لصحيح الحديث، وسؤالات للدارقطني، ومات سنة خمس وعشرين وأربعمائة (٤٢٥هـ)، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٤/٣٧٦)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/١٩)، سير أعلام النبلاء (١١/١٠٢).

(٣) السيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٣/١٥٣).

(٤) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "بل تجنب النسائي إخراج أحاديث جماعة من رجال الصحيحين، وقال سعد بن علي الزنجاني: إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم"، ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٧٦).

(٥) ومما يمثل في الباب بعض الرواة الذين تكلم فيهم كفطر بن خليفة الذي رمي بالتشيع وتكلم فيه بعض الأئمة مع توثيقه من كثير من أئمة الشأن، إلا أن البخاري رحمه الله من انتقائه وعنايته بالأصحية أخرج له مقرونا بغيره فقد أخرج له حديث: ليس

الوقفة الثالثة: رأيه في ابن حزم رحمه الله.

وأثنى على أبي محمد بن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله في معرفته بالحديث، فقال: "وقد فعل ذلك ابن حزم بالأندلس على علو رتبته في حفظ الحديث"، يشير بقوله: "وقد فعل ذلك" إلى أخذه بمذهب أهل الظاهر، وأخذه العلم من الكتب، وكثرة مخالفته للجمهور^(١).

الدراسة.

ولا ريب أن ابن حزم رحمه الله كان على منزلة عالية في المعرفة بالسنة النبوية، ولا أدل على ذلك من كتابه الفريد المحلى، الذي جمع فيه بين الدراية والرواية، بل إن له زوائد -على كتب السنة- مما أسنده هو، وبرع في معرفة الخلاف، وناقش الأئمة وأتباعهم، بصرف النظر عن صوابه وخطأه، وما نُقل عنه مما استهجنه منه الأئمة بعده، فقد عابوا عليه وقوعه في بعض الأئمة قبله، ووقوعه في مسائل مستشعبة في الأصول والفروع.

والمقصود هنا بيان ما أشار إليه ابن خلدون من علو رتبة أبي محمد بن حزم رحمه الله في المعرفة بالحديث، فإنه يشهد له بذلك ما خلفه من علم، ومن أنصفه من أهل العلم الذين شهدوا له بالفضل. وابن حزم هو القائل: "أعلم الناس من كان أجمعهم للسنن، وأضبطهم لها، وأذكرهم لمعانيها، وأدراهم بصحتها، وبما أجمع الناس عليه مما اختلفوا فيه"^(٢)، وقد كان له الحظ الوافر من هاته الأوصاف، فيما يُحسب ولا نزكبه على الله.

ومن أشهر من أنصف ابن حزم رحمه الله الإمام الذهبي (٧٤٨هـ) رحمه الله، وأذكر هنا أهم ما قال فيه حينما ترجم له في سير أعلام النبلاء، حيث نعته بقوله: "الإمام الأوحد، البحر، ذو الفنون والمعارف"، وقال: "فإنه رأس في علوم الإسلام، متبحر في النقل، عديم النظير على يَبَسٍ فيه، وفرط ظاهريّة في

الواصل بالمكافئ...مقروناً بالحسن بن عمرو والأعمش عن مجاهد، انظر: صحيح البخاري، (٥٩٩١/٨) كتاب الأدب - باب ليس الواصل بالمكافئ.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٦٥/١).

(٢) ذكر ذلك الذهبي رحمه الله، في سير أعلام النبلاء (٤٠/١٤)، في ترجمة محمد بن نصر المروزي رحمه الله حينما أثنى عليه في سعة علمه، ونقل عن ابن حزم شهادته له بذلك، وصدره بقوله: قال أبو محمد بن حزم في بعض تواليقه "أعلم الناس من كان أجمعهم للسنن، وأضبطهم لها، وأذكرهم لمعانيها، وأدراهم بصحتها، وبما أجمع الناس عليه مما اختلفوا فيه، قال: وما نعلم هذه الصفة - بعد الصحابة - أتم منها في محمد بن نصر المروزي، فلو قال قائل: ليس لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ولا لأصحابه إلا وهو عند محمد بن نصر لما أبعد عن الصدق".

الفروع لا الأصول"، وحينما عاب عليه خُلُقُه قال: "وَبَسَطَ لِسَانَهُ وَقَلَمَهُ، وَلَمْ يَتَأَدَّبْ مَعَ الْأُئِمَّةِ فِي الْخُطَابِ، بَلْ فَجَّحَ الْعِبَارَةَ، وَسَبَّ وَجَدَّعَ، فَكَانَ جَزَاؤُهُ مِنْ جِنْسِ فَعْلِهِ، بِحَيْثُ إِنَّهُ أَعْرَضَ عَنْ تَصَانِيفِهِ جَمَاعَةً مِنَ الْأُئِمَّةِ، وَهَجَرُوها، وَنَفَرُوا مِنْها، وَأُحْرِقَتْ فِي وَقْتٍ، وَاعْتَنَى بِهَا آخَرُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَفَتَشَوْها انْتِقَاداً وَاسْتِفَادَةً، وَأَخَذُوا وَمُؤَاخَذَةً، وَرَأَوْا فِيهَا الدَّرَّ الثَّمِينِ مَمْزُوجاً فِي الرَّصْفِ بِالْحَزَرِ الْمُهِينِ، فَتَارَةً يَطْرِبُونَ، وَمَرَّةً يَعْجَبُونَ، وَمَنْ تَفَرَّدَ يَهْزِؤُونَ، وَفِي الْجُمْلَةِ فَالْكَمَالُ عَزِيزٌ، وَكُلُّ أَحَدٍ يُوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيَتْرُكُ، إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ يَنْهَضُ بَعْلُومَ جَمَّةٍ، وَيُجِيدُ النُّقْلَ، وَيُحَسِّنُ النِّظْمَ وَالنَّثْرَ، وَفِيهِ دِينَ وَخَيْرٌ، وَمَقَاصِدُهُ جَمِيلَةٌ، وَمَصْنُفَاتُهُ مَفِيدَةٌ، وَقَدْ زَهَدَ فِي الرِّئَاسَةِ، وَلَزِمَ مَنْزِلَهُ مُكَبِّباً عَلَى الْعِلْمِ، فَلَا نَغْلُو فِيهِ، وَلَا نَجْفُو عَنْهُ، وَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ قَبْلُنَا الْكِبَارُ"^(١).

وفي موضع آخر أثنى عليه كابن خلدون في معرفته بالحديث فقال: "ومن تواليفه: كتاب "تبديل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل"، وقد أخذ المنطق - أبعد الله من علم - عن محمد بن الحسن المذحجي، وأمعن فيه، فزلزله في أشياء، ولي أنا مَيَّلٌ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ لِحُبَّتِهِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَمَعْرِفَتِهِ بِهِ، وَإِنْ كُنْتُ لَا أَوَافِقُهُ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَقُولُهُ فِي الرِّجَالِ وَالْعُلَلِ، وَالْمَسَائِلِ الْبَشْعَةِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَأَقْطَعُ بِخَطئه فِي غَيْرِ مَا مَسْأَلَةٍ، وَلَكِنْ لَا أَكْفِرُهُ، وَلَا أَضِلُّهُ، وَأَرْجُو لَهُ الْعَفْوَ وَالْمَسَامَحَةَ وَلِلْمُسْلِمِينَ، وَأَخْضَعُ لِفِرْطِ ذِكَائِهِ وَسَعَةِ عِلْمِهِ"^(٢).

ويدخل في عناية ابن خلدون بهذا الفن ما يأتي ذكره من تأريخه للتصنيف في علوم الحديث في المبحث الآتي.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٨/١٨٦).

(٢) المصدر السابق (١٨/٢٠١).

المبحث الثاني: تأريخ ابن خلدون لعلوم السنة.

وفيه:

توطئة.

وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تأريخه لعلوم الحديث (المصطلح).

المطلب الثاني: تأريخه لكتب السنة (المتون).

المطلب الثالث: تأريخه لشرح كتب السنة.

يُعدُّ التأريخ لظهور العلوم والتصنيف فيها، والمراحل التي مرَّ بها من مهمات العلم، ولقد اعتنى بعض أهل العلم - من المتأخرين - بالتأريخ للعلوم الشرعية على قلة في ذلك.

وابن خلدون رحمه الله من السَّابِقين في التأريخ للعلوم، ومن ذلك العلوم الشرعية، ولم يُغفل ما يرتبط بالسنة النبوية، فقد عقد فصلاً في مقدمته تحدث فيه عن مهمات هذا العلم، وتناول الكلام عن علم مصطلح الحديث، وبعض الكتب التي صنفت فيه، وتناول فيه الكلام عن أمهات كتب السنة، وما أُلِف في ذلك من المصنفات المشهورة، وقد نقل عنه بعض من صنف في تأريخ العلوم، كصاحب أبجد العلوم^(١)، فقد نقل عنه حرفياً نصه في التأريخ لعلوم الحديث، ومثله صاحب كشف الظنون^(٢).

لذا سأورد في هذا المبحث تأريخ ابن خلدون لعلوم السنة من خلال ثلاثة مطالب:

(١) انظر: صديق حسن خان، أبجد العلوم (ص ٣٦٦).

(٢) انظر: بحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٣/٣٤٣).

المطلب الأول: تأريخه لعلوم الحديث (المصطلح)

وعلوم الحديث هو العلم الذي يعنى بمعرفة اصطلاحات أهل الحديث، وهو كما مضى علم يعرف به حال الراوي والمروى، من حيث القبول والرد.

ولقد كان لابن خلدون سبقٌ في الإشارة إلى المصنفات المهمة في هذا الفن، وقد أشار إلى بعض ما أفرد في أنواعٍ منه، وإلى المصنفات الجامعة فيه.

قال رحمه الله: "ومعرفة هذه الشروط والاصطلاحات كلّها هي علم الحديث، وربما يفرد عنها الناسخ والمنسوخ فيجعل فناً برأسه وكذا الغريب، وللناس فيه تأليف مشهورة، ثمّ المؤتلف والمختلف، وقد ألف الناس في علوم الحديث وأكثروا، ومن فحول علمائه وأتمّتهم أبو عبد الله الحاكم، وتأليفه فيه مشهورة، وهو الذي هدّبه وأظهر محاسنه، وأشهر كتاب للمتأخرين فيه كتاب أبي عمرو بن الصلاح، كان لعهد أوائل المائة السابعة، وتلاه محيي الدين النووي بمثل ذلك، والفنّ شريف في مغزاه، لأنّه معرفة ما يحفظ به السنن المنقولة عن صاحب الشريعة"^(١).

الدراسة.

أشار هنا رحمه الله إلى بعض ما تفرع عن علوم الحديث باعتباره علماً جامعاً لأنواع متعددة، وأن من أنواعه ما أفرد فيه مؤلفات خاصة، كالناسخ والمنسوخ، والغريب، والمؤتلف والمختلف، ويُمثّل للمصنفات في الناسخ والمنسوخ قبل عصر ابن خلدون، بكتاب: ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي بكر الأثرم (٢٧٣هـ)^(٢)، وكتاب: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر الحازمي (٥٨٤هـ)^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٥٩/١).

(٢) هو أحمد بن محمد بن هانيء الأثرم البغدادي الإسكافي الحافظ الفقيه كبير الشأن، يعدّ من المعمرين، فقد ولد في خلافة هارون الرشيد، وهو صاحب الإمام أحمد، روى عنه، وعن أبي بكر بن أبي شيبة، وعبد الله بن مسلم القعني، ومن حدث عنه: النسائي في سننه، وموسى بن هارون، ويحيى بن صاعد، ونقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، وصنفها ورتبها على الأبواب، وصنف التصانيف، منها: "علل الحديث" و"السنن" و"ناسخ الحديث ومنسوخه"، وكان من أفراد الحفاظ... قال ابن حبان: "كان من خيار عباد الله"، توفي بعد الستين والمائتين، قيل: (٢٦١هـ) وقيل (٢٧٣هـ). انظر ترجمته في: ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة (٦٦/١ - ٧٤)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (٦٢٣/١٢ - ٦٢٧)، طبقات الحفاظ (٣٣١)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٧١/١).

(٣) هو زين الدين محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني، أبو بكر، أحد الأئمة الأعلام محدّث نسابة، ولد سنة ثمان أو تسع وأربعين وخمسائة (٥٤٩هـ)، من تصانيفه: "الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الحديث" و"شروط الأئمة الخمسة

وصنف في غريب الحديث مفرداً ومقروناً بغريب القرآن مصنفات كثيرة، من أشهرها كتاب: غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)^(١)، ومثله لكل من: ابن قتيبة الدينوري (٢٧٢هـ)^(٢)، وإبراهيم الحري (٢٨٥هـ)^(٣) وغيرهم، وقد ألف بعض الأئمة في أسماء الرواة كتباً في جوانب عدة، منها

في الحديث "والمؤلف والمختلف في أسماء الأماكن والبلدان"، و"عجالة المبتدئ في النسب"، وغيرها، لم يعمر طويلاً فتوفي سنة أربع وثمانين وخمسائة (٥٨٤هـ)، ينظر لترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٦٧/٢١)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (١٣٦٣/٢)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (٢٩٤/٤).

(١) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي، القاضي، أحد الأعلام، محدث - وإن كان قليل الرواية - فقيه لغوي أديب، ولد سنة سبع وخمسين ومائة (١٥٧هـ)، حدث عن هشيم، وابن عيينة ووكيع وخلق، وأخذ عن كبار اللغويين والنحويين، كأبي عبيدة، والكسائي، والفراء، وعنه عباس الدوري وغيره، أثنى عليه الأئمة، وله تصانيف قيمة في القراءات والفقه واللغة والشعر، منها: "غريب القرآن" و"غريب الحديث"، و"الأموال"، "الناسخ والمنسوخ"، قال الخطابي عن كتابه غريب الحديث: "صار كتابه إماماً لأهل الحديث، به يتذاكرون، وإليه يتحاكمون"، قال فيه أبو عمرو الداني: "إمام أهل دهره في جميع العلوم صاحب سنة، ثقة مأمون"، ومات بمكة سنة أربع وعشرين ومائتين (٢٢٤هـ)، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير (١٧٢/٧)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١١١/٧)، وابن حبان، الثقات (١٦/٩)، الذهبي، تاريخ الإسلام (٦٥٤/٥)، وسير أعلام النبلاء (٤٩٠/١٠).

(٢) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، أحد أئمة الحديث واللغة والأدب، ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين (٢١٣هـ)، صاحب التصانيف في الفنون من علوم اللغة والقرآن، منها: "غريب القرآن"، و"غريب الحديث" و"كتاب المعارف"، كتاب "مشكل القرآن"، و"مشكل الحديث"، و"أدب الكاتب" و"عيون الأخبار"، توفي سنة ست وسبعين ومائتين (٢٧٦هـ)، انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٩٦/١٣)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (٤٢/٣)، السيوطي، غية الوعاة (٦٣/٢)، ابن العماد، شذرات الذهب (١٦٩/٢ - ١٧٠).

(٣) هو إبراهيم بن إسحاق بن بشير أبو إسحاق الحري، الإمام المحدث الفقيه كبير الشأن، ولد سنة ثمان وتسعين ومائة (١٩٨هـ)، سمع أبا نعيم الفضل بن دكين، والإمام أحمد، وغيرهم، ونقل عنه مسائل، كان إماماً في العلم، رأساً في الزهد عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام حافظاً للحديث، كان يُشَبَّه بالإمام أحمد، صاحب التصانيف صنف كتباً كثيرة، منها غريب الحديث، ودلائل النبوة، قال فيه الدارقطني: "الحريُّ إمامٌ، مصَنِّفٌ، عالم بكل شيء، بارع في كل علم، صدوق"، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين (٢٨٥هـ)، انظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٢٨/٦ - ٤٠)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٣٥٦/١٣ - ٣٧٢)، ابن العماد، طبقات الحنابلة (٨٦/١).

المؤتلف والمختلف^(١)، صنف فيه أبو الحسن الدارقطني (٣٨٥هـ) كتاب: المؤتلف والمختلف، ومن أفضل مصنفاته الإكمال لابن ماكولا (٤٧٥هـ)^(٢) رحمه الله.

وما أشار إليه رحمه الله من أفراد بعض الأنواع من علوم الحديث بالتصنيف لأهميتها، ليس مقتصرًا على ما ذكره كالناسخ والمنسوخ والغريب، بل شمل ذلك أنواعاً أخرى كمختلف الحديث ومشكله، وما يتعلق بالتصحيح وغير ذلك.

فمختلف الحديث من أوائل من صنف فيه الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رحمه الله ومن بعده ابن قتيبة رحمه الله ولم يستوفيا وكان لهما فضل الإشارة إلى طريقه^(٣).

والتصحيح صنف فيه جماعة من أهل العلم، منهم: أبو الحسن الدارقطني^(٤)، وأبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (٣٨٢هـ)^(٥)، سماه: "تصحيفات المحدثين".

^(١) وموضوعه من أسماء الرواة ما يتفق في خطه ويتفق لفظه، ولا يحصل التفريق فيه إلا بالنقط أو الشكل، مثل: "عباد) بعين مهملة مضمومة فموحدة مفتوحة فألف فдал مهملة. مع (عباد) مثله لكن بكسر أوله، و (عباد) بتلك الحروف لكن بفتح فتشديد، و (عياذ) بعين مهملة مكسورة فتحتية مخففة فألف فдал معجمة انظر: ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتفاع عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب - (المقدمة/٣)؛ والنووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث (ص ١٠٦)، وقال النووي رحمه الله عن أهميته: "هو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم لا سيما أهل الحديث ومن لم يعرفه يكثر خطؤه".

^(٢) هو الأمير علي بن هبة الله بن علي بن جعفر، الجرباذقاني ثم البغدادي، أبو نصر، المعروف بابن ماكولا، مؤرخ نسابة أديب، سمع الحديث الكثير، وكان نحويًا وشاعرًا، ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة (٤٢١هـ)، وله كتاب "الإكمال في رفع الارتفاع عن المتشابه من الأسماء والكنى والأنساب"، و"تكملة الإكمال"، توفي مقتولاً سنة خمس وسبعين وأربعمائة (٤٧٥هـ)، انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٨/٥٦٩ - ٥٧٨)، وابن كثير، البداية والنهاية (١٢/١٢٣)، وفيات الأعيان (٣/٣٠٥، ٣٠٦).

^(٣) انظر: النووي، التقريب والتيسير للنووي (ص ٩٠).

^(٤) قال ابن خير رحمه الله: "وقد ألف أبو الحسن الدارقطني رحمه الله في تصحيح المحدثين كتاباً مفيداً"، انظر: ابن خير الإشبيلي، فهرسة ابن خير (ص ١٨)، وكتاب الدارقطني غير مطبوع.

^(٥) هو الحسن بن عبد الله بن سعيد، أبو أحمد العسكري، الإمام، الأديب، ولد سنة ثلاث وتسعين ومائتين (٢٩٣هـ)، من أئمة الحديث واللغة والأدب، سمع من عبدان الأهوازي، وأبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود، ومحمد بن جرير الطبري، وآخرين، وأخذ عنه أبو نعيم الحافظ، وابن زنجويه، وغيرهم، له من المصنفات: صناعة الشعر، الحكم والأمثال، وتصحيفات المحدثين، وقد يلتبس اسمه باسم ابن أخته وتلميذه: أبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل، كانت وفاته سنة سبع وثمانين وثلاثمائة (٣٨٧هـ)، ترجمته في: الذهبي، تاريخ الإسلام (٨/٥٣٣)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٦/٤١٣)، ابن كثير، البداية والنهاية (٦/٣٩٩).

وصنف كذلك الخطابي (٣٨٨هـ)^(١) كتاب: "إصلاح غلط المحدثين"^(٢)، وقد ألف بعدهم في الباب كثير.

أما مصطلح الحديث الجامع لهاته الأنواع وغيرها، فإن ابن خلدون أشار إلى كتاب: معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري صاحب المستدرک، وهو - كما ذكر - هذب وأظهره في أوائل المصنفين في هذا العلم، ومثّل للمتأخرين بابن الصلاح وبعده النووي.

إلا أن الحاكم مسبق بأبي محمد الراهزمي (٣٦٠هـ)^(٣)، فهو أول من أَلَفَ شتات هذا العلم، في كتابه: المُحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت للأئمة في القديم والحديث، فمن أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الراهزمي في كتابه: المحدث الفاصل"^(٤).

فإنه قد جمع ما تفرق من مفردات هذا الفن في مصنفات أئمة الحديث قبله، كالطبقات لابن سعد (٢٣٠هـ)، وتواريخ البخاري الثلاثة، والتميز لمسلم، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، وغيرها. ويُعدُّ كتاب الحاكم معرفة علوم الحديث، من أحسن ما صُنِّف في الباب بعد كتاب الراهزمي، وقد جمع فيه قواعد هذا العلم المهمة، وبلغ بأنواع علوم الحديث إثنان وخمسون نوعاً.

(١) هو حمّد بن محمّد بن إبراهيم البستي أبو سليمان، الخطابي نسبة لزيد بن الخطاب رضي الله عنه لأنه من نسله، الإمام المحدث الحافظ اللغوي، ولد سنة تسع عشرة وثلاثمائة (٣١٩هـ)، من تصانيفه: "أعلام السنن" شرح البخاري، و "معالم السنن" شرح سنن أبي داود، وكتاب "إصلاح غلط المحدثين"، "غريب الحديث"، وغير ذلك، قال فيه السمعاني: "إمام من أئمة السنة"، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة (٣٨٨هـ)، انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي (٢٨٢/٣ - ٢٩٠)، طبقات الحفاظ ص (٤٠٣)، تذكرة الحفاظ (١٠٨١/٣)، سير أعلام النبلاء (٢٣/١٧).

(٢) وكتّابيّ أبي أحمد العسكري، والخطابي كلاهما مطبوع.

(٣) هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الراهزميّ الفارسيّ، ونسبته إلى راهزمز من بلاد خوزستان، وهو محدث، حافظ، أديب، شاعر، واسم كتابه الذي اشتهر به: "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، وهو مطبوع، توفي سنة ستين وثلاثمائة (٣٦٠هـ)، انظر ترجمته في: الذهبي، تذكرة الحفاظ (٩٠٥/٣)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (٧٣/١٦).

(٤) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص ٧٨)، إلا ما ذكر من أن الحميدي سابق له، قال محقق المحدث الفاصل محمد محب الدين أبو زيد: "وإن كان للإمام أبي بكر الحميدي صاحب (المسند) مؤلف في ذلك كما يدل عليه نُقولٌ كثيرة عنه في (الكفاية) للخطيب البغدادي فهو أسبق من هذا كله، والله أعلم"، الراهزمي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص ٣٥).

ومن بعده قريباً منه الخطيب البغدادي رحمه الله الذي أبدع في التصنيف في علوم الحديث، فألف كتاب: الكفاية في علم الرواية، وكتاب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، وغيرها، وأثنى عليه من جاء بعده بأن أهل الحديث عيال عليه في تصانيفه^(١).

وجاء بعد الخطيب أعلام كُثُر صنفوا في هذا الفن وبرعوا فيه، إلا أنَّ أبرزهم كان العلامة ابن الصلاح الشهرزوري (٦٤٣هـ) رحمه الله، الذي اشتهرت مقدمته في هذا العلم، وصار من صنف في هذا الفن بعده يدورون في فلكها، ما بين مختصر ومعلق وناظم وشارح، كالنووي (٦٧٦هـ)، وابن كثير (٧٧٤هـ)، والعراقي (٨٠٦هـ)، والسخاوي (٩٠٢هـ)، وابن حجر (٨٥٢هـ)، والسيوطي (٩١١هـ)، وغيرهم رحمهم الله.

(١) قال أبو بكر ابن نقطة (٦٢٩هـ) رحمه الله "وله مصنفات في علوم الحديث لم يسبق إلى مثلها ولا شبهة عند كل لبيب أن المتأخرين من أصحاب الحديث عيال على أبي بكر الخطيب"، ابن نقطة، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص ١٥٤).

المطلب الثاني: تأريخه لكتب السنة (متون السنة).

قال رحمه الله: "وكان علم الشريعة في مبدء هذا الأمر نقلاً صرفاً، شمر لها السلف وتحروا الصحيح حتى أكملوها، وكتب مالك رحمه الله كتاب الموطأ، أودعه أصول الأحكام من الصحيح المتفق عليه، ورتبه على أبواب الفقه"^(١).

ثم أشار إلى تصنيف البخاري فقال: "وجاء البخاري إمام المحدثين في عصره، فخرج أحاديث السنة على أبوابها في مسنده الصحيح"^(٢).

ثم أشار إلى صحيح مسلم، فقال: "ثم جاء الإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله تعالى فآلف مسنده الصحيح، هذا فيه حذو البخاري في نقل المجمع عليه، وحذف المتكرر منها، وجمع الطرق والأسانيد، وبوّبه على أبواب الفقه وتراجمه"^(٣).

ثم أشار إلى أنهما لم يستوعبا الصحيح، واستدراك الناس عليهما.

ثم أشار إلى كتب السنن فقال: "ثم كتب أبو داود السجستاني، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي، في السنن بأوسع من الصحيح، وقصدوا ما توقرت فيه شروط العمل، إمّا من الرتبة العالية في الأسانيد، وهو الصحيح كما هو معروف، وإمّا من الذي دونه من الحسن وغيره ليكون ذلك إماماً للسنة والعمل، وهذه هي المسانيد المشهورة في الملة وهي أمّهات كتب الحديث في السنة فإنّها وإن تعددت ترجع إلى هذه في الأغلب"^(٤).

الدراسة.

نبذة عن مبدء تدوين السنة.

تطرق ابن خلدون في هذه الفقرة إلى بدء نقل السنة النبوية بقوله: "وكان علم الشريعة في مبدء هذا الأمر نقلاً صرفاً"، فأشار رحمه الله إلى المراحل الأولى للسنة النبوية حيث تناقلها السلف من الصحابة رضي الله عنهم وهم الطبقة الأولى وبعدهم التابعون ثم أتباع التابعون، إلى أن ظهرت دواوين السنة وباكورة مصنفاتها، ومما يحسن التنبيه عليه هنا أنه وإن غلب على تلك الفترة النقل الشفهي للسنة إلا أنه لا

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٥٨/١).

(٢) نفس المصدر (٥٥٩/١).

(٣) نفس المصدر.

(٤) نفس المصدر (٥٥٨/١).

ينفي ذلك وجود الكتابة، وتناقل السنة في الصحف، فقد وجدت الكتابة من المراحل الأولى لنقل السنة، حيث وجدت صحف لدى بعض الصحابة رضي الله عنهم، فكتب بعض الصحابة رضي الله عنهم بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم^(١)، وكتب بعضهم إلى بعض بالسنة^(٢)، ونقل عن بعضهم حث تلامذتهم على الكتابة^(٣).

الكلام عن الموطأ.

ثم ذكر ابن خلدون أهم ما تم تدوينه بعد ذلك في السنة النبوية، فبدأ بالموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس (١٧٩هـ) رحمه الله، وهو بلا ريب متقدم زمنياً على الصحيحين والسنن؛ وقد تنوعت مصنفات أهل العلم في جمع السنة آنذاك، باعتبار اختلاف مقاصدهم في التصنيف وتقريب السنة، فمنهم من رام تمييز وإفراد الصحيح، ومنهم من قصد جمع السنن والأحكام، ومنهم من أراد غير ذلك. وهذا النوع من كتب متون السنة المعروف بالموطآت ومثلها كتب المصنفات، هي الكتب التي جمع أصحابها أحاديث الأحكام أي أبواب الفقه في الحلال والحرام، ويورد فيها أصحابها الآثار الموقوفة وفتاوى الأئمة المتقدمين، ومن أشهر الموطآت: وأما موطأ الإمام مالك، فهو أول كتاب جمع الحديث الصحيح مع آثار الصحابة والتابعين وفتاويهم، وفي هذا الكتاب علم غزير عن السلف ومن اجتهادات مالك رحمه الله. ومن أشهر المصنفات: المصنف^(٤) لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ).

(١) كعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) فقد كتب زيد بن أرقم بعض الأحاديث إلى أنس بن مالك رضي الله عنهم، وكتب أسيد بن حضير رضي الله عنه بعض الأحاديث النبوية وقضاء أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وأرسله إلى مروان بن الحكم، انظر: الزهراني، تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري (ص ٨٧).

(٣) كان أنس يقول لبنينه: "يا بني قيدوا العلم بالكتاب"، أخرجه أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي، في كتاب العلم (ص ٢٩)، وقال الألباني: "روي من حديث أنس بن مالك وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن العباس - رضي الله عنهم -"، انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٤٠/٥).

(٤) جاء في "مقدمة تحقيق مصنف عبد الرزاق"، "ويعد كتاب "المصنف" للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني من أهم وأقدم أصول السنن والآثار المعتبرة عند العلماء، ويُعدُّ نموذجاً جلياً لما منَّ به الله عز وجل على أهل العلم، في مجال كتابة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم وجمع آثار الصحابة الذين كانوا أعلام الدين، فقاموا على حفظ وفقه هذه السنن والآثار حتى أورثوها من جاء بعدهم، فتحملها بعضهم عن بعض إلى أن وصلت إلينا نقية صافية، والله الحمد"، انظر: عبد الرزاق الصنعاني، المصنف

المصنف^(١) لأبي بكر بن أبي شيبه عبد الله بن محمد العبسي (٢٣٥هـ).

ويعد من الكتب القيمة في هذا النوع:

السنن^(٢) لسعيد بن منصور (٢٢٧هـ).

وقد ألفت موطأت أخرى غير موطأ مالك، حتى قيل له في ذلك، فقال كلمته الشهيرة: "ما كان الله فهو الذي يبقى"، فكان الأمر كما قال بعض أهل العلم: "فصدق الله تبارك وتعالى قوله بقاء كتابه وانتشاره، وانتفاع الأمم به"^(٣).

الكلام عن الصحيحين.

ثم أشار رحمه الله إلى الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، وصحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ) الذي يدانيه في المرتبة، وهو تلميذ البخاري والمستفيد منه.

ويعتبر القرن الثالث العصر الذهبي لتدوين السنة، فقد تم فيه تصنيف أهم كتب السنة، ومنها مصنفات أراد أصحابها تجريد الصحيح، وهي الكتب التي اشترط أصحابها ألا يخرجوا إلا حديثاً صحيحاً باعتبار شروطهم، وقد يوفي المصنف بشرطه وقد يخرج أحياناً، ومن أشهر الكتب في ذلك الصحيحين

(١٨/١)، وقد بلغ عدد زوائده على الكتب الستة: ١٧٥٠ حديثاً مرفوعاً منه الصحيح وما دونه، في إحصاء الباحث: الدكتور عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن الخريصي في بحثه: "زوائد مصنف عبد الرزاق على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة من أول كتاب الجهاد إلى نهاية الكتاب"، وقد ذكر الإحصاء للمصنف كله.

^(١) وهناك رسالة علمية بعنوان: زوائد مصنف الحافظ أبي بكر بن أبي شيبه على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة من أول المصنف إلى آخر كتاب الإيمان والندور، لحسين عبد الحميد النقيب، قدمها في جامعة أم القرى عام ١٤٠٩هـ، ورسالة أخرى ليوسف محمد علمي في زوائد المصنف من المرفوع من بداية كتاب الإيمان إلى نهاية كتاب الزهد، في رسالة عام: ١٤٢٢هـ في جامعة أم القرى أيضاً.

^(٢) وهو كتاب حافل بالسنن المرفوعة والآثار عن السلف، وبلغت زوائده من المرفوع على الكتب الستة: ٣٤٨ حديثاً ما بين صحيح ودون ذلك من حسن وضعيف، وانظر: أحمد صالح أحمد الغامدي، زوائد سنن سعيد بن منصور على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة.

فائدة وتنبيه: مما يحسن التنبيه عليه هاهنا وهو يظهر أهمية العناية بالآثار أن من الموقوفات عن الصحابة رضي الله عنهم التي لم تثبت مرفوعة من جهة أخرى - ما قد يحكم له الأئمة بالرفع بقرائن ترجح أنه مما لم يصدر عن الصحابة ابتداء بل علموه من النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينشطوا لإسناده وتنبوه وأخبروا به مجرداً عن النسبة إليه كالأموال الغيبية وما يتعلق بصفات الله والفتن وأشراط الساعة ونحو ذلك، فتكلموا به كأنه من قولهم وهم إنما علموه من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة أو بواسطة بعضهم عن بعض، انظر كتاب: ما له حكم الرفع من أقوال الصحابة وأفعالهم، لشيخنا محمد بن مطر الزهراني رحمه الله.

^(٣) العلائي، بغية الملتبس في سباعات حديث الإمام مالك بن أنس (ص ٨٨).

البخاري ومسلم، وقد وفي صاحبهما بشرط الصحة إلا في أحاديث يسيرة، ويُعدُّ الموطأ من هذا النوع في الجملة، لكنه دونهما في مرتبة الصحيح، ومن أشهر الكتب في الباب مما هو دونها في المرتبة: صحيح ابن خزيمة^(١) وهو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٣١١هـ). صحيح ابن حبان^(٢) وهو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (٣٥٤هـ).

الكلام عن السنن الأربعة.

وتطرق رحمه الله إلى تنمة الكتب الستة المشهورة، وهي السنن الأربعة، وقد تناولها ابن خلدون بالذكر دون سنن ابن ماجة، والظاهر أنه على طريقة من يجعل سادس الكتب الستة موطأ الإمام مالك، وهو الذي سار عليه رزين السرقسطي (٥٣٥هـ) في كتابه: تجريد الصحاح، وابن الأثير (٦٠٦هـ) في كتابه: جامع الأصول.

فذكر ابن خلدون رحمه الله السنن الثلاثة المشهورة عدا سنن ابن ماجة، وهي السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٧٥هـ)، والسنن لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، والسنن للإمام النسائي وهو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)^(٣). وهذه كلها صنف في القرن الثالث.

وكتب السنن هي الكتب التي جمعت أحاديث الأحكام والحلال والحرام في أبواب الفقه مسندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى شاكلتها وهو تنمة السنن الأربعة المشهورة: السنن لابن ماجة وهو أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (٢٧٣هـ).

تنبيهان هامان:

(١) وقال الحافظ ابن حجر: "وسمى ابن خزيمة كتابه: المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند، ولا جرح في النقلة"، انظر: ابن حجر، النكت (٢٩١/١)، وذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة الجزء الموجود من ابن خزيمة أن اسمه كما وضعه مؤلفه: مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه مختصر من كتابه "المسند الصحيح"، انظر: ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي (١٦/١ - ١٧)، وانظر: الزهراني، تدوين السنة (ص ١٤٩).

(٢) وسماه مصنفه: "المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها"، وقد رتبته الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩هـ) وسماه: "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان"، فسهل الله الانتفاع به وكتب له القبول عند الناس أكثر من أصله.

قال ابن حجر رحمه الله: "...لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة مغترف من بحره ناسج على منواله"، ابن حجر، النكت (٢٩١/١).

(٣) وللإمام النسائي السنن الكبرى والصغرى (أو المجتبى) والآخر هو المعدود في الكتب الستة والسنن الأربعة المشهورة.

الأول: إذا أردنا تصنيف الكتب تحت أنواعها بدقة أكثر وباعتبارات أخرى، يعدُّ كل من الصحيحين وسنن أبي عيسى الترمذي رحمهم الله من كتب الجوامع، وهي كتب الحديث المرتبة على الأبواب التي يوجد فيها أحاديث في جميع موضوعات الدين وأبوابه، وهي ثمانية أبواب رئيسية: العقائد، والأحكام، والسير، والآداب، والتفسير، والفتن، وأشراف الساعة، والمناقب.

الثاني: الموطآت والمصنفات جمع أصحابها أحاديث الأحكام أي أبواب الفقه في الحلال والحرام ككتب السنن، إلا أن الموطآت والمصنفات تخرج الموقوفات إلى جانب المرفوع أصالة، بينما السنن تخرجها تبعاً على قلة^(١).

الكلام عن ميزة كتب السنن.

حيث أشار إلى أن أصحاب السنن الذين مثل لهم بالثلاثة سوى ابن ماجة، جمعوا السنن بأوسع من مجرد الصحيح، وقصدوا ما توقّرت فيه شروط العمل، إمّا من الرتبة العالية في الأسانيد، وهو الصحيح كما هو معروف، وإمّا من الذي دونه من الحسن وغيره ليكون ذلك إماماً للسنة والعمل.

(١) هكذا أفادنا به شيخنا الدكتور نور الدين تومي -جزاه الله خيراً-، وذكره الشيخ عبد الكريم الخضير في: الشرح الصوتي لألفية العراقي (١٦/٥) بترقيم الشاملة آلياً، وهو واقع تلك الكتب لمن اطلع عليها.

المطلب الثالث: تأريخه لشروح كتب السنة.

تناول ابن خلدون رحمه الله في سياق الحديث عن علوم الحديث أهمية العناية بشروح كتب السنة المشتهرة خاصة الصحيحين وكتب السنن، وسأورد كلامه بنصه لأهميته، حيث قال:

"ولم يزدوا في ذلك على العناية بأكثر من هذه الأُمّهات الخمس^(١) إلّا في القليل، فأما البخاريّ وهو أعلاها رتبة، فاستصعب النَّاس شرحه، واستغلقوا منحاها، من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطَّرَق المتعدّدة ورجالها من أهل الحجاز والشَّام والعراق، ومعرفة أحوالهم، واختلاف النَّاس فيهم، ولذلك يحتاج إلى إمعان النَّظر في التَّفقه في تراجمه، لأنّه يترجم التَّرجمة ويورد فيها الحديث بسند أو طريق، ثمّ يترجم أخرى ويورد فيها ذلك الحديث بعينه، لما تضمّنه من المعنى الذي ترجم به الباب، وكذلك في ترجمة وترجمة إلى أن يتكرّر الحديث في أبواب كثيرة، بحسب معانيه واختلافها؛ ومن شَرَحَه ولم يستوفِ هذا فيه فلم يوفِّ حقَّ الشَّرح، كابن بطّال وابن المهلّب وابن التّين ونحوهم، ولقد سمعت كثيراً من شيوخنا رحمهم الله يقولون: شرح كتاب البخاريّ دين على الأُمّة، يعنون أنّ أحداً من علماء الأُمّة لم يوفِّ ما يجب له من الشَّرح بهذا الاعتبار؛ وأما صحيح مسلم فكثرت عناية علماء المغرب به وأكبّوا عليه وأجمعوا على تفضيله على كتاب البخاريّ من غير الصَّحيح ممّا لم يكن على شرطه وأكثر ما وقع له في التَّراجم، وأملّى الإمام المازريّ من فقهاء المالكيّة عليه شرحاً وسمّاه المُعَلِّم بفوائد مسلم، اشتمل على عيونٍ من علم الحديث، وفنونٍ من الفقه، ثمّ أكمله القاضي عيّاض من بعده وتمّمه وسمّاه: إكمال المُعَلِّم، وتلاهما محيي الدّين النّوويّ بشرح استوفي ما في الكتّابين وزاد عليهما فجاء شرحاً وافياً؛ وأما كتب السنن الأخرى وفيها معظم مآخذ الفقهاء فأكثر شرحها في كتب الفقه إلّا ما يختصّ بعلم الحديث، فكَتَب النَّاس عليها واستوفوا من ذلك ما يحتاج إليه من علم الحديث وموضوعاتها والأسانيد التي اشتملت على الأحاديث المعمول بها من السّنّة"^(٢).

الدراسة.

^(١) يريد بالخمس فيما يظهر الصحيحان، والسنن الثلاثة أبي داود، والنسائي، والترمذي، ولم يتطرق في هذا الموطن لشروح الموطأ، لكنه استوفي الكلام عنه في موطن آخر وقد مضى أنه كانت له عناية خاصة به، حيث ألقي في دروساً، وتكلم عن رواياته، ومهمات مسائله.

^(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٦٠).

تناول ابن خلدون رحمه الله في هذا النص ما يرتبط بشروح كتب السنة المشهورة وفي مقدمها الصحيحين، فذكر ما يتعلق بصحيح البخاري، وصحيح مسلم رحمه الله.

ونبه إلى أن عامة عناية أهل العلم إلى زمانه كانت عنايتهم بشروح الكتب الخمسة، وهي التي تعرض لذكرها سابقاً، وهي الصحيحان والسنن الثلاثة النسائي وأبو داود والترمذي، مع أنه ذكر قبلهم الموطأ لمالك رحمه الله لكنه -والله أعلم- إنما أراد هذه الكتب خارج المذاهب المشتهرة، لأن أصحابها كانوا على مذهب أهل الحديث ولم يختصوا بمذاهب نقلت عنهم، ولا كانوا أتباع مذهب من المذاهب المعروفة، بخلاف الموطأ فهو عمدة المذهب المالكي وعناية الأئمة المالكية به مشهورة، فقد اعتنى بشرحه أمثال أبو عمر ابن عبد البر، والباقي، والزرقي وغيرهم رحمه الله.

أولاً: شروح البخاري.

أشار ابن خلدون رحمه الله إلى أن صحيح البخاري تهيّب الناس شرحه لما فيه من وعورة، فاستصعبوا شرحه، حيث يرى ابن خلدون أن المتصدي لشرحه يحتاج إلى النظر في طرقه ورجاله من جهة، ومن جهة أخرى التأمل في تكراره للأحاديث، مع مراعاة التراجم الخفية لديه، واستخراج ما تضمنته من فقه عزيز أرادته البخاري رحمه الله، وقد أشار إلى هذه القضية الحافظ ابن حجر رحمه الله في شرحه عليه، فذكر أن له تراجم ظاهرة وتراجم خفية، وأن من مقاصده في ذلك تنشيط ذهن المطالع لكتابه. ومحصل ما ذكره ابن خلدون رحمه الله فيما يرتبط بمنهج البخاري رحمه الله أنه يترجم الترجمة ويورد تحتها الحديث من طريق، وقد يكرر ذلك الحديث بعينه تحت ترجمة أخرى، لما تضمنه من معاني مختلفة ومسائل متعددة؛ لكن ينبغي أن يعلم هاهنا أن البخاري رحمه الله لا يكرر الحديث إلا لفائدة سواء في السند أو المتن^(١).

وعدّ ابن خلدون أن من لم يُراعِ ذلك من شُرّاح البخاري لم يوفِ حقه من الشرح، ومثّل بـابن بطّال وابن المهلب وابن التّين رحمه الله.

وقبل التطرق إلى هاته الشروح نشير إلى أوائل شروح البخاري، فعلى رأس تلك الشروح شرحين اثنين كانا في القرن الرابع، وهما:

"أعلام السنن" أو "أعلام الحديث"، لأبي سليمان حمد الخطابي رحمه الله (٣٨٨هـ).

^(١) وقد مضى إشارة الحافظ رحمه الله إلى هذا المعنى، وأنه لا يكرّر الحديث إلا لفائدة، وأنه لم يخالف هذا إلا في مواضع نادرة،

وشرح أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي (٤٠٢هـ)^(١)، سماه "النصيحة في شرح البخاري".
وهناك شروح كثيرة بعدها ينقل عنها الشراح المتأخرون، منها ما أشار إليه ابن خلدون:
كشرح المهلب بن أحمد بن أبي صفرة (٤٣٥هـ)^(٢).
وشرح أبي الحسن علي بن خلف المالكي المعروف بابن بطلال (٤٤٩هـ)^(٣).
وشرح عبد الواحد بن عمر المعروف بابن التين المالكي الصفاقسي المغربي (٦١١هـ)^(٤)، وسماه "المخير
الفصيح في شرح البخاري الصحيح"^(٥).

(١) هو: أحمد بن نصر الداودي الأسدي أبو جعفر من أئمة المالكية بالمغرب كان بطرابلس وبها أملى كتابه في شرح الموطأ ثم انتقل إلى تلمسان وكان فقيهاً فاضلاً الأسدي، المالكي، محدث، فقيه متكلم، سكن طرابلس الغرب، وتوفي بتلمسان سنة اثنتين وأربعمئة (٤٠٢هـ)، من آثاره: من تصانيفه: النامي في شرح الموطأ، والواعي في الفقه، والنصيحة في شرح البخاري، والإيضاح في الرد على القدريّة، انظر ترجمته في: القاضي عياض، ترتيب المدارك (٦٢٣/٢)، أبو بكر المالكي، رياض النفوس (١٨٣/٢)، ابن فرحون، الديباج المذهب (١٦٥/١)، محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١٦٤/١)، الزركلي، الأعلام (٢٦٤/١).

(٢) هو أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أسيد، وهو أبو صُفْرة، بن عبد الله الأسدي التميمي الأندلسي، من أهل المَرِيَّة، وهي مدينة في الأندلس، وصف بالفطنة والفصاحة، والذكاء والفهم، له من التصانيف: المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، وشرح صحيح البخاري، معجم الشيوخ، كانت وفاته سنة ست وثلاثين وأربع مئة (٤٣٦هـ) ظن وقيل قبلها بسنة أو سنتين، انظر لترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٥٧٩/١٧)، ومحمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية (١١٤/١).
تنبيه: قد يلتبس اسم المهلب هذا بالمهلب بن أبي صفرة الأزدي، الأمير الذي كانت له أخبار في قتال الخوارج وهو من طبقة التابعين، كان عاملاً لبني أمية.

(٣) هو علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال، أبو الحسن، من أهل قرطبة، ويعرف بابن اللحام، من أعلام الحديث، ومن كبار المالكية، ومن شراح صحيح البخاري، قال ابن بشكوال: كان من أهل العلم والمعرفة، توفي (٤٤٩هـ)، انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٧/١٨)، ابن فرحون، الديباج المذهب (١٠٥/٢ - ١٠٦)، رضا كحالة، معجم المؤلفين (٨٧/٧)، والأعلام للزركلي (٢٨٥/٤).

(٤) هو عبد الواحد بن التين، أبو محمد، الصفاقسي، المغربي، المالكي، المعروف بابن التين، محدث مفسر فقيه مالكي، نقل عنه الحافظ ابن حجر كثيراً في شرح البخاري وكذلك ابن رشد وغيرهما، من تصانيفه: "المخير الفصيح في شرح البخاري الصحيح"، انظر ترجمته في: محمد مخلوف، شجرة النور الزكية (١٦٨)، وذكره: الباباني في هدية العارفين (٦٣٥/١).

(٥) الْمُخَيَّرُ بالخاء المعجمة، وقيل: المخبر بالخاء المهملة، وقيل الخبر الفصيح، وقيل غير ذلك، وللأسف لا توجد ترجمة وافية لهذا العلم، وقد أكثر الحافظ ابن حجر النقل عنه، وانظر بحثاً بعنوان: العلامة ابن التين - رحمه الله تعالى - التعريف به وبمنهجه في التأليف، ونموذج من تأليفه، لإيقار بنت زيد بن عبد الكريم الزيد.

وشرح عبد الكريم بن عبد النور بن المُنِير الحلبي (٧٣٥هـ)^(١)، وسماه: "البدر المنير الساري في الكلام على البخاري".

وشرح شمس الدين الكرمانى محمد بن يوسف (٧٨٦هـ)^(٢)، المسمى: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. وغيرهم رحمهم الله.

ومن أعظم شروح صحيح البخاري:

فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). ونقل ابن خلدون عن بعض شيوخه قولهم أن شرح صحيح البخاري بقي دِيناً على الأمة، وهو لم يدرك أيام الحافظ ابن حجر رحمه الله فإن هذا الأخير معدود في تلامذته، فلم يدرك زمن انتشار كتابه؛ وهو بلا ريب من أعظم الشروح المتبقية^(٣) في الأمة اليوم، فإن الحافظ ابن حجر قد بذل جهداً عظيماً في خدمة هذا الكتاب، من كل النواحي، الإسنادية، والمتنّية، فشأنه كما قيل: صار الناس عيالاً عليه في خدمة صحيح البخاري، فالمتقدمون جمع ما لديهم، والمتأخرون لا يستغنون عنه فيما يرتبط بصحيح البخاري^(٤)، فقد نقل عن كثير من الشراح قبله كالداودي والخطابي وابن بطال والكرمانى وابن التين وابن المنير وغيرهم، فهو موسوعة بحق، فضلاً عما امتاز به ابن حجر بسعة الاطلاع في علم الرجال

(١) هو أبو علي قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي، الحنفي، ولد سنة ثلاث وستين وستمائة (٦٦٣هـ)، من مصنفاته: الاهتمام بتلخيص كتاب الإمام في أحاديث الأحكام، تاريخ مصر مرتب على الأسماء في بضع عشرة مجلداً. شرح الجامع الصحيح للبخاري، وتوفي بمصر سنة خمس وثلاثون وسبعمائة (٧٣٥هـ)، انظر: الباباني، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (٦١٠/١)، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٢٤/٣).

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي الكرمانى ثم البغدادي، فقيه، محدث، أصولي، مفسر، متكلم، لغوي، ولد في سنة سبع عشرة وسبعمائة (٧١٧هـ)، من تصانيفه: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، حاشية على تفسير البيضاوي، وشرح الفوائد الغيائية في المعاني والبيان، وتوفي مرجعه من الحج في محرم سنة ست وثمانين وسبعمائة (٧٨٦هـ)، انظر: الداودي، طبقات المفسرين (٢٨٥/٢)، ابن حجر، الدرر الكامنة (٣١٠/٤)، السيوطي، بغية الوعاة (١٢٠)، الشوكاني، البدر الطالع (٢٩٢/٢)، وابن العماد، شذرات الذهب (٢٩٤/٣)، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (٣٠٣/١١).

(٣) احترازاً من أمثال شرح ابن رجب الحنبلي رحمه الله الذي سماه فتح الباري، فإنه لولا ضياع أكثره لكان من أعظم شروح البخاري.

(٤) كان يردد ذلك كثيراً شيخنا عبد المحسن العباد.

والجرح والتعديل، وصدق العلامة الشوكاني رحمه الله (١٢٥٠هـ)^(١) القائل في شأنه: "لا هجرة بعد الفتح"^(٢).

ورحم الله السخاوي (٩٠٢هـ) القائل: "ولو لم يكن له إلا شرح البخاري لكان كافياً في علو مقداره، ولو وقف عليه ابن خلدون القائل بأن شرح البخاري إلى الآن دين على هذه الأمة لقرت عينه بالوفاء والاستيفاء"^(٣).

ومن الشروح المتأخرة:

شرح بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني سماه: عمدة القاري شرح صحيح البخاري. وشرح أبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني القتيبي المصري (٩٢٣هـ)^(٤)، المسمى: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري.

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الصنعاني، المعروف بالشوكاني، العلامة المحقق المجتهد، المحدث الفقيه المفسر، ولد ثلاث وسبعين ومائة وألف (١١٧٣هـ)، وولي القضاء، والتدريس، وكان له تلاميذ كثير، ومصنفاته تشهد بالدقة والتحريز والتحقيق، منها: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، وفتح القدير الجامع بين في الرواية والدراية من علم التفسير، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، والدر النضيد في إخلاص التوحيد، والقول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، توفي بصنعاء سنة خمسين ومائتين وألف (١٢٥٠هـ)، انظر: صديق حسن خان، أبجد العلوم (٢٠١/٣)، والزركلي، الأعلام (١٩٠/٧)، وكحالة، معجم المؤلفين (٥٣/١١).
(٢) العلامة صديق حسن خان رحمه الله: "لما قيل لشيخ شيوخنا الكاملين مولانا محمد بن علي بن محمد الشوكاني أما تشرح الجامع للبخاري كما شرحه الآخرون من العلماء قال: لا هجرة بعد الفتح، يعني به فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني ولا يخفي ما فيه من اللطف"، انظر: صديق حسن خان، الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ٧١).

(٣) السخاوي، التبر المسبوك في ذيل السلوك (٢٣١/١).

(٤) القسطلاني هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري، أبو العباس، شهاب الدين، ولد سنة إحدى وخمسين وثمانمائة (٨٥١هـ)، صاحب "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري"، وله أيضاً "منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن الحجاج"، و"لطائف الإشارات في علم القراءات" و"المواهب اللدنية في المنح المحمدية" في السيرة، وهو محدث وفقه ومؤرخ ومقرئ، وتوفي سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة (٩٢٣هـ)، وانظر ترجمته في: ابن العماد، شذرات الذهب (١٢١/٨)، والشوكاني، البدر الطالع (١٠٢/١)، والزركلي، الأعلام (٢٣٢/١).

وشرح زكريا الأنصاري وهو: زكريا بن محمد بن أحمد، زين الدين أبو يحيى الشنّيكي المصري الشافعي (٩٢٦هـ)^(١)، سماه: منحة الباري بشرح صحيح البخاري.

وغيرهم كثير، فلعل ابن خلدون رحمه الله لو أدرك هاته الشروح المتأخرة لقرّت عينه بها.

ثانياً: شرح مسلم.

أشار ابن خلدون رحمه الله إلى مسائل متعلقة بشرح صحيح مسلم، كالتالي:

الأولى: عناية علماء المغرب بصحيح مسلم أكثر من غيره من كتب السنة، وهذا أمرٌ مشتهر معروف.

الثانية: تفضيلهم لصحيح مسلم على صحيح البخاري، لا من جهة صحة ما احتج به من الأحاديث التي أخرجها أصالة، لكن ما أورده مما علقه أو ترجم به مما هو ليس على شرطه، وأرود تلك الروايات لاعتبارات.

الثالثة: أشار إلى نماذج من الشروح التي وضعت على صحيح مسلم، وهي كالتالي:

الأول: شرح المازري، وهو: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (٥٣٦هـ) رحمه الله^(٢)، وسماه: المُعَلِّم بفوائد مسلم، وهو أوّل شرح لكتاب مسلم، سوى أنه وجد في عصر المازري كتاب لعبد الغافر الفارسي (٥٢٩هـ)^(٣) سماه: المفهم في شرح غريب صحيح مسلم، اقتصر فيه على شرح الغريب، وشرح

(١) هو أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشنّيكي (نسبة إلى بلدة سنيكة بمصر) الشافعي شيخ الإسلام، القاضي كان إماماً في التفسير محدثاً فقيهاً أصولياً عالماً بالقراءات والتجويد، وله تصانيف في علوم القرآن والحديث وغيرها، منها: حاشية على تفسير البيضاوي، منحة الباري بشرح صحيح البخاري، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، منهج الطلاب في فقه الإمام الشافعي رضي الله عنه، توفي سنة (٩٢٦هـ)، انظر ترجمة وافية له في: إلياس البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري (١٢٣/٢)، والزركلي، الأعلام (٤٦/٣)، وكحالة، معجم المؤلفين (١٨٢/٤).

(٢) هو محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المالكي، أبو عبد الله، نسبته إلى "مازر" بليدة من جزيرة صقلية، بفتح الزاي وقد تكسر، الإمام العلامة، ولد سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة (٤٥٣هـ)، أحد الأئمة والفقهاء المالكية البارزين والأعلام المجتهدين وكان له معرفة بكثير من العلوم متفنن، له من التصانيف: "المُعَلِّم بفوائد مسلم"، وله شرح على البرهان للجويني سماه: "إيضاح المحصول من برهان الأصول"، وكان أحد الأذكياء، له معرفة بالأدب وبالطب والرياضيات، حدّث عنه القاضي عياض، وغيره، مات سنة ست وثلاثين وخمسمائة (٥٣٦هـ)، انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٠٤/٢٠)، ابن العماد، شذرات الذهب (١١٤/٤)، محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية (١٢٧/١).

(٣) هو أبو الحسين عبد الغافر بن اسماعيل بن عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد ابن محمد بن سعيد الفارسي، ثم النيسابوري، الشافعي، ولد سنة إحدى وخمسين وأربعمائة (٤٥١هـ)، محدث، حافظ، مؤرخ، لغوي، أديب، فقيه، مجمع الغرائب في غريب الحديث، المفهم في غريب صحيح مسلم، السياق في ذيل تاريخ نيسابور، توفي

لقوام السنة (٥٣٥هـ)^(١) أكمل به شرح ابنه الذي اخترمته المنية قبل إتمامه لما بدأ فيه من شرح الصحيحين، فأكماله أبوه لكن لم يُكتب له البقاء، كما كُتب لشرح المازري^(٢)، وهو كما قال ابن خلدون: "اشتمل على عيون من علم الحديث، وفنون من الفقه"^(٣).

لكن ينبغي أن يُعلم هاهنا أن المازري لم يقصد لتأليف شرح على مسلم، إنما هي تعليقات وفوائد بثها في مجالسه، دونها تلاميذه، ثم عرضت عليه فهدبها وجمعها ونشرت بين الناس، فهو شرح مختصر.

الثاني: شرح القاضي عياض، وهو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل رحمه الله (٥٤٤هـ)، الذي سماه: إكمال المعلم بفوائد مسلم.

وكتاب القاضي عياض إنما هو إتمام لما بدأه المازري في هاته السلسلة المباركة لخدمة صحيح مسلم، وقد مضى معنا أن شرح المازري مختصر، يؤكد ذلك القاضي بقوله: "لم يكن تأليفاً استجمع له مؤلفه، وإنما هو تعليق ما تضبطه الطلبة من مجالسه"^(٤).

لذا كان شرح القاضي عياض هذا نفيساً حيث تم ما بدأه المازري، وكان للقاضي فيه فوائد نفيسة مرتبطة بنسخه وتبويباته، وفقهه، وله في مقدمة شرحه هذا فوائد اصطلاحية حديثة قيمة، وله نُقول قيمة من كتب لم يُيق لنا الزمن سوى أسماءها^(٥).

ثم أشار ابن خلدون إلى شرح النووي رحمه الله، وهو على الترتيب السابق:

سنة تسع وعشرين وخمسمائة (٥٢٩هـ)، انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٢/١٤٨)، تذكرة الحفاظ (٤/٦٨)، ابن كثير، البداية والنهاية (١٢/٢٣٥).

^(١) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن طاهر، الحافظ الكبير، أبو القاسم التميمي الطلحي الأصبهاني، الملقب قوام السنة، إمام في التفسير والحديث واللغة والأدب، من مصنفاته: الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، دلائل النبوة، التفسير الكبير، وله الترغيب والترهيب، وشرح البخاري، وشرح مسلم، وغيرها، توفي سنة خمس وثلاثين وخمسمائة (٥٣٥هـ)، ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٠/٨٠)، ابن العماد، شذرات الذهب (٤/١٠٥)، الزركلي، الأعلام (١/٣٢٣)، والسيوطي، طبقات المفسرين (٢٦).

^(٢) انظر: مقدمة فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر لدراسة كتاب: المازري أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، المعلم بفوائد مسلم (١/١٩١).

^(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٦٠).

^(٤) القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/٧٢).

^(٥) انظر: مقدمة تحقيق كتاب إكمال المعلم (١/٢٤).

الثالث: شرح النووي، وهو: العلامة أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، وسمى كتابه: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.

ويُحَسِّنُ في هذا المقام أن أشير إلى تكملة السلسلة التي بدأها المازري، وتلاه فيها القاضي عياض، فهي سلسلة لشروح على صحيح مسلم مبنية بعضها على بعض، فقد جاء بعد القاضي عياض علما سارا على درب هاته السلسلة شرحاً وتعليقاً، هما على الترتيب الزمني السابق:

الرابع: شرح الأبي وهو: أبو عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني الأبي المالكي (٨٢٧هـ) رحمه الله^(١) وسمى شرحه: إكمال إكمال المعلم، وقد أبان فيه عن مغزاه، فقال: "فإن هذا تعليق أملتته على كتاب مسلم، ضمته كتب شراحه الأربعة، المازري وعياض والقرطبي والنووي، مع زيادات مكملته، وتنبه على مواضع من كلامهم مشكلة، ناقلاً لكلامهم بالمعنى لا باللفظ حرصاً على الاختصار، مع ما في ذلك من بيان ما قد يعسر فهمه من كلامه بعضهم لتعقيده في محله من كتابه، لا سيما من كلام عياض"^(٢). ثم تلاه:

الخامس: شرح السنوسي رحمه الله، وهو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني (٨٩٥هـ) رحمه الله^(٣)، وسماه: مُكَمِّلُ إكمال الإكمال، فهو تنمة لكتاب الأبي السابق، نعتة صاحبه بقوله متواضعاً: "كان من أحسن شروح صحيح مسلم وأجمعها شرح الشيخ العلامة أبي عبد الله الأبي رحمه الله

(١) هو محمد بن خليفة بن عمر الأبي المالكي، من أهل أبة قرية تونسية، محدث، حافظ، فقيه مالكي، مفسر، قاض، له الشرح المشهور على صحيح مسلم إكمال المعلم، جمع فيه بين المازري وعياض والقرطبي والنووي، مع زيادات من كلام شيخه ابن عرفة وله شرح على المدونة، توفي سنة سبع وعشرين وثمانمائة (٨٢٧هـ)، انظر: الشوكاني، البدر الطالع (٢/١٦٩)؛ والزركلي، الأعلام (٦/١١٥)؛ وكحالة، معجم المؤلفين (٣/٢٧٨)؛ محمد بن رزق الطرهوني، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا (١/٣٠٢).

(٢) من مقدمة العلامة الأبي رحمه الله أبو عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني المالكي (٨٢٨هـ)، لشرحه الذي سماه إكمال إكمال المعلم (١/٤٧)، وقد رمز فيما ينقله عن الشراح قبله باللام (ل) للمازري، وبالعين (ع) لعياض، وبالطاء (ط) للقرطبي، وبالحاء (ح) لمحيي الدين النووي، رحم الله الجميع.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف بن عمر السنوسي الحسني، عالم تلمسان في عصره، ولد سنة اثنتان وثلاثين وثمانمائة (٨٣٢هـ)، صاحب التصانيف، منها: شرح صحيح البخاري، لم يكمله، وتفسير سورة ص وما بعدها من السور، وشرح الأسماء الحسنى، وعقيدة أهل التوحيد ويسمى العقيدة الكبرى، وأم البراهين ويسمى العقيدة الصغرى، والعقيدة الوسطى، مكمل إكمال الإكمال في شرح صحيح مسلم، وشرح الأجرومية، توفي سنة خمس وثمانين وتسعمائة (٩٨٥هـ)، انظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام (٧/١٥٤)، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر (ص ١٨٠).

تعالى، أردت أن أتعلق بأذيال القوم، وإن كنت في غاية البعد منهم إلا أن يمنّ الوهاب تعالى باللاحق بعد اليوم" ثم قال: "فاختصرت في هذا التقييد المبارك -إن شاء الله تعالى- معظم ما في هذا الشرح الجامع من الفوائد، وضممت إليه كثيراً مما أغفله مما هو كالضروري لا كالفوائد، وأكملته أيضاً بشرح الخطبة، فتمّ النفع -والحمد لله تعالى- بشرح جميع ما في الكتاب، وجاء بفضل الله تعالى مختصراً يقنع أو يغني عن جميع الشروح، وما فيها من تطويل أو مزيد إطناب، فهو جدير -إن شاء الله تعالى- أن يسمى لذلك بمكمل إكمال الإكمال"^(١).

ثالثاً: شروح السنن الأربعة.

قال: "وأما كتب السنن الأخرى وفيها معظم مآخذ الفقهاء، فأكثر شرحها في كتب الفقه، إلا ما يختص بعلم الحديث، فكتب الناس عليها واستوفوا من ذلك ما يحتاج إليه من علم الحديث وموضوعاتها والأسانيد التي اشتملت على الأحاديث المعمول بها من السنّة"^(٢).

الدراسة.

نبّه ابن خلدون هنا عن فائدة مهمة للغاية وهي أن غالب الأحاديث التي انفرد بها أصحاب السنن، تجد شرحها وذكر مسائلها في الأحكام، مبثوثة في كتب الفقه، وهذا يؤكد أن أصحاب السنن إنما كان مقصدهم في تأليف تلك الكتب وما جمعه من السنن التدليل على مسائل الفقه المشتهرة والمنقولة عن الأئمة خاصة أصحاب المذاهب الأربعة، فأخرجوا الأحاديث التي بنيت عليها مسائل الأحكام، وتوسعوا بسبب ذلك.

فالترمذي شرطه في جامع واسع جداً، فإنه أخرج فيه من الأحاديث ما عمل به الفقهاء، وأخذ به العلماء^(٣).

(١) من مقدمة المصنف السنوسي رحمه الله أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني (٨٩٥هـ) لشرحه الذي سماه: مُكْمَلُ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ (٣/١)، وهو مطبوع بحاشية إكمال الإكمال للأبي السابق الذكر، وقد رمز فيه لكل واحد من الشراح السابقين فيما نقل عنه بحرف يدل على اسمه، فالباء (ب) للأبي، والعين (ع) للقاضي عياض، والطاء (ط) للقرطبي، والحاء (ح) لمحبي الدين النووي.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٦١/١).

(٣) انظر: الترمذي، العلل الصغير (كتاب العلل الواقع بآخر جامع الترمذي) (٤٣٩/٦)، وانظر: يوسف الدخيل، سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي (١٧١/١).

فأخرج هو وغيره من أصحاب السنن عن بعض الضعفاء، على تفاوت بينهم في الشروط، فتجد النسائي أشدهم في الرجال، وأكثرهم انتقاءً، ومنهم من تنزل حتى أخرج أحاديث بعض الضعفاء والمتروكين، كإخراج أبي داود والترمذي وابن ماجه لإسحاق بن أبي فروة، وإخراج الترمذي وابن ماجه لمحمد بن سعيد المصلوب، وأخرج الترمذي لمحمد بن السائب الكلبي، وهؤلاء معدودين في المتروكين والمتهمين بالكذب.

قال الذهبي رحمه الله: "وبإخراج الترمذي لحديث المصلوب والكلبي وأمثالهما انحطت رتبة جامعه عن رتبة سنن أبي داود، والنسائي"^(١).

فعامة أحاديث السنن مبثوثة في كتب الفقه، مع ذلك فلا تستغني هاته الكتب عمن يشرحها أصالةً، ويخدم متونها وأسانيدها، فإن الشروح الخاصة تعني إضافة إلى بيان الأحكام الشرعية ببيان الغريب والمشكل، وبيان ما يرتبط بالأسانيد والرواة، وقد أشار ابن خلدون أن من أهل العلم من خدمها من الجهة الحديثية الإسنادية.

ومع هذا فقد وجدت جهود مباركة من أئمة الإسلام السابقين واللاحقين في خدمت كتب السنن في مصنفات أفردت لشرحها، وبعضها سابق لعصر ابن خلدون، فنذكر هنا ما تيسر الوقوف عليه منها: أولاً: شروح سنن أبي داود (٢٧٥هـ).

يعد كتاب السنن للإمام أبي داود السجستاني رحمه الله من أكثر كتب السنن التي حظيت بعناية أهل العلم، فقد شُرح في فترة مبكرة، وكثُر شُرَّاحُه والمعلقين عليه، وسأذكر الشروح والتعليقات المعروفة عليه: فمن أوائل من شرحه العلامة أبو سليمان حمد بن محمد الخطَّابي (٣٨٨هـ) رحمه الله، في كتاب سماه: معالم السنن.

وشرحه العلامة محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، فيما سماه: الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني رحمه الله تعالى، ولم يتمه.

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام (٩٦٣/٣).

وشرحه العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان -وقيل أرسلان- المقدسي الرملي الشافعي (٨٤٤هـ) رحمه الله^(١)، ولم يكمله.

وشرحه العلامة أبو محمد محمود بن أحمد الحنفي المشهور ببدر الدين العيني رحمه الله، وهو شرح لبعض الكتاب لا جميعه^(٢).

وشرحه العلامة أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي رحمه الله، سماه: مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود.

وشرحه العلامة أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي الكبير (١١٣٨هـ)^(٣)، وسماه: فتح الودود بشرح سنن أبي داود.

ومن أفضل من اعتنى به من المتأخرين المعاصرين، العلامة محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)^(٤)، فقد وضع عليه شرحاً موسعاً سماه: غاية المقصود حل سنن أبي داود، ثم اختصره وهذبه في الكتب المشهور: عون المعبود شرح سنن أبي داود.

(١) هو أحمد بن حسين بن حسن بن علي بن يوسف بن علي بن أرسلان الشهاب أبو العباس الرملي، الشافعي، نزيل بيت المقدس، واشتهر بابن رسلان، العلامة الزاهد، صاحب التصانيف في علوم القرآن وغيرها، قال السخاوي: وله تصانيف نافعة في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، والعربية، وغيرها، توفي في شعبان سنة (٨٤٤هـ)، وارتج لموته بيت المقدس وكثير من البلاد، وصلي عليه صلاة الغائب في الجامع الأزهر وفي غيره، انظر ترجمته في: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢٨٢/١)، الداوودي، طبقات المفسرين (٣٨/١)، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣٦٢/٩)، الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٤٩/١).

(٢) انظر: العيني، شرح سنن أبي داود (١١/١).

(٣) هو نور الدين محمد بن عبد الهادي التتوي المدني، أبو الحسن السندي، المحدث، صاحب الحواشي على الكتب الستة وعلى مسند الإمام أحمد، وحاشية على مسند الإمام أحمد، كان أحد الحفاظ المحققين والجهابذة المدققين، توفي سنة (١١٣٨هـ)، انظر: الكتاني، فهرس الفهارس (١٤٨/١).

(٤) هو محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو الطيب، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي الهندي، من علماء الحديث، من تصانيفه: التعليق المغني على سنن الدارقطني جزان، وعون المعبود على سنن أبي داود، والمكتوب اللطيف إلى المحدث الشريف، في دار الكتب، وعقود الجمان في تعليم المرأة، والقول المحقق، توفي بعد سنة (١٣١٠هـ)، انظر: الزركلي، الأعلام (٣٩/٦).

وشرحه الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (١٣٤٦هـ)^(١)، بذل المجهود في حل سنن أبي داود. وشرحه الشيخ محمود محمد خطاب السبكي (١٣٥٢هـ) رحمه الله^(٢)، المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، ولم يكمله.

ويعد من الخدمات القيمة لهذا الكتاب، تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، للعلامة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) رحمه الله، فإن له عليه تعليقات قيّمة تعد مكملته لشروحه.

ثانياً: شروح سنن الترمذي (٢٧٩هـ).

من أوائل شروحه شرح العلامة المالكي أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد ابن العربي المعافري الإشبيلي (٥٤٣هـ) رحمه الله، سماه: عارضة الأحوزي على كتاب الترمذي، وهو من أنفس شروحه، بناه مؤلفه على روايته لجامع الترمذي بسنده إلى مؤلفه، وله فيه نُقولٌ عزيزةٌ قلَّ أن تجدها في غيره من كتب المالكية^(٣).

وشرحه العلامة أبي الفتح فتح الدين محمد بن محمد بالمعروف بابن سيد الناس، اليعمري الزبيري، (٧٣٤هـ) رحمه الله^(٤)، سماه: "النفح الشّدي في شرح جامع الترمذي".

(١) هو خليل أحمد بن مجيد علي بن أحمد علي بن قطب علي بن غلام محمد الأنصاري الأنبيثوي السهارنبوري، الإمام الحنفي المحدث العلامة الفقيه أحد العلماء الصالحين، وكبار الفقهاء والمحدثين، ولد سنة تسع وستين ومائتين وألف (١٢٦٩هـ)، توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة وألف في المدينة المنورة (١٣٤٦هـ)، انظر ترجمته في: الطالبي، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر) (١٢٢٢/٨).

(٢) هو أبو محمد محمود بن محمد بن أحمد بن خطاب السبكي فقيه مالكي، عالم أزهري، السبكي نسبة إلى: سبك الأحد، من قرى أشمون بالمنوفية في مصر، من مصنفاته: إرشاد الخلق إلى دين الحق، وتحفة الأبصار والبصائر، وشرحه لأبي داود لم يكمله، وأراد ابنه الشيخ أمين محمود خطاب أن يكمله من بعده ولم يتم له ذلك، وسمى تتمته: فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، رحم الله الجميع، وقد توفي صاحب الأصل المصنف (١٣٥٢هـ)، انظر: الزركلي، الأعلام (١٨٦/٧). وكحالة، معجم المؤلفين (١٩٣/١٢).

(٣) وقد طبع مؤخراً طبعة نفيسة قام على تحقيقها ثلة من طلاب العلم (حذيفة فهد كعك واخرون)، في ثمانية مجلدات، عن دار النشر الكويتية: دار اسفار.

(٤) هو أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن يحيى اليعمري، فتح الدين الأندلسي المصري اليعمري الشافعي، المعروف بابن سيد الناس، الإمام الحافظ، والأديب، ولي تدريس الحديث بالمدرسة الظاهرية ومدارس أخرى، اشتهر كتابه في السيرة النبوية: عيون الأثر في فنون المغازي والسير، وله: قصيدة بشرى اللبيب في ذكرى الحبيب، النفح الشّدي، توفي في شعبان سنة (٧٣٤هـ)،

وشرحه العلامة السيوطي، في "قوت المغتذي على جامع الترمذي".
وللعلامة السندي حاشية عليه.

وللشيخ رشيد أحمد الكنكوهي (١٣٢٣هـ) رحمه الله^(١) شرح سماه: "الكوكب الدري على جامع الترمذي".

وشرحه الشيخ محمد أنور شاه الكشميري الهندي (١٣٥٣هـ)^(٢)، وسمى شرحه: "العرف الشذي شرح سنن الترمذي".

ومن أكثر شروحه المعاصرة شهرة، شرح أبي العلا محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (١٣٥٣هـ)^(٣)، وسمى شرحه: "تحفة الأخوذ بشرح جامع الترمذي".

ثالثاً: شروح النسائي (٣٠٣هـ).

لم يلق كتاب السنن للنسائي عناية بالشرح والتعليق كما لقيت كتب السنن الأخرى.

انظر ترجمته في: ابن حجر، الدرر الكامنة (٣٣٠/٤)، السيوطي، حسن المحاضرة (٣٥٨/١)، ابن العماد، شذرات الذهب (١٠٨/٦).

^(١) رشيد أحمد بن هداية أحمد بن بير بنخش ابن غلام حسن بن غلام علي بن علي أكبر بن القاضي محمد أسلم، الأنصاري ينتهي نسبه إلى أبي أيوب الأنصاري، الحنفي الرامبوري، ثم الكنكوهي، الإمام العلامة المحدث أحد علماء بلاد الهند المحققين والفضلاء المدققين، عُرف عنه الصلابة في الحق، سافر للحج مرات وأفاد واستفاد، واشتغل بكتب السنة المشهورة، ولم يكن له تأليف كثيرة، جُمعت فتاويه في ثلاث مجلدات، وابتلي أيام الاحتلال الإنجليزي، كانت وفاته يوم الجمعة لثمان خلت من جمادى الآخرة سنة (١٣٢٣هـ)، انظر ترجمته في: الطالبي، نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر = الإعلام بمن في تاريخ الهند من الإعلام (١٢٢٩/٨)، والزركلي، الإعلام (٢٦/٣).

^(٢) هو محمد أنور بن معظم شاه بن عبد الكبير بن عبد الخالق النوروي الكشميري، ولد بكشمير سنة (١٢٩٢هـ)، الفقيه المجتهد، عُرف بالصلاح والتقوى ومحاسن الأخلاق، وقوة الحفظ والاستحضار، كان شغوفاً بمطالعة دواوين العلم، لذا كان واسع الاطلاع حتى على كتب أهل الكتاب، وجاهد بعلمه وهو من أكثر وأشهر من تصدى للقاديانية، أثنى عليه الكبار، صنف تصانيف نافعة، منها: فيض الباري شرح صحيح البخاري، مشكلات القرآن، إكفار الملحددين، التصريح بما تواتر في نزول المسيح، تحية الإسلام في حياة عيسى عليه السلام، عقيدة الإسلام في حياة عيسى، خاتم النبيين (بالفارسية)، وأخذ عليه أنه تسرع وأخطأ في حق شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ محمد ابن عبد الوهاب -رحم الله الجميع-، توفي في سنة (١٣٥٢هـ)، انظر ترجمته في: الكُمَلَاثي محمد حفظ الرحمن بن محب الرحمن، البدور المضية في تراجم الحنفية (٧٥/٥).

^(٣) هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري نسبة إلى (مباركفور) من الهند، عالم متفنن في علوم العربية والفقه وأصوله والمنطق والفلسفة، ومن تصانيفه: تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام، أبقار المن في تنقيد آثار السنن، توفي سنة (١٣٥٣هـ)، وهو غير صفي الرحمن المباركفوري صاحب الرحيق المختوم، انظر لترجمته: كحالة، معجم المؤلفين (١٦٦/٥).

فللعلامة السيوطي حاشية عليه، سماها: زهر الرُّبِّي على المجتبى.
وكذلكم للعلامة السندي حاشية.

ومن المعاصرين شرحه الشيخ محمد المختار الجكني الشنقيطي (١٤٠٥هـ) رحمه الله^(١)، وسمى شرحه: شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية، إلا أنه توفي قبل إتمامه رحمه الله وغفر له.

ومن الشروح التي لقيت ثناء من بعض أهل العلم المعاصرين، شرح الشيخ العلامة محمد بن علي الإتيوبي الوُلُوي (١٤٤٢هـ)^(٢)، ذخيرة العقبي في شرح المجتبى.
رابعاً: شروح سنن ابن ماجة (٢٧٣هـ).

من أوائل شروحه، شرح العلامة علاء الدين مُغلطاي بن قليج (٧٦٢هـ)^(٣)، الموسوم: الإعلام بسنته عليه السلام شرح سنن ابن ماجة الإمام.

(١) هو مُحَمَّد المختار وهو ابن مُحَمَّد بن سيد الأمين بن حبيب الله بن أحمد مزيد بن بون واسمه سعيد الجكني نسباً الرشدي مولداً ومنشأً، ثم المدني إقامة وهجرة الشنقيطي شهرة، ولد في ضاحية قرية الرشيد، بموضع يسمى "الثَّقِيق" كان مزرعة لأهله، وقرية الرشيد في منطقة -تكانت- بكاف معقودة عند أهل البلاد وهي من بلاد موريتانيا ولد بها، هاجر إلى المدينة النبوية سنة (١٣٣٧هـ) أيام الاحتلال الفرنسي، انظر ترجمته في مقدمة كتابه: شرح سنن النسائي المسمى شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية (٦/١).

(٢) محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الوُلُوي، العلامة المحدث الفقيه الأصولي النحوي، أخذ العلم عن والده وغيره، انتقل إلى مكة ودرس بها في دار الحديث الخيرية، أننى كثيراً من أهل العلم على شرحه على النسائي، وله فرة عين المحتاج في شرح مقدمة مسلم بن الحجاج، والبحر المحيط الثجاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، وكثير من المصنفات النافعة، كانت وفاته سنة (١٤٤٢هـ)، وترجمته وافية في موقعه في الرابط: <https://aletioui.com/books/>.

(٣) علاء الدين مُغلطاي - بضم الميم، وفتح الغين ومنهم من يضمها، ومنهم من يسكنها - بن قليج - بفتح القاف، والبعض يكسرها، وبالجميم آخره، ومنهم من يجعلها حاء مهملة، (ومعناه السيف بلغة الأتراك) بن عبد الله البكجري الحكري المصري، التركي الأصل، الحنفي المذهب، محدث فقيه عالم بالتاريخ والأنساب، انتهت إليه رئاسة الحديث في زمانه، قال الحافظ ابن حجر: "فأخذ عنه عامة من لقيناه من المشائخ كالعراقي والبلقيني..."، صاحب التصانيف الكثيرة من أشهرها: إكمال تهذيب الكمال، الإشارة إلى سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وتاريخ من بعده من الخلفاء، الإعلام بسنته عليه السلام. شرح سنن ابن ماجة، انظر: ابن حجر، لسان الميزان (٧٣/٦)، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١١٤/٦)، وابن قطلوبغا، تاج التراجم في طبقات الحنفية (ص ٣٠٤)، السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ (ص ٢٤١).

وللعامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بسبط بن العجمي (٨٤١هـ)^(١)،
حواشي عليه.

وللعامة السيوطي شرح عليه أقرب للحواشي، سماه: مصباح الزجاجاة
وللعامة السندي أيضاً شرح سماه: كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه.
وللعامة محمد الأمين العلوي الإتيوبي الهري الكري البويطي (١٤٤١هـ)^(٢)، شرح سماه: مرشد ذوي
الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه.

وللعامة محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي، شرح سماه: مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع
الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، ولم يكتب له إتمامه رحمه الله فقد انتهى إلى: باب من
سئل عن علم فكتمه.

(١) الحافظ برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الحلبي، سبط ابن العجمي، المعروف بابن القوف،
والمرحوم أيضاً بسبط ابن العجمي، الحلبي مولداً ووفاة، الشافعي حافظ حلب في زمانه أخذ عنه جمع من الأعلام كالبليغيني
وابن الملقن والفيروزآبادي والعراقي، له تصانيف أكثرها مفقود منها: تعليق على سنن ابن ماجه، وشرح مختصر على البخاري
سماه (التلخيص)، والمقتفي في ضبط ألفاظ الشفا، ونور التبراس على سيرة ابن سيد الناس، كنوز الذهب في تاريخ حلب، وله
حواش شرح فيها ألفية العراقي وأضاف لها أبياتاً، انظر ترجمته في: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١/١٣٨)،
والسيوطي، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٥٠)، والشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/٢٨).

(٢) هو محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن، أبو ياسين الأرمي نسباً، العلوي قبيلة، الإتيوبي دولة، الهري منطقة،
الكري ناحية، البويطي قرية، السلفي مذهباً، السعودي إقامة، نزيل مكة المكرمة، ولد في الحبشة بقرية البويطة، له تصانيف
كثيرة في التفسير والفقه والحديث واللغة وغيرها، انظر ترجمته في: مقدمة كتابه: شرح سنن ابن ماجه للهري = مرشد ذوي
الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه (١/١٩).

المبحث الثالث: حجية السنة عند ابن خلدون.

وفيه مطلبين:

المطلب الأول: ما ورد عن ابن خلدون من تقارير حول حجية السنة ومنزلتها.

المطلب الثاني: تمييز رأي ابن خلدون عن آراء الحداثيين والتغريبيين في حجية السنة.

المطلب الأول: ما ورد عن ابن خلدون من تقارير حول حجية السنة ومنزلتها.

تقريره لحجية السنة ومنزلتها.

أردتُ بهذا المطلب أن أُجَلِّي منزلة السنة النبوية لدى ابن خلدون، وأُبَيِّن تقريره لحجيتها، من خلال نُقولٍ صريحة عنه، تُزيلُ الإشكال لدى بعض من أساءوا به الظن، بسبب بعض المسائل التي اشتهرت عنه، والتي لها ارتباط بالسنة من جهة، وبالاعتقاد من جهة أخرى، اجتهد فيها، سواءً قلنا أصاب فيها أو أخطأ، وتقطعُ الطريق عمن يحاولون إظهاره بمظهر المفكر العقلاني الذي يُخضع السنة لهواه.

فلقد كان رحمه الله على منهج أهل السنة والجماعة في اعتباره حجية السنة النبوية في الأصل، ويبقى الاجتهاد والنظر في مسائل العلم مظنة الزلل، له ولغيره، ولا يحكم على صاحبه إلا بعد معرفة منهجه الذي تدل عليه المحكمات من النقل عنه، والمنهج الذي يسير عليه.

وفي هذا التقرير -أيضاً- قطعُ للطريق عن كل أعداء السنة -على اختلاف مشاربهم- المشككين في منزلتها من الدين وحجيتها، من يحاولون جعل ابن خلدون في صفِّهم، وعلى شاكلتهم وحاشاه رحمه الله فإن ابن خلدون يُقرِّر حجية السنة النبوية، ويرفع بها رأسه، ويصُدِّر عنها في أحكامه الشرعية، يدل على ذلك إجمالاً تراثه وآراؤه التي تضمنها هذا البحث، من عنايته بكتب السنة والحديث، وتقريراته فيها على سنن أهل السنة، ونُقولُه الصريحة فيها تؤكد ذلك.

ما ورد عن ابن خلدون من تقارير حول حجية السنة ومنزلتها.

لما تطرق إلى الأدلة الشرعية قال رحمه الله: "وأصول الأدلة الشرعية هي الكتاب الذي هو القرآن، ثم السنّة المبيّنة له، فعلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانت الأحكام تُتلقى منه بما يوحى إليه من القرآن، ويبينه بقوله وفعله بخطاب شفاهي، لا يحتاج إلى نقل ولا إلى نظر وقياس"^(١).

تطرق ابن خلدون رحمه الله إلى الأدلة الشرعية التي تبنى عليها الأحكام الشرعية، وهي في الأصل كتاب الله سبحانه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وهي التي كان يصدر منها الصحابة رضي الله عنهم زمن النبوة، حيث كان الوحي ينزل بالعقائد، وفي كل ما يستجد من حاجة للأحكام، وكان الصحابة رضي الله عنهم لا يختلفون في وجوب العمل بالسنة، ولا يفرقون بينها وبين كتاب الله تعالى.

فكان تلقيهم العلم من النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج عن هذين الأصلين، وفي كل ذلك التزموا الطاعة المطلقة لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم، وما كان يخالف في ذلك إلا المنافقون والعياذ بالله.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٧٣).

وبيّن ابن خلدون أن الكتاب والسنة هما الأصلان اللذان تؤخذ منهما الأحكام الشرعية، وأن السنة مبينة للقرآن، سواءً بأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم أو بأفعاله كالوضوء والصلاة والحج، لذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم الناس أن يصلوا كما رأوه يصلي، وأن يأخذوا عنه مناسكهم، ومنه بيانه صلى الله عليه وسلم لأنصبة الزكاة بقوله.

ثم تطرق إلى الحال بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه لم يبق إلا النقل بالرواية عنه صلى الله عليه وسلم، وأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على العمل بما يصل إلينا من السنة، فقال:

"ومن بعده -صلوات الله وسلامه عليه- تعذر الخطاب الشفاهي، وانحفظ القرآن بالتواتر، وأمّا السنّة فأجمع الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم- على وجوب العمل بما يصل إلينا منها قولاً أو فعلاً، بالتّقلّ الصحيح الذي يغلب على الظنّ صدقُهُ، وتعيّنت دلالة الشرع في الكتاب والسنّة بهذا الاعتبار"^(١).

وأكد رحمه الله أن الإجماع ثابت على وجوب العمل بالسنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، لاتفاق الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، وأنهم أنكروا على من خالفهم في ذلك، وهذا يؤكد ما كان عليه الأمر زمن النبي صلى الله عليه وسلم من إلزام الناس بما يصلهم من أمره ونهيه.

فقال: "وأما السنّة وما نقل إلينا منها، فالإجماع على وجوب العمل بما يصحّ منها، كما قلناه، معترضدا بما كان عليه العمل في حياته -صلوات الله وسلامه عليه- من إنفاذ الكتب والرّسل إلى النّواحي بالأحكام والشّرائع أمراً وناهياً، وأمّا الإجماع فلا تفاقهم -رضوان الله تعالى عليهم- على إنكار مخالفتهم مع العصمة الثابتة للأمة"^(٢).

والإجماع الذي نقله ابن خلدون عن الصحابة رضي الله عنهم في وجوب العمل بالسنة، هو في الحقيقة إجماع أوسع من ذلك.

قال الشيخ محمود الطحان: "الحقيقة أن جماهير المسلمين وعلمائهم أجمعوا من الصدر الأول إلى يومنا هذا على وجوب العمل بالسنة، ومضى العمل على الاحتجاج بها من غير نكير، وأنها حجة ملزمة من حجج الشرع يجب العمل بها -إذا صحت- كما يجب العمل بالقرآن الكريم"^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٧٣/١).

(٢) المصدر السابق (٥٧٤/١).

(٣) انظر: محمود الطحان، حجية السنة ودحض الشبهات التي تثار حولها (ص ٣٦)، ولا عبرة بخلاف الطوائف الضالة التي

تنكرت للسنة النبوية قديماً أو حديثاً.

وأشار ابن خلدون إلى أنه لا فرق بين المنقول من السنة القولية منها والفعلية، مادام قد صح بها النقل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومعلوم أن السنة أوسع من كونها قولية أو عملية، فيدخل في ذلك ما أقره النبي صلى الله عليه وسلم مما له علاقة بالأحكام الشرعية.

وقوله: "بالنقل الصحيح الذي يغلب على الظن صدقه"، يؤكد المنهج الشرعي المنضبط الذي عليه أهل الحديث والسنة، فلا يعولون على الضعيف في دين الله تعالى فضلاً عن الموضوع والمكذوب، ولهم في تمييز الصحيح والثابت عما لم يثبت قواعد وضوابط مبنية على أصول ثابتة؛ فالأخبار المنقولة في السنة متفاوتة في درجة ثبوتها، فمنها المتيقن القطعي الثبوت كالمتواتر، ومنها ما هو دون ذلك، لذا كان من دقة ابن خلدون قوله: يغلب على الظن صدقه، فليس لأحد أن يعترض على أهل السنة عملهم بالحديث الآحاد بدعوى أنه ظني الثبوت، فإن الله سبحانه تعبدنا بما ثبت لدينا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم مطلقاً، ويدل على ذلك أوجه متعددة:

الأول: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، أي: فتثبتوا، وهذا في خبر الفاسق الذي انتفت عدالته، ومفهوم ذلك أن من كان عدلاً ليس بفاسقٍ، فإنه لا يلزمنا التثبت من خبره، وإن حصل فإنما هو لزيادة الطمأنينة في خبره^(١).

قال ابن القيم رحمه الله: "وهذا يدل على الجزم بقبول خبر الواحد، وأنه لا يحتاج إلى التثبت، ولو كان خبره لا يفيد العلم، لأمر بالتثبت حتى يحصل العلم، ومما يدل عليه أيضاً، أن السلف الصالح وأئمة الإسلام لم يزالوا يقولون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وفعل كذا، وأمر بكذا ونهى عن كذا، وهذا معلوم في كلامهم بالضرورة"^(٢).

(١) حتى لا يتوهم متوهم حينما يقف على بعض مواقف التثبت المروية عن بعض السلف أنها من قبيل رد خبر الواحد، كلا فإن كثيراً منهم كان له مزيد احتياط وتشديد في تلقي الأخبار، كعمر وعلي رضي الله عنهما وغيرهم، وإن كان في بعض المنقول عنهم في ذلك كلام، لكن ما ثبت منه كالذي نقل عن عمر في تشديده على أبي موسى رضي الله عنه في الشهادة في خبر الاستئذان، فإنه محمول على المنهج الذي سار عليه عمر رضي الله عنه في تخويفه من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإشفاقه من أن يقال عنه ما لم يقل، بوجه الراوي أو نحو ذلك من الأسباب، ولم يكن يتهم أبا موسى رضي الله عنه ولا غيره، إنما هو مبالغة منه في التثبت، مع أن طلب زيادة اليقين بالخبر جائز شرعاً، لذا سأل إبراهيم عليه السلام ربّه سبحانه وتعالى أن يريه كيف يحي الموتى، ولم يكن ذلك من شك ولا ريب إنما كما قال عليه السلام: ليطمئن قلبي.

(٢) ابن الموصلي، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة (ص ٥٧٧).

الثاني: أن الصحابة رضي الله عنهم زمن النبوة كانوا يقبلون خبر بعضهم البعض في مناسبات عديدة، كحادثة تغيير القبلة^(١)، ونحوها، وهم في هاته القضية كانوا في صلاة وتحولوا عن بيت المقدس إلى الكعبة بخبر واحد فتأمل.

الثالث: في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]. والطائفة تتناول الفرد الواحد فما فوقه.

قال البخاري رحمه الله: "ويسمى الرجل طائفة لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩]"^(٢).

وقال الراهزمري رحمه الله: "والطائفة من كل شيء قطعة منه، تقول: طائفة من القوم، وطائفة من الليل، كما قال الله عز وجل: ﴿وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ [المزمل: ٢٠]، وأدنى ما يقع اسم الطائفة واحد، وهذا القول للشافعي رحمه الله في قوله: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وقد قال ذلك غير الشافعي"^(٣).

إن العلامة ابن خلدون رحمه الله معدود في أعلام أهل السنة والجماعة وإن اشتهرت عنه آراء^(٤) قد ثوهم لدى من لا يعرفه، ولم يطلع على تراثه بصورة شاملة، أنه ذهب مذهب أهل البدع المتنكرين للسنة النبوية، المعارضين لها بأهوائهم؛ ومن أعجب ما يدعيه بعض الحداثيين زعمهم أن فكر ابن خلدون رحمه

(١) فعن البراء بن عازب رضي الله عنه: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فَتَزَلْتُ بَعْدَ مَا صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْطَلَقَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَمَرَّ بِنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ يُصَلُّونَ فَحَدَّثْتُهُمْ، فَوَلُّوا وُجُوهَهُمْ قِبَلَ الْبَيْتِ»، متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٧/١) برقم: (٤٠) كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، بنحوه مطولا، (٨٨/١) برقم: (٣٩٩) كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان، بنحوه مطولا، (٢١/٦) برقم: (٤٤٨٦) كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى سيقول السفهاء من الناس، بمعناه مطولا، (٢٢/٦) برقم: (٤٤٩٢) كتاب تفسير القرآن، باب ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات، بنحوه مختصرا، (٨٧/٩) برقم: (٧٢٥٢) كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد، بنحوه مطولا، ومسلم في "صحيحه" (٦٦/٦٥/٢) برقم: (٥٢٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، واللفظ لمسلم.

(٢) انظر صحيح البخاري، (٨٦/٩) برقم: (٧٢٤٦) كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد.

(٣) الراهزمري، أمثال الحديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم (ص ٢٥).

(٤) كراهيه في أحاديث المهدي، وأحاديث الطب النبوي، مما سيأتي بحثه في موضعه من هذا البحث.

الله أنموذج للفكر الحداثي^(١)، وليس الأمر كذلك فلم تكن تأصيلاته ولا أفكاره سوى اجتهادات في فهم بعض النصوص أخطأ أو أصاب فيها.

ودونكم هذه النقول عنه مما يؤكد أصوله في تعظيم السنة، ورّد البدع التي ابتليت بها الأمة في فترة مبكرة:

فقد قال عن الإمامة وتكلف الشيعة في إثباتها: "بنصوص ينقلونها ويؤوّلونها، على مقتضى مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السنّة ولا نقله الشريعة، بل أكثرها موضوع، أو مطعون في طريقه، أو بعيد عن تأويلاتهم الفاسدة"^(٢).

وتطرق رحمه الله إلى بدعة الإمامية وما أوردوه في الوصية، فقال: "والأمر الثاني هو شأن العهد مع النبي صلى الله عليه وسلم وما تدّعيه الشيعة من وصيته لعلي رضي الله عنه، وهو أمر لم يصحّ ولا نقله أحد من أئمة النّقل"^(٣).

وقال: "حتى لقد ذهب كثير من الشيعة إلى أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أوصى في مرضه ذلك لعليّ، ولم يصح ذلك من وجه يعوّل عليه"^(٤).

أما ما ورد عنه من انتقاد أحاديث المهدي وردها، فإن ذلك كان باجتهاد منه، وقد أوصله اجتهاده إلى عدم صحة أكثر الروايات الواردة في الباب؛ وقد ظهر لي من خلال تتبع طرحه في هاته المسألة، أنه تأثر بالبيئة المغربية التي عانت من بدعة الشيعة الرفضية^(٥) في غلوهم في هذا الباب، فعقيدتهم مليئة

(١) الفكر الحداثي فكر معاصر، تباينت تعريفاته، ومن أحسن ما قيل في وصفه أنه: "مذهب فكري أدبي علماني، بني على أفكار وعقائد غربية خالصة مثل الماركسية والوجودية والفرويدية والداروينية، وأفاد من المذاهب الفلسفية والأدبية التي سبقته مثل السريالية والرمزية... وغيرها"، انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٨٦٧/٢)، وما أحسن من وصفها بقوله: "الحداثة فكرة مستعارة، وعقيدة مستوردة، كتبت بأقلام عربية الحرف أجنبية الولاء"، انظر: سعيد بن ناصر الغامدي، الانحراف العقدي في أدب الحداثة وفكرها (دراسة نقدية شرعية) (٢٢٣٥/٣).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٤٦/١).

(٣) المصدر السابق (٢٦٥/١).

(٤) المصدر السابق (٢١٥/٣).

(٥) الشيعة هم الذين يزعمون اتباع عليّ، أو المدعون التشيع لعليّ، ولأهل العلم اصطلاحات كثيرة تطلق عليهم أشهرها ما يطلق على غلاتهم: الرفضية والإمامية، وأصل ذلك رفضهم لولاية الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ورفض من رضي بهم، والإمامية لقولهم وغلوهم في ادعاء الإمامة في علي وآل البيت رضي الله عنهم، ولهم كثير من العقائد الباطلة التي خالفوا بها دين الإسلام، ينظر لمزيد من التفصيل البحث القيم: ناصر القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية - عرض ونقد - (٥٦/١).

بالخرافات، ومن ذلك اعتقادهم في المهدي البعيد عن السنة، الذي وضعوا فيه أحاديث تخالف الأصول وتناقض المنقول والمعقول، وقد أورد هذا لدى ابن خلدون رحمه الله شخصية تميل إلى نقد ما يتعلق بهذا الباب -والله أعلم-، مع ذلك ظهر لي من خلال تأمل كلامه في الباب أنه متردد في الموضوع ولم يجزم، كما سيأتي بيانه في موضعه من هذا البحث -بمشيئة الله-^(١).

مسألة فرعية: رأي ابن خلدون في أحاديث الطب لا يعارض حجية السنة لديه.

ورد عن ابن خلدون -رحمه الله- رأيي في أحاديث الطب وأنها ليست من قبيل الوحي واشتهر عنه ذلك، وقرّر فيه أنه من قبيل الأمور الدنيوية الاجتهادية التي لا مدخل للوحي فيها، فإنه لما تناول الكلام عن الطب استطرد فقال رحمه الله: "وللبادية من أهل العمران طبّ بينونه في غالب الأمر على تجربة قاصرة على بعض الأشخاص، متوارثا عن مشايخ الحيّ وعجائزه..."، ثم قال: "والطّب المنقول في الشرعيّات من هذا القبيل وليس من الوحي في شيء وإمّا هو أمر كان عادياً للعرب، ووقع في ذكر أحوال النبيّ صلى الله عليه وسلم من نوع ذكر أحواله التي هي عادة وجبلة لا من جهة أنّ ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل، فإنّه صلى الله عليه وسلم إمّا بعث ليعلمنا الشرائع ولم يبعث لتعريف الطّب ولا غيره من العاديّات، وقد وقع له في شأن تلقيح النخل ما وقع فقال: «أنتم أعلم بأمور دنياكم»، فلا ينبغي أن يحمل شيء من الطّب الذي وقع في الأحاديث الصحيحة المنقولة على أنّه مشروع فليس هناك ما يدلّ عليه"^(٢).

ورأيه هذا لمن تأمله لا يتعارض مع أصل منهجه في الاحتجاج بالسنة، لكنه أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصف يتكلم في الطب بناءً على ما هو معروف ومشتهر لدى العرب من الطب السائد آنذاك، وهو القائل صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيٍ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ»، وفي رواية: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»^(٣).

وقد وافق ابن خلدون على رأيه هذا بعض أهل العلم، ومنهم في عصرنا الدكتور محمد بن سليمان الأشقر رحمه الله، حيث قرّر هذا الأخير أن أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله الدنيوية ليست تشريعاً، فقرر حينما ذكر أدلة أصحاب هذا القول أن لا يلزم أن يكون اعتقاد النبي صلى الله عليه وسلم في أمور الدنيا صواباً

(١) في الفصل الثاني، في تحقيق رأيه في أحاديث المهدي.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦٥١/١).

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٩٥/٧) برقم: (٢٣٦٣) كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره

من معاش الدنيا، بهذا اللفظ، وغيره.

مطابقاً للواقع، بل قد يقع منه الخطأ في ذلك الظن، فقد يصيب غيره ويخطئ هو صلى الله عليه وسلم، وليس في ذلك حطٌّ من منصبه ولا تنقصٌ منه، لأن منصب النبوة متعلقٌ ودائرٌ في العلم بالأمور الدينية لا الدنيوية^(١)، ويدخل في ذلك ما ورد في الطب النبوي.

والذي يظهر أن الصواب في هذا أن الذي صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم أصله وحيٌّ سواءً ما كان في باب الطب أو غيره حتى تأتي قرينة تنفي ذلك، للأدلة الكثيرة التي تؤكد ذلك، منه:

قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤]، وما ورد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنهَيْتَنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: تَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَاءِ؟ فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَوْمَأَ بِإِصْبَعِهِ إِلَى فِيهِ، وَقَالَ: اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ»^(٢).

والناظر في منهج المحدثين الذين دوّنوا السنة وجمعوها وصنفوها فيها وبوبوها، يرى أنهم كانوا لا يفرقون في تعاملهم مع السنة التي نقلوها بين الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطب وغيره، بل ضمنوا كل ذلك مصنفاتهم في السنة النبوية وترجموا عليها تراجم على حسب ما يناسبها، وصرفوا النظر عن كونها أموراً متعبداً بها أو لا، وفي صنيعهم هذا حجة على من أتى بعدهم، فهم أعلم الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم وبسننه، والله أعلم، وهم في ذلك متبعون لمنهج من سبقهم من السلف في تعاملهم مع المصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) قال الدكتور الأشقر رحمه الله: "نعني بالأمور الدنيوية ما فعله صلى الله عليه وسلم بقصد تحصيل نفع في البدن أو المال، له أو لغيره، أو دفع ضرر كذلك، أو دبر تدبيراً في شأنه خاصة أو شؤون المسلمين عامة، لغرض التوصل إلى جلب نفع أو دفع ضرر، الضرب الأول: الأفعال الطبية، وهي ما يجريه على بدنه خاصة، أو أبدان غيره من الناس بقصد دفع مرضٍ حاضر أو متوقع، فقد تناول النبي صلى الله عليه وسلم، أو أعطى غيره، أطعمه وأشربه متنوعة على سبيل حفظ الصحة، أو لدرء أمراض معينة، كألبان الإبل وأبوالها، وكذلك تعاطى وأعطى أنواعاً مختلفة من العلاج، فقد احتجم واستعط، وكانت حجامته في وسط رأسه، وكانت حجامته من شقيقة كانت به، ولما اشتدّ به وجعه أهريق عليه من سبع قرب لم تحلل أوكيئتهنّ ولما جرح بأحد، ألصق على جرحه رماد حصير ليرقا الدم، وداوى بريقه مع تراب ورفض أدوية معينة كاللدود". انظر: محمد سليمان الأشقر، أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلالاتها على الأحكام الشرعية (٢٣٩/١).

(٢) أخرجه وأبو داود في "سننه" (٣٥٦/٣) برقم: (٣٦٤٦) كتاب العلم، باب كتابة العلم، وغيره.

فانظر -مثلاً- كتاب الطب في كتب السنة كصحيح البخاري وغيره، تجد تراجمهم لأحاديث الطب، كباب: الشفاء في ثلاث، وباب: الدواء بالعسل، وباب: الدواء بألبان الإبل، وغيرها عند البخاري؛ وباب: ما أنزل الله داء إلا أنزل الله شفاء، عند ابن ماجة وغيرها^(١).

وإيراد المحدثين لهاته الأحاديث يدل على اعتبارهم نصوص هذا الباب الواردة في السنة نابعة من الوحي، إلا ما وردت قرينة تدل على استثنائه، والله أعلم.

وقد يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم في باب الطب ما يكون من قبيل الرأي، لكن الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم في باب الطب كثيرة مما فيها قرينة تدل على أنها وحي، فلا أحد يشك -مثلاً- أن من الوحي قوله صلى الله عليه وسلم: «عَطُّوا الْإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السِّقَاءَ، فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ، لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غِطَاءٌ، أَوْ سِقَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ، إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءُ»^(٢)، وحديث: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً»^(٣)، فالعلم بإنزال الداء والدواء طريقه الوحي بيقين، إذ هو أمر مغيب من أمر الله سبحانه وتعالى، وفي الأمر بتغطية الآنية وإيكاء الأسقية توجيه من الطب الوقائي، وفيه الإخبار بأن الله سبحانه وتعالى يوجد ويخلق الأشفية لكل الأدواء، فما من داء يوجد في هذه الدنيا إلا وينزل الله سبحانه وتعالى شفاءً ويوجد له دواءً إلا الهرم، وكل ما نُقل عنه مما صحَّ عنه وعُلم أنه نعتة في الطب إلا وقد انتفع به الناس في زمانه^(٤)، أو من بعده^(٥).

(١) وانظر: محمد سليمان الأشقر، أفعال الرسول -صلى الله عليه وسلم- ودلالاتها على الأحكام الشرعية (٢٤٢/١).

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٠٧/٦) برقم: (٢٠١٤) كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء، بهذا اللفظ، وغيره، وأصله في الصحيحين.

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٢/٧) برقم: (٥٦٧٨) كتاب الطب، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، بهذا اللفظ، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد ثبت هذا المعنى في عدة أحاديث منها عن ابن مسعود وأسامة بن شريك رضي الله عنهم.

(٤) كحديث الذي استطلق بطنه، وحديث العرنين وهما في الصحيحين ونحوها.

(٥) والأمثلة الواردة في السنة مما ظهرت أنوار النبوة والإعجاز بها كثيرة لا يتسع المقام لسردها، وهي بذلك ناطقة بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان مؤيداً فيها من رب العالمين الذي أحاط بكل شيء علماً، كالإعجاز في التداوي بالعسل الذي ورد في السنة أنه أحد أصول الأشفية هو والحجامة والكلي، والتداوي بألبان وأبوال الإبل، ونفع التمر في إبطال تأثير السم والسحر، وغير ذلك مما يطول تعدادده.

المطلب الثاني: بيان الفرق بين ابن خلدون والحدائين والتغريبيين^(١) في حجية السنة.

مما هو متعينٌ على أهل العلم وطلابه - خاصة في زماننا - في مثل هاته المسائل الملتبسة، أن يميزوا آراء أهل العلم المعظمين لدين الله كتاباً وسنة عن غيرهم من الجهلة الخائضين فيما لا يحسنون، فضلاً عن أعداء السنة الذين يستغلون بعض آراء مشاهير أهل العلم، كابن خلدون رحمه الله ورأيه في عدم حجية ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في أمور الدنيا - كأحاديث الطب -، وكرأيه في أحاديث المهدي - كما سيأتي بيانه -، فإن بعض أعداء السنة - ومنهم الحدائون - جعلوا ذلك ذريعة لنشر باطلهم، ولا ريب أن الفرقان بين الفريقين لا يخفي على كل ذي لب.

إن ابن خلدون كغيره من أهل العلم، يعتقدون حجية ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من السنة المطهرة في العقائد والأحكام، ويوجبون العلم أو غلبة الظن والعمل بما ورد فيها من أخبار وأحكام. ونقده لأحاديث المهدي - كما يأتي تفصيله - بناء على اجتهادٍ منه في الحكم على أسانيدِها ومتونها بناءً على منهجٍ علميٍّ في الأصل بصرف النظر عن خطئه أو صوابه في ذلك، فلم ينطلق من منهج معارض للسنة أو حملتها، أو توجُّه من توجهات أهل البدع الذين تنكروا للسنة، كالرافضة والخوارج^(٢) وأضرابهم.

فعلى سبيل التمثيل ما مضى من رأيه في مدى حجية أحاديث الطب، استثنى ما استثناه من الأحاديث الواردة في أمور الدنيا والطب ونحوهما من حجية السنة التي هو قائل بها في الأصل، واستثناؤه ذلك بناء على ما ورد في السنة نفسها، كقوله صلى الله عليه وسلم في حادثة تأبير النخل المشهورة: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»، ونحوها من الأدلة التي استدل بها هو ومن وافقه في هذا الرأي.

(١) مضى تعريف الفكر الحدائني في ص (١٠٦) من هذا البحث، والتغريب هو: "مصطلح حديث للدلالة على تيارات فكرية حديثة، وللدلالة على وجهة جديدة في التصور والفكر والحياة"، انظر: حسن الأسمر، النظريات العلمية الحديثة مسيرتها الفكرية وأسلوب الفكر التغريبي العربي في التعامل معها دراسة نقدية (٤٧/١).

(٢) الخوارج في الأصل هم: الذين خرجوا على الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد حادثة التحكيم وقبوله رضي الله عنه بما فيها وقع فيه الخلاف بينه وبين معاوية ومن معه رضي الله عنهم وذلك بعد معركة صفين، وتفرع عن الخوارج فرق متعددة، ولهم عقائد خالفوا فيها أهل السنة والجماعة كالتكفير بالكبائر، ومنهم الأزارقة الذين ذكروا نسبة إلى نافع بن الأزرق وهم من غلاة الخوارج الذين كفروا علياً ومدحوا قاتله ابن ملجم!، وكفروا بجمهور الصحابة رضي الله عنهم، انظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين (٨٤/١)، الجرجاني، التعريفات (ص ١٧).

ولهم فيما ذهبوا إليه تعليلات - كما مضى -، كتعليل ابن خلدون رحمه الله من أنه صلى الله عليه وسلم إنما بعث لتعليمنا الشرع لا الطب^(١)، وبصرف النظر عن الصواب أو الخطأ في هذا الرأي، فإن القصد تمييز هذا الرأي عن رأي الزنادقة وأعداء السنة ومن تأثر بهم، فإنهم أرادوا إسقاط حجية السنة النبوية جملة، والخطّ من منزلتها، وجعلوا مثل هاته الآراء الواردة عن بعض أهل العلم مطية للاستهزاء بأحاديث الطب النبوي.

وقد وصف القاضي عياض رحمه الله هذا الصنف - بين يدي ذكره لجملة من أحاديث الطب - فقال: "وقد وقع في بعضها تشنيع ممن في قلبه مرض ومن ناشئة المتلاعبين من يلهج بذكر هذه الأحاديث استهزاء"^(٢).

وهناك نماذج كثيرة لهذا الصنف الذي أشار إليه القاضي عياض رحمه الله، وخاصة في عصرنا الحاضر، وهم - في الغالب - ثمرة للتغريب والابتعاث الدراسي لبعض الجامعات الغربية المشبوهة، وتفشي الفكر الحداثي الذي غزا كثيراً من بلاد العالم الإسلامي، خاصة في أوساط المثقفين والأكاديميين، ولا عاصم - من الضلال - إلا الله رب العالمين.

ومن النماذج على هذا المسلك، ما تفوّه به من الباطل في حق السنة النبوية والطب النبوي، الدكتور عماد بوظو، في مقال عنون له: "هل تتماشى أحاديث الطب النبوي مع العصر؟"^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦٥١/١).

(٢) القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم (١١٢/٧).

(٣) فإنه راح يصول ويجول في تشويه سمعة علماء الحديث، واصفاً من يتعاطى الطب النبوي بأوصاف التخلف والتعصب والجنائية -بزعمه- على أبدان الناس مهماً ما توصل إليه الطب الحديث، ثم تجاوز ذلك إلى الخطّ من أحاديث يجمع العلماء أنها من الوحي، كالحديث الذي في الصحيح: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالْأُخْرَى شِفَاءً» أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣٠/٤) برقم: (٣٣٢٠) كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، بهذا اللفظ، (١٤٠/٧) برقم: (٥٧٨٢) كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، بنحوه، وغيره، فهو يلبس على كل من يقرأ له ويوهمهم أن العلم الحديث توصل إلى ما يتناقض مع ما دلت عليه هاته النصوص وما ورد في الطب النبوي، بينما الواقع خلاف ما يحاول إقناع قراءه به!، فكان الأولى به بدلاً من هذا التحامل على الطب النبوي بلا حجج مقنعة، والنقد المجرد الصادر من غلّ على علماء الحديث، كان الأولى به أن يُطلع قراءه على حقيقة علمية من مصدر موثوق تناقض ما ورد عن الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم؛ انظر: د عماد بوظو: هل تتماشى أحاديث 'الطب النبوي' مع العصر؟

موقع: الحرة، رابط المقال: <https://www.alhurra.com/different-angle>.

ومن المؤسف -أيضاً- أن بعض الكتاب المسلمين ابتلي بالتشكيك في أحاديث الطب النبوي مطلقاً، فتجده يتكلم عنها باستحياء، بنفسية إنهازية أمام كل ما هو غربي، وكأن هناك وصمة عارٍ لحقت بالسنة النبوية، يحتاج المسلمون لدفعها، وانظر لذلك أنموذجاً ما كتبه بعضهم في مقال له بعنوان: "نقد الحديث من خلال متنه: أحاديث الطب النبوي نموذجاً"^(١).

فقدان بين تلك النفسيات، وبين نفوس تشبعت بالعلم والأدب مع السنة النبوية، فإن من أحسن التوجيهات والتقاريرات في هذا الباب ما قرره ابن القيم رحمه الله حيث أشار إلى أن كثيراً من جهلة الأطباء -فضلاً عما هو دونهم- تسرعوا في رد بعض ما ورد في السنة من الطب النبوي، وكان الأولى بهم أن يفقهوها ويفهموها^(٢)، فإن كثيراً منها يحتاج تأويلاً وتوجيهاً، يفتقر إلى علم باللغة والسياق والطب من جهة أخرى، وإلا فإن فيها من دلائل النبوة وصدق المخبر صلى الله عليه وسلم ما يتوصل إليه من سلك السبيل الصحيح في التعامل مع الأحاديث النبوية.

يقول المازري رحمه الله حيث قال: "فنقول قلّ ما يوجد في علم الافتقار إلى التفصيل مثل ما يوجد في صناعة الطب، حتى أن المريض يكون الشيء دواءً في هذه الساعة، ثم يعود داءً في الساعة التي تليها لعارضٍ يعرض له من غضب يحمي مزاجه فينتقل علاجه، أو هواء يتغير ينقل علاجه إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة، فإذا وجد الشفاء بشيء ما في حالة ما فلا يطلب به التشفي في سائر الأحوال في سائر الأشخاص، والأطباء مجمعون على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمن والعادة والغذاء المتقدم والتدبير المألوف وقوة الطباع"^(٣).

^(١) فإن هذا الباحث لم يتناول المسألة بطريق البحث العلمي، فيتصدى لنقد الأحاديث نقداً حديثياً معتبراً، أو طبق عليها نتائج البحث العلمي التجريبي ليظهر معارضتها للعلم، لكنه بدلاً من هذا عبّر بتعبيرات لا تليق بمقام النبوة، وزعم أن أحاديث الطب -بإطلاق- ولو كان ظاهرها الصحة فهي تناقض العلم، وهو في هذا كله لم يكلف نفسه تطبيق قواعد النقد المعتبرة لبيان أن متونها تناقض الأصول أو تعارض المعقول أو تخالف العلم التجريبي.

وقد أورد حادثة سحر النبي صلى الله عليه وسلم، وأحاديث التصبح على تمر العجوة، وأحاديث العدوى، وادعى تناقضها بلا حجة ولا برهان، وزاد الطين بلة جهله بباب الطب والعلم التجريبي؛ وكان الأولى أن يتناول كل حديث من أحاديث الطب بالدراسة، ويطبق عليه قواعد النقد المعتبرة، ونحن في زمن صارت الوسائل متاحة للكشف عن الكثير مما خفي على الناس فيما مضى. انظر: عمار الحريري، نقد الحديث من خلال متنه: أحاديث الطب النبوي نموذجاً، موقع: الملتقى الفكري للإبداع.

^(٢) انظر: ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد (٣٠/٤).

^(٣) المازري، المعلم بفوائد مسلم (١٦٩/٣).

ورحم الله ابن القيم القائل: "ولو أن هؤلاء الجهال وجدوا دواءً منصوباً عن بعض اليهود والنصارى والمشركين من الأطباء، لتلقوه بالقبول والتسليم، ولم يتوقفوا على تجربته"^(١).

وهذا الصنف الذي أشار إليه ينطبق تماماً على الصنف الذي أشرت إليه في النماذج السابقة؛ وصدق الله القائل: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩].

وإن الناظر - بإنصافٍ - في السنة النبوية سيجد فيها كثيراً من الأحاديث المعجزة في أمور الدنيا، ومن ذلك باب الطب، كالذي ورد باب الطب الوقائي كحديث غسل ما ولغ فيه الكلب، وحديث جناحي الذباب، وما ورد في باب العدوى، وغيرها، فصلى الله على من أرسله الله رحمة للعالمين في دنياهم وأخراهم.

ومما مضى من دراسة رأي ابن خلدون في هذا الباب يتجلى أن نفس ابن خلدون في تعامله مع السنة لا يشبه بحالٍ نفس أولئك الحدائين والتغريبيين، فإنهم يغردون في سربٍ لا كسرب ابن خلدون، فابن خلدون رأى رأياً لا يتصادم مع تعظيم السنة، والعمل بها، وتقرير حُجِّيَّتها في الأصل، إنما هو استثناء لأحاديث يُرى أنها من اجتهدات النبي صلى الله عليه وسلم في أمرٍ ليس من التشريع، فأين هذا ممن لا يُعظم السنة ولا يرفع رأسه بها، ولم يتشرب حبّها من منشئه، ولم يتعلم دروسها في مبدئه، فشتان بين الفريقين، والله الهادي لا رب سواه.

من خلال هذا الفصل يتبين أن ابن خلدون - رحمه الله - كغيره من أهل العلم السابقين تجدهم متفنين في العلوم لهم في كل العلوم الشرعية نصيب، فقد كانت له عناية بالسنة في دراسته وطلبه للعلم، وفي تعليمه وكلامه عنها في تقاريراته في مناسبات مختلفة فيما صنفه خاصة في المقدمة التي تطرق فيها للعلوم الشرعية، وأرخ لبعض التصنيف فيها؛ وكذا كان على منهج أهل السنة في باب حجيتها.

^(١) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/٣٢٤).

الفصل الثاني: نقد ابن خلدون لأحاديث المهدي، وأحاديث الإمامة والوصية.

وفيه:

مبحث تمهيدي: الجواب عن رأي ابن خلدون في منعه الاجتهاد في الحكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً للمتأخرين.

ومبحثان:

المبحث الأول: نقد ابن خلدون لأحاديث المهدي.

المبحث الثاني: نقد ابن خلدون لأحاديث الإمامة والوصية.

مبحث تمهيدي: الجواب عن رأي ابن خلدون في منعه الاجتهاد في الحكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً للمتأخرين.

لقد كان لابن خلدون رحمه الله آراء في بعض أبواب السنة اشتهرت عنه، واجتهد في الحكم على جملة من الأحاديث فيها، وهاته الآراء - وإن قلّت - إلا أن له فيها نفساً يدلُّ على درايةٍ واطلاعٍ وعلمٍ يُبرز جانباً من شخصيته العلمية في باب النقد الحديثي.

وَمِنْ المَهم الذي يناسب طرحه بين يدي دراسة آرائه النقدية لتلك الأحاديث في أبواب من السنة النبوية، أن أُمَهِّد بدراسة موجزةٍ عن رأيه في الحكم على نصوص السنة - للمتأخرين - بالاجتهاد في ذلك تصحيحاً وتضعيفاً، ونجيب عن ذلك، فإنه ورد عنه ما يصرِّح فيه بغلق باب الاجتهاد في ذلك، مع أنه هو نفسه كانت له اجتهادات في ذلك.

فقد تطرق رحمه الله إلى هاته المسألة، فقال: "وقد انقطع لهذا العهد تخريج شيء من الأحاديث واستدراكها على المتقدمين، إذ العادة تشهد بأن هؤلاء الأئمة على تعددهم وتلاحق عصورهم وكفايتهم واجتهادهم لم يكونوا ليغفلوا شيئاً من السنّة، أو يتركوه حتّى يعثر عليه المتأخّر، هذا بعيد عنهم، وإنّما تنصرف العناية لهذا العهد إلى تصحيح الأمّهات المكتوبة، وضبطها بالرواية عن مصنفّيها، والنظر في أسانيدّها إلى مؤلّفها، وعرض ذلك على ما تقرّر في علم الحديث من الشّروط والأحكام، لتتّصل الأسانيد محكمة إلى منتهائها"^(١).

وقال أيضاً:

"واعلم أنّ الأحاديث قد تميّزت مراتبها لهذا العهد بين صحيح وحسن وضعيف ومعلول وغيرها، تنزّلها أئمة الحديث وجهابذته وعرفوها، ولم يبق طريق في تصحيح ما يصحّ من قبل، ولقد كان الأئمة في الحديث يعرفون الأحاديث بطرقها وأسانيدّها، بحيث لو رُوي حديث بغير سنده وطريقه يفتنون إلى أنّه قُلب عن وضعه، ولقد وقع مثل ذلك للإمام محمّد بن إسماعيل البخاريّ، حين ورد على بغداد، وقصد المحدثون امتحانه، فسألوه عن أحاديث قلبوا أسانيدّها فقال: "لا أعرف هذه ولكن حدّثني

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٦٠).

فلان"، ثم أتى بجميع تلك الأحاديث على الوضع الصحيح، وردّ كلّ متن إلى سنده، وأقروا له بالإمامة^(١).

وله نصٌّ آخر يفهم منه تقرير هذا الرأي، حيث تكلم عن فائدة وثمرة الأسانيد التي هي من خصائص هذه الأمة، فقال رحمه الله: "ثمّ وقفت عناية أهل العلوم وهم أهل الدّول على ضبط الدّواوين العلميّة وتصحيحها بالرواية المسندة إلى مؤلّفيها وواضعيها، لأنّه الشّأن الأهمّ من التّصحيح والضّبط، فبذلك تسند الأقوال إلى قائلها، والفتيا إلى الحاكم بها المجتهد في طريق استنباطها، وما لم يكن تصحيح المتن بإسنادها إلى مدوّنها فلا يصحّ إسناد قول لهم ولا فتيا، وهكذا كان شأن أهل العلم وحملته في العصور والأجيال والآفاق حتّى لقد قصرت فائدة الصّناعة الحديثيّة في الرواية على هذه فقط إذ ثمرتها الكبرى من معرفة صحيح الأحاديث وحسنها ومسندها ومرسلها ومقطوعها وموقوفها من موضوعها قد ذهبت وتمحّضت زبدة في ذلك الأمّهات المتلقّاة بالقبول عند الأمّة، وصار القصد إلى ذلك لغوّاً من العمل، ولم تبق ثمرة الرواية والاشتغال بها إلّا في تصحيح تلك الأمّهات الحديثيّة، وسواها من كتب الفقه للفتيا، وغير ذلك من الدّواوين والتّأليف العلميّة، واتّصال سندها بمؤلّفيها ليصحّ النّقل عنهم، والإسناد إليهم"^(٢).

هاته المسألة التي حام حولها ابن خلدون تعدّ من المسائل المشتهرة المطروقة في كتب علوم الحديث، وقد تناولها قبله ابن الصّلاح رحمه الله في مقدمته بكلام يوحى بغلقه باب الاجتهاد في الحكم على الأسانيد والأحاديث تبعاً لذلك، والظاهر أنّ ابن خلدون سائرٌ على هذا الرأي، فقد قرّر في كلامه السابق أنّه يتعذر عن المتأخّرين تخريج شيء من الأحاديث والاستدراك في ذلك عن الأئمة المتقدمين، وعلّل باستبعاد فوت شيء عنهم، مع كثرتهم وتفاوت أزمنتهم، فلا يمكن -على حدّ قوله- أن يفوتهم الحكم على شيء من السنة تصحيحاً أو تضعيفاً، فكيف إذا انضاف إلى ذلك سعة اطلاعهم وتميّزهم عنمن أتى بعدهم بالإتقان والحفظ، ومثّل بقصة الإمام البخاري حينما اختبره أهل بغداد في القصة المشهورة. أما تقرير ابن الصّلاح الذي سبق به ابن خلدون، فقال فيه:

"إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوباً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنّا لا

(١) المصدر السابق (١/٥٦١).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٣٢).

نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عربياً عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فالأمر - إذن - في معرفة الصحيح والحسن، إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة، التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجاً عن ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة، زادها الله تعالى شرفاً، آمين^(١).

وجواباً على هذا الرأي يُقال:

أولاً: قد ناقش أئمة المصطلح من بعده كلامه هذا، أورد مهماته في الجواب الآتي، ويصلح جواباً عن التقريرين، في المقدمتين، مقدمة ابن الصلاح ومقدمة ابن خلدون:

فمنهم من استدرك عليه جاعلاً الأمر عائداً إلى الأهلية والاطلاع والمعرفة بأصول هذا العلم، ولا فرق في ذلك بين متقدم ومتأخر.

فالنووي رحمه الله فقد جعل كلام ابن الصلاح متضمناً لاحتمال إرادة غلق باب الاجتهاد في التصحيح والتضعيف، وردّه بأن هذا الأمر غير ممتنع لمن تمكن في معرفة ذلك وأنه لا فرق في القدرة على ذلك بين أهل كل الأعصار، بل إنَّ قد يكون معرفته في الأعصار المتأخرة أمكن لتيسر طريقه، والله أعلم^(٢).

قال النووي رحمه الله: "من رأى في هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد في كتاب، أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد، قال الشيخ تقي الدين: لا يحكم بصحته لضعف أهلية أهل هذه الأزمان، والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته، والله أعلم"^(٣).

وقد علّق الحافظ العراقي رحمه الله على رأي ابن الصلاح واستدراك النووي عليه بأمر عملي، ذكر فيه جماعة من المعاصرين لابن الصلاح ومن أتى بعدهم من أهل الصنعة في طبقاتهم ممن صحح وحسن وضعف، وذكر أنَّ ما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث، وأنَّه ثبت تصحيح جماعة من

(١) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علم الحديث (ص ٨٣).

(٢) انظر: النووي، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم (١/١٣٥).

(٣) النووي، التقريب والتيسير (ص ٢٨).

العلماء المتأخرين لأحاديث لم نجد من سبقهم إلى الحكم عليها بالصحة؛ ثم مثل بجماعة من أهل العلم من المعاصرين له، وهم:

الأول: أبو الحسن بن القطان (٦٢٨هـ)، وهو معاصر لابن الصلاح، صحح في كتابه: بيان الوهم والإيهام عدة أحاديث منها: حديث ابن عمر رضي الله عنه أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجله ويمسح عليهما الحديث، وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فمنهم من ينام... الحديث.

الثاني: الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (٦٤٣هـ)، وهو أيضاً معاصر لابن الصلاح، صحح في كتابه: الأحاديث المختارة أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها.

الثالث: الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذري (٦٥٦هـ)، صحح حديثاً في جزء له جمع فيه ما ورد في قوله صلى الله عليه وسلم: غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

ثم مثل في الطبقة التي بعد طبقة ابن الصلاح بالحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (٧٠٥هـ) حديث صحح حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً "ماء زمزم لما شرب له"، والطبقة التي بعدها صحح الشيخ تقي الدين السبكي (٧٥٦هـ) حديث ابن عمر في الزيارة^(١).

ثم قال العراقي: "ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذاك منهم إلا أن منهم من لا يقبل ذاك منهم وكذا كان المتقدمون ربما صحح بعضهم شيئاً فأنكر عليه تصحيحه والله أعلم"^(٢).

وقد نقل السيوطي عن الحافظ ابن حجر استدراكاً قيماً على شيخه العراقي ومن وافقه في هذا الانتقاد، بقوله:

"قال شيخ الإسلام^(٣): قد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه، وكلهم دفع في صدر كلامه من غير إقامة دليل، ولا بيان تعليل، ومنهم من احتج بمخالفة أهل عصره ومن بعده له في ذلك، كابن القطان والضياء المقدسي والزكي المنذري ومن بعدهم، كابن المواق والدمياطي والمزي ونحوهم،

(١) صحح حديث ابن عمر رضي الله عنه في الزيارة، ولفظه: «من زار قبري حلت له شفاعتي»، وذلك في رسالة له في الزيارة سماها: شفاء السقام في زيارة خير الأنام.

(٢) انظر: العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٣).

(٣) يريد به الحافظ ابن حجر.

وليس بوارِدٍ؛ لأنه لا حجة على ابن الصلاح بعمل غيره، وإنما يحتج عليه بإبطال دليل أو معارضته بما هو أقوى منه^(١).

وهذا كلام متين من الحافظ، فلا حجة على ابن الصلاح في مجرد معارضة غيره له، سواءً من أهل عصره فضلاً عما بعدهم، إلا من جهة كثرة المخالفين له في أمرٍ لم يسبق إلى تقريره فيما يظهر، فإذا انضاف إلى ذلك أنه لا يجوز أن يخلو زمان من مجتهد، كان هذا الجواب متيناً -والله أعلم-، وهذا ما أوماً إليه الحافظ في تنمة كلامه الذي نقله عنه السيوطي رحمه الله.

ومما يجاب به على كلام ابن خلدون رحمه الله أنه هو نفسه حَكَمَ على أحاديث لم يراع فيها موافقة من قبله من أئمة الحديث في الحكم عليها، إنما بنى حكمه على ما نقل عنهم من الكلام في الرواة والأسانيد التي حكم عليها بناءً على جرحهم أو تعديلهم لرواة تلك الأحاديث، كالأحاديث الواردة في المهدي، فهو بذلك مجتهدٌ في الحكم على تلك المتون باعتبار أحوال رواة، بل إنه أحياناً يرجح بينهم إن اختلفوا في الراوي، وهذا اجتهادٌ منه، فيلزمه بذلك أن يجيز لغيره -ممن له الأهلية- ما جاز له هو، فكيف إذا كان ذلك الغير أعلم منه بعلم الحديث، أو يلزمه أن يلغي أحكامه ويصير إلى أحكام من قبله من أئمة الحديث دون نظره وتمحيصه لأحكامهم، فيلزمه حينها تقليدهم، فإن اتفقوا فلا إشكال، لكن إن اختلفوا صار إلى الترجيح بينهم باجتهاده ولا بد، فإن فعل فقد وقع فيما منع منه غيره، وهذا عين ما ينازعه فيه من أجاز الاجتهاد في الحكم على الأحاديث، سواءً الاجتهاد في الحكم على الأحاديث التي لم يحكم عليها من قبلهم، أو في الترجيح بين أحكامهم إن اختلفوا، أما إذا اتفقوا وأجمعوا على تصحيح أو تضعيف فلا يمكن بحال أن يكون الحق في مخالفتهم -والله أعلم-.

وقد صنّف العلامة الصنعاني رحمه الله رسالة في الباب، سماها: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، ردّاً فيها رأي ابن الصلاح بكلام جامع نافع.

محصله أنه كما أن الأئمة المتقدمين من أمثال البخاري ومسلم وغيرهما صحّحوا وحكموا على الأحاديث باعتبار ما عرفوا من أحوال الرواة الذي أدركوهم أو لم يدركوهم بناءً على كلام من قبلهم فيهم توثيقاً ومدحاً، أو تجريحاً وقدحاً، وذلك اجتهادٌ منهم، فكذلك يجوز لمن أتى بعدهم في أي عصر الاجتهاد بالحكم على المتون باعتبار النظر في أسانيد رواة والحكم عليهم بكلام ما نقل إليهم عن أئمة الجرح والتعديل، والحاكم في ذلك أهلية ذلك المصحح أو المضعف للأحاديث، فالاجتهاد منوط

(١) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١٥٩/١).

بالعلم الذي هو القدر المشترك بين المتقدم والمتأخر، وإن كان للأوائل فضل السبق، وقلة الوسائط بينهم وبين من قبلهم، والمتأخرون بينهم وبين عصر الرواية طبقات كثيرة، لكن أحكامهم على الأحاديث مستند إلى علمهم بالرواية والأسانيد الذي وصلهم عن قبلهم^(١).

ثانياً: هذا ابن خلدون نفسه حكم على جملة من النصوص تصحيحاً وتضعيفاً، ومن جملتها الأحاديث الواردة في المهدي في المبحث الآتي، أما الأحاديث المتفرقة في تاريخه فمن أمثلتها:

المثال الأول: أشار رحمه الله إلى حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عند أبي داود، قال: «وَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَنَسِي أَصْحَابِي أَمْ تَنَاسَوْا؟ وَاللَّهِ مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَائِدٍ فِتْنَةٍ إِلَى أَنْ تَنْقُضِي الدُّنْيَا يَبْلُغُ مِنْ مَعَهُ ثَلَاثُمِائَةٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا قَدْ سَمَّاهُ لَنَا بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَاسْمِ قَبِيلَتِهِ»^(٢).

ثم ذكر ألفاظاً أخرى للحديث متفق عليها في الصحيحين بأسانيد أخرى، منها لفظ مسلم: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامًا، مَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا حَدَّثَ بِهِ، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ، وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ، قَدْ عَلِمَهُ أَصْحَابِي هَؤُلَاءِ»، ولفظ البخاري: «مَا تَرَكَ فِيهَا شَيْئًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا ذَكَرَهُ»^(٣).

وذكر -أيضاً- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا صَلَاةَ الْعَصْرِ بِنَهَارٍ، ثُمَّ قَامَ حَاطِبِيًّا فَلَمْ يَدْعُ شَيْئًا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا أَخْبَرَنَا بِهِ، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ...» الحديث^(٤).

ثم أعلَّ الرواية الواردة عند أبي داود فقال: "وهذه الزيادة التي تفرَّد بها أبو داود في هذه الطريق شاذة منكورة مع أنَّ الأئمة اختلفوا في رجاله"، وأورد كلام أئمة الجرح والتعديل في رواته^(٥).

المثال الثاني: قال رحمه الله: "ولا ينظر في ذلك إلى حديث الخلافة بعدي ثلاثون سنة فإنه لم يصح"^(٦).

(١) ولمزيد التفصيل انظر: الصنعاني، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد (ص ٨١) وما بعدها.

(٢) أخرج أبو داود (١٥١/٤) برقم: (٤٢٤٣)، كتاب الفتن والملاحم - باب ذكر الفتن ودلائلها.

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٣/٨) برقم: (٦٦٠٤) كتاب القدر، باب وكان أمر الله قدرا مقدورا، بهذا اللفظ، ومسلم في "صحيحه" (١٧٢/٨) برقم: (٢٨٩١) كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب إخبار النبي صلى الله عليه وسلم فيما يكون إلى قيام الساعة، بنحوه، (١٧٢/٨) برقم: (٢٨٩١)، وغيرها.

(٤) أخرجه الترمذي (٥٨/٤) برقم: (٢١٩١) أبواب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء ما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة، بهذا اللفظ، وروى مسلم وغيره بعض ما ورد فيه مفرداً.

(٥) انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤١٤/١).

(٦) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦٥٠/٢).

وهذا الحديث ورد عن سفينة رضي الله عنه مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم بألفاظ، منها: «خِلَافَةُ النَّبِيِّ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ أَوْ مُلْكُهُ مَنْ يَشَاءُ»، ومنها: «الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً»^(١).

المثال الثالث: في بعض السياقات حينما تطرق إلى الأحاديث الواردة في الأنساب، ومما ورد عنه قوله: "وأما ما رَوَاهُ من أَنَّ النسبَ علم لا ينفع وجهالة لا تضرّ فقد ضعّف الأئمة رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مثل الجرجاني وأبي محمد بن حزم وأبي عمر بن عبد البر"^(٢). وهؤلاء الأئمة الذين ذكرهم من المتأخرين.

وفي المبحث الآتي لابن خلدون كثيرٌ من الاجتهادات في الحكم على أحاديث المهدي وتعليلها، مما يجعل كلامه السابق نظرياً.

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٤٢/٤) برقم: (٤٦٤٦) كتاب السنة، باب في الخلفاء، بمثله، (٣٤٣/٤) كتاب السنة، باب في الخلفاء، بمعناه مختصراً، والترمذي في "جامعه" (٨٢/٤) برقم: (٢٢٢٦) أبواب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الخلافة، بنحو، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤/١٥) برقم: (٦٦٥٧) كتاب التاريخ، ذكر الإخبار بأن أبا بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان ثم علياً الخلفاء بعد المصطفى صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنه وقد فعل، (٣٩٢/١٥) برقم: (٦٩٤٣) كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم بذكر أسمائهم رضوان الله عليهم أجمعين، ذكر الخير الدال على أن الخليفة بعد عثمان بن عفان كان علي بن أبي طالب رضوان الله عليهما ورحمته وقد فعل، والحاكم في "مستدركه" (٧١/٣) برقم: (٤٤٦٤) كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، خلافة النبوة ثلاثون عاماً ثم تكون ملك، (١٤٥/٣) برقم: (٤٧٢٢) كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، خلافة النبوة ثلاثون سنة، وأحمد في "مسنده" (٥١٣٨/١٠) برقم: (٢٢٣٣٧)، (٥١٣٩/١٠) برقم: (٢٢٣٤١)، (٥١٤٠/١٠) برقم: (٢٢٣٤٧).

وقد خالف ابن خلدون بتضعيفه بعض من سبق من أئمة الحديث، فالحديث احتج به الإمام أحمد في تقرير خلافة علي رضي الله عنه، وقال الترمذي: "وهذا حديث حسن، قد رواه غير واحد عن سعيد بن جهمان، ولا نعرفه إلا من حديثه"، وقال ابن أبي عاصم: "وحديث سفينة ثابت من جهة النقل"، انظر: ابن أبي عاصم، السنة ومعه ظلال الجنة للألباني (٥٦٥/٢)، وصححه ابن حبان، والحاكم، ووافقه الذهبي.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥/٢).

المبحث الأول: نقد ابن خلدون لأحاديث المهدي.

وفيه:

توطئة.

ومطلبان:

المطلب الأول: الأحاديث التي يُسلم لابن خلدون في تضعيفها.

المطلب الثاني: الأحاديث التي يترجح ثبوتها.

تهديد:

هذه توطئة لبيان أمرين بين يدي دراسة انتقاد ابن خلدون لأحاديث الباب:

الأمر الأول: مقدمات لابن خلدون رحمه الله بين يدي هاته المسألة.

من الفصول التي عقدها ابن خلدون فصلٌ عنون له بقوله: "في أمر الفاطمي وما يذهب إليه الناس في شأنه، وكشف الغطاء عن ذلك"، وقدم بين يدي كلامه عن هاته المسألة بأمورٍ أُجْمِلُ ذكرها في هذا التمهيد كتوطئة تبين معتقد ابن خلدون في هذا الباب.

فإنه تطرق ابتداءً إلى مجمل العقيدة في المهدي، فقال رحمه الله: "إعلم أنّ في المشهور بين الكافة من أهل الإسلام على مَرِّ الأعصار، أنّه لا بدّ في آخر الزّمان من ظهور رجل من أهل البيت، يُؤيّد الدّين، ويُظهر العدل، ويتّبعه المسلمون، ويستولي على الممالك الإسلاميّة، ويُسمّى بالمهديّ، ويكون خروج الدّجال وما بعده من أشراط السّاعة الثّابتة في الصّحيح على أثره، وأنّ عيسى ينزل من بعده، فيقتل الدّجال، أو ينزل معه فيساعده على قتله، ويأتّم بالمهديّ في صلاته"^(١).

وأشار إلى تنازع الناس في هذا الباب، واحتجاجهم فيه بأحاديث أخرجها أئمة السنة، وتكلم وطعن فيها آخرون وعارضوها بغيرها من الأخبار.

فالذي يظهر من كلامه ابتداءً هنا أنه غير جازم بإثبات ولا نفي ظهور المهدي وهو ما أشار إليه شيخنا عبد المحسن العباد، حيث قال: "لم أقف على تسمية أحد في الماضين أنكر أحاديث المهدي أو تردد فيها، سوى رجلين اثنين"، ثم ذكرهما وهما: أبو محمد بن الوليد البغدادي، وابن خلدون، وأشار إلى أن هذا الأخير هو من اشتهر عنه ذلك، ثم أشار إلى أنه رجع إلى كلامه في المقدمة فتبيّن له أنه متردد لا قاطعٌ بذلك^(٢).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٣٨٨).

(٢) انظر: عبد المحسن العباد البدر، عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر (ص ١٥٣)؛ وأبو محمد بن الوليد البغدادي أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية في: منهاج السنة النبوية (٨/٢٥٦)، ولم أقف له على ترجمة، وهذا الذي ذكره أيضاً شيخنا عبد المحسن العباد، وما أشار إليه من تردد ابن خلدون صحيح، وسأثبت ذلك في خاتمة هذا المبحث؛ ويضاف إلى هذين الشيخ الطاهر بن عاشور رحمه الله فإن له مقالا في هذا الشأن مال فيه إلى نحو ما جاء عن ابن خلدون من جعل المهدي عقيدة شيعية محضة، وُضع بسببها أحاديث في هذا الباب، انظر: ابن عاشور، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة (ص ٤٩)؛ وللشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله كلامٌ يصرح فيه بضعف أحاديث الباب، حيث قال: "وأما التعارض في أحاديث المهدي فهو أقوى وأظهر، والجمع

وأشار ابن خلدون -أيضاً- إلى الغلاة في مسألة المهدي، فقال: "وللمتصوفة المتأخرين في أمر هذا الفاطمي طريقة أخرى ونوع من الاستدلال وربما يعتمدون في ذلك على الكشف الذي هو أصل طرائقهم"^(١).

وفي موطن سابق لهذا الفصل في مقدمته في كلامه عن الشيعة قال: "يزعمون أنّ الثاني عشر من أئمتهم وهو محمد بن الحسن العسكري ويلقبونه المهدي دخل في سرداب بدارهم في الحلة وتغيّب حين اعتقل مع أمّه وغاب هنالك وهو يخرج آخر الزمان فيملاً الأرض عدلاً، يشيرون بذلك إلى الحديث الواقع في كتاب الترمذي في المهدي، وهم إلى الآن ينتظرونه ويسمّونه المنتظر لذلك"^(٢).

أورد ابن خلدون رحمه الله في بداية كلامه عن أحاديث المهدي مسائل، فقال: "ونحن الآن نذكر هنا الأحاديث الواردة في هذا الشأن، وما للمنكرين فيها من المطاعن، وما لهم في إنكارهم من المستند، ثم نتبعه بذكر كلام المتصوفة ورأيهم، ليتبين لك الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالى، فنقول إنّ جماعة من الأئمة خرّجوا أحاديث المهدي، منهم: الترمذي وأبو داود والبزار وابن ماجه والحاكم والطبراني وأبو يعلى الموصلي".

والذي يظهر من قوله: "وما للمنكرين فيها من المطاعن"، أنه هنا يقف موقفاً وسطاً متزناً في المسألة، ولا ينكر مطلقاً خروج المهدي، وهذا ما سيتبين في حكمه على بعض الأحاديث، ونشير إليه في خاتمة هذا البحث -إن شاء الله-.

ومن أخرج أحاديث المهدي -أيضاً- أحمد، وابن حبان، وعبد الرزاق، وابن أبي شيبة. ثم ذكر الصحابة الذين نقل عنهم أحاديث المهدي، وذكر مهم: علي، وابن عباس، وابن عمر، وطلحة، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأنس، وأبي سعيد الخدري، وأمّ حبيبة، وأمّ سلمة، وثوبان، وقرّة بن إياس، وعلي الهلالي، وعبد الله بن الحارث بن جَزء، رضي الله عنهم.

بين الروايات فيه أعسر، والمنكرون لها أكثر، والشبهة فيها أظهر، ولذلك لم يعتد الشيخان بشيء من رواياتهما في صحيحهما، وقال في موضع آخر: "وقد تقدم في الكلام على أشرطة الساعة من تفسير سورة الأعراف أن أحاديث المهدي لا يصح منها شيء يحتج به، وأنها مع ذلك متعارضة متدافعة، وأن مصدرها نزعة سياسية شيعية معروفة، وللشيعة فيها خرافات مخالفة لأصول الدين لا نستحسن نشرها في هذا التفسير"، انظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار (٩/ ٤١٦) (١٠/ ٣٤٢)؛ وهناك آخرون من المعاصرين من غير المشاهير لهم آراء في رد أحاديث المهدي، مما يطول إيرادهم.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/ ٣٨٨).

(٢) نفس المصدر (١/ ٢٤٩).

ثم تناول الحديث عن أسانيد الباب إجمالاً، فقال: "بأسانيد ربّما يعرّض لها المنكرون كما نذكره، إلّا أنّ المعروف عند أهل الحديث أنّ الجرح مقدّم على التعديل، فإذا وجدنا طعنا في بعض رجال الأسانيد، بغفلة أو بسوء حفظ أو ضعف أو سوء رأي، تطرّق ذلك إلى صحّة الحديث، وأوهن منها، ولا تقولنّ مثل ذلك ربّما يتطرّق إلى رجال الصّحّاحين، فإنّ الإجماع قد اتّصل في الأمّة على تلقّيهاما بالقبول، والعمل بما فيهما، وفي الإجماع أعظم حماية وأحسن دفعا، وليس غير الصّحّاحين بمثابتهما في ذلك، فقد تجد مجالا للكلام في أسانيدهما بما نقل عن أئمّة الحديث في ذلك" (١).

تطرق في هذا الموطن إلى مسألة تعارض الجرح والتعديل، وهي مسألة تفتقر إلى التفصيل، فليس الجرح مقدّم على التعديل مطلقاً، بل إن ذلك خاضعٌ إلى ضوابط مهمة، وقد أوردت الجواب عنه في هذا الإطلاق في الفصل الأول (٢).

ثم تكلم عن نماذج للقدح الذي يرذ على الأسانيد، وأن ذلك يؤهن منها، ثم نبّه على منزلة الصّحّاحين، وهذا بيّن ما كان عليه ابن خلدون رحمه الله من تعظيم السنة وأخذه بما صحّ لديه منها ما لم يظهر له ما يدفعه بها مما يقدح فيها، وأنه على طريقة أهل السنة من معرفة مكانة الصّحّاحين والشيخين البخاري ومسلم، بصرف النظر عن صوابه أو خطأه فيما ذهب إليه (٣).

الأمر الثاني: وقفة مع مؤثرات ودوافع تضعيف أحاديث المهدي لدى ابن خلدون.

إن المتأمل لتقرير ابن خلدون رحمه الله يلحظ أن رأيه في موضوع المهدي تأثّر في تضعيفها برّده لعقيدة الشيعة الإمامية المبنية على الغلو في المهدي (٤)، ولا ريب أن المهدي الذي يثبته أهل السنة غير المهدي الذي يدّعيه الرافضة، واختلافهما باختلاف الأصول والنصوص التي يصدر عنها ويعتمد عليها هؤلاء وهؤلاء، فنصوص أهل السنة من دواوين السّنة والحديث المعروفة بمصادقيتها ورفيع منزلتها ومنزلة أصحابها، ونصوص الرافضة والشيعة مبنية على الواهي والمكذوب والمختلق المصنوع مما يتناقله الجهلة والمجهولون بل والزنادقة، ممن هو مجرّح ومطعون فيه في كتب الشيعة فضلاً عن كتب أهل السنة.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٨٩/١).

(٢) انظر: ص (٦٩) من هذا البحث.

(٣) وقد مضى في الفصل الأول مكانة الصّحّاحين لدى ابن خلدون.

(٤) لذا يرى بعض الباحثين في التاريخ أن ابن خلدون رحمه الله قد وقع فيما حدّر منه نظرياً، حيث قال منتقداً له: "ومع ذلك فإن ابن خلدون نفسه لم يراع في كتابه المسمى "العبر وديوان المبتدأ والخبر" الدقة في تطبيق آرائه، فوقع فيما دعا إلى تجنّبه، من عوامل الخطأ والخضوع للمؤثرات المختلفة"، د. حسن عثمان، منهج البحث التاريخي ص (١٤٥).

ولقد وقفت على كلامٍ للعلامة أحمد شاكر رحمه الله يقرر نحو هذا المعنى، حيث قال: "أما ابن خلدون، فقد قفا ما ليس له به علم، واقتحم قُحماً لم يكن من رجالها، وغلبه ما شغله من السياسة وأمور الدولة، وخدمة من كان يخدم من الملوك والأمراء، فأوهم أن شأن المهدي عقيدة شيعية، أو أوهمته نفسه ذلك". وقال أيضاً: "ولكنه أراد تضعيف أحاديث المهدي، بما غلب عليه من الرأي السياسي في عصره"^(١). والذي يظهر لي -والله أعلم- أن حسن الظن بابن خلدون رحمه الله في هذا الموضوع، والتوسط يقتضي النظر إلى تقريره أنه انطلق فيه من اجتهاد أخطأ فيه، وتأويل جانب به الحق، وأعانه على ذلك ردة فعله على شناعة عقيدة الشيعة وكثرة ضلالاتهم في الباب، أما أحمد شاكر رحمه الله فقد أغلظ عليه بعبارات لا حاجة إليها، نسأل الله أن يعفو عنا جميعاً.

وفي المطلبين الآتين أحاول تمييز الأحاديث التي تناولها ابن خلدون بالنقد، فأبتديء بما يُسَلَّم لابن خلدون في تضعيفه، ثم أذكر في المطلب الثاني ما يترجح ثبوته، والله أعلم.

(١) أحمد بن حنبل، المسند، (تحقيق أحمد محمد شاكر) (٤٩٢/٣).

المطلب الأول: الأحاديث التي يُسَلَّم لابن خلدون في تضعيفها.

في هذا المطلب أوردت الأحاديث التي ظهر لي عدم سلامتها من النقد، ولا ترقى إلى أن يُحتج بها في هذا الباب:

الحديث الأول: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: من كذب بالمهدي...

افتتح ابن خلدون رحمه الله الأمثلة التي أوردتها في الباب بحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، مشيراً إلى أن بعض من أثبت المهدي غلا فيه، فذكر أن أبا بكر بن أبي خيثمة^(١) جمع الأحاديث الواردة في المهدي على ما نقل عنه السهيلي^(٢)، وأن من أغربها إسنادا ما أورده أبو بكر الإسكاف في "فوائد الأخبار" عن مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من كذب بالمهدي فقد كفر ومن كذب بالدجال فقد كذب»، وجعل ذلك من أشد الغلو، وأشار إلى أن أبا بكر الإسكاف متهم وضاع^(٣).

الدراسة.

أورد ابن خلدون هذا الخبر المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم والشاهد منه: «من كذب بالمهدي فقد كفر» الحديث، وهذا الحديث لا وجود له في دواوين السنة المشهورة، فلم يخرج أحد من أئمة السنة ولا بإسناد ضعيف، فكيف وقد جاء من طريق رجل متهم بالوضع، وهو: أبو بكر الإسكاف، فضلاً عن كونه ليس من أهل الصنعة، وقد انفرد برواية هذا الخبر.

ونص السهيلي رحمه الله الذي أشار إليه ابن خلدون، قال فيه: "والأحاديث الواردة في أمر المهدي كثير وقد جمعها أبو بكر بن أبي خيثمة فأكثر، ومن أغربها إسنادا ما ذكره أبو بكر الإسكاف في فوائد

(١) هو أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (زهير بن حرب) النسائي ثم البغدادي الحافظ، صاحب "التاريخ" المشهور، كان ثقة، عالماً متقناً حافظاً بصيراً بأيام الناس، راوية للأدب، قال الدارقطني: "ثقة مأمون"، وقال الخطيب: "كان ثقة عالماً متقناً حافظاً بصيراً بأيام الناس وأئمة الأدب"، توفي عام: (٢٧٩هـ)، انظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٤/١٦٣)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (١١/٤٩٢ - ٤٩٤)، ابن حجر، لسان الميزان (١/١٧٤)، ابن كثير، البداية والنهاية (١١/٦٦).

(٢) السهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي الأندلسي المالقي السهيلي، أبو القاسم، وأبو زيد، الإمام الحافظ النحوي المؤرخ، صاحب الروض الأنف وهو من أشهر كتبه شرح فيه السيرة لابن إسحاق، وله: التعريف والإعلام بما أجم في القرآن من الأسماء والأعلام، وغير ذلك من المصنفات المفيدة، توفي (٥٨١هـ)، انظر ترجمته في: ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/٤٦).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٣٨٩).

الأخبار مسنداً إلى مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من كذب بالدجال فقد كفر ومن كذب بالمهدي فقد كفر»^(١).

ونقله أيضاً يوسف بن يحيى السلمي رحمه الله في كتاب صنفه في المهدي، قال: "وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من كذب بالدجال فقد كفر، ومن كذب بالمهدي فقد كفر»، أخرجه الإمام أبو بكر الإسكاف، في فوائد الأخبار"^(٢).

وقد حكم جماعة من أئمة الحديث على هذا الخبر بالوضع بسبب أبي بكر الإسكاف، منهم: الحافظ ابن حجر^(٣)، والعظيم آبادي^(٤)، والخضر حسين^(٥)، والمعلمي^(٦)، والألباني رحمه الله.

الحديث الثاني: حديث ابن مسعود رضي الله عنه: إِنَّا أَهْلُ بَيْتِ اخْتَارَ اللَّهُ لَنَا الْآخِرَةَ...

أورده ابن خلدون عن ابن مسعود رضي الله عنه، وأشار إلى أنه معروف عند المحدثين بحديث الرايات، ولفظ الحديث كما أورده ابن ماجه رحمه الله، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ

(١) السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام (٢/٢٧٩).

(٢) يوسف بن يحيى السلمي، عقد الدرر في أخبار المنتظر وهو المهدي عليه السلام (ص ٢٣٠).

(٣) قال الحافظ: "ووجدت في كتاب معاني الأخبار للكلاباذي خبراً موضوعاً"، ذكر ذلك في ترجمة محمد بن الحسن بن علي بن راشد الأنصاري. وذكر الخبر بلفظ: «من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أنزل على محمد، ومن أنكر نزول عيسى فقد كفر بما أنزل على محمد، ومن أنكر خروج الدجال فقد كفر بما أنزل على محمد، ومن لم يؤمن بالقدر خيره وشره فقد كفر بما أنزل على محمد، فإن جبريل أخبرني أن الله تعالى قال: من لم يؤمن بالقدر خيره وشره فليخذل ربا غيبي»، انظر: ابن حجر، لسان الميزان (٧/٧٥).

(٤) قال العظيم آبادي: "وما روي مرفوعاً من رواية محمد بن المنكدر عن جابر من كذب بالمهدي فقد كفر فموضوع والمتهم فيه أبو بكر الإسكاف"، انظر: شرف الحق العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته (١١/٢٤٤).

(٥) قال الشيخ الخضر حسين: "وأنبه على أن الحديث الذي ذكره أبو بكر الإسكافي في كتاب "فوائد الأخبار" موضوع، وهو حديث: "من كفر بالمهدي، فقد كفر"، وأبو بكر الإسكافي من المتهمين بوضع الأحاديث"، انظر: محمد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين (٤/١٧٢).

(٦) حيث أورد المعلمي قول أبي رية: "ولكي يمكنوا لهذه الخرافة أو الأسطورة في عقول المسلمين أوردوا حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن من كذب بالمهدي فقد كفر، ومن كذب بالدجال فقد كفر"، ثم قال المعلمي: "أقول: لا أعرف حديثاً هكذا"، انظر: المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة»، [آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٢)] (٣٢٢/١٢)؛ وانظر: محمد بن عبد الوهاب، أحاديث في الفتن والحوادث (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الحادي عشر) (ص ٢٣٥)، قال محققوه: "وما روى مرفوعاً من رواية محمد بن المنكدر عن جابر: "مَنْ كَذَّبَ بِالْمَهْدِيِّ فَقَدْ كَفَرَ"، فموضوع، والمتهم فيه أبو بكر الإسكاف".

صلى الله عليه وسلم، إِذْ أَقْبَلَ فِتْيَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ...» الحديث، وتكلم عن الراوي المعروف برواية هذا الحديث وهو يزيد بن أبي زياد، وأورد كلام أئمة الجرح والتعديل.

ثم قال: "وقد صرح الأئمة بتضعيف هذا الحديث الذي رواه عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله وهو حديث الرايات"، ونقل كلام بعض أهل العلم فيه^(١).

الدراسة.

قلت: هذا الحديث معروف لدى المحدثين بحديث الرايات، والحديث فيه قصة، ولفظه: قال ابن مسعود رضي الله عنه: «بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذْ أَقْبَلَ فِتْيَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَلَمَّا رَأَاهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اغْرُورَقَتْ عَيْنَاهُ وَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا نَزَّلَ نَرَى فِي وَجْهِكَ شَيْئًا نَكْرَهُهُ، فَقَالَ: إِنَّا أَهْلُ بَيْتِ احْتَارَ اللَّهُ لَنَا الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّ أَهْلَ بَيْتِي سَيَلْقَوْنَ بَعْدِي بَلَاءً وَتَشْرِيدًا وَتَطْرِيدًا، حَتَّى يَأْتِيَ قَوْمٌ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَعَهُمْ رَايَاتٌ سُودٌ، فَيَسْأَلُونَ الْحَيَرَ فَلَا يُعْطَوْنَهُ، فَيَقَاتِلُونَ فَيَنْصَرُونَ، فَيُعْطَوْنَ مَا سَأَلُوا، فَلَا يَقْبَلُونَهُ حَتَّى يَدْفَعُوهَا إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فَيَمْلُؤُهَا قِسْطًا كَمَا مَلَأُوهَا جَوْرًا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَلْيَأْتِهِمْ وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلَجِ».

والحديث أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٠٩/٥) برقم: (٤٠٨٢)، وهذا لفظه، والحاكم في "مستدرکه" (٤٦٤/٤) برقم: (٨٥٢٨) وأبو يعلى في "مسنده" (١٧/٩) برقم: (٥٠٨٤) والبخاري في "مسنده" (٣١٠/٤) برقم: (١٤٩١)، (٣٥٤/٤) برقم: (١٥٥٦)، (٣٥٥/٤) برقم: (١٥٥٧) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٣٦/٢١) برقم: (٣٨٨٨٢) والطبراني في "الكبير" (٨٥/١٠) برقم: (١٠٠٣١)، (٨٨/١٠) برقم: (١٠٠٤٣) وفي "الأوسط" (٢٩/٦) برقم: (٥٦٩٩).

تطرق ابن خلدون في تضعيف الحديث للكلام عن يزيد بن أبي زياد، الراوي عن إبراهيم عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وهو يزيد بن أبي زياد القرشي مولاهم الكوفي الشيعي، وإن كان قد أخرج له البخاري تعليقا ومسلما مقرونا بغيره، إلا أنه تكلم فيه غير واحد من الأئمة^(٢)، خاصة أنه كبر فتغير وساء حفظه، فالبخاري

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩٦/١).

(٢) انظر: المعلمي، تراجم منتخبة من «التهذيب» و«الميزان» - ضمن «آثار المعلمي» [آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٤) (٢١٨/١٤)].

قال فيه: "صدوق، ولكنه يغلط"، وقال أيضاً: "صدوق إلا أنه تغير بآخره"^(١)، وقال العجلي: "كوفي، جائر الحديث، وكان بآخرة يلحق"^(٢)، وقال فيه شعبة: "كان رقاعاً"^(٣)، أي يرفع من الحديث ما ليس مرفوعاً.

وجاء عن بعض الأئمة إنكار روايته هاته بعينها:

من ذلك ما نقل العقيلي عن وكيع أنه قال: "يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، - يعني حديث الرايات - ليس بشيء"، ونحوه عن عبد الله بن الإمام أحمد أنه قال: "سمعت أبي يقول: حديث إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، ليس بشيء - يعني حديث يزيد بن أبي زياد -، قلت لعبد الله: الرايات السود، قال: نعم"، وروى عن أبي أسامة قوله: "حديث يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، في الرايات السود: لو حلف عندي خمسين يمينا قسامة"^(٤) ما صدقته أهذا مذهب إبراهيم، أهذا مذهب علقمة، أهذا مذهب عبد الله؟"^(٥).

قال ابن عدي: "وهذا الحديث لا أعلم يرويه بهذا الإسناد عن إبراهيم غير يزيد بن أبي زياد"^(٦).

(١) الترمذي، العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير ص (٣٣١)، و (٣٩١).

(٢) العجلي، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم (٣٦٤/٢).

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٦٤/٩).

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال (١٦٤/٩).

(٤) القسامة: بفتح القاف، وسين مفتوحة، من القسم، أو الإقسام، واصطلاحاً هي: "الأيمان المكررة في دعوى القتل"؛ وبعض أهل العلم جعلها اسم للأولياء الذين يُكَلَّفون بالقسم، وبعضهم جعلها للأيمان نفسها، وهي حكم شرعي متعلق بما إذا وجد أحد مقتولاً في محلة قوم أو قرية أو حي، ولم يُعرف الجاني، ولا بينة تحدد قاتله، فإذا غلب على الظن ووجدت القرائن على أن أهل الحي قتلوه، وادعى أولياؤه ذلك، ففي مذهب بعض أهل العلم كالشافعية يطلب من أوليائه أن يحلفوا على دعواهم خمسين يمينا مقسمة عليهم، وقيل: يطلب الحلف من المتهمين بقتله كما هو مذهب الحنفية، ويستحق أولياء المقتول الدية، انظر ابن قدامة، المغني (١٨٨/١٢)، والنووي، تهذيب الأسماء واللغات (٩٢/٤).

(٥) انظر: العقيلي، الضعفاء الكبير للعقيلي (٣٨٠/٤)، وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤٢٤/٤)، وابن حجر، تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧٢١/١٤)، وقال الذهبي معلقاً على قول أبي أسامة: "قلت: معذور - والله - أبو أسامة، وأنا قائل كذلك، فإن من قبله ومن بعده أئمة أثبات، فالأفة منه عمداً أو خطأ"، أورد هذا في ترجمة يزيد بن أبي زياد في: سير أعلام النبلاء (١٣٢/٦).

(٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٦٤/٩).

وقال الذهبي عن يزيد: "أحد علماء الكوفة المشاهير، على سوء حفظه"، وقال الحافظ: "ضعيف، كبير فتغير، وصار يتلقن"^(١).

وأعلَّ البوصيري الحديث بيزيد فضعه، وكذلك الألباني^(٢).

وقد وُجد ليزيد هذا متابعٌ على هذه الرواية، فقد تابعه عن إبراهيم راويان:

الأول: الحكم بن عتيبة، وهو ثقة، رواه عنه اثنان: محمد بن أبي ليلى وهو سيء الحفظ، وفي إسناده عبد الله بن داهر الأحمر، وشيخه داهر الرازي، كلاهما رافضي ساقط الرواية، والراوي الثاني عن الحكم، عمرو بن قيس الملائي وهو ثقة، لكن في إسناده حنان بن سدير الصيرفي، ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٤)، قال فيه الدارقطني: من شيوخ الشيعة^(٥)، وأوماً الذهبي إلى أنه المتهم في وضع هذه الرواية^(٦)، وأورده الحافظ في لسان الميزان تحت ترجمة: حبان بن مديد الصيرفي، ونقل عن الأزدي قوله: "ليس بالقوي عندهم"، وقال: "وأنا أخشى أن يكون هذا هو حنان... تصحّف اسمه واسم أبيه"^(٧).

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال (٤/٤٢٣).

(٢) البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٤/٢٠٣)؛ والألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (١١/٣٤٠).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣/٢٩٩).

(٤) ابن حبان، الثقات (٨/٢١٩).

(٥) الدارقطني، علل الدارقطني - علل الواردة في الأحاديث النبوية (٥/١٨٤)، الدارقطني، المؤلف والمختلف (١/٤٣٠).

(٦) ابن الملقن، مختصر تلخيص الذهبي لمستدرك الحاكم (٧/٣٣٢٢)؛ قال شيخنا سعود الصاعدي رحمه الله: "وفي الحديث ما يؤيد بدعته، ويزخرف بيته؛ فلا تعتمد روايته، ولا يقبل نقله، وأورده الذهبي في الميزان، ونقل تضعيفه عن الأزدي - كما تقدم -؛ وابن حجر في لسان الميزان، وقال: "ومن مناكيره..."، فذكر حديثاً غير هذا، وحديثه هذا منكر مثله"، انظر: سعود بن عبد بن عمير الصاعدي، الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة، الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم جميعاً في الكتب التسعة، ومسند أبي بكر البزار، وأبي يعلى الموصلي، والمعاجم الثلاثة لأبي القاسم الطبراني (٢/١٠٣).

(٧) ابن حجر، لسان الميزان (٢/٥٤١).

وشيوخ حنان، يزيد بن محمد الثقفي شيعي أيضاً ذكره الطوسي الشيعي في الفهرست^(١)، والراوي عنه محمد بن عثمان بن سعيد القرشي لم أجد له ترجمة، وشيخ الحاكم أحمد بن محمد بن السري التميمي، نقل الذهبي عن الحاكم نفسه قوله فيه: "هو رافضي، غير ثقة"^(٢).

وورد لرواية حنان هذا طريق أخرى عند الحاكم، لكن جعل فيها إبراهيم عن عبيدة السلماني بدل إبراهيم عن علقمة، وهذه الطريق كسابقتها رواها من حنان فمن دونه كلهم لا يسلم منهم أحد من مقال.

وورد لرواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى طريق أخرى عند الطبراني، جعل فيها إبراهيم عن الأسود بدل إبراهيم عن علقمة، وهي كالطريق السابقة من رواية عبد الله بن داهر الأحمر عن داهر الرازي وهما رافضيان كما سبق.

فكل الطرق إلى الحكم بن عتيبة لا تسلم، من وجود رافضي، أو شيعي، ووقع فيها اختلاف كثير. وقد أورد ابن الجوزي طريق أخرى لحديث ابن مسعود رضي الله عنه، من طريق حنان بن سدير عن عمر بن قيس عن الحسن عن عبيدة عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أقبلت الرايات السود من خراسان فأتوها، فإن فيها خليفة المهدي»، ثم قال: "هذا حديث لا أصل له ولا نعلم أن الحسن سمع من عبيدة ولا أبي عمر، سمع من الحسن، قال يحيى: عمر لا شيء"^(٣).

المتابع الثاني ليزيد: عمارة بن القعقاع الضبي الكوفي، أخرجه الطبراني عن جعفر بن محمد الفريابي عن عبد الرحمن بن عمرو الحراني عن محمد بن فضيل عن مغيرة عن عمارة بن القعقاع عن إبراهيم به، وهذه الطريق قال عنها الدارقطني: "عمارة بن القعقاع عن إبراهيم عن علقمة وهو أصحها"^(٤)، ولفظه: «إِنَّ أَهْلَ بَيْتِي هَؤُلَاءِ احْتَارَ اللَّهُ هُمْ الْآخِرَةَ، وَلَمْ يَخْتَرْ لَهُمُ الدُّنْيَا»، ولا ذكر فيه للرأي السود ونحوها من الروايات.

(١) انظر: الطوسي محمد بن الحسن، الفهرست ص (٢١٣).

وقال عنه الألباني: "لم أعرفه" أنظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٤٢/١١)؛ الدرني، بلوغ الأماني في تراجم الرجال الذين لم يعرفهم الإمام الألباني رحمه الله ص (٨٥١).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٥٧٨/١٥)، ابن حجر، لسان الميزان (٦١٠/١).

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات (٣٩/٢).

(٤) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٨٤/٥).

ورواة هذا الإسناد كلهم ثقات سوى عبد الرحمن بن عمرو قال فيه أبو زرعة: "شيخ"، ومع ذلك فقد خالفه كل من نعيم بن حماد الخزاعي وموسى بن داود فَرَوَيَا الحديث عن محمد بن فضيل عن يزيد بن أبي زياد كما رواه الثقات، فعاد الأمر إلى الطريق المحفوظة، والتي آفتها يزيد.

لذا تجد الأئمة - كالإمام أحمد - كلهم أعلوا هذا الحديث بيزيد بن أبي زياد فضعفوا الحديث، ولم يلتفتوا إلى غيرها من الطرق.

الحديث الثالث والرابع: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ كَمَا سَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... وعنه أيضاً: يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ وَرَاءِ النَّهْرِ...

مما أورده ابن خلدون عن علي رضي الله عنه روايتين في جملة ما أخرجه أبو داود في الباب في آخر كتاب المهدي؛ الأولى: قال علي رضي الله عنه - ونظر إلى ابنه الحسن -: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ كَمَا سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سيخرج من صلبه رجل يسمي باسم نبيكم، يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق، يملأ الأرض عدلاً»؛ والثانية: عنه رضي الله عنه قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ وَرَاءِ النَّهْرِ يُقَالُ لَهُ الْحَارِثُ عَلَى مَقْدَمَتِهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مَنْصُورٌ، يُوَطَّى أَوْ يُمْكَنُ لَأَلِ مُحَمَّدٍ كَمَا مَكَّنْتَ قَرِيشَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجِبَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ نَصْرُهُ أَوْ قَالَ إِيَابَتُهُ».

ذكر ابن خلدون كلام أئمة الجرح والتعديل في رواته، وأشار إلى ضعف هاتين الروايتين من خلال ما يلي:

أولاً: نقله عن أبي داود في هارون أنه من ولد الشيعة، تعريضاً بكونه يروي ما ينصر بدعته، ونقل قول السليماني أَنَّ فِيهِ نَظَرَ.

ثانياً: تضعيفه لعمر بن أبي قيس، بنقله عن أبي داود قوله: "لا بأس في حديثه خطأ"، وقول الذهبي: "صدوق له أوهام".

ثالثاً: قوله في أبي إسحاق السبيعي: "وإن خرج عنه في الصحيحين فقد ثبت أنه اختلط آخر عمره وروايته عن علي منقطعة"، وقد وصفه بالشيعة وفي ذلك تعريض منه بأنه روى ما ينصر بدعته.

رابعاً: إشارته إلى انقطاع رواية أبي داود في الروايتين عن هارون بن المغيرة، وأنه لم يسمع منه.

خامساً: حكمه على أبي الحسن وهلال بن عمر بالجهالة^(١).

الدراسة.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٣٩١).

قلت: يُعَدُّ هذا الحديث من أفراد أبي داود، فلم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة ولا بقية التسعة.

ولفظه: قال علي رضي الله عنه: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ كَمَا سَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَيَخْرُجُ مِنْ صُلْبِهِ رَجُلٌ يُسَمَّى بِاسْمِ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُشَبِّهُهُ فِي الْخُلُقِ، وَلَا يُشَبِّهُهُ فِي الْخَلْقِ، ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ يَمَلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا»، والرواية الثانية المرفوعة: «يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ وَرَاءِ النَّهْرِ يُقَالُ لَهُ الْحَارِثُ حَرَاثٍ، عَلَى مُقَدِّمَتِهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مَنْصُورٌ، يُوْطِئُ أَوْ يُمَكِّنُ لِآلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا مَكَّنْتُ قُرَيْشٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَبَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ نَصْرُهُ أَوْ قَالَ إِيَابَتُهُ»^(١).

أما بالنسبة للرواية الأولى فهي موقوفة على علي رضي الله عنه، لكن مثله يحكم له بالرفع - لو صحَّ -، فإنه متعلق بأمرٍ مُغَيَّبٍ، لا يمكن معرفته إلا بوحى، لولا أَنَّ الخبر منقطعٌ، فإن أبا داود أبهم من حدثه عن هارون بن المغيرة، والرواية الثانية معلقة، وهارون هذا وإن كان ممن رمي التشيع، لكن وثقه جمع من أئمة الحديث كالإمام أحمد وابن معين ورووا عنه، وقال أبو داود: "ليس به بأس"، وقال الذهبي: "ثقة يتشيع"، وقال ابن حجر: "ثقة"^(٢).

وقد اقتصر ابن خلدون في نقل كلام أبي داود: "أنه من ولد الشيعة"، دون قوله: ليس به بأس!، وكأن ابن خلدون يعرض به أنه يروي ما ينصر بدعته؛ لكن الكلام فيه كالكلام في أمثاله ممن رموا ببعض البدع كالتشيع لكن الأئمة قبلوا رواياتهم، لاعتبارات علموا بها صدقهم، وسيأتي تقرير نحو ذلك في الكلام عن فطر بن خليفة.

أما عمرو بن أبي قيس الرازي، فقد تُكلم في حفظه، تكلم فيه أبو داود وغيره، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"^(٣).

أما الكلام في أبي إسحاق السبيعي فيطول، وهو بلا ريب من الثقات المكثرين، لكنه اختلط، وهو لم يسمع من علي رضي الله عنه وإن كان قد رآه^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في سننه: (٤٢٩٠ و ٤٢٩١)، كتاب المهدي.

(٢) انظر: الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٣٣١/٢)؛ والذهبي، ميزان الاعتدال (٢٨٧/٤)؛ وابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٥٦٩).

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٤٢٦).

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٣٢/١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٤٢٣).

وأبو الحسن وهلال بن عمرو - في الرواية الثانية - مجهولان، كما ذكر المزي والذهبي وابن حجر^(١). فكلما الحديثين المذكورين ضعيفاً، للانقطاع بين أبي داود وهارون بن المغيرة، وللانقطاع بين أبي إسحاق وعلي في الرواية الأولى، ولجهالة أبي الحسن وهلال بن عمرو في الرواية الثانية.

الحديث الخامس: وعن علي رضي الله عنه أَمِنَّا الْمَهْدِيُّ أَمْ مِنْ غَيْرِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟...

وأورد حديث علي رضي الله عنه أيضاً أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «أَمِنَّا الْمَهْدِيُّ أَمْ مِنْ غَيْرِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، قَالَ: بَلْ مِنَّا، بِنَا يَخْتِمُ اللَّهُ كَمَا بِنَا فَتَحَ، وَبِنَا يُسْتَنْقَدُونَ مِنَ الشِّرْكِ، وَبِنَا يُؤَلَّفُ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ بَعْدَ عَدَاوَةٍ بَيِّنَةٍ، كَمَا بِنَا أَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ بَعْدَ عَدَاوَةِ الشِّرْكِ؛ قال علي رضي الله عنه: أَمْؤُمُونَ أَمْ كَافِرُونَ؟ فَقَالَ: مَفْتُونُونَ وَكَافِرُونَ»، وأورد ابن خلدون الكلام في ابن لهيعة، وفي عمرو بن جابر وهو أشد ضعفاً^(٢).

الدراسة.

قلت: والحديث ضعيف جداً، فعمرو بن جابر هذا فيه كلام شديد، فقد قال الإمام أحمد: بلغني أن عمرو بن جابر كان يكذب، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال ابن عدي: "وكان الناس يرمونه من الوجهين جميعاً: من قوله في علي، ومن ضعفه في رواياته"، وقال الذهبي: "قال ابن لهيعة: شيخ أحق، كان يقول: إن علياً في السحاب، وكذبه غيره"، وقال الحافظ: "ضعيف شيعي"^(٣).

وفي السند أيضاً محمد بن سفيان الحضرمي مجهول الحال^(٤)، مع الكلام المعروف في ابن لهيعة.

الحديث السادس: وعن علي رضي الله عنه يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ فِتْنَةٌ، يُحْصَلُ النَّاسُ...

وأورد حديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ فِتْنَةٌ، يُحْصَلُ^(٥) النَّاسُ كَمَا يُحْصَلُ الذَّهَبُ فِي الْمَعْدِنِ...» الحديث، أعلَّ ابن خلدون الحديث بابن لهيعة، إلا أنه أشار إلى

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب (١/١١٣٤)، (١/١٠٢٧)، (٤/٢٩١)، والذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٤/٤٣٧).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٣٩٦).

(٣) انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٢٠١)؛ المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢١/٥٦١)، الذهبي، المغني في الضعفاء (٢/٤٨٢)، والكاشف، (٢/٧٣)، وميزان الاعتدال، (٣/٢٥٠)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٤١٩).

(٤) انظر: الهيتمي، مجمع البحرين في زوائد المعجمين الأوسط والصغير للطبراني (٢/٣٦٠)، والألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٦/٢٢١).

(٥) بمعنى: "يَضْطَرُّونَ وَيَحْتَطِّطُونَ مِنْهَا"، انظر: ياسر الحمداني، جواهر من أقوال الرسول (ص ٧٥٩).

طريق أخرى عنه رواها الحاكم وصححها، وقال ابن خلدون: "وليس في طريقه ابن لهيعة وهو إسناد صحيح كما ذكر"^(١).

الدراسة.

قلت: الحديث أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٥٥٣/٤) برقم: (٨٧٥٥)، وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٩٦/١) برقم: (٢٩١)، (١٧٦/٤) برقم: (٣٩٠٥)، ولفظه:

قال صلى الله عليه وسلم: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ فِتْنَةٌ، يُحْصَلُ النَّاسُ كَمَا يُحْصَلُ الذَّهَبُ فِي الْمَعْدِنِ، فَلَا تَسْبُوا أَهْلَ الشَّامِ، وَلَكِنْ سُبُوا شِرَارَهُمْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْأَبْدَالَ، يُوشِكُ أَنْ يُرْسَلَ عَلَى أَهْلِ الشَّامِ سَبَبٌ مِنَ السَّمَاءِ، فَيَفْرِقُ جَمَاعَتَهُمْ، حَتَّى لَوْ قَاتَلَهُمُ الثَّعَالِبُ غَلَبَتْهُمْ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَخْرُجُ حَارِجٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فِي ثَلَاثِ رَايَاتٍ، الْمُكْتَرِ يُقُولُ: هُمْ خَمْسَةَ عَشَرَ أَلْفًا، وَالْمُقِلُّ يَقُولُ: هُمْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا، أَمَارَتُهُمْ أَمَتْ، يَلْقَوْنَ سَبْعَ رَايَاتٍ، تَحْتَ كُلِّ رَايَةٍ مِنْهَا رَجُلٌ يَطْلُبُ الْمُلْكَ، فَيَقْتُلُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا، وَيَرُدُّ اللَّهُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ أَلْفَتَهُمْ، وَنِعْمَتَهُمْ، وَقَاصِيَهُمْ وَدَانِيَهُمْ».

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢٤٩/١١) برقم: (٢٠٤٥٥)، بلفظ مختصر مقتصرًا فيه النهي عن السب أهل الشام وأن فيهم الأبدال.

رُوي هذا الحديث عن ابن لهيعة وغيره مرفوعاً وموقوفاً.

أما الإسناد الذي مداره على ابن لهيعة، فقد أخرجه الطبراني من طريق زيد بن أبي الزرقاء عن ابن لهيعة عن عياش بن عباس عن عبد الله بن زهير الغافقي عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

وأخرجه من طريق محمد بن سفيان عن ابن لهيعة عن عياش بن عباس به، ومن طريق أخرى عن محمد بن سفيان الحضرمي عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة والحارث بن يزيد الحضرمي عن الغافقي بلفظ مختصر ليس فيه ذكر خروج الرجل من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه الحاكم بإسناد آخر من غير طريق ابن لهيعة، وإسناده رواه كلهم ثقات إلا شيخ الحاكم أحمد بن محمد بن سلمة العنزي قال الحاكم: "كان صدوقاً"^(٢)، أخرجه موقوفاً من قول علي رضي الله عنه، لذا قال الحاكم فيه: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩٧/١).

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام (٨٣١/٧).

(٣) الحاكم، المستدرک (٥٥٣/٤).

وقد نقل الألباني قول الحاكم: "صحيح الإسناد"، وموافقة الذهبي له، ثم قال: "قلت: وهو كما قالاً موقوفاً"^(١).

وهذا موافق لحكم ابن خلدون على إسناده بالصحة، لكن ينبغي أن يعلم أن لفظه فيه ما هو من المرفوع حكماً، إذ فيه الإخبار عن أمور مغيبة مستقبلة، لا تحمل إلا على أنه سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم، لولا أنه اختلف على الغافقي، في هاته الرواية عن علي رضي الله عنه، فبعضهم رواه من قوله مختصراً، وبعضهم رواه مرفوعاً بلفظ أتم؛ ورواه جماعة عن الزهري على وجه واحد، عن علي رضي الله عنه موقوفاً مختصراً.

أخرجه عبد الرزاق في المصنف بإسناد صحيح عن معمر عن الزهري عن عبد الله بن صفوان عن علي رضي الله عنه من قوله^(٢)، ورؤي من طرق أخرى عن الزهري على هذا النحو.

وأخرجه ابن عساكر نحوه من طريق أخرى باللفظ المختصر -أيضاً- موقوفاً عن علي رضي الله عنه، من طريق رجاء بن حيوة عن الحارث بن حرملة^(٣)، والحارث بن حرملة ذكره البخاري في التاريخ، وابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وابن قُطُوبغا في كتابه: "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة"^(٤)، والراوي عن رجاء، عروة بن رويم اللخمي أبو القاسم الأردني، وثقه النسائي؛ وقال الدارقطني: "لا بأس به"؛ وقال ابن حجر: "صدوق يرسل كثيراً"^(٥).

فالذي يترجح في هذا الحديث أن رفعه لا يصح، وأنه موقوفٌ عن علي رضي الله عنه، دون ذكر المهدي والأحداث المصاحبة لظهوره، واللفظ المختصر من قول علي رضي الله عنه: "لَا تَسُبُّوا أَهْلَ الشَّامِ جَمًّا غَفِيرًا، فَإِنَّ بِهَا الْأَبْدَالَ قَالَهَا ثَلَاثًا"، وهو الوارد والمحفوظ في أكثر الطرق عن علي رضي الله عنه، والله أعلم. فلا يصحُّ منه وجه الشاهد في هذا الباب.

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٢٠/١٠).

(٢) انظر: عبد الرزاق، المصنف، (٢٤٩/١١) برقم: (٢٠٤٥٥).

(٣) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها (٣٣٦/١).

(٤) انظر: البخاري، التاريخ الكبير (١٠٧/٣)؛ وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٧٢/٣)؛ وابن حبان، الثقات (١٢٨/٤)؛ وابن قُطُوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٢٤٠/٣).

(٥) البرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه (ص ٥٧)؛ والذهبي، تذهيب التهذيب (٣٤٢/٦)؛ ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٣٨٩)، وقال المحقق بشار عواد: "بل: ثقة يرسل كثيراً، فقد وثقه ابن معين، ودحيم، والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الدارقطني: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم: "عامّة أحاديثه مراسيل"، انظر: بشار عواد معروف، تحرير تقريب التهذيب (٨/٣).

الحديث السابع: حديث أم سلمة رضي الله عنها: يَكُونُ اخْتِلَافٌ عِنْدَ مَوْتِ خَلِيفَةٍ...

أورد حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً، ولفظه: «يَكُونُ اخْتِلَافٌ عِنْدَ مَوْتِ خَلِيفَةٍ، فَيَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ هَارِبًا إِلَى مَكَّةَ، فَيَأْتِيهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَيُخْرِجُونَهُ وَهُوَ كَارِهٌ، فَيَبَايَعُونَهُ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، وَيُبْعَثُ إِلَيْهِ بَعْثٌ مِنَ الشَّامِ فَيُخَسَفُ بِهِمْ بِالْبَيْدَاءِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَإِذَا رَأَى النَّاسُ ذَلِكَ أَتَاهُ أَبْدَالُ الشَّامِ وَعَصَائِبُ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَيَبَايَعُونَهُ، ثُمَّ يَنْشَأُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ أَحْوَالُهُ كَلْبٌ فَيُبْعَثُ إِلَيْهِمْ بَعْثًا فَيُظْهِرُونَ عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ بَعْثٌ كَلْبٍ، وَالْحَيَبَةُ لِمَنْ لَمْ يَشْهَدْ غَنِيمَةَ كَلْبٍ، فَيَقْسِمُ الْمَالَ وَيَعْمَلُ فِي النَّاسِ بِسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُلْقِي الْإِسْلَامَ بِجِرَانِهِ إِلَى الْأَرْضِ فَيَلْبِثُ سَبْعَ سِنِينَ، ثُمَّ يُتَوَفَّى وَيُصَلَّى عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ هِشَامٍ: تِسْعَ سِنِينَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَبْعَ سِنِينَ"^(١).

الدراسة.

الحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (١٧٥/٤) برقم: (٤٢٨٦)، (١٧٦/٤) (بدون ترقيم)، (١٧٦/٤) (بدون ترقيم)، وأحمد في "مسنده" (٦٤٤٦/١٢) برقم: (٢٧٣٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٨/١٥) برقم: (٦٧٥٧)، والحاكم في "مستدرکه" (٤٣١/٤) برقم: (٨٤٢٢) وأبو يعلى في "مسنده" (٣٦٩/١٢) برقم: (٦٩٤٠) وابن أبي شيبه في "مصنفه" (٨١/٢١) برقم: (٣٨٣٧٨) والطبراني في "الكبير" (٢٩٥/٢٣) برقم: (٦٥٦)، (٣٨٩/٢٣) برقم: (٩٣٠)، (٣٩٠/٢٣) برقم: (٩٣١) وفي "الأوسط" (٣٥/٢) برقم: (١١٥٣)، (١٧٥/٩) برقم: (٩٤٥٩)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (٨١٢/٢) برقم: (٣٥١٢).

وقد أشار ابن خلدون إلى رواية أبي داود والإمام أحمد وأبي يعلى من طريق قتادة عن أبي الخليل وهو صالح بن أبي مريم عن صاحب له عن أم سلمة رضي الله عنها، وفيها إبهام الراوي عن أم سلمة، ثم أورد الطريق التي سُمي فيها، فيما رواه أبو داود والطبراني في الأوسط والحاكم وابن أبي شيبه، من طريق أبي العوام قال: أخبرنا قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أم سلمة رضي الله عنها، فسمى المبهم وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل المدني، وكذلك قال ابن أبي حاتم: "فقلت لأبي: من صاحبه هذا؟ قال: عبد الله بن الحارث"^(٢)، وهو مجمع على توثيقه كما قال ابن عبد البر وغيره^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩١/١).

(٢) ابن أبي حاتم، العلل (٥٤٤/٦).

(٣) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣١٨/٢).

لكن مدار هاته الطريق على أبي العوام وهو عمران بن داود القطان فيه ضعف، وإن وثقه بعض الأئمة إجمالاً، لكن قال البخاري: "صدوق يهم"، وتكلم فيه يحيى القطان وابن معين وضعفه النسائي، وقال الدارقطني: "كان كثير المخالفة والوهم"، فالحاصل أن فيه كلام من قبل حفظه، لذا قال الحافظ ابن حجر: "صدوق يهم ورمي برأي الخوارج"^(١)، فزيادته بتعيين الذي أُبهم في رواية الثقات لا تحتمل التفرد - والله أعلم -.

وورد من طرق تعيين الراوي عن أم سلمة رضي الله عنها بمجاهد بن جبر، أخرجه ابن حبان من طريق قتادة عن صالح أبي الخليل عنه^(٢)، لكن في الطريق محمد بن يزيد الرفاعي، نُقل عن البخاري الإجماع على ضعفه، وقد تكلم فيه أهل بلده كما ذكر الدارقطني^(٣)، فطريقه هاته ضعيفة، إلا أنه ورد لتعيين مجاهد طرق أخرى:

الأولى: عن قتادة عن مجاهد بدون ذكر صالح أبي الخليل، أخرج ذلك الطبراني من طريق عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد من طريقين: عن معمر بن راشد عن قتادة به، وعن ليث بن أبي سليم عن مجاهد^(٤)، وعبيد الله ثقة، لكن روايته عن ليث ضعيفة، فليث قال فيه الحافظ: "صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك"^(٥)، فبقيت طريق عبيد الله عن معمر عن قتادة عن مجاهد سالمة في الظاهر لولا أن معمر قال فيه الدارقطني: "سوء الحفظ لحديث قتادة"^(٦)، مع مخالفته لرواية كل من: همام بن يحيى وهشام الدستوائي وغيرهم، حيث جعلوا رواية قتادة عن أبي الخليل واختلفوا في الوسطة بينه وبين أم سلمة، فمنهم من جعل الوسطة مجاهداً، ومنهم من جعله عبد الله بن الحارث، وهي طرق لم تسلم من ضعف، ومنهم من أبهم الراوي عن أم سلمة، وهي الطريق التي سلمت من علة - فيما يظهر - من بين

(١) انظر: النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص ٨٥)؛ العقيلي، الضعفاء الكبير (٣/٣٠٠)؛ ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٦/١٦٢)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣/٣١٨)، ابن حجر، تقريب التهذيب (١/٧٥٠).

(٢) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٥٨/١٥) برقم: (٦٧٥٧)، كتاب التاريخ - باب إخباره صلوات الله عليه وسلم عما يكون في أمته من الفتن والحوادث - ذكر الخبر المصرح بأن القوم الذين يخسف بهم إنما هم القاصدون إلى المهدي في زوال الأمر عنه.

(٣) انظر: المزي، تهذيب الكمال (٢٧/٢٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣/٧٣٥).

(٤) انظر: الطبراني في الكبير (٢٣/٢٩٥) برقم: (٩٣١) وفي الأوسط (٢/٣٥) برقم: (١١٥٣).

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (١/٨١٧).

(٦) قال الدارقطني: "ومعمر سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش"، انظر: الدارقطني، علل الدارقطني (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) (١٢/٢٢١).

تلك الطرق، فهي الراجحة -والله أعلم-، فيبقى الحديث ضعيفاً لجهالة الراوي عن أم سلمة رضي الله عنها والعلم عند الله.

وقد أشار ابن خلدون إلى علة أخرى وهي عننة قتادة في هذا الحديث، وكونه معروفاً بالتدليس. وممن ضعف الحديث من المعاصرين: الألباني، وشعيب الأرنؤوط، والشيخ عبد المحسن العباد^(١). وقد أغرب ابن القيم رحمه الله فحسن الحديث فقال: "والحديث حسن ومثله مما يجوز أن يقال فيه: صحيح"^(٢)، ومن المعاصرين الشيخ حمود التويجري فقال: "وجاء في حديث صحيح عن أم سلمة"^(٣).

الحديث الثامن: عن أم سلمة رضي الله عنها: الْمَهْدِيُّ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ.

أورد حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً: «الْمَهْدِيُّ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ»، وفيه ألفاظ، قال ابن خلدون بعد رواية الحاكم: "ولم يتكلم عليه بالتصحيح ولا غيره"، ونقل تضعيف العقيلي وقوله: "لا يتابع علي بن نفيل عليه ولا يُعرف إلا به"^(٤).

الدراسة.

قلت: الحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (١٧٤/٤) برقم: (٤٢٨٤)، ولفظه: «الْمَهْدِيُّ مِنْ عَثْرَتِي، مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ»، وابن ماجه في "سننه" (٢١٤/٥) برقم: (٤٠٨٦)، باللفظ الذي أورده ابن خلدون، والحاكم في "مستدركه" (٥٥٧/٤) برقم: (٨٧٦٨)، (٥٥٧/٤) برقم: (٨٧٦٩)، ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "البعث والنشور" (ص ١٢٤) رقم (١١٦)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١١٨/٢) رقم (٢٠٠٢)، و (٢٣٦/٣) رقم (٤٦٢٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٦٧/٢٣) برقم: (٥٦٦)، وأورده البخاري في "التاريخ الكبير" للبخاري (٢٦٦/٤)، وأبو عمرو الداني في: "السنن الواردة في الفتن" (١٠٥٠/٥).

(١) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤٣٥/٤) برقم: (١٩٦٥)، و (١٠٨٨/١٣) برقم: (٦٤٨٤)، أبو داود، سنن أبي داود (٣٤٤/٦)، وعبد المحسن العباد، شرح سنن أبي داود، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، وانظر: أحمد بن سليمان بن أيوب، ومجموعة من طلبة العلم، موسوعة بيت المقدس وبلاد الشام الحديثية (ص ١٠٥٥).

(٢) ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف [آثار الإمام ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال (١٢)] (ص ١٤٣)؛ لكن يشكل على تحسينه للحديث قوله في موطن آخر من نفس الكتاب (ص ١٣٢): "حديث الأبدال، والأقطاب، والأغواث، والنُّبَاء، والنُّجَبَاء، والأوتاد، كلها باطلة على رسول الله صلى الله عليه وسلم"، فإن حديث الباب من الأحاديث التي ذكر فيها الأبدال.

(٣) التويجري، الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر (ص ٧١).

(٤) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩١/١)، والعقيلي، الضعفاء الكبير (٢٥٣/٣).

والعقيلي رحمه الله تكلم عنه في موضعين:

الموضع الأول: في ترجمة أولى، قال: "زياد بن بيان الرقي عن علي بن نفيل، حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: زياد بن بيان الرقي عن علي بن نفيل، جد النفيلي، قال البخاري: "في إسناده نظر" (١).

ونقل ذلك أيضاً ابن عدي رحمه الله فقال: "والبخاري إنما أنكر من حديث زياد بن بيان هذا الحديث، وهو معروف به" (٢).

وقد أورده العقيلي بإسناده إلى أم سلمة رضي الله عنها من طريق زياد بن بيان هذا، عن علي بن نفيل، عن سعيد بن المسيب، عنها رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المهدي من ولد فاطمة». ثم أعلّله بما رواه كلٌّ من قتادة ومعمّر عن سعيد بن المسيب قوله، فأسند إلى سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، قال: "سئل سعيد بن المسيب عن المهدي: ممن هو؟ قال: من قريش"، قال قتادة: قلت لسعيد بن المسيب: "يا أبا محمد، من أي قريش هو؟ قال من بني هاشم، قلت: من أي بني هاشم؟ قال: من ولد فاطمة"، وعن معمّر عن ابن المسيب من قوله أيضاً (٣)، ثم قال: "وروايتهما أولى"، ثم قال العقيلي: "وفي المهدي أحاديث صالحة الأسانيد، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يخرج مني رجل، ويقال من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي» فأما من ولد فاطمة ففي إسناده نظر، كما قال البخاري والصحيح قول سعيد بن المسيب، وأما مسنداً فلا" (٤).

الموضع الثاني: في ترجمة ثانية، قال: "علي بن نفيل الحراني هو جد النفيلي عن سعيد بن المسيب، في المهدي، لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به، حدثنا هارون بن كامل قال: حدثنا علي بن معبد بن شداد قال: حدثنا أبو المليح، عن زياد بن بيان، عن علي بن نفيل، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المهدي من ولد فاطمة»".

(١) أورده البخاري في ترجمة "زياد بن بيان"، انظر: البخاري، التاريخ الكبير (٢٦٦/٤).

(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٤٥/٤).

(٣) رواية قتادة أيضاً عند: البخاري، التاريخ الكبير (٤٨٤/١٠)، وهو عند: أبو عمرو الداني، السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها (١٠٥٧/٥)؛ ونعيم بن حماد، الفتن (٣٦٨/١)، ولفظه: قال قتادة: "قلت لسعيد بن المسيب، المهدي حق هو؟ قال: حق، قلت: ممن هو؟ قال: من قريش، قلت: من أي قريش؟ قال: من بني هاشم، قلت: من أي بني هاشم؟ قال: من بني عبد المطلب، قلت: من أي عبد المطلب؟ قال: من ولد فاطمة".

(٤) انظر: العقيلي، الضعفاء الكبير (٧٥/٢)، بتصرف واختصار.

ثم قال العقيلي: "وفي المهدي أحاديث جياذ من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ"^(١). فليت ابن خلدون أنصف فنقل عن العقيلي إثباته لأحاديث المهدي من غير هذا الوجه الذي أعلّله. وممن ضعف الحديث أيضاً الجورقاني رحمه الله فقال: "هذا حديث منكر، تفرد به علي بن نفيل^(٢) الرقي، وهو منكر الحديث"^(٣).

وقد أورد ابن عدي هذا اللفظة من طريق سويد بن سعيد قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عاصم عن زر عن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المهدي من ولد فاطمة. ثم قال: "هكذا حدثناه عن سويد، فقال المهدي من ولد فاطمة، وإنما يروي الناس هذا الحديث، عن ابن عيينة: لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي، فجاء سويد بلفظة أغرب من هذا، وما أظن وافقه عليه أحد"^(٤).

يشير ابن عدي إلى أنه اللفظة غير محفوظة من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، بهذا الإسناد، وأشار إلى اللفظ المحفوظ.

فالحاصل أن هذا الخبر عن أم سلمة رضي الله عنها لم يرد إلا من طريق زياد بن بيان، عن علي بن نفيل، ولم يتابع على رفعه، وخالف علياً هذا كل من قتادة ومعر عن سعيد بن المسيب فجعلوه من قوله. وقد أعلّ غير واحد من المحققين تلك الرواية تبعاً للبخاري والعقيلي وابن عدي، ومنهم العلامة ابن الجوزي رحمه الله حيث قال عن الحديث: "قلت: وهو كلام معروف من كلام سعيد بن المسيب والظاهر أن زياد بن بيان وهم في رفعه، قال ابن عدي: "زياد معروف بهذا الحديث وقد أنكره عليه البخاري"^(٥). وإن كان قد جود إسناده الألباني في الضعيفة، فقال: "وهذا سند جيد رجاله كلهم ثقات، وله شواهد كثيرة"^(٦).

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير (٢٥٣/٣)

(٢) ورد في بعض النسخ: علي بن جميل، وهو تصحيف إنما هو علي بن نفيل.

(٣) الجورقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (٤٨٥/١).

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٩٧/٤).

(٥) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٣٧٩/٢).

(٦) في سياق تخريج حديث: «المهدي من ولد العباس عمي»، وقد حكم عليه بالوضع، وجعل حديث الباب دليلاً على رد هذا الحديث، أنظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٨١/١)، وحكم له بالصحة في صحيح الجامع، انظر: الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته (١١٤٠/٢).

وضعه الشيخ شعيب الأرناؤوط وقال: "وبهذا يتضح لك خطأ الشيخ الألباني رحمه الله إذ جَوَّد إسناده" ^(١).

الحديث التاسع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ عَلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي...

وأورد عنه رواية أخرى، قال رضي الله عنه: "حَدَّثَنِي حَلِيلِي أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ عَلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَيَضْرِبُهُمْ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى الْحَقِّ، قَالَ: قُلْتُ: وَكَمْ يَكُونُ؟ قَالَ: خَمْسٌ، وَاثْنَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ: مَا خَمْسٌ وَاثْنَيْنِ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي».

قال ابن خلدون: "وهذا السند غير محتج به، وإن كان فيه بشير بن نهيك وقال فيه أبو حاتم لا يحتج به فقد احتج به الشيخان ووثقه الناس ولم يلتفتوا إلى قول أبي حاتم لا يحتج به، إلا أنه قال فيه رجاء ابن أبي رجاء اليشكري وهو مختلف فيه قال أبو زرعة ثقة وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو داود: ضعيف، وقال مرة: صالح، وعلق له البخاري في صحيحه حديثاً واحداً" ^(٢).

الدراسة.

قلت: الحديث انفرد بإخراجه أبو يعلى في "مسنده" (١٩/١٢) برقم: (٦٦٦٥).
أخرجه من طريق أبي بكر بن أبي النضر قال حدثنا أبو النضر قال: حدثنا المرجى بن رجاء اليشكري، حدثنا عيسى بن هلال، عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه.
وقد أشار ابن خلدون إلى الكلام الوارد في بشير بن نهيك أبو الشعثاء، وأن الصحيح أنه محتج به وهو تابعي ثقة ^(٣).

(١) انظر: شعيب الأرناؤوط، تحقيق سنن أبي داود (٣٤٢/٦).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٠٠/١).

(٣) المزني، تهذيب الكمال (١٨٢/٤)، الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٣١/١).

لكنه ذكر ما ورد من تضعيف ابن أبي رجاء اليشكري، قيل اسمه المرجى، وهو مختلف فيه كما قال الذهبي، وقد أورده في كتابه: "من تكلم فيه وهو موثق"، وقال أبو داود: صالح، ونقل الآجري عنه تضعيفه، واستشهد له البخاري بحديث واحد^(١)، وقال الحافظ: "صدوق ربما وهم"^(٢).

وعيسى بن هلال هو الصديقي المصري السليحي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال فيه الحافظ: "صدوق"، وقال الذهبي: "ووثق"^(٣).

وإن كان بعض الباحثين قال: "والحديث ضعيف من أجل عيسى فلا أعلم من وثقه من المعبرين"^(٤)؛ لكن هؤلاء الأئمة وثقوه ولا يعلم من خالفهم.

وقال محقق مسند أبي يعلى: "وشيوخه: عيسى بن هلال، قد يكون هو الصديقي المصري الثقة المشهور، وهو من رجال "التهذيب"، وهناك: عيسى بن هلال آخر بصري دون الأول في الطبقة، ولعله هو المراد هنا، إلا أنني لم أتحقق سماع الرجلين من: بشير بن نهيك، فلم يذكره في شيوخ أي من الرجلين، والثاني: مجهول الصفة أيضاً، فكأنه آفة الحديث مع الراوي عنه"^(٥).

قلت: أكثر رواية عيسى بن هلال الصديقي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وروايته عن بشير بن نهيك وَرَدَتْ عند أبي يعلى فقط ولم أجد له حديثاً آخر عنه، فالله أعلم أسمع منه أم لا. فيبقى إسناده هذا الحديث لا يسلم من مقال، والله أعلم.

الحديث العاشر: حديث أنس رضي الله عنه: نَحْنُ وَلَدَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَادَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ...

(١) قال البخاري رحمه الله: حدثنا محمد بن عبد الرحيم: حدثنا سعيد بن سليمان قال: حدثنا هشيم قال: أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ»، ثم قال: وقال مرجأ بن رجاء: حدثني عبيد الله قال: حدثني أنس، عن النبي ﷺ: «وَيَأْكُلُهُنَّ وَثَرًا»، هكذا معلقاً، وورد موصولاً من طرق عند: ابن خزيمة في صحيحه (٥٤٦/٢) برقم: (١٤٢٩)، والبيهقي في الكبرى (٢٨٢/٣) برقم: (٦٢٣٩)، والدارقطني في سننه (٣٨١/٢) برقم: (١٧١٧).

(٢) انظر: الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث (ص ٤٨٠)، وابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٥٢٤)، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص ٢٧١)؛ وقد استدرك المحقق بشار عواد على الحافظ في التريب، فقال: "بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد"، ثم نقل من تكلم فيه وضعفه من الأئمة، انظر: بشار عواد معروف، تحرير تقريب التهذيب (٣/٣٥٩).

(٣) انظر: ابن حبان، الثقات (٥/٢١٣)، ابن حجر، تقريب التهذيب (١/٧٧٢)، الذهبي، الكاشف (٣/٥٨٣).

(٤) الوائلي، نزهة الألباب في قول الترمذي (وفي الباب) (٥/٣٠٨٧).

(٥) انظر: أبو يعلى، مسند أبي يعلى (ومعه: رحمت الملا الأعلى بتخريج مسند أبي يعلى) (٩/٦٠).

أورد حديث أنس رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «نَحْنُ وَلَدُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَادَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ، أَنَا وَحَمْرُهُ وَعَلِيٌّ وَجَعْفَرُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَالْمَهْدِيُّ».

الدراسة.

تناول ابن خلدون الحديث عن رواية هذا الحديث عكرمة بن عمار، وعبد الله بن زياد، وسعد بن عبد الحميد، وضعف الحديث^(١).

والحديث أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢١٤/٥) برقم: (٤٠٨٧)، والحاكم في "مستدرکه" (٢١١/٣) برقم: (٤٩٧٠).

وقد أعلل الحديث بعلل كما أشار ابن خلدون:

أولاً: الكلام في عكرمة بن عمار، وأنه مختلف فيه، ورمي بالتدليس، لكن مع ذلك ليس ضعفه شديداً، فقد وثقه ابن معين والدارقطني وقال شعبة: صدوق، وتكلموا فيه - خاصة - من جهة روايته عن يحيى بن أبي كثير، وأن فيها اضطراب كما قال البخاري والنسائي وغيرهما، لذا قال الحافظ: "صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب"، وأعلل الشيخ الوادعي - أيضاً - رواية عكرمة عن يحيى بن أبي كثير، بأنه ربما وهم فيها^(٢).

ثانياً: علي - وقيل عبد الله وهو الصواب - بن زياد اليمامي، لم يذكر فيه ابن خلدون شيئاً، مع أنه ضعيف، وضعف المحققون هذا الحديث بسببه، وقد قال فيه البخاري: "منكر الحديث ليس بشيء"^(٣). قال الألباني: "قلت: وآفته علي، والصواب: عبد الله كما في رواية الحاكم، كما جزم به في "التهذيب"، وهو مع أنه ليس من رجال مسلم"، ثم ذكر قول البخاري فيه^(٤).

الثالث: نقل الكلام في سعد بن عبد الحميد، وهو ابن جعفر الأنصاري المدني، وأنه مختلف فيه، وقد قال فيه الحافظ: "صدوق له أغاليط"^(٥).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩٨/١).

(٢) أنظر: المزي، تهذيب الكمال (٢٥٦/٢٠)؛ الذهبي، تهذيب التهذيب (٤٠١/٦)، مقبل الوادعي، أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص ٤٦٣).

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٦٢/٣).

(٤) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٢١/١٠).

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٢٣١).

وهذا الحديث قال فيه الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه" ^(١)، وتعقبه الذهبي بقوله: "ذا موضوع" ^(٢).

وقال الألباني: "وسعد بن عبد الحميد لم يرو له مسلم أيضاً"، ونقل كلام الحافظ فيه، ونقل له شاهداً عند الخطيب والدليمي، بإسناد فيه غير واحد مجهول ^(٣).
فالحديث ضعيف بسبب عبد الله بن زياد اليمامي، مع تليين أكثر من راوٍ في سنده.
وضعفه أيضاً الشيخ شعيب الأرناؤوط ^(٤).

الحديث الحادي عشر: حديث ابن عباس رضي الله عنه: مِمَّا أَهْلَ الْبَيْتِ أَرْبَعَةٌ...

أورد عن ابن عباس رضي الله عنه، ما رواه عنه مجاهد قال: لو لم أسمع أنك مثل أهل البيت ما حدثتك بهذا الحديث، قال: فقال مجاهد: "فإنه في ستر لا أذكره لمن تكره"، قال: فقال ابن عباس رضي الله عنه: "مِمَّا أَهْلَ الْبَيْتِ أَرْبَعَةٌ: مِمَّا السَّقَّاحُ، وَمِمَّا الْمُنْدِرُ، وَمِمَّا الْمَنْصُورُ، وَمِمَّا الْمَهْدِيُّ"، قال: فقال له مجاهد: "فَبَيْنَ لِي هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةَ"، فقال: "أَمَّا السَّقَّاحُ فَرُبَّمَا قَتَلَ أَنْصَارَهُ وَعَقَا عَنْ عَدُوِّهِ، وَأَمَّا الْمُنْدِرُ قَالَ: فَإِنَّهُ يُعْطِي الْمَالَ الْكَثِيرَ لَا يَتَعَاطَمُ فِي نَفْسِهِ وَيُمْسِكُ الْقَلِيلَ مِنْ حَقِّهِ، وَأَمَّا الْمَنْصُورُ: فَإِنَّهُ يُعْطَى النَّصْرَ عَلَى عَدُوِّهِ الشَّطْرَ مِمَّا كَانَ يُعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُرْعَبُ مِنْهُ عَدُوُّهُ عَلَى مَسِيرَةِ شَهْرَيْنِ، وَالْمَنْصُورُ يُرْعَبُ مِنْهُ عَلَى مَسِيرَةِ شَهْرٍ، وَأَمَّا الْمَهْدِيُّ الَّذِي يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا، وَتَأْمَنُ الْبَهَائِمُ وَالسَّبَاعُ وَتُلْقَى الْأَرْضُ أَفْلَاحَ كَبِدِهَا"، قال: قلت: "وَمَا أَفْلَاحُ كَبِدِهَا؟" قَالَ: أَمَثَالُ الْأُسْطُوَانَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ"، ونقل ابن خلدون قول الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وهو من رواية إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن أبيه وإسماعيل ضعيف وإبراهيم أبوه وإن خرج له مسلم فالأكثر على تضعيفه" ^(٥).

(١) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٢١١/٣) برقم: (٤٩٧٠)، كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم - ذكر مناقب جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم - ذكر سادات أهل الجنة.

(٢) انظر: الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، (معہ تضمینات الذہبی فی التلخیص والمیزان والعراقی فی أُمالیہ والمنای فی فیض القدر وغيرہم) (٢٣٣/٣).

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٢٢/١٠).

(٤) انظر: ابن ماجه، السنن، (المحقق: شعيب الأرناؤوط وآخرون) (٢١٤/٥)، وقالوا: "حديث منكر كما قال الحافظ ابن كثير في "النهاية" (٥٧/١)".

(٥) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩٩/١).

الدراسة.

قلت: هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک (٥١٤/٤) برقم (٨٦٦٣)، وأخرجه مختصراً ابن أبي شيبه (٢٨٨/٢١) برقم (٣٨٧٩٨).

ورد الحديث موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه، من طريق أبي بكر الفقيه عن يحيى بن حفص بن الزبير عن خلف بن تميم الكوفي عن إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر عن أبيه عن مجاهد به. أما قول الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وأنى له ذلك، وهو من رواية إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي، وهو ضعيف، قال البخاري: "عنده عجائب"، وضعفه الترمذي والنسائي والدارقطني وغيرهم^(١)، وأبوه وإن أخرج له مسلم إلا فيه كلام من قبل حفظه، قال الحافظ: "صدوق لين الحفظ"^(٢).

فالحديث ضعيف لضعف إسماعيل بن إبراهيم، والله أعلم.

الحديث الثاني عشر: حديث ثوبان رضي الله عنه: يَفْتَتِلُ عِنْدَ كُنُزِكُمْ ثَلَاثَةً...

أورد عن ثوبان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «يَفْتَتِلُ عِنْدَ كُنُزِكُمْ ثَلَاثَةً، كُلُّهُمْ ابْنُ خَلِيفَةٍ، ثُمَّ لَا يَصِيرُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ تَطْلُعُ الرَّيَاثُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، فَيَقْتُلُونَكُمْ قَتْلًا لَمْ يُقْتَلْهُ قَوْمٌ، ثُمَّ ذَكَرَ شَيْئًا لَا أَحْفَظُهُ، فَقَالَ: فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَبَايَعُوهُ وَلَوْ حَبْوًا عَلَى التَّلَجِ، فَإِنَّهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ الْمَهْدِيُّ».

قال ابن خلدون: "ورجاله رجال الصّحّاحين، إلّا أنّ فيه أبا قلابة الجرّمي وذكر الدّهبي وغيره أنّه مدلس، وفيه سفيان الثّوريّ وهو مشهور بالتّدليس، وكلّ واحد منهما عنعن ولم يصرّح بالسّماع، فلا يقبل وفيه عبد الرزاق بن همام وكان مشهوراً بالتّشيع وعمي في آخر وقته فخلط قال ابن عديّ: "حدّث بأحاديث في الفضائل لم يوافقه عليها أحد"، ونسبوه إلى التّشيع"^(٣).

الدراسة.

والحديث أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢١١/٥) برقم: (٤٠٨٤)، وأحمد في "مسنده" (٥٢٦٧/١٠) برقم: (٢٢٨٢٢)، والحاكم في "مستدركه" (٤٦٣/٤) برقم: (٨٥٢٦)، (٥٠٢/٤) برقم: (٨٦٢٦)، والبزار في "مسنده" (٩٩/١٠) برقم: (٤١٦٣).

(١) البخاري، التاريخ الأوسط (١٥٠/٢)؛ ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٦٥/١)؛ المزي، تهذيب الكمال (٣٣/٣)؛ سنن الدارقطني (١٤/٤).

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٩٤).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩٩/١).

أعلّ ابنُ خلدون الحديث بتدليس أبي قلابة والثوري، واختلاط عبد الرزاق بأخرة. والحديث أخرجه ابن ماجه والحاكم من طرق عن الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي، وأخرجه الحاكم في بعض طرقه عن عبد الوهاب بن عطاء فخالف الثوري ورواه عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن ثوبان رضي الله عنه موقوفاً.

قال الحافظ ابن كثير: "ورواه بعضهم عن ثوبان فوقفه، وهو أشبه" (١). وما نقله ابن خلدون من وصف أبي قلابة بالتدليس نعت به الذهبي والعلاني، ونقل ذلك الحافظ ابن حجر في الطبقة الأولى من المدلسين، وقال الحافظ أيضاً: "ثقة فاضل كثير الإرسال"، وفي كلا الطريقتين علة تدليسه وقد عنعن (٢).

ورواه الإمام أحمد من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أبي قلابة وأسقط أبا أسماء الرحبي، وجعل الألباني ذلك من أوهام ابن جدعان (٣).

فبقي الحديث لم يسلم من علة، وهي تدليس أبي قلابة وقد عنعن، والله أعلم.

الحديث الثالث عشر: حديث عبد الله بن الحارث بن جزء رضي الله عنه: يَخْرُجُ نَاسٌ مِنَ الْمَشْرِقِ...

أورد عن عبد الله بن الحارث بن جزء رضي الله عنه، أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَخْرُجُ نَاسٌ مِنَ الْمَشْرِقِ فَيُوطِئُونَ لِلْمَهْدِيِّ»، يَعْنِي سُلْطَانَهُ، قال ابن خلدون: "قال الطبراني: تفرد به ابن لهيعة وقد تقدّم لنا في حديث عليّ الذي خرّجه الطبراني في معجمه الأوسط أنّ ابن لهيعة ضعيف وأنّ شيخه عمر بن جابر أضعف منه" (٤).

الدراسة.

الحديث أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢١٥/٥) برقم: (٤٠٨٨)، والبزار في "مسنده" (٢٤٣/٩) برقم: (٣٧٨٤) والطبراني في "الأوسط" (٩٤/١) برقم: (٢٨٥).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (٢٧٣/١٣).

(٢) انظر: ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٢١)، قال الذهبي: "ثقة في نفسه، إلا أنه يدلّس عمن لحقهم وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس"، الذهبي، ميزان الاعتدال (٤٢٦/٢)، وانظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٣٠٤).

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٩٥/١).

(٤) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٠٠/١).

ومداره على ابن لهيعة وقد مضى الكلام فيه وأنه ضعيف، وشيخه عمرو بن جابر الحضرمي أشد ضعفاً، وقد مضى ذكر بعض كلام أئمة الجرح والتعديل فيه^(١)، فالحديث ضعيف جداً. قال البوصيري: "هذا إسناد ضعيف لضعف عمرو بن جابر وابن لهيعة"^(٢). وأورده الألباني في الضعيفة، واستدرك على الفسوي؛ في ذكره الحضرمي في ثقات التابعين المصريين، وذكر تضعيف الأئمة له، ورجح ضعفه^(٣).

الحديث الرابع عشر: حديث ابن عمر رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد العباس ويد علي فقال: سيخرج من صلب هذا حي...

أورد عن ابن عمر رضي الله عنه قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا فِي نَقَرٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؛ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَنْ يَسَارِهِ، وَالْعَبَّاسُ عَنْ يَمِينِهِ، إِذْ تَلَا حَيُّ الْعَبَّاسِ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَغْلَظَ الْأَنْصَارِيُّ لِلْعَبَّاسِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِ الْعَبَّاسِ وَيَدَ عَلِيٍّ فَقَالَ: «سَيَخْرُجُ مِنْ صُلْبِ هَذَا حَيٌّ»^(٤) يَمْلَأُ الْأَرْضَ جَوْراً وَظُلماً، وَسَيَخْرُجُ مِنْ صُلْبِ هَذَا حَيٌّ يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدَلاً وَقِسْطاً، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ، فَعَلَيْكُمْ بِالْفَتَى التَّمِيمِيِّ، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنَ الْمَشْرِقِ وَهُوَ صَاحِبُ رَايَةِ الْمَهْدِيِّ». قال ابن خلدون: "وفيه عبد الله بن عمر وعبد الله بن لهيعة وهما ضعيفان"^(٥).

الدراسة.

والحديث انفرد الطبراني بإخراجه (٢٥٦/٤) برقم (٤١٣٠). وكما قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن عمر إلا ابن لهيعة، تفرد به: كثير بن جعفر"^(٦).

(١) انظر: ص (١٤٧) من هذا البحث.

(٢) البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٢٠٥/٤)، وانظر: ابن ماجه، سنن ابن ماجه (٢١٥/٥)، تحقيق الأرنؤوط.

(٣) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٧٣/١٠) (رقم: ٤٨٢٦)، والألباني، ضعيف الجامع الصغير وزيادته ص (٩٣١) (رقم: ٦٤٢١).

(٤) ورد في الأصل (فتي) بدل (حي)، ولعله وهم من ابن خلدون أو هو من التُّسَاخ، فإنَّ الحديث له لفظ واحد وليس له سوى هاته الطريق بلفظ (حي).

(٥) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٠١/١).

(٦) انظر: المعجم الأوسط للطبراني (٢٥٦/٤).

وعبد الله بن عمر هو العدوي العمري المدني القرشي المكبر، عابدٌ لكن تُكلم فيه من قبل حفظه، كما جاء عن الأئمة كالبخاري والترمذي والنسائي وغيرهم، فليس يحتج بما انفرد به^(١). وفيه ابن لهيعة أيضاً وهو ضعيف - كما مضى -.

قال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وفيه لين، ولكن الحديث منكر"^(٢). ولا شك أن في هذا الحديث ما يُنكر فلم يرد هذا المعنى إلا من هذا الطريق الذي لا يُحتمل تفرد راويه.

الحديث الخامس عشر: حديث طلحة رضي الله عنه: سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، لَا يَهْدَأُ مِنْهَا جَانِبٌ...

أورد عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: «سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، لَا يَهْدَأُ مِنْهَا جَانِبٌ إِلَّا جَاشَ مِنْهَا جَانِبٌ، حَتَّى يُنَادِيَ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: إِنَّ أَمِيرَكُمْ فُلَانٌ». قال ابن خلدون: "وفيه المثنى بن الصباح وهو ضعيف جداً، وليس في الحديث تصريح بذكر المهدي وإثما ذكره في أبوابه وترجمته استثناساً"^(٣).

الدراسة.

وهذا الحديث أيضاً انفرد بإخراجه الطبراني في الأوسط (٥٩/٥) برقم (٤٦٦٦). وفي سنده المثنى بن الصباح اليماني الأبنأوي المكي، متكلم فيه^(٤). قال الهيثمي: "وفيه مثنى ابن الصباح وهو متروك ووثقه ابن معين وضعفه أيضاً"^(٥)، لكن أكثر الروايات عن ابن معين في تضعيفه، وهو الموافق لكلام غيره من الأئمة، وإنما قال: يكتب حديثه ولا يترك، يعني للاعتبار^(٦). وقد أعل الدارقطني الحديث - أيضاً - باضطراب إسماعيل بن عياش في سنده^(٧). فالحديث ضعيف.

(١) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٨٨/٢)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٣١٤).

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣١٨/٧).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٠١/١).

(٤) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٥٤٩/١٢).

(٥) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣١٦/٧).

(٦) انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٧٠/٨)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٥٠/١٢).

(٧) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢١٣/٤).

فهذه عدة الأحاديث التي يُسَلَّم لابن خلدون رحمه الله في تضعيفها وتعليلها في الجملة، فلا يكاد تسلم منها رواية للاحتجاج، والله أعلم.

المطلب الثاني: الأحاديث التي يترجح ثبوتها.

ومما ظهر لي أنه ثابت في الباب مما أورده ابن خلدون وأعله إجمالاً سبعة أحاديث، هي:

الحديث الأول: عن ابن مسعود رضي الله عنه: لو لم يبق من الدنيا إلا يوم، لطول الله ذلك اليوم...

أورد ابن خلدون رحمه الله حديث ابن مسعود رضي الله عنه «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ، لَطَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، حَتَّى يَبْعَثَ رَجُلًا مِثِّي أَوْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يُوَاطِئُ اسْمَهُ اسْمِي وَاسْمُ أَبِيهِ اسْمُ أَبِي»، وهذا لفظ أبي داود، وذكر لفظ الترمذي وأشار إلى سكوت أبي داود عليه، ومعنى ذلك عنده، وأشار إلى أنه روي عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً، ثم نقل كلام أئمة الجرح والتعديل في عاصم بن أبي النجود الذي عليه مدار الحديث^(١).

الدراسة.

قلت: هذا الحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (١٧٣/٤) برقم: (٤٢٨٢)، والترمذي في "جامعه" (٨٤/٤) برقم: (٢٢٣٠)، (٨٥/٤) برقم: (٢٢٣١) وأحمد في "مسنده" (٨٣١/٢) برقم: (٣٦٤١)، (٨٣١/٢) برقم: (٣٦٤٢)، (٨٣١/٢) برقم: (٣٦٤٣)، (٩٥٠/٢) برقم: (٤١٧٩)، (٩٨٤/٢) برقم: (٤٣٦٥) والبزار في "مسنده" (٢٠٣/٥) برقم: (١٨٠٢)، وفي عدة مواضع، وابن حبان في "صحيحه" (٢٨٤/١٣) برقم: (٥٩٥٤)، (٢٣٦/١٥) برقم: (٦٨٢٤)، (٢٣٧/١٥) برقم: (٦٨٢٥)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٩٢/٢١) برقم: (٣٨٨٠٢)، والطبراني في "الكبير" (١٣١/١٠) برقم: (١٠٢٠٨)، وفي عدة مواطن، وفي "الأوسط" (٥٥/٢) برقم: (١٢٣٣)، (٥٤/٧) برقم: (٦٨٣٠)، وفي "الصغير" (٢٨٩/٢) برقم: (١١٨١).

كلهم من طرق عن عاصم بن أبي النجود عن زبّ عن ابن مسعود رضي الله عنه، فمدار الحديث على عاصم بن أبي النجود.

والفاظه، كالتالي:

«لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ قَالَ زَائِدَةُ فِي حَدِيثِهِ: لَطَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ ثُمَّ اتَّفَقُوا، حَتَّى يَبْعَثَ رَجُلًا مِثِّي أَوْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يُوَاطِئُ اسْمَهُ اسْمِي وَاسْمُ أَبِيهِ اسْمُ أَبِي»، وفي لفظ: «يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مِلْتُمْ ظُلْمًا وَجَوْرًا»، وفي لفظ: «لَا تَذْهَبُ أَوْ لَا تَنْقُضِي الدُّنْيَا حَتَّى يَمْلِكَ الْعَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٨٩/١).

يُؤَاطِي اسْمُهُ اسْمِي»، وفي لفظ الترمذي: «يَلِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُؤَاطِي اسْمُهُ اسْمِي»، وفي لفظ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلِي...».

وما أشار إليه من الموقوف، أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ لَطَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ حَتَّى يَلِي...».

وقد رأيت أن أسوق كلام أئمة الجرح والتعديل بألفاظهم ليتبين بجلاء حال عاصم رحمه الله وما يمكننا الخلوص به في مرتبته من محصل كلامهم.

فقد قال الحاكم في سياق حديث الباب: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، والحديث المفسر بذلك الطريق، وطرق حديث عاصم عن زر، عن عبد الله كلها صحيحة على ما أصلته في هذا الكتاب بالاحتجاج بأخبار عاصم بن أبي النجود، إذ هو إمام من أئمة المسلمين"^(١).

قال أحمد بن حنبل: "كان رجلاً صالحاً قارئاً للقرآن خيراً ثقة، والأعمش أحفظ منه، وكان شعبة يختار الأعمش عليه في تثبيت الحديث"^(٢).

وقال العجلي: "وكان ثقة في الحديث ولكن يختلف عنه في حديث زر وأبي وائل"^(٣)، وجعل ابن خلدون ذلك من ضعف روايته عنهما.

وقال محمد بن سعد: "قالوا: وكان عاصم ثقةً إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه"^(٤).

وذكر يعقوب بن سفيان أن في حديثه اضطراب، وإن كان ثقة^(٥).

ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة توثيقه، قال: "فذكرته لأبي فقال: ليس محله هذا أن يقال هو ثقة!، وقد تكلم فيه ابن علي فقال: "كأن كل من كان اسمه عاصمًا سيء الحفظ"، ونقل عن أبيه أيضاً قوله: "محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ"^(٦).

(١) الحاكم، المستدرک علی الصحيحین (٥٧٦/٩).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٣٤١/٦).

(٣) العجلي، الثقات (٦/٢).

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٣٩/٨).

(٥) الفسوي، المعرفة والتاريخ (١٩٧/٣).

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٤١/٦).

ونحو ذلك قال يحيى القطان: "ما وجدت رجلاً اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ"^(١)، وقال أيضاً- يعني القطان: "سمعت شعبة يقول: "حدثنا عاصم يعني بن أبي النجود وفي النفس ما فيها"^(٢). واختلف فيه قول النسائي، كما قال ابن خلدون، فقد ورد عن النسائي أنه قال فيه: "ليس بحافظ"، وقال: "ليس به بأس"^(٣).

وقال ابن خراش: "في حديثه نكارة"^(٤).

وقال أبو جعفر العقيلي: "لم يكن فيه إلا سوء الحفظ"^(٥).

وقال الدارقطني: "في حفظه شيء"^(٦).

وقال الذهبي: "ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبوت صدوق يهمل"، وقال أيضاً: "وثق، وقال الدارقطني في حفظه شيء"^(٧).

قال ابن خلدون: "وإن احتج أحد بأن الشيخين أخرجاه له، فنقول أخرجاه له مقروناً بغيره لا أصلاً والله أعلم"^(٨).

فالذي يظهر من كلام ابن خلدون رحمه الله أنه يميل إلى تضعيف هذا الحديث بناءً على ما استخلصه من كلام أئمة الجرح والتعديل، حيث أورد كلام الحاكم في قبول رواية عاصم واعتباره رواياته عن زرّ كلها صحيحة، ثم تعقبه قائلاً: "إلا أن عاصماً قال فيه..."، ثم أورد كلام الإمام أحمد وقد وثقه، إلا أنه قدم عليه الأعمش، ونقل ذلك عن شعبة، وأورد كلام العجلي في الاختلاف على عاصم في روايته عن زر وأبي وائل، وجعل ابن خلدون ذلك تضعيفاً منه للرواية عنهما!، وليس الأمر كذلك، فتوثيق الإمام أحمد له صريح، وتقديم غيره ممن هو أحفظ لا يسقط روايته، لكنه يكون في الاحتجاج به دون

(١) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (٧١/٢)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٣٥٧/٢)، والذهبي، المغني في الضعفاء (٣٢٢/١).

(٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد (رواية ابنه عبد الله) (٢٢٧/٣).

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٥٧/٢)؛ المزي، تهذيب الكمال (٤٧٨/١٣).

(٤) المزي، تهذيب الكمال (٤٧٨/١٣).

(٥) نفس المصدر.

(٦) نفس المصدر.

(٧) الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٥٧/٢)؛ والذهبي، الكاشف (٥١٨/١).

(٨) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩٠/١).

غيره ممن هو أحفظ منه، كمن هو من أهل هذا الشأن كالأعمش وغيره، أما العجلي فلم يضعفه إنما أشار إلى الاختلاف الواقع في الرواية عنه عن زر وأبي وائل صاحبي ابن مسعود رضي الله عنه.

ثم ذكر ابن خلدون كلام جماعة من أئمة الجرح والتعديل، وخلص إلى قوله: "وإن احتج أحد بأن الشيوخ أخرجوا له، فنقول أخرجوا له مقروناً بغيره لا أصلاً والله أعلم"^(١).

فيفهم منه أنه يضعف حديثه هذا بناءً على أن حديثه لا يقبل سوى مقروناً بغيره، وأيد ذلك بصنيع الشيخين؛ لكن البخاري ومسلم لا يسلكان هذا مع من هو ضعيف لدهما فحسب، بل حتى من خف ضبطه، كحال عاصم، فإنه صدوق مع احتمالية الوهم، وكلام أئمة الجرح والتعديل - لمن تأمله - كله منصب على تليينه في حفظه مع توثيقه في الجملة، لذلك قال أبو حاتم: محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ^(٢)، وقال فيه النسائي: ليس بحافظ، وقال: ليس به بأس، وإنما تنتفي عنه الدرجة العليا من الحفظ، لذا جعله كثير من المحققين حسن الحديث، وهذا مقيد بعدم مخالفته من هو أوثق منه.

ومن الأمثلة التطبيقية لذلك ما أشار الشيخ الألباني رحمه الله بقوله في بعض تحريجاته: "وفيه عاصم بن أبي النجود، وهو متكلم في حفظه، وقد قال الذهبي والعسقلاني: "صدوق يهم"، فمثله حسن الحديث إذا لم يخالف، وأما مع المخالفة - كما هنا - فلا"^(٣).

أما حديث الباب الذي يثبت خروج المهدي فإنه ثابت من طرق متعددة عن غير ابن مسعود رضي الله عنه كما سيأتي بيانه، ولم يخالف عاصم بن أبي النجود غيره، ولا انفرد بشيء عمن هو أحفظ منه.

وقد تابع عاصماً في روايته هاته عن زر بن حبيش، عمرو بن مرة المرادي، في رواية أخرجها الطبراني في الكبير من طريق يوسف بن حوشب عن خلف بن حوشب عن عمرو بن زر به، ولفظه: «لَا يَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَفِّقُ اسْمُهُ اسْمِي»، وهذا الإسناد رواه ثقات سوى يوسف بن حوشب الكوفي قال فيه أبو حاتم: شيخ، وقال الذهبي: "لا يكاد يعرف"^(٤)، وقال ابن عدي: "أحاديثه محتملة"^(٥)؛ لكنه في هاته الرواية انفرد عن خلف بن حوشب فجعلها من طريق عمرو بن مرة

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٣٩٠).

(٢) الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم (٦/٣٤١).

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/٥٢٣).

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال (٤/٤٦٣).

(٥) ابن حجر، لسان الميزان (٨/٥٥٢).

المرادي عن زرٍّ، فلا يعرف هذا الحديث عن عمرو بن مرة إلا من هذه الطريق، ورواه الأئمة وفيهم شعبة والثوري والأعمش وغيرهم كثير وهم من المكثرين عن عمرو بن مرة وأُعرفُ بحديثه، كلهم جعلوه عن عاصم عن زرٍّ، فالظاهر أنه وهمٌ، والحمل فيه على يوسف بن حوشب والله أعلم.

ولحديث ابن مسعود رضي الله عنه شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو ما أشار ابن خلدون أنه موقوف عليه، وقد أورده الترمذي بعد ذكر حديث ابن مسعود رضي الله عنه، من طريق عبد الجبار بن العلاء عن سفيان بن عيينة عن عاصم، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ لَطَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ حَتَّى رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي».

وأخرجه ابن حبان، عن الفضل بن الحباب الجمحي، عن مسدد، عن محمد بن إبراهيم الكتاني، عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، والفضل بن الحباب هو أبو خليفة الجمحي مختلفٌ فيه وثقه بعضهم ويظهر أن ابن حجر توقف فيه^(١)، ومحمد بن إبراهيم الكتاني قال فيه أبو حاتم: "ليس بمشهور يكتب حديثه"^(٢)، ومع هذا فقد خالف ابن عيينة فرفع الحديث، ولا يضره -والله أعلم- لأن لفظة الحديث لا تحمل إلا على قول النبي صلى الله عليه وسلم، لقوله: "رجل من أهل بيتي".

وأخرجه ابن ماجة والبخاري عن طريق عن قيس بن الربيع الكوفي، عن أبي حصين عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولفظه: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ لَطَوَّلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يَمْلِكُ جَبَلَ الدَّيْلَمِ وَالْقُسْطَنْطِينِيَّةَ»، وفي لفظ: «حَتَّى يَفْتَحَ قُسْطَنْطِينِيَّةَ وَالدَّيْلَمَ»، لكن قيس بن الربيع صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، فالطريق ضعيفة، خاصة مع هاته الزيادة المنكرة^(٣).

فالصحيح والمحفوظ عن أبي هريرة رضي الله عنه في هاته الرواية هو ما رواه سفيان بن عيينة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولا شك أن لها حكم الرفع، فتكون شاهداً لرواية سفيان بن عيينة عن عاصم عن زر عن ابن مسعود رضي الله عنه: «يَلِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي»، ويشهد لشطره الأول: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ لَطَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ»، ما ورد عن ابن مسعود من الطرق

(١) انظر: ابن حبان، الثقات (٨/٩)، وابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٥١٣/٧)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٣٥٠/٣)، وابن حجر، لسان الميزان (٣٣٧/٦).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٨٥/٧).

(٣) وانظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، (٣٥١/٩) برقم (٤٣٦١).

الأخرى، فحديث ابن مسعود رضي الله عنه لا ينزل عن الحسن، لحال عاصم بن أبي النجود، لكنه يتقوى برواية أبي هريرة رضي الله عنه، فيكون صحيحاً لغيره، والله أعلم.

قال المباركفوري رحمه الله: "لا ينحط عن درجة الحسن وله شواهد كثيرة من بين حسان وضعاف" (١)؛ وحكم له الألباني بالصحة في جملة ما صححه من أحاديث المهدي (٢)؛ وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: "صحيح لغيره" (٣).

الحديث الثاني: عن علي رضي الله عنه: لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلاً...

أورد ابن خلدون رحمه الله حديث علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملأها عدلاً كما ملئت جوراً»، وعزاه إلى أبي داود، وذكر أن مدار الحديث على فطر بن خليفة، ونقل كلام أئمة الجرح والتعديل فيه (٤).

الدراسة.

قلت: الحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (١٧٤/٤) برقم: (٤٢٨٣) وأحمد في "مسنده" (٢٢٥/١) برقم: (٧٨٤) والبخاري في "مسنده" (١٣٤/٢) برقم: (٤٩٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٢/٢١) برقم: (٣٨٨٠٣)، كلهم من طريق فطر بن خليفة، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٣٧٣/١١) برقم: (٢٠٧٧٦) عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٣٤/٢١) برقم: (٣٨٥٠١) من طريق آخر عن عمران بن حدير عن رفيع أبي كثيرة عن علي رضي الله عنه، بلفظ فيه ذكر امتلاء الأرض ظلماً وجوراً ثم عدلاً وقسطاً دون ذكر المهدي.

وورد الحديث بعدة ألفاظ:

ولفظ أبي داود: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا يَوْمٌ لَبَعَثَ اللَّهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَمْلَأُهَا عَدْلًا كَمَا مُلِئْتُ جَوْرًا».

ولفظ الإمام أحمد: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ لَبَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رَجُلًا مِنَّا، يَمْلَأُهَا عَدْلًا كَمَا مُلِئْتُ جَوْرًا»، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: رَجُلًا مِنِّي.

(١) المباركفوري، تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذي (٢٣١/٣).

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيح (٤١/٤)، وانظر: الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته (٩٣٨/٢) برقم (٥٣٠٤)، و (١٣٥٦/٢) برقم (٨١٠٦).

(٣) أبو داود، السنن (٣٣٧/٦) تحقيق الأرنؤوط.

(٤) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩٠/١).

وفي لفظ: «لَتُمْلَأَنَّ الْأَرْضُ ظُلْمًا وَجَوْرًا حَتَّى لَا يَقُولَ أَحَدٌ: اللَّهُ اللَّهُ يَسْتَعْلِقُ بِهِ، ثُمَّ لَتُمْلَأَنَّ بَعْدَ ذَلِكَ قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وَجَوْرًا».

وفي لفظ لابن أبي شيبه: «تَمْتَلِيءُ الْأَرْضُ ظُلْمًا وَجَوْرًا حَتَّى يَدْخُلَ كُلُّ بَيْتٍ خَوْفٌ وَحَرْبٌ، يَسْأَلُونَ دِرْهَمَيْنِ وَجَرِيْبَيْنِ فَلَا يُعْطَوْنَهُ، فَيَكُونُ تَقْتَالٌ بِتَقْتَالٍ، وَتَسْيَارٌ بِتَسْيَارٍ، حَتَّى يُحِيطَ اللَّهُ بِهِمْ فِي مِصْرِهِمْ، ثُمَّ تُمْلَأُ الْأَرْضُ عَدْلًا وَقِسْطًا»، وَقَالَ وَكِيعٌ: حَتَّى يُحِيطَ اللَّهُ بِهِمْ فِي مِصْرِهِ.

أورد ابن خلدون رحمه الله كلام أئمة الجرح والتعديل في فطر بن خليفة، ما بين موثق ومجرح^(١). وسأسوق أهم ما ورد من كلام المحققين من أئمة الجرح والتعديل في فطر بن خليفة - كما مضى في عاصم بن أبي النجود - ليتبين بجلاء حاله من خلاصة كلامهم:

فأما توثيق من ذكرهم من أئمة الجرح والتعديل لفطر بن خليفة، فالأمر كما ذكر، فقد وثقه الإمام أحمد رحمه الله فقال عبد الله ابنه: "سألت أبي عن فطر بن خليفة فقال: "ثقة صالح الحديث، حديثه حديث رجل كيس، إلا أنه كان يتشيع"^(٢).

وقال فيه ابن أبي حاتم رحمه الله: "سألت أبي عن فطر بن خليفة فقال: صالح، كان يحيى القطان يرضاه ويحسن القول فيه ويحدث عنه"^(٣).

وقال النسائي رحمه الله: "ليس به بأس"، وقال مرة: "ثقة حافظ كيس"^(٤)، وقد أخرج له في الصغرى خمسة أحاديث مع ما عرف عنه من شدة الانتقاء والاحتراز من الرواية عن من تكلم فيه.

وقال يحيى بن معين: "فطر بن خليفة ثقة، كان يتشيع، وهو يكتب حديثه"^(٥).

وقال العجلي رحمه الله فقال: "كوفي ثقة، حسن الحديث، وكان فيه تشيع قليل"^(٦).

(١) نفس المصدر.

(٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)، (١/٤٤٣)؛ وانظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، (٣/٤٦٤).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٧/٩٠).

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٣/٤٠٢).

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٧/١٤٥).

(٦) العجلي، الثقات (٢/٢٠٨).

وقال أبو زرعة الدمشقي رحمه الله: "وسمعت أبا نعيم يرفع من فطر، ويوثقه، يذكر أنه كان ثبتاً في حديثه"، ونقل عن أبي نعيم في حديث: "حدثنا به فطر، وما كان فطر عندي بضعيف"، ونقل عن القطان توثيقه^(١).

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي رحمه الله: "وسمعت ابن نمير يذكر عن أبيه -إن شاء الله- قال: فقل لسفيان: لو كنت لحقت عطاء بن أبي رباح والحكم فقال: أما الحكم فأخبرني فطر وهو صدوق..."^(٢). وقد ذكره ابن حبان رحمه الله في الثقات^(٣).

وقال فيه ابن عدي رحمه الله: "له أحاديث صالحة عند الكوفيين يروونها عنه في فضائل علي وغيره، وهو متماسك، وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه"^(٤).

وهناك من تكلم فيه، وبعضهم تشدد في جرحه، وممن أشار إليهم ابن خلدون، الدارقطني رحمه الله قال فيه: "زائع ولم يحتج به البخاري"^(٥).

قلت: وعدم احتجاج البخاري رحمه الله لا يلزم منه التجريح كما هو معلوم، فإن البخاري في الصحيح انتقى أصح الصحيح، وليس كل من ترك الرواية عنه من جرح له، على أن البخاري روى له مقروناً^(٦). أما ما نقله من كلام أحمد بن يونس رحمه الله فقد رواه ابن معين رحمه الله فقال: "حدثنا العباس قال حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس قال: كنت أمر بفطر بن خليفة بالكناسة في أصحاب الطعام، وكان أعرج، وكان يتكئ على عصا عند أصحاب الطعام، فلا أكتب عنه ولا أسأله عن شيء، وكان يتشيع، فأمر به وأدعته مثل الكلب"^(٧).

(١) أبو زرعة الدمشقي، تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رواية: أبي الميمون بن راشد) (ص ٤٦٥ و ٤٦٦)، وانظر: السيد أبو المعاطي النوري، إبراهيم محمد النوري، وآخرون، الجامع في الجرح والتعديل (لأقوال البخاري، ومسلم، والعجلي، وأبي زرعة الرازي، وأبي داود، ويعقوب الفسوي، وأبي حاتم الرازي، والترمذي، وأبي زرعة الدمشقي، والنسائي، والبزار، والدارقطني) (٣٦٨/٢).

(٢) الفسوي، المعرفة والتاريخ (٦٥٦/٢).

(٣) ابن حبان، الثقات (٣٠٠/٥).

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٤٥/٧).

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٦٧/١٠).

(٦) أخرج له حديث: «ليس الواصل بالمكافي...»، مقروناً بالحسن كلاهما عن مجاهد، صحيح البخاري (٢٢٣٣/٥).

(٧) ابن معين، (رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه) ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ (٣٣٤/٣).

وممن ترك الرواية عنه أبو بكر بن عياش رحمه الله حيث قال: "ما تركت الرواية عن فطر، إلا لسوء مذهبه" (١).

وقال الجوزجاني رحمه الله: "زائغ غير ثقة" (٢).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وقال ابن أبي خيثمة عن قطبة بن العلاء: "تركت حديثه لأنه روى أحاديث فيها إزاء على عثمان"، قال الحافظ: "فهذا هو ذنبه عند الجوزجاني" (٣).

والظاهر أن ابن عبد الهادي رحمه الله ممن يضعفه فقد قال عن حديث وارد في القنوت: "وروي عن علي من طريق فطر، وهو ضعيف" (٤).

وقد خلص الحافظ ابن حجر رحمه الله من كلام أئمة الجرح والتعديل فيه إلى قبول روايته فقال: "صدوق رمي بالتشيع" (٥).

فأنت ترى أن جمهور أئمة الجرح والتعديل يوثقونه ويقبلون روايته، ومن ترك الرواية عنه فلسوء مذهبه، وهذا الأمر لم يجعل بعض الأئمة كالإمام أحمد والنسائي وأبي داود وغيرهم يدعون روايته لعلمهم بحفظه وصدقه وعدم تأثير البدعة فيما رواه -والله أعلم-، وقد روى له أصحاب السنن الأربعة وروى له البخاري مقروناً.

لذا تجد من صنيع جمع من أئمة الحديث الكبار قبول رواية بعض أصحاب البدع لعلمهم بأنهم -في الغالب- لم يكونوا دعاة لبدعهم مع صدقهم خاصة من عرف أنه كان متأولاً، أما من كُفِّر ببدعته وقامت عليه الحجة في مخالفة أمر معلوم من الدين بالضرورة، ومن عرف باستحلال الكذب فلا (٦).

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير (٤٦٤/٣).

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٠٢/٣).

(٣) ابن حجر، هدي الساري (ص ٤٣٥).

(٤) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق (٤٤٣/٢).

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (٧٨٧/١)، وابن حجر، لسان الميزان (٣٩٢/٩).

(٦) انظر للمزيد في هذا الباب: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص ١٢٥)، وانظر تفصيلاً قيماً من كلام أبي محمد بن حزم رحمه الله: ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام (١٤٩/١)؛ وابن رجب، شرح علل الترمذي (٥٧٧/٢)؛ وتحقيقاً جامعاً عند: يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث (٣٩٧/١).

وقد قال علي بن المديني رحمه الله: "لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي، يعني التشيع، خربت الكتب"، قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "قوله: خربت الكتب، يعني لذهب الحديث" (١).

وذلك لِعِلْمِ أولئك الأئمة أن تلك البدع لم تؤثر في تلك الروايات بعينها، فلقد كانوا أعلم ما يكونون بالرواية ورواياتهم، فيعرفون البصير منهم بما يروي من غيره، والصادق الثقة من غيره، وتأمل في قول محمد بن عبد الله بن عمار الحافظ الموصلي رحمه الله لما سُئِلَ عن علي بن غراب، فقال: "كان صاحب حديث بصيراً به، فقليل له: أليس هو ضعيفاً؟ قال: إنه كان يتشيع، ولست بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث يبصر الحديث -بعد أن لا يكون كذوباً- للتشيع أو للقدر، ولست براؤٍ عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح، يعني الموصلي" (٢).

وحال فطر بن خليفة ليس بأسوأ من حال كثير من الرواة الذين رموا ببدع وكان حالهم فيها أسوأ، لكن روى بعض الأئمة حديثهم أو بعض حديثهم انتقاءً، لاعتبارات راعوها ميّزوا فيها حديثهم، وعلموا فيها صدقهم وسلامة رواياتهم تلك مما يقدح فيها، والمعول في تمييز ذلك على سعة حفظ أولئك الأئمة ومعرفتهم وبصرهم بالرجال والأحاديث، وقد يختلفون في ذلك فيقبل بعضهم رواية من زُمي ببدعة ويردها غيره، بل بعضهم يقبل رواية الراوي في أول أمره ثم يتركها، أو يتركها ثم يقبلها (٣)، والله أعلم.

وقد صحح هذا الحديث جماعة من أهل العلم، وبينوا قبول رواية فطر، وهذه بعض النقول في ذلك: قال عبد الحق الإشبيلي رحمه الله بعد إيراد حديث الباب: "فطر بن خليفة وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد، وقال أبو حاتم: فطر بن خليفة صالح، كان يحيى بن سعيد القطان يرضاه، ويحسن القول فيه ويحدث عنه" (٤).

وقال شرف الحق العظيم آبادي رحمه الله: "والحديث سكت عنه المنذري، قلت: الحديث سنده حسن قوي، وأما فطر بن خليفة الكوفي فوثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين والنسائي

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص ١٢٩).

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص ١٣٠)، وانظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي (٥٧٩/٢).

(٣) واعتبر في ذلك بصنيع ابن خزيمة رحمه الله مع عباد بن يعقوب حينما روى عنه مرة قال: "حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه، عباد بن يعقوب"، وإن كان قد ترك الرواية عنه أخيراً لشدة غلوه، انظر: الذهبي، تذهيب التهذيب (٥٩/٥)، وابن مهدي حيث ترك رواية بعض أهل البدع ثم قبلها أخيراً تأثماً، انظر: أبو عبد الرحمن السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني (ص ٢٤٣).

(٤) عبد الحق الإشبيلي المعروف بابن الخراط، الأحكام الشرعية الكبرى (٥٢٧/٤).

والعجلي وابن سعد والساجي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وأخرج له البخاري، ويكفي توثيق هؤلاء الأئمة لعدالته، فلا يلتفت إلى قول بن يونس وأبي بكر بن عياش والجوزجاني في تضعيفه، بل هو قول مردود، والله أعلم^(١).

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في موضع من تحقيق المسند: "فطر، بكسر الفاء وسكون الطاء: هو ابن خليفة وهو ثقة صالح الحديث، وثقة أحمد وابن معين وغيرهما"^(٢).

وفي تخرجه لحديث الباب، قال: "إسناده صحيحان، فطر: هو ابن خليفة، وهو ثقة كما قلنا (وأشار إلى كلامه السابق)"، ثم قال: "فلا يلتفت إلى قول ابن يونس وأبي بكر بن عياش والجوزجاني في تضعيفه، بل هو قول مردود، كما في عون المعبود، خصوصاً وقد ترجم له البخاري في الكبير فلم يذكر فيه جرحاً"^(٣).

قلت: مع عدم ذكر البخاري فيه جرحاً معيناً، إلا أن الدارقطني عدَّ اقتصار البخاري على الرواية عنه مقروناً قدحاً فيه، فقال: "زائغ ولم يحتج به البخاري"^(٤).

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط رحمه الله عن رواية فطر لهذا الحديث: "إسناده صحيح"، ثم قال: "وفطر: هو ابن خليفة، وهذا الأخير -وان رمي بالتشيع- لم يأت بما ينكر، وقد وافقه رواية ابن مسعود وغيره"^(٥).

وقال محمد ضياء الرحمن الأعظمي رحمه الله: "وإسناده حسن من أجل فطر هو ابن خليفة فإنه حسن الحديث"^(٦).

وصححه الشيخ الألباني رحمه الله^(٧).

تنبيه:

(١) شرف الحق العظيم آبادي، عون المعبود وحاشية ابن القيم (٢٥١/١١).

(٢) أحمد بن حنبل، المسند (٤٨٥/١).

(٣) المسند (٥٠٠/١).

(٤) مضي ص: (١٧١).

(٥) أبو داود، السنن (٣٤١/٦) تحقيق الأرنؤوط.

(٦) محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل المرتب على أبواب الفقه (٤٢٨/١٢).

(٧) انظر: أبو داود، سنن أبي داود (١٠٧/٤)، برقم: (٤٢٨٣)، والألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته (٩٣٨/٢) برقم: (٥٣٠٥).

ومن الأوهام في تخريج بعضهم قوله: "وفطر هو ابن خليفة شديد التدليس فقد رد القطان مروياته وإن قال فيها ثنا"^(١).

قلت: هذا معارض لما نقله أبو حاتم وابن معين وغيرهم عن يحيى القطان أنه كان يوثقه ويحدث عنه، أما ما نقل عنه من رميته بالتدليس فقد نقل ذلك السخاوي رحمه الله فقال: "ولذا قال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد القطان: يعتمد على قول فطر ثنا، ويكون موصولاً؟ فقال: لا، فقلت: أكان ذلك منه سجية؟ قال: نعم، قال له: وما ينتفع بقول فطر: ثنا عطاء، ولم يسمع منه، وقال ابن عمار عن القطان: كان فطر صاحب ذي سمعت، يعني أنه يدلس فيما عداها، ولعله تجوّز في صيغة الجمع فأوهم دخوله"^(٢).

فإن هذا متعلق بروايته بصيغ التحديث والسماع بصيغة الجمع لا الأفراد عمن لم يعلم سماعه منه، كقول: "سمعنا وحدثنا"، ولم يتعرض السخاوي في هذا لرد رواية فطر عند القطان ولا غيره، فإن تدليسه بصيغة الجمع لا الأفراد، فلم يكن يقول سمعت وحدثني فيما لم يسمعه، لأن ذلك يكون كذباً، والمسألة هنا متعلقة بنوع من التدليس تكلم عنه الأئمة كان يقع فيه بعض الرواة الثقات، كالحسن البصري وغيره، لذا قال السخاوي بعدها:

"كقول الحسن البصري: "خطبنا ابن عباس"، و "خطبنا عتبة بن غزوان"، وأراد أهل البصرة بلده، فإنه لم يكن بها حين خطبتهما، ونحوه في قوله: "حدثنا أبو هريرة"، وقول طاوس: "قدم علينا معاذ اليمن"^(٣)، وقد أشار إلى هذا المعلمي رحمه الله وبين أن ذلك جائز إذا وجدت قرينة تبين نفي حقيقة السماع، أو عرف الراوي بأنه يستعمل ذلك"^(٤).

والذي يظهر أن هذا مراد القطان فيما يتعلق بفطر بن خليفة، وأنه ممن يتجوّز في التحديث بصيغة الجمع فيما لم يسمع، والله أعلم.

الحديث الثالث: عنه أيضاً: المَهْدِيُّ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ...

(١) الوائلي، نزهة الألباب في قول الترمذي: (وفي الباب) (٣٠٨٢/٥).

(٢) السخاوي، فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي (٢٢٥/١).

(٣) نفس المصدر.

(٤) المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، [آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٠) و (١١)] (٧٨٧/١٠).

أورد ابن خلدون حديث إبراهيم بن محمد بن الحنفية عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْمَهْدِيُّ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ، يُصَلِّحُهُ اللَّهُ فِي لَيْلَةٍ»، وأورد كلام البخاري في الراوي الذي عليه مدار الحديث وهو ياسين العجلي، واستنكار بعض الأئمة لهذا الحديث^(١).

الدراسة.

قلت: والحديث أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢١٣/٥) برقم: (٤٠٨٥) وأحمد في "مسنده" (١٩٦/١) برقم: ٧: (٦٥٥) وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٩/١) برقم: (٤٦٥) والبزار في "مسنده" (٢٤٣/٢) برقم: (٦٤٤) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٩٠/٢١) برقم: (٣٨٧٩٩)، (٢٩١/٢١) برقم: (٣٨٨٠٠).

وفي إسناد هذا الحديث ياسين العجلي، وهو مختلف فيه، قال البخاري عن روايته هاته: "في إسناده نظر"^(٢)، وأشار إلى ضعفه البزار، وقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإنما كتبناه مع لين ياسين، لأننا لم نعرفه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد، فلذلك كتبناه وبيننا العلة فيه"^(٣)، وضعفه الذهبي^(٤).

وقال ابن معين: "ليس به بأس"، وأبو زرعة: "لا بأس به"، ووافقه ابن حجر، فقال عنه في التقريب: "لا بأس به"^(٥)، واستدرك في التهذيب على من ظنه ياسين الزيات، فقال: "ووقع في "سنن ابن ماجه" عن ياسين غير منسوب، فظنه بعض الحفاظ المتأخرين: ياسين بن معاذ الزيات، فضعف الحديث به، فلم يصنع شيئاً"^(٦).

وقد وُجد لياسين العجلي متابع في هاته الرواية، عند أبي نعيم في "تاريخ أصبهان" من طريق سالم بن أبي حفصة عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية به، وسالم هذا تكلم أهل العلم فيه من جهة مذهبه ورأيه

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩٦/١).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير (٧٤٧/١).

(٣) البزار، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار (٢٤٤/٢).

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٥٩/٤).

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (١٠٤٧/١).

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٣٧/١٤).

السيء من غلوه في التشيع، إلا أن بعض أهل العلم قالوا: يكتب حديثه ويعتبر به، وبعضهم تركه لغلوه^(١).

ومن ضعف الحديث محققوا المسند، وقالوا: "وهذه المتابعة لا يُفرح بها، فإن سالم بن أبي حفصة ضعفه غير واحد، ثم هو من الغلاة في التشيع"^(٢).

وتوسَّط الحافظ ابن حجر رحمه الله حيث قال: "صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غالي"^(٣).

لذا صحح الحديث بهذه المتابعة غير واحد من أهل العلم:

كالشيخ أحمد شاكر رحمه الله حيث قال: "إسناده صحيح، ياسين العجلي: صالح ليس به بأس"^(٤).

وقال الشيخ الألباني عن حديث الباب: "فالإسناد حسن، لكن متابعة سالم بن أبي حفصة المتقدمة

-وهو صدوق في الحديث - ترفع الحديث إلى مرتبة الصحيح، والله أعلم؛ وحسنه الشيخ مقبل الوداعي، ومحقق التاريخ الكبير للبخاري"^(٥).

وقوله: "المهدي منا"، يشهد له ما ورد في أكثر من حديث أن نسبه ينتهي إلى أهل البيت، أما قوله: "يُصلحه الله في ليلة"، فلم ترد إلا من هذا الطريق، الذي هو في أقل أحواله حسن، والله أعلم بالصواب.

الحديث الرابع: عنه أيضاً: سأله رجل عن المهدي، فقال علي رضي الله عنه: هَيْهَاتَ، ثُمَّ عَقَدَ يَدِهِ

سَبْعًا

(١) قال فيه أحمد بن حنبل: "كان شيعياً ما أظن به بأساً في الحديث، وهو قليل الحديث"، وقال أبو حاتم: "هو من عتق الشيعة، يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال أبو أحمد بن عدي: "له أحاديث، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت، وهو من الغالين في متشيعي أهل الكوفة، وإنما عيب عليه الغلو فيه، وأما أحاديثه فأرجو أنه لا بأس به؛ وتشدد بعض الأئمة فيه، فكان الثوري يقول: احذروه، وقال النسائي: ليس بثقة، وكان القطان وابن مهدي لا يحدثان عنه، وقال الجوزجاني: "زائغ"، وقال العقيلي: "ترك لغلوه، وبحق ترك"، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٨٠/٤)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨٢/٥)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٧٥/١)، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٣٧٣/٤).

(٢) أحمد بن حنبل، المسند، (٧٥/٢) تحقيق الأرنؤوط وآخرين.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٢٢٦).

(٤) أحمد بن حنبل، المسند (٤٤٤/١) تحقيق أحمد شاكر.

(٥) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (٤٨٦/٥)، الوداعي، والصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٦١/٢)؛ وانظر: محمد بن عبد الكريم بن عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٦١٤/٢).

أورد رواية محمد بن الحنفية قال: كنا عند علي رضي الله عنه فسأله رجل عن المهدي، فقال علي رضي الله عنه: "هَيْهَاتَ، ثُمَّ عَقَدَ بِيَدِهِ سَبْعًا، فَقَالَ: ذَاكَ يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ.." الحديث، ذكر ابن خلدون قول الحاكم: على شرط الشيخين، وقال: "وإنما هو على شرط مسلم فقط"، ثم بين أن من رواه من يخرج له البخاري، والكلام في بعض رواته^(١).

الدراسة.

قلت: الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک (٥٥٤/٤) برقم (٨٧٥٦)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

ولفظ: عن محمد بن الحنفية قال: كنا عند علي رضي الله عنه فسأله رجل عن المهدي، فقال علي رضي الله عنه: "هَيْهَاتَ، ثُمَّ عَقَدَ بِيَدِهِ سَبْعًا، فَقَالَ: ذَاكَ يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: اللَّهُ اللَّهُ قُتِلَ، فَيَجْمَعُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ قَوْمًا قَرَعًا كَفَرَعَ السَّحَابِ، يُؤَلِّفُ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَا يَسْتَوْحِشُونَ إِلَى أَحَدٍ، وَلَا يَفْرَحُونَ بِأَحَدٍ، يَدْخُلُ فِيهِمْ عَلَى عِدَّةِ أَصْحَابٍ بَدْرٍ، لَمْ يَسْبِقْهُمْ الْأَوَّلُونَ وَلَا يُدْرِكُهُمُ الْآخِرُونَ، وَعَلَى عَدَدِ أَصْحَابِ طَالُوتَ الَّذِينَ جَاوَزُوا مَعَهُ النَّهْرَ، قَالَ أَبُو الطُّفَيْلِ: قَالَ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ: أَتُرِيدُهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ هَذَيْنِ الْحَشْبَتَيْنِ، قُلْتُ: لَا جَرَمَ وَاللَّهِ لَا أُرِيهَمَا حَتَّى أَمُوتَ، فَمَاتَ بِهَا يَغْنِي مَكَّةَ حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى".

تناول ابن خلدون الكلام عن هذا الحديث بمناقشة قول الحاكم في أن على شرطهما، وبين أن من رواه من لم يخرج له البخاري.

فعمار الدُّهني ويونس بن أبي إسحاق لم يخرج لهما البخاري، وعمار الدهني قال فيه الحافظ: "صدوق يتشيع"^(٢)، وقال الذهبي: "وثقه أبو حاتم وغيره، وما علمت أن أحدا تكلم فيه إلا أن العقيلي تعلق عليه بقول أبي بكر بن عياش له: أسمعت من سعيد بن جبير؟ قال: لا، قلت: اذهب"^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩٧/١).

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٤٠٨).

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال (١٧٢/٣).

ويونس بن أبي إسحاق قال فيه الحافظ: "صدوق يهم قليلاً"^(١)، فإسناد هذا الحديث حسن -والله أعلم-، وهو موقوف لكن مثله لا يقال بالرأي، وهو إخبار عن أمر غيبي فيأخذ حكم الرفع -والله أعلم-.

وابن خلدون اكتفى بالاستدراك على الحاكم في أن من رواه من لم يخرج له البخاري، ولم يصرح بتضعيفه، ولعل هذا من الأحاديث التي يظهر أنه استثنائها من تضعيفه لأحاديث المهدي.

الحديث الخامس: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: المَهْدِيُّ مِنِّي أَجَلَى الْجَبْهَةِ...

تطرق رحمه الله إلى الكلام عن حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وهو من أشهر أحاديث الباب، وله ألفاظ متعددة، وتكلم عن رواه جرحاً وتعديلاً.

أورد ابن خلدون عدة روايات لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، بألفاظ متقاربة^(٢).

الدراسة.

والحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (١٧٤/٤) برقم: (٤٢٨٥) والترمذي في "جامعه" (٨٦/٤) برقم: (٢٢٣٢) وابن ماجه في "سننه" (٢١١/٥) برقم: (٤٠٨٣) وأحمد في "مسنده" (٢٣١٧/٥) برقم: (١١٢٩٩)، (٢٣٢٦/٥) برقم: (١١٣٣٣)، (٢٣٣٩/٥) برقم: (١١٣٨٢)، (٢٣٤٢/٥) برقم: (١١٣٩٣)، (٢٣٦٥/٥) برقم: (١١٤٨٨)، (٢٣٦٨/٥) برقم: (١١٥٠١)، (٢٤٠٧/٥) برقم: (١١٦٦٠)، (٢٤٠٧/٥) برقم: (١١٦٦١)، (٢٤٤٧/٥) برقم: (١١٨٤٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٦/١٥) برقم: (٦٨٢٣)، (٢٣٨/١٥) برقم: (٦٨٢٦) والحاكم في "مستدرکه" (٤٦٥/٤) برقم: (٨٥٣٢)، (٥٥٧/٤) برقم: (٨٧٦٦)، (٥٥٧/٤) برقم: (٨٧٦٧)، (٥٥٧/٤) برقم: (٨٧٧٠)، (٥٥٨/٤) برقم: (٨٧٧١)، (٥٥٨/٤) برقم: (٨٧٧٢) وأبو يعلى في "مسنده" (٢٧٤/٢) برقم: (٩٨٧)، (٣٦٧/٢) برقم: (١١٢٨) والبزار في "مسنده" (٧٥/١٨) برقم: (٩/٩) وعبد الرزاق في "مصنفه" (٣٧١/١١) برقم: (٢٠٧٧٠) وابن أبي شيبه في "مصنفه" (٢٨٥/٢١) برقم: (٣٨٧٩٣) والطبراني في "الأوسط" (١٥/٢) برقم: (١٠٧٥)، (١٧٦/٩) برقم: (٩٤٦٠)، ونعيم بن حماد في "الفتن" (٣٦٤/١)، والداني في "السنن الواردة في الفتن" (١٠٣٨/٥)، والبيهقي في "البعث والنشور" (ص ١٢٥) من طريق أبي داود.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٦١٣).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩٢/١).

تناول ابن خلدون البحث في هذا الحديث بالكلام عن عمران القطان الذي عليه مدار الحديث عند أبي داود والحاكم وغيرهما بلفظ: «الْمَهْدِيُّ مِنِّي أَجَلَى الْجَبْهَةِ، أَفْقَى الْأَنْفِ، يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مُلِئْتُ ظُلْمًا وَجَوْرًا، وَيَمْلِكُ سَبْعَ سِنِينَ»، وقد قال الحاكم: "على شرط مسلم"، قال الذهبي معلقاً على قول الحاكم: "قلت: فيه عمران القطان، وهو ضعيف، ولم يخرج له مسلم" (١).

وقد مضى الكلام عن عمران القطان أبي العوام، وهو كما أشار ابن خلدون مختلف في الاحتجاج به، وهو في الجملة مُتَكَلِّمٌ في حفظه، وضعفه بعضهم، واستشهد به البخاري، لذا قال الحافظ: "صدوق يهيم"، فهو ممن لا يُحْتَمَلُ تفرده، لكن حديثه حسن في المتابعات، وهذا الحديث مما تُوبِعَ فيه، فقد ورد هذا الحديث من طرق أخرى عن أبي الصديق الناجي، وهو بكر بن عمرو البصري ثقة أخرج له الشيخان، ورد من طريقه الحديث باختلاف يسير في الألفاظ.

أخرجه الإمام أحمد من طريق مطر بن طهمان عن أبي الصديق بلفظ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي أَجَلَى أَفْقَى يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مُلِئْتُ ظُلْمًا، يَكُونُ سَبْعَ سِنِينَ».

ومطر هو الوراق فيه كلام من قبل حفظه تكلم فيه القطان وابن معين والإمام أحمد وغيرهم، وإنما أخرج له مسلم في المتابعات (٢)، وقد تابعه فيما أخرجه الإمام أحمد أيضاً جماعة منهم: عوف بن أبي جميلة وهو ثقة ممن أخرج له البخاري ومسلم، والمعلّى بن زياد القردوسي، نُقِلَ توثيقه من ابن معين وأبي حاتم واستشهد به البخاري، وقال الحافظ: "صدوق قليل الحديث، زاهد" (٣)، وبقية رجاله ثقات، فالحديث صحيح بمجموع طرقه والله أعلم.

وقد قال ابن القيم: "رواه أبو داود بإسناد جيد" (٤).

أشار ابن خلدون إلى رواية أخرى عن أبي سعيد رضي الله عنه ولفظه: «حَشِينَا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ نَبِيٍّ حَدَثٌ، فَسَأَلْنَا نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ فِي أُمَّتِي الْمَهْدِيَّ يَخْرُجُ يَعِيشُ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ تِسْعًا - زَيْدُ الشَّأْ - قَالَ: قُلْنَا: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: سِنِينَ"، قَالَ: فَيَجِيءُ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَيَقُولُ: يَا مَهْدِيَّ اعْطِنِي، قَالَ: فَيَحْثِي لَهُ فِي ثَوْبِهِ مَا اسْتَطَاعَ أَنْ يَحْمِلَهُ»، أخرجه الترمذي عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن زيد العمي عن أبي الصديق به، وأخرجه الإمام أحمد عن محمد بن جعفر به، وأخرجه أحمد

(١) ابن الملقن، مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم (٣٤٥٨/٧).

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٨٧/٤).

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب (٧٥٠/١).

(٤) ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص ١٤٤).

من طريق ابن نمير عن موسى الجهني عن زيد العمي به ولفظ: «يَكُونُ مِنْ أُمَّتِي الْمَهْدِيِّ، فَإِنْ طَالَ عُمُرُهُ أَوْ قَصُرَ عُمُرُهُ عَاشَ سَبْعَ سِنِينَ، أَوْ ثَمَانِ سِنِينَ، أَوْ تِسْعَ سِنِينَ، يَمَلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا، وَتُخْرِجُ الْأَرْضُ نَبَاتَهَا، وَتُمْطِرُ السَّمَاءُ قَطْرَهَا»، وأخرجه الحاكم بلفظ مقارب له، من طريق عمارة بن أبي حفصة عن زيد العمي به، ولفظه: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي الْمَهْدِيُّ إِنْ قَصِرَ فَسَبْعٌ وَإِلَّا فَتِسْعٌ، تَنْعَمُ أُمَّتِي فِيهِ نِعْمَةً لَمْ يَنْعَمُوا مِثْلَهَا قَطُّ، تُؤْتِي الْأَرْضُ أَكْلَهَا لَا تَدَّخِرُ عَنْهُمْ شَيْئًا، وَالْمَالُ يَوْمئِذٍ كُدُوسٌ يَقُومُ الرَّجُلُ فَيَقُولُ: يَا مَهْدِيُّ أَعْطِنِي، فَيَقُولُ: خُذْ».

وزيد العمي فيه ضعف تكلم فيه غير واحد، منهم: ابن المديني وأبو زرعة والنسائي وغيرهم، وقال أبو حاتم: "كان شعبة لا يحمد حفظه"، ولعل هاته الرواية مما يتبين بها سوء حفظه، لذا خلص الذهبي والحافظ ابن حجر إلى تضعيفه^(١).

وما نقله ابن خلدون عن أحمد من تفضيل زيد العمي على يزيد الرقاشي والفضل بن عيسى، إنما هو من المفاضلة بين الضعفاء، فإن يزيد الرقاشي ضعيف، وأشد منه ضعفاً الفضل بن عيسى^(٢)، لكن يفيدنا ضعفه اليسير في المتابعات والشواهد، لذا قال فيه الدارقطني: "صالح"، وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة لا بأس به"، وقد ورد للفظه الواردة عنه شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وسيأتي ذكره بعد حديث أبي سعيد هذا، لكنه من طريق محمد بن مروان العجلي وفيه كلام، قال الحافظ: "صدوق له أوهام"، لكنه يصلح أن يكون شاهداً لهاته الطريق عن أبي سعيد رضي الله عنه.

ولرواية أبي الصديق هاته طرق أخرى، أوردها الحاكم عن غير زيد العمي، فقد رواه عن أبي الصديق الناجي جماعة منهم:

عوف بن أبي جميلة، بلفظ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُمَلَأَ الْأَرْضُ ظُلُمًا وَجَوْرًا وَعُدْوَانًا، ثُمَّ يُخْرِجُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي مَنْ يَمْلَأُهَا قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مِلِئْتُ ظُلُمًا وَعُدْوَانًا»، وعوف بن أبي جميلة ثقة.

(١) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (١٤٨/٥)، الذهبي، الكاشف (٤٤٣/٢)، ابن حجر، تقريب التهذيب (٣٥٢/١).

(٢) يزيد الرقاشي هو يزيد بن أبان الرقاشي البصري القاص الزاهد، من الخامسة توفي قبل (١٢٠هـ)، قال الحافظ ابن حجر: زاهد ضعيف، انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٥١/٩)، وابن حجر، تقريب التهذيب (١٠٧١/١)، ومن يتفق معه في اسم الشهرة: يزيد بن طهمان الرقاشي البصري أبو المعتمر وهو ثقة من السادسة، انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (١٠٧٧/١)، والفضل بن عيسى هو بن أبان الرقاشي الواعظ أبو عيسى من السادسة، اختلف في تاريخ وفاته، قال ابن حجر: "منكر الحديث"، وقال الذهبي: "ساقط"، انظر: الذهبي، الكاشف (١٨/٤)، وابن حجر، تقريب التهذيب (٧٨٣/١).

ومعاوية بن قرة بلفظ: «يَنْزِلُ بِأُمَّتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ بَلَاءٌ شَدِيدٌ مِنْ سُلْطَانِهِمْ لَمْ يُسْمَعْ بَلَاءٌ أَشَدُّ مِنْهُ، حَتَّى تَضِيقَ عَنْهُمْ الْأَرْضُ الرَّحْبَةَ، وَحَتَّى يُمَلَأَ الْأَرْضُ جَوْرًا وَظُلْمًا، لَا يَجِدُ الْمُؤْمِنُ مَلْجَأً يَلْتَجِئُ إِلَيْهِ مِنَ الظُّلْمِ، فَيَبْعَثُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - رَجُلًا مِنْ عِزَّتِي، فَيَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وَجَوْرًا، يَرْضَى عَنْهُ سَاكِنُ السَّمَاءِ وَسَاكِنُ الْأَرْضِ، لَا تَدْخُرُ الْأَرْضُ مِنْ بَذْرِهَا شَيْئًا إِلَّا أَخْرَجَتْهُ، وَلَا السَّمَاءُ مِنْ قَطْرِهَا شَيْئًا إِلَّا صَبَّهَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا، يَعِيشُ فِيهِمْ سَبْعَ سِنِينَ أَوْ ثَمَانٍ أَوْ تِسْعًا، تَتَمَتَّى الْأَحْيَاءُ الْأَمْوَاتَ مِمَّا صَنَعَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنْ خَيْرِهِ»، ومعاوية بن قرة ثقة.

وسليمان بن عبيد بلفظ: «يُخْرِجُ فِي آخِرِ أُمَّتِي الْمَهْدِيَّ يَسْقِيهِ اللَّهُ الْغَيْثَ، وَخُرْجُ الْأَرْضِ نَبَاتَهَا، وَيُعْطِي الْمَالَ صِحَاحًا، وَتَكْثُرُ الْمَاشِيَةُ وَتَعْظُمُ الْأُمَّةُ، يَعِيشُ سَبْعًا أَوْ ثَمَانِيًا يَعْني حَجَجًا»، وسليمان بن عبيد وثقه ابن معين وقال أبو حاتم صدوق ولا يعلم أحدٌ تكلم فيه كما قال ابن خلدون^(١).

ومطر الوراق وأبو هارون العبدى، بلفظ أورده الحاكم مختصراً: «تُمَلَأُ الْأَرْضُ جَوْرًا وَظُلْمًا، فَيُخْرِجُ رَجُلٌ مِنْ عِزَّتِي» الحديث، ومطر الوراق مرّ تحقيق القول فيه وأنه صدوق لكن في حفظه شيء، فيصلح في المتابعات، وأما أبو هارون العبدى فمتروك^(٢)، وفي الإسناد أسد بن موسى قال الحافظ: "صدوق يغرب، وفيه نصب"^(٣)، ونقل الذهبي عن النسائي توثيقه.

أما ما أورده ابن خلدون أخيراً مما رواه الطبراني في "المعجم الأوسط" من رواية أبي الواصل عبد الحميد بن واصل عن أبي الصديق الناجي عن الحسن بن يزيد السعدي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، فقد خالف أبو واصل كل من روى هذا الحديث عن أبي الصديق، لذا قال الطبراني: "روى هذا الحديث جماعة عن أبي الصديق، فلم يدخل أحد ممن رواه بينه وبين أبي سعيد أحداً إلا أبو واصل".

وقد أشار البخاري إلى هذه العلة بقوله -بعد ذكر رواية أبي الواصل-: "وقال مطر وزيد العمري وعوف: عن أبي الصديق عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال مسلم: حدثنا القاسم بن الفضل سمع ابن عمير الهجري: عن أبي الصديق قال لي أبو سعيد: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم"^(٤). وقال الهيثمي في المجمع عن سنده: "وفيه من لم أعرفهم"^(٥).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٩٤/١).

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٠٧/٣)، وابن حجر، تقريب التهذيب (٧١١/١)، الذهبي، الكاشف (٤٦٩/٣).

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب (١٣٤/١).

(٤) البخاري، التاريخ الكبير (١٩٦/٣).

(٥) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣١٧/٧).

وأبو الواصل هذا بصري يروي عن أنس وابن مسعود وأبي أمية الحَبَطي، وروى عنه الثقات: عبد الكريم الجزري وشعبة ومحمد بن سلمة وعتاب بن بشير، فيما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه، وذكره ابن حبان في الثقات^(١)، قال الألباني: "فهو ثقة لرواية هؤلاء الثقات عنه"^(٢).

ومع ذلك فإن إدخاله الحسن بن يزيد بين أبي الصديق وأبي سعيد رضي الله عنه خلاف المحفوظ الذي اجتمع عليه كلُّ رواة هذا الحديث جعلوه بدون تلك الواسطة، فروايته هاته شاذة، والعلم عند الله.

ومجمل القول في هذا الحديث أنه ثابت عن أبي سعيد رضي الله عنه بأسانيد متفاوتة منها الصحيح ومنها ما هو دون ذلك، وليس فيها شديد الضعف، وكلُّ ألفاظه متفقة على خروج رجل في آخر الزمان من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بعد امتلاء الأرض جوراً وظلماً، يُظهِرُ الله سبحانه وتعالى على يديه من الخير والقسط، ويشهد لبعض ألفاظه الحديث الآتي عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والحديث حسنه الألباني وقال: "وإسناده حسن، وصححه الحاكم (٥٥٧/٤) ووافقه الذهبي"^(٣)؛ ويفهم منه في موضع آخر أنه يصححه، حيث قال: "وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي، وهو كما قال، وقد أخطأ ابن خلدون خطأ واضحاً، حيث ضَعَّفَ أحاديث المهديّ جُلَّها^(٤)، ولا غرابة في ذلك، فإن الحديث ليس من صناعته، والحق أن الأحاديث الواردة في المهدي

(١) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٨/٦)، والثقات لابن حبان (١٢٦/٥)، وقد أخطأ مؤلفوا موسوعة بيت المقدس وبلاد الشام الحديثية، في الحكم على أبي الواصل الوارد في حديث الباب حيث قالوا: "وقال الأزدي: ضعيف، انظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (١٥٧/٢)، لكن سماه هناك عبد الواحد، وقال الحسيني: مجهول"، فإن عبد الواحد بن واصل الذي قال فيه الأزدي ضعيف، شخص آخر، غير عبد الحميد، وهو يكنى أيضاً بأبي واصل روى عنه عن أنس رضي الله عنه: اللهم يا ولي الإسلام وأهله... الحديث، ذكره الحافظ في: تهذيب التهذيب (٦٣٤/٢)، انظر: أحمد بن سليمان بن أيوب وآخرون، موسوعة بيت المقدس وبلاد الشام الحديثية (ص ١٠٤٩).

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٣٩/٤).

(٣) ابن حجر، هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصايح والمشكاة، وبجاشيته (النقد الصريح لما انتقد من أحاديث المصايح "للعلائي، و"الأجوبة على أحاديث المصايح" لابن حجر، مع التخرير الثاني للمشكاة للألباني) (١٢٠/٥)، وحسنه في صحيح الجامع (١١٤٠/٢).

(٤) وهذا ما يؤكد أن الشيخ الألباني يرى أن ابن خلدون لم يضعف كل أحاديث المهدي، بل أغلبها؛ وهذا يفهم من كلام ابن خلدون في آخر مناقشته لأحاديث المهدي، حيث قال: "فهذه جملة الأحاديث التي خرَّجها الأئمة في شأن المهديّ وخروجه آخر الزمان، وهي كما رأيت لم يخلص منها من التَّدْ إلا القليل والأقلّ منه"، انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٠١/١).

فيها الصحيح والحسن، وفيها الضعيف والموضوع، وتميز ذلك ليس سهلاً، إلا على المتضلّع في علم السنة ومصطلح الحديث، فلا تعباً بكلام من يتكلم فيما لا علم له به" (١).

وهذا الحديث بتلك الألفاظ لم يخرج الإمام مسلم، وإن كان أصله عنده - كما أشار ابن خلدون - ، وقد ورد عن أبي سعيد وجابر رضي الله عنهما بلفظ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ خَلِيفَةٌ يَفْسِمُ الْمَالَ وَلَا يَعُدُّهُ»، وعن أبي سعيد: «مِنْ خُلَفَائِكُمْ خَلِيفَةٌ يَحْتَوِ الْمَالَ حَتِيًّا، لَا يَعُدُّهُ عَدَدًا» وفي رواية ابن حجر: «يَحْتَبِي الْمَالَ»، وليس فيه ذكر للمهدي كما قال ابن خلدون، لكنه بلا ريب يشير إليه خاصة، مع تعيين ظهوره في آخر الزمان، وهذا ما يؤكد صنيع بعض أئمة الحديث بإخراج هذا الحديث في سياق أبواب المهدي (٢) - والله أعلم -.

الحديث السادس: عن أبي هريرة رضي الله عنه: يَكُونُ فِي أُمَّتِي الْمَهْدِيُّ...

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي الْمَهْدِيُّ، إِنْ قُصِرَ فَسَبْعٌ وَإِلَّا فَتَمَانٍ، وَإِلَّا فَتِسْعٌ، تَنْعَمُ أُمَّتِي فِيهِ نِعْمَةً لَمْ يَنْعَمُوا مِثْلَهَا، يُرْسِلُ اللَّهُ السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا، وَلَا تَدْخُرُ الْأَرْضُ شَيْئًا مِنَ النَّبَاتِ، وَالْمَالُ كُدُوسٌ يَقُومُ الرَّجُلُ فَيَقُولُ: يَا مَهْدِيُّ، أُعْطِنِي فَيَقُولُ: خُذْهُ».

أخرجه الطبراني (٣١١/٥) برقم (٥٤١٢).

قال ابن خلدون: "قال الطبراني والبزار تفرد به محمد بن مروان العجلي زاد البزار: ولا نعلم أنه تابعه عليه أحد وهو وإن وثقه أبو داود وابن حبان أيضا بما ذكره في الثقات وقال فيه يحيى بن معين صالح وقال مرة ليس به بأس فقد اختلفوا فيه وقال أبو زرعة: ليس عندي بذلك وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: رأيت محمد بن مروان العجلي حدث بأحاديث وأنا شاهد لم نكتبها تركتها على عمد وكتب بعض أصحابنا عنه كأنه ضعفه" (٣).

الدراسة.

(١) انظر: الألباني، تخریج أحادیث فضائل الشام ودمشق (للربيعي) (ص ٤٤).

(٢) انظر مثلاً: المصنف لعبد الرزاق، كتاب الجامع - باب المهدي (٣٧٢/١١) رقم (٢٠٧٧٤).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٠٠/١).

أورد ابن خلدون هذا الحديث لأبي هريرة رضي الله عنه في هذا الباب، ومداره على محمد بن مروان العقيلي العجلي، وإن وثقه بعضهم لكن الأكثر على تضعيفه، قال أبو زرعة: "ليس بذلك"، قال الحافظ: "صدوق له أوهام"^(١).

لكن يشهد له ما مرّ ذكره من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولفظه: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي الْمَهْدِيُّ إِنْ قُصِرَ فَسَبْعٌ وَإِلَّا فَتِسْعٌ، تَنْعَمُ أُمَّتِي فِيهِ نِعْمَةٌ لَمْ يَنْعَمُوا مِثْلَهَا قَطُّ، تُؤْتِي الْأَرْضُ أَكْلَهَا لَا تَدَّخِرُ عَنْهُمْ شَيْئًا، وَالْمَالُ يَوْمَئِذٍ كُدُوسٌ يَقُومُ الرَّجُلُ فَيَقُولُ: يَا مَهْدِيُّ أَعْطِنِي، فَيَقُولُ: خُذْ»، وهو من طريق زيد العمي وقد مضى بيان أن الأكثر على تضعيفه، لكنه صالح في الشواهد والمتابعات.

فالذي يترجح في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن يكون حسناً لغيره في أقل أحواله، والله أعلم.

الحديث السابع: عن قرة بن إياس رضي الله عنه: لَتُمْلَأَنَّ الْأَرْضُ جَوْرًا وَظُلْمًا...

أورد عن قرة بن إياس رضي الله عنه، أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَتُمْلَأَنَّ الْأَرْضُ جَوْرًا وَظُلْمًا، فَإِذَا مُلِئَتْ جَوْرًا وَظُلْمًا بَعَثَ اللَّهُ رَجُلًا مِثِّي اسْمُهُ اسْمِي أَوْ اسْمُهُ اسْمُ أَبِي، يَمْلَأُهَا عَدْلًا وَقِسْطًا، كَمَا مُلِئْتُ جَوْرًا وَظُلْمًا، فَلَا تَمْنَعُ السَّمَاءُ شَيْئًا مِنْ قَطْرِهَا وَلَا الْأَرْضُ شَيْئًا مِنْ نَبَاتِهَا، يَلْبَثُ فِيكُمْ سَبْعًا أَوْ ثَمَانِيًا أَوْ تِسْعًا» يَعْنِي سِنِينَ، قال ابن خلدون: "وفيه داود بن المحبر بن قحزم عن أبيه، وهما ضعيفان جداً"^(٢).

الدراسة.

والحديث أخرجه البزار في "مسنده" (٢٥٦/٨) برقم: (٣٣٢٠)، (٢٥٧/٨) برقم: (٣٣٢٣)، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٢/١٩) برقم: (٦٨)، وفي "الأوسط" (١٧٨/٨) برقم: (٨٣٢٥). وفي إسناده - كما ذكر ابن خلدون - داود بن المحبر ضعّفه أحمد والبخاري وأبو زرعة والنسائي وغيرهم، وأبوه ضعيف كما ذكر الذهبي^(٣).

وذكر العقيلي هذا الإسناد وقال: "مُحِبَّرُ بْنُ قَحْزَمٍ عَنْ أَبِيهِ قَحْزَمِ بْنِ سَلِيمَانَ، فِي حَدِيثِهِمَا وَهْمٌ وَغُلَطٌ"، ثم أورد الحديث بإسناده^(٤).

(١) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (٩٨/٣)؛ الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٣/٤)؛ تقريب التهذيب (ص ٥٠٦).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٠١/١).

(٣) ابن حجر، لسان الميزان (٤٦٥/٦).

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٥٩/٤).

قال الهيثمي: "رواه البزار والطبراني في الكبير والأوسط من طريق داود بن المحبر بن قحزم عن أبيه وكلاهما ضعيف" (١).

وقال البزار بعد أن ذكر الحديث بهذا الإسناد: "وهذا الحديث قد رواه معمر، عن أبي هارون العبدى، عن معاوية بن قرة، عن أبي الصديق، عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أشبه عن أبي سعيد لأنه قد روي عن أبي سعيد من وجوه ولا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد" (٢). وقال الهيثمي: "بل داود كذاب" (٣).

قال الألباني معلقاً: "وأقول: هو كما قال، ولكن ألا يصدق فيه قوله صلى الله عليه وسلم في قصة شيطان أبي هريرة: «صدقك وهو كذوب»، فإن هذا الحديث ثابت، عنه صلى الله عليه وسلم من طرق كثيرة عن جمع من الصحابة"، لذلك فإنه حكم للحديث بالصحة وله فيه بحث في تخريج الأحاديث الصحيحة (٤). وهذا يفسر كلام البزار في قوله الآنف الذكر، أن الحديث محفوظاً من رواية معمر، عن أبي هارون العبدى، عن معاوية بن قرة، عن أبي الصديق، عن أبي سعيد رضي الله عنه. وقد مضى تخريجه، وتبين به ثبوته وحسنه في أقل الأحوال (٥).

الخلاصة.

بعد النظر في جملة ما انتقده ابن خلدون رحمه الله من أحاديث المهدي تبين أنه يسلم له في انتقاده خمسة عشر حديثاً، أكثرها ضعفه شديد وفي بعضها اختلاف، وهي على الترتيب: الأول: حديث جابر رضي الله عنه: من كذب بالمهدي... وهو موضوع، والثاني: حديث ابن مسعود رضي الله عنه: إِنَّا أَهْلُ بَيْتِ احْتَارَ اللَّهُ لَنَا الْآخِرَةَ...، والثالث: حديث علي رضي الله عنه قال: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ كَمَا سَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَيَخْرُجُ مِنْ صُلْبِهِ رَجُلٌ يُسَمَّى بِاسْمِ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...، والرابع: عنه أيضاً: يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ وَرَاءِ النَّهْرِ...، والخامس: عنه أيضاً حينما سأل النبي صلى الله عليه وسلم: أَمِنَّا الْمَهْدِيُّ أَمْ مِنْ غَيْرِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟...، والسادس: عنه أيضاً مرفوعاً: يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ فِتْنَةٌ، يُحْصَلُ النَّاسُ...؛ والسابع: حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً: يَكُونُ اخْتِلَافٌ عِنْدَ مَوْتِ خَلِيفَةٍ...، والثامن: عن أم سلمة رضي الله

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣١٤/٧).

(٢) البزار، مسند البزار البحر الزخار (٢٥٩/٨).

(٣) ابن حجر، مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد (١٨٠/٢).

(٤) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٩/٤).

(٥) انظر ص (١٧٠) من هذا البحث.

عنه: المَهْدِيُّ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ، التاسع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ عَلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي...، والعاشر: حديث أنس رضي الله عنه: نَحْنُ وَلَدَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَادَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ...، والحادي عشر: حديث ابن عباس رضي الله عنه: مَنَّا أَهْلُ الْبَيْتِ أَرْبَعَةٌ...، والثاني عشر: حديث ثوبان رضي الله عنه: يَقْتَتِلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةٌ...، والثالث عشر: حديث عبد الله بن الحارث بن جزء رضي الله عنه: يَخْرُجُ نَاسٌ مِنَ الْمَشْرِقِ...، والرابع عشر: حديث ابن عمر رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِ الْعَبَّاسِ وَبَدَأَ عَلَيَّ فَقَالَ: سَيَخْرُجُ مِنْ صُلْبِ هَذَا حَيٌّ...، والخامس عشر: حديث طلحة رضي الله عنه: سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، لَا يَهْدَأُ مِنْهَا جَانِبٌ...، هذه جملة الأحاديث التي يظهر أنها لا تسلم من ضعفٍ في هذا الباب، وإن كان بعضها محتمل التحسين، فضلاً عن بعضها مختلف فيه فمن أهل العلم من صححها، كحديث أم سلمة: المهدي من ولد فاطمة.

والثابت من ذلك سبعة أحاديث منها الحسن ومنها الصحيح، هي على الترتيب: الأول: حديث ابن مسعود رضي الله عنه: لو لم يبق من الدنيا إلا يوم، لطوّل الله ذلك اليوم...، والثاني: حديث علي رضي الله عنه: لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلاً...، والثالث: عنه أيضاً مرفوعاً: المَهْدِيُّ مَنَّا أَهْلُ الْبَيْتِ...، والرابع: عنه أيضاً موقوفاً عليه: سأله رجل عن المهدي، فقال علي رضي الله عنه: هَيْهَاتَ، ثُمَّ عَقَدَ يَدَيْهِ سَبْعًا...، والخامس: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: المَهْدِيُّ مِنِّي أَجَلَى الْجَبْهَةِ...، والسادس: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: يَكُونُ فِي أُمَّتِي المَهْدِيُّ...، والسابع: حديث قرة بن إياس رضي الله عنه: لَتَمْلَأَنَّ الْأَرْضُ جَوْرًا وَظُلْمًا...، فهذا جملة ما ظهر لي ثبوته من أحاديث الباب، والله أعلم.

ومجمل هاته الأحاديث يؤكد ثبوت هذا الأمر الغيبي الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وأن حاصل لا محالة ولم لم يبق من الدنيا إلا يوم، فيقدّر الله سبحانه وتعالى بلطفه ظهور رجلٍ من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بأوصافه التي ذكرها صلى الله عليه وسلم، بعد أن يكثر الظلم والجور، فيخلف ذلك القسط والعدل.

ومما ينبغي إصناف ابن خلدون فيه أنه عند التأمل لكلامه على الأحاديث التي أوردها يعلم يقيناً أنه لم يضعفها كلها، فقد سكت عن تضعيف بعضها، كما في الحديث الرابع من الأحاديث الثابتة حديث علي رضي الله عنه فإنها اكتفي بالاستدراك على الحاكم أن من رواه من لم يخرج له البخاري، وصرح بسلامة أسانيد بعضها، وإن كان قد ضعف أكثرها.

وقد أشار إلى ذلك الألباني حيث قال: "وقد أخطأ ابن خلدون خطأ واضحاً، حيث ضعّف أحاديث المهديّ جُلّها، ولا غرابة في ذلك، فإن الحديث ليس من صناعته، والحق أن الأحاديث الواردة في المهدي

فيها الصحيح والحسن، وفيها الضعيف والموضوع، وتميز ذلك ليس سهلاً، إلا على المتضلّع في علم السنة ومصطلح الحديث، فلا تعباً بكلام من يتكلم فيما لا علم له به" (١).

ويؤكد ذلك أنه لم يأت عنه ما يدل - صراحةً - على إنكاره لأحاديث المهدي كلها، بل إنه في خاتمة بحثه لها قال: "فهذه جملة الأحاديث التي خرّجها الأئمة في شأن المهديّ وخروجه آخر الزمان، وهي كما رأيت لم يخلص منها من النّقد إلّا القليل والأقل" (٢).

وقال رحمه الله: "فإن صحّ ظهور هذا المهديّ، فلا وجه لظهور دعوته إلّا بأن يكون منهم، ويؤلف الله بين قلوبهم في اتّباعه، حتّى تتمّ له شوكة وعصبيّة وافية، بإظهار كلمته، وحمل الناس عليها، وأمّا على غير هذا الوجه، مثل أن يدعو فاطميّ منهم إلى مثل هذا الأمر في أفق من الآفاق من غير عصبيّة ولا شوكة إلّا مجرّد نسبة في أهل البيت، فلا يتمّ ذلك ولا يمكن، لما أسلفناه من البراهين الصّحيحة" (٣).

وبهذا يتبيّن خطأ من أطلق القول فيه بأنه ضعف أحاديث الباب كلها، كقول شمس الحق العظيم آبادي: "وقد بالغ الإمام المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون المغربي في تاريخه في تضعيف أحاديث المهدي كلها فلم يصب بل أخطأ" (٤).

بل إن ابن خلدون أورد حديث: "لا مهدي إلّا عيسى" (٥)، وأنصف في تضعيفه، فقال رحمه الله: "وربّما تمسّك المنكرون لشأنه بما رواه محمد بن خالد الجنديّ عن أبان بن صالح بن أبي عيّاش عن الحسن البصريّ عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «لا مهديّ إلّا عيسى بن مريم»،

(١) انظر: الألباني، تخرّيج أحاديث فضائل الشام ودمشق (ص ٤٤)، وقد أشار شيخنا العباد إلى هذا المعنى وقد مضى الإشارة إليه، في ص (١٢٩) من هذا البحث.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٠١/١).

(٣) المصدر السابق (٤٠٨/١).

(٤) شرف الحق العظيم آبادي، عون المعبود وحاشية ابن القيم (٢٤٣/١١).

(٥) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٦٥/٥) برقم: (٤٠٣٩)، ولفظه: «لَا يَزْدَادُ الْأَمْرُ إِلَّا شِدَّةً، وَلَا الدُّنْيَا إِلَّا إِدْبَارًا، وَلَا النَّاسُ إِلَّا شُحًّا، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ النَّاسِ، وَلَا الْمَهْدِيُّ إِلَّا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ»، وأخرجه الحاكم في "مستدركه" (٤٤١/٤) برقم: (٨٤٥٧) كتاب الفتن والملاحم، لا يزداد الأمر إلا شدة ولا الدين إلا إدباراً، بمثله، (٤٤١/٤) برقم: (٨٤٥٨) كتاب الفتن والملاحم، لا يزداد الأمر إلا شدة ولا الدين إلا إدباراً، بمثله مختصراً، وابن ماجه في "سننه" (١٦٥/٥) برقم: (٤٠٣٩) أبواب الفتن، باب شدة الزمان، بهذا اللفظ، والبيزار في "مسنده" (٦٤/١٣) برقم: (٦٣٩٥) مسند أنس بن مالك، زكريا بن يحيى بن عمارة عن ابن صهيب، بمثله مختصراً، والطبراني في "الصغير" (٢٩٣/١) برقم: (٤٨٥) باب السين، من اسمه سلامة، بمثله مختصراً.

ثم أورد كلام أئمة الجرح والتعديل في إسناده، وخلص إلى تضعيفه، فقال: "وبالجملة فالحديث ضعيف مضطرب"^(١).

وقال نحوه شيخ الإسلام رحمه الله: "وهذه الأحاديث غلط فيها طوائف: طائفة أنكروها، واحتجوا بحديث ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا مهدي إلا عيسى بن مريم"، وهذا الحديث ضعيف"^(٢). وهو كما قال، فالحديث ضعيف فيه ثلاث علل: عنعنة الحسن وهو مدلس، وجهالة محمد بن خالد الجندي^(٣)، والاختلاف في سنده^(٤).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٠١/١).

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٢٥٦/٨).

(٣) قال الحافظ في التقريب: "مجهول"، انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (٨٤٠/١).

(٤) وقد خرجه الألباني في: سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٧٥/١)، وبين ضعفه بتلك العلل، وثبوت قوله صلى الله عليه وسلم: «ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس».

المبحث الثاني: نقد ابن خلدون لأحاديث الإمامة والوصية.

وفيه:

تمهيد.

ومطلبان:

المطلب الأول: مقاييس ابن خلدون في نقد استدلالات الشيعة في باب الوصية

والإمامة.

المطلب الثاني: مطابقة مقاييس ابن خلدون للروايات التي يستدل بها الشيعة على

الوصية والإمامة.

تمهيد:

من المباحث التي أكثر ابن خلدون رحمه الله من تناولها بالنقد، ما يتعلق به الشيعة والرافضة الإمامية، من قضية: الإمامة والوصية، وهما قضيتان متلازمتان مرتبطتان؛ وقبل إيراد ما هو مبثوث في تاريخ ابن خلدون - خاصة المقدمة - مما يتعلق بهذه المسألة، أتطرق في هاته التوطئة لبيان وشرح ما يتعلق بهذا الباب من مسائل واصطلاحات، كمقدمات تجلي صورة هذه القضية:

معنى الإمامة والوصية.

الإمامة: مشتقة من أَمَّ يَوْمٌ، ومنه إمام الصلاة، بمعنى تقدّم، وهي تطلق على أمور أخرى، فالإمام أيضاً من أئمة به الناس على الصراط والطريق واتبعوه سواء في الهدى أو الضلال، وتطلق بمعنى الرئاسة رئيس القوم إمامهم، ومنها الإمامة الكبرى وتطلق على الخلافة، ومصطلح الخلافة أكثر استعمال أهل السنة، والشيعة يصطلحون بالإمامة، ولها استعمالات أخرى^(١).

الوصية: مشتقة من أوصى يوصي، وأوصاه إيصاءً، ووصاه توصيةً، بمعنى عهد إليه، لذا كان منها العهد، من عهد إليه: أوصاه^(٢)، فهي: "كلُّ قولٍ يلقيه أحدهما إلى الآخر ليعمل به، وهو مخصوص في الغائب والميت"^(٣).

والمراد بالإمامة والوصية في هذا الباب، ما تدعيه وتزعمه الشيعة على اختلاف فرقهم، من أن النبي صلى الله عليه وسلم عهد إلى علي رضي الله عنه وأوصى بأن يكون الخليفة والإمام بعده، ولهم في ذلك أدلة متكلفة يتعلّقون بها في هاته الدعوى.

وقد تطرق ابن خلدون رحمه الله إلى مسائل مهمة في قضية الإمامة والوصية عند الشيعة، في مواضع متعددة من مقدمته، أجمالها هنا تمهيداً وبياناً لمهماتها:

المسألة الأولى: منشأ قضية الوصية والإمامة.

أشار ابن خلدون إلى مبدأ هاته القضية التي ظهر بسببها التشيع، فقال:

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب (٢٤/١٢)؛ والفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص ١٠٧٧)؛ والماوردي، الأحكام السلطانية (ص ١٥).

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (٢٠٨/٤٠)؛ أبو موسى المديني، المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث (٥٢٥/٢)؛ ابن منظور، لسان العرب (٣١١/٣)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص ٣٠٣).

(٣) محمد بن عبد الحق اليفرنّي، الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب (٢٨١/٢).

"أن مبدأ هذه الدولة^(١)، أن أهل البيت لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يرون أنهم أحق بالأمر، وأن الخلافة لرجالهم دون من سواهم من قريش، وفي الصحيح أن العباس قال لعلي في وجع رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي توفي فيه: "اذهب بنا إليه نسأله فيمن هذا الأمر؟، إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمناه فأوصى بنا، فقال له علي: إن مُنِعناها لا يُعطيناها الناس بعده"، وفي الصحيح أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مرضه الذي توفي فيه: «هلموا أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا»^(٢)، فاختلفوا عنده في ذلك، وتنازعوا ولم يتم الكتاب، وكان ابن عباس يقول: "إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ذلك الكتاب لاختلافهم ولعظهم"^(٣).

ثم قال بعدها: "حتى لقد ذهب كثير من الشيعة إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى في مرضه ذلك لعلي رضي الله عنه"^(٤)، وسيأتي بيان أنه لم يصح شيء في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وفي الحقيقة إن البلاء سرى إلى هاته الأمة من طريق الشيعة، بسبب ابن سبأ اليهودي، المعروف بابن السوداء، وأصله يهودي يمني، أظهر الإسلام ودس فيمن تأثر به بقايا من عقائد اليهود، ومن ذلك قضية الوصية والإمامة، وهي لوثة سرت من عقيدة اليهود التي تنص على أن موسى عليه السلام جعل الوصي بعده يُوشع بن نون، لذا تجد علماء الشيعة تواردوا على أن لكل نبي وصياً وأن وصي نبينا محمد صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وغلو فيها حتى جعلوها في المنزلة كمقام النبوة^(٥).

وقد أوضح ابن خلدون في موطن آخر أن البلاء لم يقف عند الوصية لعلي رضي الله عنه، بل تعدى إلى تفضيله على الشيخين وعثمان رضي الله عنهم، ثم تدرج بهم الأمر إلى التبري من خيار هذه الأمة.

(١) يريد دولة الشيعة.

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٤/١) برقم: (١١٤) كتاب العلم، باب كتابة العلم، بمعناه، (٦٩/٤) برقم: (٣٠٥٣) كتاب الجهاد والسير، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ومعاملتهم، بهذا اللفظ، (٩٩/٤) برقم: (٣١٦٨) كتاب الجزية، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب، بنحوه، (٩/٦) برقم: (٤٤٣١) كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته بنحوه، (٩/٦) برقم: (٤٤٣٢) كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته، بمعناه مطولاً، (١٢٠/٧) برقم: (٥٦٦٩) كتاب المرضى، باب قول المريض قوموا عني، بمعناه مطولاً، (١١١/٩) برقم: (٧٣٦٦) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب كراهية الخلاف، بمعناه، ومسلم في "صحيحه" (٧٥/٥) برقم: (١٦٣٧) كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، بنحوه.

(٣) كما في المتفق عليه.

(٤) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢١٥/٣).

(٥) انظر تحقيقاً جامعاً في: القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية - عرض ونقد - (٦٥٤/٢).

قال رحمه الله: "كان كلام الإمامية والرافضة من الشيعة في تفضيل علي رضي الله عنه، والقول بإمامته وادّعاء الوصية له بذلك من النبي صلى الله عليه وسلم، والتبري من الشيخين كما ذكرناه في مذاهبهم، ثم حدث فيهم بعد ذلك القول بالإمام المعصوم، وكثرت التآليف في مذاهبهم"^(١).

المسألة الثانية: منزلة الوصية والإمامة من الدين.

أشار رحمه الله إلى منزلة هذه المسألة من الدين، وأنها على خلاف ما ينزها الشيعة الغلاة، حيث جعلوها من أصول الدين، فقال: "ومذهبهم جميعاً - أي الشيعة - متفقين عليه أنّ الإمامة ليست من المصالح العامة، التي تُفوّض إلى نظر الأمة، ويتعين القائم بها بتعيينهم، بل هي ركن الدين، وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبي إغفاله ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر، وإنّ علياً رضي الله عنه هو الذي عينه صلوات الله وسلامه عليه"^(٢).

وبين رحمه الله أن الأمر في حقيقته الشرعية على خلاف ما يُصوّر الشيعة بغلوهم، فقال: "وقصارى أمر الإمامة أنّها قضية مصلحة إجماعية، ولا تلحق بالعقائد"^(٣).

وقال أيضاً: "وشبهة الإمامية في ذلك إنّما هي كون الإمامة من أركان الدين، كما يزعمون، وليس كذلك، وإنّما هي من المصالح العامة، المفوضة إلى نظر الخلق، ولو كانت من أركان الدين لكان شأنها شأن الصلاة، ولكان يُستخلف فيها كما استُخلف أبا بكر في الصلاة، ولكان يشتهر كما اشتهر أمر الصلاة، واحتجاج الصحابة على خلافة أبي بكر بقياسها على الصلاة في قولهم: ارتضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا أفلا نرضاه لديننا؟!، دليل على أنّ الوصية لم تقع"^(٤).

وقال أيضاً: "أنّ أمر الإمامة والعهد بها لم يكن مهماً كما هو اليوم... فانظر كيف كانت الخلافة لعهد النبي صلى الله عليه وسلم غير مهمة، فلم يعهد فيها، ثم تدرّجت الأهمية زمان الخلافة بعض الشيء، بما دعت الضرورة إليه، في الحماية والجهاد وشأن الردّة والفتوحات، فكانوا بالخيار في الفعل والتّرك، كما ذكرناه عن عمر رضي الله عنه، ثم صارت اليوم من أهمّ الأمور، للإلفة على الحماية والقيام بالمصالح، فاعتبرت

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٠٢/١).

(٢) نفس المصدر (٢٤٦/١).

(٣) نفس المصدر (٥٨٩/١).

(٤) نفس المصدر (٢٦٥/١).

فيها العصبية التي هي سرّ الوازع عن الفرقة والتّخاذل، ومنشأ الاجتماع والتّوافق، الكفيل بمقاصد الشريعة وأحكامها" (١).

(١) نفس المصدر.

المطلب الأول: مقاييس ابن خلدون في نقد استدلالات الشيعة في باب الوصية والإمامة.

من خلال تتبع كلام ابن خلدون الموثق في المقدمة والتاريخ، خلصتُ إلى أنه أعمل وطبق جملة من المقاييس المعتمدة عند أئمة النقد في تعليل ونقض ما لم يثبت في السنة النبوية، أبطل بهارهم الله ما ورد في هذا الباب، مما يعول عليه الشيعة ويستدلون به على معتقدهم. وسأورد هاته المقاييس فيما يلي مجملاً كلامه، مقتبساً منه الشاهد لكل مقياس، مع مزيد شرح وتوضيح بمشيئة الله تعالى:

المقياس الأول: عدم وجود هذا الأمر عند أئمة النقل وحفاظ السنة.

فقد قرّر رحمه الله أن هذا الذي يخوض فيه الشيعة ويجعلون من أساسات عقيدتهم، بنوه على أخبار لم ينقلها أحدٌ ممن يعول عليه من أئمة النقل، وحفاظ السنة أصحاب الدواوين التي جمعت سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

فقال رحمه الله: "والأمر الثاني هو شأن العهد مع النبي صلى الله عليه وسلم وما تدّعيه الشيعة من وصيته لعلي رضي الله عنه، وهو أمر لم يصحّ، ولا نقله أحد من أئمة النقل"^(١).

وقال عن موضوع الإمامة وما تزعمه الشيعة فيها: "بنصوص ينقلونها ويؤوّلونها على مقتضى مذهبهم لا يعرفها جهابذة السنّة ولا نقله الشريعة"^(٢).

وقال أيضاً: "وهذه الوصية لم تعرف لأحد من أهل النقل"^(٣).

وفي موضع سرد فيه بعض ما يستدلون به من أدلة على الوصية بعلي رضي الله عنه، وبيّن أنواع أدلتهم بالنسبة لهم وأن منه الجلي ومنها الخفي، ثم قال في تلك الأدلة: "فمنها ما هو غير معروف"^(٤)، وهو بمعنى قوله لا يعرفه جهابذة السنة، وهذا هو معنى النكارة، وهو في الحقيقة ينطبق على أكثر ما يستدل به الشيعة على عقائدهم، ومسائلهم.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٦٥/١).

(٢) نفس المصدر (٢٤٦/١).

(٣) نفس المصدر (٣٧/٤).

(٤) نفس المصدر (٢٤٦/١).

فابن خلدون أعمل في هذا المقياس قضية مهمة في ميزان النقد العلمي لدى المحدثين، وهي أنّ عدم معرفة أهل الشأن بأمرٍ مبناه على الرواية هو بلا ريب قاذخٌ في ثبوته، وقد عبّر ابن خلدون بعبارات قوية في وصف أهل العلم بالحديث والآثار، الذين لا يعرفون هذا الأمر، الذين في الحقيقة هم المسؤولون عن نقله والمعرفة به لو أنه ثبت!، فأطلق عليهم: جهابذة السنة، نقلة الشريعة، أهل النقل، أئمة النقل، وهي عبارات تحمّل مدلولات تبين منزلتهم في أنهم الحَكَمُ في كل ما ينقل من دين الله سبحانه وتعالى.

وهو في هذا المقياس على منهج أهل العلم، قال شيخ الإسلام رحمه الله في سياق مناقشة الرافضة فيما يستدلون به: "فالأصل في النقل أن يرجع فيه إلى أئمة النقل وعلمائه"^(١).

وقال أيضاً: "فإنه لو تناظر فقيهان في فرع من الفروع، لم تقم الحجة على المناظرة، إلا بحديث يُعلم أنه مسندٌ إسناداً تقوم به الحجة، أو يصححه من يُرجع إليه في ذلك فأما إذا لم يعلم إسناده، ولم يثبتته، أئمة النقل، فمن أين يعلم؟ لا سيما في مسائل الأصول التي يبنى عليها الطعن في سلف الأمة وجمهورها، ويتوسل بذلك إلى هدم قواعد المسألة، فكيف يقبل، في مثل ذلك حديث لا يُعرف إسناده ولا يُثبتته أئمة النقل، ولا يُعرف أن عالماً صححه"^(٢).

وهذا المقياس هو في القوة والمتانة بمكان، فالأخبار الخارجة عن دواوين الإسلام، والتي لم ينقلها جهابذة السنة وأئمة النقل حتى قبل أن يُعلم أنها مكذوبة، ولم يتبين أن في رواها من هو من الوضاعين أو الكذابين والمتروكين، فإن مجرد خروجها عن تلك الدواوين يوقع الريبة في ثبوتها؛ فإن الحديث المتعلق بأصول الاعتقاد أو الأحكام الشرعية التي يحتاج الناس إليها من الحلال والحرام، والمسائل الكبيرة التي تتوافر الهمم والدواعي على نقلها كقضية الوصية والإمامة، ونحو ذلك، يبعد أن تنفرد به الكتب المتأخرة في المرتبة عن الصحاح والجوامع والمسانيد والسنن المعروفة.

كأن تجد حديثاً انفردت بإخراجه بعض كتب التاريخ أو السير أو الزهد والرقائق ونحو ذلك، كتاريخ بغداد وتاريخ ابن عساكر والحلية لأبي نعيم ومعجم الفردوس، ونحوها. ومما نظمهم بعضهم^(٣) في هذا المعنى قائلاً:

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٤٢/٧).

(٢) نفس المصدر (٣٠٢/٧).

(٣) هو الشيخ عبد الله بن إبراهيم بن محنض العلوي، له: مراقي السعود وشرحه نشر البنود، نور الأفاح في علم البيان، طلعة الأنوار في مصطلح الحديث، وغيرها، توفي سنة ثلاثين ومائتين وألف، انظر: أحمد بن الأمين الشنقيطي، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط ص (٣٧).

وما نُمِّيَ لعقٍّ وعدٍّ وخطٍّ وكُرٍّ ومُسندُ الفردوسِ ضعُفه شُهْرٌ
كذا نَوادرُ الأصولِ وزِدٌ للحاكمِ التاريخِ ولتجتهد

وقصده بـ"عق" العقيلي في الضعفاء، وبـ"عد" كتاب الكامل في الضعفاء لابن عدي، وبـ"خط" تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وبـ"كر" تاريخ دمشق لابن عساكر، ومُسند الفردوس للدليمي، ونوادر الأصول للحكيم الترمذي، فانفراد أمثال هاته الكتب دون كتب السنة المشهورة مظنة ضعفها.

المقياس الثاني: أن بعض ما يستدلون به مما نُقل لا يصح ولا يثبت، بل أكثره موضوع.

وهذا في الغالب لازمٌ للمقياس الأول، فالحديث إذا لم يكن في تلك الكتب الأصول، فالغالب أن يكون ضعيفاً، أو موضوعاً، وهذا منطبق على كثير من الروايات التي يوردها الشيعة والرافضة، سواء بعض ما يتعلقون به من الروايات التي ينتقونها من كتب أهل السنة، أو من رواياتهم المبنية في صحفهم وكتبهم التي تنضح بالكذب والوضع، بل الزندقة والكفر، وسيأتي -لاحقاً- ذكر أمثلة على ذلك. ومما قاله ابن خلدون في هذا الصدد في النصوص التي يستدلون بها: "بل أكثرها موضوع أو مطعون في طريقه" (١).

وقال أيضاً: "حتى لقد ذهب كثير من الشيعة إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى في مرضه ذلك لعلي، ولم يصح ذلك من وجه يعول عليه" (٢).

وقال: "أن هذه الوصية لم تنقل من طريق صحيح... وإنما هي من أوضاع الرافضة" (٣).

وقال عن الوصية أيضاً: "وهي من موضوعات الإمامية وأكاذيبهم" (٤).

وسأمثل لاحقاً عند التفصيل، بنماذج للروايات الموضوعية التي يعتمد عليها الشيعة في هذا الباب.

المقياس الثالث: ما نُقل مما صحَّ تأولوه على غير تأويله.

حيث قال عن بعض ما يستدلون به عن الوصية: "بنصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم" (٥).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٤٦/١).

(٢) نفس المصدر (٢١٥/٣).

(٣) نفس المصدر (٤٥٠/٣).

(٤) نفس المصدر (٣٧/٤).

(٥) نفس المصدر (٢٤٦/١).

وعند سرده لبعض ما يستدلون به قال: "ومنها ما هو بعيد عن تأويلهم"^(١).

ومما مثّل به، ما أورده في قوله: "مثل قوله: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، قالوا ولم تطرد هذه الولاية إلّا في عليّ، ولهذا قال له عمر: "أصبحت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة"، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: «أقضاكم عليّ» ولا معنى للإمامة إلّا القضاء بأحكام الله وهو المراد بأولي الأمر الواجبة طاعتهم بقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، والمراد الحكم والقضاء ولهذا كان حكماً في قضية الإمام يوم السقيفة دون غيره... ومن الخفيّ عندهم بعث النبيّ صلى الله عليه وسلم عليّاً لقراءة سورة براءة في الموسم حين أنزلت، فإنّه بعث بها أولاً أبا بكر ثمّ أوحى إليه ليلّغه رجل منك أو من قومك فبعث عليّاً ليكون القارئ المبلّغ قالوا: وهذا يدلّ على تقديم عليّ، وأيضاً فلم يعرف أنّه قدّم أحداً على عليّ، وأمّا أبو بكر وعمر فقدّم عليهما في غزاتين أسامة بن زيد مرّة وعمر بن العاص أخرى"^(٢).

فهذا كله مما هو معدود في التأويلات البعيدة والفسادة، وسأطرق في بعض الأمثلة لتأويلاتهم الفاسدة لنصوص في السنة، سواءً ما ثبت منها أو لم يثبت.

المقياس الرابع: أنه أمرٌ لا يعرفه السلف.

من مقاييس ابن خلدون في إبطال الوصية والإمامة عند الشيعة، أنه لم يقل بها أحد من السلف الذين هم خير هذه الأمة، من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم، بل إن الشيعة لا يمكنهم أن يثبتوا ذلك بطريق صحيح عن أحدٍ من أئمة أهل البيت، أو الصحابة الذين يرتضونهم، وهذا -بلا ريب- حجة قاطعة عليهم، في أن هذا الأمر محدثٌ.

ومما قاله ابن خلدون في التعليل بهذا الأصل: "هذه الوصية لم تنقل من طريق صحيح، قال بها أحد من السلف الذين يقتدى بهم"^(٣).

وقال في موضع آخر: "وقد أنكرت هذه الوصية عائشة وكفي بإنكارها"^(٤)، وصدق رحمه الله فهي المقربة من النبي صلى الله عليه وسلم حتى فارق الدنيا ورأسه في حجرها، ومات ودفن في حجرتها، وهي في المنزلة

(١) نفس المصدر.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٤٦/١).

(٣) نفس المصدر (٤٥٠/٣).

(٤) نفس المصدر (٢١٥/٣).

العلية من العلم والمعرفة بأقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم^(١)، وهي ابنة الصديق رضي الله عنه، وهي وأبوها من أحب الناس إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وابن خلدون إذ ينكر هذا الأمر بناءً على عدم نقله عن أحد من السلف، لأن السلف مُقدمون في العلم والعمل، وهم المقتدى بهم في دين الله سبحانه وتعالى، فهم الواسطة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين من أتى بعدهم، خاصة السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم، ثم الذين يلونهم ممن اتبعوهم بإحسان، هكذا نعتهم رب العالمين، تنوياً بعلو شأنهم، وتنبيهاً على أن الصلة بينهم وبين من بعدهم في اتباعهم بإحسان، فقد سبقوهم بالإيمان، وثبت فضلهم في صريح القرآن.

لذا كان السلف من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم، يُطَبَّقون هذا المقياس في نقض المحدثات من بعد زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن الأمثلة على ذلك في باب العبادات، ما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه في الإنكار على من وجدهم في حلقٍ يذكرون بطريقة مخترعة لم يعهدها زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وكان فيما قال لهم: "مَا أَسْرَعَ هَلَكَتِكُمْ، هَؤُلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ صلى الله عليه وسلم مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبَلْ، وَأَنِيتُهُ لَمْ تُكْسَرْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم أَوْ مُفْتَتِحُو بَابِ ضَلَالَةٍ"^(٢).

والشاهد قوله وأصحاب نبيكم متوافرون، أي: فكيف تطمئننون لفعل عبادة لا ترونها يفعلونها.

ومن الأمثلة في باب العقائد إنكار ابن عباس رضي الله عنه على الخوارج في المناظرة المشهورة عنه، وكان فيما قال لهم: "أَتَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَمِنْ عِنْدِ ابْنِ عَمِّ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَصِهرِهِ، وَعَلَيْهِمْ نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهِ مِنْكُمْ، وَلَيْسَ فِيكُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ، لِأُبَلِّغَكُمْ مَا يَقُولُونَ، وَأُبَلِّغُهُمْ مَا يَقُولُونَ"^(٣).

(١) فإنها معدودة في السبعة المكثرين من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) أخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٨٦/١) برقم: (٢١٠)، المقدمة، باب في كراهية أخذ الرأي.

(٣) من المناظرة المشهورة أخرجها الحاكم في "مستدرکه" (١٥٠/٢) برقم: (٢٦٧١) (كتاب قتال أهل البغي، مناظرة ابن عباس مع الحرورية، بنحوه، (١٨٢/٤) برقم: (٧٤٦١) كتاب اللباس، حديث مناظرة ابن عباس مع الحرورية، بنحوه مختصراً، والنسائي في "الكبرى" (٤٧٩/٧) برقم: (٨٥٢٢) كتاب الخصائص، ذكر مناظرة ابن عباس للحرورية واحتجاجه فيما أنكروه على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، بهذا اللفظ، وأبو داود في "سننه" (٧٩/٤) برقم: (٤٠٣٧) كتاب اللباس، باب لباس الغليظ، بنحوه مختصراً، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٧٩/٨) برقم: (١٦٨٣٩) كتاب قتال أهل البغي، باب لا يُبَدَأُ الْخَوَارِجُ بِالْقِتَالِ حَتَّى يُسْأَلُوا مَا نَقَمُوا ثُمَّ يُؤْمَرُوا بِالْعَوْدِ ثُمَّ يُؤْذَنُ بِالْحَرْبِ، بنحوه، والطبراني في "الكبير" (٢٥٧/١٠) برقم: (١٠٥٩٨) باب العين، ومن مناقب عبد الله بن عباس وأخباره، بنحوه.

والشاهد منه أنه أخبرهم أنهم جاءهم من عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم المهاجرون والأنصار رضي الله عنهم علي رضي الله عنه وهو خيرهم آنذاك، وأنهم أعلم الناس بتأويل القرآن، فكيف يطيب لهم مخالفتهم والاطمئنان لشيء يعتقدونه دونهم؟!.

المقياس الخامس: أن الأدلة الثابتة في السنة، تنقض ثبوت الوصية، وتثبت صحة خلافة الصديق

رضي الله عنه.

يقرر ابن خلدون أن الأدلة الثابتة عند التأمل فيها، يتبين بيقين أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوص لأحد، ومن هاته الأدلة ما هو مشترك بين الفريقين السنة والشيعة، ومما قاله ابن خلدون في هذا الصدد: "والذي وقع في الصحيح من طلب الدواة والقرطاس ليكتب الوصية، وأن عمر منع من ذلك^(١)، فدلّل واضح على أنه لم يقع، وكذا قول عمر رضي الله عنه حين طعن وسئل في العهد فقال: "إن أعهد فقد عَهِد من هو خير مني - يعني أبا بكر -، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني - يعني النبي صلى الله عليه وسلم لم يعهد -"^(٢)، وكذلك قول عليّ للعبّاس رضي الله عنه حين دعاه للدخول إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن شأنهما في العهد فأبى عليّ من ذلك وقال: "إنه إن منعنا منها فلا نطمع فيها آخر الدهر"^(٣)، وهذا دليل على أن علياً علم أنه لم يوص ولا عهد إلى أحد^(٤).

(١) وعند التأمل في النص لا نجد عمر رضي الله عنه منع، فعن ابن عباس رضي الله عنه، قال: لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ قَالَ: «اِئْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ»، قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا، فَاحْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّعْطُ، قَالَ: فَقُومُوا عَنِّي، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ، فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ كِتَابِهِ، البخاري (٣٤/١)، فلا يمكن لأحد أن يمنع النبي صلى الله عليه وسلم من شيء أراد الله له تبليغه لا عمر - حاشاه من ذلك - ولا غيره، لكن عمر رأى رأياً تكلم به، وسبحان الله قد حصل قدراً ما تكلم به رضي الله عنه، وهذا ينبغي أن يذكر في موافقاته رضي الله عنه، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أبى بعدها أن يكتب شيئاً وترك الأمر الذي هم أن يفعلوه بتقدير الله وإقراره له، ولو أراد غير ذلك لحصل، فلا راد لما أراداه سبحانه وتعالى.

(٢) وذلك فيما رواه ابن عمر رضي الله عنه قال: قيل لعمر رضي الله عنه: أَلَا تَسْتَحْلِفُ؟ قَالَ: "إِنْ أَسْتَحْلِفُ فَقَدْ اسْتَحْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي أَبُو بَكْرٍ، وَإِنْ أَتْرُكُ فَقَدْ تَرَكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". البخاري (٨١/٩).

(٣) ولفظه أن علياً رضي الله عنه قال: "إِنَّا وَاللَّهِ لَكُنْ سَأَلْنَاهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَنَعَنَاهَا لَا يُعْطِينَاهَا النَّاسُ بَعْدَهُ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢/٦) برقم: (٤٤٤٧) كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته، بهذا اللفظ، (٥٩/٨) برقم: (٦٢٦٦) كتاب الاستئذان، باب المعانقة وقول الرجل كيف أصبحت، وغيره.

(٤) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٦٥/١).

وفي تقرير صحة خلافة الصديق رضي الله عنه، قال رحمه الله: "فلما استحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم استخلف أبا بكر على الصلاة، إذ هي أهمّ أمور الدين، وارتضاه الناس للخلافة، وهي حمل الكافة على أحكام الشريعة"^(١).

وهذا الذي ذكره ابن خلدون في هذا المقياس صحيح، إذ إن ما أورده من الثابت في السنة مما يعرضون فيه بعمر رضي الله عنه، وأنه سبب في امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن الكتابة، فهو في الحقيقة حجة عليهم، وحاصله أنه إن ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكتب، مهما كان الحائل بينه وبين الكتابة والوصية، فإن ذلك دليل قاطع على انتفاء وجودها وحصولها، فلو كانت الوصية من أصول الدين وأركانه، فأراد الله سبحانه وتعالى إمضاءها وصدورها منه صلى الله عليه وسلم، لما حال بينه وبينها أحد، فقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، وإذا أراد الله شيئاً أمضاه.

وهذا فيه أن الوصية لو كانت مما أنزل إلى النبي صلى الله عليه وسلم من ربه سبحانه وتعالى لبلغها، ولما حال بينه وبين تبليغها أحد، لأنه معصوم في التبليغ، فتأمل.

ثم يقال: من هذا الذي يعلم ما الذي أراد النبي صلى الله عليه وسلم كتابته؟ فإنه صلى الله عليه وسلم أخبرهم أنه يريد أن يكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده، أي من الهدى والعلم، ومن فقه البخاري رحمه الله أنه أورد الحديث في كتاب العلم، وترجم له بقوله: باب كتابة العلم؛ ولو قال قائل أنه أراد أن يوصي بالإمام بعده، فنقول: من أدرانا بمن كان سيوصي؟! أبأي بكر أم بعلي أو بغيرهما رضي الله عنهم؟!.

على أننا نقول قد حصل لنا اليقين أن أبا بكر رضي الله عنه هو المرضي خليفة من النبي صلى الله عليه وسلم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قدمه للصلاة في آخر أيامه وأبى أن يقدم غيره إباءً شديداً، بل قال لعائشة رضي الله عنها في مرضه: «ادعي لي أبا بكر أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمني وتمنني ويقول قائل أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»^(٢)، فتعين أبي بكر رضي الله عنه للوصية أولى الاحتمالات التي يحمل عليه الحديث السابق في هم النبي صلى الله عليه وسلم بالكتابة ثم تركه لها إن قلنا إنه أراد أن يوصي،

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٥٥/١).

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١١٠/٧) برقم: (٢٣٨٧) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، بنحو مختصر، وغيره.

ويؤكد ذلك اجتماع الصحابة رضي الله عنهم عليه، وطاعتهم له، وقتالهم معه، وهم جميعهم المعنيون بالفضائل التالية:

قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥]، فإن كان الذين استخلفوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومُكِّن لهم في الأرض يستحقون هذا المدح والثناء، فإن الصديق وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم كلهم كانوا خلفاءهم وقادتهم في ذلك التمكين والاستخلاف والفتوحات، فإن لم يكونوا هم فمن يكون سواهم؟!.

قوله صلى الله عليه وسلم: «خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ»^(١).

قوله صلى الله عليه وسلم: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ فَتَمَسَّكُوا بِهَا»^(٢).

ومن الأحاديث التي ترجح أولوية الصديق رضي الله عنه: أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ، فَأَمَرَهَا بِأَمْرٍ، فَقَالَتْ: «أَرَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ أَجِدْكَ؟ قَالَ: «إِنْ لَمْ يَجِدْنِي فَأُتِي أَبَا بَكْرٍ»، زَادَ الْحُمَيْدِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: "كَأَنَّهَا تَعْنِي الْمَوْتَ"^(٣).

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٧١/٣) برقم: (٢٦٥٢) كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، بهذا اللفظ، (٣/٥) برقم: (٣٦٥١) كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله، (٩١/٨) برقم: (٦٤٢٩) كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، بنحوه، (١٣٤/٨) برقم: (٦٦٥٨) كتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله، بمثله، ومسلم في "صحيحه" (١٨٤/٧) برقم: (٢٥٣٣) كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، بنحوه.

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٢٩/٤) برقم: (٤٦٠٧) كتاب السنة، باب في لزوم السنة، بهذا اللفظ، والترمذي في "جامعه" (٤٠٨/٤) برقم: (٢٦٧٦) أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، بمثله مختصراً، (٤٠٩/٤) برقم: (٢٦٧٦) ((م)) أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، وابن ماجه في "سننه" (٢٨/١) برقم: (٤٢) أبواب السنة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، بنحوه مختصراً، (٢٩/١) برقم: (٤٣) أبواب السنة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، بنحوه مختصراً، (٣٠/١) برقم: (٤٤) أبواب السنة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين.

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥/٥) برقم: (٣٦٥٩) كتاب فضائل الصحابة، باب حدثنا الحميدي ومحمد بن عبد الله، بهذا اللفظ، (٨١/٩) برقم: (٧٢٢٠) كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، بمثله، (١١٠/٩) برقم: (٧٣٦٠) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الأحكام التي تعرف بالدلائل (بنحوه، ومسلم في "صحيحه" (١١٠/٧) برقم: (٢٣٨٦) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، بنحوه.

وغيرها من الأدلة والآثار الكثيرة عن السلف ومنهم آل البيت، مما يؤكد أحقية الصديق رضي الله عنه بالخلافة، وأن خير القرون قد ارتضوه خليفة لهم، وكانوا يقولون له: خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١). والقصد أن هاته المقاييس -التي استعملها ابن خلدون إجمالاً- كلها تزيد ما يستدل به الشيعة من الروايات على الوصية والإمامة لديهم ضعفاً على ضعف.

^(١) وقد بسطت القول في ذكر بعض الأوجه والأدلة التي تثبت صحة خلافة الصديق رضي الله عنه في الفصل الثالث، ص (٣٠٠).

المطلب الثاني: مطابقة مقاييس ابن خلدون للروايات التي يستدل بها الشيعة على الوصية والإمامة.

سأورد في هذا المطلب نماذج لأهم ما استدل به الشيعة مما هو منسوب إلى السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو ما ينسب من الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم خاصة أهل البيت منهم، مما ينطبق عليه تلك المقاييس في النقد مما قرره ابن خلدون مؤيداً بكلام غيره من أئمة الإسلام.

فإن مدار استدلالات الشيعة والرافضة في محاولة إثبات الوصية لعلي رضي الله عنه أو الاستخلاف، إنما هو على أحاديث الفضائل الواردة فيه، وإذا تأملت فيها وجدتها لا تخرج عن قسمين، إما غير ثابتة أصلاً، وإما ثابتة، فيوردون أحاديث ثابتة في فضائل علي رضي الله عنه، لكنه عند التأمل تجد أن تلك الفضائل أمرٌ يشترك فيه علي رضي الله عنه وغيره من أهل الإيمان، أو أنه ورد مثله لغيره من الصحابة رضي الله عنهم، لذا ما أحسن قول ابن حزم رحمه الله في هذا الصدد:

"والذي صح من فضائل علي فهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»، وقوله عليه السلام: «لأعطين الراية غدا رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»، وهذه صفة واجبة لكل مؤمن وفاضل وعهده علي السلام أن علياً «لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق»، وقد صح مثل هذه في الأنصار رضي الله عنهم أنه لا يبغضهم من مؤمن بالله وباليوم الآخر، وأما: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، فلا يصح من طريق الثقات أصلاً، وأما سائر الأحاديث التي تتعلق بها الرافضة فموضوعة يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلتها^(١).

وسأتناول هذين القسمين بشيء من التفصيل والتمثيل، وأورد لهذا نماذج من الأخبار التي يتعلق بها الشيعة والرافضة في دعوى الإمامة والوصية، وأؤيد ذلك بما قرره أئمة الإسلام أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن حزم رحمهم الله ليتبين أن المقاييس التي أشار إليها ابن خلدون تنطبق على ما يورده الشيعة في الباب، ولا يخرج واحدٌ منها عن تلك المقاييس، فكلُّها معلولة، فمنها الموضوع، ومنه الضعيف جداً، لا تجدها في دواوين الإسلام المعروفة، وأمّهات كتب السنة المشهورة، وما صح منها وعُرف تجدهم يتأولونه على غير وجهه.

القسم الأول: الأخبار الغير ثابتة:

(١) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل (١١٦/٤).

وأكثرها موضوع، وقد كان الشيعة من أكثر من عرف بوضع الأحاديث في فضائل علي وآل البيت رضي الله عنهم، حتى قال ابن أبي الحديد الشيعي: "اعلم أن أصل الكذب في أحاديث الفضائل جاء من جهة الشيعة"^(١).

وسيأتي في الفصل الثالث من هذا البحث البسط في هذا الموضوع في أسباب الكذب في الأخبار. والحاصل أن هناك زخم من الروايات التي لا تصح شحن بها الرافضة كتبهم، وحشدوها للاستدلال على هذا الأمر الذي لم يجدوا له في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله الثابتة ما يعتمدون ويعولون عليه في إثبات باطلهم، من ذلك:

الخبر الأول:

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لي: "يا علي، إن الله أمرني أن أنذر عَشِيرَتِي الْأَقْرَبِينَ"، قال: "فضقت بذلك ذرعاً، وعرفت أني متى ما أنادهم بهذا الأمر أر منهم ما أكره، فصمتُ حتى جاء جبرائيل، فقال: يا محمد، إنك إلا تفعل ما تؤمر به يعذبك ربك، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: يَا عَلِيُّ فَاصْنَعْ لَنَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، وَاجْعَلْ عَلَيْهِ رَجُلَ شَاةٍ، وَامْلَأْ لَنَا عَساً مِنْ لَبَنٍ، ثُمَّ اجْمَعْ لِي بَنِي عَبْدِ الْمَطْلَبِ، حَتَّى أَكْلِمَهُمْ، وَأَبْلُغَهُمْ مَا أَمَرْتُ بِهِ"، ففعلت ما أمرني به، ثم دعوتهم له، وهم يومئذ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه: أبو طالب، وحزمة، والعباس، وأبو لهب، فلما اجتمعوا إليه دعاني بالطعام الذي صنعت لهم، فجئت به، فلما وضعت تناول رسول الله صلى الله عليه وسلم حَذِيَّةً مِنَ اللَّحْمِ فَشَقَّهَا بِأَسْنَانِهِ، ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي نَوَاحِي الصَّحْفَةِ، قَالَ: "خَذُوا بِاسْمِ اللَّهِ"، فَأَكَلَ الْقَوْمُ حَتَّى مَا لَهُمْ بِشَيْءٍ حَاجَةٍ، وَمَا أَرَى إِلَّا مَوَاضِعَ أَيْدِيهِمْ، وَإِيْمَ اللَّهِ الَّذِي نَفْسُ عَلِيٍّ بِيَدِهِ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ الْوَاحِدَ لِيَأْكُلَ مَا قَدِمْتُ لْجَمِيعِهِمْ، ثُمَّ قَالَ: "اسْقِ النَّاسَ"، فَجِئْتُهُمْ بِذَلِكَ الْعَسِ، فَشَرَبُوا حَتَّى رَوَوْا مِنْهُ جَمِيعاً، وَإِيْمَ اللَّهِ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ لِيَشْرَبَ مِثْلَهُ، فَلَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَكْلِمَهُمْ، بَدَرَ أَبُو لَهَبٍ إِلَى الْكَلَامِ، فَقَالَ: هَكَذَا مَا سَحَرَكُم بِهِ صَاحِبُكُمْ، فَتَفَرَّقَ الْقَوْمُ وَلَمْ يَكْلِمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: "الْغَدِ يَا عَلِيُّ، إِنْ هَذَا الرَّجُلُ قَدْ سَبَقَنِي إِلَى مَا قَدْ سَمِعْتَ مِنَ الْقَوْلِ، فَتَفَرَّقَ الْقَوْمُ قَبْلَ أَنْ أُكَلِّمَهُمْ فَأَعِدَّ لَنَا مِنَ الطَّعَامِ مِثْلَ الَّذِي صَنَعْتَ، ثُمَّ اجْمَعْهُمْ لِي"، قَالَ: ففعلت ثم جمعتهم، ثم دعاني بالطعام، فقرَّبته لهم، ففعل كما فعل بالأمس، فأكلوا حتى ما لهم بشيء حاجة، قال: "اسقهم"،

(١) السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص ٩٣)، وعزاه لكتاب: شرح نهج البلاغة (٢/ ١٣٤).

فجئتهم بذلك العس فشربوا حتى رووا منه جميعاً، ثم تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: "يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتمكم به، إني قد جئتمكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أذعنكم إليه، فأأيكم يؤازرني على هذا الأمر، على أن يكون أخي" وكذا وكذا؟ قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت وإني لأحدثهم سناً، وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً، أنا يا نبي الله أكون وزيرك، فأخذ برقبتي، ثم قال: "إن هذا أخي" وكذا وكذا، "فاسمعوا له وأطيعوا"، قال: فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع، وفي لفظ أنه صلى الله عليه وسلم خاطبهم قائلاً: «فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيتي وخليفتي فيكم»، ثم قال عن علي رضي الله عنه: «إن هذا أخي ووصيتي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا»^(١).

وهذا الحديث أنموذج للموضوعات التي أشار إليها ابن خلدون، مما يتعلق بها الرافضة، وهو من طريق عبد الغافر بن القاسم أبو مريم الكوفي الشيعي، وهو متروك الحديث، قال فيه الإمام أحمد: "كان أبو مريم يحدث ببلايا في عثمان، وعامة حديثه بواطيل"، وقال علي بن المديني: "كان يضع الحديث"، وقال النسائي: "متروك"، وهو ممن خفي أمره على شعبة، وتكلم فيه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل، وقال ابن حبان: "وكان ممن يروي المثالب في عثمان بن عفان، ويشرب الخمر حتى يسكر، ومع ذلك يقلب الأخبار، لا يجوز الاحتجاج به، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين"^(٢).

وهذا الحديث ينطبق عليه مقاييس ابن خلدون، فضلاً عن نكارة متنه وألفاظه، وممن بسط القول في تعليقه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ومما قال فيه: "فإن هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل، لا في الصحاح ولا في المسانيد والسنن والمغازي والتفسير التي يذكر فيها

(١) انظر: الطبري، تفسير الطبري المسمى: (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٦٦١/١٧)، والطبري، تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، ويلي به الجزء ١١: «صلة تاريخ الطبري» لعريب بن سعد القرطي، ويلي به: «تكملة تاريخ الطبري» لمحمد بن عبد الملك الهمداني، ويلي به: «المنتخب من كتاب ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين لمحمد بن جرير الطبري» لأحد العلماء (٣٢١/٢)، أبو نعيم الأصبهاني، دلائل النبوة (ص ٤٢٥)، ابن عساكر، تاريخ دمشق (٤٩/٤٢).

(٢) انظر: العقيلي، الضعفاء الكبير (١٠١/٣)؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٥٤/٦)؛ ابن حبان، المجروحين من الحديث والضعفاء والمتروكين (١٢٦/٢)؛ وانظر: أبو المحاسن الحسيني، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال (ص ٢٧٢).

الإسناد الذي يحتج به"، ثم بين ما فيه من نكارة ألفاظه، من ذكر عدّة بني عبد المطلب آنذاك، ووصفهم بكثرة الأكل، ونحو ذلك مما يعلم بيقين أنه من وضع الوضعين^(١).

وقد خرّج الشيخ الألباني رحمه الله هذا الحديث في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ويبيّن أنه في بعض طرقه أكثر من راوٍ رافضي^(٢)، فقال: "وهذا إسناد واه بمرة، مسلسل بالرفض من هؤلاء الثلاثة"، وهؤلاء هم: عبد الله بن عبد القدوس، وعباد بن يعقوب، ومحمد بن القاسم المحاربي.

وبيّن أن اللفظ الأقرب للصواب من ألفاظه هو ماورد أنه قال فيه صلى الله عليه وسلم: «من يضمن عني ديني ومواعيدي، ويكون معي في الجنة، ويكون خليفتي في أهلي»، وهاته اللفظة مع ضعفها، إلا أنها أشبه بالصواب في هذا الخبر، وهي كما ترى لا تدل على ما يريده الشيعة من الوصية والاستخلاف. وقال الشيخ بعد تخريج الحديث وبيان طرقه: "فهذه الطرق يدل مجموعها على أن الخلافة المذكورة في هذا الحديث - وكذا في غيره مما لم نذكره هنا -، إنما هي خلافة خاصة في أهله صلى الله عليه وسلم وعشيرته"^(٣).

خبر آخر.

عن ابن عباس رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتَمَرَ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِ مَكَّةَ عَهْدٌ أَنْ لَا يُخْرِجَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِهِ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عُمْرَتَهُ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِابْنَةِ حَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَى مَنْ تَدْعُنِي؟ فَلَمْ يَلْتَفِتْ لِلْعَهْدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِ مَكَّةَ، وَمَرَّ بِهَا زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ فَقَالَتْ: إِلَى مَنْ تَدْعُنِي؟ فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا، وَمَرَّ بِهَا جَعْفَرُ، فَتَشَدَّثَتْ فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا، ثُمَّ مَرَّ بِهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَتْ: يَا أَبَا حَسَنِ، إِلَى مَنْ تَدْعُنِي؟ فَأَخَذَهَا عَلِيٌّ، فَأَلْقَاهَا خَلْفَ فَاطِمَةَ، فَلَمَّا نَزَلُوا أَتَى زَيْدٌ عَلِيًّا، فَقَالَ: أَنَا أَوْلَى بِهَا مِنْكَ أَنَا مَوْلَى نَبِيِّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَوْلَى بِهَا مِنْكَ، قَالَ جَعْفَرُ: أَنَا أَوْلَى بِهَا: خَالَتْهَا عِنْدِي أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ الْحُثَمِيَّةُ، فَلَمَّا عَلَتْ أَصْوَاتُهُمْ بَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَلَمَّا أَتَوْهُ قَالَ: أَمَّا أَنْتَ يَا جَعْفَرُ، فَأَنْتَ تُشَبِّهُ خَلْقِي

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٢٩٩/٧).

(٢) وهاته الطريق عند: ابن عساكر تاريخ دمشق (٤٨/٤٢).

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٦١٦/١٠)، وانظر الكلام عن هذا الحديث بمزيد من البسط في: ناصر بن علي عائض حسن الشيخ، عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - (٦٠٧/٢).

وَحُلِقِي، وَأَمَّا أَنْتَ يَا عَلِيُّ، فَأَنَا مِنْكَ وَأَنْتَ وَصِيِّي، وَأَمَّا زَيْدٌ فَمَوْلَايَ وَمَوْلَاكُمْ، فَادْفَعِ الْجَارِيَةَ إِلَى خَالَتِهَا وَهِيَ أَوْلَى بِهَا».

هذا الحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (٥١٠/٢) برقم: (٢٠٦٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٦٦/٤) برقم: (٢٣٧٩)، (٣٤٤/٤) برقم: (٢٤٥٩)، وأورده ابن حجر في "المطالب العالية" (٣٩٢/١٦) برقم: (٤٠٣٥)، وأخرجه ابن أبي شيبه في "مصنفه" (٥٨٤/١٣) برقم: (٢٧٢٣٨)، (١٤٠/١٧) برقم: (٣٢٨٠٤)، (١٧٦/١٧) برقم: (٣٢٨٦٦)، وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٩٢/٨) برقم: (٣٠٨١)، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٨٥/٥) برقم: (٤٦٦٠).

واللفظ المذكور عند أبي يعلى، من طريق وهب بن بقية، عن خالد بن عبد الله الطحّان، عن حسين، عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه.

وحسين هذا هو ابن عبد الله الهاشمي المدني ضعيف، ومع هذا فقد ورد الحديث من طريق أخرى، ولم يرد فيه قوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه: وأنت وصيي، بل ورد أنه قال له: «أَنْتَ أَخِي وَصَاحِبِي»، رواه جماعة عن عبد الله بن نمير، عن حجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس فذكره.

وهذا أصح منه، إلا أن الحكم وهو ابن عتيبة الكوفي الكندي مولا هم مدلس وقد عنعن، وهو لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث، وهذا ليس منها كما قرّره المحققون^(١)؛ والحجاج بن أرطاة مدلس أيضاً، وقد روى أيضاً بالعنعنة، فالحديث ضعيف بهذا اللفظ أيضاً.

والحاصل أن هذا الحديث كغيره من الأحاديث التي يستدل بها على الوصية لعلي رضي الله عنه، لم يرد من وجه يعول عليه، كما قرّره ابن خلدون رحمه الله.

خبر آخر.

عن ابن عمر رضي الله عنه قال: بينما أنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في ظل بالمدينة وهو يطلب عليا رضي الله عنه إذ انتهينا إلى حائط، فنظرنا فيه فنظر إلى علي وهو نائم في الأرض، وقد أغبر فقال: «لا أُلوم الناس يَكُونُكَ أبا تراب»، فلقد رأيت عليا تغير وجهه، واشتد ذلك، فقال: «ألا أرضيك يا علي؟»، قال: بلى يا رسول الله، قال: «أنت أخي ووزير تقضي ديني وتنجز مواعيدي وتبرئ ذمتي، فمن أحببك في حياة مني فقد قضى نجه، ومن أحببك في حياة منك بعدي ختم الله له بالأمن والإيمان، ومن أحببك

(١) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٦٣٨/١٠).

بعدي ولم يرك ختم الله له بالأمن والإيمان، وأمنه يوم الفرع الأكبر، ومن مات وهو ييغضك يا علي مات ميتة جاهلية، يحاسبه الله بما عمل في الإسلام».

هذا الحديث مما انفرد الطبراني بإخراجه في المعجم الكبير (١٢/٤٢٠)، برقم (١٣٥٤٩).
من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن محمد بن يزيد هو أبو هشام الرفاعي عن عبد الله بن محمد الطهوي عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنه.
ورواته دون مجاهد أكثرهم ضعفاء، والطهوي مجهول العين لم أجد من ترجم له، وأشار إلى ذلك الهيثمي، حيث قال: "وفيه من لم أعرفه"^(١)، وكذا الألباني^(٢).

ومحمد بن يزيد الرفاعي فقد تكلم فيه غير واحد وقال ابن حجر: ليس بالقوي^(٣).
وليث هو ابن أبي سليم، قال فيه الحافظ: "صدوق اختلط جدا، ولم يتميز حديثه فترك"^(٤).
ولقد وهم محقق كتاب: المطالب العالية، حينما قال: "قلت: عبد الله بن محمد الطهوي لم أجد من ترجم له"، ثم ذكر كلام الهيثمي السابق، ثم قال: "وحديث المجهول يقبل الانجبار كما نص على ذلك الحافظ في شرح النخبة، وعليه فإن هذا الحديث يترقى بهذا الشاهد إلى رتبة الحسن لغيره، والله أعلم"^(٥).
يشير إلى الحديث الذي رواه أبو يعلى عن علي رضي الله عنه أنه قال: طلبني رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدني في جدول نائما، فقال: «قم ما ألوم الناس يسمونك أبا تراب، قال: فرأى كأني وجدت في نفسي من ذلك، فقال: قم فوالله لأرضينك، أنت أخي، وأبو ولدي، تقاتل عن سنتي، وتبرئ ذمتي، من مات في عهدي فهو كنز الله، ومن مات في عهدك فقد قضى نجه، ومن مات ييغضك مات ميتة جاهلية، وحوسب ختم الله له بالأمن والإيمان، ما طلعت شمس أو غربت، ومن مات ييغضك مات ميتة جاهلية، وحوسب بما عمل في الإسلام».

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٢١/٩).

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٦٤١/١٠).

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٧٣٥/٣).

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب (٨١٧/١).

(٥) ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (١٤١/١٦).

فإن هذا الحديث لا يصلح أن يجبر أو يُجبر، فقد رواه أبو يعلى: (٤٠٢/١) برقم: (٥٢٨)، وفي سنده زكريا بن عبد الله الصهباني، ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال الأزدي: منكر الحديث^(١).

قلت: ولعل هذا من مناكيره.

ثم إن فيه: سويد بن سعيد شيخ أبي يعلى، كان ممن اختلط وقد ضعفه غير واحد، منهم: ابن المديني، والبخاري، والنسائي، وقال ابن حبان: "يأتي عن الثقات بالمعضلات، روى عن علي بن مسهر، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ عَشَقَّ فَعَفَّ فَكَتَمَ فَمَاتَ مَاتَ شَهِيدًا"، ومن روى مثل هذا الخبر الواحد عن علي بن مسهر يجب مجانبه رواياته، هذا يخطئ في الآثار، ويقلب الأخبار"^(٢).

أما توثيق من وثقه، ورواية مسلم له، فإنه كان قبل أن يطرأ عليه الاختلاط، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وقد تغير في آخر عمره بسبب العمى فضعف بسبب ذلك وكان سماع مسلم منه قبل ذلك في صحته"^(٣).

فقد يكون هذا الحديث مما تلقنه -والله أعلم-.

خبر آخر.

أورده ابن الجوزي بإسناده، قال: "أنبأنا أبو منصور بن خيرون قال أنبأنا الجوهري عن الدارقطني عن أبي حاتم بن حبان البستي قال حدثنا محمد بن سهل بن أيوب قال حدثنا عمار بن رجاء قال حدثنا عبيد الله بن موسى قال حدثنا مطر بن ميمون الإسكافي عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن أخي ووزيري وخليفتي من أهلي وخير من أترك بعدي، يقضي ديني وينجز وعُودي علي بن أبي طالب»"^(٤).

وهذا الخبر من طريق مطر بن ميمون الإسكافي.

قال فيه ابن أبي حاتم رحمه الله: "وسمعت أبي يقول: هو منكر الحديث"^(٥).

(١) انظر: ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة (٥٠٩/٣).

(٢) ابن حبان، المجروحين (٤٤٧/١).

(٣) ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٥٠).

(٤) ابن الجوزي، الموضوعات (٣٤٧/١).

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٨٧/٨).

وقال فيه ابن حبان رحمه الله: "يروي عن أنس بن مالك وعكرمة، روى عنه يونس بن بكير وعبيد الله بن موسى، كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويروي عن أنس ما ليس من حديثه في فضل علي بن أبي طالب وغيره، لا تحل الرواية عنه" (١).

وقد حكم على هذا الحديث بالوضع الأئمة، منهم: ابن الجوزي، وابن تيمية، والذهبي، وابن عَرَّاق، والكتاني، والشوكاني (٢).

وأروده الكتاني في كتابه في الموضوعات، وقال: "عبيد الله ثقة شيعي ولكنه أثم برواية هذا الإفك والله أعلم" (٣)، وعبيد الله هو ابن موسى الراوي عن مطر.

قال عنه شيخ الإسلام: "كان عبيد الله بن موسى في نفسه صدوقاً روى عنه البخاري لكنه معروف بالتشيع فكان لتشييعه يروي عن غير الثقات ما يوافق هواه" (٤).

خبر آخر نحوه.

أورد الخطيب بسنده من طريق أبي يحيى التيمي إسماعيل بن إبراهيم، عن مطير أبي خالد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «كنا إذا أردنا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا علي بن أبي طالب، أو سلمان الفارسي، أو ثابت بن معاذ الأنصاري؛ لأنهم كانوا أجراً أصحابه على سؤاله، فلما نزلت: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، وعلمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعت إليه نفسه، قلنا لسلمان: سل رسول الله من نسند إليه أمورنا ويكون إليه مفرغنا، ومن أحب الناس إليه، فلقية فسأله، فأعرض عنه، ثم سأله فأعرض عنه، فخشي سلمان أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مقته ووجد عليه، فلما كان بعد لقيه فقال: يا سلمان يا أبا عبد الله، ألا أحدثك عما كنت سألتني؟ فقال: يا رسول الله، إني خشيت أن تكون قد مقتني ووجدت علي، قال: كلا يا سلمان، إن أخي ووزير خليفتي في أهل بيتي، وخير من تركت بعدي يقضي ديني وينجز موعدي: علي بن أبي طالب» (٥).

(١) ابن حبان، المجروحين (٣٣٧/٢).

(٢) انظر: ابن الجوزي، الموضوعات (٣٤٧/١)؛ وابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣٥٥/٧)؛ والذهبي، ميزان الاعتدال (١٢٧/٤)، وابن عَرَّاق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (٣٥٣/١)؛ والشوكاني، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص ٣٤٦)؛ والسيوطي، واللائل المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٢٩٩/١).

(٣) السيوطي، اللال المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٢٩٩/١).

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣٥٦/٧).

(٥) الخطيب البغدادي، المؤتلف تكملة المؤتلف والمختلف (٥٣٧/٢).

وقد قال الخطيب في راويه: مطير أبي خالد، مجهول^(١)، قال الألباني معلقاً: "قلت: بل هو معروف، ولكن بالضعف"^(٢)

فهو مطير بن أبي خالد الكوفي، ترجم له ابن أبي حاتم، روى عنه ابنه موسى بن مطير وغيره، وقد أورد تضعيف أبي زرعة له، وقال أبو حاتم: متروك^(٣).

وأورده العقيلي في الضعفاء، ونقل عن البخاري قوله: "ولا يصح حديثه"، ومثل بهذه الرواية^(٤) فائدة مهمة:

وها هنا حقيقة شرعية مهمة مما تُعلل به المتون الماضية والتي يحاول أصحاب الأهواء أن يثبتوا بها إمامة علي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأنه وصيّه بناءً على أنه خير الناس بعده، أن يقال إنه ثبت عن علي رضي الله عنه أن خير هذه الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

فقد صحّ عن محمد ابن الحنفية رحمه الله قال: قلت لأبي رضي الله عنه: "أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ عُمَرُ، وَحَشِيتُ أَنْ يَقُولَ عُثْمَانُ، قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ قَالَ: مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ"^(٥).

ثم إن كثيراً من تلك الأحاديث المذكورة - مع ضعفها - ليس فيها ذكر للوصية ولا الإمامة، وكثير منها لو صحّ يحمل على وصية النبي صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه بأهله أو أن يقوم له بشيء من حقه بعد موته، فأين هذا من الوصية بالخلافة...؟!.

أخبار أخرى من كتب الشيعة.

(١) نفس المصدر.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٦٤٣/١٠).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٩٤/٨).

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير (٢٥٢/٤).

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧/٥) برقم: (٣٦٧١) كتاب فضائل الصحابة، باب حدثنا الحميدي ومحمد بن عبد الله، وغيره؛ قال الشيخ الألباني: "(تنبيه): أورد الشيعي حديث الطبراني هذا، وأتبعه بقوله: "وهذا نص في كونه الوصي، وصريح في أنه أفضل الناس بعد النبي، وفيه من الدلالة الالتزامية - على خلافته ووجوب طاعته - ما لا يخفي على أولي الألباب"!؛ وأقول: أولو الألباب يقولون: أثبت العرش ثم انقش! فالحديث ضعيف جداً، بل هو موضوع؛ فقد ثبت من طرق عن علي رضي الله عنه: "أن أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو بكر وعمر؛ كما في "البخاري" وغيره، ولكن الشيعي وأصحابه يكابرون ويحذون!!"، انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٦٤٤/١٠).

أما الروايات الموجودة لديهم في كتبهم ومصنفاتهم، فهي أجدر أن تكون ناضحة بالكذب والبهتان، بل ما تقشعر منه جلود أهل الإيمان، مما لا زمام له ولا خطام.

ومن غرائب مصنفاتهم، كتاب لشيخهم ابن مطهر الحلي سماه: "الألفين في إمامة أمير المؤمنين"، يريد ألفين دليلاً، لكنه لم يوفِّ بما عَنَوْنَ له... وأئني له ذلك! فما بلغ سوى الثمانية وثلاثين والألف مما يسميه هو دليلاً^(١).

قال الشيخ إحسان إلهي ظهير رحمه الله، -وهو من أخبر الناس بهم وبكتبهم-: "فإن القوم أخذوها من السبئية، وجعلوها عقائد لهم ومعتقدات، وملأوها بما كتبهم ورسائلهم، فقالوا: إن علياً رضي الله عنه كان وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم، واختلقوا لذلك روايات موضوعة كثيرة".

ثم مثل بأمثلة تحار فيها العقول مما يناقض الأصول، ومن ذلك:

عن جعفر أنه قال: "كان حيث طَلَّقَتْ آمنة بنت وهب، وأخذها المخاض بالنبي صلى الله عليه وسلم حضرتها فاطمة بنت أسد، امرأة أبي طالب فلم تزل معها حتى وضعت، فقالت أحدهما للأخرى: هل ترين ما أرى؟ قالت: هذا النور الذي قد سطع ما بين المشرق والمغرب، فبينما هما كذلك، إذ دخل عليهما أبو طالب فقال لهما: مالكما، من أي شيء تعجبان؟ فأخبرته فاطمة بالنور الذي رأت، فقال لها أبو طالب: ألا أبشرك؟ فقالت: بلى، فقال: أما إنك ستلدين غلاماً يكون وصي هذا المولود"^(٢). ومما روه في ذلك أيضاً:

عن أبي جعفر قال: "لما قضى محمد نبوته، واستكمل أيامه، أوحى الله تعالى إليه أن يا محمد قد قضيت نبوتك واستكملت أيامك، فاجعل العلم الذي عندك والإيمان والاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة في أهل بيتك عند علي بن أبي طالب، فإني لن أقطع العلم والإيمان والاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة من العقب من ذريتك، كما لم أقطعها من ذريات الأنبياء"^(٣).

قال الشيخ إحسان إلهي ظهير رحمه الله: "هذا عين ما قاله عبد الله بن سبأ والسبئية: أن يوشع بن نون وصي موسى، وعلي وصي رسول الله"^(٤).

(١) انظر: ناصر القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية - عرض ونقد - (٦٧٦/٢).

(٢) الروضة من الكافي للكليني، تحت عنوان: إخبار أبي طالب بولادة علي، وأنه وصي النبي صلى الله عليه وسلم ! (٣٠٢/٨)، وانظر: إحسان إلهي ظهير الباكستاني، الشيعة والتشيع - فرق وتاريخ (ص ٣٤٨).

(٣) عزاه الشيخ إحسان ل: باب الإشارة والنص على أمير المؤمنين (٢٩٣/١).

(٤) إحسان إلهي ظهير، الشيعة والتشيع - فرق وتاريخ (ص ٣٥١).

ومما يؤكد تأثر الروايات الشيعية بهاته العقيدة، هذا الخبر:

فعن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: قلت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِكُلِّ نَبِيٍّ وَصِيٌّ، فَمَنْ وَصِيُّكَ؟ فَسَكَتَ عَنِّي، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ رَأْيِي، فَقَالَ: "يَا سَلْمَانُ" فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ، قَالَ: "تَعْلَمُ مَنْ وَصِيُّ مُوسَى؟" قُلْتُ: نَعَمْ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ، قَالَ: "لَمْ؟" قُلْتُ: لِأَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَهُمْ، قَالَ: فَإِنَّ وَصِيَّي وَمَوْضِعَ سِرِّي، وَخَيْرَ مَنْ أَتْرُكُ بَعْدِي، وَنُجْزُ عِدَّتِي، وَيَقْضِي دِينِي عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ».

وهذا الحديث مما انفرد به الطبراني في معجمه، وقال بعده: "قَوْلُهُ: وَصِيِّي: يَعْنِي أَنَّهُ أَوْصَاهُ فِي أَهْلِهِ لَا بِالْخِلَافَةِ، وَقَوْلُهُ: خَيْرَ مَنْ أَتْرُكُ بَعْدِي: يَعْنِي مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

هذا لو سلم من الضعف، فكيف وهو مسلسل بالعلل، ففي طريقه: يحيى بن يعلى شيعي ضعيف، وشيخه: ناصح بن عبد الله ضعيف، وحسبك قول البخاري فيه: "منكر الحديث"، وقال عنه الحاكم: "فإنه روى عن سماك بن حرب المناكير"^(١)، وهذا الخبر يرويه عن سماك بن حرب، وسماك في حفظه ما فيه؛ وقد قال الهيثمي رحمه الله: "في إسناده ناصح بن عبد الله وهو متروك"^(٢).

خبر آخر.

ومما ورد في الباب: «لِكُلِّ نَبِيٍّ وَصِيٌّ وَوَارِثٌ، وَإِنْ عَلِيًّا وَصِيٌّ وَوَارِثِي».

هذا الخبر مكذوب، أخرجه البغوي في معجم الصحابة (٣٦٣/٤)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٢١/٥)، من طريق محمد بن حميد الرازي، وإن وثقه البعض، ففيه كلام، واتهمه بعضهم بالكذب، وقال الذهبي رحمه الله: "وثقه جماعة والأولى تركه"^(٣).

وهذا الخبر من الأخبار التي أوردها ابن المغازلي في كتابه الذي صنفه في مناقب علي رضي الله عنه، وهو كتاب مليء بالموضوعات في الباب؛ وقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وأما نقل ابن المغازلي الواسطي فأضعف وأضعف، فإن هذا قد جمع في كتابه من الأحاديث الموضوعات ما لا يخفي أنه كذب على من له أدنى معرفة بالحديث"^(٤).

وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وحكم عليه الألباني بالوضع^(٥).

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٠٥/٤).

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١١٣/٩).

(٣) الذهبي، الكاشف (١٠١/٤).

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (١٥/٧).

(٥) انظر ابن الجوزي، الموضوعات (٣٧٦/١)؛ والألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٦٩٤/١٠) برقم (٤٩٦٢).

ومما يجاب به على موضوعات الرافضة، أن الوصية ادعاها آخرون لغير علي رضي الله عنه، ومن ذلك ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من أحاديث جعل فيها عمّه العباس بن عبد المطلب وصيّّه ووارثه، من ذلك: «الْعَبَّاسُ وَصِيِّي وَوَارِثِي»^(١)، وهو من الأخبار الموضوعة، التي لا يرتاب فيها من له أدنى معرفة بالنبي صلى الله عليه وسلم وبسنّته، وقد حكم عليه بالوضع ابن الجوزي والألباني. وآفته: جعفر بن عبد الواحد، قال الدارقطني: "كذاب يضع الحديث"، وقال ابن الجوزي: "قال أبو أحمد بن عدي: كان يتهم بوضع الحديث"^(٢).

ومنه: «هَذَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَبِي وَعَمِّي وَوَصِيِّي وَوَارِثِي»، والمتهم فيه محمد بن الضوء^(٣). وقد قال ابن الجوزي عنه وعن الحديث الذي قبله: "هذا حديث لا يصح وضعه قوم ليقابلوا به ما وضع لعلي -عليه السلام-، وكلا الحديثين باطل"^(٤).

القسم الثاني: ومن الأخبار الثابتة التي تأوّلوها.

وأما ما استدلوا به من الثابت الذي تأولوه على غير تأويله فهو كثير، يعسر حصره، ومن أمثلته:

الحديث الأول:

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي رضي الله عنه: «أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي»^(٥). فهذا الحديث تأولوه على إرادة الوصية بالخلافة من بعده صلى الله عليه وسلم، كما استخلف موسى أخاه هارون -عليهما السلام، لما خلفه في قومه من بني إسرائيل. والجواب عن هذا:

(١) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة (٩٣٦/٢)؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١٧٤/١٥)؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق (٣٤٩/٦٠).

(٢) انظر: حمزة السهمي، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (ص ١٨٨)؛ وابن الجوزي، الموضوعات (٣١/٢).

(٣) أورده ابن حبان في المجروحين (٣٢٩/٢)، في ترجمة محمد بن الضوء بن الصلصال بن الدهمس، وقال: "شيخ روى عن أبيه المناكير، لا يجوز الاحتجاج به".

(٤) ابن الجوزي، الموضوعات لابن الجوزي (٣١/٢).

(٥) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩/٥) برقم: (٣٧٠٦) كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب، بهذا اللفظ، (٣/٦) برقم: (٤٤١٦) كتاب المغازي، باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة، بمثله مطولاً، ومسلم في "صحيحه" (١١٩/٧) برقم: (٢٤٠٤) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، بنحوه، وغيرهما.

أولاً: أن سبب ورود الحديث كما ورد في الصحيحين يجلي معناه، وفي أي سياق خرج كلام النبي صلى الله عليه وسلم، قال سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب في غزوة تبوك، فقال: يا رسول الله، تُخَلِّفُنِي فِي النَّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ! فَقَالَ: «أَمَّا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^(١).

فهذا صريح في أن الاستخلاف المراد هو استخلاف خاص، لما خلفه النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل المدينة حين غيبته في تبوك، فأراد أن يُطَيَّبَ خاطره بهذا، ويبين له فضله في تلك الحال، وأن منزلته في ذلك التخلف كمنزلة هارون من موسى -عليهما السلام- حينما ذهب موسى لميقات ربه سبحانه وتعالى. ثانياً: أنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف على المدينة في مناسبات أخرى غير علي رضي الله عنه، ولو صلح أن يكون استخلاف علي رضي الله عنه لإرادة بيان أنه الخليفة بعده، لما اكتفي بهاته المرة، ولكرره والتزم به في كل استخلاف حتى يتأكد، ويُعلم بذلك اختصاصه بالاستخلاف.

ثالثاً: واقع الأمر في بني إسرائيل يبطل الاستدلال بالحديث، فقد قال ابن حزم رحمه الله جواباً على الاستدلال به على الخلافة: "وهذا لا يوجب له فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده -عليه السلام- لأن هارون عليه السلام لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام وإنما ولي الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليه السلام"^(٢).

رابعاً: يقال الأمر كما قال شيخ الإسلام رحمه الله: "لو أراد أن يكون خليفة على أمته بعده لم يكن هذا خطاباً بينهما يناجيه به، ولا كان أخرجه حتى يخرج إليه علي ويشتكى، بل كان هذا من الحكم الذي يجب بيانه، وتبليغه للناس كلهم بلفظ يُبين المقصود"^(٣).

الحديث الثاني:

ما ورد في الصحيحين مرفوعاً: «لَأُعْطِيَ الرَّايَةَ - أَوْ لَيَأْخُذَنَّ بِالرَّايَةِ - غَدًا رَجُلٌ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ»^(٤)، قالها النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر.

(١) متفق عليه، وهذا اللفظ ورد عند البخاري برقم (٤٤١٦)، ومسلم برقم (٢٤٠٤).

(٢) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٧٨/٤).

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣٣٦/٧).

(٤) متفق عليه، من حديث سهل بن سعد، وسلمة بن الأكوع رضي الله عنهم، وحديث سهل أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٧/٤).

برقم: (٢٩٤٢) كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام، هذا اللفظ، (٦٠/٤) برقم: (٣٠٠٩).

قالوا: هذا يدل على اختصاص علي بهذه المنقبة التي تدل على أنه أحق بالخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم!.

فيجاب عن ذلك:

أولاً: أن هذا الوصف ليس خاصاً بعلي رضي الله عنه، فقد ورد في كثير من المناسبات شهادة النبي صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه أنه يحب الله ورسوله، لكن كان إظهارها لعلي رضي الله عنه في هذا الموطن خاصة لما علم صلى الله عليه وسلم أن الله سيفتح على يديه، فبيّن فضيلته في هذا المقام.

ثانياً: أن تفضيل علي في هذا المقام لا يلزم منه اختصاصه بالخلافة أو الوصية، ثم لو كانت الفضيلة العامة على غيره، فإن الزيدية^(١) -مثلاً- يقولون: تجوز ولاية المفضل على الفاضل، حيث يصححون خلافة الصديق رضي الله عنه، ويفضلون علياً عليه، لكن الصحيح الثابت يبين أفضلية الشيخين إجماعاً، وعثمان على الصحيح رضي الله عنهم.

والمشهور عن علي رضي الله عنه تفضيله للشيخين، وهو إجماع المسلمين، بل كما قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والشيعة الذين صحبوا علياً كانوا يقولون ذلك، وتواتر ذلك عن علي من نحو ثمانين وجهاً، وهذا مما يقطع به أهل العلم ليس هذا مما يخفي على من كان عارفاً بأحوال الرسول والخلفاء"^(٢).

كتاب الجهاد والسير، باب فضل من أسلم على يديه رجل، بنحوه، (١٨/٥) برقم: (٣٧٠١) كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب، بنحوه مطولاً، (١٣٤/٥) برقم: (٤٢١٠) كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، بنحوه مطولاً، ومسلم في "صحيحه" (١٢١/٧) برقم: (٢٤٠٦) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، بنحوه مطولاً، وغيرهما؛ وحديث سلمة أخرج البخاري في "صحيحه"، (٥٣/٤) برقم: (٢٩٧٥) كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في لواء النبي صلى الله عليه وسلم، بهذا اللفظ، (١٨/٥) برقم: (٣٧٠٢) كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب، بمثله، (١٣٤/٥) برقم: (٤٢٠٩) كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، بنحوه، ومسلم في "صحيحه" (١٨٥/٥) برقم: (١٨٠٢) كتاب الجهاد والسير، باب غزوة خيبر، بنحوه مطولاً.

^(١) الزيدية نسبة إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهم في الأصل أتباعه، وقد أتى رحمه الله التبرؤ من ولاية الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، وقال: هما وزيرني جدي، فرفضه غلاة الشيعة فسموا لذلك بالرافضة، وذلك في آخر خلافة هشام بن عبد الملك سنة إحدى وعشرين أو اثنتين وعشرين، لكن من الزيدية من ليس على معتقد زيد بن علي، فهم روافض في الحقيقة -خاصة في عصرنا- يقولون: إن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غير علي، وهؤلاء الجارودية أتباع أبي الجارود - كما سبق -، ومنهم من يقترب من أهل السنة كثيراً وهم أصحاب الحسن بن صالح بن حي الفقيه القائلون بأن الإمامة في ولد علي رضي الله عنه، انظر: ناصر القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية - عرض ونقد - (٩٧/١).

^(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣٦٩/٧).

ثالثاً: كما ذكر سابقاً لو أراد النبي صلى الله عليه وسلم الوصية لعلي رضي الله عنه والاستخلاف لبين ذلك بأصرح من هذا.

الحديث الثالث:

ويدخل في هذا الأخبار التي اختلف في ثبوتها، وحصل التكلف في تأويلها حديث غدير خم، وهو من الأحاديث المشتهرة خاصة لدى الشيعة، وهو ثابت في الجملة، واختلف في بعض رواياته، ووجد فيه ما لا يصح، والشيعة تعاملوا معه من طريقين، فما ورد فيه من زيادات لا تصح، بنوا عليها عقيدتهم في ذلك، وما ثبت منه تأولوه على مقتضى مذهبهم الباطل، وتكلفوا في توظيفه لإثبات الوصية والاستخلاف.

والشيعة في هذا الباب يعتمدون على هذا الحديث اعتماداً كبيراً ويؤولونه عناية خاصة، حتى إن بعضهم صنف كتاباً فيه سماه: "الغدير في الكتاب والسنة والأدب" (١).
فمما لم يثبت ما أورده شيخهم "ابن مطهر الحلي"، وقد ذكره شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه منهاج السنة:

"أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، خطب الناس في غدير خم، وقال للجمع كله: «يا أيها الناس أأست أولى منكم بأنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله»، فقال عمر: بخ، بخ، أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة، والمراد بالمولى هنا الأولى بالتصرف لتقدم التقرير منه صلى الله عليه وسلم بقوله: أأست أولى منكم بأنفسكم" (٢).

والجواب عنه فيما يلي:

أولاً: إن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧]، نزل باتفاق أهل العلم قبل غدير خم، يدل على ذلك عدة وجوه:

(١) صنف هذا الكتاب عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، طبع مطبعة الحيدري بطهران، وانظر للمزيد كتاب: السالوس، علي أحمد، أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣١٣/٧).

الوجه الأول: أن غدير خم كان بعد حجة الوداع في الثامن عشر من ذي الحجة، ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل عليه في حجة الوداع في التاسع من ذي الحجة قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وهي آخر ما نزل من سورة المائدة، وباقي السورة كله نزل قبل ذلك ومنه آية العصمة السابقة، وهي من أوائل ما نزل بالمدينة، وكثير من سورة المائدة مدني، بل قال ابن تيمية: "فمن قال: إن المائدة نزل فيها شيء بغدير خم فهو كاذبٌ مفترٍ باتفاق أهل العلم"^(١).

الوجه الثاني: أن مقتضى النظر يؤكد أن آية العصمة يكون نزولها قبل ذلك، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان محتاجاً لهذا الأمر قبل تمام البلاغ، فأنزل الله سبحانه وتعالى ما يضمن له الحفظ حتى يبلغ رسالة ربه، ومعلوم أنه في يوم غدير خم كان بعد حجة الوداع التي أتم فيها البلاغ، ونزل عليه ما يطمئنه على تمام النعمة وإكمال الدين، وقد قال صلى الله عليه وسلم في يوم عرفة في خطبته العظيمة: «وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ، وَأَدَّيْتَ، وَنَصَحْتَ، فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَابَةَ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»^(٢).

وقال بعدها في يوم النحر:

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا، قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا، قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا، قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فَأَعَادَهَا مِرَارًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ»^(٣). فلا يمكن بحال أن تكون الآية التي نزلت تطمئنه بأنه محفوظٌ معصومٌ حتى يبلغ رسالة ربه نزلت بعد تمام البلاغ؟!، خاصة أنه ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يُحَرِّسُ، فلما نزلت هاتِهِ الآية قال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ انْصَرِفُوا فَقَدْ عَصَمَنِي اللَّهُ»^(٤).

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣١٥/٧).

(٢) أصله في الصحيحين من حديث جابر رضي الله عنه المشهور في حجة النبي صلى الله عليه وسلم، واللفظ لمسلم (٣٨/٤) برقم: (١٢١٨)، كتاب

الحج - باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) متفق عليه.

(٤) أخرجه الترمذي في "جامعه" (١٣٨/٥) برقم: (٣٠٤٦) أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة المائدة، بهذا اللفظ.

الوجه الثالث: مما يؤكد أن الذي جرى يوم الغدير لم يكن بمنزلة ما أمر بتبليغه في حجة الوداع، أن كثيراً من الناس في غدير خم لم يكونوا معه فقد انصرف كثيرٌ منهم بعد حجة الوداع كأهل مكة وما حولها، ولو بقي شيء من مهمات الدين يبلغه لما أخره عن موقف حجة الوداع حيث اجتمع إليه أكبر جمع من الناس.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "فلو كان ما ذكره يوم الغدير مما أمر بتبليغه كالذي بلغه في الحج، لبلغه في حجة الوداع كما بلغ غيره، فلما لم يذكر في حجة الوداع إمامة ولا ما يتعلق بالإمامة أصلاً، ولم ينقل أحد بإسناد صحيح ولا ضعيف أنه في حجة الوداع ذكر إمامة عليٍّ، بل ولا ذكر علياً في شيء من خطبته، وهو المجمع العام الذي أمر فيه بالتبليغ العام علم أن إمامة علي لم تكن من الدين الذي أمر بتبليغه"^(١).

فالشبهة يرون أن يوم الغدير تم فيه استخلاف علي رضي الله عنه، وهو أمرٌ يعدونه من أركان الدين، فيقال: هل بالإمكان أن يكون أمرٌ بهذه الأهمية والمنزلة من الدين يدعه النبي صلى الله عليه وسلم الذي أمر بالبلاغ، فكيف وهو في جمع اجتمع فيه إليه الناس كما لم يجتمعوا من قبل، وهو يودّع الناس وما بقي من أجله إلا اليسير؟!.

ثانياً: لم يصحّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يا أيها الناس ألتست أولى منكم بأنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله»، والذي صححه بعض أهل العلم وضعفه آخرون منه إنما هو قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»، وقد اختلف أهل العلم في ألفاظ أخرى منه^(٢).

وما أحسن قول شيخ الإسلام في هذا الصدد: "ونحن نجيب بالجواب المركب فنقول: إن لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم قاله فلا كلام، وإن كان قاله فلم يُرد به قطعاً الخلافة بعده، إذ ليس في اللفظ ما يدل عليه،

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣١٧/٧).

(٢) وللشيخ الألباني رحمه الله تحريج وافٍ لهذا الحديث من عدة طرق، وقد خلص إلى أن ما ثبت منه اللفظتان المذكورتان: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»، انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (٣٣٠/٤).

ومثل هذا الأمر العظيم يجب أن يبلغ بلاغا مبينا، وليس في الكلام ما يدل دلالة بينة على أن المراد به الخلافة^(١).

فعلى فرض ثبوته، فأين هذا من تعيين الإمام بعده أو الوصية له بالخلافة؟! فغاية ما في الأمر أن هذا في فضائل علي رضي الله عنه، وهو أهل لكثير من الفضائل وهو صاحب المناقب الجمة رضي الله عنه، فالحديث فيه إثبات الإيمان لعلي رضي الله عنه في الباطن وأنه يستحق أن يوالى باطنا وظاهرا، وفي ذلك بيان بطلان رأي الخوارج والنواصب فيه. أما أن يكون المعنى كما قال الشيعي: "والمراد بالمولى هنا الأولى بالتصرف لتقدم التقرير منه صلى الله عليه وسلم بقوله: ألسنتُ أولى منكم بأنفسكم"، فهذا أبعد شيء عن معنى الحديث. فالولاية التي في الحديث ما يقابل العداوة، والبراءة، فعلي رضي الله عنه أهل للولاء والمحبة والنصرة، والولاية التي يدندن حولها الشيعة في هذا الحديث هي الإمارة والحكم، وهي غير مرادة في الحديث قطعاً، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم إن صحَّ: اللهم والي من والاه... الحديث. ثم يقال لو أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يثبت الولاية بمعنى الخلافة والإمارة لعلي رضي الله عنه فما الذي كان بمنعه؟! وهو صلى الله عليه وسلم الذي يتفق الجميع -سنة وشيعة- مَنْ أنزل عليه: بلغ ما أنزل إليك...!. ثالثاً: ما ورد من ألفاظ حديث الغدير من وصية النبي صلى الله عليه وسلم بالثقلين فإنه أيضاً لا علاقة له بالإمامة ولا الاستخلاف، ومن تنطع الشيعة والروافض اعتمادهم عليه في ذلك، وبيان ذلك في الوقفات الآتية:

الوقفة الأولى: أن اللفظ المشهور هو الذي ورد في مسلم وهو أصح شيء في الباب من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَأَهْلُ بَيْتِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي»^(٢).

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣٢١/٧).

(٢) ورد في مسلم، أن حصيناً قال لزيد بن أرقم: "ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس، قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم".

فرواية مسلم هاته ليس فيها إلا الوصية باتباع كتاب الله، وهو ما تقدمت الوصية به في حجة الوداع قبل هاته المناسبة، ولم يأمر باتباع العترة، إنما ذكّر وأصى بهم وبحقوقهم.

قال ابن تيمية: "وتذكير الأمة بهم يقتضي أن يذكروا ما تقدم الأمر به قبل ذلك من إعطائهم حقوقهم، والامتناع من ظلمهم، وهذا أمر قد تقدم بيانه قبل غدير خم، فعلم أنه لم يكن في غدير خم أمر يشرع نزل إذ ذاك، لا في حق علي ولا غيره، لا إمامته، ولا غيرها"^(١).

الوقفة الثانية: ما سوى ذلك من الألفاظ الأخرى التي هي دون رواية مسلم في الصحة تباينت، فمنها ما ورد فيه التمسك بالكتاب والسنة، وهذا الأمر له أصل في الشرع ولا يماري مسلم فيه، ومنها ما ورد فيه الأمر بالتمسك بالكتاب والعترة، ومنها ما هو موافق لرواية مسلم في الحث على التمسك بالكتاب والوصية بالعترة.

وهذه الروايات لأهل العلم فيها مسالك، فمنهم من ضعفها كلها، ومنه من ضعف ما ورد فيه الأمر بالتمسك بالعترة، ومنهم من صححها بكثرة طرقها ووجهها، ولهم في ذلك توجيهات جارية على أصول شرعية.

وهي كلها لا تلتقي مع ما يذهب إليه الشيعة، فالوصية بكتاب الله أصولها ثابتة، والوصية بالتمسك بسنة النبي صلى الله عليه وسلم أصولها ثابتة، والوصية بآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم أصولها ثابتة، والأخذ بما كان عليه آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو مستمد من الكتاب والسنة، ولا حجة لآحاد أحد من الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم، فلم تجعل العصمة إلا لنبينا صلى الله عليه وسلم، نعم ما أجمعوا عليه فهو الحجة بلا ريب؛ وفيما يلي - باختصار - ذكر أقسام هاته الروايات وبيان مسالك أهل العلم مع تلك الروايات إجمالاً:

القسم الأول: الروايات التي فيها التمسك بالكتاب والعترة.

وردت هاته الروايات عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم، وهم: علي بن أبي طالب، وأبو سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وجُبَيْر بن مُطْعِم، وحذيفة بن أسيد، وزَيْد بن أَرْقَم، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن حَنْطَب، وَثُبَيْط بن شَرِيط رضي الله عنهم.

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣١٨/٧).

ومن أهل العلم من ضعفها كلها، ومنهم من صحح بعض تلكم الروايات، وقرّر أن للحديث أصلاً، فهم في الجملة على مسلكين، فمنهم من ضعفها^(١)، ومنهم من صححها بمجموع طرقها^(٢). وهذا إن دلّ فإنما يدل على أن أهل السنة لا يبنون أحكامهم على النصوص من منطلق أهوائهم، لكن يحكمون بما أوصلهم إليه اجتهادهم. ولكنهم يوجهون النصوص توجيهاً يلتقي مع ما هو معلومٌ ييقن من النصوص الثابتة المحكمة، وهذا هو سمثٌ منهج أهل السنة، لا يضربون النصوص بعضها ببعض، بل يأخذون بها كلها، ويحملونها على أحسن المحامل التي يكون فيها إعمال كل النصوص.

(١) ومن التقريرات الجامعة النافعة لما ورد في روايات هذا الباب، ما قرّره محققو المسند فيما يلي: "قلنا: وقد ورد التصريح بأن المراد من قوله صلى الله عليه وسلم: "وعترتي أهل بيتي" هو وجوب مراعاتهم ومحبتهم، واجتناب ما يسوؤهم، والاحتراز عما يؤذيهم، في حديث زيد بن أرقم عند مسلم -وقد ذكرناه في الشواهد آنفاً- ونصه: "وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي"، وما ورد مما يفهم منه وجوب الاقتداء بهم، والأخذ بأقوالهم والعمل بها، مثل قوله: "لن تضلوا بعدهما"، أو: "لن تضلوا إن اتبعتموهما"، فأسانيده ضعيفة لا يصلح الاحتجاج بها، كما بسطنا ذلك عند سرد الشواهد، وهذه التثنية: (بعدهما) (اتبعتموهما) من أوهام ضعفة الرواة، ويؤيد ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع لم يذكر سوى وجوب الاعتصام بكتاب الله تعالى، فقال -كما عند مسلم من حديث جابر-: "تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب الله"، ولم يذكر العترة، ولما قلّ من حجة الوداع، ونزل غدِير حُجْم، أحسَّ بدنو أجله، وقال: "يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب"، فأوصاهم بالاعتصام بكتاب الله مرة أخرى، وأردف ذلك بتذكيرهم بعترة أهل بيته، فقال: "إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي"، فقوله هنا: "وعترتي أهل بيتي" منصوب بفعل محذوف، يعني: "احفظوا عترتي"، أو: "أذكركم الله في عترتي" كما هو نص مسلم. وهذا المعنى المراد هو الذي فهمه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد أخرج البخاري (٣٧١٢) عن أبي بكر رضي الله عنه قال: والذي نفسي بيده لقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبُّ إليَّ أن أصل من قرأني. وأخرج عنه أيضاً (٣٧١٣)، قال: ارقبوا محمداً صلى الله عليه وسلم في آل بيته، قال الحافظ في "الفتح": والمراقبة للشيء: المحافظة عليه، يقول: أحفظوه فيهم، فلا تؤذوهم، ولا تسيئوا إليهم، قلنا: وهذا موافق لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣] انظر: أحمد بن حنبل، المسند، (١٧٥/١٧).

(٢) ومن صحح الحديث بشواهد وكثرة طرقه الشيخ الألباني، وردّ قول من ضعفه، ومما قاله في هذا الصدد في تخريج لفظه في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنِ اخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِترَتِي أَهْلَ بَيْتِي» أخرجه الترمذي في "جامعه" (١٢٤/٦) برقم: (٣٧٨٦)، أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - باب مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وقال الشيخ: "وهي وإن كانت مفرداتها لا تخلو من ضعف، فبعضها يقوي بعضها".

ومن تقريرات الشيخ الألباني رحمه الله قوله: "والحاصل أن ذكر أهل البيت في مقابل القرآن في هذا الحديث كذكر سنة الخلفاء الراشدين مع سنته صلى الله عليه وسلم في قوله: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»»^(١).

القسم الثاني: الروايات التي فيها التمسك بالكتاب والسنة.

وهاته الروايات أيضاً وردت عن جمعٍ من الصحابة رضي الله عنهم، منهم: عُمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأبو هُريرة، وأبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وعَمرو بن عوف المزني، وناجية بن جُنْدُب رضي الله عنهم.

وهي كسابقتها اختلفت وجهات نظر أهل العلم فيها، فمنهم من صححها في الجملة مع تضعيف بعضها، ومنهم من ضعفها كلها، والله أعلم بالصواب^(٢).

مع أنه - كما مضى - ثبت وجوب العمل بالسنة بأدلة شرعية كثيرة من الكتاب والسنة، فهو أمرٌ ثابت متقرر سواء صحَّ هذا الحديث أم لم يصحَّ.

الخلاصة:

بعد دراسة هاته النماذج مما يستدل به ويُعَوَّل عليه الشيعة لإثبات عقيدتهم في الإمامة والوصية، يتبين دقة ابن خلدون رحمه الله في تلك المقاييس التي ذكرها في تاريخه ومقدمته، وما من مقياس منها إلا وعليه شواهد وأدلة، ووافق فيها غيره من أئمة العلم؛ وإنَّ عامة النصوص التي بنى عليها الشيعة اعتقادهم في ذلك لا يعرفها السلف ولا أخرجها أئمة النقل وحُفَظَ السنة، وأكثر ذلك لا يصحُّ، وما صحَّ منه تأوَّلوه على غير وجهه، وتكلفوا في حمل أحاديث فضائل آل البيت وعلي رضي الله عنهم على غير مراد النبي صلى الله عليه وسلم، كما هو صنيعهم في كثير من الآيات الواردة في كتاب الله سبحانه وتعالى، ثم إن المنقول الثابت من السنة يَنْقُضُ ذلك، وكذا ما هو معروفٌ من التاريخ والسيرة النبوية وسيرة الخلفاء والصحابة رضي الله عنهم خير القرون كلهم كانوا يقدمون الصديق رضي الله عنه وقد رضوا به خليفةً للنبي صلى الله عليه وسلم وجاهدوا معه ومنهم آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم علي رضي الله عنه.

(١) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/٣٥٥).

(٢) ينظر لذلك بحث قيم لعلوي السقاف، حديث الثَّقَلَيْنِ (كتاب الله وعترتي) (كتاب الله وسنتي) دراسة حديثية فقهية، في موقع:

الدرر السنية، الرابط: <https://dorar.net/article/1716>.

ومن خلال ما مضى في هذا الفصل يتبين أن ابن خلدون - رحمه الله - كانت له ملكة نقدية لبعض الأبواب من الوارد في السنة، حيث تناول أحاديث المهدي بالنقد وأورد في ذلك بعض الانتقادات التي لا تسلم كلها، وتبين أنه - على خلاف المشهور - لم يصرح بضعفها كلها، بل أوماً إلى سلامة بعضها، وكان له في نقد أحاديث الإمامة والوصية مقاييس صحيحة وافق فيها المحققين من أئمة الإسلام، كما أنها تنطبق على واقع ما يستدل به الشيعة في ذلك.

الفصل الثالث: آراء ابن خلدون النقدية في الرواية التاريخية.

وفيه:

توطئة: صلة علم التاريخ بعلم السنة.

ومبحثان:

المبحث الأول: المنهج النظري لابن خلدون في الرواية التاريخية.

المبحث الثاني: المنهج التطبيقي لابن خلدون في الرواية التاريخية.

توطئة: صلة علم التاريخ بعلوم السنة.

هذه التوطئة بيان لما قد يردُّ على الناظر في مثل هاته البحوث من التساؤل: ما هي الصلة بين علوم السنة ومباحث التاريخ، أو ما هو الأمر المشترك بين الرواية الحديثية وبين الرواية التاريخية؟، وما الذي يجعل الدارس يتعرض إلى مباحث من علم التاريخ في بحث متعلق بعلوم السنة؟.

فيقال: إن المادة التاريخية إنما نقلت بالأسانيد وتناقلها الرواة ودُوِّنت في المصنفات، خاصة ما كان متعلقاً بالتاريخ الإسلامي وفي مقدمته السيرة النبوية، ثم إنَّ المنهج النقدي الذي يُسلَّط على الرواية التاريخية لا يخرج في أساسه عن الحكم على الأسانيد والمتون، والذي منشؤه من القواعد التي أصَّلها أهل الحديث في الحكم على نصوص السنة، قال العلامة السخاوي رحمه الله: "علم التاريخ فن من فنون الحديث النبوي"^(١).

وهذا البحث مرتبط بآراء ابن خلدون في السنة وعلومها، ومن علوم السنة دراسة سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، لذلك كانت السنة عند المحدثين هي: "ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية أو خُلقية، أو سيرة، سواء كانت قبل البعثة أو بعدها"^(٢)؛ وكذلك يُعتبر دراسة الروايات التاريخية على ضوء منهج وقواعد أهل الحديث من علوم السنة.

ويتأكَّد الأمر إذا علمنا أن أئمة التاريخ الأوائل الذين اعتنوا به وصنفوا فيه، هم في الجملة مُحَدِّثُونَ، وكانوا في عصر الرواية حيث كانت جُلُّ العلوم المتداولة تؤخذ وتنقل بالرواية والأسانيد، ومن جملته المادة التاريخية الأصلية، خاصة ما كان منها مرتبطاً بالتاريخ الإسلامي، كالسيرة النبوية، بما فيها من مرحلة ما قبل النبوة، قبيل البعثة، وما بعدها من نزول الوحي والهجرة والأحداث التي تلتها من المغازي، والفتوح زمن الخلفاء، والأحداث والفتن التي حصلت، كلُّ ذلك نُقل في عمومهِ بالأسانيد والروايات الموثقة في مصنفات أولئك الذين اشتهروا بالتصنيف في تلك الحقبة أو قريباً منها.

(١) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ (ص ١٧٢).

(٢) مصطفى السباعي، السنة ومكانتها (ص ٦٥).

المبحث الأول: المنهج النظري لابن خلدون في الرواية التاريخية.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الإرث التاريخي في ميزان ابن خلدون.

المطلب الثاني: دراسة منهج ابن خلدون في نقد الرواية التاريخية.

المطلب الثالث: تقريره لأسباب تطرق الكذب والوضع إلى الأخبار.

المطلب الرابع: تقريره لبعض مقومات الناقد التاريخي.

المطلب الأول: الإرث التاريخي في ميزان ابن خلدون.

تطرق ابن خلدون رحمه الله في سياق كلامه عن المصنفات في التاريخ، في مواضع متفرقة، إلى الحديث عن أئمة وأعلام التاريخ، وكان له رأيٌ مجملٌ في منزلتهم من التحقيق في الروايات التاريخية، يحتاج إلى دراسة وتحقيق.

فقد أشار رحمه الله في المقدمة إلى أن العلماء دونوا في التاريخ تاريخ الدول والأمم، وقليلٌ منهم الذين اشتهروا وكانت لهم الإمامة في ذلك، وأشار إلى المشاهير منهم: كابن إسحاق، والطبري، وابن الكلبي، ومحمد بن عمر الواقدي، وسيف بن عمر الأسدي، ثم قال: "وإن كان في كتب المسعودي والواقدي من المطعن والمغمز ما هو معروف عند الأثبات، ومشهور بين الحفظة الثقات، إلا أن الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم، واقتفاء سننهم في التصنيف واتباع آثارهم"^(١).

ثم بين أهمية النظرة الفاحصة الناقدة، فقال: "والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم، فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار، وتحمل عليها الروايات والآثار"^(٢). ثم أشار إلى أنواع التصانيف في التاريخ، وأن من المؤرخين المتوسع ومنهم المختصر المقتصر على التواريخ الخاصة كتواريخ الأمصار المعينة، كتاريخ أبي حيان مؤرخ الأندلس والدولة الأموية، وابن الرقيق مؤرخ إفريقية والقيروان.

ثم قال: "ثم لم يأت من بعد هؤلاء إلا مقلد، وبليد الطبع والعقل وبليد، ينسج على ذلك المنوال، ويحتذي منه بالمثل، ويذهل عما أحالته الأيام من الأحوال، واستبدلت به من عوائد الأمم والأجيال، فيجلبون الأخبار عن الدول وحكايات الوقائع في العصور الأول، صوراً قد تجردت عن موادها، وشفاحاً انتضيت من أغمادها، ومعارف تستنكر للجهل بطارفها وتلادها..."؛ إلى أن قال: "ثم جاء آخرون بإفراط الاختصار، وذهبوا إلى الاكتفاء بأسماء الملوك والاقتصار، مقطوعة عن الأنساب والأخبار، موضوعة عليها أعداد أيامهم بحروف الغبار، كما فعله ابن رشيق في ميزان العمل، ومن اقتفي هذا الأثر من الهمل، وليس يعتبر هؤلاء مقال، ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال، لما أذهبوا من الفوائد، وأخلوا بالمذاهب المعروفة للمؤرخين والعوائد"^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٧/١).

(٢) نفس المصدر (٧/١).

(٣) نفس المصدر (٨/١).

وقد تناول ابن خلدون في التقرير السابق الحديث عن أئمة التاريخ، وما نقلوه ودَوَّنوه، وثَبَّه على الأمور الآتية:

الأمر الأول: أن الذين دَوَّنوا علم التاريخ كُثُرٌ، والذين اشتهروا منهم وبرزوا في هذا الميدان، وصاروا أئمة في التاريخ، هم قلةٌ، ومثَّل ببعض الأسماء المعروفة من أئمة التاريخ، ورواته المعروفين، وسيأتي بيان أن أولئك الذين ذكرهم ومثَّل بهم ليسوا سواءً، فإن منهم الأئمة المحدثون الثقات، ومنهم المَطْعُونُ فيهم من الأخباريين الضعفاء.

الأمر الثاني: أن الكافة من أهل الشأن بعدهم، اختصتهم بالنقل عنهم والقبول لما نقلوه في الجملة، وذلك لأنهم عمدة في هذا المجال، وهم الذين انبروا لنقل التاريخ.

الأمر الثالث: أن الناقد البصير بعدهم، عليه عبءٌ ومسؤوليةٌ التمييز فيما نُقِلَ عنهم، ولا ينبغي بحال أن يتعامل مع كل ما نقل عنهم بالقبول والتسليم له.

الأمر الرابع: أشار إلى نوعٍ من أنواع النقد، مما ينبغي العناية به خاصة في التعامل مع الروايات التاريخية، وهو نقد مسلَّطٌ على المتون، وهو ما دندن حوله ابن خلدون كثيراً ونادى بتطبيقه، وهو ما عبَّر عنه بقوله رحمه الله: "والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم، فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار، وتحمل عليها الروايات والآثار".

الأمر الخامس: بيَّن تباين وتنوع مسالك هؤلاء المؤرخين، فإن منهم من استوعب تاريخ الأمم ولشعوب قديماً وحديثاً، ما قبل الإسلام وما بعده، ومنهم، من خصَّ بعض الفترات، كما أن منهم من دَوَّن تاريخ أمصاراً معينة، ومنهم من استوعب، ونعى على من جاء بعدهم، التقليد والنقل المجرَّد، والاختصار المخلَّ، ونحو ذلك.

وتعقيباً على كلام ابن خلدون أقول:

إن الأمر كما ذكر رحمه الله قد دَوَّن في التاريخ كثيرٌ من الأوائل، وقِلَّةٌ منهم الذين بلغوا المرتبة المتميزة فيه، حتى نالوا الشهرة في هذا الميدان الفسيح، والمحققون منهم قليلٌ من قليل، لكنَّ كلامه يوهم التسوية بين من ذكرهم وقرنهم في هذا السياق، بينما هم متفاوتون تفاوتاً كبيراً، فإن منهم المؤرخين الثقات والرواة العدول، ومنهم دون ذلك، بل إن فيهم المتروك والمتهم بالكذب.

إلا إن قيل إنه أشار إلى ذلك بقوله: "وإن كان في كتب المسعودي والواقدي من المطعن والمغمز ما هو معروف عند الأثبات، ومشهور بين الحفظة الثقات، إلّا أن الكافة اختصَّتْهم بقبول أخبارهم".

ومع ذلك فإن الطعن ليس محصوراً في الواقدي والمسعودي، بل هناك آخرون ممن اشتهروا في الروايات التاريخية مطعون فيهم وسيأتي التمثيل ببعض المشهورين منهم.

أما ما ذكره من أن الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم، فهو مشكل، فإن روايات أمثال المسعودي والواقدي، لم يكن أهل العلم يقبلونها في الأصل، فإنه مطعون فيهم كما ذكر ابن خلدون نفسه، أما التساهل في إيراد رواياتهم في بعض الأحوال والاستئناس فهذا شأنه آخر، غير الاحتجاج، وسيأتي بيان ذلك في تراجم بعضهم.

وقبل الإشارة إلى نبذة من تراجم أولئك المشاهير من ثقات المؤرخين ومن هم دُوْنهم، أذكر هاهنا نبذة عن تأريخ التدوين والتصنيف في علم التاريخ.

كانت الطبقة الأولى من الذين عرفوا بالناية بالتاريخ خاصة في جانب مغازي النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته، منهم: عروة بن الزبير بن العوام (٩٢هـ)، وهو رائد التصنيف في السيرة في مدرسة المدينة النبوية، وأبان بن عثمان بن عفان (١٠٥هـ)، وهما أول من صنف في المغازي، وشُرْحِيل بن سعد (١٢٣هـ)، ووهب بن منبه (١١٠هـ)، والطبقة التي تليهم منهم: عبد الله بن أبي بكر بن حزم (١٥٣هـ)، وعاصم بن عمرو بن قتادة (١٢٠هـ)، ومحمد بن شهاب الزهري (١٢٤هـ)، ثم الطبقة التي بعدهم: موسى بن عقبة (١٤١هـ)، ومعمّر بن راشد البصري (١٥٠هـ)، ومحمد بن إسحاق (١٥٢هـ)، ومحمد بن هشام (٢١٨هـ)، ومحمد بن عمر الواقدي (٢٠٧هـ)، ومحمد بن سعد البصري (٢٣٠هـ).

وكان رائد مدرسة المحدثين في السيرة والمغازي أمثال عروة بن الزبير، والزهري، وهذا الأخير أخذ عن عروة الذي سبقه، وأخذ عن جمعٍ من أئمة كبار التابعين، كسعيد بن المسيب (٩٤هـ)، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (٩٨هـ)، وغيرهم وكان الزهري من أعلم الناس بالحديث والمغازي والسيرة؛ ثم بعد عروة والزهري جاء أمثال موسى بن عقبة وابن إسحاق، أعطوا المسحة الحديثية على بواكير تلك الأعمال.

وقد ظهر في تلك الفترة نوعٌ آخر من المؤرخين يوصفون بالأخباريين، عامتهم من مدرسة العراق من الكوفة والبصرة، كأبي مخنف لوط بن يحيى (١٥٧هـ)، وعوانة بن الحكم (١٤٧هـ)، وسيف بن عمر (١٨٠هـ)، ونصر بن مزاحم (٢١٢هـ)، وكلهم أخباريون كوفيون، إلا أنهم ليسوا سواءً، وسيأتي الإشارة إلى شدة البلاء بروايات بعضهم.

وظهرت كتب الأنساب وكان من أشهر روادها، محمد بن السائب الكلبي (١٤٦هـ)، وابنه الأشهر منه، هشام بن محمد بن السائب الكلبي (٢٠٤هـ).

وظهرت كتب الفتوح والتواريخ المحلية، ككتاب فتوح مصر لابن عبد الحكم (٢٥٧هـ)، وتواريخ المدن كتاريخ واسط لباحشل الواسطي (٢٨٨هـ).

وقد أشار ابن خلدون إلى كثرة ما صُنّف في التاريخ وما دَوّن الناس في الأخبار وأكثروا، وما جمعه من تواريخ الأمم والدول في العالم.

وكانت المصنفات التي ظهرت في هذا المجال - كما مرّ - بأسماء منها: السير والمغازي، والطبقات، والتراجم، والفتوح، والأنساب، والتواريخ المحلية وهي تواريخ بلدان وأمصار معينة، والتواريخ العامة كتاريخ الطبري.

ولابد هنا من الإشارة إلى أنّ التاريخ بمعناه العام تاريخُ البلدان والدول والأمم والأفراد، مصادره كثيرة متنوعة، ومن أمثلة الكتب التي تُعدُّ مصادرَ ومراجعَ للمادة التاريخية:

كتب الحديث ودواوين السنة، كتب دلائل النبوة ككتاب البيهقي وأبي نعيم، وكتب سيرة النبي صلى الله عليه وسلم كسيرة ابن إسحاق، وكتب المغازي كمغازي ابن إسحاق والواقدي، وكتب الطبقات، كالطبقات الكبرى لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، والطبقات لخليفة بن خياط، وكتب الجرح والتعديل والتواريخ وهي كثير جداً، كتاريخ أبي عبد الله البخاري، وتاريخ أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، وتاريخ يعقوب الفسوي، وتاريخ محمد بن المثنى العنزي، وتاريخ أبي حفص الفلاس، وتاريخ أبي بكر بن أبي شيبه، وتاريخ الواقدي، وتاريخ الهيثم بن عدي، وتاريخ خليفة بن خياط، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي، وتاريخ المفضل بن غسان الغلابي، وتاريخ أبي عبد الله الحاكم، وتاريخ أبي سعيد بن يونس، وتاريخ أبي بكر الخطيب، وتاريخ دمشق لأبي القاسم الحافظ، وتاريخ أبي سعد بن السمعماني، وتاريخ القاضي شمس الدين بن خلكان، وتاريخه على تاريخ مرآة الزمان لسبط بن الجوزي، وهما على الحوادث والسنين، وتاريخ ابن الأثير، وتاريخ ابن الفرضي، وصلته لابن بشكوال، وتكملتها للأبار، وهناك كتب أخرى ككتاب الفتوح لسيف بن عمر، وكتب الأنساب، ككتاب النسب للزبير بن بكار، والأنساب له^(١).

وقد ذكر ابن خلدون بعض مشاهير المؤرخين الذين كانت لهم تصانيف، في مواطن متفرقة في مقدمته وتاريخه، وبعضهم قد تُكلم فيه، أشير إليهم، فأذكر مشاهيرهم سواء الثقات منهم، ومن استقر الأمر على قبول رواياتهم إجمالاً، وأتبعهم بذكر من تُكلم فيه وانحطت مرتبته.

مشاهير ثقات المؤرخين.

(١) انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (٥/١)، فقد ذكر رحمه الله نماذج للمراجع التي استقى منها مادة كتابه، منها ما مثلت به.

الأول: محمد بن إسحاق (١٥١هـ).

وقد ذكرت ابن إسحاق في أوّل من اشتهروا، لأنه متقدم في هذا الميدان، طبقةً وشهرةً وكثرةً روايةً، وكذلك أسهبت في ذكر ترجمته لأنه ممن تُكَلِّم فيه، فأردت أن أجلّي مرتبته ومنزلته في الرواية عموماً، خاصة أن ما صنّفه في السيرة هو أقدم شيء وصل إلينا. هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم المدني، معدود في التابعين لرؤيته أنس بن مالك رضي الله عنه بالمدينة.

حدّث عن أبيه وعن عمه موسى بن يسار، وأبان بن عثمان، وخلق كثير من التابعين، والطبقة التي بعدهم.

قال الذهبي رحمه الله: "وهو أول من دوّن العلم بالمدينة، وذلك قبل مالك وذويه، وكان في العلم بحراً عجاجاً، ولكنه ليس بالمجود كما ينبغي"^(١).

وحدّث عنه جمع من الأئمة كيحيى بن سعيد الأنصاري، وشعبة والثوري وحماد بن سلمة وأبو عوانة، وخلق كثير. وقد أثني عليه الأئمة.

قال عنه الزهري، قال: "لا يزال بالمدينة علم ما بقي هذا - يعني ابن إسحاق -"^(٢). وجاء عن علي بن المديني رحمه الله أنه جعل العلم في ستة من الصحابة رضي الله عنهم، ثم صار علمهم إلى ستة منهم محمد بن إسحاق^(٣).

ومن منزلته عند الزهري أنه طلب من حاجبه ألا يحجبه عنه^(٤). وكان شعبة وسفيان يقولان: محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث^(٥). وقال محمد بن سعد رحمه الله: "كان ثقة، ومن الناس من يتكلم فيه"^(٦).

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٣٥/٧).

(٢) الفسوي، المعرفة والتاريخ (٦٢١/١)، نقله في هذا الموطن من قول أبي بكر الهذلي واسمه سُلمى بن عبد الله البصري، وهو أخباري مطعون فيه، وفي موطن ثاني نقله عن الزهري (٧٤٢/٢).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٧/١).

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١٤/٢).

(٥) ابن حبان، الثقات (٣٨٣/٧).

(٦) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٢٦/٢٤).

وقد تكلم فيه مالك بن أنس، وهشام بن عروة رحمهما الله كما قال ابن حبان رحمه الله: "وقد تكلم في ابن إسحاق رجلاان: هشام بن عروة، ومالك بن أنس" (١).

وكلام هشام فيه لوحشة حصلت بينهما بسبب رواية ابن إسحاق عن فاطمة بنت المنذر امرأة هشام، فأنكر ذلك هشام، وقال: أهو كان يصل إليها؟!، ويظهر من بعض الروايات أن مالك بن كلامه فيه على كلام هشام.

وقد أجاب بعض الأئمة عن هذا الأمر.

قال ابن حبان رحمه الله: "وهذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث، وذلك أن التابعين مثل الأسود وعلقمة من أهل العراق وأبي سلمة وعطاء ودونهما من أهل الحجاز قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها سمعوا صوتها، وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها حتى ينظر إليها عيانا، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مسبل أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها، فهذا سماع صحيح، والقادح فيه بهذا غير منصف" (٢).

فهذا التحقيق من هذا الإمام يجلي لنا أن طعن هشام بن عروة في ابن إسحاق لم يكن قدحاً فيه من جهة روايته، لكن لأمرٍ خاصٍ أنكره عليه، لا يتعدى إلى كل رواياته.

وقال ابن حبان أيضاً: "وأما مالك فإن ذلك كان منه مرة واحدة ثم عاد له إلى ما يحب، ولم يكن يقدح فيه من أجل الحديث، إنما كان ينكر تتبعه غزوات النبي صلى الله عليه وسلم من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خبير وغيرها، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا منهم من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن" (٣).

وجاء أيضاً عن مالك بن أنس رحمه الله قال له رجل: "يا أبا عبد الله، إني كنت بالري عند أبي عبيد الله، وعنده محمد بن إسحاق، فسمعتة يقول: اعرضوا علي علم مالك، فإني بيطاره، فغضب مالك، وقال: انظروا إلى دجال من الدجاجلة، يقول: أعرضوا علي علم مالك" (٤).

(١) ابن حبان، الثقات (٣٨٠/٧).

(٢) نفس المصدر (٣٨١/٧).

(٣) نفس المصدر.

(٤) البرذعي، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين)، ومعه: كتاب أسامي الضعفاء،

لأبي زرعة الرازي (ص ٣٠٢).

لذا وقع بينه وبين مالك وحشة جعلت كلاً منهما يتكلم في الآخر وأعرض الأئمة عن كلامهما في ذلك، فإن الكلام الحاصل بين الأقران قد يدخله التغاير والتنافس.

وعلى مثل هذا يقع كلام ابن عباس رضي الله عنه: "خُذُوا الْعِلْمَ حَيْثُ وَجَدْتُمْ وَلَا تَقْبَلُوا قَوْلَ الْفُقَهَاءِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَإِنَّهُمْ يَتَغَايَرُونَ تَغَايِرَ التِّيُوسِ فِي الزَّرْبَةِ"^(١) وورد نحوه عن مالك بن دينار. وليس طرح كلام بعضهم في بعض أمراً مطرداً، لكنه في الغالب، لكثرة التنافس بين الأقران المتعاصرين كما أشار إلى ذلك الذهبي رحمه الله فقال: "لا يُعْتَدُ غالباً بكلام الأقران إذا كان بينهما منافسة"^(٢)

وقال أيضاً: "كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعْبَأُ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد، وما ينجو منه إلا مَنْ عصمه الله عز وجل، وما علمتُ أن عصراً من الأعصار سلّم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصدّيقين، ولو شئتُ لسردتُ من ذلك كرايس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا، ربّنا إنك رؤوفٌ رحيم"^(٣)

وما أحسن كلامه رحمه الله تعليقا عما وقع بين مكحول ورجاء بن حيوة رحمهما الله حيث قال: "كان ما بينهما فاسداً، وما زال الأقران ينال بعضهم من بعض، ومكحول ورجاء إمامان، فلا يُلتَفَتُ إلى قول واحدٍ منهما في الآخر"^(٤).

ولما تطرق إلى ترجمة قتادة رحمه الله وكان بينه وبين يحيى بن أبي كثير رحمه الله وحشة، قال رحمه الله: "قلت: كلام الأقران يُطَوَّى ولا يُروى، فإن ذكر تأمله المحدث، فإن وجد له متابعا، وإلا أعرض عنه"^(٥). وما زال الأئمة يمثلون لذلك بما وقع بين مالك وابن إسحاق، ومالك وهشام بن عروة، وما وقع بين البخاري والذهلي رحمهم الله وقد ذكر شيء من ذلك في كتب التراجم.

وقد استشهد البخاري بابن إسحاق في الصحيح، ومع ذلك فقد رمي بأمور تُلَيِّنُ روايته، فقد رُمي بالتدليس، ورُمي بالقدر والتشيع، كما ذكر الحافظ وغيره، أما التشيع والقدر فإنه لا يؤثر في روايته ما دام معروفاً بالصدق والحفظ، أما التدليس، فإنه إذا روى بالعنونة يتوقف في روايته.

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم (٢١٢٥).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٢/١٤)، و(٢٨/١١).

(٣) نفس المصدر (١١١/١).

(٤) نفس المصدر (٥٥٨/٤).

(٥) نفس المصدر (٢٧٥/٥).

وقد قال ابن خزيمة رحمه الله في حديث أخرجه: "أنا استثنيت صحة هذا الخبر لأني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم وإنما دلّسه عنه" (١).

وذكر عبد الله بن الإمام أحمد أن أباه كان يكتب حديثه ويتتبع روايته، وأخرج له في المسند، فلما سئل أكان يحتج به، قال: "لم يكن يحتج به في السنن" (٢).

واختلفت الرواية عن ابن معين فيه، قال الدارقطني "اختلف الأئمة فيه، وليس بحجة، إنما يعتبر به"، وقال النسائي رحمه الله: "ليس بالقوي" (٣).

ومما عيب عليه أيضاً انفراده ببعض المناكير.

وقال الذهبي رحمه الله: "كان صدوقاً من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة"، وقال أيضاً: "من تتبع غريب الحديث كُذِّب، وهذا من أكبر ذنوب ابن إسحاق، فإنه يكتب عن كل أحد، ولا يتورع - سامحه الله -" (٤).

وأورد الحافظ ابن حجر في حديث فيه ابن إسحاق قال عنه ابن الترمذاني رحمه الله: "الحفاظ يتوقون ما ينفرد به"، قال الحافظ: "وهو اعتراض متجه؛ لأن هذه الزيادة تفرد بها ابن إسحاق، لكن ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث" (٥).

ومع هذا فقد كان من بحور العلم في المغازي والتاريخ، لذا كان من أجمع ما قيل في حاله، وأقربها إلى الإنصاف، قول الذهبي رحمه الله: "والذي تقرّر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية، مع أنه يشدُّ بأشياء، وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام، نعم ولا بالواهي بل يستشهد به" (٦).

الثاني: ابن هشام (٢١٨هـ).

هو عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، العلامة، النحوي، الأخباري.

(١) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة (١٠٩/١).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٢٩/٢).

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٠٣/١١ - ٣٠٥).

(٤) انظر: الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١٥٦/٢)، وسير أعلام النبلاء (٥٠/٧).

(٥) ابن حجر، فتح الباري (١٦٣/١١).

(٦) الذهبي، تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ (١٣٠/١).

قال المزني رحمه الله: "كان علامة أهل مصر بالعربية والشعر"^(١).

قال ابن يونس المصري رحمه الله: "وكان ثقة"^(٢).

وقال عنه الذهبي رحمه الله: "هذب السيرة النبوية، وسمعها من زياد البكائي صاحب ابن إسحاق، وخفف من أشعارها، وروى فيها مواضع عن عبد الوارث بن سعيد، وأبي عبيدة، رواها عنه: محمد بن حسن القطان، وعبد الرحيم بن عبد الله بن البرقي، وأخوه؛ أحمد بن البرقي، وله مصنف في أنساب حمير وملوكها"^(٣).

الثالث: الطبري (٣١٠هـ).

وأوردته هنا باعتباره أشهر وأكثر من عُرف به هذا العلم، وصار مرجعاً لكثيرٍ ممن أتى بعده، بل صار المتأخرون عيالاً عليه في التاريخ والتفسير.

وهو محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري، صاحب التفسير المشهور، والتاريخ الذي ليس له نظير.

نعتة الذهبي فقال: "الامام الجليل المفسر، أبو جعفر صاحب التصانيف الباهرة"^(٤).

وقال أيضاً: "بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندعى عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأني فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير"^(٥).

وقد تُكَلِّم فيه بما لا يضر، ومن أحسن من ترجم له وأنصفه الحافظ ابن حجر رحمه الله في لسان الميزان، حيث قال فيه: "ثقة صادق، فيه تشيع يسير وموالات لا تضر"^(٦).

ونقل ابن حجر عن الخطيب البغدادي رحمه الله قوله: "كان ابن جرير أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٢٩/١٠).

(٢) ابن يونس المصري عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، أبو سعيد، تاريخ ابن يونس المصري، الناشر: دار الكتب

العلمية، بيروت، (١٣٧/٢).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٢٩/١٠).

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال (٤٩٨/٣).

(٥) نفس المصدر (٤٩٩/٣).

(٦) ابن حجر، لسان الميزان (٢٥/٧).

حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في الأحكام، عالماً بالسنن وطرقها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، ومسائلاً الحلال والحرام، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم^(١).

وأثنى الإمام ابن خزيمة رحمه الله على تفسيره ثناءً كبيراً.

أما ابن خلدون رحمه الله فقال في سياق ذكر الخلافة الإسلامية وأحداث الردّة والفتوحات والحروب والاتفاق والجماعة: "أوردتها ملخصة عيونها ومجامعها من كتاب محمد بن جرير الطبري، وهو تاريخه الكبير، فإنه أوثق ما رأيناه في ذلك، وأبعد من المطاعن عن الشبه في كبار الأمة من خيارهم وعدولهم عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين"^(٢).

ومع هذا فلا ينبغي أن يجعلنا تسليمنا بإمامة الطبري، ولا ثناء هؤلاء الأعلام عليه، ندع دراسة مروياته وتطبيق النقد عليها، فإنه قد أسند وأحال.

يقول الدؤوري رحمه الله: "فالطبري مثلاً من مصادرنا الجليّة، ولكن نظرة إلى ما كتبه عن صدر الإسلام، تكشف لنا أننا أمام مجموعة من المؤرخين استند إليهم الطبري، مثل أبي مخنف وسيف بن عمر وابن الكلبي، وعوانة بن الحكم، ونصر بن مزاحم، والمدائني وعروة بن الزبير والزهري وابن إسحاق والواقدي ووهب بن منبه، وكعب الأحمار... الخ، وهم يتباينون في الدقة والاتجاه والأسلوب، وفي طريقة الرواية، وكل منهم يحتاج إلى دراسة تاريخية خاصة"^(٣).

مشاهير ضعفاء المؤرخين.

أما من اشتهروا، واشتهر الطعن فيهم، فمنهم:

الأول: ابن الكلبي (٢٠٤ هـ أو ٢٠٦ هـ).

اشتهر ابن الكلبي في مصنفات التاريخ، باعتباره أحد المكثرين، وهو للأسف ممن انحطت مرتبته عند أهل الحديث، بل كان هو وأبوه متروكان، قال الذهبي: "أحد المتروكين كأبيه"^(٤).

وأشير هنا إلى ترجمة مختصرة له بعد ذكر ترجمة لأبيه لتمييز:

فالأب هو محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن الحارث الكلبي الكوفي توفي (١٤٦ هـ).

(١) نفس المصدر (٢٧/٧).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦٥٠/٢).

(٣) عبد العزيز الدوري، نشأة علم التاريخ عند العرب (ص ١٠).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٠١/١٠).

نعتة الذهبي بقوله: "العلامة، الأخباري، أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي، المفسر، وكان أيضاً رأساً في الأنساب، إلا أنه شيعي، متروك الحديث" (١).

وقال أبو حاتم رحمه الله: "الناس مجمعون على ترك حديثه لا يشتغل به هو ذاهب الحديث" (٢).

وقال ابن حبان رحمه الله: "وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، روى عن أبي صالح التفسير، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس لا يحل الاحتجاج به" (٣).

وقال النسائي رحمه الله: "متروك الحديث" (٤).

وقال ابن حجر رحمه الله: "متهم بالكذب، ورمي بالرفض" (٥).

أما الابن فهو: هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلبي، يُكنى بأبي المنذر وهو النسابة الذي اشتهر بابن الكلبي.

أخذ عن أبيه وعن مجالد وعن أبي مخنف لوط بن يحيى؛ وحدث عنه ابنه العباس، ومحمد بن سعد الزهري كاتب الواقدي، وخليفة بن خياط وغيرهم.

وقد اجتمعت كلمة أئمة الجرح والتعديل على ضعفه - بل تركه - كما مضى في حال أبيه، بل استبعد بعض أهل العلم أن يروى عن مثله الحديث، فقال أحمد رحمه الله: "ما ظننت أن أحدا يحدث عنه"، وقال ابن معين: "وليس عن مثله يُروى الحديث" (٦).

أورده الذهبي في تذكرة الحفاظ، وقال: "أحد المتروكين ليس بثقة، فلهذا لم أدخله بين حفاظ الحديث، وهو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكوفي الرافضي النسابة" (٧).

أما الأنساب وأخبار الناس فقد كان مكثراً، وله مصنفات كثيرة، في التاريخ والأخبار والأنساب، تدل على تبحره، وقد ذكر كثيراً منها ابن النديم في "الفهرست"، وياقوت الحموي في "معجم الأدباء".

(١) نفس المصدر (٢٤٨/٦).

(٢) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٥١/٢٥).

(٣) ابن حبان، المجروحين (٢٦٤/٢).

(٤) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص ٩٠).

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٤٧٩).

(٦) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة (رواية ابنه عبد الله) (٣١/٢).

(٧) الذهبي، تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ (٢٥٠/١).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وبلغت كتبه كما عدها ابن النديم في الفهرست مائة وأربعة وأربعين كتاباً"^(١).

ومن هاته المصنفات:

"كتاب حلف الفضول" و"حلف عبد المطلب وخزاعة"، و"بيوتات قريش" و"فضائل قيس" و"بيوتات ربيعة" و"شرف قصي بن كلاب وولده في الجاهلية والإسلام"، كتاب "حديث آدم وولده" و"عاد الأولى والآخرة" و"أصحاب الكهف"، و"الأوائل" و"الأصنام" و"المعمّرين" و"أديان العرب"، "اليمن" و"الدِّيَّاج في أخبار الشعراء"، كتاب "الأخضر" و"قسمة الأرضين" و"الأقاليم"، كتاب "داحس والغبراء" و"أيام فزارة ووقائع بني شيبان"، "نسب معد بن عدنان"، و"نسب اليمن"، و"نسب قريش"، و"نسب بني عبد شمس بن عبد مناف"، ومنها "الفريد في الأنساب"، كتاب "أولاد الخلفاء"، وكتاب "أمهات الخلفاء"، وكتاب "تسمية ولد عبد المطلب".

وصلنا من كتبه المطبوعة: كتاب "الأصنام"، وهو كتاب فريد جمع فيه ما كانت العرب تعظمه وتعبد من الأوثان والأصنام، وأورد فيها شواهد من منشور العرب وأشعارها، وكتاب "أنساب الخيل"، وكتاب "نسب معد واليمن الكبير"، وكتاب "جمهرة الأنساب"^(٢).

الثاني: سيف بن عمر التميمي (٢٠٠هـ).

هو سيف بن عمر التميمي، البرجمي، الكوفي (السعدي أو الضبي أو الأسدي). قال الذهبي: "روى عن جابر الجعفي، وهشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد، وعبيد الله بن عمر، وطائفة كبيرة من المجاهيل والأخباريين، روى عنه النضر بن حماد العتكي، ويعقوب بن إبراهيم الزهري، وشعيب بن إبراهيم الكوفي، وأبو معمر إسماعيل القطيعي، وجُبارة بن المُعَلِّس، وآخرون"^(٣). وقد ضعفه جماعة من الأئمة كابن معين والنسائي وأبي داود والدارقطني وغيرهم، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي"^(٤).

(١) ابن حجر، لسان الميزان (٣٣٩/٨).

(٢) وانظر: موقع قصة الإسلام، للدكتور راغب السرجاني، الرابط:

<https://www.islamstory.com/ar/artical/3408384>

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام (٦٤١/٤).

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٧٨/٤).

وقال ابن حجر: "ضعيف الحديث، عمدة في التاريخ" (١).

الثالث: الواقدي (٢٠٧هـ).

وهو محمد بن عمر بن واقد أبو عبد الله الأسلمي مولاهم الواقدي المدني.

قال ابن سعد رحمه الله: "أخذ عن صغار التابعين ومن بعدهم في الحجاز والعراق والشام" (٢).

منهم: محمد بن عجلان، وابن جريج، وثور بن يزيد، ومعمّر بن راشد، وابن أبي ذئب، والأوزاعي، ومالك، وخلق كثير.

وحدث عنه الجمع الغفير، منهم: محمد بن سعد - كاتبه - وأبو بكر بن أبي شيبة، والحارث بن أبي أسامة، وعدة.

نعتة الذهبي قائلاً: "صاحب التصانيف والمغازي، العلامة، الإمام، أبو عبد الله، أحد أوعية العلم على ضعفه، المتفق عليه" (٣).

وقال فيه: "وجع فأوعى، وخلط الغث بالسمين، والخرز بالدر الثمين فاطرّحوه لذلك، ومع هذا، فلا يستغنى عنه في المغازي، وأيام الصحابة، وأخبارهم" (٤).

من مصنفاته: كتاب "المغازي"، كتاب "أخبار مكة"، كتاب "الطبقات"، وكتاب "فتوح الشام"، و"فتوح العراق"، "الجمال"، "صفين"، و"مقتل الحسين"، و"ضرب الدنانير والدرهم"، و"التاريخ الكبير" (٥).

وتكاد تجمع كلمة الأئمة على تركه.

قال البخاري رحمه الله: "متروك الحديث، تركه أحمد، وابن نمير، وابن المبارك، وإسماعيل بن زكريا، وقال في موضع آخر: كذبه أحمد".

وقال الذهبي رحمه الله: "قال مسلم وغيره: متروك الحديث" (٦).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٢٦٢).

(٢) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، الطبقات الكبرى - متمم الصحابة - الطبقة الخامسة (٣٢/١).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٥٤/٩).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٥٤/٩).

(٥) انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٣٢/١).

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٥٧/٩).

وقال الحافظ: "متروك مع سعة علمه" ^(١).

وأنصفه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في فنّه الذي يحسنه، فقال: "ومعلوم أن الواقدي نفسه خيرٌ عند الناس من مثل هشام بن الكلبي وأبيه محمد بن السائب وأمثالهما، وقد عُلم كلام الناس في الواقدي، فإن ما يذكره هو وأمثاله إنما يعتضد به ويستأنس به، وأما الاعتماد عليه بمجردة في العلم فهذا لا يصلح" ^(٢).

الرابع: المسعودي (٣٤٦ هـ).

هو أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي.

قال الذهبي: "وكان أخبارياً، صاحب مُلَحِّ وغرائب وعجائب وفنون، وكان معتزلياً" ^(٣)، وقال ابن حجر "كتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً" ^(٤).

من مصنفاته: "مروج الذهب في تحف الأشراف والملوك"، و"أخبار الزمان ومن أباداه الحدثان، وعجائب البلدان والغامر بالماء والعمران"، وكتاب "الاستذكار لما مر في سالف الأعصار" وكتاب "التاريخ في أخبار الأمم"، وكتاب "المقالات في أصول الديانات"، وكتاب "أخبار الخوارج" ^(٥).

قال ابن حجر: "وتصانيفه عزيزة إلا المروج فقد اشتهر" ^(٦).

وأورد شيخ الإسلام رحمه الله له حكاية مما يروج عند الشيعة، ثم قال: "والحكاية التي ذكرها عن المسعودي منقطعة الإسناد، وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يحصىه إلا الله تعالى، فكيف يوثق بحكاية منقطعة الإسناد، في كتاب قد عرف بكثرة الكذب" ^(٧).

وقد انتقد ابن خلدون المسعودي في عدة مواطن، منها قوله فيه:

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٤٩٨).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٤٦٩/٢٧).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٥٦٩/١٥).

(٤) ابن حجر، لسان الميزان (٥٣٢/٥).

(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام (٨٢٩/٧).

(٦) ابن حجر، لسان الميزان (٥٣١/٥).

(٧) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٨٤/٤).

"وقد تكلم عليها المسعودي في مروج الذهب فما صادف تحقيقاً ولا إصابة ويظهر من كلام الرجل أنه كان بعيداً عن الرسوخ في المعارف فينقل ما سمع من أهله ومن غير أهله" (١).

وقال عنه وعن الواقدي: "وإن كان في كتب المسعودي والواقدي من المطعن والمغمز ما هو معروف عند الأثبات، ومشهور بين الحفظة الثقات" (٢).

لذلك تجد في روايات هؤلاء من الأخبار الشنيعة والمخالفة لما جاء به الثقات ما هو مشهور في كتب التاريخ، وإن كان بعض أولئك قد صارت لهم شهرة لعنايتهم بالتاريخ والمغازي وأخبار الناس، فتناقل العلماء كلامهم، ورووا أخبارهم، ومحصوها قدر جهدهم.

ومما نبه عليه ابن خلدون في هذا الباب، أن بعض من تكلم فيه، تجد أهل العلم في الجملة يعتمدون عليهم في فنهم، وينقلون عنهم فيما اشتهروا وعرفوا به، من الروايات التاريخية والأنساب وأخبار الناس؛ وهذا أمر قرره غيره من أهل العلم أيضاً، وبينوا أنهم قد يتساهل في قبول ما نقلوه، مما لا يدخل في العقائد والأحكام من الحلال والحرام، إذا كانوا ممن لا يعتمد عليهم في ذلك، بسبب المطاعن الواردة فيهم، أما الأخبار في تاريخ الناس والأمم والبلدان والأنساب، مما يستأنس به وتماثل به بعض الفراغات التي يحسن ملؤها في ميدان التاريخ الفسيح، فهذا لا ينبغي أن يتشدد فيه، ولو ترك ما نقله أولئك لضاع الشيء الكثير من التاريخ وأخبار الناس.

لذلك قال ابن خلدون في أمثال الواقدي والمسعودي: "إلا أن الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم، واقتفاء سننهم في التصنيف واتباع آثارهم"، ثم قال: "والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم، فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار، وتحمل عليها الروايات والآثار" (٣). وقد مضى قول ابن تيمية: "وقد علم كلام الناس في الواقدي، فإن ما يذكره هو وأمثاله إنما يعتضد به ويستأنس به، وأما الاعتماد عليه بمجرد في العلم فهذا لا يصلح" (٤).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/١٣٥).

(٢) نفس المصدر (١/٧).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٧).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢٧/٤٦٩).

وقال الذهبي في الواقدي: "فلا يستغنى عنه في المغازي، وأيام الصحابة، وأخبارهم"^(١)، ونحوه قول ابن حجر في سيف بن عمر: "ضعيف الحديث، عمدة في التاريخ"^(٢).
 إلا أنَّ كُلَّ هذا لا يُسقط مسؤولية النقد والتمحيص، فإن الأمر يبقى ثقیلاً من جهة المسؤولية الشرعية، فإن التاريخ ميدان لأخبار الناس والأحداث والفتن ونحوها، مما قد يكون التساهل فيه ذريعة للطعن في الأعراض بالغيبة والبهتان، أو ظلم وعدوان على الشرع بنشر الكفر والبدع والضلالات بسبب بعض ما لم يثبت، أو لم يفهم على وجهه، ونحو ذلك، من الواردات التي تردُّ على التساهل في قبول الروايات التاريخية جُزافاً، لذا كان منهج وميزان الاعتدال ما نادى به ابن خلدون وغيره من أهل العلم، بضرورة النظرة الفاحصة، من النقاد الذين انبروا لهذا العلم الجليل، والحمل الثقيل، وهو ما أبينه في المطلب الآتي.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٩/٤٥٤).

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٢٦٢).

المطلب الثاني: دراسة منهج ابن خلدون في نقد الرواية التاريخية.

قرّر ابن خلدون رحمه الله في مواطن متفرقة من تاريخه - خاصة في المقدمة - أهمية تطبيق النقد الحديثي على الروايات التاريخية، وأكد على ضرورة الحذر من الاعتراض في قبول الأخبار والروايات التاريخية، والتسليم لها، وقد نعى ابتداءً على بعض المتساهلين في ذلك، من المؤرخين الأوائل أو الناقلين عنهم، ومما ورد عنه في هذا الصدد قوله رحمه الله:

"وإنّ فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها، وسطّروها في صفحات الدفاتر وأودعوها، وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهُمّوا فيها وابتدعوها، وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها، واقتفي تلك الآثار الكثير ممّن بعدهم وأتبعوها، وأدّوها إلينا كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها، ولا رفضوا ترّهات الأحاديث ولا دفعوها، فالتّحقيق قليل، وطرف التّنقيح في الغالب قليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتّقليد عريق في الآدميين وسليل، والتّطقل على الفنون عريض طويل، ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل، والحق لا يقاوم سلطانه، والباطل يقذف بشهاب النّظر شيطانه، والنّاقل إنّما هو يملي وينقل، والبصيرة تنقد الصّحيح إذا تمّقل، والعلم يجلو لها صفحات القلوب ويصقل"^(١).

وقال أيضاً: "وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النّقل من المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرّد النّقل غثّاً أو سمينا، ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النّظر والبصيرة في الأخبار، فضلّوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط"^(٢).

وقد مضى ذكره لبعض المؤرخين المطعون فيهم، وقرّر توارد أهل العلم على عدم التشديد في النقل عنهم، ثم قال: "والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم، فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار، وتحمل عليها الروايات والآثار"^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦/١).

(٢) نفس المصدر (١٣/١).

(٣) نفس المصدر (٧/١).

ولما تطرق لبعض ما يروى من الباطل في حق الصحابة رضي الله عنهم، قال: "فكثيراً ما يوجد في كلام المؤرخين أخبار فيها مطاعن وشبه في حقهم - يعني الصحابة رضي الله عنهم - أكثرها من أهل الأهواء، فلا ينبغي أن تسود بها الصحف" (١).

وهذا الأمر لا شك مما عمّت به البلوى في كثير من كتب التاريخ، بل لم يسلم من ذلك حتى بعض كتب التفسير بالمأثور، حيث ورد فيها بعض الأخبار المستشعنة، والأحاديث الموضوعة الباطلة، وسيأتي في هذا البحث أمثلة من هذا القبيل، مما انتقده ابن خلدون، وغيره.

لكن قبل أن نشير إلى أهمية ما دعا إليه ابن خلدون من تطبيق منهج النقد على الروايات التاريخية، أقف على بعض المؤاخذات على كلام ابن خلدون:

مؤاخذات على ابن خلدون.

المؤاخذة الأولى: مبالغته وتعميمه في التشنيع على المؤرخين في عدم التمهيص.

وهذا ظاهر من خلال كلامه في مواطن متعددة، منها قوله عن المؤرخين: "واقفني تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتبعوها، وأدّوها إلينا كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها، ولا رفضوا ترهات الأحاديث ولا دفعوها، فالتحقيق قليل..." إلى آخر ما ذكره في هذا السياق. وقال أيضاً: "وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثاً أو سمينا... الخ".

وقال في موطن آخر: "ثم لم يأت من بعد هؤلاء إلا مقلّد، وبليد الطبع والعقل... فيجلبون الأخبار عن الدول وحكايات الوقائع في العصور الأول، صورا قد تجرّدت عن موادّها... الخ".

ولا ريب أنه كان على ابن خلدون أن يفصّل كلامه فيمثل هؤلاء الذين يذمهم بإغفال النقد والتمحيص، أو أن يستثني من إطلاقه هذا، فيذكر بعض أهل العلم من المؤرخين وغيرهم الذين سبقوه ممن اعتنوا بنقد الروايات التاريخية، وهم كثير، أمثال ابن حزم والخطيب البغدادي وابن تيمية والذهبي وابن كثير وابن الجوزي وغيرهم (٢).

(١) نفس المصدر (٢/٦٥٠).

(٢) يرى الدكتور خالد كبير علّال أن ابن خلدون هضم هؤلاء وأمثالهم ممن سبقوه، وبعضهم قريب من عصره، بدليل أنه ذكر بعضهم في بعض المناسبات في تاريخه كالذهبي، ومصنفاتهم مشتهرة، فيعاب عليه عدم تنويعه بجهودهم، فقد كان لهم السبق في التصنيف والتحقيق، ولهم كثير من الانتقادات على من يتساهل في قبول الأخبار التاريخية، والتحذير من الموضوعات

فلقد كانت جهود مؤرخي الإسلام - وحتى الذين لم يُعرفوا بالتصنيف في التاريخ - جهودٌ عظيمة في هذا الباب، والأمثلة الموثقة في مصنفاتهم قبل ابن خلدون كثيرة جداً، فإن في مصنفاتهم كثيرٌ من النماذج التي تثبت تطبيقهم منهج أهل الحديث في النقد على الروايات والأخبار، سواء التاريخية أو الحديثة.

المؤاخذة الثانية: مبالغته في قضية نقد المتون على حساب الأسانيد.

ومن خلال كلام ابن خلدون تستشعر أنه يعيب عليهم إهمالهم لنقد المتون، وهذا تعميمٌ لا يوافق عليه، إلا إن كان يريد بعضهم ممن عُرف عنهم التساهل في نقل الموضوعات والأساطير. ويؤخذ على ابن خلدون أنه ورد عنه ما يؤكد هذا، ويوهم التفريق بين النصوص الحديثة والأخبار التاريخية، وهذا بسبب مبالغته في قضية نقد المتون، وهذا الذي يظهر من كلامه الآتي، حيث قال في سياق نقد خبر مدينة النحاس:

"وتمحيصه إنما هو بمعرفة طبائع العمران، وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على التمهيص بتعديل الرواة، ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع، وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح، ولقد عدّ أهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ، وتأويله بما لا يقبله العقل، وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية، لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط، وأما الأخبار عن الوقائع فلا بدّ في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدّم عليه"^(١).

وتعقيباً عليه، يقال:

أولاً: قد يكون في هذا القول مبالغة بهذا الإطلاق، فإن منهج أهل الحديث هو أفضل المناهج وأدقها، في نقل ونقد المرويات، لكن ابن خلدون - فيما يظهر من قصده - يريد أن ينوّه بأهمية نقد المتون الذي هو من صميم منهج المحدثين، ومع ذلك فهي مبالغة لا تقبل منه، ولا شك أن الجمع بين

والأساطير، ولهم جهودٌ كبيرة في نقد الأخبار التاريخية. انظر: د. خالد كبير علال، أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة

-دراسة نقدية تحليلية هادفة- (ص ١٦).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٨/١).

منهج النقد الحديثي العريق، ومنهج النقد الاجتماعي والعقلي، هو المتعين، ليحصل التكامل في تمحيص الروايات التاريخية^(١).

ثانياً: في قوله: "ولا يرجع إلى تعديل الرواة، حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع"، إشكال فإنه جعل النظر في الأسانيد مرحلة متأخرة عن النظر العقلي ونقد المتن، يؤكد قوله: "فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدماً عليه"، فإذا علّمت استحالة أو نكارتها كفانا ذلك وبنينا على ذلك طرحه وردّه، وهذا إخلال بالمنهج المعتدل الذي كان عليه أئمة النقد، فإنهم يجمعون بين النظر في الإسناد والمتن، وبهذه العملية المتكاملة يتجلى الأمر، خاصة إذا وجدنا أحد الرواة مطعون فيه، فحينها يسهل تضعيف الإسناد، ثم إذا وجدنا في المتن ما ينكر ويستشنع أو يستحيل، فهذا يزيدنا يقيناً بضعفه، وإن كان المتن معناه صحيحاً، فحينها يُعْضد المعنى بما دلّ على صحته.

ثالثاً: أيضاً يؤخذ عليه في هذا أن ثمرة النقد الذي نادى به وبالاقتصار عليه -وهو نقد المتن- مقصورة على الأخبار المستحيلة والمنكرة والأساطير ونحو ذلك؛ أما الممكنة ومقبولة المعنى، فإنها تنتظر النظر فيها، وهل تُعرف صحتها من ضعفها إلا بالنظر في أسانيد وأحوال رواتها...؟!

رابعاً: ويؤخذ عليه قوله: "وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح"، فنقول: بل إن في ذلك فائدة في علم الجرح والتعديل، من خلال سبر مرويّات الرواة، ومقارنة رواياتهم ببعضها، ومن خلال محاولة الوصول إلى آفة ذلك الخبر المعلول في متنه، فإن ذلك يُثمر معرفة أوهام الرواة ومدى كثرة أو قلة مناكيرهم، ومن يُتهم منهم بالكذب والوضع، لأن ذلك مبني على سبر المرويّات، فإذا عُرف عن الراوي مثلاً كثرة رواية المناكير، أو كثرة مخالفة الثقات والشذوذ، ضُغِف بسبب ذلك.

خامساً: يقرر ابن خلدون -مصرحاً- التفريق بين الأخبار الشرعية والروايات عن الأحداث التاريخية، من جهة منهج النقد الذي يُطبق على كلّ منها، حيث قال: "وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية، لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظنّ بصدقها، وسبيل صحة الظنّ الثقة بالرواة بالعدالة والضبط، وأما الأخبار عن الوقائع فلا بدّ في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة"؛ فنقول: ليس على هذا التفريق دليل، ولا نُقل عن أحدٍ ممن سبق من أئمة النقد، ثم أليس الجميع منقول بالأسانيد والرواة؟، فما الذي يجعلنا نُعمل نقد المتن في الرواية التاريخية

(١) ينظر: د. محمد أمخزون، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، من روايات الإمام الطبري والمحدثين (ص ٣٧).

دون الشرعية؟، وكلاهما نقلٌ بشري يَرُدُّ عليه ما يرد على الآخر، فإذا كان راوي الحديث يهتم ويخطيء ويدلس ويكذب فكذلك راوي الخبر التاريخي.

بل إن الأخبار الشرعية هي أخبار تاريخية من وجه، والذين نقلوا سنة النبي صلى الله عليه وسلم نقلوا أقواله وأفعاله وتقريراته وسيرته العطرة، بمنهجية واحدة، بواسطة النقل عن الرواة بالأسانيد، وتعاملوا معها - عند تمحيصها - بمنهجية واحدة بالنظر في متونها وأسانيدها^(١)، لذا كان لازم كلام ابن خلدون أن نقد المتن لا يطبق على الروايات الشرعية، وإنما يُكتفي فيها بالنظر في الأسانيد، وهذا باطلٌ بلا ريب، يرُدُّه النقل والعقل، ومنهجُ المحدثين قاطبة خلاف هذا^(٢).

وقفه إنصاف ابن خلدون.

ومع هذا لا بد من إنصاف ابن خلدون رحمه الله والإشادة بمجهوده في رفعه شعار تمحيص الروايات التاريخية في عصره وتطبيق منهج النقد عليها، ومهما يكن من أمرٍ فإنه يُذكر له فضل دعوته للعناية بهذا الأمر، سواءً سبقه غيره أو لا، حتى ولو أنه بالغ في قضية نقد المتن، وأسرف في تعميمه ذمَّ المؤرخين قبله، خاصة وأنه هو نفسه لم يوفِّ بالمنهج الذي دعا إليه، لكن يبقى أن له فضلٌ بانطباق كلامه على طائفة من المؤرخين الذي تساهلوا في نقل الروايات التاريخية من غير تمحيص وروَّجوا للأساطير والأخبار الشنيعة في تاريخ الأمة الإسلامية، وكذلك أهملوا نقد الأخبار بالنقد الداخلي الذي دعا إليه ودندن حوله كثيراً، وفي التقرير الآتي نقف مع أهمية ما دعا إليه ابن خلدون من خلال الدعوة إلى الاهتمام بنقد الروايات التاريخية.

أهمية العناية بنقد مرويات التاريخ.

والقصد هنا أن نعلم أنه من الضروري في الأصل أن يُطبَّق منهج النقد الحديثي على متن وأسانيد الروايات التاريخية، فالذي ينبغي الانتباه له في هذا المجال، وقد نبه عليه ابن خلدون رحمه الله هو أنه حتى

(١) إلا ما سيأتي بيانه من تساهلهم في التعامل مع الأخبار التي لا يترتب عليها عقائد وأحكام ونحو ذلك، مما يفترق إثباته لصحة الأسانيد.

(٢) قال الدكتور خالد كبير علال: "إن ابن خلدون لم يتخذ موقفاً صحيحاً من مسألة الإسناد والمتن، فقد مال إلى التركيز على نقد المتن وازدري بالإسناد وحصره في نقد الحديث النبوي"، أنظر: أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة - دراسة نقدية تحليلية هادفة - (ص ١٢)، ومن باب الإنصاف فإن ابن خلدون في واقع تعامله مع كثير من الأخبار التاريخية، كان يشير إلى أنها لم تصح من جهة الرواية، لذا قد يحمل كلامه على أنه أراد أن النظر في أسانيد الأخبار الشرعية أهم وأؤكد منه في الروايات التاريخية والله أعلم.

لو سلمت بعض الأخبار في أسانيدھا في ظاهر الأمر، فإن منها ما في متونه نكارة تستوجب النقد الفاحص والحكم علیھا تبعاً لذلك.

ومن المفيد أن يُذكر هاهنا معنى تطبيق منهج المحدثين على الروايات التاريخية، يوضح ذلك الشيخ العُمري فيقول: "المقصود أن للمحدثين مناهج وطرقاً في نقد الأحاديث ومعرفة الصحيح من الضعيف، والمطلوب تطبيق هذه المناهج في نقد الروايات التاريخية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام"^(١)، وتخصيصه صدر الإسلام في هذا السياق، باعتبار أنه هو المهم الذي قد يترتب على إهماله الضرر في أمر الدين. وقد أكّد ابن خلدون على إعمال النقد في التعامل مع الأخبار، حتى في الأخبار السابقة لدولة الإسلام، وحثّ على تطبيق المقياس الذي دندن حوله كثيراً، وهو مراعاة أحوال العمران البشري، فمن ذلك أنه لما استنكر حكاية مدينة النحاس التي نقل خبرها أمثال المسعودي، قال في سياق ذلك: "وتخصيصه إنّما هو بمعرفة طبائع العمران، وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها... الخ"^(٢)، وقد مضى التعقيب عليه في تقديمه هذا النوع من النقد.

وهذا المسلك الذي سار عليه ابن خلدون رحمه الله مطابقٌ لنقد المتون الذي أولاه المحدثون أهمية بالغة، إلا أنه دقيق يفتقر إلى سعة المعرفة ودقة الملاحظة والفهم، كما أنه لدى المحدثين من وظيفة الأئمة النقاد، ولا يصلح فيه التسرع، وسيأتي التنبيه على الاحتراز فيه من ابن خلدون نفسه.

إن المحدثين لطالما نبهوا على أنه لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن، فقد يكون السند صحيحاً لكن في المتن شذوذ أو علة، كما أنه قد يكون السند ضعيفاً أو فيه وضاع أو متروك، لكن ورد مثله بما هو ممكن الوقوع أو يحتمل الصدق في نفسه، مع اعتبار أنه قد يصدّق الكاذب، لذا فإن كثيراً من أخبار التاريخ والسيرة الواردة بأسانيد لا تقوم على ميزان أهل الحديث مما لا يترتب عليه أحكام شرعية، يصلح أن يطبق عليها المنهج الذي نبّه عليه ابن خلدون بالنقد المسلط على المتون، وهذا ما يسميه الغربيون بالنقد الداخلي^(٣)، وبعد ذلك يمكن الخلوص إلى بطلانها وربما يظهر إمكانية صدقها، فيُستأنس بها.

(١) العمري، أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية

(٣٨/١).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٨/١).

(٣) مسفر الدميني، مرويّات السيرة بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين (ص ١٨).

وبصرف النظر عن دقة تطبيق منهج وقواعد المحدثين على الرواية التاريخية من عدمه، حيث إن التَّسَمُّح في قبول الرواية التاريخية ميدانه فسيح^(١)، فلا يشدد إلا فيما له أثر في العقائد والأحكام الشرعية، أو ما يرتبط مثلاً بعدالة الصحابة رضي الله عنهم، الذين ثبتت عدالتهم في النصوص المُحكَّمة فلا يُقبل من الروايات ما هو معارضٌ للأصول الشرعية، خارجٌ عن المعروف من الروايات الثابتة.

لكن -بلا ريب- ينبغي أن يُعلم أن التعامل مع الأخبار لا بد أن يكون في الأصل على المنهج الشرعي المتقرر بنصوص الكتاب والسنة، وسار عليه أئمة الإسلام العدول الذين يُرجع إليهم في العلم، فمنهج التعامل مع كلِّ ما هو منقول في أمر الدين والتاريخ، الأصل فيه أن يُطبَّق عليه ميزان النقد ليتبين الغثُّ من السمين، والثابتُ من غير الثابت، ويترتب عليه القبول والرد، والصحة والضعف، كما هو متقررٌ في قواعد علم الحديث الشريف، الذي هو الوسيلة الشرعية والعقلية لتمييز الحق من الباطل من المرويات؛ ويدلُّ على صحَّة هذا المنهج عدة أوجه، أذكر منها:

الوجه الأول:

قد ورد في كتاب الله - سبحانه وتعالى - وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم الأمر بالثبوت والحذر من الكذب والإخبار بما لا علم للمرء به، فإن التساهل في رواية الأخبار ونقل الكلام من أوسع الأبواب التي قد يدخل من خلالها ما لا يثبت سواء كان ذلك المنقول له آثاره السيئة على المجتمع، كأن يقرر أموراً منكراً وباطلة، أو كان أمراً عادياً لا أثر له، لكن يبقى تغيير الحقيقة أمرٌ ياباه الشرع والعقل والذوق؛ ومن تلك النصوص التي هي أصول عظيمة في هذا الباب:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالْأَسْتِكَامِ وَأَقُولُونَ بَأْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَخْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥].

وإن كان أعظم الكذب هو الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه داخل في القول على الله بغير علم، وقد قال صلى الله عليه وسلم: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"^(٢)، لكن يبقى الكذب

(١) وسيأتي بيان ذلك في بعض القواعد التي قررها ابن خلدون رحمه الله ومنها التساهل في قبول بعض الروايات التاريخية، مما لا أثر له في العقائد والأحكام، ونحوها.

(٢) أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه" (٧/١) برقم: (٣) وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث متواتر ورد عن جمع من الصحابة ورواه أئمة السنة.

مذموماً مطلقاً، فينبغي أن يتقى في كل ما ينقله المرء، يؤكد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "كفى بالمرء كذباً أن يُحدث بكُلِّ ما سمع" وفي لفظ: "كفى بالمرء كذباً"^(١).

الوجه الثاني:

أن التاريخ ليس هو - بإطلاق - مجرد أخبار لا أثر لها في الشرع والواقع، بل إنه مليء بما تترتب عليه آثارٌ حسنة أو سيئة على دين الناس وديارهم، وهل سيرة النبي صلى الله عليه وسلم إلا جزءٌ من التاريخ، وما أخبار الصحابة رضي الله عنهم خير القرون الذين أمرنا باتباعهم بإحسان والاقتداء بهم إلا صفحة من صفحات تاريخ الأمة الإسلامية العظيم، وكثيرٌ من الأحداث والفتن التي زلّت فيها الأقدام، واختلفت وتباينت فيها الأفهام، ما هي إلا فصولٌ مدوّنة في كتب التاريخ، فلا يمكن بحال أن يطلق العنان لقبول كل ما هو واردٌ في تلك الحقب المتطاولة، ونحن نعلم ونوقن ما فيها من أسبابٍ للكذب والبهتان، والغلو والإفراط، مع ما هو معروفٌ من كثرة نقلة تلك الأخبار، وسوء حال بعض مشاهيرهم المكثرين، ممن تبنوا بدعاً تمسُّ مصداقية ما نقلوه، وفيهم المتهم والمتروك، والهاالك والمغموز في دينه، كأمثال أبي مخنف لوط بن يحيى، وأضرابه.

قال الشيخ العمري: "كما أحذر شبابنا من الاعتماد في فهم أحداث التاريخ الإسلامي وتصور عظماء رجاله على روايات تسوقها كتب التاريخ والأخبار دون تمحيص، مما يعطي صوراً مشوهة لأحداث التاريخ الإسلامي لتأثر الإخباريين الذين اعتمدتهم الطبري^(٢) وغيره من المؤرخين بالأهواء المختلفة والاتجاهات المذهبية والسياسية المتباينة التي طبعت رواياتهم عن عصر الراشدين وما بعده من عصور الأمويين والعباسيين، وأنه لا بد من محاولة جادة لإعادة صياغة التاريخ الإسلامي بأقلام إسلامية تؤمن بالله وبرسوله وتحس بدور الإسلام وأثره في تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا"^(٣).

^(١) أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه" (٨/١) برقم: (٥)، (٨/١) برقم: (٥)، المقدمة - باب النهي عن الحديث بكل ما سمع؛ وغيره.

^(٢) يُعْتَدَر للطبري وأمثاله من المؤرخين الثقات، بأمور منها: أنهم أرادوا استيعاب كل ما وصلهم من أخبار، وجعلوا مرحلة النظر فيها وتمحيصها متأخرة، وكذلك قد برئت ذمتهم بإيرادهم بأسانيدهم، فليس عليهم تبعة بعد معرفة مخارجهم، وقد قال الطبري رحمه الله: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشعنه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقله إلينا، وإنما أدبنا ذلك على نحو ما أدي إلينا"، انظر: الطبري، تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري (٨/١).

^(٣) العمري أكرم ضياء، السيرة النوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، (٣٨/١).

وما دامت كثيرٌ من الروايات مرتبطة بتراجم وسير وأخبار أعلام وملوك وحكام ودول وأعراض أناسٍ مضوا، فحينها يكون يتعين أنَّ اشتراط الأمانة والثقة والدين في المؤرخ ضروري لقبول شهادته^(١).
وكما أكد بعض المحققين أنه ما دامت بعض الروايات التاريخية أعطت صوراً مشوّهة لكثيرٍ من القضايا، والأشخاص من خيار الأمة، ووُجد مع ذلك أصحاب النوايا السيئة الذين ظهروا في الكتابات الحديثة، يلتقطون من هنا وهناك ليصوغوا تاريخاً مشوّهاً يخدم مقاصدهم، توجّب على الغيورين، أمرين مهمين:

الأول: تحقيق الروايات التاريخية، وتطبيق منهج النقد الحديثي الأصيل عليها، مع مراعاة، الفروق بين الرواية الحديثة، والرواية التاريخية، ومن ذلك عدم الإسراف في تطبيق النقد على كل الروايات التاريخية، كما سيأتي بيانه.

الثاني: صياغة التاريخ صياغة متلائمة مع التصور الإسلامي^(٢).

وهذا الأمر الأخير يتطابق مع يدعو إليه ابن خلدون رحمه الله من مراعاة العمران البشري في تحقيق وتفسير التاريخ، وكان له فيه جهدٌ لا بأس به، مثاله تفسيره للأحداث المتعلقة بمقتل عثمان رضي الله عنه، وما كان قبل ذلك وبعده من أحداث، وما يتعلق بحكم معاوية رضي الله عنه، والأحداث المصاحبة لحكمه^(٣).
الوجه الثالث:

وهو وجود دافعٍ منطقي لضرورة النقد لبعض الروايات التاريخية، وهو التعارض والتناقض الوارد بين بعضها، فلا يمكن بحال قبولها كلها، إلا في حال وجود إمكانية الجمع بينها، أو توجيهها بنوع توجيهٍ مقبول، كتكرار حوادثها، ونحو ذلك؛ وكذلك النكارة التي لا يمكن تجاهلها، فتساهلنا النسبي في قبول ما تنقله كتب التاريخ "لا يعني التخلي عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية، فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لسير تاريخ أمتنا"^(٤).

(١) انظر: المصدر السابق (١/٤٥).

(٢) بمعناه من الكتاب الماتع النافع: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، من روايات الإمام الطبري والمحدثين، للدكتور، محمد أمزون، (ص ١٨)، وانظر: محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين، حتى نهاية القرن الثالث الهجري (ص ١٤).

(٣) انظر المبحث الثاني من هذا الفصل المطلب الأول ص (٢٩٩).

(٤) أكرم ضياء العمري، دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات (ص ٢٦).

والقصد هنا أن يُعلم أنَّ العلل التي تمنع من قبول جميع الروايات الحديثة، لا تسلم منها الروايات التاريخية، بل هي بها أولى، ووجودها فيها أمرٌ لا يخفي على الناظر في أحداث التاريخ. وما دام الأمر كذلك فإن الحاجة إلى منهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية باتت ملحة، "ومما لا شك فيه أن المصنّفات في قواعد الرواية وفي الرجال قدّمت خدمة جليلة للسنة المطهرة، ويمكن الاستفادة منها في حقل التاريخ الإسلامي إلى حد ما، إذ تكشف النقاب عن قواعد التحديث وأحوال الرواة، لتمييز القوي من الضعيف والصادق من الكاذب، وبذلك يمكن للباحث أو المؤرخ أن يعرف لكل خبر قيمته، فيستبعد الأخبار الضعيفة والموضوعة ويُنبّه عليها ليتجنبها الناس، ويستخرج الروايات الصحيحة ويبينها، خصوصاً وأن الهدف من الدراسات التاريخية هو إبراز الحقائق التي تُعتبر هدفاً منشوداً يتوخّاها كل باحث نزيه"^(١).

الوجه الرابع:

أن بعضاً ممن نقلوا مرويات التاريخ أو صنفوا فيه، من ليسوا بثقات، بل مطعون فيهم، ومنهم المعروفون بالبدع المغلظة، كالرافضة وأضرابهم، فهل يسوغ أن يقال: إن رواياتهم ينبغي أن تُمرّر وتُقبل، أو لا تطبق عليها النقد بإطلاق؟ وانظر مثلاً روايات أبي مخنف، وسيف بن عمر، وأمثالهم، وانظر تاريخ يعقوبي (٢٨٤هـ أو بعد ٢٩٢هـ وقيل ٢٩٨هـ)^(٢)، الذي أتى فيه بالعجائب والقواصم، مما يلتقي مع غلوه في التشيع، وانظر كتاب الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوري (٢٨٢هـ)^(٣)، الذي غلب عليه المسحة الشعوبية الفارسية، وكيف أنه فصل في الفتن وأتى فيها بكل ما أمكنه إيرادها، من أخبار مرسلة لا حُطّم

(١) محمد أمّزون، تحقيق مواقف الصحابة من الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين (ص ٦٦).

(٢) يعقوبي هو أحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح يعقوبي، مؤرخ جغرافي كثير الأسفار، من أهل بغداد، كان جده من موالي المنصور العباسي، كان شيعياً، اشتهر بكتاب التاريخ تناول فيه كثيراً من تواريخ الأمم والشعوب ووصل به إلى عام (٢٥٩هـ)، وانتقل إلى مصر وألف فيها كتاب البلدان، ومن مصنفاته أيضاً: أخبار الأمم السالفة، ومشكلة الناس لزمانهم. انظر: الزركلي، الأعلام (١/ ٩٥)، رضا كحالة، معجم المؤلفين (١/ ١٦١).

(٣) أبو حنيفة الدينوري هو أحمد بن داود من أصل فارسي، من أهل الدينور، أخذ عن البصريين والكوفيين، وأكثر أخذه من ابن السكيت وأبيه، قال الذهبي: "ثقة، بارع الأدب، كثير الفنون، كبير الدائرة، طويل النفس. له مصنفات في العربية واللغة والهندسة والهيئة، والوقت، وغير ذلك"، وكان مفتناً في علوم كثيرة منها: النحو واللغة والهندسة والحساب وعلوم الهيئة، وثقة فيما يرويه ويحكيه معروف بالصدق، من مصنفاته: كتاب النبات، كتاب الفصاحة، كتاب البلدان، وغيرها، توفي سنة (٢٨٢هـ)؛ انظر ترجمته في: ابن النديم، الفهرست (١/ ٢٣٨) الذهبي، تاريخ الإسلام (٢١/ ٥٧) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/ ٢٨).

لها ولا أزمة، فحينها تعلم أن البلاء بكثير من الروايات الشنيعة، لا يَعَصِمُ منها - بعد الله - إلا اتِّبَاعُ مَنْ به سمانه وتعالى من هذا المنهج والمسلوك الذي بَنَى صرحه وشيّد أركانه أئمة الحديث من أهل السنة.

الوجه الخامس:

أن نقلة التاريخ الأوائل والذين دونوا رواياتهم، أوردوها بأسانيداً في أكثر مادتهم، ومشوا على طريقة المحدثين، بل إن منهم من كان من جملة المحدثين، وهذا يتضمن تعويلهم على تلك الأسانيد، فما كانوا ليوردوها لغواً، وهذا ما علّل به الشيخ العمري بقوله: "لأن هذه الروايات التاريخية تشبه الأحاديث من حيث وجود الأسانيد التي تتقدم المتون، مما يمكن الناقد من معرفة الرواة المتعاقبين الذين نقلوا الخبر أو الرواية خلفاً عن سلف" (١).

وقد صرّح بعض أهل العلم الأكابر الذين صنفوا في التاريخ، بأن على الناظر في كتابه أن يميّز ما ينقله عنهم، خاصة ما يستغرب ويستشنع، فيعلم أن البلاء فيه من بعض رواته، وهذا ما أشار إليه أبو جعفر بن جرير الطبري رحمه الله في مقدمة تاريخه (٢)، بل هو لسان حال كل من أسند لك خبراً، فقد أحالك وسلّم من تبعة ما يترتب على تلك الرواية المنكرة.

وينبغي أن يُعلم أن جهود كثير من متقدمي المؤرخين كانت مُنصَبَةً في الأصل على الجمع والتدوين والتصنيف، وقلّ منهم من تفرّغ للتنقيح والتصحيح، وحسبهم ذلك، فقد قدّموا تراثاً عظيماً، وتركوا مجالاً فسيحاً للناظرين والناقدين، فمسؤولية رواية كل ما وقفوا عليه كان يدفعهم إليها الحذر من إغفال شيء مما ظفروا به من الأخبار، أما النظر فيه وتمحيصه فهي مرحلة متأخرة، قد يتعسّر أمرها قبل استيعابها، مع أنه لم تخل كتبهم من بعض النقد والإشارات التعليلية لبعض الأخبار.

بل إنّ لنا أسوةً في صنيع بعض الأئمة الذين جمعوا وصنفوا في السيرة، كابن هشام (٢١٣هـ)، الذي هذب سيرة شيخه ابن إسحاق (١٥١هـ)، وحذف كثيراً من الأخبار التي لم يرتضيها.

(١) العمري أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية (٣٩/١).

(٢) وقد مضى ذكر ذلك في حوالة مضت ص (٢٥١).

"وبمرور الزمن ظهر بين المحدثين والمؤرخين، وحتى الفقهاء والمفسرين، من نادى بضرورة تمحيص الروايات التاريخية، ابتداءً بالإمام المالكي القاضي ابن العربي، ومروراً بابن تيمية والحافظ الذهبي، ثم ابن خلدون والحافظان ابن حجر وابن كثير"^(١).

فلهذه الأسباب وغيرها، يتبين أنه لا يُستغنى عن النقد الحديثي لما بين أيدينا من هذا الإرث التاريخي، والزخم الكبير من الأخبار التي تحكي حقباً متطاولة من الزمن، وأنه لا بد من عرض الكثير منها متوناً وأسانيد على ميزان النقد، ومعالجتها بمقاييسه، وعرض روايتها على كلام علماء الجرح والتعديل. وإذا كان ابن خلدون رحمه الله سابقاً لكثير ممن نادوا بهذا الأمر، ونوّه به من الناحية النظرية، إلا أنه في زماننا الحاضر قد وجدت جهوداً طيبة، كان لها فضل بعث هذا المنهج الأصيل، وتطبيقه على قدر لا بأس به من الروايات التاريخية^(٢).

(١) البرزنجي محمد بن طاهر، صحيح وضعيف تاريخ الطبري، (مؤلف الأصل: محمد ابن جرير الطبري) (٤٠/١)، وقد حقق صاحب الكتاب جهود بعض أولئك الأئمة في بعث منهج النقد على الروايات التاريخية، خاصة الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية.

(٢) ومن الفائدة التي يتم بها هذا المبحث أن أشير إلى رجل كان له جهودٌ مباركة في هذا الباب، فقد ظهر من مدرسة العراق عالمٌ مؤرخٌ محققٌ نادى بتطبيق قواعد المحدثين على الروايات التاريخية، وتمحيص ما نقله مؤرخي الإسلام من الروايات التي امتلأت بها دواوينهم، وبذل جهداً عظيماً في تطبيق ما دعا إليه، وهو الشيخ الدكتور أكرم ضياء العمري -جزاه الله خيراً-. وهو باحث مشهور في السنة والتاريخ، وله مصنفات تشهد بتمكّنه في ذلك، ومن تلك المصنفات: "بحوث في تاريخ السنة المشرفة"، و"مرويات السيرة"، "عصر الخلافة الراشدة، محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين"، "السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية"، وهذه العناوين من ظاهرها تبين مدى عناية المصنف بهذا الموضوع. وقد نقلت -سابقاً- بعض الاقتباسات من تفرّعاته في هذا الموضوع، وسيأتي غيرها، مما يدل على شدة عنايته بهذا الموضوع، وإنما أردت هنا أن أنوّه بجهوده التي صدقتها أعماله الكثيرة والنافعة، والتي كانت أسوة لكثير من الباحثين المعاصرين.

ومن حرص الشيخ وتواضعه، وصدقه -فيما نحسب- في خدمة التاريخ الإسلامي، قوله: "وأملّي كبير في نقد هذه التجربة وتقويمها من قبل العلماء المدققين والباحثين المعنيين بدراسات السيرة والتاريخ الإسلامي، للإفادة من آرائهم في هذا الشأن، إذ ما زلنا في أول الطريق نحو تطبيق منهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية في القرون الأولى، وهو أمر عسيرٌ يحتاج إلى استيعاب دقيق لمصطلح الحديث، ومرونة في التعامل وفقه مع الرواية التاريخية" انظر: العمري أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية (٢٥/١).

لذا فقد نوّه الشيخ بالرسائل العلمية المعاصرة التي التزمت منهج النقد الحديثي، في المواضيع الحساسة، ومنها: "خلافة أبي بكر الصديق" لعبد العزيز المقبل؛ و"خلافة عثمان بن عفان" لمحمد بن محمد علي العواجي؛ و"فتنة مقتل عثمان بن عفان" لمحمد عبد الله الغبان؛ و"خلافة علي بن أبي طالب" لعبد الحميد بن علي ناصر فقيهي؛ و"النواحي المالية في

خلافة عمر بن الخطاب " لعبد السلام محسن آل عيسى؛ و"الروايات التأريخية في فتح الباري- عصر الخلافة الراشدة" للدكتور يحيى إبراهيم اليحيى، انظر: أكرم ضياء العمري، عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين (ص ٤٠).

المطلب الثالث: تقرير ابن خلدون لأسباب تطرق الكذب والوضع للأخبار.

وقبل الشروع في الكلام عن أسباب تطرق الكذب للأخبار، ينبغي أن يُعلم أن ما جاء به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم، هو صمام أمان في التعامل مع الأخبار نقلاً وتلقياً وقبولاً، فقد جاء النبي صلى الله عليه وسلم بهدي عظيم في هذا الباب؛ فما ظنك بمن عُرف بالصادق الأمين قبل نبوته، فجاءنا صلى الله عليه وسلم بنصوص تربوية عظيمة من الكتاب والسنة، مما له الأثر الإيجابي العظيم على المسلم وعلى المجتمع، إن هو تدبرها وعمل بها، فمن ذلك:

فهو الذي أنزل عليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وأنزل عليه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

وهو القائل صلى الله عليه وسلم: «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدِّيقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا»^(١).

وقال: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»^(٢).

وصح عنه صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»^(٣)، وهذا غاية الاحتياط منه صلى الله عليه وسلم في نقل الأخبار.

لذا كان منهج الاحتياط في نقل الأخبار في دين الإسلام لا نظير له، وكان أهل الحديث أولى الناس بهذه الفضيلة التي أثمرت لديهم منهجاً عظيماً في تحييص ونقد الأخبار، ونفي الوضع والكذب عن السنن والآثار، ومما اعتنوا به في هذا تتبع ومعرفة الأسباب الدافعة والمؤدية للوضع والكذب، وكان ابن خلدون ممن أشار إلى بعض تلك الأسباب.

(١) متفق عليه، واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه" (٨/١) برقم: (٥) مقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، (٨/١) برقم:

(٥) مقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، وغيره.

(٣) أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه" (٦/١) (بدون ترقيم) مقدمة، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكاذبين،

وغیره.

وفيما يلي أذكر أسباب تطرق الكذب للأخبار والروايات عموماً مما أورده ابن خلدون رحمه الله وأسردها بالترتيب الذي ظهر لي مناسبتة، بحسب ارتباط بعضها ببعض، وزدت عليها بعض الأسباب التي أغفلها ابن خلدون مما تتم به الفائدة في الباب.

أولاً: الأسباب التي ذكرها ابن خلدون.

تطرق رحمه الله إلى الأسباب التي هي مدخل وذريعة لحصول الكذب في الأخبار، حيث قال: "ولما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبعته وله أسباب تقتضيه"^(١)، ثم عدد جملة منها، نقف عليها في هذا المطلب مع زيادة بيان وشرح لها.

السبب الأول: التشيع للآراء والمذاهب.

قال رحمه الله: "فمنها التشيعات للآراء والمذاهب، فإنّ النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقّه من التّمحيص والنّظر حتّى تتبيّن صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشييع لرأي أو نخلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأوّل وهلة، وكان ذلك الميل والتّشييع غطاءً على عين بصيرتها عن الانتقاد والتّمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقل"^(٢).

الدراسة.

ذكر ابن خلدون رحمه الله أول سبب من أسباب حصول الكذب في الأخبار، وهو التأثير بالمذاهب والتشييع لها ونصرتها بحق أو بباطل، وهو من الأسباب التي عمّت بها البلوى في الناس قديماً وحديثاً، ومنشؤه اتباع ما تهوى النفس، والعاصم من ذلك مراقبة الله سبحانه وتعالى، واستحضار مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

فالإنصاف عزيز، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٦/١).

(٢) نفس المصدر.

وفي الأثر عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: "ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ: الْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِفْتَارِ"^(١).

والذي يتعامل مع الأخبار وينقلها أحوج ما يكون إلى مثل هاته الآداب الشرعية، فإن المسؤولية عند الله عظيمة، ومسؤولية أهل العلم وحملة الأخبار - خاصة - أعظم وأثقل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

والقول على الله سبحانه وتعالى بغير علم من أعظم الكبائر، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطْنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقد تطرق المحدثون عند ذكرهم أسباب الوضع وفي كلامهم عن الرواة إلى هذا الأمر، وهو من الأمور التي تتعلق بعدالة الراوي، فإن الراوي أو المحدث إذا كان حاكمه في قبول الرواية أو ردها هو ما يوافق هواه ويؤيد ما هو عليه من رأي، وأعظم من ذلك الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، كل ذلك قاذح في عدالته ودينه وصدقه.

وقد وجد في هذه الأمة نماذج لمن ابتلي بهذا الأمر، فتجد مثلاً الرافضة يتعلقون ببعض القصص والأخبار كالذي ورد في أسباب النزول مما فيه الطعن في بعض الصحابة رضي الله عنهم، أو الغلو في مدح آخرين منهم كأهل البيت، فلا يعولون في قبول ذلك ورده على قواعد الرواية، بل يقبلون ما ينصر بدعتهم، ويردون ما سوى ذلك، بل تجدهم يردون السنة جملة وتفصيلاً، ويطعنون في حملتها وخاصة المكثرين منهم، وهم مع ذلك يقبلون ما يوافق ما تهواه نفوسهم بصرف النظر عن ناقله.

ومما يُنبّه علينا هنا أن ابن خلدون في إيراد هذا السبب من أسباب تطرق الكذب إلى الأخبار، لا يريد أن هذا السبب يدعو صاحبه للاختلاق ابتداءً فحسب - وإن كان هذا يقع - لكن المقصود أن هذا سبب يقود إلى التساهل في التعامل مع الأخبار تمحيصاً ونقداً، فقد يغض الناقل الطرف عن خبر معلول وبمحييه لأجل نصرته مذهبه ورأيه، ولو لم يكن هو واضعه، لكنه ينقله مؤيداً له، وهذا الأمر قد يقع حتى ممن ينتسب إلى السنة، إذا ضعف وازع الدين.

(١) أخرجه البخاري معلقاً (١٥/١) في باب: إِفْشَاءُ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وأخرجه موصولاً البزار في "مسنده" (٢٣٢/٤)

برقم: (١٣٩٦)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٣٨٦/١٠) برقم: (١٩٤٣٩)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٦٢٩/١٥) برقم:

(٣١٠٨٠).

وهذا الباب باب واسع، فإنه يدخل فيه المختلق الموضوع في الفضائل والمناقب والمثالب، وقد حصل من ذلك الكثير للأسف، سواء في فضائل الأشخاص أو المذاهب أو الأماكن والبلدان ونحوها. وقد اعتنى أهل العلم الذين صنفوا في الوضع والوضايع ببيان أسباب الوضع ودواعيه ومنها التشيع للآراء والمذاهب، ومن ذكره العلامة أبو الفرج بن الجوزي رحمه الله في كتاب الموضوعات، تحت كتاب: الفضائل والمثالب، ومما مثل به ما اختلقه الشيعة الرافضة، وفي مقابلهم بعض المنتسبين إلى أهل السنة، فوضع الفريقان أحاديث في فضائل ومناقب الخلفاء وآل البيت، وغيرهم.

قال ابن الجوزي رحمه الله: "قد تعصب قوم لا خلاق لهم يدعون التمسك بالسنة فوضعوا لأبي بكر فضائل وفيهم من قصد معارضة الرافضة بما وضعت علي وكلا الفريقين على الخطأ، وذانك السيدان غنيان بالفضائل الصحيحة الصريحة عن استعارة وتخرُّص"^(١).

ووضع في فضائل الصديق، وفي عمر وعثمان، وكثر الوضع في فضائل آل البيت وعلي رضي الله عنهما أجمعين، لأن الروافض أكثر أهل البدع كذباً كما هو معلوم من حالهم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والناس قد رووا أحاديث مكذوبة في فضل أبي بكر وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية رضي الله عنهم وغيرهم، لكن المكذوب في فضل علي أكثر، لأن الشيعة أجراً على الكذب من النواصب"^(٢).

وقال الذهبي رحمه الله: "ومما وضعوا لعلي كثير، وهو في ترجمته، وفي "المنقذ من الضلال" لي، وفي كتاب "فتح المطالب"، وكُتِبَ هنا جملة من الباطل مما لعله ليس في هذه الكتب، وبعضه كررته لغرض"^(٣). ومن الأمثلة التي نقلت عن أهل العلم في هذا الباب:

ما أورد الخطيب البغدادي رحمه الله من حديث منكر اللفظ وفي آخره: «ألا لعنة الله على مبغضي أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي»، ثم قال: "هذا الحديث كذب موضوع، والرجال المذكورون في إسناده

(١) ابن الجوزي، الموضوعات (٣٠٣/١).

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٤٤٢/٧).

(٣) الذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات (ص ١١٠)، وكتاب "فتح المطالب في مناقب علي بن أبي طالب"، للإمام الذهبي، أما كتاب المنقذ من الضلال فاشتهر كتاباً لأبي حامد الغزالي بهذا العنوان ليس من هذا الباب، ولعل للذهبي كتاب بنفس العنوان.

كلهم ثقات أئمة سوى مسرة^(١)، والحمل عليه فيه على أنه ذكر سماعه من أبي زرعة بعد موته بأربع سنين، لأن أبا زرعة مات في سنة أربع وستين ومائتين من غير خلاف في ذلك، وقد ذكرناه في أخبار أبي زرعة^(٢).

وأورد ابن الجوزي حديثاً لفظه: "لما عرج بي إلى السماء قلت اللهم اجعل الخليفة من بعدي علي بن أبي طالب فارتجت السماوات، وهتف بن الملائكة من كل جانب يا محمد اقرأ ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، و[التكوير: ٢٩]، قد شاء الله أن يكون من بعدك أبا بكر الصديق رضي الله عنه"، ثم قال: "هذا حديث موضوع وضعه يوسف بن جعفر، وكان يضع الحديث"^(٣).

وفي فضل الشيخين: «لما عرج بي رأيت في السماء خيلاً مسرجة ملجمة رؤوسها من الياقوت، حوافرها من الزمرد، فقال جبريل: هذه لمحبي أبي بكر وعمر، يزورون الله عليها يوم القيامة"، فيه عمر بن محمد الترمذي، قال الذهبي رحمه الله: "هذا من جنابة الترمذي -قبحه الله-"^(٤).

ومما وضع في عثمان رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بجنابة فلم يصل عليها، ف قيل له: يا رسول الله، فقال: إنه كان يبغض عثمان، أبغضه الله»، فيه: محمد بن زياد كذاب^(٥).

وممن عرف بالوضع تشيعاً لعلي وآل البيت، ميناء بن أبي ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف، وهو المتهم في الحديث المرفوع: «أنا شجرة وفاطمة أصلها أو فرعها وعلي لقاحها والحسن والحسين ثمرتها وشيعتنا ورقها فالشجرة أصلها من جنة عدن والأصل والفرع واللحاح والورق والثمر في الجنة»^(٦).

وهو المتهم بحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: "كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة وفد الجن قال فتنفس فقلت ما شأنك يا رسول الله؟ قال نعت إلي نفسي يا ابن مسعود، قلت فاستخلف قال، من؟

(١) هو مسرة بن عبد الله أبو شاكر الخادم مولى المتوكل، وهو أحد الرواة الذين هم في الإسناد، انظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (١١٥/٣)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٩٦/٤).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٣٦٦/١٥)، وانظر: ابن الجوزي، الموضوعات (٣٢٤/١)، والسيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٢٨١/١)، وابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (٣٤٧/١)، والشوكاني، الفوائد المجموع (ص ٣٣٨).

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات (٣١٦/١).

(٤) الذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات (ص ١٠١)، ولا يتوهم أن الترمذي المقصود هنا هو الإمام أبو عيسى صاحب الجامع، إنما هو المذكور قبل: عمر بن محمد الترمذي.

(٥) المصدر نفسه (ص ١٠٦).

(٦) السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٣٧٠/١).

قلت أبو بكر، فسكت ثم مضى ساعة ثم تنفس، فقلت ما شأنك بأبي وأمي يا رسول الله؟ قال: نعت إلي نفسي قال قلت: فاستخلف، قال من؟ قلت: علي بن أبي طالب، قال: والذي نفسي بيده لئن أطاعوه ليدخلن الجنة أجمعين أكتعين"، ثم قال: "هذا حديث موضوع والحمل فيه على مينا وهو مولى لعبد الرحمن بن عوف وكان يغلو في التشيع"^(١).

وميناء هذا قال فيه الحافظ رحمه الله: "متروك ورمي بالرفض"^(٢).

وانظر إلى هذا الخبر الذي أنطق واضعه به الغلو في آل البيت والعداء لبني أمية:

قال الذهبي: "وبإسناد مظلم إلى ابن عباس: سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «اسمي في القرآن ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١]، واسم علي: ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢]، واسم الحسن والحسين: ﴿وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّاهَا﴾ [الشمس: ٣]، واسم بني أمية: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ [الشمس: ٤]...» وذكر الحديث، رواه الخطيب، وقال: موضوع"^(٣).

وهذه أمثلة لجملة من الموضوعات المنكرة في التشيعات والمذاهب، مما اختصره الذهبي من موضوعات ابن الجوزي رحمه الله:

فمما وُضع في القبائل والشعوب:

«ويل لأمتي من بني العباس، سنعوها وألبسوها ثياب السواد، ألبسهم الله ثياب النار، هلاكهم على رجل من بيت هذه، وأشار إلى أم حبيبة»، وهو من طريق: يزيد بن ربيعة، وهو متروك، وذكر البخاري أنَّ أحاديثه مناكير، وقال الذهبي: يزيد متروك والخبر كذب^(٤).

ومنه: «أحبوا العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي»، قال العقيلي: "منكر لا أصل له"، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال الألباني: موضوع^(٥).

(١) ابن الجوزي، الموضوعات (٣٤٦/١).

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب: (٩٩٠/١)، وقد أغرب الحاكم ووهم حيث قال: "قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه"، وإنما هو تابعي ساقط، قال أبو حاتم: "منكر الحديث، روى أحاديث مناكير في الصحابة، لا يعبأ بحديثه، كان يكذب" انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٠١/٤)، وانظر: الفتني، تذكرة الموضوعات (ص ٩٩).

(٣) الذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات (ص ١٢٣).

(٤) انظر: ابن الجوزي، الموضوعات (٣٩ / ٢)؛ والذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات (ص ١٥٧).

(٥) العقيلي، الضعفاء الكبير (٣ / ٣٤٨)، وابن الجوزي، الموضوعات (٤١ / ٢)، الألباني، الضعيفة (١ / ٢٩٣).

ولذا كانت الشعوبية من الأسباب التي دفعت بعض مرضى النفوس لأن يضعوا ما يعيبون به غيرهم من الشعوب.

وفي التعصب للأئمة أو عليهم:

«يكون في أمتي رجل يقال له: ابن إدريس، أضر على أمتي من إبليس، ورجل يقال له: أبو حنيفة، هو سراج أمتي»، قال ابن الجوزي: "هذا حديث موضوع لعن الله واضعه، وهذه اللعنة لا تفوت أحد الرجلين وهما: مأمون والجويباري، وكلاهما لا دين له ولا خير فيه كانا يضعان الحديث"^(١).
ومنه أيضاً: «يجيء في آخر الزمان رجل يقال له: محمد بن كرام، يُخَي السّنة والجماعة»^(٢).

وفي المدن والأصهار:

«أربع مدائن من مدن الجنة: مكة، والمدينة، والقدس، ودمشق، وأربع من مدن النار: قسطنطينية، والطبرانية، وإنطاكية، وصنعاء»؛ ومنه: «أربعة أبواب من أبواب الجنة مفتحة في الدنيا: الإسكندرية، وعسقلان، وقزوين، وفضل جدة على هؤلاء كفضل بيت الله على سائر البيوت»^(٣).

السبب الثاني: مدهانة الناقل لأصحاب المراتب لنيل مآربه.

قال رحمه الله: "ومنها تقرّب النَّاس في الأكثر لأصحاب التَّجَلَّة والمراتب، بالثناء والمدح، وتحسين الأحوال، وإشاعة الذكر بذلك، فيستفيض الإخبار بها على غير حقيقة، فالنفوس مولعة بحبِّ الثناء، والنَّاس متطلِّعون إلى الدُّنيا وأسبابها، من جاه أو ثروة، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل، ولا متنافسين في أهلها"^(٤).

الدراسة.

أورد ابن خلدون هذا السبب الواقعي، وهو ناشيء عن تأثر الناقل في نقل الخبر بالمداهنة والتزلف، فيدعوه ذلك لأمر منها ما أشار إليه بقوله: "بالثناء والمدح، وتحسين الأحوال، وإشاعة الذكر بذلك"، خاصة لدى الملوك والأمراء، لذلك أشار ابن خلدون هنا إلى ما يدعو إلى ذلك من طبائع النفوس وأنها تحب المدح والثناء وتضعف أمام ذلك وتطرب له، فإذا كان ذلك بين يدي من يُخشى من بطشه،

(١) ابن الجوزي، الموضوعات (٢/ ٤٨).

(٢) ابن الجوزي، الموضوعات (٢/ ٥٠).

(٣) انظر الذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات (ص ١٥٧) وما بعدها.

(٤) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٦).

ويُرجى منه العطاء وتطلب الحُصوة لديه مع ضعف الديانة وقلة الورع فيتكلم الناقل حينها بما يفترية لإرضائه، أو ينقله وهو يعلم عدم صحته، طلباً للزلفي وطمعاً في الدنيا.

وقد نبّه المحدثون عن هاته البلية من قبل، ومن ذلك ما أشار إليه ابن حبان رحمه الله بقوله: "ومنهم من كان يضع الحديث عند الحوادث تحدث للملوك وغيرهم في الوقت دون الوقت من غير أن يجعلوا ذلك لهم صناعة ليتشوقوا بها"^(١).

والتحديث بالثناء والمدح كأن يُحدّث بما يوافق حال السامع الممدوح كأن يحدثه بفضل الغزو والجهاد حينما يراه مجاهداً، أو بفضل الإنفاق لما يرى من سخائه وجوده، أو يعرض له بذلك لينفق عليه أو على غيره، أو يحدثه بما فيه شرف نسبه، أو غير ذلك، وهذا قد يكون بما هو حقّ وصدق من الحديث، بغضّ النظر عن قصد الناقل، وقد يكون بالوضع والكذب، وهذا هو الذي عناه ابن خلدون، وقد يزيد الراوي على ما هو ثابت شيئاً مما يتزلف به للسامع.

ومن أمثله: ما ذكر عن غياث بن إبراهيم، حيث أدخل على المهدي^(٢)، وكان المهدي يشتري الحمام ويشتهيها، ويلعب بها، فلما دخل غياث على المهدي إذا قُدامه حمامٌ، فقبل له: حدّث أمير المؤمنين، فقال: حدثنا فلان، عن فلان، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ أَوْ جَنَاحٍ"^(٣) فأمر له المهدي ببكرة، فلما قام، قال: أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال المهدي: أنا حملته على ذلك، ثم أمر بذبح الحمام، ورفض ما كان فيه منه"^(٤). فزاد غياث لفظة "أو حمام" إرضاءً للخليفة.

(١) ابن حبان، المجروحين (٦٦/١).

(٢) وبعضهم جعل القصة مع المهدي، وقيل هارون الرشيد.

(٣) ورد الحديث عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما والمشهور عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ أَوْ حُفٍّ»، أخرجه النسائي في "المجتبى" (٧١٠/١) برقم: (١/٣٥٨٧) كتاب الخيل، باب السبق، (٧١١/١) برقم: (٢/٣٥٨٨) كتاب الخيل، باب السبق، (٧١١/١) برقم: (٣/٣٥٨٩) كتاب الخيل، باب السبق، (٧١١/١) برقم: (٥/٣٥٩١) كتاب الخيل، باب السبق، وأبو داود في "سننه" (٣٣٤/٢) برقم: (٢٥٧٤) كتاب الجهاد، باب في السبق، والترمذي في "جامعه" (٣١٨/٣) برقم: (١٧٠٠) أبواب الجهاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الرهان والسبق، وابن ماجه في "سننه" (١٣١/٤) برقم: (٢٨٧٨) أبواب الجهاد، باب السبق والرهان، وغيرهم.

(٤) ابن حبان، المجروحين (٦٦/١).

وغياث بن إبراهيم هو أبو عبد الرحمن النخعي الكوفي، قال الإمام أحمد: ترك الناس حديثه، قال البخاري: تركوه، وقال ابن عدي: وأحاديثه كلها شبه الموضوع، وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه^(١).

وبعضهم جعلها وقعت من أبي البختري، وهو وهب بن وهب بن كثير القرشي المدني القاضي، وهو متروك، ورماه ابن معين وأحمد بالوضع، قال الإمام أحمد عن زيادة "أو جناح": "ما روى هذا إلا ذاك الكذاب أبو البختري"^(٢).

تنبيهٌ وعاصمٌ من شبهة قاصمة:

نبه العلامة المُعلِّمي رحمه الله إلى مسألة دقيقة ينبغي التفطن لها، وهي أن الكذب بسبب التشيع للأشخاص أو المذاهب ونحو ذلك، أو مداهنة الناقل لأصحاب الرتب، هذان السببان ليسا مقصورين على أن يروي الراوي ما هو مكذوب سواءً ما اختلقه ووضعه هو، أو نقله عن غيره وقبله مع علمه بأنه مكذوب، فقد يروي المتشيع لأمرٍ، أو المنتصر لمذهبٍ، ما هو صدق صحيح ثابت، ويروي المداهن والمتزلف لأحدٍ - حاكمٍ أو سلطانٍ أو غيره - ما هو حق وثابت، بغض النظر عن الدافع له على الرواية، فلا ينبغي العجلة في هذا الباب فرواية ما ينصر مذهب الراوي، أو رواية ما يتزلف به لأحدٍ، ليست قرينة كافية ولا مسوّغاً أن يُطعن فيه، أو يحكم على مروّيه بأنه مكذوب موضوع.

ونعى رحمه الله على بعض المعاصرين من المغرضين أو المستعجلين ممن اقتحموا مطية الجرح والتعديل فطعنوا في بعض الرواة القدامى ومروياتهم من جهة التشيع أو المداهنة للسلطين، بمجرد وجود هاتاه الاحتمالات، مع ذلك تجد ذلك الراوي قد وثقه أئمة الجرح والتعديل وفرغوا من شأنه.

قال المعلمي رحمه الله: "فمن وثّقه المتنبّهون منهم فمحاولة بعض العصرين اتّهامه لأنه كان - مثلاً - يتشيع أو يخالط بني أمية أو نحو ذلك لغو لا يرتضيه العارف البتة"^(٣).

ومن جنيات المستشرقين ومن تأثر بهم، ركوب موجة النقد والجرح والتعديل!، وكان الأولى بأن يُطبّق ذلك عليهم؛ فطعنوا في بعض أعلام وأئمة السنة بأنهم مدهنون للخلفاء، بذريعة الخوف والجبن، وبنوا على ذلك رميهم بالتورط في الوضع تزلفاً لأولئك الحكّام.

(١) انظر: ابن حجر، لسان الميزان (٣١١/٦).

(٢) إبراهيم النحاس، الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث (٣٣١/١٥)، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٦٣١/١٥).

(٣) انظر: المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) (٣٩٧/١٢).

ورأيت في هذا الاستطراد أن أذكر مثلاً يبين الإسراف في فهم واعتبار هاته القاعدة كسبب من أسباب الوضع، مما قد يستغله أعداء الإسلام والسنة، وهذا المثال يُبين التعسف والجور والبعد عن الموضوعية في قراءة الأحداث التاريخية، لأنموذج تأثر به كثيرٌ من المتحاملين على السنة وأئمة الحديث، وصار مرجعاً لديهم، وهو المستشرق المعادي للإسلام "جولدتسيهر"^(١)، فقد افترى إفكاً على الإمام محمد بن شهاب الزهري رحمه الله (١٢٤ هـ)، والخليفة عبد الملك بن مروان رحمه الله (٨٦ هـ)، لتشويه سمعتهم، وصولاً للتشكيك في أصول السنة والحديث النبوي.

فادّعى على الزهري أنه وضع لإرضاء بني أمية حديث: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ، الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى»^(٢)، وأن عبد الملك منع أهل الشام من الحج، وبنى قبة الصخرة تَهْيِئَةً لصرف الناس عن مكة التي كان فيها عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما^(٣). ومما تعلق به هذا الحاقد وأمثاله ما وجدوه من الروايات التي تلقفوها من هنا وهناك، مما فيه التشكيك في ديانة أمثال الزهري وعبد الملك بن مروان، وليس مهماً -لديه- مصداقية تلك الروايات ما دامت تطعن فيهم وتدخل الريبة في ديانتهم وأمانتهم وصدقهم، فرواياتُ يعقوبي، وكتابُ الحيوان، وكتابُ الأغاني، وأشباهها، كلها تصير مراجع موثوقة ما دامت تطعن في هؤلاء، وتشكك في السنة!. وجواباً على هاته الفرية^(٤)، نقول:

أولاً: لم يختلف أئمة التاريخ الثقات، ومنهم محل دراستنا ابن خلدون رحمه الله أن الذي بنى قبة الصخرة إنما هو الوليد بن عبد الملك، وليس عبد الملك بن مروان؛ ثم حتى لو كان هو بانيها، أفترأه يدعو الناس إلى الحج إليها ولا يُنقل عن أحدٍ الإنكارَ عليه؟!، ومكة بتلك المكانة المعظمة لدى العرب قبل إسلامهم، فقد كان يسع جولدتسيهر أن يزعم -مثلاً- أنه وافق هواه حديثُ شدِّ الرحال إلى المسجد الأقصى إضافة إلى مكة والمدينة، فنشر هذا الحديث بين الناس.

(١) هو: أجناس جولدتسيهر (goldziher) (١٩٢١م) مستشرق مجري حاقّد على الإسلام وأعلامه، من محري "دائرة المعارف الإسلامية"، ومن كتاباته "العقيدة والشريعة في الإسلام".

(٢) الحديث مشهور متفق عليه، وأخرجه أصحاب السنن سوى الترمذي.

(٣) انظر: العمري أكرم ضياء، موقف الاستشراق من السُّنة والسيرة النبوية (ص ٧١)، والسباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص ٢٤٣).

(٤) أكثر ما أورده من الأجوبة لخصته من أجوبة الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله التي أوردها في كتابه الكبير: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، وصدق من قال فيه أنه هدم صنم الاستشراق فجزاه الله عن الإسلام والسنة خيراً.

ثانياً: أن الزهري كان شاباً في مقتبل العمر أيام ابن الزبير رضي الله عنه، ولم يكن له معرفة ولا صلة بعبد الملك، وما وفد عليه إلا بعد وفاة ابن الزبير بسنوات!، فذكر بعض المؤرخين أنه وفد عليه سنة (٨٠هـ) وقيل سنة (٨٢هـ)، وابن الزبير رضي الله عنه توفي عام (٧٣هـ)، فهل يتصور أن يضع حينها الزهري حديثاً لإرضاء عبد الملك في انصراف الناس عن مكة التي هي في قبضته وتحت سلطانه أصلاً؟!.

ثالثاً: وهي قاصمة ظهر جولدتسيهر ومن اقتنع بكذبتها، أن حديث: "لا تشد الرحال..." له روايات كثيرة وطرق متعددة عن الزهري وعن غيره، وبعض الروايات في الصحيحين، وهو حديث رواه أئمة السنة وتلقوه بالقبول، وهذا إن دلّ على شيء فإنما هو أوضح دليل على جهل هذا المستشرق بالسنة التي يتظاهر باطلاعه عليها.

رابعاً: روى الزهري هذا الحديث عن سعيد بن المسيب رحمه الله (٩٣هـ) وهو من هو في الصدع بالحق، وقد أؤذي من بعض الخلفاء من بني أمية وصبر وصدع بالحق، فهل كان سيسكت وهو يسمع من يفترى عليه؟!.

خامساً: لم يكن أئمة الحديث يذمون كل من يدخل على الخلفاء ولا يقدحون فيه، فإن هذا أمرٌ ليس في ذاته قدحٌ في المتلبس به، إنما هو مظنة أن يضرب به، وإنما الموعول عندهم على حاله في تلك المخالطة، فإن منهم من كان مثلاً للبطانة الصالحة للخلفاء، ومنهم من كان صادعاً بالحق في المواقف التي تقتضي ذلك، وقد ذم السلف بعض من كان يدخل على السلاطين، لكنهم لم يجعلوه قادحاً بإطلاق، لذلك قال الذهبي رحمه الله: "بعض من لا يعتد به لم يأخذ عن الزهري، لكونه كان مداخلًا للخلفاء، ولئن فعل ذلك، فهو الثبت الحجة، وأين مثل الزهري رحمه الله" (١).

سادساً: جولدتسيهر وأمثاله حينما يفترون هذه الفري فإنما ينطلقون من نفسياتهم التي تربت في تلك المجتمعات الغربية العالقة في أحوال الكفر، ومستنقعات الرذائل، والتفنن في الكذب، فتصوّره لشخصية الزهري وعبد الملك مبني على خلفية سابقة لأخبارهم ورهبانهم وملوكهم الذين لا يعرفون الفضيلة ولم يتربوا على مكارم أخلاق الإسلام، فأين هم وأين الصدق، وأين هم من أخلاق الأكابر من رموز أمة الإسلام؟!، لكن الأمر كما قيل: ودت الزانية أن كل النساء زوان، فكذلكم يتخيل الكذاب أن كل الناس يتعاطون الكذب، خاصة من يكذب لتحقيق مآربه.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٣٣٩/٥).

فآفة جولدتسيهر أنه حينما لم يتشرف بمعرفة الزهري ولا عبد الملك بن مروان، ولم يعرف مربّاهم وتقواهم وعلمهم وفضلهم وصدقهم، فإن الأمر أكبر منه وأكبر من الغرب ومن أوروبا التي ولدته. فليته علّم أن هؤلاء الرجال ينتسبون إلى قبائل كانت تدم الكذب في جاهليتها ويأبى الواحد منهم أن يكذب فيُعير بالكذب ولو كان فيه نجاته، ويختار أن يُمدح بالصدق ولو كان فيه هلاكه!^(١)

لم يعرف أن الزهري هذا هو صاحب هذا الموقف مع خليفة من الخلفاء، فقد ورد أن هشام بن عبد الملك سأل سليمان بن يسار عن تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١]، فقال: يا سليمان، من الذي تولى كبره منهم؟ قال: عبد الله بن أبي ابن سلول، قال: كذبت، هو علي، فقال: أمير المؤمنين أعلم؛ فدخل ابن شهاب، فسأله هشام، فقال: هو عبد الله بن أبي، قال: كذبت، هو علي، فقال: أنا أكذب لا أبا لك؟!، فوالله لو نادى مناد من السماء: إن الله أحل الكذب، ما كذبت، حدثني سعيد، وعروة، وعبيد، وعلقمة بن وقاص، عن عائشة: أن الذي تولى كبره عبد الله بن أبي، قال: فلم يزل القوم يُغرون به، فقال له هشام: ارحل، فوالله ما كان ينبغي لنا أن نحمل على مثلك^(٢).

ودونك خبر آخر للزهري، تدبّره ثم اسأل نفسك: هل يمكن لمثل هذا أن يتزلف للخلفاء، بوضع ما يرضيهم؟!.

فقد ورد أنه الزهري دخل على الوليد بن عبد الملك، فقال له: "ما حديث يحدثنا به أهل الشام؟ قال: وما هو يا أمير المؤمنين؟ قال يحدثونا أن الله إذا استرعى عبدا رعية كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات، قال: باطل يا أمير المؤمنين، أنبئ خليفة أكرم على الله أم خليفة غير نبي؟ قال بل نبي خليفة!، قال: فإن الله يقول لنبيه داود: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ

(١) واعتبر في ذلك بعجائب أخبارهم في ذلك، ومن ذلك الخبر الذي أخرجه الشيخان عن أبي سفيان رضي الله عنه قبل إسلامه في حوار المشهور مع هرقل عظيم الروم، وكان من أسئلة هرقل له: «أَأَكْبَرُ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا، فَقَالَ: أَذْنُوهُ مِنِّي، وَقَرَّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ، ثُمَّ قَالَ لِرَجُلَانِهِ: قُلْ هُمَا إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، فَإِنْ كَذَبَنِي فَكَذِّبُوهُ. فَوَاللَّهِ لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثُرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَّبْتُ عَنْهُ».

(٢) انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق لابن عساكر، (٣٧١/٥٥)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (٣٣٩/٥).

بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ» [ص: ٢٦]، فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبي خليفة، فما ظنك بخليفة غير نبي؟ قال: إن الناس ليُغرونا عن ديننا^(١).

فهذا هو الزهري الذي نعرفه ويعرفه أهل السير والتراجم والمؤرخين، العالم الفقيه الناصح الأمر بالمعروف الناهي عن المنكر بما يعلمه، والذي لا تأخذه في الله لومة لائم، نحسبه كذلك ولا نزكيه على الله، وليس هو الزهري الذي يتحدث عنه المستشرقون ومن تأثر بهم، فشتان بين رجلين، رجلٌ ترجمته مدونة في كتب تراجم المسلمين، ورجلٌ ترسمه مخيلة المستشرقين.

السبب الثالث: ذهول الناقل عن معنى المنقول.

قال رحمه الله: "ومنها الذهول عن المقاصد، فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع، وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه، فيقع في الكذب"^(٢).

الدراسة.

يريد ابن خلدون بهذا عدم فهم الراوي لقصد المتكلم، فيما سمعه منه، أو ما عاينه مما صدر عنه، فإهمال المقاصد أو عدم استيعاب وفهم مراد وقصد من نشأ عنه الخبر يؤدي إلى الخلل في نقله وتبليغه. وقد أولى المحدثون العناية بهذا الباب، فهو داخل في ضوابط الرواية بالمعنى، وأنهم يشترطون أن يكون الناقل عالماً بما يحيل المعنى، وبعضهم شدد في الأمر.

ومن أوائل من أشار إلى هذا الباب، الإمام الشافعي رحمه الله (٢٠٥هـ)، حيث قال: "وقد قال بعض التابعين: "لقيت أناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاجتمعوا في المعنى واختلفوا علي في اللفظ، فقلت لبعضهم ذلك، فقال لا بأس ما لم يُحِل المعنى"^(٣).

وقد عرض ابن الصلاح رحمه الله لأقوال أهل العلم في الباب، ثم قال: "والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه، قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن مُعَوِّهِم كان على المعنى دون اللفظ"^(٤).

(١) انظر: ابن عبد ربه، العقد الفريد (٥٧/١)؛ والطروشني، سراج الملوك (ص ٣٧)؛ وانظر: الصغير فالح بن محمد،

الاستشراق وموقفه من السنة النبوية (ص ٥٤).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٦/١).

(٣) الإمام الشافعي محمد بن إدريس، الرسالة (ص ٢٧٥).

(٤) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علم الحديث (ص ٣٢٣).

وكذلك اعتنوا ببيان ما يتفرع عن اشتراط الضبط في قبول رواية الخبر، وصنفوا ضبط الرواة إلى مراتب، فراوي الصحيح في أعلى درجات الضبط، ودونه الصدوق ونحوه مما جعلوه في قسم الحسن، ومن كان لِيناً ومن غلب خطؤه وكثر وهمه وفحش خطؤه وسيء الحفظ وما نزل عن ذلك، جعلوا حديثه في جملة الضعيف، والضعفاء على دركات فبعضهم أشد ضعفاً من بعض باعتبار اختلال الضبط.

وحديث أمثال هؤلاء ينطبق على بعضه وصف ابن خلدون، فإن الراوي قد يتطرق الكذب إلى حديثه بسبب ذهوله ووهمه وسوء حفظه، وإن كان الوهم لا يسلم منه أحدٌ حتى الثقات، لكن على قلة، بحيث قد تجد للراوي الثقة بعض الأوهام مما هو محصورٌ، عرفه أهل الصنعة ورصدوه وأحصوه، حتى تجدهم يقولون في أوهام الثقات: وهم فلان الإمام في حديث كذا وحديث كذا، مما تيقنوا أو غلب على ظنهم وهمٌ أحدهم فيه^(١).

أما الضعفاء الذين غلب عليهم ذلك فشأنهم آخر، حيث يتتبع النقاد مرويات الراوي منهم ويسبرونها ويرصدون أوهامه، فيحكمون عليه بكثرة الوهم ونحو ذلك، باعتبار مخالفته للثقات، وكثرة شذوذه، وما يأتي به من المناكير.

ومن الأمثلة الطريفة التي تدخل في هذا الباب الحديث الذي يُروى: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار"، وهو حديث لا أصل له كما قال أهل العلم^(٢)، ومن غريب ما ذكر في تعليقه ما قاله

(١) ولذلك أمثلة ماثلة في كتب أهل العلم توصلوا إليها بالتتبع وجمع الطرق ومقارنة الروايات بعضها ببعض، ومن الأمثلة على ذلك: وهم سفيان الثوري في حديث ابن عباس رضي الله عنه: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تحمروا رأسه ولا وجهه، فإنه يُبعث يوم القيامة ملبياً»، خالفه جمع من الثقات، وهم (حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وابن جريج، ويونس بن نافع، وابن أبي ليلى، وعمرو بن الحارث، وحجاج، والمثنى بن الصباح، وقيس بن سعد، وسليم بن حبان)، فرووه عن عمرو بن دينار بلفظ: «ولا تحمروا رأسه»، ولم يذكروا النهي عن تخمير الوجه، بل رواه غيرهم من الثقات من طريق آخر عن ابن عباس رضي الله عنه ولم يذكروا تخمير الوجه، فتأكد وهم الثوري -والله أعلم-؛ وقد يكون الوهم في الإسناد مثل وهم مالك في إسناد حديث: «لا يرث المسلم الكافر»، في اسم الراوي: عمرو بن عثمان، فجعله: عُمر بن عثمان، والصواب: عمرو، كما أثبتته كل الرواة (سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، وعقيل بن خالد، ومعمر، ويونس بن يزيد، وابن جريج، ومحمد بن أبي حفصة، وهشيم بن بشير، وسفيان بن حسين، وعبد الله بن بديل، وزمعة بن صالح، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وصالح بن كيسان)، وقد رجَّح ذلك الشافعي، ونقله ابن أبي حاتم عن أبيه؛ والأمثلة في الباب كثيرة، انظر: سعيد باشنفر، أوهام المحدثين الثقات (٦٧/١).

(٢) انظر: ابن الجوزي، الموضوعات (١١١/٢)، والصاغاني، الموضوعات (ص ٥٥)؛ السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٢٩/٢)، الفتى، تذكرة الموضوعات (ص ٤٨)، مرعي الكرمي، الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة

محمد بن عبد الله بن نمير رحمه الله لما ذكر له الحديث من طريق ثابت بن موسى فقال: "باطل شُبّه على ثابت، وذلك أن شريكاً كان مزاحاً وكان ثابت رجلاً صالحاً، فيشتبه أن يكون ثابت دخل على شريك وهو يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فالتفت فرأى ثابتاً فقال يمازحه "من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار"، فظن ثابت لغفلة أن هذا الكلام الذي قال شريك هو من الإسناد" (١).

لذا يمكننا أن نجعل من أنواع تطرق الكذب إلى الخبر ما هو من غير تعمد، ويدخل فيه مثل هاته الحالة، وما هو آتٍ مما أشار إليه ابن خلدون من بعض الأسباب الأخرى، ومما يدخل فيه أيضاً مما رصده المحدثون، ما أشار إليه ابن عَرَّاق رحمه الله، من صنفٍ من الرواة "وقع الموضوع في حديثهم ولم يتعمدوا الوضع، كمن يغلط فيضيف إلى النبي كلام بعض الصحابة أو غيرهم، وكمن ابتلي بمن يدس في حديثه ما ليس منه، كما وقع ذلك لحمد بن سلمة مع ربيبه عبد الكريم بن أبي العوجاء، وكما وقع لسفيان بن وكيع مع وراقه قرطمة، ولعبد الله بن صالح كاتب الليث مع جاره، وكمن تدخل عليه آفة في حفظه أو في بصره أو في كتابه فيروي ما ليس من حديثه غالطاً" (٢).

السبب الرابع، والخامس: توهم الصدق، والثقة بالناقلين.

قال رحمه الله: "ومنها توهم الصدق، وهو كثير، وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين، ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار، أيضاً الثقة بالناقلين، وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح" (٣).

الدراسة.

أشار ابن خلدون إلى هذا السبب الذي قد يقع فيه بعض نقلة الأخبار سواء في نقل السنة أو الأحداث والأخبار التاريخية، وهو وثوق الناقل فيمن يروي عنه الخبر أو الحديث، وتوهم صدقه، وهذا يأتي من إحسان الظن بهم، بسبب أمرٍ ظاهر منهم يحسن الظن بهم، أو بخفاء أمرٍ سيءٍ يقدح فيهم لو

(ص ١٣٩)، ومحمد الأمير الكبير المالكي، النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية (ص ١٢٣)، وانظر تحريجاً وافياً له في: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٠/١٦٩).

(١) ابن الجوزي، الموضوعات (٢/١١١)، وانظر: السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٢/٢٩).

(٢) ابن عَرَّاق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١/١٥)، وانظر: الأشقر عمر سليمان عبد الله، الوضع في الحديث النبوي (ص ١٠٢).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٤٦).

أنه ظهر، مع أخذ الناقل عنهم بالعدالة الظاهرة العامة، وهذا قد نبه عليه أئمة الحديث والجرح والتعديل، حيث بينوا أنه قد يقع بعض الثقات في الوهم والخطأ من هاته الجهة، لذلك أصّلوا أن من عُرف عنه أنه لا يروي إلا عن الثقات فإن ذلك من قرائن توثيقه للراوي، لكن مع ذلك قد يتوقعون منه الوهم في توثيقه له، بأن يخفي عليه شيء مما يقدر فيه، أو يغلب عليه حسن الظن به لأمرٍ ظاهر منه يغترُّ به. ومن الأمثلة على ذلك رواية بعض الأكابر عن بعض الضعفاء إحساناً للظن بهم، ثم تبين لهم أمرهم، أو نبه غيرهم من أهل العلم على وجود القدر فيهم، كرواية مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق، الذي قال فيه مالك فيما بعد: "غرني بكثرة بكائه"^(١)، وإبراهيم بن أبي يحيى الذي روى عنه الشافعي^(٢). وفي كلام جامع في هذا الشأن قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في عبد الكريم بن أبي المخارق: "كان حسن السمعة، غرَّ مالكا منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، كما غرَّ الشافعي من إبراهيم بن أبي يحيى حذقه ونباهته، فروى عنه، وهو أيضا مجتمع على تجريحه وضعفه، ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكما في "موطئه"، وإنما ذكر فيه عنه ترغيبا وفضلا^(٣)، وكذلك الشافعي لم يحتج بابن أبي يحيى في حكم أفرد به"^(٤).

وممن اشتهر بعدم روايته إلا عن الثقات، شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ويحيى القطان، وغيرهم رحمهم الله.

(١) قال الذهبي رحمه الله: "قال أبو الفتح البكري: لكن لم يخرج مالك عنه إلا الثابت من غير طريقه: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت، ووضع اليمين على اليسرى في الصلاة، وقد اعتذر لما تبين أمره، وقال: غرني بكثرة بكائه في المسجد أو نحو هذا"، انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (٦٤٧/٢).

(٢) انظر: الشافعي، مسند الشافعي (ترتيب السندي) (١٧٤/١).

(٣) قلت: لم يخرج له في الموطأ شيئا مرفوعاً، إنما أخرج عنه روايتين:

الأولى: عنه عن سعيد بن جبيرة أن عبد الله بن عباس رضي الله عنه "رَقَدْتُمْ اسْتَيْقَظَ، فَقَالَ لِحَادِيهِ: انْظُرْ مَا صَنَعَ النَّاسُ وَهُوَ يَوْمِيذٍ قَدْ ذَهَبَ بَصْرُهُ، فَذَهَبَ الْحَادِي، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: قَدْ انْصَرَفَ النَّاسُ مِنَ الصُّبْحِ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ فَأَوْتَرَ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ".
الثانية: عنه ابن أبي المخارق قال: "مِنْ كَلَامِ الثُّبُوءِ إِذَا لَمْ تَسْتَحْيَ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ، وَوَضَعَ الْيَدَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي الصَّلَاةِ: يَضَعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَتَعْجِيلُ الْفَطْرِ وَالْإِسْتِئْنَاءِ بِالسَّحُورِ"، انظر الموطأ برقم (٤١١) ورقم (٥٤٥)، "والاستيناء": التأخر، يريد تأخيره إلى الوقت الذي يحل فيه الأكل"، هشام بن أحمد الوقشي، التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه (١٩٦/١).

(٤) ابن عبد البر، التمهيد (٤٠٦/١٢).

ويدخل في الباب، رواية بعض المحدثين عن بعض الرواة ثم عدلوا عن ذلك في آخر أمرهم، ومن أمثلة ذلك:

الإمام محمد بن خزيمة رحمه الله فقد اغترّ بالرواية عن عباد بن يعقوب الرافضي، ظاناً صدقه، ثم تركه. فقد نقل الخطيب البغدادي رحمه الله أنه كان إذا حدث عن عباد بن يعقوب، قال: "الصدوق في روايته المتهم في دينه"، ثم قال الخطيب: "قد ترك ابن خزيمة في آخر أمره الرواية عن عباد، وهو أهل لئلا يروى عنه" (١).

فالحاصل أن توهم صدق رواية الحديث، نقلة الأخبار، أمرٌ قد يقع فيه حتى الأئمة الثقات، وأهل التحري والتثبت، فمن طبع ابن آدم الذهول والوهم والغفلة والنسيان، ولكل جواد كبوة.

السبب السادس: جهل الناقل بواقع وحال المنقول على حقيقته.

قال رحمه الله: "ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبس والتصنع فينقلها المخبر كما رآها وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه" (٢).

الدراسة.

يشير بهذا السبب إلى أن الناقل قد يعرض له ما يلبس عليه صورة الخبر وحقيقته، بسبب ما يتصنع به الناس، وما يدلسون به على الشاهد والرأي والناقل، فإن الوقائع والأحداث قد ينقلها الناقلون بتفاوت في تفاصيلها، بسبب أن منهم من يتحقق الأمر قبل نقله، ومنهم من يتسرع ولا يدقق ولا يفتش، فالأمر مبناه على ما قد يلتبس بالخبر المنقول أو الواقعة المعينة من خلاف الحقيقة.

ومن أمثلة ذلك، ما يرتبط بأحوال الأشخاص، وتراجم الرواة، فالحكم عليهم بالعدالة وصلاح الحال قد يعتريه الوهم ونقل ما يخالف حقيقتهم، فيمدح الشخص، ويحسن الظن به، بسبب التصنع والترئيب، الذي يحصل بسببه التباس الحق بالباطل؛ كما أنه قد يحصل نقيض ذلك، فينقل عن الشخص خلاف حاله فيطعن فيه ويُسَاء الظن به، بسبب موقف عارض، أو موقف لم يفهم على حقيقته، وهذا كثير في أخبار الناس.

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ١٣١).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٦/١).

والفرق بين هذا السبب وما ذكر قبله أنَّ هذا متعلق بالخبر المنقول أو المتن، والسابق متعلق بالمنقول عنه أو الراوي فهو مرتبط بتوهم ثقة المنقول عنه، وهذا مرتبط بتغير حقيقة الخبر المنقول بسبب بعض الملابسات.

فعلى المؤرخ أن يكون فطناً غير مغفلٍ، وألاً ينخدع بظواهر الأمور ولا يتأثر بالسطحيات.

السبب السابع: الجهل بطبائع العمران.

قال رحمه الله: "ومن الأسباب المقتضية له أيضاً وهي سابقة على جميع ما تقدّم، الجهل بطبائع الأحوال في العمران، فإنّ كلّ حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بدّ له من طبيعة تخصّه في ذاته، وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمهّك من كلّ وجه يعرض، وكثيراً ما يعرض للسامعين قبول الأخبار المستحيلة وينقلونها وتؤثّر عنهم"^(١).

الدراسة.

نَبّه ابن خلدون على هذا السبب المقتضي لدخول الكذب على الأخبار، وهو الجهل بطبائع العمران. والعمران لدى ابن خلدون هو: "الاجتماع البشري"^(٢)، وتطبيقه في نقد الأخبار باعتبار ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضا لا يعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له يعني المستحيل، ويراه ابن خلدون وجه برهاني لا شك فيه، في تمييز الحق من الباطل، والصدق من الكذب، حيث قال: "وتمحيصه إنّما هو بمعرفة طبائع العمران، وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها"^(٣).

وهذا السبب بنى عليه ابن خلدون منهجه في كثير من الأخبار التي انتقدها مما سيأتي ذكره في نماذج الأخبار التي انتقدها، وقد مثّل رحمه الله بجملة من الأخبار والقصص المنكرة، التي يغلب عليها سمة الأساطير، والمبالغات أو الأمور المستحيلة نسبياً.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٧/١).

(٢) نفس المصدر (٤٩/١).

(٣) نفس المصدر (٤٨/١)، وقد أنكر هذا على ابن خلدون الدكتور خالد كبير علال، وجعله من جملة مبالغاته التي أنكرها

عليه في بحثه القيم أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة -دراسة نقدية تحليلية هادفة- (ص ٨).

فأشار -مثلاً- إلى ما ذكره المسعودي من خبر الإسكندر أنه "لما صَدَّته دوابُّ البحر عن بناء الإسكندرية وكيف اتَّخذ صندوق الزَّجاج وغاصَّ فيه إلى قعر البحر حتَّى صوَّر تلك الدَّوابَّ الشَّيطانيَّة الَّتِي رآها وعمل تماثيلها من أجساد معدنيَّة ونصبها حذاء البنيان ففَرَّت تلك الدَّوابَّ حين خرجت وعايبتها وتمَّ بناؤها"^(١).

وقد حكم عليها رحمه الله بأنَّها حكاية مستحيلة، خرافية.

ومما مثَّل به أيضاً ما نقله المسعوديَّ في حديث مدينة النَّحاس وأَنَّها مدينة كلِّ بنائها نحاس في الصحراء، ظفر بها موسى بن نصير في غزوته إلى المغرب، وجعله ابن خلدون من الأخبار المستحيلة من خرافات القصَّاص، وأعلَّها بالجهل بطبائع العمران^(٢).

والأمثلة في ذلك مما تتناقله كتب الأخبار كثيرة، والنفوس مولعة بالغرائب والعجائب، وإذا طُبِّق عليها أمثال هاته المقاييس تبين كذبها من جهة مناقضتها لطبائع العمران ومناقضتها للحس والمتيقن مما هو معهود في الخلق.

ثانياً: أسباب أخرى نبَّه عليها أهل العلم.

الأسباب التي ذكرها ابن خلدون أكثرها يقع الكذب بسببها من غير قصد، لذا كان من إتمام الفائدة الإشارة إلى بعض ما ذكره غيره من أهل العلم من أسباب أخرى لوقوع الكذب في الأخبار، خاصة ما كان عن عمد.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وتعمد الكذب له أسباب: أحدها: الزندقة والإلحاد في دين الله ﷻ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ" [التوبة: ٣٢]، ثانيها: نصرة المذاهب والأهواء وهو كثير في الأصول والفروع والوسائط، وثالثها: الترغيب والترهيب لمن يظن جواز ذلك، ورابعها: الأغراض الدنيوية لجمع الحطام، وخامسها: حب الرياسة بالحديث الغريب"^(٣).

في هذا النقل عن ابن تيمية رحمه الله نبَّه على بعض أسباب الكذب والوضع، مما لم يتعرض له ابن خلدون، ومنها:

السبب الأول: الزندقة وعداوة الإسلام والمسلمين.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٧/١).

(٢) وسيأتي بيان الأوجه التي أعلَّ بها أمثال هاته الأخبار في المبحث الثاني من هذا الفصل ص (٣١٢).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٤٦/١٨).

يشير ابن تيمية رحمه الله إلى سبب من أسباب الوضع والكذب ابتليت به الأمة، وهو ما يجيء من قبل الزنادقة الوضاعين بدافع عداوة الإسلام والمسلمين، فيضعون لتشويه الإسلام، ويكذبون لإدخال الريب والشك على المسلمين؛ وقد وجدت نماذج لذلك في بعض عصور الأمة، ومن الأمثلة على ذلك: عبد الكريم بن أبي العوجاء الذي ورد أنه لما أمر بضرب عنقه، قال: "أما والله لئن قتلتموني لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال، وأحل فيها الحرام، والله لقد فطرتكم في يوم صومكم، وصومتمكم في يوم فطركم، فضربت عنقه" (١).

وهو ممن مثل به ابن الجوزي في الموضوعات للزنادقة الذين قصدوا إفساد الشريعة وإيقاع الشك فيها في قلوب العوام والتلاعب بالدين، قال: "كعبد الكريم بن أبي العرجاء، وكان خال معن ابن زائدة وريب حماد بن سلمة، وكان يدس الأحاديث في كتب حماد كذلك قال أبو أحمد ابن عدي الحافظ" (٢). وقال المهدي رحمه الله: "أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمئة حديث، فهي تجول في أيدي الناس" (٣).

أن هارون الرشيد أخذ زنديقا فأمر بضرب عنقه، فقال له الزنديق لم تضرب عنقي يا أمير المؤمنين، قال أريح العباد منك، قال فأين أنت من ألف حديث وضعتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها ما فيها حرف نطق به رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال فأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وعبد الله بن المبارك ينخلانها فيخرجانها حرفا حرفا" (٤).

السبب الثاني: الوضع حسبة للترغيب والترهيب.

وهذا وقع فيه بعض الزهاد والمتصوفة الذين زعموا أنهم يرغبون الناس ويرهبونهم، ويدفعونهم للأعمال الصالحة، ومن الأمثلة على ذلك:

ما أسنده ابن حبان رحمه الله إلى محمد بن عيسى بن الطباع، قال: "سمعت ابن مهدي، يقول لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس فيها" (٥).

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري (٤٨/٨).

(٢) ابن الجوزي، الموضوعات (٣٧/١).

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٨/١)، الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص ٣٦).

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق (١٢٧/٧)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٧١/١).

(٥) ابن حبان، المجروحين (٦٥/١).

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده ابن الجوزي رحمه الله عن مؤمل بن إسماعيل أنه قال: "حدثني شيخ بفضائل سور القرآن الذي يروي عن أبي بن كعب، فقلت للشيخ من حدثك؟ فقال حدثني رجل بالمداين وهو حي فصرت إليه فقلت من حدثك؟ فقال حدثني شيخ بواسط وهو حي فصرت إليه، فقال حدثني شيخ بالبصرة فصرت إليه، فقال حدثني شيخ بعبادان فصرت إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني، فقلت يا شيخ من حدثك؟ فقال لم يحدثني أحد ولكننا رأينا الناس قد رغبوا من القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا وجوههم إلى القرآن"^(١).

السبب الثالث: الوضع رغبة في حطام الدنيا.

وهو مثل السبب الذي ذكره ابن خلدون من مدهانة الناقل لأصحاب المراتب، وذاك متفرغ عن هذا، والجامع لذلك كله الرغبة في العاجل من الدنيا من مال أو جاه ونحوه، وقد وجد بعض من وضع أحاديث لترويج بضاعة أو تجارة، وقد ذكر ذلك أهل العلم الذين صنفوا في الوضع والوضايع.

السبب الرابع: الوضع لحُبِّ الرياسة والجاه.

كالوضع بقصد التزين بغريب الحديث، وهو من أدواء النفوس بسبب ضعف الإخلاص والقصد إلى طلب الرفعة عند الناس، وهو مثل الذي أشار إليه ابن خلدون من مدهانة أصحاب الرياسة ونحوهم، لكن هذا أعظم وهو جامع لكثير من الأمثلة^(٢).

وفي الجملة يمكننا أن نقول إن الوضع الذي حصل وابتليت به الروايات التاريخية، كان من أكثر دوافعه وأسبابه: التشيع للآراء والمذاهب، كما أشار إليه ابن خلدون، أو كما عبّر ابن تيمية بقوله: نصرة المذاهب والأهواء، وما تفرع عن ذلك كالشعوبية، فإنك إذا تتبعته الدخيل على تاريخ الأمة الإسلامية الصافي مما كدر صفوه من الروايات الشنيعة والمنكرة تجد عامته مرتبطاً بأحداث وفتن اختلفت فيها التوجهات، فتنامت بسببها العصبية، وتكونت المذهبيات والأهواء وترتب عليها من الولاء والبراء ما آل به الأمر عند بعض الغلاة إلى الوضع والكذب، ومن مظاهر ذلك الدافع الشعبي الذي برز في أنموذج الفرس الذين لم يهنؤوا مع سقوط دولتهم التي كانت تحتقر كل الشعوب، وخاصة العرب الذين لم يكونوا يحسبون لهم حساباً، فضلاً أن يتوقعوا منهم غلبتهم وسيادتهم في تلك الدول الأولى للأمة

(١) ابن الجوزي، الموضوعات (٢٤١/١).

(٢) وانظر: الغوري سيد عبد الماجد، الوضع في الحديث، تعريفه، أسبابه، نتائجه طريقة التخلص منه (ص ٢٤).

الإسلامية كدولة الخلفاء وبني أمية، فبقي في قلوب بعضهم من الحمية الجاهلية ضد العرب الذين كانوا أكثر الصحابة رضي الله عنهم والقرون التالية لهم، مما كان له أثر في ظهور الوضع بأيادي فارسية مجوسية، تظاهر أصحابها بالإسلام وأبطنوا الزندقة والكفر.

ومن ذلك أيضاً التشيع الغالي والرفض الذي تنامي وتطور بسبب الفتن، مع ظهور شخصيات مندسّة من أمثال عبد الله بن سبأ اليهودي، المعروف بابن السوداء^(١)، فقد كان له أثر بالغ في ظهور الوضع في التشيع لآل البيت وعليّ خاصة، وانتشرت دعوته كالنار في الهشيم أيام الفتنة، فراجت بضاعته وأكاذيبه، حتى كونت مذهباً غريباً ينتسب إلى أهل البيت زوراً، وأدخل أفكاراً منتسخة من اليهودية والمجوسية وغيرها من بقايا العقائد الباطلة التي ألبست لبوس الإسلام، كعقيدة الرجعة والوصية وغيرها. ومما ينبغي التنبيه عليه أن الأسباب المذكورة في هذا المطلب مما ذكره ابن خلدون وغيره، منها ما يكون عن تعمد وقصد، ومنها ما يكون عن غير قصد، ومنها ما يمكن فيه الأمرين. فمن الأول وهو ما يكون عن قصد ما كان بسبب الزندقة وإضمار العداوة للإسلام، والوضع حسبة، ونحوه.

ومن الثاني وهو ما يكون عن غير قصد، ما كان بسبب زهول الراوي وناقل الخبر، وتوهمه صدق الراوي، وجهله بحال المنقول، ونحوه. أما ما يحتمل فيه الأمران، فهو مثل التشيع للآراء والمذاهب والأشخاص ونحو ذلك، فقد يكون من غير قصد فيغلب على النفس حينها الميل إلى ما يوافق المذهب والرأي، فيهوى بعض ما ينقل إليه ويظنه من الحق، ويترك الثبوت فيه وتمحيصه.

(١) ينظر: سعدي بن مهدي الهاشمي، ابن سبأ حقيقة لا خيال.

المطلب الرابع: تقريره لبعض مقومات النقد التاريخي.

أشار ابن خلدون إلى بعض المقومات المتعلقة بالنقد التاريخي، وما ينبغي أن يكون عليه المتصدي لهاته القضية الكبيرة، ومن خلال تتبع هذا الموضوع، وجدته نبّه على ثلاثة جوانب مهمة للنقاد في هذا الميدان الفسيح:

الجانب الأول: أهمية التكامل المعرفي للنقاد التاريخي.

قال رحمه الله: "فهو محتاج إلى مأخذ متعدّدة، ومعارف متنوّعة، وحسن نظر، وتثبت، يفضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلات والمغالط، لأنّ الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرّد النقل، ولم تحكم أصول العادة، وقواعد السّياسة، وطبيعة العمران، والأحوال في الاجتماع الإنسانيّ، ولا قيس الغائب منها بالشّاهد، والحاضر بالذّاهب، فربّما لم يؤمن فيها من العنور ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصّدق، وكثيراً ما وقع للمؤرّخين والمفسّرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرّد النقل، غثاً أو سميّناً، ولم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النّظر والبصيرة في الأخبار، فضلّوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، ولا سيّما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت في الحكايات، إذ هي مظنة الكذب ومطيّة الهذر، ولا بدّ من ردّها إلى الأصول، وعرضها على القواعد"، ثم مثّل لذلك بنجر إحصاء جيوش بني إسرائيل^(١)، وسيأتي ذكره في النماذج التي نقدها ابن خلدون.

إنّ من المهمات للنقاد التاريخي أن يكون واسع الاطلاع، على دراية بأخبار الناس وتواريخ الأمم، ويتأكد في حقه سعة المعرفة، إذا كان الأمر متعلقاً بتاريخ الأمة الإسلامية بما في ذلك سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وتاريخ الصحابة من الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ومن بعدهم، لأنّه لابدّ سيعرض له من المواقف التي تقتضي معرفة بالأدلة الشرعية، والأحكام الفقهية، والمتقدم والمتأخر، والناسخ والمنسوخ، ونحو ذلك، ولا يمكن للمؤرخ الإسلامي أن يكون مصيباً في أحكامه مع إهمال ذلك، ولا أن يكون سالماً من المزلات والأغلاط - كما قرّر ابن خلدون - إذا كان قليل المعرفة بالعلوم الشرعية، وما يحتاج إليه من معرفة الواقع، بل وأحوال البلاد وعمرانها، وغير ذلك.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/١٣).

ويقرر ابن خلدون رحمه الله أن الناظر في التاريخ يحتاج مراعاة عدة أمور ليتسنى له فهم أحداث التاريخ فهما صحيحا، وقد جمع مراده في قوله: "محتاج إلى مآخذ متعددة، ومعارف متنوعة، وحسن نظر، وثبّت".

فقوله: مآخذ متعددة ومعارف متنوعة، يشير به إلى أهمية التكامل المعرفي لدى الناقد التاريخي^(١)، ليكون ما يقبله ويرده، وما يفهمه ويفقهه، سالماً من الوهم والزلل؛ وهذا يؤكد في جانب النقد الحديثي سعة اطلاع المحدث الناقد على السنة النبوية وأحوال النبي صلى الله عليه وسلم، وهديه وسيرته، ومن ذلك معرفته بمغازيه وأيامه، وتواريخ الأحداث، لذا تجد كثيراً من المحدثين ينتقدون بعض المتون باعتبار تعارضها مع ما هو معلوم بيقين من تفاصيل سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأحواله وأحوال أصحابه رضي الله عنهم.

ولا ريب أنه كلما توسعت دائرة معارف الناقد كان ذلك أرجى لدقة أحكامه وتصوره للأحداث والوقائع التاريخية، وهذا الذي كان ابن خلدون رحمه الله يدندن حوله كثيراً، وعلى النقيض من ذلك قد يكون القصور المعرفي سبباً في المزلات والمغالط على حدّ تعبير ابن خلدون رحمه الله لأنه كما أكد ابن خلدون وهو الخبير بالتاريخ من أهمل "أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني"^(٢)، لم يسلم له فهمه، وكان أخرى بالجور والخطأ في أحكامه.

ومما اعتمده في النقد قياس الماضي على الحاضر المشاهد المعائن، حيث قال في هذا المعنى: "والحاضر يشهد لذلك فالماضي أشبه بالآتي من الماء بالماء"^(٣)، وقال: "ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب"^(٤)، أي أنّ من لم يعتبر ذلك لم يسلم له حكمه وفهمه للتاريخ.

وقد نبه ابن خلدون إلى أهمية هذا الأمر من خلال سبره واطلاعه على واقع بعض المؤرخين والمفسرين وبعض أئمة النقل، حيث أنهم -بحسب نظره- لم يسلموا من الغلط والوهم في نقل بعض الوقائع التاريخية

(١) وبهذا يُعد ابن خلدون رحمه الله سابقاً للمؤرخين الغربيين في تقريرهم لأهمية السعة المعرفية لمحلل التاريخ مثل مارك بلوخ في كتابه: تمجيد التاريخ، حيث أكد على ضرورة معرفة المؤرخ ببعض العلوم التي تتكامل مع علم التاريخ مثل: علم الآثار، والجغرافيا، والإحصاء، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، وغير ذلك. انظر: د. محمد حواش، منهج الكتابة التاريخية عند ابن خلدون ومدرسة الحوليات دراسة مقارنة، نشر: مركز دراسات المعرفة والحضارة، (ص ٦)، وانظر: د. عز الدين زايدي، مهنة المؤرخ من منظور مارك بلوخ.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/١٣).

(٣) نفس المصدر (١/١٤).

(٤) نفس المصدر (١/١٣).

بسبب اعتمادهم فيها على مجرد النقل عرياً عما أشار إليه من المعايير النقدية التي تحتاجها الأخبار التاريخية خاصة، ومثل بالأخبار الواردة بالإحصائيات للعساكر والأموال، فإنها مَظَنَّةُ المبالغة. ولعله من المناسب هنا أن نمثل بأمثلة بنى عليها ابن خلدون رحمه الله هذه النظرية، مُبَيِّنًا أثرها في نقد المتن.

المثال الأول: أشار رحمه الله: إلى ما نقل المسعودي وغيره من المؤرخين في أنَّ موسى عليه السلام أحصى جيوش بني إسرائيل في التَّيِّه ممن أجازهم وهم من يطبق حمل السَّلاح، من ابن عشرين سنة فما فوقها فكانوا ستمائة ألف أو يزيدون^(١).

وقد أعلَّ هذا الخبر بأن هذا العدد مما يبعد أن يمكنه الاجتماع في مثل تلك المواقف والمناطق التي كانت فيها تلك المواجهات، وهذا النظر الواقعي الميداني هو الذي نعى ابن خلدون على بعض المؤرخين عدم اعتباره، وتعويلهم على مجرد النقل.

المثال الثاني: ذكر رحمه الله بعض ما تنقله بعض كتب التاريخ من أخبار التبابعة، من أنهم ساروا إلى غزو بلاد واسعة من المغرب وإفريقية والفرس والروم وغيرها، وتفاصيل في ذلك، استبعدها ابن خلدون وحكم بطلانها باعتبار المقاييس التي ذكرها^(٢).

وهذا الطرح من ابن خلدون يقودنا إلى قضية تُذكر تبعاً، وهي الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الناقد عموماً، سواء الناقد للحديث، أو الأخبار التاريخية، وقد تطرق بعض أهل العلم لذلك.

منهم شمس الدين السخاوي (٩٠٢هـ) رحمه الله، فإن له كتاباً فريداً سماه: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، ومما قال فيه: "وأما شروط المعني بالتاريخ: فالعدالة مع الضبط التام الناشئ عنه مزيد الإتيان، والتحري سيما فيما يراه من الوقائع التي كانت بين أعيان الصدر الأول من الصحابة رضي الله عنهم، لما أمرنا من الإمساك عما كان بينهم، والتأويل له بما لا يحيط من مقدارهم"^(٣).

وقبله السبكي (٧٧١هـ) رحمه الله، نقل عن والده شروطاً ذكرها للمؤرخ، خاصة فيمن يتكلم في الرجال، وهاته الشروط باختصار: الصدق، والحرص فيما ينقله عن غيره أن ينقل باللفظ دون المعنى، وأن لا يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذكرة وكتبه بعد ذلك، وأن يصرح بالمنقول عنه، وأن يكون عارفاً بحال

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١٤/١).

(٢) نفس المصدر (١٦/١).

(٣) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التورخ (ص ٢١٨).

وصفات صاحب الترجمة، وأن يكون حسن العبارة مدركاً لمدلولات الألفاظ، وأن يكون حسن التصوير لحال من يترجم له، وتكون عبارته لا تزيد عليه ولا تنقص، وأن يسلك طريق الإنصاف ولا يغلبه الهوى^(١).

ومما ذكره أهل العلم من الشروط -أيضاً- وبعضهما داخل ضمن ما مضى:

أن يكون ورعاً تقياً، فلا يتكلم في شخص لأغراض غير معتبرة شرعاً كأن يتكلم فيه لعداوة بينهما، أو حسد، أو خلاف مذهبي، أو لكونه تكلم فيه، ونحو ذلك، كما لا يوثق شخصاً لا يستحق التوثيق لقربة، أو لصلة بينهما، ونحو ذلك؛ وكذلك يقال هنا في نقد المتون والأخبار، ينبغي لمن يتصدى لذلك أن يكون على ورع وتقوى من الله، فلا يتكلم لمآرب خاصة، ولا ينتقد شيئاً بأمر غير معتبر في ميزان العلم.

ومن الشروط أن يكون الناقد ثقة في نفسه، فلا يقبل قوله وهو متهم، أو فاسق، أو من هو مُضَعَّف، فإنه حينئذٍ فاقد لأهلية النقد.

ومنها أن يكون سالكاً سبيل الاعتدال والوسطية، فلا يعرف عنه إسراف في الجرح، ولا تساهل مفرط في التعديل، وكذلك في الأخبار التاريخية ينبغي أن يسلم ناقدها من الغلو والجفاء، والإسراف والإجحاف، فلا يتساهل في قبول الأخبار، كما لا ينبغي أن يسرف في تضعيفها وردّها.

ومنها الحفظ الواسع للروايات والطرق، ليتمكن بذلك من سبر حال الراوي، وتطبيق وسائل فحص الرواة عليه، ونظيره في الأخبار التاريخية أيضاً أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار التاريخية، كما قرر ابن خلدون.

ومن المهمات أيضاً الخبرة التامة في نقد الرواة، ومداواة النقاد ومذاكرتهم^(٢).

الجانب الثاني: عدم التشديد في تطبيق النقد على الروايات التاريخية.

نبّه ابن خلدون على ضرورة الاعتدال في تطبيق النقد الحديثي على الروايات التاريخية، وقد نوّه ابن خلدون رحمه الله بهذا المنهج المعتدل في نصّ يبين اعتداله في هذا الباب، حيث قرّر أنه ينبغي التساهل في بعض الأخبار التاريخية، ومن ذلك مثلاً الأخبار الإسرائيلية.

(١) السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، قاعدة في المؤرخين (مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم

الحديث (ص ٦٨).

(٢) اللاحم إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الجرح والتعديل، سلسلة نقد المرويات (ص ٣٧٧)، بتصرف واختصار.

ومما ذكره في هذا المعنى: أنه قد يترجح ثبوت هذه الأنساب المنقولة من التوراة، وكذلك قصص وأخبار بعض الأنبياء الأقدمين، إن أخذت من مسلمي يهوذا ومن نسخ من التوراة يغلب على الظن صحتها، خاصة وأنه كانت لهم عناية بنسب موسى عليه السلام، وإسرائيل وشعوب الأسباط، وما بينهم وبين نبي الله آدم عليه السلام، والأنساب والأخبار لا يدخلها النسخ، لكن أشار رحمه الله أنه لا بد من تحري النسخ الصحيحة فيما نقل عنهم^(١).

وأشار حينما تكلم عن التفسير بالمأثور إلى أنه قد جمع المتقدمون ممن دونوا في التفسير في دواوينهم الغث والسمين والمقبول والمردود، ومن ذلك بعض الأخبار الإسرائيلية، وأن السبب في ذلك أن السلف والمتقدمون كانوا إذا تشوقوا إلى معرفة شيء في أبواب بدء الخليقة وأسرار الوجود وما يرجع إلى الحدثن والملاحم مثلاً، فإثماً يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم، ومنهم من كان قد أسلم مثل عبد الله بن سلام رضي الله عنه وكعب الأخبار ووهب بن منبه وأمثالهم رحمهم الله، فكانت تلك الأخبار ونحوها مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية والحلال والحرام ونحو ذلك مما يلزم الاحتياط له، فامتألت كتب التفسير من المنقولات في تلك الأبواب التي لا يشدد فيها، وعامتها أخبار وآثار موقوفة عليهم^(٢).

وهذا الأمر الذي نبه عليه ابن خلدون رحمه الله من مهمات ما يحتاجه الناظر والناقد في التاريخ، والتطبيق العملي لهذا الأمر يكون من خلال التسامح والعفو في نقل بعض ما قد يكون له أصل، حتى وإن لم يرد بأسانيد وطرق سالمة من النقد، إذا كان لا يعارض الثابت المنقول، ولا يعارض الأصول، ولا يتعلق بالعقائد والأحكام، ونحوه مما يلزم فيه الصحة والثبوت.

ويمكننا تلخيص معالم هذا الجانب وأصله الشرعي، من خلال توجيهه صلى الله عليه وسلم فيما يرد من جهة بني إسرائيل، حيث قال صلى الله عليه وسلم: "حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ"^(٣)، فلم يجعل ما نسب إليهم مردوداً بمجرد أن مصدره منهم، لكنه أعطى ميزاناً عدلاً في ذلك فقال: "مَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ، وَلَا تُكْذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، فَإِنْ كَانَ بَاطِلاً لَمْ تُصَدِّقُوهُ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا لَمْ

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٧/٢).

(٢) نفس المصدر (٥٥٤/١).

(٣) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٦١/٣) برقم: (٣٦٦٢) كتاب العلم، باب الحديث عن بني إسرائيل، وغيرهم.

تُكذِّبُهُ"^(١)، فلما كان احتمال صدقهم فيما نقلوه وارداً نهي عن تكذيبهم^(٢)، ولما كان احتمال كذبهم وارداً نهي عن تصديقهم.

وهذا المنهج في التساهل في تطبيق القواعد النقدية على الروايات التاريخية، عمل به أهل العلم قديماً وحديثاً، وجعلوه سائغاً في الروايات التي لا أثر لها في العقائد وأحكام الحلال والحرام، وكذا ما له صلة بالفتن والأحداث الهامة التي لها علاقة بالنبي صلى الله عليه وسلم، أو بعدالة الصحابة رضي الله عنهم، ونحو ذلك. لذا فإنَّ "تطبيق قواعد نقد الحديث في التاريخ أمر نسبي تحدده طبيعة الروايات، فإذا كان المروي متعلقاً بالنبي صلى الله عليه وسلم أو بأحد من الصحابة رضي الله عنهم، فإنه يجب التدقيق في رواته والاعتناء بنقدهم، ويلحق بهذا ما إذا كان الأمر يتعلق بقضية في العقيدة أو موضوع شرعي كتحليل وتحريم"^(٣).

ومما يعتضد به هذا المنهج المعتدل، ما سار عليه بعض أئمة الحديث، من إمرار قصص الصالحين وأخبار الزهاد، ونحوها، قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "وأما أخبار الصالحين وحكايات الزهاد والمتعبدين ومواعظ البلغاء وحكم الأدباء، فالأسانيد زينة لها وليست شرطاً في تأديتها"^(٤).

ومما ينبغي التساهل فيه مثلاً في الروايات التاريخية، ما يتعلق بال عمران وتخطيط المدن، والأخبار المتعلقة بوصف المعارك والحروب مما لا يترتب عليه أحكام شرعية، وأخبار الشجعان والمجاهدين، والأسخياء والأجواد، ونحو ذلك.

بل إن أئمة التاريخ أنفسهم كانوا على هذا المنهج، فصنيعهم حجة على من أتى بعدهم، قال الشيخ العمري: "ولكن ينبغي ملاحظة منهج المحدثين عند التعامل مع الرواية التاريخية، فهم يتساهلون في رواية الأخبار التاريخية"^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣/٣٥٥) برقم: (٣٦٤٤) كتاب العلم، باب رواية حديث أهل الكتاب، وغيرهم.

(٢) قال الطحاوي رحمه الله: "فكان ذلك عندنا والله أعلم إرادة منه أن يعلموا ما كان فيهم من العجائب التي كانت فيهم،

ولأن أمورهم كانت الأنبياء تسوسها"، شرح مشكل الآثار: (١/١٢٦)

(٣) د. أمخزون محمد، تحقيق مواقف الصحابة من الفتنة من روايات الطبري والمحدثين (ص ٧٠).

(٤) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/٢١٣).

(٥) العمري أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية (١/٣٩).

وقال: "كما نلاحظ عند ثقات المؤرخين، مثل محمد بن إسحاق، وخليفة بن خياط، والطبري، حيث يكثرون من الأخبار المرسلة والمنقطعة، كما أن الطبري يكثر النقل عن رواة في غاية الضعف مثل هشام بن الكلبي، وسيف بن عمر التميمي، ونصر بن مزاحم وغيرهم"^(١).

مع أننا نقول أنّ صنيعهم هذا لا يفهم منه التسليم لتلك الروايات مطلقاً كما هو معلوم ومضت الإشارة إليه، فإن بعضهم أراد جمع ما ورد في ذلك الموضع الذي أورد فيه رواية المتروك وغيره، وأحال على الأسانيد التي ينسب عليها صحة الخبر من عدمه، لكن القصد هنا أن هذا في حد ذاته يعد مظهراً من مظاهر عدم تشديدهم في إيراد الروايات التاريخية.

وقد نبّه بعض المعاصرين^(٢) إلى قضية غاية في الأهمية في هذا الباب، وهي أن المبالغة في تطبيق منهج النقد الحديثي على الروايات التاريخية، قد يأخذ منحى فيه جنائية على كثير من الأخبار، والعلوم التي أهلها أعلم بما يثبت منها، وما لا يثبت، فمثلاً أهل اللغة والأدب أحياناً هم أعلم بميزان نقد ما لديهم من أخبار وأشعار في ذلك.

ومما مثّل به في خطأ الإسراف في النقد، قصة الإمام البخاري رحمه الله مع أهل بغداد لما امتحنوه في الخبر المشهور وتبيّن به سعة حفظه، أورد القصة ابن عدي رحمه الله، وقال: "سمعت عدة مشايخ يحكون"^(٣).

(١) نفس المصدر.

(٢) وهو الشيخ حاتم الشريف في جواب له نافع، عن مسألة: "ما هو الأولى والأفضل في دراسة أسانيد القصص والأخبار التاريخية الواردة في كتب الأدب والتاريخ"، وما ورد فيه قوله: "إذا جئنا لأخبار تاريخية بعد ذلك، مما وقع في القرن الهجري الثاني أو الثالث: فالأصل فيها إمرارها والاستفادة منها دون نقد حديثي محتاط؛ إلا إذا أراد أحد أن يصدر حكماً دينياً على شخص من الأشخاص له حرمة دينية، وهو أن يكون مسلماً (كبعض الملوك والسلاطين)، فإننا لا نقبل ذلك إلا بنقد يثبت بمثله الحكم الديني، هذا إن كان لمثل هذا البحث ثمرة علمية، أما إن لم يكن له ثمرة، أو كان له ثمرة خبيثة؛ فينهي عن مثل هذا البحث وعن إضاعة الوقت فيه". نقلاً من موقع: أرشيف ملتقى أهل الحديث، الرابط: <https://al-maktaba.org/book/31615/308>

(٣) والقصة أوردها ابن عدي رحمه الله في كتابه: "من روى عنهم البخاري في الصحيح"، ص (٥٢)، قال: "سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوها متونها وأسانيدوها ودخلوها متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوها إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري وأخذوا الموعد للمجلس فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري لا أعرفه فسأله عن آخر فقال لا أعرفه ثم سأله عن آخر فقال لا أعرفه فما

فاستعجل بعض الناقدين وانبرى لتضعيف القصة معللاً بجهالة مشايخ ابن عدي!، وهذا لا شك إسرافٌ مذموم، فحفظُ البخاري وأمثاله مشهورٌ وفيه من عجائب القصص ما هو مبثوث في كتب التراجم والسير^(١)، ثم إنَّ عزَّ ابن عدي فيه قوةٌ لمن تأمَّل، فلم يحدثه شيخٌ واحد بل عدة شيوخ، ثم يقال ما الذي يترتب على هاته القصة لو كان في إسنادها ضعف؟، سعة حفظ رجلٍ يُضرب به المثل في الحفظ وسعة الاطلاع، فلا يضير أن يستأنس بها.

وهذا الشيخ العمري وهو من أبرز من حمل راية نقد الروايات التاريخية -من المعاصرين- وقد طبق منهجه في كتابه "عصر الخلافة الراشدة، محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين"، لكنه قال: "وقد التزمْتُ بتطبيق مناهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية إذا تعلقت بالعقيدة والشرعية، أما الأخبار التي تتناول الفتوحات، وتعيين الولاة والقضاة والموظفين فإنها لا تقتضي إعمال المنهج النقدي الحديثي فيها، بل يكفي اتفاق الاخباريين واختلافهم عليها وسلامتها من التناقض والشذوذ، وسلامة القصد عند الرواة لئلا يميلوا بالأخبار نحو خدمة اتجاهاتهم العقدية والسياسية، وهكذا تعامل علماء

زال يلقي عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم الى بعض ويقول الرجل فهم ومن كان من غيرهم يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري لا أعرفه وسأله عن آخر فقال لا أعرفه وسأله عن آخر فقال لا أعرفه فلم يزل يلقي عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرف ثم انتدب هل الثالث والرابع الى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت الى الأول منهم فقال أما حديثك الأول فهو كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن الى إسناده وكل إسناده الى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد متون الأحاديث كلها الى أسانيدها وأسانيدها الى متونها فأقر له الناس بالحفظ والعلم وأذعنوا له بالفضل".

(١) فإن الله سخر للسنة أئمة حفاظا يكاد لا يفوتهم شيء مما سمعوه كأبي هريرة رضي الله عنه من الصحابة، وكالشعبي والزهري وقتادة ومن بعدهم، كالبخاري والترمذي وغيرهم، ممن نقل عنهم الأخبار العجيبة في ذلك، مما يدل على حفظ الله لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم بأمثال هؤلاء الحفظة، فقد روى الحاكم في "المستدرک" (٦١٦٤): عن أبي الزعيرة كاتب مروان بن الحكم، "أن مروان دعا أبا هريرة فأقعدني خلف السرير، وجعل يسأله، وجعلت أكتب حتى إذا كان عند رأس الحول دعا به، فأقعدته وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا نقص ولا قدم ولا آخر"، وقال الشعبي: "ما وضعت سوداء في بيضاء قط، ولا حدثني أحد بحديث فاحتجت إلي أن يعيده علي"، قال قتادة: "ما قلت لمحدث - قط -: اعد علي، وما سمعت أذناي - قط - شيئا إلا وعاه قلبي"، وقال أحمد بن حنبل: "كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئا إلا حفظه، قرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها"، وقال الزهري: وقال: "ما استعدت حديثا قط، ولا شككت في حديث قط، إلا حديثا واحدا، فسألت صاحبي فإذا هو كما حفظت"، وحفظ البخاري وتلميذه الترمذي عجب العجاب رحمهم الله جميعا. انظر أخبارهم في رسالة لشيخنا عبد القيوم السحيباني: "الحفظ أهميته عجائبه طريقته أسبابه".

السلف مع هذه الأخبار، ولو اشترطوا فيها ما اشترطوه في الأحاديث النبوية لما صفا لهم منها إلا القليل، وبذلك يبقى التأريخ علماً مستقلاً له أدواته الخاصة ومناهجه النقدية المتميزة والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل" ^(١).

الجانب الثالث: الحذر من العجلة في نقد متون الأخبار المستغربة.

نبّه ابن خلدون رحمه الله على خطأ الاستعجال في رد بعض الأخبار المستغربة، فإنه لما ذكر ما كان من العطايا في بعض الدول والكنوز المقنطرة، قال بعدها:

"ولا تنكرنّ ما ليس بمعهود عندك ولا في عصرك شيء من أمثاله، فتضيّق حوصلتك عند ملتقط الممكنات، فكثير من الخواصّ إذا سمعوا أمثال هذه الأخبار عن الدول السّالفة بادر بالإنكار، وليس ذلك من الصّواب، فإنّ أحوال الوجود والعمران متفاوتة، ومن أدرك منها رتبة سفلى أو وسطى فلا يحصر المدارك كلّها فيها، ونحن إذا اعتبرنا ما ينقل لنا عن دولة بني العبّاس وبني أميّة والعبّديّين، وناسبنا الصّحيح من ذلك والذي لا شكّ فيه بالّذي نشاهده من هذه الدّول الّتي هي أقلّ بالنّسبة إليها، وجدنا بينها بونا، وهو لما بينها من التّفاوت في أصل قوّتها وعمران ممالكها، فالآثار كلها جارية على نسبة الأصل في القوّة كما قدّمناه، ولا يسعنا إنكار ذلك عنها، إذ كثير من هذه الأحوال في غاية الشّهرة والوضوح، بل فيها ما يلحق بالمستفيض والمتواتر، وفيها المعايين والمشاهد من آثار البناء وغيره، فخذ من الأحوال المنقولة مراتب الدّول في قوّتها أو ضعفها وضخامتها أو صغرها، واعتبر ذلك بما نقصّه عليك من هذه الحكاية المستظرفة" ^(٢).

وهذا -بلا ريب- حقّ، فإنه كما يحذر الناقد من العجلة في قبول الأخبار، كذلك يلزمه التّأني في نقدها وإنكارها وردّها، ولا يجعلن ما يستبعده عقله أو ما يراه حوله ميزاناً لردّ ما يستغربه، فإنه قد يكون مستبعداً غريباً يحار فيه العقل، لكنه ليس من المحال، ومنه ما نقله ابن خلدون رحمه الله من إحصاء الأموال الّتي كانت في بيوت المال في بعض الدول، ومن ذلك أن عبد الرحمن الناصر في دولة الأندلس خلف في بيوت أمواله خمسة آلاف ألف دينار مكرّرة ثلاث مرّات، يكون جملتها بالقناطير خمسمائة ألف قنطار، وفي دولة الرشيد كان المحمول إلى بيت المال في أيّامه سبعة آلاف قنطار وخمسمائة قنطار

(١) العمري أكرم ضياء، عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج الحديثين (ص ٩).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٢٢٧).

في كل سنة^(١)، وهذا قد يكون مستبعداً في بعض الأزمنة، لكن في تلك الدول مع كثرة ممالكها، واتساع سلطانها ومساحتها، لا يبعد ذلك، لكثرة ما ينقل إلى بيوت المال من الزكاة والغنائم، والله أعلم. وهذا يؤكد أن الإسراف في تطبيق نقد المتون قد يؤدي إلى إنكار الثابت، واستبعاد الممكن، والمانع من ذلك، الاعتدال في الحكم على الأخبار، ومراعاة الأسانيد في الأصل، فما كان ثابتاً عن الثقات، فهو ثابت، إلا أن يكون فيه ما يقدح في متنه بأمر متيقن بـ^(٢). وقال ابن خلدون يجمع الاعتدال الذي ينبغي أن يكون عليه الناقد للأخبار: "والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم، فللعمران طباع في أحواله ترجع إليها الأخبار، وتحمل عليها الروايات والآثار"^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٢٦/١).

(٢) وقد استدرك الدكتور الفاضل محمد أحزون على ابن خلدون حينما تطرق إلى تقرير ابن خلدون عن نقد بعض المرويات المبالغ فيها في ظاهرها، وجعل النقد الاجتماعي والعقلي مقدماً على النقد الحديثي، فقال الدكتور: "فهذا الكلام وإن كان مقبولاً بشكل عام، فهو يحتاج إلى شيء من التحفظ، فهناك روايات صحيحة ينقلها ثقات عدول، يعلمون ما ينقلون عن أمور خارقة للعادة، وبالشروط المقبولة لوقوع الكرامة، فالأسلم تصديقها ولا يقبل من أحد أن يقول: هذه لا يمكن وقوعها"، انظر تحقيق موقف الصحابة من الفتن، ص (٣٧)؛ فأقول: إن كلام ابن خلدون الذي ذكرته في الاحتراز من أن يستعجل الناقد فيرد بعض الأخبار المستغربة كافٍ لبيان أنه ما أراد تطبيق المنهج العقلي بلا قيود، أما الكرامات فابن خلدون لم يتطرق لها في تقريره للنقد الاجتماعي والعقلي حتى يلزم بقبولها، فكيف وهو على معتقد أهل السنة في مسألة الكرامات والتوسط فيها، وقد ورد عنه في تاريخه عدة مواطن يثبت فيها الكرامات، وقد أورد كرامة عمر رضي الله عنه لما نادى على المنبر: "يا سارية الجبل الجبل"، وهي بلا ريب من الخوارق وأثبتها، وأقرها. انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٦٦/٢).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٧/١).

المبحث الثاني: المنهج التطبيقي لابن خلدون في الرواية التاريخية.

وفيه:

توطئة.

ومطلبان:

المطلب الأول: منهج ابن خلدون في إيراد أحداث السيرة، وقراءته لأحداث عصر

الخلافة.

المطلب الأول: التطبيقات النقدية على الأخبار التاريخية لدى ابن خلدون.

توطئة.

لقد كانت لابن خلدون رحمه الله شخصية نقدية متميّزة ظهرت في تعامله مع بعض الروايات التاريخية، سواء في التاريخ العريق تاريخ القرون الغابرة وما قبل الإسلام، أو التاريخ الإسلامي، سوى أنه يمكننا القول أنه لم يكن له تدخلٌ نقدي في جانب هامّ وهو روايات السيرة النبوية، بل إنه سردها سرداً زمنياً مُرتباً أحداثها من قبل البعثة إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم واستطرد حتى حادثة السقيفة في أول خلافة الصديق رضي الله عنه.

أما ما يرتبط بالروايات الأخرى التي ظهرت فيها ملكته النقدية فقد كانت عنايته منصبّة على نقد المتون وبالع في تقديم ذلك على النظر في الأسانيد، كما مضت الإشارة إليه، وقد طبّق ابن خلدون بعض القواعد النقدية التي تحدث عنها في تأصيلاته التي مرّ ذكرها، ومن أكثر ما طبقه ما يرتبط بنكارة المتون وغرابتها، فأبطل جملةً من القصص والأخبار التي من هذا النوع.

ويعدُّ منهج ابن خلدون من المدارس العريقة في معالجة المدخول في التاريخ وتطبيق منهجية فريدة في معالجته، فقد طبق على التاريخ منهجاً نقدياً تَبَّه فيه على مهمات في تصفية التاريخ من المدخول فيه، فالبشرية أحوج ما تكون لمعرفة تاريخها وماضيها، وتتجلى أهميته لأمتنا الإسلامية لما له من ربط حاضرها بماضيها المجيد، الذي كانت فيه أيام عزّها ونهضتها، وكان حافلاً بالأحداث الكبيرة، التي هي أحوج ما تكون لالتماس الدروس والعبر منها.

وقد مضى إشارة ابن خلدون إلى أهمية التكامل المعرفي لسلامة التعامل مع المدخول في الروايات التاريخية، وأنه محتاج إلى مآخذ متعدّدة ومعارف متنوّعة وحسن نظر وثبّت، يجنب صاحبه المغالط لأنّ الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرّد النّقل لم يؤمن فيها من العثرة ومزلة القدم والحيد عن جادة الصّدق^(١)، فأكد على أهمية التكامل المعرفي لدى الناقد التاريخي ليكون ما يقبله ويرده، وما يفهمه ويفقهه، سالماً من الوهم والزلل.

ولمّا كان التاريخ برمته -تاريخ القرون الغابرة والتاريخ الإسلامي- مظنة لورود المدخول عليه، مما له أثر في ترويج الأساطير والأباطيل، كانت العناية بتصفيته ونقده ضرورة حتمية، لما في تزيف الحقائق وتغيير الوقائع من جناية على التاريخ نفسه كعلم شريف، وجناية وعدوانٍ على البشرية جمعاء، ناهيك عمّا قد يكون بسبب ذلك من إحقاق الباطل وإبطال الحق، من تشويه لسمعة طيبة، أو تدنيس

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١٣/١) بتصرف واختصار.

لأعراض طاهرة، أو سوء ظن بأناس صالحين، أو نحو ذلك من البلايا التي تنتج عن إهمال النقد والتمحيص.

والحق أنَّ العلامة ابن خلدون رحمه الله من أبرز المؤرخين المسلمين الذين أكَّدوا على ضرورة نقد الأخبار التاريخية وتمحيصها، من ناحية نظرية^(١)، واهتمَّ أيضًا اهتمام بالدعوة إلى تمييز الدخيل في التاريخ بصورة عامة سواء التاريخ الإسلامي، أو أحداث التاريخ السابقة في القرون الغابرة، يؤكد ذلك ما طرحه في مقدمته مما أشرنا إليه سابقاً من تأصيلات مهمة في التعامل مع الروايات التاريخية، وكان في ذلك على وسطية يلمسها كل مطلع على تقريراته، مع اعتبار تلك المؤاخذات التي مضى ذكرها.

فتجد ابن خلدون يستعمل عبارة المدخول في كثير من السياقات مشيراً إلى حقيقة لا مرية فيها ابتليت بها الرواية والنقل عموماً، والروايات التاريخية بصورة أخصّ، لما يعترها من العوامل التي تدعو أصحابها إلى هذا الجرم العظيم، الذي يفضي إلى تغيير جمال الحقيقة، ويؤدي إلى عدوان على البشرية برمتها.

فالأخبار التاريخية مظنة الهذر والكذب والغلو والتكلف، والنفوس مولعة بالقصص، وقد يقودها هذا الولوع والتكلف إلى نسج الأساطير حول الشعوب والدول والأفراد، خاصة الأنبياء عليهم السلام والملوك والقادة والعلماء، وكلما كانت الفترة الزمنية أبعد وأغرق في القدم كان مظنة وجود الدخيل الموضوع أكثر.

وينبغي أن يعلم أن العدوان على التاريخ والغفلة عن تمحيصه مما دخل فيه، سيكون له آثار سيئة، خاصة إذا كان الدخيل فيه يمس عدالة الصحابة رضي الله عنهم وعدالة أعلام ومشاهير هاته الأمة، سواء علماءها أو ملوكها وأمراءها؛ فلطالما أثرت الروايات المكذوبة والمدخولة في إثارة العداوة بين الشعوب والبلدان والفرق الإسلامية بغض النظر عن صحة ما هم عليه أو بطلانه.

أما ما تحصّل لنا من الأمثلة التي طبق ابن خلدون عليها منهجيته، فمنها ما هو مرتبط بالتاريخ القديم، حينما أشار إلى ما ينقل في أخبار التبابعة مثلاً من أنهم ساروا إلى غزو بلاد واسعة من المغرب وإفريقية والفرس والروم وغيرها، وتفاصيل في ذلك، استبعد ابن خلدون وحكم ببطلانها باعتبار

(١) أقول ذلك لأنه لا يسعنا إلا أن نقر بأن ابن خلدون رحمه الله من الناحية العملية التطبيقية لم يكن لديه جهد يذكر في خدمة الروايات التاريخية من الناحية النقدية، فلم يطبق القواعد التي أشار إليها إلا في النزر اليسير -مما سنمثل ببعضه- مقارنة مع الكم الهائل من الروايات التاريخية التي هي مبنوثة في دواوين التاريخ، مما قد يكون جهد غيره من المؤرخين في نقده أكثر منه.

المقاييس التي ذكرها، وقال رحمه الله: "فالأخبار بذلك واهية مدخولة وهي لو كانت صحيحة الثقل لكان ذلك -يعني نكارة متنها- قادحا فيها فكيف وهي لم تنقل من وجه صحيح"^(١).

ومن الأمثلة التي طبق عليها هذا المقياس مما نقله بعض المؤرخين -مما أشارنا إليه سابقاً وسيأتي ذكره لاحقاً- من كثرة عدد جيوش بني إسرائيل في التيه^(٢)، وقد أعلّ هذا الخبر بأن هذا العدد مما يبعد أن يمكنه الاجتماع في مثل تلك المواقع والمناطق والبلاد التي كانت فيها تلك المواجهات، وهذا النظر الواقعي الميداني هو الذي نعى ابن خلدون على بعض المؤرخين عدم اعتباره، وتحويلهم على مجرد النقل؛ وفي التاريخ الإسلامي أشار إلى ما يشاع عن الرشيد وأخته العباسة رحمه الله وسيأتي دراسته^(٣).

وسأورد في المطالب الآتية اختيارات ابن خلدون رحمه الله لروايات السيرة النبوية، ثم أتبع ذلك -بأوسع مما مضى ذكره- نماذج لتلك الأخبار التي نقدها مما ينطبق عليها نكارة المتون، وأحاول تحليلها ودراستها، وبيان أوجه تعليل ابن خلدون لها.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/١٨).

(٢) نفس المصدر (١/١٤).

(٣) نفس المصدر (١/٢٠).

المطلب الأول: منهج ابن خلدون في إيراد أحداث السيرة، وقراءته لأحداث عصر الخلافة.

كان لابن خلدون في مقدمة تاريخه مسردٌ لأحداث السيرة النبوية، ومنهجٌ متميزٌ في تحليل الأحداث التي وقعت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في عصر الصحابة رضي الله عنهم أوردتها في هذا المطلب لبيان منهجه في هذا الباب المهم من أبواب علم التاريخ.

الفرع الأول: السيرة النبوية.

المسألة الأولى: محاور السيرة عند ابن خلدون.

يمكننا تلخيص محاور السيرة النبوية التي أوردتها ابن خلدون فيما يلي:

المحور الأول: حال الناس قبل البعثة.

تناول فيه توصيف حال العرب قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وأشار إلى أنه لم يكن لهم شأنٌ ولا ذِكْرٌ بين تلك الأمم، وما كانوا عليه من الفساد الديني والاجتماعي من الشرك بالله وارتكاب المحرمات وسفك الدماء، ومما قاله في هذا الصدد:

"كانت قبائل مضر مع ذلك بل وسائر العرب أهل بغي وإلحاد، وقطع للأرحام، وتنافس في الردى، وإعراض عن ذكر الله، فكانت عبادتهم الأوثان والحجارة، وأكلهم العقارب والخنافس والحيات والجعلان، وأشرف طعامهم أوبار الإبل إذا أمروها في الحرارة في الدم"^(١).

ثم أشار إلى منّة الله سبحانه وتعالى عليهم فقال:

"فلما تأذن الله بظهورهم واشترأت إلى الشرف هوادي أيامهم"^(٢) وتم أمر الله في إعلاء أمرهم وهبت ريح دولتهم وملة الله فيهم، تبدّت تباشير الصباح من أمرهم وأونس الخير والرشد في خلاهم وأبدل الله بالطيب الخبيث من أحوالهم وشرهم، واستبدلوا بالذلّ عزّاً وبالمآثم متاباً وبالشرّ خيراً، ثم بالضلالة هدى وبالمسغبة شبعاً وريّاً وإيالة وملكاً، وإذا أراد الله أمراً يسر أسبابه فكان لهم من العز والظهور قبل المبعث ما كان"^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢/٤٠٥).

(٢) هوادي أيّامهم بمعنى أوائل أيامهم، كقول شَيْءٍ قَدْ شَيْئاً فهو هَادِيه، وَاهْتَدَى الْفَرَسُ الْحَيْلَ: صَارَ فِي أَوَائِلِهَا، وَمِنْهُ هَوَادِي الْحَيْلِ، وَهَذَاهَا يَهْدِيهَا: تَقَدَّمَهَا، انظر: صاحب بن عبّاد، المحيط في اللغة (٤/٤٤).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢/٤٠٥).

وأشار إلى معركة ذي قار^(١)، وما وقع فيها للعرب من الانتصاف من الفرس، وأورد حديث: «اليوم انتصف فيه العرب من العجم وبني نصر»^(٢).

المحور الثاني: مولد النبي صلى الله عليه وسلم وما كان من حضنته وكفالتة ورضاعه وزواجه وما كان قبل نزول الوحي.

أشار إلى مولده في الثاني عشر من ربيع الأول على المشهور، وما كان بعدها من كفالة جده ورضاعه في بني سعد، ورعاية عمه أبي طالب له، وسفره معه إلى الشام، ثم اتجاره في مال خديجة رضي الله عنها، ثم

^(١) هي معركة ويوم من أيام العرب العظيمة، كانت بين بكر بن وائل من العرب والفرس، وكانت لأربعين عاماً من ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقيل بعد ذلك، سببها أن كسرى قيل هو: برويز غضب على النعمان بن المنذر وكان أمّره قبلها على الحيرة، فحبسه، ومات في الحبس، وكان النعمان قبل ذلك أودع سلاحه ودروعه لدى هانيء بن مسعود الشيباني البكري، فأرسل كسرى يطلبها، فأبى هانيء بن مسعود، وقال: "هذه أمانة والحر لا يسلم أمانته"، فاستشار كسرى في شأنه ثم بعث الهرمزان في جيش كبير، فلما بلغ بكر بن وائل خبرهم، أتوا مكاناً من بطن ذي قار فنزلوه، ووصلت إليهم الأعاجم، واقتتلوا ساعة وانحزمت الأعاجم هزيمة قبيحة، وأكثر العرب الأشعار في ذكر هذا اليوم، انظر: أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر (٨١/١).

^(٢) وهو حديث لا يصح، وقد روي شطره الأخير "بي نصر" مستقلاً، وقد أخرجه سعيد بن منصور قال: أخبرنا هشيم، قال: أخبرني رجل من بني عقيل؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "بي نصر"، وذلك أول ما بعث النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور - تكملة التفسير - (٣٦٨/٧).

وورد في كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد قال هشيم: "وأخبرني شيخ من قيس يقال له: حفص بن مجاهد، وكان عالماً بأخبار الناس"، انظر: أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة (٨٢٩/٢)، والعلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله) (١٢٩/١)، ورواه الطبراني في الكبير في قصة ورد فيها حوار بين أبي بكر الصديق رضي الله عنه وبين نفر من قبيلة بكر بن وائل حينما قدموا مكة قبل معركة ذي قار، وفي آخرها: "فلما التقوا يوم ذي قار هم والفرس، قال شيخهم: ما اسم الرجل الذي دعاكم إلى ما دعاكم إليه؟ قالوا: محمد، قال: فهو شعاركم فنصروا على القوم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بي نصر»"، الطبراني، المعجم الكبير (٦٢/٦) برقم (٥٥٢٠)، وسنده كلهم ثقات، قال الهيثمي: "رواه الطبراني، ورجاله ثقات، رجال الصحيح غير خالد بن عيسى، وهو ثقة"، وأورده الألباني في الضعيفة ولم يتعقبه، انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢١١/٦)، والألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٤٩/٢).

والشطر الأول، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «الْيَوْمَ انْتَصَفَ الْعَرَبُ فِيهِ مِنَ الْعَجَمِ»، أخرجه خليفة بن خياط في "الطبقات" قال: حدثني محمد بن سواء قال: حدثنا أبو الأشهب الصنعاني عن بشر بن يزيد الصنعاني وكان قد أدرك الجاهلية، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن طريقه أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير"، وابن قانع في "معرفة الصحابة"، ورواه ابن قانع أيضاً في "معرفة الصحابة" قال: "حدثنا عبد الله بن محمد الوراق، أخبرنا سليمان بن داود المنقري، أخبرنا يحيى بن يمان، أخبرنا أبو عبد الله التيمي، عن عبد الله بن الأخرم، عن أبيه وكانت له صحبة"، انظر: البخاري، التاريخ الكبير (٣١٢/١٠)، ابن قانع، معجم الصحابة (٩٨/١).

زواجه منها، وذلك بعد الفجار^(١) بخمس عشر سنة، وشهوده بناء الكعبة في الخامسة والثلاثين من عمره الشريف، وما ظهر من كرامة الله له، وما عرف به من الأمانة حتى لقب بالأمين، وأظهر الله له من الكرامات من تسليم الحجر والشجر عليه صلى الله عليه وسلم.

المحور الثالث: بدء الوحي وما تلاه من أحداث.

أشار إلى ما كان من حاله صلى الله عليه وسلم قبيل نزول الوحي عليه من تحبيب الخلاء والتحنث، والرؤيا الصالحة التي سبقت نزول الوحي، وما صفة نزول الوحي إليه وما كان يلقاه من الشدة، ومواساة خديجة رضي الله عنها له، وذكر السابقين بالإسلام من المؤمنين الأوائل، والجهر بالدعوة بعد ثلاثة أعوام من مبعثه، وما ترتب على ذلك من ابتلاء للنبي صلى الله عليه وسلم ومن آمن به، ونصرة عمه له صلى الله عليه وسلم.

ثم تطرق إلى أمر النبي صلى الله عليه وسلم المستضعفين من أتباعه أن يهاجروا إلى أرض الحبشة، وسرد عامة أسماء من هاجروا نساءً ورجالاً، وما حصل من محاولة المشركين من تأليب النجاشي عليهم، وأورد ما تعرض له النبي صلى الله عليه وسلم من الأذية والاستهزاء الذي تواطأ عليه المستهزئين من صناديد قريش، وذكر إسلام حمزة رضي الله عنه، وقصة إسلام عمر رضي الله عنه، وما تلى ذلك من أحداث كمقاطعة بني هاشم، والصحيفة الجائرة التي حوت بنود مقاطعتهم، ومضى الأمر على تلك الحال ثلاث سنين، ثم قام رجال من قريش بنقضها، وظهرت دلائل النبوة في أكل الأرضة لها سوى ذكر اسم الله، وأشار إلى خروج الصديق رضي الله عنه مهاجراً ثم عودته بجوار ابن الدغنة، وعودة بعض مهاجرة الحبشة لما شاع من أن قريش أسلمت، وتطرق إلى ما لقيه النبي صلى الله عليه وسلم بعد موت أبي طالب من الأذية، وخروجه بعد ذلك إلى الطائف وما لقيه من الشدة صلى الله عليه وسلم، ثم دخوله مكة في جوار المطعم بن عدي، وكان في عودته من الطائف لقي طائفة من الجن حضروا يستمعون القرآن.

وأشار إلى حادثة الإسراء والمعراج، وما رآه في تلك الليلة، وفرض الصلاة، وما كان يحرص عليه النبي صلى الله عليه وسلم من لقاء الناس بالموسم وعرض الإسلام عليهم، إلى أن جاءت نوبة الأنصار الذين أذخروا لهم هذا الخير.

(١) حرب الفجار: حرب كانت في مبدئها بين كنانة وهوازن، وساندت فيها قريش كنانة، وسببها أن البراء بن قيس من بني كنانة قتل عروة الرخال من بني هوازن لوحشة كانت بينهما، فهاجت الحرب بين كنانة وهوازن بسبب ذلك، سميت الفجار لتسمية قريش لها بذلك قيل: لأنها كانت في الأشهر الحرم فقالت قريش إننا فجرنا أي فسقنا بفعل ذلك، وقيل إن النبي صلى الله عليه وسلم شهدها مع قريش، وبسببها كان حلف الفضول في دار ابن جدعان، وقيل هذا هو الفجار الأكبر وكان قبله ثلاثة حروب سميت فجاراً، انظر: ابن هشام، سيرة ابن هشام (١/١٨٤)، وابن سعد، الطبقات الكبير (١/١٠٤).

المحور الرابع: بيعة العقبة وما تلاها إلى الهجرة.

وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أول ما لقي الأنصار كان في الموسم حيث لقي ستة منهم، ثم لقي اثني عشر رجلاً منهم في العام القادم، ثم كانت بيعة العقبة وكانت عدّة الذين بايعوا تلك الليلة ثلاثاً وسبعين رجلاً وامرأتين، واختار منهم اثني عشر رجلاً نقيباً يكونون كفلاء على قومهم، وأمرهم بالرجوع إلى رحالهم، ثم الرجوع إلى المدينة فيما بعد، وفشا الإسلام في المدينة، ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه الذين هم في مكة أن يهاجروا إلى المدينة.

وذكر ابن خلدون أسماء المهاجرين الأوّل، وما كان من ردة فعل المشركين من قريش، حيث اجتمع مشيختهم ومن معهم في دار الندوة وعزموا على أن يجتمعوا على يقتل النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يلحق بمن هاجر، وحددوا لذلك موعداً لكن الله سبحانه وتعالى كشف لنبيه صلى الله عليه وسلم مكبرهم وكيدهم فخلف علياً رضي الله عنه في مكانه، وتحمياً صلى الله عليه وسلم هو وصاحبه الصديق رضي الله عنه للخروج وهاجروا، وذكر ابن خلدون تفاصيل الهجرة حتى وصول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في الثاني عشر من شهر ربيع الأول، ولحق علي رضي الله عنه بعد رده الودائع، وفصل ابن خلدون في أعمال النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة من بناء المسجد والمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وموادعة اليهود، وما كان بعد من فرض الزكاة، وما زيد في صلاة الحضر بعد أن كانت ركعتين.

المحور الخامس: الغزوات.

وهو المحور الذي استغرق المجال الأكبر من السيرة النبوية لديه، حيث تطرق ابن خلدون رحمه الله إلى المغازي والبعوث وما حدث في طياتها من أحداث، فذكر الأبواء وبواط والعُشيرة وبدر الأولى، ثم قال: "وفي هذه الغزوات كلها غزا بنفسه وبعث فيما بينها بعوثاً نذكرها، فمنها - ثم ذكرها -"^(١).

ثم أورد ما كان بعدها من البعث، وذكر صرف القبلة، ونقل الأقوال في تأريخه. ثم تطرق إلى بدر الكبرى وفصل فيها، وما كان بعدها من أحداث، كقتل كعب بن الأشرف، وقتل سلام بن أبي الحقيق، ثم غزوة أحد، وفصل فيها، وسرد ما كان بعدها من غزوات وبعوث وسرايا وأحداث إلى عام الوفود.

المحور السادس والأخير: حجة الوداع وما بعدها إلى تولية الصديق رضي الله عنه.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢/٤٢٥).

ذكر حجة الوداع، وأشار إلى أخبار من ادعى النبوة كالأسود العنسي الذي تنبأ باليمن، ومسيلمة الكذاب في بني حنيفة، وطليحة الأسدي، ووفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وما كان من بعث جيش أسامة رضي الله عنه، وما حصل من أحداث داخل المدينة حينما توفي النبي صلى الله عليه وسلم ومواقف الصديق رضي الله عنه العظيمة وسياسته الرشيدة، وما حصل يوم السقيفة إلى أن تولى الصديق رضي الله عنه وبايعه الناس.

الملاحظات والسّمات البارزة في سردية ابن خلدون لأحداث السيرة.

أولاً: السرد بالترتيب الزمني للأحداث.

ثانياً: الاختصار أحياناً، نحو قوله: "وفيها قال أهل الافك ما قالوا في شأن عائشة مما لا حاجة بنا إلى ذكره وهو معروف في كتب السير، وقد أنزل الله القرآن الحكيم ببراءتها وتشريفها"^(١).

ثالثاً: ندرة التصرف بالشرح أو التعليق سوى في مواطن قليلة جداً، كتوجيهه لإشكال أورده في قصة الحديبية حينما أبى سهيل بن عمرو مبعوث قريش أن يكتب في الصلح الذي بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم كلمة: "رسول الله"، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم عليّاً أن يمحوها، فأبى وتناول النبي صلى الله عليه وسلم الصحيفة بيده ومحا ذلك وكتب "محمد بن عبد الله"، قال ابن خلدون معلقاً: "ولا يقع في ذهنك من أمر هذه الكتابة ريب فإنّها قد ثبتت في الصحيح، وما يعترض في الوهم من أنّ كتابته قاذحة في المعجزة فهو باطل، لأنّ هذه الكتابة إذا وقعت من غير معرفة بأوضاع الحروف ولا قوانين الخطّ وأشكالها بقيت الأمية على ما كانت عليه، وكانت هذه الكتابة الخاصة من إحدى المعجزات"^(٢).

رابعاً: عدم تصريحه بمصادره فيما يورده من أخبار إلا قليلاً.

خامساً: قلة الوقفات النقدية لديه.

وهاتين السمتين الأخيرتين أزيدهما توضيحاً وتمثيلاً في المسألة الآتية:

المسألة الثانية: مصادر ابن خلدون في السيرة وملامح النقد فيها لديه.

يمكننا استخلاص المصادر التي نقل عنها ابن خلدون أحداث السيرة من خلال تصريحه بأسماء بعض الأئمة، ومن خلال مقارنة نصوصه بنصوص بعض المصادر الأصلية في هذا الباب. أما بالنسبة للأمر الأول أي ما ذكره من أسماء الأئمة الذين سبقوه، فإنه يصرح بذكرهم أحياناً على قلة كابن إسحاق في مواطن، وكذا الواقدي والطبري رحمهم الله، ومن النصوص الواردة عنه في ذلك:

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٤٦/٢).

(٢) نفس المصدر (٤٤٨/٢).

"والذي ذكر ابن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله وغيره أنّ المقاول لسعد بن عبادَة إنما هو أسيد بن الحضير والله أعلم"^(١)، ومما وقفت عليه من أساليب النقل عنه، المصطلحات الآتية: ويروى عن ابن إسحاق، قال ابن إسحاق، وفي رواية ابن إسحاق، وذكر ابن إسحاق والطبري.

ونقل عن الواقدي في موضعين: الأول في تفسير سبب تسمية غزوة ذات الرقاع، حيث قال: "وقال الواقدي: لأنّ الجبل الذي نزلوا به كان به سواد وبياض وحمرة رقاع فسميت بذلك وزعم أنها كانت في الحرم"^(٢)، وعند مقارنة نصوصه مع نصوص الواقدي نجد مطابقة في بعضها مما يرجح أن هناك نُقولُ أخرى عنه من غير تصريح باسمه.

وفي موطن آخر قال: "قال الواقدي: وكتب إلى المقوقس عظيم القبط يدعوه إلى الإسلام فلم يسلم"^(٣).

وصرح بالنقل عن الطبري رحمه الله في موطن، فيقول: "قال الطبري"، ويقول: "ونقل الطبري"، ويقول: "وعند الطبري"، ويقرن بينه وبين غيره فيقول: "وذكر ابن إسحاق والطبري".

وصرح بالنقل عن ابن حزم رحمه الله، في موضعين، في الإسراء والمعراج وفي صرف القبلة^(٤)، والذي يظهر أنه نقل عنه في موطن أخرى لتطابق بعض النصوص التي وقفت عليها مع ما هو موجود في جوامع السيرة لابن حزم.

أما ملامح الشخصية النقدية في أخبار السيرة فلم يكن لابن خلدون رحمه الله أثر نقدي ولا تميّز يذكر فيما يرتبط بسرد أحداثها، لكن كان له بعض العبارات والإشارات التي يمكننا اعتبارها في هذا الباب، من ذلك:

استعماله عبارة "الصحيح"، كقوله: "وفي الصحيح عن طلحة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حمر النعم ولو دعي به في الإسلام لأجبت»"، وقوله: "كما ورد في الصحيح من أخباره"، وقوله: "وأخبر بذلك كما وقع في الصحيح"، وأورد في عام الوفود قصة وقال: "قصة ذكرها أهل الصحيح"^(٥).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٤٦/٢).

(٢) نفس المصدر (٤٤٠/٢).

(٣) نفس المصدر (٤٥٣/٢).

(٤) نفس المصدر (٤٢٦/٢).

(٥) نفس المصدر (٤٧٩/٢).

قال في غزوة الخندق: "كانت في شوال من السنة الخامسة، والصحيح أنها في الرابعة، ويقويه أن ابن عمر رضي الله عنه يقول ردّي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة ثم أجازني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فليس بينهما إلا سنة واحدة وهو الصحيح" (١).

وهذا نقد وترجيح من ابن خلدون مبني على التأريخ.

وورد عنه انتقاد وتعليل لرواية في الصحيح لمعارضتها لما هو معلومٌ مستفيض، ورجح الرواية المعارضة لها بهذا الاعتبار، فقال: "وقد وقع في الصحيح أن مراجعته وقعت في ذلك بين سعد بن عباد وسعد بن معاذ وهو وهّم ينبغي التنبيه عليه، لأن سعد بن معاذ مات بعد فتح بني قريظة بلا شك داخل السنة الرابعة وغزوة بني المصطلق في شعبان من السنة السادسة بعد عشرين شهراً من موت سعد، والملاحاة بين الرجلين كانت بعد غزوة بني المصطلق بأزيد من خمسين ليلة، والذي ذكر ابن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله وغيره أن المقاتل لسعد بن عباد إنما هو أسيد بن الحضير والله أعلم" (٢).
ويُحسب لابن خلدون في الانتقاء في روايات السيرة تحجُّبه بعض الروايات التي يوردها من قبله في بعض السياقات، مثل قصة الغرائق، وخطبة العباس رضي الله عنه في بيعة العقبة، وغيرها، وقد يكون ذلك من باب تجنب الروايات المعلولة أو أنه كان مهتماً بالأحداث البارزة الكبيرة.

(١) رجّح ابن خلدون أنها في السنة الرابعة (٤هـ)، وقد اختلفت آراء أهل العلم في تحديد السنة التي وقعت فيها غزوة الخندق، والأكثر على أنها في السنة الخامسة، وقد أشار الحافظ ابن كثير رحمه الله إلى هذه المسألة فقال: "وقد كانت غزوة الخندق في شوال سنة خمس من الهجرة، نص على ذلك ابن إسحاق، وعروة بن الزبير، وقتادة، والبيهقي، وغير واحد من العلماء، سلفاً وخلفاً"، انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (٢٨٢/٤)، قال ابن هشام رحمه الله: "ثم كانت غزوة الخندق في شوال سنة خمس"، انظر: ابن هشام، سيرة ابن هشام (٢١٤/٢)، وترجيح البيهقي لهذا القول في دلائل النبوة (٣٩٢/٣)، وإلا فإنه في السنن جعل القول بأنها سنة أربع أرجح، ولكنه أشار إلى إمكانية الجمع بين القولين، فقال: "وقول عروة بن الزبير، ثم الزهري في رواية موسى بن عقبة عنه، ثم مالك بن أنس في غزوة الخندق أنها كانت سنة أربع أولى بالصحة من قول من قال: إنها كانت سنة خمس، لموافقة أقوالهم حديث ابن عمر، مع اتصال حديث ابن عمر وثبوته، وانقطاع قول غيره؛ وقد جمع بعض أهل العلم بين أقوالهم بأن أحداً كانت لستين ونصف من مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة، والخندق لأربع سنين ونصف من مقدمه، وقول من قال: سنة أربع، أراد بعد تمام أربع وقبل تمام الخمس" انظر: البيهقي، السنن الكبير (٤٩٨/١١)، والله أعلم بالصواب.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٤٦/٢).

الفرع الثاني: أحداث عصر الخلافة.

من مُهمّات النقد التاريخي الإسلامي أن يكون مبنياً على الدّراية بالأصول الشرعية، والتّشبع بالعقيدة الإسلامية الصّافية المستمدة من منابعها العتيقة، فضلاً عن تصفية تلك الروايات من الدّخيل الذي لا يُعلم ثبوته وصحته، لِيَسْلَمَ للنّاظر في التاريخ قراءته وتفسيره للأحداث التي قد تستغل لتشويه حقبة ما بسبب دوافع شُعبوية أو مذهبية أو سياسية ونحوها مما يولّد العداوة التي قد تمنع من الإنصاف في الحكم على الحوادث التاريخية.

قال الشيخ العمري في هذا الصّدّد: "ولا يسعني إلا أن أدعوا المؤرخين المسلمين إلى تقديم دراسات مفصلة تكشف عن ملامح التفسير الإسلامي للتاريخ وعن أبعاد المنهج النقدي الذي تعامل وفقه روايات التاريخ الإسلامي، كما أحذر شبابنا من الاعتماد في فهم أحداث التاريخ الإسلامي وتصور عظماء رجاله على روايات تُسوّفها كتبُ التاريخ والأخبار دون تمحيص، مما يعطي صورة مشوهة لأحداث التاريخ الإسلامي لتأثر الإخباريين الذين اعتمدتهم الطبري وغيره من المؤرخين بالأهواء المختلفة والاتجاهات المذهبية والسياسية المتباينة التي طبعت رواياتهم عن عصر الراشدين وما بعده من عصور الأمويين والعباسيين، وأنه لا بد من محاولة جادة لإعادة صياغة التاريخ الإسلامي بأقلام إسلامية تؤمن بالله وبرسوله وتحس بدور الإسلام وأثره في تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا"^(١).

ومن وقف على تقارير ابن خلدون رحمه الله في سياقات ذكر الأحداث التي جرت بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمن الصحابة رضي الله عنهم يجده من أفضل المؤرخين في الحديث عنها من جهة تفسيرها وتوجيهها بناء على الأصول الشرعية المقررة لعدالة الصحابة رضي الله عنهم، وهو أساس من الأسس التي قامت عليها حجية السنة النبوية، فقد كان ابن خلدون مصطحباً منهج أئمة السلف في هذا الباب الذي هو قائم على إثبات عدالة الصحابة رضي الله عنهم، مع ما يتفرع عن ذلك من الكفِّ عما شجر بينهم، والتماس الأعذار لهم وحمل ما يشكل مما ثبت على أحسن المحامل وإحسان الظنِّ بقوم وعدهم الله سبحانه وتعالى الحُسنى.

وسأورد في هذا المقام تقارير ابن خلدون رحمه الله لعدالة الصحابة رضي الله عنهم الذين هم اللبنة الأولى التي قام عليها صرح السنة النبوية التي نقلت إلينا، وذلك من خلال مسألتين هامتين:

المسألة الأولى: تقرير ابن خلدون لصحة خلافة الصديق رضي الله عنه

(١) العمري، السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية (٣٨/١).

قال رحمه الله: "فلما استحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم استخلف أبا بكر على الصلاة، إذ هي أهم أمور الدين، وارتضاه الناس للخلافة، وهي حمل الكافة على أحكام الشريعة"^(١).

في هذا النص الجامع يقرر ابن خلدون رحمه الله عدالة الصحابة من خلال إثبات أحقية أبي بكر الصديق رضي الله عنه بالخلافة، من خلال طريقين في الاستدلال:

الأول: استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم له على الصلاة في حياته.

الثاني: أنه قد ارتضاه خليفة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم العدول.

فقد أشار رحمه الله إلى أهم ما استدل به أهل العلم على صحة خلافته وأحقية بها، وهو كون النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه في الصلاة وصلى بالناس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم أياماً، وأبى النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي بالناس غيره.

وقد دلت النصوص المستفيضة على أنها حق، وهذا محل إجماع بين أهل العلم إنما اختلفوا: هل انعقدت بالنص والعهد كخلافة عمر رضي الله عنه، أو بالإجماع والاختيار، والصواب أنها ثبتت باختيار الصحابة رضي الله عنهم وإجماعهم واجتماعهم عليه بعد بيعته، ودل على صحة خلافته وجوه متعددة^(٢).

ويمكن إجمال أهم هاته الوجوه فيما يلي:

أولاً: الخبر بوقوعها.

ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَقَدْ هَمَمْتُ، أَوْ أَرَدْتُ، أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ فَأَعْهَدَ، أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُونَ أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَنِّونَ، ثُمَّ قُلْتُ: يَأْبَى اللَّهُ وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ، أَوْ: يَدْفَعُ اللَّهُ وَيَأْبَى الْمُؤْمِنُونَ»^(٣). وهذا دليل من دلائل النبوة، حيث أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يكتب ويوصي ويستخلف بالتصريح كتابة، ثم أعرض عن هذا، وأشار أن الذي أراده الله سبحانه وتعالى وعزم عليه نبيه صلى الله عليه وسلم كائن لا محالة، فترك الكتابة، وفي ذلك حكمة كبيرة.

ترجم له البخاري رحمه الله بقوله: باب الاستخلاف، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: فأعهد، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "أي: أعين القائم بالأمر بعدي، هذا هو الذي فهمه البخاري فترجم به، وإن كان

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٥٥/١).

(٢) انظر: ابن قاسم، أبو بكر الصديق أفضل الصّحابة، وأحقّهم بالخلافة (ص ٨٠).

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٩/٧) برقم: (٥٦٦٦) كتاب المرضى، باب قول المريض إني وجع أو رأسي،

(٨٠/٩) برقم: (٧٢١٧) كتاب الأحكام، باب الاستخلاف.

العهد أعم من ذلك، لكن وقع في رواية عروة عن عائشة بلفظ: «ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً»، وقال في آخر: «ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»، وفي رواية لمسلم: «ادعي لي أبا بكر أكتب كتاباً فأني أخاف أن يتمنى متمن ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»، وفي رواية للبخاري: «معاذ الله أن تختلف الناس على أبي بكر»، فهذا يرشد إلى أن المراد بالخلافة^(١).

فالحاصل أنه وقع ما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم من اختيار الله سبحانه وتعالى أبا بكر خليفة للنبيه صلى الله عليه وسلم قدراً وشرعاً، وهو اختيار المؤمنين الذين رضوا به وبايعوه وسمعوا له وأطاعوا.

ثانياً: إحالة النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بكر رضي الله عنه والأمر بطاعته.

فقد ورد في غير ما حديث أنه صلى الله عليه وسلم أحال عليه عند احتمال غيابه هو صلى الله عليه وسلم، من ذلك أن امرأة سألته إذا لم تجده عندما تأتية - تعني الموت -، فقال صلى الله عليه وسلم: «إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ»^(٢).

وفي الحديث المشهور: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، وقوله صلى الله عليه وسلم: «اقتدوا بالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(٣).

ثالثاً: دلالة النبي صلى الله عليه وسلم أمته وإرشادها إلى بيعته.

فإنه صلى الله عليه وسلم ورد عن في أكثر من مناسبة التنويه بشأن الصديق رضي الله عنه ومنزلته لديه، وقد قال فيه وفي عمر رضي الله عنهما: «فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْشُدُوا»^(٤).

ويظهر هذا أيضاً من خلال تقديمه للصلاة بالناس أيام مرضه صلى الله عليه وسلم، ولا يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم أحداً للصلاة سوى أبا بكر رضي الله عنه، وهذا الذي استدل به ابن خلدون رحمه الله على صحة

(١) ابن حجر، فتح الباري (٢٠٦/١٣).

(٢) متفق عليه، مضمي تخريجيه ص (٢٠٢) من هذا البحث.

(٣) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٤٣/٦) برقم: (٣٦٦٢) أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب، (٤٣/٦) برقم:

(٣٦٦٢ م) أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب، (٤٥/٦) برقم: (٣٦٦٣) أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب، (١٣٣/٦) برقم: (٣٧٩٩ م) أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب مناقب عمار بن ياسر رضي الله عنه وابن

ماجه في "سننه" (٧٣/١) برقم: (٩٧) أبواب السنة، فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وغيرهم.

(٤) أصل الحديث متفق عليه، وأورده مسلم في قصة طويلة وهاته اللفظة وردت عنده في "صحيحه" (١٣٨/٢) برقم:

(٦٨١)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب قضاء الصلاة الفائتة.

خلافته وأن النبي صلى الله عليه وسلم ما قدمه للصلاة التي هي أهم من الخلافة إلا أنه أولى الناس بها، وهذا الذي اعتمد عليه كثير من أئمة السنة في تقرير هذه القضية التي لا يمتري فيها إلا جاهل أو معاند^(١). وهو هناك وجوه أخرى وأدلة تقرّر أحقية الصديق رضي الله عنه بخلافة النبي صلى الله عليه وسلم، وفيما ذكر كفاية وغنية.

تنبيه واستدراك:

مع أن ابن خلدون رحمه الله نادى بتطبيق النقد على الروايات التاريخية، إلا أنه في واقع الأمر حصل منه التفريط عملياً في الوفاء بما دعا إليه، وقد يعتذر له - كمن سبقه من المؤرخين - أن جمع المادة التاريخية أخذ منه الجهد ولم يتفرغ لتمحيص ما يرتضيه^(٢).

ولقد كان معتقد ابن خلدون في عدالة الصحابة رضي الله عنهم واضحاً جلياً لمن وقف على تقريراته في بيان فضلهم، فقد كان على أصل أهل السنة في الباب، من جهة حرصه على الكف فيما شجر بينهم، والاعتذار لهم، وإثبات عدالتهم في الجملة، وبيان فضلهم، وقد أعلّ وانتقد بعض الوارد مما يخالف هذا الأصل، من ذلك ما مرّ ذكره.

ومما قاله في هذا الصدد - أيضاً -: "فكثيراً ما يوجد في كلام المؤرخين أخبار فيها مطاعن وشبه في حقهم - يعني الصحابة رضي الله عنهم - أكثرها من أهل الأهواء، فلا ينبغي أن تسوّد بها الصحف"^(٣).

لكنه فرط من جهة إيراد بعض الروايات التي وردت من طرق وروايات من يُتهم في الصحابة رضي الله عنهم، ويتزيّد عليهم، ومما أردت أن أمثّل به في هذا الباب، قصة خبر السقيفة، حيث أوردها ابن خلدون كغيره من كثير من المؤرخين، وفيها من الزيادات على ما ورد في الصحيح، ما تتجلى منه اللمسات الرافضية المعادية للصحابة وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم خاصة^(٤)؛ فإن كان عذر الطبري وأمثاله ممن أسندوا

(١) وقد أورد هذه الوجوه في تقرير صحة خلافة الصديق رضي الله عنه محمد بن عبد الرحمن (بن قاسم) الحنبلي رحمه الله في كتابه القيم: أبو بكر الصديق أفضل الصحابة، وأحقهم بالخلافة، الذي هو خلاصة لما أورده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه العظيم: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية.

(٢) ومع هذا يعاب عليه خلو كتابه من الأسانيد، فلو أنه أورد كثيراً مما أورده ببيان رواته ومخارجه لكان ذلك أسهل للناظر، وأبرأ للذمة، انظر ما ذكره في هذا الصدد الدكتور خالد كبير علّال في كتابه: أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة - دراسة نقدية تحليلية هادفة (ص ١٢).

(٣) ابن خلدون، المقدمة (٦٥٠/٢).

(٤) مثل روايات أبي مخنف لوط بن يحيى.

وأحالوا على الرواة، وبينوا منهجهم في أنهم قد يوردون ما يستنكر فعلى الناظر في كتبهم التمهيص، فما هو عذر من يورد مثل تلك الروايات بغير أسانيد ويسكت عنها، لا شك أن ذلك قصورٌ كبير، وفساده عظيم، خاصةً عند من يحث ويدعو لنقد تلك الروايات التاريخية.

وإن كان ابن خلدون قد نبّه على عدم الاغترار بكل ما يروى في حق الصحابة رضي الله عنهم، حيث قال: "فكثيراً ما يوجد في كلام المؤرخين أخبار فيها مطاعن وشبه في حقهم -يعني الصحابة رضي الله عنهم- أكثرها من أهل الأهواء، فلا ينبغي أن تسوّد بها الصحف"^(١).

وسأسوق الرواية الصحيحة لقصة السقيفة، حيث اجتمع الصحابة رضي الله عنهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، لينظروا فيمن الأمر بعده، ثم أذكر بعض الزيادات التي وردت في الرواية الأخرى التي من طريق أبي مخنف، والتي أورد ابن خلدون في تاريخه شيئاً منها، ليتجلى للقارئ أن تلك الزيادات مما لا يتناسب مع ما هو معروف من أخلاق الصحابة رضي الله عنهم وما كانوا عليه من الدين والرحمة فيما بينهم. ذكر رحمه الله خبر السقيفة، وأورد فيه بعض ما يستنكر مثل:

قوله: "ثم طلب سعد في البيعة فأبى وأشار بشير بن سعد بتركه، وقال: إنما هو رجل واحد، فأقام سعد لا يجتمع معهم في الصلاة ولا يفيض معهم في الحديث حتى هلك أبو بكر"، وإن كان ابن خلدون قال أيضاً فيما بعد: "أجمع المهاجرون والأنصار على بيعة أبي بكر ولم يخالف إلا سعد إن صحّ خلافه فلم يلتفت إليه لشذوذه"^(٢)، فقله إن صحّ تردد منه ظاهر.

وقد عوفي ابن خلدون من إيراد بقية تلك الروايات المنكرة، لكن كثيراً من المؤرخين أوردوا لهذا الخبر روايات غريبة فيها كثيرٌ من الزيادات المنكرة، أشير إليها هنا بإجمال.

فالمتمامل في الفروق بين الروايات الصحيحة الثابتة يجدها ليست بذاك الطول الوارد في الروايات الزوائد من طرق الأخباريين، وتجد أن تلك الروايات تُشعرك أنك أمام مؤامرات بين جماعتين متنافستين، وكأن تربية النبي صلى الله عليه وسلم تلاشت واضمحلت في أول يوم من وفاته، في جوٍّ من الصراع الذي تظهر منه حمية الجاهلية، وأن الحباب بن المنذر قال: "إن أبوا عليكم فأجلوهم من هذه البلاد"، وفي بعض الروايات أن المهاجرين والأنصار كانوا لا يشكون في أن علياً رضي الله عنه هو خليفة النبي صلى الله عليه وسلم، وتجد التركيز على هذا الجانب كثيراً في روايات اليعقوبي، وتجد في تلك الروايات من المطاعن حتى في علي والعباس

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢/٦٥٠).

(٢) نفس المصدر (٢/٤٨٧).

وغيرهم رضي الله عنهم، وفيها إظهار سعد بن عباد بمواقف خلاف ما هو واردٌ وثابت عنه، ومن ذلك زعم أنه بقي ممتنعاً عن البيعة حتى مات الصديق رضي الله عنه، وأنه كان لا يصلي بصلاتهم ولا يحج معهم، وأنه توعدهم بأن يقاتلهم وهذا كله لا يجتمع مع ما عرف عن القوم من تعظيم شعائر الله، والحرص على اجتماع الكلمة، فالحاصل أن كل تلكم الزيادات تنم عن دوافع عدائية من رواها عمن نقلوا فيه تلك الأخبار.

وهذا الذي ينبغي أن تعمل فيه تلك القواعد النقدية النظرية، التي مرّ ذكر بعضها، ومن ذلك أن من دوافع الكذب التحيزات والتشيعات واختلاف الأهواء، ومن ذلك قضية نقد المتون بما لا يتوافق مع واقع أولئك المتكلم عنهم من الصحابة رضي الله عنه وأمثالهم.

وما يُبطل ما نُقل عن سعد بن عباد رضي الله عنه تلك المواقف والكلمات الغريبة، فضلاً عن أنها من طرق لا تصح، أنه ورد أن أبا بكر رضي الله عنه دخل على الأنصار رضي الله عنهم فتكلم، ولم يترك شيئاً أنزل في الأنصار، ولا ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم من شأنهم إلا وذكره وقال: "ولقد علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ وَادِيًا سَلَكَتُ وَادِي الْأَنْصَارِ»، ولقد علمت يا سعد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأنت قاعد: «قُرَيْشٌ وَلاَةُ هَذَا الْأَمْرِ، فَبَرُّ النَّاسِ تَبَعٌ لِبَرِّهِمْ، وَفَاجِرُهُمْ تَبَعٌ لِفَاجِرِهِمْ»، قال: فقال له سعد: "صدقتم نحن الوزراء، وأنتم الأمراء" (١).

فوالله الذي لا إله إلا هو هذا هو الظن به وبأمثاله من الأنصار والمهاجرين، أنهم يقفون عند النصوص، ويخضعون للحق، وأنهم كانوا أشد ما يكونون اعترافاً للصديق رضي الله عنه بالفضل والمنزلة، وأي شيء أدل على ذلك من أنهم بايعوه وسمعوا له وأطاعوا، فقد جاهدوا معه وكانوا يداً واحدة على المرتدين وأهل الكفر (٢).

المسألة الثانية: القراءة المنهجية لما جرى بين الصحابة كعلي ومعاوية وعائشة وطلحة والزبير وغيرهم رضي الله عنهم.

(١) أحمد بن حنبل، المسند، (١/١٩٨)، رقم (١٨)، وهو وإن كان مرسلاً عن حميد بن عبد الرحمن، فإن لم يدرك أبا بكر رضي الله عنه، لكنه أجود بكثير من روايات المتروكين والمتهمين، قال محققوا المسند: إسناده صحيح لغيره، يعني إلى حميد.

(٢) انظر لمزيد من الفائدة في تفاصيل خبر السقيفة، حقبة من التاريخ، لعثمان الخميس، ص (٥١)؛ وبحثاً موسعاً قيماً لهاته القصة في: إبراهيم أمين الجاف الشهرزوري البغدادي، مناهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية للقرون الهجرية الثلاثة الأولى ص (٥٩٧).

تطرق ابن خلدون رحمه الله لتلك الأحداث التي جرت في أواخر خلافة عثمان وأيام خلافة علي رضي الله عنهم وما كان لها من تبعات بعد ذلك، وتناولها بعقلية سلفية فريدة جمعت بين استحضار النصوص الشرعية المثبتة لعدالة الصحابة رضي الله عنهم، مع عدم إثبات العصمة لهم، وإمكانية وقوع الأخطاء منهم، والتنبيه على مقاصدهم الحسنة في طلب الحق، مع مراعاة الظروف التي حدثت فيها تلك الوقائع، وبيان كثير من الحقائق الاجتماعية والنفسية، والأحوال السياسية التي أهملها بعض من تكلم في هذا الموضوع الحساس، فوقعوا في أخطاء منهجية وتحاملوا على أقوام قد سبقت لهم من الله سبحانه وتعالى الحسنى، فَجَنَوْا على أنفسهم بالطعن فيمن رضي عنه الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وَجَنَوْا على قرائهم بأن ملأوا صدورهم غلاً وحقدًا على من أمرهم الله ﷻ بالاستغفار لهم واتباعهم بإحسان.

ومن التقارير القيمة له رحمه الله فيما يتعلق بمجريات الأحداث المذكورة، مذكره حينما تطرق إلى الحروب الواقعة في صدر الإسلام.

فأشار إلى أن اختلافهم يقع في الأمور الدينية الشرعية مبنياً على الاجتهاد في النظر في الأدلة الثابتة، وهم في ذلك -إن اختلفوا- على احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يكون الحق مع واحد من الطرفين، فيكون احتمال الصواب ممكناً فيهم جميعاً، فالتأثير مدفوع عن الكل إجماعاً.

الاحتمال الثاني: وإن قلنا إن الجميع محق، وكل مجتهد مصيب، فذلك أخرى بنفي الخطأ والتأثير عنهم^(١).

وفي هذا التقرير منه رحمه الله بيان مسألة مهمة أهملها بعض من تناول هاته القضية عرياً عنها، وهي أن الصحابة رضي الله عنهم وأهل تلك الحقبة من القرون المفضلة حصل منهم اجتهاد في تلك الوقائع وكانوا يريدون الحق، فكان منهم المخطيء والمصيب، فهم بين الأجر والأجرين، وعلى كل حال فإن الإثم مدفوع عنهم، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

ثم قال مؤكداً هذا المعنى: "وغاية الخلاف الذي بين الصحابة والتابعين أنه خلاف اجتهادي في مسائل دينية ظنية"^(٢).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٢٦٦).

(٢) نفس المصدر.

ثم أشار إلى الوقائع الأساسية في تلك الحقبة والأطراف فيها، فقال: "وهذا حكمه والذي وقع من ذلك في الإسلام إنما هو واقعة عليّ مع معاوية، ومع الزبير وعائشة وطلحة، وواقعة الحسين مع يزيد، وواقعة ابن الزبير مع عبد الملك"^(١).

وحللها تحليلاً قيماً مبناه على اعتبار الأصول التي مرّ ذكرها، والمعرفة بتلك الوقائع وأحوال الناس فيها، فحينما تكلم عن قضية عليّ ومعاوية المتفرعة عن مقتل عثمان رضي الله عنهم، ابتدأ رحمه الله عرض هذه الأحداث بالكلام عن عليّ رضي الله عنه وما حصل له عند توليه الأمر بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وبين أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا منتشرين في الأمصار منهم من كان في المدينة ومنهم من كان خارجها، ومنهم من بايع علياً رضي الله عنه ومنهم من توقف ولم يبايع حتى يجتمع أهل الحل والعقد فيجمعون على إمام يرتضيه الناس، وأن من كان بالأمصار ظنوا بعلي رضي الله عنه هوادة في السكوت عن مقتل عثمان رضي الله عنه لا أنه حرض أو تمالاً عليه - حاشاه -، وأن معاوية رضي الله عنه كذلك كانت ملامته عليه في ذلك. ثم ذكر اختلاف الفريقين بعد ذلك على رأيين:

الرأي الأول: الذي كان عليه عليّ ومن معه رضي الله عنهم في أنّ بيعته انعقدت، وألزم من تخلف عنها بمن اجتمع على بيعته بالمدينة النبوية مأوى المهاجرين والأنصار، وأرجأ المطالبة بدم عثمان إلى اجتماع الكلمة واتفاق الناس.

الرأي الثاني: ورأى معاوية وعمرو بن العاص وعائشة رضي الله عنهم ومن كان معهم أن البيعة لم تنعقد له بعد، وطائفة من أهل الحل والعقد غائبون في الآفاق، ولا تلزمهم بيعة القلة، ولا من كان ليس منهم، لذا كانوا على رأي واحد في المطالبة بدم عثمان رضي الله عنه، وأنهم غير ملزمين ببيعة حتى يقاد من قتلة عثمان رضي الله عنه ثم ذكر أنّ أهل العصر الثاني من بعدهم اتفقوا على تصويب علي رضي الله عنه فيما ذهب إليه، وأن بيعته قد انعقدت ولزمت جميع المسلمين آنذاك، وأنكروا على معاوية ومن معه رضي الله عنهم مخالفتهم.

ثم ساق الاعتذار للجميع فقال رحمه الله: "مع دفع التّأثيم عن كلّ من الفريقين، كالتّشأن في المجتهدين، وصار ذلك إجماعاً من أهل العصر الثاني، على أحد قولي أهل العصر الأوّل كما هو معروف"^(٢).

(١) نفس المصدر.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٦٧/١)

وهذا التفصيل الذي ذكره عن مجريات ما وقع بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، هو الذي دلت عليه مجموع الروايات الواردة في الباب، عند التأليف بينها، والنظر في تفاصيل تلك الأحداث، واعتبار الثابت منها المتوافق مع أخلاق القوم وصفاتهم التي عرفوا بها، فقد كانوا على قدر عظيم من الصدق في مواقفهم وحديثهم وأمانتهم وانتصارهم للحق، وبغضٍ النظر عن المصيب والمخطيء فإنهم كانوا يريدون إقامة العدل والقسط كلُّ بما يراه الصواب في طريق تحصيله والوصول إليه، فعلي رضي الله عنه كان يرى أنه لا بد من إقامة الخليفة بعد عثمان رضي الله عنه ثم ينظر في الأمر، ومعاوية ومن معه رضي الله عنهم كانوا يرون أنه لا بد من محاكمة القتلة ثم يقام الخليفة بعد ذلك، ورأوا أن علياً رضي الله عنه فرط في الأمر وقصر فيه، فظنوا أنه لا بد لهم من القيام به، ثم تداعت الأمور وسعى في الفتنة أهلها من اندس ومن ضعف إيمانهم، ولم يكن في الصحابة رضي الله عنهم من سعى في الفتنة أو ابتغاها.

ثم نقل عن علي رضي الله عنه اعتقاده فيمن قُتل من الفريقين، فقال: "ولقد سئل علي رضي الله عنه عن قتل الجمل وصقين فقال: "والذي نفسي بيده لا يموت أحد من هؤلاء وقلبه نقي إلا دخل الجنة" (١) يشير إلى الفريقين نقله الطبري وغيره (٢).

ثم قال مؤصلاً منهجاً عظيماً مبناه على الأصول الشرعية: "فلا يقعنّ عندك ريب في عدالة أحد منهم ولا قدح في شيء من ذلك فهم من علمت وأقوالهم وأفعالهم إنما هي عن المستندات وعدالتهم مفروغ منها عند أهل السنّة إلا قولاً للمعتزلة فيمن قاتل علياً لم يلتفت إليه أحد من أهل الحق ولا عرج عليه" (٣).

(١) لم أقف على هذا الأثر، لكن روى أبو حبيبة قال: دخلت مع عمران بن طلحة على علي رضي الله عنه حيث أتى الكوفة، فلما نظر إليه عليّ؛ قال: اذنُ مني يا ابن أخي! فأدناه حتى جلس على سريرِهِ، ثم قال: والله! إني لأرجو أن أكون أنا وأبوك ممن قال عز وجل: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧]، أخرج ذلك سعيد بن منصور في "سننه" (١٢٠٥)، ورواها الحاكم في "المستدرک" بسياق آخر: (٣٣٤٨)، وذكر أنه قال نفس المقولة لابنة عثمان بن عفان رضي الله عنه، روى ذلك سعيد بن منصور قبل رواية ابن طلحة من طريق عاصم بن بحدلة: (١٢٠٤)، ولا يمنع أن يكون الأمر تكرر من علي رضي الله عنه مع أبناء الصحابة الذين وقع بينه وبينهم خلاف أو قتال باجتهاد.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٦٨/١).

(٣) نفس المصدر (٢٦٨/١).

وهاهنا أمر هامٌ للغاية أشار إليه رحمه الله وهو أن عدالتهم مفروغٌ منها عند أهل السنة، وكلامه يؤيده تقارير كثيرة من أئمة السنة نقلوا الإجماع في هاته القضية^(١).

وأشار رحمه الله أنه لم يخالف في ذلك إلا أهل الأهواء والبدع الذين لا يعتد بأقوالهم^(٢).

ثم عاد رحمه الله إلى سرد وتصوير مشهد وأحداث واقعة مقتل عثمان رضي الله عنه، وعرضها بملايساتها الثابتة، بأسلوب متميز قلَّ أن تجد له نظيراً في كتب التاريخ:

ومهدّ لبيان هذه المحنة العظيمة بقوله: "وإذا نظرت بعين الإنصاف عذرت الناس أجمعين في شأن الاختلاف في عثمان، واختلاف الصحابة من بعد، وعلمت أنّها كانت فتنة ابتلى الله بها الأمة"^(٣).

ثم صوّر الحال التي كان عليها المسلمون بين يدي هذه الفاجعة، وأنهم كانوا مجتمعين قد كَبَتَ الله أعداءهم، وملّكهم مشارق الأرض ومغاربها، وكان عامّة الناس من العرب في أطراف البلاد ممن لم يصحبوا النبي صلى الله عليه وسلم فيهم جفوة وعصبية وفخر وبعُدٌ عن سكينة الإيمان فيهم بقايا من جاهلية، ووجدوا أنفسهم تحت سلطة الأنصار والمهاجرين من قريش من غير قبائلهم، فنقل ذلك على كثير منهم، ورأوا لأنفسهم بقبائلهم حقاً وحسباً، فقادهم ذلك إلى الخطّ من قريش، وبدأوا يظهرن التشكي من أمرائهم في الأمصار، ويرمونهم بالجور والأثرة، وفشت مقالاتهم في الأمصار، فلما بلغت عثمان رضي الله عنه تحرى وأرسل جماعة من خيار الصحابة رضي الله عنهم، فلم ينكروا من أمرائهم شيئاً، لكن لم تنقطع تلك الشناعات وفشت وتنامت، ورمي الوليد بن عقبة أمير الكوفة بشرب الخمر وشهد عليه جماعة، فحدّه عثمان رضي الله عنه وعزله، ثم استفحلت مطالب القوم بعزل العمال الذين هم على أمصارهم، واشتكوا إلى جمعٍ من الصحابة كعائشة وعليّ والزبير وطلحة رضي الله عنهم، فأجابهم عثمان رضي الله عنهم وعزل لهم بعض

(١) فهذا الخطيب البغدادي رحمه الله حينما تطرق لفضل الصحابة رضي الله عنهم والأحوال التي تثبت لهم العدالة ييقين قال: "هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء؛" وقال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: "وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنّهم كلهم عدول فواجب الوقوف على أسمائهم والبحث عن سيرهم وأحوالهم ليهتدى بهداهم فهم خير من سلك سبيله واقتدى به؛" وقال ابن الصلاح رحمه الله: "للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة". انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ٤٩)، وابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي (١/١٩)، ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٩٧).

(٢) كالخوارج والرافضة.

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٢٦٨).

العمال، لكنهم لم ينتهوا ولم يكفوا ألسنتهم، بل تجرأوا على أمير الكوفة سعيد بن العاص لما وفد على عثمان رضي الله عنه فحينما قفل راجعا منعه منها وردوه معزولاً.

ووقع خلاف بين عثمان وبعض الصحابة في المدينة رضي الله عنهم في عزل بعض العمال، فأبى عثمان رضي الله عنه إلا أن يكون على جَرْحَةٍ^(١)، فتمسك باجتهاده وهم كذلك.

ثم تفاقم البلاء حينما تداعى الغوغاء إلى المدينة متظاهرين بمطالب سلمية وهم يضمرون السوء له رضي الله عنه، وفيهم من العراق من البصرة والكوفة ومن مصر، واعترضهم في ذلك جماعة من الصحابة على رأسهم علي وأم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم، محاولين تهدئة الأمور، مطالبين عثمان رضي الله عنه عزل عامل مصر والنزول على طلبهم، فرجع القوم لكنهم سرعان ما عادوا مدعين أنهم وجدوا كتاباً من عثمان رضي الله عنه إلى عامل مصر فيه الأمر بقتلهم، وحلف عثمان رضي الله عنه -وهو المصدق وإن لم يحلف- أنه مكذوب، فطالبوه أن يمكنهم من كاتبه مروان، فلما حلف وأنكر أنه ما كتبه، قبل منه ولم يأخذه بشيء ليس عنده فيه بينة، ثم تجرأ القوم على عثمان رضي الله عنه وبيتوه وقتلوه، وانفتح باب فتنة عظيمة^(٢). قال ابن خلدون رحمه الله معلقاً على هذه الأحداث:

"فلكل من هؤلاء عذر فيما وقع، وكلهم كانوا مهتمين بأمر الدين، ولا يضيعون شيئاً من تعلقاته، ثم نظروا بعد هذا الواقع واجتهدوا والله مطلع على أحوالهم وعالم بهم ونحن لا نظنّ بهم إلا خيراً لما شهدت به أحوالهم ومقالات الصادق فيهم"^(٣).

فقد بين ابن خلدون رحمه الله في النص السابق الأحداث بصورتها الصحيحة المطابقة للواقع ولأخلاق القوم وما عرف عنهم، ولا يوجد أي دليل يثبت خلاف ذلك من سوء نية أو قصد فتنة من الصحابة رضي الله عنهم ومن كان معهم من صالحى التابعين، سوى أن الغوغاء ركبوا الفتنة وأججوها وسعوا فيها ممن لا يعرف أكثرهم، وقد تداعت الأمور وآلت إلى مقتل الخليفة المبشر بالجنة وما كان الصحابة رضي الله عنهم ومن معهم يتوقعون ذلك، ولا رضوا به بعد حصوله.

(١) والجَرْحَةُ: هي ما تجرح به الشهادة، انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (٣٣٨/٦)، يعني أن عثمان رد

شهادة بعض من طعن في بعض عماله.

(٢) هذا ملخص ما أورده ابن خلدون في المقدمة في هاتِهِ القضية.

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٦٩/١).

ثم تطرق رحمه الله إلى تفصيل ما وقع بعد ذلك من مجريات الأحداث بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، بين أنها مقتضى العصبية^(١)، بمعنى ما يقتضيه النسب وتوجهه القرابة من الولاء والنصرة، ثم قال كلاماً قيماً جامعاً في قضية عدالة الصحابة رضي الله عنهم وحسن الظن بهم:

"كان طريقهم فيها الحق والاجتهاد، ولم يكونوا في محاربتهم لغرض دنيوي، أو لإيثار باطل، أو لاستشعار حقد كما قد يتوهمه متوهم، وينزع إليه ملحد^(٢)، وإنما اختلف اجتهداهم في الحق، وسقاه كل واحد نظر صاحبه باجتهاده في الحق، فاقتتلوا عليه، وإن كان المصيب علياً، فلم يكن معاوية قائماً فيها بقصد الباطل، إنما قصد الحق وأخطأ، والكل كانوا في مقاصدهم على حق"^(٣).

ثم مهد في الاعتذار لمعاوية رضي الله عنه بما سار عليه من سياسة، سواء نصرت له عثمان رضي الله عنه ومطالبته بدمه، وفي مراعاته لقومه بني أمية وما كان بعد ذلك من توليته لابنه يزيد، إذ هو من جهة أمر طبيعي من آثار المودة في قرابته، ومن جهة أخرى لو أنه حمل بني أمية على أمر يكرهونه وخالفهم في ذلك فولى غيره لخشي أن تتفرق الكلمة التي كان جمعها أعظم مصلحة من رأي آخر يفرقهم به.

وساق أنموذجاً يؤيد به هاته السياسة الحكيمة فيما نقل عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أنه كان إذا رأى القاسم بن محمد بن أبي بكر يقول: "لو كان لي من الأمر شيء لولّيته الخلافة"^(٤)، وأنه لم يفعل

(١) العصبية مشتقة من العصب ومنها التعصيب في الفرائض، فيقال عاصب وهو الذي يرث بغير تقدير، فالعصبية التي يريد بها ابن خلدون ويكثر من إطلاقها في كتابه يريد بها القرابة التي لها آثارها الإيجابية من النصرة والصلة ونحو ذلك، قال ابن خلدون رحمه الله: "وذلك أنّ صلة الرّحم طبيعي في البشر إلّا في الأقلّ ومن صلتها النّعة على ذوي القرى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة فإنّ القريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العدا على ويودّ لو يحول بينه وبين ما يصله من المعاطب والمهالك نزعة طبيعيّة في البشر مذ كانوا"، انظر: تاريخ ابن خلدون (١/١٦٠).

(٢) ليس المراد هنا الإلحاد الاصطلاحي في الإيمان بالله، إنما بمعناه العام وهو الزيغ والخروج عن الحق، قال ابن فارس رحمه الله: "ألحد الرجل، إذ مال عن طريقة الحق والإيمان"؛ انظر: ابن فارس أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون (٥/٢٣٦).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٢٥٧).

(٤) في الطبقات لابن سعد رحمه الله قال عمر بن العزيز رحمه الله: "لو كان لي من الأمر شيء ما عدوت به القاسم بن محمد، وصاحب الأعوص إسماعيل بن عمرو بن سعيد بن العاص"، انظر: ابن سعد، الطبقات الكبير (٧/٣٣٨)، والأعوص موضع بشرقي المدينة على أحد عشر ميلاً منها طريق العراق، وكان ينزله إسماعيل بن عمرو بن سعيد ابن العاص، وكان له فضل لم يتلبس بشيء من سلطان بني أمية، لذا كان عمر بن عبد العزيز يجلّه، وانظر: أبو عبيد البكري عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (١/١٧٣).

ذلك لخشيته من ردة فعل بني أمية آنذاك والحكم كان فيهم، فكان منع ما يتوقعه من فرقة، أعظم مصلحة من تولية من يراه أحق منه لما قد يحصل معه من فتنة.

ثم قال كلمة تكتب بماء الذهب: "فالملك إذا حصل وفرضنا أنّ الواحد انفرد به وصرفه في مذاهب الحقّ ووجوهه لم يكن في ذلك نكير عليه"، فمعاوية رضي الله عنه ما استعمل منصبه في ظلم ولا عدوان ولا جور، بل كان حكمه وأيامه رحمة على المسلمين.

ثم أجاب عن عهد معاوية رضي الله عنه لابنه يزيد بناءً على المعنى السابق الذكر، حيث رأى أن بني أمية لن يجتمعوا على رجل من غيرهم، وأنه لم يظهر من يزيد آنذاك ما ينكر عليه، ولا يليق بمعاوية ولا من دونه من بني أمية أن يرضوه خليفة لأبيه لو علموا منه الفسق، فهذا مما يباه ما عرف عنهم خاصة أهل الحل والعقد منهم من دين وصلاح، وما كانوا عليه من خلق ومروءة، لذا استطرد بعد ذلك في الثناء على مروان بن الحكم ومن كان بعده كعبد الملك بن مروان رحمهم الله وكيف كانت منزلتهم عند أئمة العلم كالإمام مالك رحمه الله وغيره^(١).

ومما قرره في موضع آخر أن معاوية رضي الله عنه عدل عن الفاضل إلى المفضول حرصاً على الاجتماع الذي شأنه مقدم عند الشارع.

وقال: "وإن كان لا يظنّ بمعاوية غير هذا، فعدالته وصحبته مانعة من سوى ذلك، وحضور أكابر الصحابة لذلك وسكوته عن دليل على انتفاء الرّيب فيه، فليسوا بمن يأخذهم في الحقّ هواده، وليس معاوية بمن تأخذه العزة في قبول الحقّ، فإنّهم كلّهم أجلّ من ذلك، وعدالتهم مانعة منه"^(٢).

فيلاحظ على تقارير ابن خلدون السابقة تشبّعاً واضحاً بالأصول الشرعية المُحكّمة في قضية الصحابة رضي الله عنهم، وبما كان عليه أئمة السلف من المنهج الوسط في هذا الباب.

(١) انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٥٧/١).

(٢) المصدر السابق (٢٦٣/١).

المطلب الثاني: التطبيقات النقدية على الأخبار التاريخية لدى ابن خلدون.

الفرع الأول: أخبار من الأمم السابقة.

الخبر الأول: أخبار التباينة.

سأسوق فيما يلي ما أورده ابن خلدون من أخبار التباينة وما ذكر في تعليقه لأهميته، فقد ذكر أنها أخبار واهية، حيث ذكر بعض المؤرخين أن ملوكهم كانوا يغزون البلاد فيخرجون من اليمن إلى إفريقية، وأن بعض ملوكهم غزا إفريقية وأثنى في البربر وأنه هو من ستمهم البربر لمرطانتهم أي بسبب هذه البربرة... وأن بعض ملوكهم غزا المغرب ودوّخه، وأن ابنه من بعده بلغ وادي الرّمل في بلاد المغرب ورجع لصعوبة المسالك بسبب كثرة الرّمل، وكذلك يقولون في تبع الآخر أنه ملك بلاداً كثيرة وقطع المفازة إلى الصين فلقى أخاه الثاني الذي غزا سمرقند قد سبقه إليها فأثخن في بلاد الصين ورجعا بالغنائم وتركوا ببلاد الصين قبائل من حمير ومازالوا بها، وبلغ الثالث إلى قسطنطينية ودوّخ بلاد الروم ورجع^(١).

أورد ابن خلدون تلك الحكاية عن التباينة، وأبطلها منتقداً ما في طيات متنها من غرابة، فقال عنها ابتداءً، ووصفها بأنها بعيدة عن الصّحة، عريقة في الوهم والغلط، وأشبه ما تكون بأحاديث القصص الموضوعية.

ثم قال معللاً: "وذلك أنّ ملك التّباينة كان في جزيرة العرب، وكرسيّهم بصنعاء اليمن، وجزيرة العرب - كما هو معلوم - يحيط بها البحر من ثلاث جهاتها، فمن الجنوب بحر الهند، ومن الشرق بحر فارس الهابط منه إلى البصرة، ومن الغرب بحر السّويس الهابط منه إلى السّويس من أعمال مصر، فلا يمكن للسّالكين من اليمن إلى المغرب طريقاً من غير السّويس، والمسلك هناك ما بين بحر السّويس والبحر الشّاميّ قدر مرحلتين فما دونهما، ويبعد ويمتنع في العادة أن يمرّ بهذا المسلك ملك عظيم في عساكر موفورة من غير أن يصير من أعماله ويتعه لسلطانه، وقد كان بتلك الأعمال والبلاد العمالقة والكنعانيون بالشّام والقبط بمصر، ثمّ ملك العمالقة فيما بعد مصر، وملك بنو إسرائيل الشّام، ولم ينقل في الأخبار قطّ أنّ التّباينة حاربوا أحداً من هاته الأمم، ولا ملكوا شيئاً من تلك البلاد، وأيضاً فالشّقة من البحر إلى المغرب بعيدة، ويحتاج سالكها من الأزودة والعلوفة الكثير، فإذا ساروا في غير أعمالهم وبلدانهم احتاجوا إلى الزّرع والنّعم وهذا ليس بإمكانهم الحصول عليه إلا بانتهاب تلك البلاد، فلا يكفي ذلك للأزودة وللعلوفة عادة، حتى ولو أنهم نقلوا من بلادهم من ذلك شيئاً فلا تفي لهم الرّواحل بنقله،

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/١٦).

فلا بدّ وأن يمرّوا في طريقهم كلّها بأعمال وبلدان ملكوها لتكون الميرة منها، فإن قلنا إنّ تلك العساكر تمرّ بكل تلك الأمم من غير أن تهيجهم فتحصل لهم الميرة بالمسالمة فذلك أبعد وأشدّ امتناعاً.

ثم خلاص إلى أن قال: "فدلّ على أنّ هذه الأخبار واهية أو موضوعة".

ثم استطرّد في التعليل فقال: "وأما وادي الرّمل الذي يُعجز السّالك، فلم يسمع قطّ ذكره في المغرب، على كثرة سالكه ومن يقصّ طريقه من الرّكّاب والقرى في كلّ عصر وكلّ جهة، وهو على ما ذكره من الغرابة تتوفّر الدّواعي على نقله".

ثم ذكر غزوهم بلاد الشّرق وأرض التّرك، وأعلّوها بأنّ طريقها أوسع من مسالك السّويس، إلا أن الشّقة فيها أبعد وأمم فارس والرّوم معترضون فيها دون بلاد التّرك، ولم ينقل ولا علّم أنّ التّبابعة ملكوا بلاد الفرس أو الرّوم، وإنّما كانوا يحاربون الفرس على حدود بلاد العراق، وما بين البحرين والحيرة والجزيرة بين دجلة والفرات وما بينهما، وأعلّ ذلك أيضاً بما يعترضهم من طول المسافة التي تحوّلهم إلى الأزودة والعلوفات، ثم قال: "فالأخبار بذلك واهية مدخولة وهي لو كانت صحيحة النّقل لكان ذلك قادحاً فيها فكيف وهي لم تنقل من وجه صحيح".

وقول ابن إسحاق في خبر يثرب والأوس والخزرج أنّ تبعاً الآخر سار إلى المشرق محمولاً على العراق وبلاد فارس وأما بلاد التّرك والتّبت فلا يصحّ غزوهم إليها بوجه لما تقرّر فلا تتقنّ بما يلقي إليك من ذلك وتأمّل الأخبار واعرضها على القوانين الصّحيحة يقع لك تمحيصها بأحسن وجه والله الهادي إلى الصّواب^(١).

فالملاحظ في تعليقه هذا الخبر، أنه علّله على المراحل الآتية:

الأولى: قال: "وهذه الأخبار كلّها بعيدة عن الصّحّة، عريقة في الوهم والغلط، وأشبهه بأحاديث القصص الموضوعة"، وهو تعليل متعلق بالمتن.

الثانية: فصّل ذلك التعليل بأمور عقلية منطقية جغرافية ميدانية، وذلك أن تلك الجموع والحشود من التّبابعة، لا يمكنها أن تمرّ من تلك الأراضي الشاسعة وتنفذ إلى جهة الغرب إلا من منفذ السّويس، ويبعد أن يمرّوا على تلك البلدان من غير أن يحاربوا من كان فيها، وهذا لم يسجله التاريخ، فقد كان بتلك الأراضي التي يزعم أنهم جازوها العمالقّة، ولم يعلم أنهم قاتلوهم، ومن جهة ما يحتاجونه من علف

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/١٨).

مواشيهم، وزاد عساكرهم يبعد أن يمروا على تلك البلاد ولا يملكونها، ولا يهيجون أهلها، وهذا ما لم يذكر في التاريخ.

الثالثة: خلاص إلى قوله: "فدلّ على أنّ هذه الأخبار واهية أو موضوعة"، بناءً على تلك الأمور التي استبعدتها مما لا يتطابق فيه الخبر مع الواقع الاجتماعي والعمراني الجغرافي المذكور.

الرابعة: مما زاد الخبر وهناً ما ذكر فيه من وادي الرمل! الذي لا يعلم عنه شيء سوى من خلال هذا الخبر، فلم يذكره أحد، ومما لا شك فيه أنه لو وجد لتناقل خبره الناس، خاصة أن الأعراب وأهل الصحراء.

الخامسة: وما زاد الخبر غرابة وبُعداً الزعم بأنهم وصلوا المشرق بلاد فارس والترك، وهذا فنده بنفس ما فند به دخولهم أرض مصر، بل هو أغرب، فإنهم لو دخلوا تلك البلاد للقوا فيه أمماً كثيرة تعترضهم وتعيقهم، مع الحاجة للعلوف والزاد الكثير الذي لا يمكنهم استخلاصه إلا بالحروب والمغالبة، وهذا ما لم تذكره كتب التاريخ.

السادسة: قال بعد ذلك: "فالأخبار بذلك واهية مدخولة، وهي لو كانت صحيحة الثقل، لكان ذلك قادحاً فيها، فكيف وهي لم تنقل من وجه صحيح"، فخلاص إلى القدح في صحة مضمونها ومتنها من خلال ما ذكر، وزادها علة أنها لم تنقل من وجه صحيح، أي بأسانيد ثابتة^(١).

السابعة: قعد لصحة نظره ونقده بقوله: "فلا تتقن بما يلقي إليك من ذلك، وتأمل الأخبار واعرضها على القوانين الصحيحة، يقع لك تمحيصها بأحسن وجه"، وهو بذلك يؤكّد تمسكه بما اهتم به ودعا إليه من تقديمه النظر في متون الأخبار التاريخية، ومدى مطابقتها للواقع والعقل، وحال الاجتماع والعمران، ونحو ذلك من المقاييس المرتبطة بنقد المتون وهو ما سماه هنا بالقوانين الصحيحة.

الخبر الثاني: قصة إرم ذات العماد.

تناول ابن خلدون نقد خبراً مرتبطاً بقوم عاد مما نقله بعض المؤرخين والمفسرين، ووصفه بأنه: أبعد من ذلك وأعرق في الوهم، وهو ما تتناقله بعض كتب التفسير في تفسير سورة والفجر، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٦-٧]، ويقولون إن "إرم" اسم مدينة ذات

(١) وهذا يؤكد ما أشرت إليه فيما مضى من أن ابن خلدون وإن ورد عنه التفريق بين الأخبار الشرعية والتاريخية، من جهة أن الأخبار التاريخية لا يحتاج للنظر في أسانيدها، لكنه عملياً يخالف ذلك، ولا يسعه سوى ذلك، فلا بد من النظر في كثير من أسانيد الأخبار التاريخية، إلا أنه ليس له جهود تذكر في هذا الصدد، وعامة نقده إنما هو للمتون.

عماد كبيرة، وأنه خلص الملك لشداد وهو من أبناء عاد، وأنه سمع وصف الجنة فعزم على بناء مثلها في صحارى عدن، وتمَّ له بناء ما أراده في مدَّة ثلاثمائة سنة، وكان عمره تسعمائة سنة، وكانت مدينة عظيمة، قصورها من ذهب وأساطينها من ياقوت وزبرجد، وأجرى فيها أنهاراً وكانت فيها أصناف الأشجار، وأنه لما أكملها سار إليها بأهل مملكته فلمَّا كان منها على مسيرة يوم وليلة أرسل الله عليهم صيحة من السماء فهلكوا جميعاً، ذكرهم بعض المؤرخين والمفسرين، وينقلون أن عبد الله بن قلابه رضي الله عنه خرج في طلب إبلا له فوصل هاته المدينة الأعجوبة وحمل منها ما قدر عليه من الكنوز، وأنَّ خبره بلغ معاوية رضي الله عنه فأحضره وقصَّ عليه القصص، فسأل كعب الأحماس، فقال هي إرم ذات العماد، وذكر أنه سيدخلها رجل من المسلمين أحمر أشقر قصير على حاجبه خال وعلى عنقه خال يخرج في طلب إبل له، ثمَّ التفت فأبصر ابن قلابه فقال هذا والله ذلك الرجل.

وذكر ابن خلدون أنَّ هذه المدينة لم يسمع عنها ولا وجدت في شيء من بقاع الأرض، ولا في شيء من صحارى عدن التي زعموا أنَّها بنيت فيها، وما زال العمران فيها متعاقباً، والأدلاء يرتادونها لعصور متطاولة، ولم ينقل عنها خبر، ولا وُقف لها على أثر، ولا ذكرها أحد من الأخباريين والرحالة، ولو قيل إنَّها درست ولم يبق لها أثر لكان أشبه، لكنهم زعموا أنَّها موجودة، وبعضهم يقول إنَّها دمشق، وزعم بعضهم أنَّها غائبة وإنَّما يعثر عليها أهل الرياضة والسحر، وهي مزاعم كلَّها أشبه بالخرافات.

وذكر ابن خلدون أنَّ الذي أوقع المفسرين في هذا الوهم والتساهل ظنهم أنَّ لفظة "ذات العماد" صفة لإرم وأنَّ العماد بمعنى الأساطين فتعين أن يكون بناء، ورجحوا ذلك بناءً على قراءة ابن الزبير "عادُ إرم" على الإضافة من غير تنوين.

ثمَّ استروحوا إلى تلك الحكايات التي هي أشبه بالقصص الخرافية وعلامات الوضع عليها بادية، وهي في عداد المضحكات، ويبيِّن ابن خلدون أنَّ العماد هي عماد الأخبية بل الخيام، وإن أريد بها الأساطين فذلك مناسبٌ لما اشتهر من قوتهم، أما قراءة الإضافة فعلى إضافة الفصيصة إلى القبيلة، كقولك: قريشُ كنانة، وإلياسُ مضر، وربيعةُ نزار، واستبعد ابن خلدون هذا المحمل الذي يُتكلف لتوجيه أمثال هذه الحكايات الواهية، التي ينزّه كتاب الله عنها لبعدها عن الصِّحة^(١).

(١) انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/١٨).

وقال في موضع آخر: "والصحيح أنه ليس هناك مدينة اسمها إرم وإنما هذا من خرافات القصاص وإنما ينقله ضعفاء المفسرين، وإرم المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٧]، القبيلة لا البلد" (١).

أعلّ ابن خلدون هذه الخبر، على مراحل:

الأولى: ذكر أنه من غاية الوهم ذكر مثل هذا الخبر وتصديقه.

الثانية: قال: "وهذه المدينة لم يسمع لها خبر من يومئذ في شيء من بقاع الأرض، وصحاري عدن التي زعموا أنّها بنيت فيها هي في وسط اليمن، وما زال عمرانها متعاقبا، والأدلاء تقصّ طرقه من كل وجه، ولم ينقل عن هذه المدينة خبر، ولا ذكرها أحد من الأخباريين"، وهو إعلال لهذا الخبر بعدم وجود علم هاته المدينة عند أحد من الناس، ولا نقل عن أهل تلك البلاد خبراً عنها، إلا إن قيل إنّها درست آثارها، لكن الخبر يثبت وجودها فهيها.

الثالثة: جعلها أشبه بالخرافات، بل هي من الأقاصيص الموضوعة والمكذوبة.

الرابعة: جعل من ينقلها من الضعفاء من المفسرين، مما هو مروي في كتب التفسير، وهو ما ينبغي أن ينزه عنه كتاب الله سبحانه وتعالى.

والأمر كما ذكر ابن خلدون، فقد روى هذا الخبر أبو الشيخ في كتاب العظمة، بإسناد قال فيه: حدثني أبي رحمه الله تعالى، حدثنا أحمد بن مهدي، حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني عبد الله بن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن وهب بن منبه، رحمه الله تعالى، عن عبد الله بن قلابة، "أنه خرج في طلب إبل له نشزت، فبينما هو في صحاري عدن أبين والشجر تظله في تلك الفلوات إذ وقع على مدينة في تلك الفلوات..."، ثم ذكر قصة طويلة في وقوفه على تلك المدينة بأوصاف عجيبة، أشبه بالخيال والأساطير (٢).

وقد بيّن جمع من أئمة الإسلام بطلان هذه القصة، بل إنّها من الموضوعات، فأمارات ذلك واضحة فيها.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٢/٢).

(٢) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة (١٤٩٣/٤)، قال الشيخ المعلمي رحمه الله: "كتاب (العظمة) تكثر فيه الرواية عن الكذابين والساقطين والمجاهيل"، انظر: المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) (١٦١/١٢) ضمن: آثار المعلمي.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: "ومن زعم أن المراد بقوله: ﴿إِرمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٧]، مدينة إما دمشق، كما روي عن سعيد بن المسيب وعكرمة، أو إسكندرية كما روي عن القرظي أو غيرها، ففيه نظر، فإنه كيف يلتزم الكلام على هذا: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادِ إِرمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٦-٧]، إن جعل ذلك بدلاً أو عطف بيان، فإنه لا يتسق الكلام حينئذ، ثم المراد إنما هو الإخبار عن إهلاك القبيلة المسماة بعاد، وما أحل الله بهم من بأسه الذي لا يرد، لا أن المراد الإخبار عن مدينة أو إقليم وإنما نبهت على ذلك لئلا يغتر بكثير مما ذكره جماعة من المفسرين عند هذه الآية، من ذكر مدينة يقال لها: إرم ذات العماد، مبنية بلبن الذهب والفضة، قصورها ودورها وبساتينها، وإن حصبها لآلئ وجواهر، وترايحها بنادق المسك، وأنهارها سارحة، وثمارها ساقطة، ودورها لا أنيس بها، وسورها وأبوابها تصفر، ليس بها داع ولا مجيب، وأنها تنتقل فتارة تكون بأرض الشام، وتارة باليمن، وتارة بالعراق، وتارة بغير ذلك من البلاد - فإن هذا كله من خرافات الإسرائيليين، من وضع بعض زنادقتهم، ليختبروا بذلك عقول الجهلة من الناس أن تصدقهم في جميع ذلك" (١).

خاصة أنها لا تسلم من جهة إسنادها.

وقال العلامة المعلمي رحمه الله: "أقول: عبد الله بن قلابة مجهول لا ذكر له إلا في هذه الحكاية، وفي السند إليه عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف كثير التخليط" (٢).

الخبر الثالث: خبر عَوْجُ بن عَنَاق.

تطرق ابن خلدون لذكر هذا الخبر المشهور في كتب التاريخ والتفسير، فذكر أن القُصَّاص وَلَعُوا بنسج أخبار عن عاد وثمود والعمالقة، ومن أغربها وأشدّها نكارة ما ينقلون عن رجل من العمالقة الذين قاتلهم بنو إسرائيل، وأنَّ اسمه: عوج بن عناق، وزعموا أنَّه كان مفرط الطول حتى أنه يتناول السمك من البحر ويشويه إلى الشمس، وأنهم من جهلهم بأحوال البشر الجهل بأحوال الكواكب لما اعتقدوا أنَّ للشمس حرارة وأنها شديدة فيما قرب منها.

وأطوال بني إسرائيل وأجسامهم كانت معلومة لذلك العهد قريبة من أطوال الناس المعتدلة يشهد لذلك أبواب بيت المقدس فإنَّها وإن خربت وجددت لم تزل المحافظة على أشكالها ومقادير أبوابها، ولا

(١) ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم (٨/٣٩٥)، وانظر: أبو شهبه

محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبه، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص ٢٨٤).

(٢) المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) (١٢/١٦١ ضمن: آثار المعلمي).

يمكن أن يكون التفاوت بين عوج وأهل عصره بهذا البون الشاسع، وسبب هذا الغلط أنهم استعظموا آثار الأمم ولم يفهموا حال الدول في الاجتماع والتعاون^(١).

هذا من الأخبار المشتهرة في كتب التاريخ، وبعض التفاسير؛ وسمات الأساطير وقصص الخرافة بادية عليها، وقد وردت الروايات تشير إلى أنه كان من الجبارين الذين قاتلهم موسى عليه السلام مع بني إسرائيل، لكن كثيراً من تلك الروايات مع ضعفها، فيها غرائب أقرب إلى الأساطير، من ذلك أنه كان موجوداً قبل نوح عليه السلام وقبل الطوفان وبقي بعده، إلى أن أدرك زمان موسى عليه السلام، وقتله موسى بضربة في كعبه، وأنه كان يأخذ الحوت من البحر ويشويه في حر الشمس كما ذكر ابن خلدون، إلى غير ذلك من الأمور الغريبة.

وقد أورد خبره بعض المؤرخين والمفسرين، من رواية بعض الأخباريين، ومن عرف بالنقل أهل الكتاب، كوهب بن منبه وكعب الأخبار وغيرهم.

وممن اعتنى بنقد هذا الخبر قبل ابن خلدون الحافظ ابن كثير (٧٧٤هـ) رحمه الله، فقد تطرق إلى ذكره في البداية والنهاية، وذكر بعض تلكم الغرائب ثم قال: "إلى غير ذلك من الهذيان التي لولا أنها مسطرة في كثير من كتب التفاسير، وغيرها من التواريخ، وأيام الناس لما تعرضنا لحكايتها لسقاطتها، وركاكتها، ثم إنها مخالفة للمعقول والمنقول"^(٢).

وقد أبطل ابن خلدون هذا الخبر من وجهين كافيين:

الوجه الأول: أنهم يزعمون أنه كان موجوداً زمن نوح عليه السلام وبقي إلى زمان موسى عليه السلام، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى عن نوح دعوته: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]، ثم كيف يهلك ابن نوح لكفره ويبقى هذا مع طغيانه وكفره، وقد قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَغْرَقْنَا الْآخَرِينَ﴾ [الصافات: ٨٢].

الوجه الثاني: ثبت في السنة أن الله سبحانه وتعالى خلق آدم ستون ذراعاً، وما زال الخلق ينقص^(٣)، ثم قال ابن كثير: "فهذا نص الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، أنه لم يزل الخلق ينقص حتى الآن أي: لم يزل الناس في نقصان في طولهم من آدم إلى يوم إخباره بذلك،

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٢٢/١).

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية (٢٦٦/١).

(٣) ثبت ذلك في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهلم جرا إلى يوم القيامة، وهذا يقتضي أنه لم يوجد من ذرية آدم من كان أطول منه، فكيف يترك هذا ويذهل عنه، ويصار إلى أقوال الكذبة الكفرة من أهل الكتاب الذين بدلوا كتب الله المنزلة وحرفوها وأولوها ووضعوها على غير مواضعها، فما ظنك بما هم يستقلون بنقله أو يؤتمنون عليه، وهم الكذبة الخونة، عليهم لعائن الله المتتابعة إلى يوم القيامة، وما أظن أن هذا الخبر عن عوج بن عناق إلا اختلاقاً من بعض زنادقتهم وفجارهم الذين كانوا أعداء الأنبياء، والله أعلم^(١).

الخبر الرابع: خبر الإسكندر.

أشار إلى ما ذكره المسعودي من خبر الإسكندر أنه لما صدته دواب البحر عن بناء الإسكندرية اتخذ صندوق زجاج وغاص بواسطته في أعماق البحر حتى رأى وأخبر عن تلك الدواب الشيطانية التي رآها فعمل تماثيل تشبهها من أجساد معدنية ونصبها حذاء البنيان ففرت تلك الدواب حين خرجت وعابيتها وتم له بناء الإسكندرية^(٢).

وقد حكم عليها رحمه الله بأنها حكاية مستحيلة، خرافية.

ثم ذكر أربعة وجوه لنقد هذا الخبر:

الأول: أشار إلى بُعد تماسك التابوت الزجاجي أمام أمواج البحر وجُرمه.

الثاني: من جهة استبعاد تعريض الملوك أنفسهم للمهالك بمثل هذا الصنيع، وتهورهم أمام رعيّتهم، وأن من ركب مثل هذا كان حريّاً أن ينتقض أمره، ولا يجتمع الناس عليه.

الثالث: ومن جهة أن الجن لا يعرف لها صور معينة.

الرابع: من المستحيل أن تستقر حياة المنغمس في أعماق البحر بدون هواء، ومن عرض نفس للغوص مدة طويلة هلك لا محالة، وهذا أمر معروفٌ بالحسّ والمشاهدة.

الخبر الخامس: إحصاء جيوش بني إسرائيل.

تطرق لذلك في سياق تقريره لأهمية التكامل المعرفي لدى المؤرخ الناقد، وأنه محتاج لماخذ متعددة، وفهم لحال الاجتماع البشري والعمران، وأورد ما نقله المسعودي وكثير من المؤرخين عن جيوش بني إسرائيل وأن موسى عليه السلام أحصى جيشه في التيه بعد أخرج معه كل من يطيق حمل السلاح فكانوا ستمائة ألف أو يزيدون، وأشار ابن خلدون لذهول هؤلاء النقلة عن تقدير وذرع الأمصار وإمكانية

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (١/٢٦٦).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٤٧).

اتّساعهما لمثل هذا العدد من الجيوش، تشهد بذلك العوائد المعروفة، والأحوال المألوفة، ثمّ إنّ مثل هذه الجيوش الكبيرة يبعد أن يقع بينها زحف أو قتال، لضيق ساحة الأرض عنها وبعدها إذا اصططت عن مدى البصر مرّتين أو ثلاثاً أو أزيد، فكيف يقتتلون فضلاً أن تكون الغلبة لأحد الصّفين وأحد جوانبه لا يشعر بالجانب الآخر، "والحاضر يشهد لذلك، فالماضي أشبه بالآتي من الماء بالماء"^(١).

نقد هذا الخبر من جهة هذا العدد الكبير جداً، مما لا يتناسب مع تلك البقاع التي كان فيها، ومن جهة أن ساحة المعركة لا تتسع لمثل هاته الجموع، ويتعسر أن يقع بينها زحف وكر وفر، واقتتال، والله أعلم بذلك.

الخبر السادس: تمثال الزرزور.

قال رحمه الله: "ومن الأخبار المستحيلة ما نقله المسعودي أيضاً في تمثال الزرزور الذي برومة تجتمع إليه الزراير في يوم معلوم من السنة حاملة للزيتون ومنه يتخذون زيتهم وانظر ما أبعد ذلك عن المجرى الطبيعي في اتّخاذ الزيت"^(٢).

نقد هذا الخبر من جهتين:

الأولى: أنه من المستحيلات.

الثانية: أنه بعيد عن الطريق الطبيعية المعروفة في استخراج الزيت.

^(١) انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١٣/١).

^(٢) نفس المصدر (٤٨/١).

الفرع الثاني: أخبار من الأمة الإسلامية.

الخبر الأول: دعوى أن معاوية دسَّ السمَّ للحسن وقتله.

ومما انتقده ابن خلدون رحمه الله ما تزعمه الشيعة من أن معاوية رضي الله عنه تسبب في قتل الحسن بن علي رضي الله عنه، وأنه دسَّ له السم عن طريق زوجته جعدة، فقال:

"وما ينقل من أن معاوية دس إليهم السمَّ مع زوجه جعدة بنت الأشعث فهو من أحاديث الشيعة وحاشا لمعاوية من ذلك" (١).

وقد فندها قبل ابن خلدون أبو بكر بن العربي المالكي رحمه الله، من وجهين، فقال رحمه الله: "فإن قيل: قد دس على الحسن من سمه قلنا: هذا محال من وجهين: أحدهما: أنه ما كان ليتقي من الحسن بأساً وقد سلَّم الأمر، الثاني: أنه أمر مغيب لا يعلمه إلا الله فكيف تحملونه - بغير بينة - على أحد من خلقه في زمان متباعد لم نثق فيه بنقل ناقل، بين أيدي قوم ذوي أهواء، وفي حال فتنة وعصبية، ينسب كل واحد إلى صاحبه ما لا ينبغي، فلا يقبل منها إلا الصافي، ولا يسمع فيها إلا من العدل المصمم" (٢).

واتهم بعضهم يزيد بن معاوية بذلك، وممن ردَّ هذا أيضاً الحافظ ابن كثير رحمه الله فقال: "وعندي أن هذا ليس بصحيح، وعدم صحته عن أبيه معاوية بطريق الأولى والأخرى" (٣).

وما زال الرواة الذين ناصبوا العداء لمعاوية رضي الله عنه، وبني أمية يكيدون لهم وينسبون إليهم من التهم ما لا يعلم له حقيقة (٤).

الخبر الثاني: ما زُمي به الرشيد والعباسة.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦٤٩/٢).

(٢) ابن العربي القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، قدم له وعلق عليه: محب الدين الخطيب (ص ٢١٣).

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، (٢٠٩/١١)، وانظر: الغيث خالد بن محمد، مرويات خلافة معاوية في تاريخ الطبري (ص ٣١٧).

تنبية: خبر موت الحسن بالسم لم يتعرض له الطبري في تاريخه، لكن صاحب الكتاب السابق ذكره تبعاً.

(٤) فقد نسب إليه أيضاً قتل عبد الرحمن بن خالد بن الوليد، قال ابن كثير رحمه الله: "وقد ذكر ابن جرير وغيره أن رجلاً يقال له ابن أثال - وكان رئيس الذمة بأرض حمص - سقاه شربة فيها سم فمات، وزعم بعضهم أن ذلك عن أمر معاوية له في ذلك، ولا يصح، والله أعلم"، انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (١٧٤/١١)، وانظر: الغيث، المرويات خلافة معاوية في تاريخ الطبري (ص ٣٠٨).

تطرق ابن خلدون إلى ذكر الرشيد وأخته العباسية، وأشار إلى ما رُموا به من تُهمٍ تقدح في دينهم وخلقهم، وفنّد كثيراً من ذلك بناءً على ما عُرف عنهم من الدين والعفة والصيانة، وما كانوا عليه من الرتبة والمنزلة التي تدعوهم إلى الترفع والتنزّه عن مثل تلك الأمور نحو ذلك، فقال عن الرشيد:

"وأما ما تمّوه له الحكاية من معاقرة الرشيد الخمر واقتران سكره بسكر الندمان، فحاشا الله ما علمنا عليه من سوء، وأين هذا من حال الرشيد وقيامه بما يجب لمنصب الخلافة من الدين والعدالة، وما كان عليه من صحابة العلماء والأولياء، ومحاوراته للفضيل بن عياض وابن السّمّاك والعمريّ ومكاتبته سفيان الثّوريّ وبكائه من مواعظهم، ودعائه بمكّة في طوافه، وما كان عليه من العبادة والمحافظة على أوقات الصّلوات وشهود الصّبح لأوّل وقتها..." إلى آخر ما ذكره عنه، ومُحصّل ذلك أنه دافع عن الخليفة العباسي هارون الرشيد رحمه الله دفاعاً كبيراً، ونفي عنه واستبعد أن يكون على الحال التي صوّرتها بعض الروايات، ونقد تهمّة معاقرة الخمر بالأوجه الآتية:

الأول: ما كان عليه من الحال التي تحوّل للقيام بمنصب الخلافة من الدين والعدالة.

الثاني: ما عرف عنه من صحابة بعض أهل العلم الكبار، وتأثره من مواعظهم، وكثرة بكائه، وقد له من الفضيل بن عياض أخبار في ذلك.

الثالث: ما عرف عنه أيضاً من الاجتهاد في العبادة، من كثرة الصلاة، والحج، وتعظيم شعائر الدين، وله في ذلك قصة مع ابن أبي مريم الذي كان يضحكه في مجلسه، حيث أضحكه وهو يصلي فغضب عليه وحذره من التعرض له في الصلاة، وقال له: إياك إياك والقرآن والدين.

الرابع: أشار إلى ما تربى فيه ونشأ مع آبائه أمثال أبي جعفر المنصور والمهدي، وما كانوا فيه من تعظيم أمور الدين والعلم، والورع المنقول عنهم في أخبار معروفة، يبعد عن أمثالهم معاقرة الخمر.

الخامس: كونه من بيوت عربية أصيلة عُرف عنهم الشرف والتنزّه عن الخمر، وكانوا يذمونّها.

السادس: ذكر المؤرخون قصة عن طبيب كان يدخل عليه اسمه جبريل بن بختيشوع، محصلها أن الرشيد كان يمتنع أي شيء دخله خمر، وكان ذلك معلوماً لدى من حوله ومن هو قائمٌ على طعامه.

السابع: ما ثبت عنه من حبسه لأبي نواس لمعاقرته الخمر، ولم يطلقه حتى تاب منها.

الثامن: ما عرف عنه من اجتنابه السّرف والتّرف في ملابسه وزينته وسائر متناولاته لما كان عليه من خشونة البداوة وسداجة الدّين التي لم يفارقها بعد هو وقومه، أفينقل مع هذا إلى المحرم الصريح الذي

هو من الكبائر، وهم من عرف عنهم اجتنابهم حلية الذهب في أسلحتهم ومراكبهم، وما حدث هذا إلا بعدهم بزمان.

هذا ما أورده رحمه الله من أوجه لتبرئة الرشيد مما رمي به، ولا ريب أن الأصل براءته من ذلك، وما نقل لا تسلم رواياته، فضلاً عن النقد الذي يعتري مضمونه مما أشار إلى بعضه ابن خلدون، فتبقى البراءة هي الأصل، مع ما أمرنا به من الكف عن الأعراض، والاستغفار لمن سبقنا بالإيمان، وقد قال تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤]، و[البقرة: ١٤١]، والله أعلم بمن اتقى^(١).

وكان ابن خلدون -قبل هذا- أشار إلى ما ينقل أيضاً من سبب نكبة البرامكة، وربطها بمحادثة للعباسة أخت الرشيد مع جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي، فقال:

"ومن الحكايات المدخولة للمؤرخين ما ينقلونه كافة في سبب نكبة الرشيد للبرامكة من قصة العباسة أخته مع جعفر بن يحيى بن خالد مولاه وأنه لكلفه بمكانهما من معاقرة إتيهما الخمر أذن لهما في عقد النكاح دون الخلوة حرصاً على اجتماعهما في مجلسه وأنّ العباسة تحيّلت عليه في التماس الخلوة به لما شغفها من حبه حتى واقعها..." إلى آخر ما ذكر من حملها وولادتها وغضب الرشيد، ثم استطرد ابن خلدون في ذكر سبب نكبة البرامكة، وأن ذلك كان بسبب ما استطالوا به على الرشيد، واستبدوا به واستولوا عليه من القرى والضياع، وصرفوا وجوه الناس إليهم لكثرتهم وكثرة ما مُدحوا به من أعمال

(١) مما استدرك به الدكتور خالد كبير علال على ابن خلدون، استماتته في الدفاع عن الرشيد، ودفاعه عن المأمون في موضع آخر، وعن غيرها، وذكر أنه ليس بمثل هاته الأمور ينفي عنه ما رمي به، لكن الأمر يفتقر إلى جمع الروايات ودراستها، ويُن أن طريقة استدلال ابن خلدون ضعيفة، ومما قاله في هذا الصدد في شأن الرشيد: "إن أحوال الرشيد المروية عن ترفه وزهده وهواه، هي أحوال كلها تدخل في إطار الإمكان العقلي، لا نستطيع ترجيح حالة على أخرى دون دليل صحيح، لأنه لا يغيب عنا أن كثيراً من الخلفاء والملوك والأمراء عرفوا في تاريخنا الإسلامي بجمعهم بين مظاهر التدين واللهو والانحراف لأسباب وأغراض كثيرة، والله أعلم بما وبنوايا أصحابها". انظر: خالد كبير علال، أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة (ص ٨٠)؛ لكن فيما يظهر لي أن الأمر يختلف من شخص لآخر، فمن عُرف عنه الصلاح والتقوى والاشتغال بمعالي الأمور كالعلم والجهاد وتوقير العلماء وتقريبهم أمثال هارون الرشيد رحمه الله، واشتهر عنه البعد عن تلکم القذورات، يكون ذلك دافعاً لنا للتعامل مع ما يناقض ذلك من الروايات الأخرى بحزم أكثر لاعتبارات عدة، منها: أن الأصل سلامة عرض المسلم من الطعن والغمز، وأنا أمرنا بحسن الظن، ولو فرض احتمال صحة شيء مما نقل عنه فقد أمرنا بالستر على المسلم، وأن من غلب خيره شره كان ذلك دافعاً لنا لمدحه، ومن مثل هارون الرشيد في كثرة خيره على هاته الأمة؟!، وليت لنا اليوم مثله، والله أعلم.

الدولة، وكثر مع هذا وشاية الحساد بهم، فكان ما كان بعد ذلك من زوال عزهم وتحول عافيتهم وحلول ما حلَّ بهم من ذاك البلاء^(١).

قال الحافظ ابن كثير: "ويقال: إن الرشيد كان لا يكاد يمر ببلد ولا إقليم فيسأل عن قرية أو مزرعة أو بستان إلا قيل: هذا لجعفر، وقيل: إن البرامكة كانوا يريدون إبطال خلافة الرشيد وإظهار الزندقة، وقيل: بسبب العباسية، ومن العلماء من أنكر ذلك، وإن كان ابن جرير قد ذكره"^(٢).

والذي يظهر - والله أعلم - أن ربطها بقصة العباسية المذكورة بعيد، وقد حاول ابن خلدون تفنيدها بالأوجه الآتية:

الأول: من جهة المعروف من مكانة ومنزلة العباسية، فقال: "وهيئات ذلك من منصب العباسية في دينها وأبوابها وجلالها"، واستطرد في ذكر أصلها ونسبها الشريف، إلى عبد الله بن العباس - رضي الله عنه -

الثاني: قرب عهدها بحال قومها من جهة البعد عن هذه الأخلاق الرديئة، وما أحسن قوله: "فأين يطلب الصّون والعفاف إذا ذهب عنها أو أين توجد الطّهارة والذكاء إذا فقدوا من بيتها".

الثالث: من جهة أنه ليس بكفٍّ لها في النسب، ولا في المنزلة، مما يبعد معه أن تنزل إلى مرتبته.

الرابع: أن ذلك تنزه عنه بنات الملوك والعظماء، فكيف بالعباسية ابنة خليفة وأخت خليفة محفوفة بالملك العزيز والخلافة النبوية؟!، وعلى حدّ قول ابن خلدون في وصفها: "قرية عهد بيداوة العروبية وسداجة الدّين البعيدة عن عوائد التّرف ومراتع الفواحش، فأين يطلب الصّون والعفاف إذا ذهب عنها أو أين توجد الطّهارة والذكاء إذا فقدوا من بيتها".

قلت: والناظر في الخبر كما ورد في كتب التاريخ كالطبري، يجد فيه أموراً كثيرة منكرة، منها أنهما سكرا في مجلس الرشيد وخرج وتركهما فوقع عليها وأنجبت وأخفوا أمرهم عن الرشيد، وما علم بأمر الصبي إلا بعد حين!

فيقال: ألم ينتبه الرشيد لحمل العباسية كل هاته المدة، وهي معه في بيته ولو خفي عنه أمرها فلا يخفي على غيره من أهل بيته، ممن ينصح له ويخبره.

(١) انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٠/١)، انظر لمزيد تفصيل في سبب نكبة البرامكة، ما أورده: حسين عبد

الغفار، في كتابه: هارون الرشيد الخليفة المقتدر عليه (ص ١٠٩).

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية (٦٣٩/١٣).

ومما ذكره بعض المحققين أيضاً أن الوزير البرمكي جعفر بن يحيى لا يسمح لنفسه بارتكاب هذا الأمر من الشكر ثم الوقوع على العباسية، وكان من سيرته أنه تعلّم على قاضي القضاة أبي يوسف، وكان رجلاً شهماً ذا خلق رفيع، ينفق سرّاً على علماء أهل السنة والجماعة كسفيان بن عيينة فكيف لمثله أن يهون عليه فعل هذا القبيح؟!^(١).

الخبر الثالث: ما رمي به يحيى بن أكثم.

دافع ابن خلدون عن يحيى بن أكثم، فقال: "فإنّ يحيى بن أكثم كان من عليّة أهل الحديث، وقد أثنى عليه الإمام أحمد بن حنبل وإسماعيل القاضي، وخرّج عنه الترمذيّ كتابه الجامع، وذكر المزنيّ الحافظ أنّ البخاريّ روى عنه في غير الجامع، فالقدح فيه قدح في جميعهم، وكذلك ما ينبزه المجّان بالميل إلى الغلمان بختانا على الله، وفرية على العلماء، ويستندون في ذلك إلى أخبار القصّاص الواهية، التي - لعلّها - من افتراء أعدائه، فإنّه كان محسوداً في كماله، وخلّته للسلطان، وكان مقامه من العلم والدين منزّها عن مثل ذلك، وقد ذكر لابن حنبل ما يرميه به الناس فقال سبحان الله سبحان الله ومن يقول هذا؟، وأنكر ذلك إنكاراً شديداً، وأثنى عليه إسماعيل القاضي، فقليل له ما كان يقال فيه فقال: معاذ الله أن تزول عدالة مثله بتكذيب باغ وحاسد، وقال أيضاً يحيى بن أكثم: أبرأ إلى الله من أن يكون فيه شيء ممّا كان يُرمى به من أمر الغلمان، ولقد كنت أقف على سرائره فأجده شديد الخوف من الله، لكنّه كانت فيه دعاية وحسن خلق فزّمني بما رمي به، وذكره ابن حبان في الثّقّات وقال: لا يشتغل بما يحكى عنه لأنّ أكثرها لا يصحّ عنه"^(٢).

قلت: أورد ابن خلدون ما أشيع عن يحيى بن أكثم رحمه الله من الطعن في عرضه، ممثلاً بذلك للأخبار التي ينقدها واقع وحال أصحابها، فيحيي بن أكثم استفاض واشتهر صلاحه وعلمه، وذكر ابن خلدون عدة أوجه دّلّ بها على ذلك، منها:

أولاً: أنه من عليّة أهل الحديث الذين ارتضاهم بعض أئمة هذا الشأن، وأثنى عليه غير واحد منهم، من ذلك، قال الخطيب البغدادي: "رَوَى عنه: محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو حاتم الرازي، وإسماعيل

(١) البرزنجي، صحيح وضعيف تاريخ الطبري (٢٢٤/١١)، ومما يتأسف له في هذا الباب أن تجد بعض الكتاب المنحرفين قد استغلوا هذه الأخبار، ولم يهتموا بما ثبت منها أو لم يثبت، ونسجوا عليها قصصاً أشبه بالأفلام والمسلسلات المعاصرة، ليجلبوا الجماهير لما ينتجون، ولا يمنعهم ورع ولا دين ولا خلق عن نشر ما لا يعلمون صدقه.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٦/١).

بن إسحاق القاضي، وأخوه حماد بن إسحاق، ومحمد بن إبراهيم البرقي، وأبو عيسى بن العراد وغيرهم، وكان عالماً بالفقه بصيراً بالأحكام وولاه المأمون القضاء ببغداد^(١).

ثانياً: أن من أهل الحديث من روى عنه، ومن ذلك الترمذي في جامعه، أما رواية الإمام البخاري عنه في غير الصحيح، فلم أقف على شيء من ذلك. وروى له الترمذي في سننه أربع أحاديث^(٢).

ثالثاً: إنكار كثير ممن عرفه ما أشيع عنه، وعلى رأسهم الإمام المجلد أحمد بن حنبل، فقد ذكّر عنده فقال: "ما عرفت فيه بدعة، وذكّر له ما يرميه الناس به، فقال: سبحان الله، سبحان الله، ومن يقول هذا؟! وأنكر ذلك أحمد بن حنبل إنكاراً شديداً"^(٣).

فشهرته واستفاضة سمعته وصلاحه في ديانتته أمرٌ لا يمكن أن يخفي على أمثال هؤلاء الذين كانوا أبصر الناس بالرجال.

قال طلحة بن محمد بن جعفر: "يحيى بن أكتّم أحد أعلام الدنيا، ومن قد اشتهر أمره، وعُرف خبره، ولم يستتر عن الصغير والكبير فضله وعلمه، وراثته"^(٤).

(١) تاريخ بغداد (٢٨٢/١٦ ت بشار)، وانظر ترجمته أيضاً في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٤١٠/١)، وفي ابن مآة الزمان في تواريخ الأعيان (١٢٩/١٥)، وقد دافع عنه سبط ابن الجوزي وعاب على صاحب العقد الفريد ما نقل عنه. وهي كالتالي:

الأول: حديث ابن عباس رضي الله عنه: «لَا تَصْلُحْ قِبْلَتَانِ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزِيَّةٌ»، وفيه ضعف.

الثاني: حديث أبو هريرة رضي الله عنه: «إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتَأْخُذَ لِلْقَوْمِ يَغْنِي بُحَيْرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ».

الثالث: حديث عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا».

الرابع: حديث ابن عمر رضي الله عنه: «صَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمِنْبَرَ فَنَادَى بِصَوْتٍ رَفِيعٍ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ مَنْ أَسْلَمَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُفِضْ الْإِيمَانَ إِلَى قَلْبِهِ لَا تُؤْذُوا الْمُسْلِمِينَ وَلَا تُعَيِّرُوهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ تَتَّبَعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ رَحْلِهِ. قَالَ: وَنَظَرَ ابْنُ عُمَرَ يَوْمًا إِلَى الْبَيْتِ أَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ فَقَالَ: مَا أَعْظَمَكَ وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكَ وَالْمُؤْمِنُ أَعْظَمَ حُرْمَةً عِنْدَ اللَّهِ مِنْكَ».

(٢) المقدسي أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، الكمال في أسماء الرجال (٢٩٧/٩).

(٣) المقدسي، الكمال في أسماء الرجال (٢٩٧/٩).

أثنى عليه الحافظ واعتذر له، فقال الحافظ رحمه الله: "يحيى ابن أكثم ابن محمد ابن قطن التميمي المروزي أبو محمد القاضي المشهور فقيه صدوق إلا أنه رمي بسرقة الحديث ولم يقع ذلك له وإنما كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة"^(١).

الخبر الرابع: موسى بن نصير ومدينة النحاس.

هذا الخبر مما تطرق إليه مما هو مرتبط بتاريخ الأمة الإسلامية، وقد مثّل به للأخبار التي لا تقوم مع النقد باعتبار العمران البشري ومعرفة أحوال الناس، ما نقله المسعودي في حديث مدينة النحاس وأنها مدينة كلّ بنائها نحاسٌ بصحراء سجلماسة^(٢)، ظفر بها موسى بن نصير في غزوته إلى المغرب، وجعله ابن خلدون من الأخبار المستحيلة من خرافات القصص، ذلك أن صحراء سجلماسة معروفة قد قطعها وعرفها الرّكّاب والأدّلاء ولم يقفوا على مدينة النحاس، وقال: "ثمّ إنّ هذه الأحوال التي ذكرها عنها كلّها مستحيل عادة منافٍ للأمور الطّبيعية في بناء المدن واختطاطها"، وأشار إلى أن المعتاد في العمران لدى البشرية أن تعد وتستعمل للآنية ونحوها من الأدوات، أما أن تكون لبناء المدن وتشبيدها فهذا من الاستحالة والبعد بمكان^(٣).

من خلال ما مضى في هذا الفصل يتبين أن لابن خلدون -رحمه الله- منهج نظّر له في التعامل مع المنقول من التاريخ والمؤرخين، وإن كان قد بالغ في الإزراء بأكثر المؤرخين في عدم عنايتهم بالتمحيص، وله فضلٌ في الدعوة إلى تصفية التاريخ من الدخيل، والعناية بنقد المتون فيه، إلا أنه بالغ -أيضاً- في جعله مقدماً على النظر في الأسانيد، كما كان له ملكة نقدية تظهر من خلال نقده لجملة من الأخبار التاريخية المستحيلة والمخالفة للواقع.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٥٨٨).

(٢) ذكرها البكري وقال: "بنيت سنة أربعين ومائة"، انظر: البكري، المسالك والممالك (٨٣٥/٢)؛ وقال اليعقوبي: "ومن سجلماسة لمن سلك متوجهاً إلى القبلة يريد أرض السودان من سائر بطون السودان يسير في مفازة وصحراء مقدار خمسين رحلة ثم يلقاه قوم يقال لهم (أنبية) من صنهاجة في صحراء ليس لهم قرار"، انظر: اليعقوبي، البلدان (ص ١٩٩).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٨/١).

الفصل الرابع: الشرح الحديثي عند ابن خلدون.

وفيه:

مبحث تمهيدي: ما أشار إليه ابن خلدون من أهمية العلوم المساعدة في فهم الكتاب والسنة.

وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أحاديث في العقائد.

المبحث الثاني: أحاديث في مسائل الأحكام.

المبحث الثالث: أحاديث في أبواب متفرقة.

مبحث تمهيدي: أهمية العلوم المساعدة في فهم الكتاب والسنة لدى

ابن خلدون.

ورد عن ابن خلدون إشارات هامة فيما يحتاج إليه الناظر في علوم الكتاب والسنة لتتم له سلامة الفهم، وصحة الاستدلال، وبَيَّن أنَّ السَّلف والمتقدمين كانوا في غُنية عن هاته العلوم، لقرب العهد بزمان النبوة والوحي، فثُبُوت صحة الأخبار كان متيسراً، وأدوات فهمها كانت متوفرة فيهم، للملكة التي كانت لديهم، والسَّليقة العربية التي أغنتهم عن العلوم المساعدة، في حين احتاج إليها المتأخرون، وهي علوم الآلة.

ومن العلوم التي أشار إليها ابن خلدون في هذا السياق أهمية معرفة الصحيح من غيره، وتمييز الثابت من السنة من غير الثابت، فإن ذلك أساسُ العمل بها، فمعرفة الصحيح من الأخبار دون الضعيف سُلَّم للعمل بها، فإن العمل إنما يكون بما غلب على الظن في أقل الأحوال ثبوته وصحته.

قال رحمه الله: "ثمَّ إنَّ المنقول من السَّنة محتاج إلى تصحيح الخبر بالنَّظر في طرق النَّقل، وعدالة النَّاقِلين، لتتمييز الحالة المحصَّلة للظَّنِّ بصدقه الذي هو مناط وجوب العمل بالخبر، وهذه أيضاً من قواعد الفن^(١). وقال: "فلَمَّا بَعُد النَّقل من لدن دولة الرِّشيد فما بَعُد احتيج إلى وضع التَّفاسير القرآنيَّة وتقييد الحديث مخافة ضياعه، ثمَّ احتيج إلى معرفة الأسانيد وتعديل النَّاقِلين للتمييز بين الصَّحيح من الأسانيد وما دونه"^(٢).

وهذا الذي أشار إليه -بلا ريب- أساسُ العمل بالسَّنة والمتفقه فيها واستخراج أحكامها، فإن النبي صلى الله عليه وسلم مُبلِّغ عن ربه سبحانه وتعالى ما أمر بتبليغه، وقد أوتي الكتاب والسَّنة، والكتابُ محفوظٌ بحفظ الله تعالى له ومنقول بالتواتر، والسَّنة منها ما قد علم ثبوته بالتواتر، ومنها ما جعل سبحانه وتعالى لها أسباباً لحفظها دون ذلك، فهي مبنية على صحة النقل بعدالة نقلتها واتصال أسانيدها وسلامتها من العلل. وقد حذَّر صلى الله عليه وسلم من الكذب عليه، والقول على الله بغير علم، وورد الوعيد الشديد في ذلك، خاصة التحليل والتحريم، فوجب على المتفقه في كتاب الله تعالى ألاَّ يستغني عن السَّنة من جهة لأنها المبينة له، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٧٤/١).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٧٤٧/١).

[النحل: ٤٤]، ومن جهة أخرى وجب عليه أن يميز الثابت من السنة مما هو دون ذلك، ويتأكد هذا الاحتياط بما هو معلوم من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كُذِبَ عليه، وتُسبِت إليه كثير من الأخبار التي لا تصح عنه صلى الله عليه وسلم.

وقد اعتنى أئمة السُّنة والحديث في وقت مبكر بجمع السنة وتدوينها وتوثيقها، وصُنفت في ذلك المصنفات والدواوين المتنوعة، واعتنوا كذلك بالتصنيف في العلوم الخادمة للسنة، مما كان هو الأداة التي بنى عليها أئمة هذا الشأن تمييز السنة الثابتة من غيرها، كعلم الرجال وتواريخ الرجال الذي كان من أعظم مظاهر حفظ السنة، حيث إنه قد تُرجم للجَمِّ الغفير من الرواة على مدى قرون، ممن عُلم أنهم وُجدوا في عصر الرواية، وقلَّ راوٍ أو حامل للآثار أغفلته تلك التراجم، فرصد المحدثون وأئمة الجرح والتعديل تراجم كل من اشتغل بالرواية، ومن جهلوا حاله فهو المجهول، لا تقبل روايته، وأحسن أحواله أن يتوقف في الأخذ بروايته.

وظهرت المصنفات الخادمة للسنة في وقت مبكرٍ توازياً مع ظهور كتب المتون، فظهرت كتب الطبقات، وكتب الجرح والتعديل، وكان منها كتب اختصت بالضعفاء وبعضها بالثقات وبعضها جمع بينهما، وظهرت كتب العلل والسؤالات، وكتب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، وظهرت كتب مصنفات في تراجم كتب مخصوصة كالكتب الستة، وغير ذلك، وظهرت كتب علوم الحديث ومصطلح الحديث وتأسست فيها كثير من قواعد معرفة الصحيح والضعيف، فصار أهل العلم المتفقهين في السنة يأخذون بعين الاعتبار هذه العلوم للمتصدر والمتصدي لشرح السنة، ولا يشترط في ذلك أن يكون مُلمّاً بها كلها، لكن ينبغي له أن يكون في أقلِّ أحواله مميزاً صحيح السنة من ضعيفها.

وأشار أيضاً إلى أهمية معرفة اللغة العربية وعلومها، لمن رام فقه الكتاب والسنة، والفهم عن الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، ومما ذكره في هذا الصدد أن أشار رحمه الله إلى أن أصل الأدلة إنما هي بلغة العرب، وقد يكون في دلالاتها على المعاني شيء من الاختلاف فاحتيج في فهم النصوص إلى معرفة علوم اللغة^(١).

ويشير ابن خلدون رحمه الله إلى أهمية السنة لفهم القرآن، وتطرق إلى أسباب وضع العلوم الخادمة لعلوم الوحي ومن ذلك فساد اللسان وأسباب ذلك متعددة، من أهمها:

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٦٣).

مخالطة العرب لغيرهم من العجم، وهذا تطرق إليه ابن خلدون رحمه الله، حيث أشار إلى ظهور اللحن في الكلام بتغيير الإعراب، الذي كان سبباً في ظهور التصنيف في علم النحو، وأشار إلى زيادة ذلك بمخالطة العجم.

قال رحمه الله: "لَمَّا فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المسمّاة عند أهل النّحو بالإعراب واستنبطت القوانين لحفظها كما قلناه، ثمّ استمرّ ذلك الفساد بملايسة العجم ومخالطتهم حتّى تأدّى الفساد إلى موضوعات الألفاظ فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضوعه عندهم ميلاً مع هجنة المستعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربيّة، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللّغويّة بالكتاب والتّدوين خشية الدّروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث، فشمر كثيرٌ من أئمة اللّسان لذلك وأملوا فيه الدّواوين"^(١).

وبين ذلك في موضع آخر بقوله: "وسبب فسادها أنّ النّاشيء من الجيل صار يسمع في العبارة عن المقاصد كميّات أخرى غير الكميّات الّتي كانت للعرب، فيعبّر بها عن مقصوده لكثرة المخالطين للعرب من غيرهم، ويسمع كميّات العرب أيضاً، فاختلط عليه الأمر وأخذ من هذه وهذه فاستحدث ملكة وكانت ناقصة عن الأولى، وهذا معنى فساد اللّسان العربي"^(٢).

وبين في موضع آخر أهمية النظر في دلالات الألفاظ على المعاني، وأن ذلك "يتوقّف على معرفة الدّلالات الوضعيّة مفردة ومركّبة، والقوانين اللّسانيّة في ذلك هي علوم النّحو والتّصريف والبيان"، وكان الناس قبل ذلك لهم ملكة في اللغة لا يحتاجون إلى هاته العلوم، لكن لما فسد اللسان وظهرت العجمة قام جهابذة أهل العلم بتقييد ضوابط لعلوم اللغة مبنية على النقل الصحيح والمقاييس المنضبطة، فصارت بعد ذلك علوماً يحتاج إليها الناظر في الأدلة الشرعية"^(٣).

وأشار في موضع آخر إلى أنه احتيج إلى وضع القوانين النحوية لما ظهرت وتوسعت الحاجة إلى استخراج الأحكام الشرعية من نصوص الوحي، وصارت العلوم الشرعية قائمة على الملكات التي مدارها على الاستنباط والقياس ونحو ذلك"^(٤).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٧٥٦/١).

(٢) نفس المصدر (٧٦٥/١).

(٣) انظر: نفس المصدر (٥٧٤/١).

(٤) نفس المصدر (٧٤٧/١).

وقال مشيراً إلى علم النحو: "وصار علماً ذا فصول وأبواب ومقدمات ومسائل سمّاه أهله بعلم النحو وصناعة العربية، فأصبح فناً محفوظاً وعلماً مكتوباً وسلاماً إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وافياً"^(١).

تكلم ابن خلدون رحمه الله فيما مضى عن علم العربية -عموماً- وكونه علماً مهماً وسُلماً ضرورياً لفهم الكتاب والسنة، وعلوم العربية هي: علم النحو، وعلم اللغة، وعلم التصريف، وعلم البيان، وعلم الأدب، وخصَّ ابنُ خلدون علم النحو بالذكر لأهميته في صحة معاني المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن اللحن في المنقول عنه قد يحيل المعاني ويغيرها.

وعلم النحو هو: "علم بأصول مستنبطة من كلام العرب، يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال تركيبها إعراباً وبناءاً"^(٢).

وقد ظهر العلم ووضع حين اختلاط العجم بالعرب، واضطربت اللغة العربية على ألسن الناس بسبب ذلك، وإلا فقد كان الناس في الصدر الأول من هذه الأمة لا يلحنون^(٣).

فموضوع علم النحو يبحث في الكلام من حيث الإعراب والبناء^(٤).

ولبيان أهميته يقول بعض أهل العلم: "وإذا كان علم النحو هو عماد العلوم القرآنية، فالإعراب هو خلاصته، لا يملك زمام النحو متعلم إلا إذا ملك الإعراب"^(٥).

ومن علوم العربية المهمة، علم اللغة هو: "معرفة أفراد الكلم وكيفية أوضاعها"^(٦)، وقال ابن خلدون: "هو بيان الموضوعات اللغوية"^(٧).

وبالمعرفة به يُحتز من الخطأ في فهم مدلولات الألفاظ الواردة في الشرع كتاباً وسنةً، وهو وسيلة للتفنن في التعبير عن المعاني وتبليغها بألفاظ فصيحة صحيحة ومتنوعة.

(١) نفس المصدر (١/٧٦٧).

(٢) المعلمي عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية - ضمن آثار المعلمي (٨/٢٠)، الحازمي أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أب القلاوي الشنقيطي) (ص ٢١).

(٣) بتصرف من: السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/١٦٠).

(٤) الجرجاني، التعريفات (ص ٢٣٦).

(٥) الباقر، إعراب القرآن (٣/١٠٩١).

(٦) مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (١/٦٢).

(٧) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٧٥٦).

وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم عربياً والقرآن أنزل بلسان عربي مبين، فكيف يتسنى لمن رام فقه الوحي كتاباً وسنة أن يدرك مدلولاتهما إلا إذا كان مُلمّاً به، فكلما كان حظ العبد من فهم اللغة العربية أكثر كلما أورث له ذلك فهماً وإدراكاً لمعاني الكتاب والسنة، وبحسب إتقانه لها يكون فهمه وإدراكه لمعاني الوحي.

وعلم البيان هو: "علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه"^(١).
وعلم الصرف، وهو: "هو علم يعرف منه أنواع المفردات الموضوعية بالوضع النوعي ومدلولاتها، والهيئات الأصلية العامة للمفردات والهيئات التغيرية، وكيفية تغيراتها عن هيئاتها الأصلية على الوجه الكلي بالمقاييس الكلية"^(٢).

وورد عنه ما يبين أهمية العناية بأصول الفقه، حيث قال: "ولا يكفي فيه معرفة الدلالات الوضعية على الإطلاق، بل لا بدّ من معرفة أمور أخرى تتوقّف عليها تلك الدلالات الخاصة، وبها تستفاد الأحكام بحسب ما أصّل أهل الشّرع وجهابذة العلم من ذلك، وجعلوه قوانين لهذه الاستفادة، مثل: أنّ اللغة لا تثبت قياساً، والمشتراك لا يراد به معناه معاً، والواو لا تقتضي التّرتيب، والعام إذا أخرجت أفراد الخاصّ منه هل يبقى حجة فيما عداها؟، والأمر للوجوب أو النّدب وللفور أو التّراخي، والنّهي يقتضي الفساد أو الصّحّة، والمطلق هل يحمل على المقيّد؟، والنّصّ على العلة كاف في التّعدد أم لا؟، وأمثال هذه، فكانت كلّها من قواعد هذا الفنّ، ولكونها من مباحث الدّلالة كانت لغويّة، ثمّ إنّ النّظر في القياس من أعظم قواعد هذا الفنّ، لأنّ فيه تحقيق الأصل والفرع فيما يقاس وبماثل من الأحكام، وينفتح الوصف الذي يغلب على الطّعن أنّ الحكم علق به في الأصل من تبين أوصاف ذلك المحلّ، أو وجود ذلك الوصف في الفرع، من غير معارض يمنع من ترتيب الحكم عليه، في مسائل أخرى من توابع ذلك كلّها قواعد لهذا الفنّ، واعلم أنّ هذا الفنّ من الفنون المستحدثة في الملة، وكان السّلف في غنية عنه بما أنّ استفادة المعاني من الألفاظ، لا يحتاج فيها إلى مزيد ممّا عندهم من الملكة اللّسانية، وأمّا القوانين التي يحتاج إليها في استفادة الأحكام خصوصاً، فمنهم أخذ معظمها"^(٣).

(١) الجرجاني، التعريفات (ص ١٥٦).

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٠٧٨/٢).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٧٥/١).

ومما قاله مما يرتبط بهذا الباب -أيضاً-: "وصارت العلوم الشرعية كلّها ملكات في الاستنباطات والاستخراج والتّنبير والقياس، واحتاجت إلى علوم أخرى" (١).

وفي إشارة إلى أهمية العناية بالفقه يقول: "ثمّ إنّ هناك استفادات أخرى خاصّة من تراكيب الكلام، وهي استفادة الأحكام الشرعية بين المعاني من أدلّتها الخاصّة من تراكيب الكلام وهو الفقه" (٢).
أشار في هذا الكلام إلى أهمية العناية بعلم الفقه، وهو "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلّتها التفصيلية" (٣).

وتناول الكلام عن أهمية الفقه، وما يتفرع عنه من العناية بمعرفة مختلف الحديث فقال: "الفقه معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والنّدد والكرهة والإباحة، وهي متلقّاة من الكتاب والسّنة وما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلّة، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلّة قيل لها فقه، وكان السّلف يستخرجونها من تلك الأدلّة على اختلاف فيما بينهم، ولا بدّ من وقوعه ضرورة، فإنّ الأدلّة غالبها من النّصوص وهي بلغة العرب، وفي اقتضاءات ألفاظها لكثير من معانيها -وخصوصاً الأحكام الشرعية- اختلاف بينهم معروف، وأيضاً فالسّنة مختلفة الطّرق في الثّبوت وتعارض في الأكثر أحكامها فتحتاج إلى التّرجيح وهو مختلف أيضاً" (٤).

ومختلف الحديث، هو من العلوم التي اعتنى بها أهل العلم، يرتبط بما ورد من الحديث الذي خالفه حديث آخر مثله في مضمونه بحيث يمكن الجمع بينهما (٥).
وهو أن يأتي حديثان أو أكثر مما ظاهره التضاد والتعارض في المعنى ظاهراً، فيحاول التوفيق والجمع بينهما، أو الترجيح وإلا توقف ولم يقتحم ما لا علم به.

وقد اعتنى أهل العلم بالتصنيف فيه، ومن أشهرها في الباب كتاب الشافعي وكتاب ابن قتيبة تأويل مختلف الحديث، وقد مضى الإشارة إليهما في الفصل الأول.

وتكلم أيضاً عن أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ فقال: "وأما علوم الحديث فهي كثيرة ومتنوّعة، لأنّ منها ما ينظر في ناسخه ومنسوخه وذلك بما ثبت في شريعتنا من جواز النّسخ ووقوعه لطفاً من الله

(١) نفس المصدر (١/٧٤٧).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٧٥).

(٣) الجرجاني، التعريفات (ص ١٦٨).

(٤) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٦٣).

(٥) الكافيحي، المختصر في علم الأثر (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح) (ص ١٣٨).

بعباده وتخفيفاً عنهم باعتبار مصالحهم التي تكفل الله لهم بها، قال تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، ومعرفة الناسخ والمنسوخ وإن كان عاماً للقرآن والحديث إلا أن الذي في القرآن منه اندرج في تفاسيره وبقي ما كان خاصاً بالحديث راجعاً إلى علومه، فإذا تعارض الخبران بالنفي والإثبات وتعذر الجمع بينهما ببعض التأويل وعلم تقدم أحدهما تعين أن المتأخر ناسخ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم علوم الحديث وأصعبها، قال الزهري: "أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه"، وكان للشافعي رضي الله عنه فيه قدم راسخة^(١).

وقال أيضاً: "ويلحق بذلك عند التعارض بين الخبرين، وطلب المتقدم منها معرفة الناسخ والمنسوخ، وهي من فصوله أيضاً وأبوابه"^(٢).

وقد تطرقنا في هذا الفصل الأول من هذا البحث إلى أهمية هذا العلم وبعض ما يرتبط به. وقد أشار في هذا النص إلى معرفة الناسخ والمنسوخ، وهذا من مهمات العلوم الشرعية وتتأكد أهميته لشارح السنة، ومن يروم الفهم عن الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، فمعرفة الناسخ والمنسوخ ضرورة في ذلك، وإلا كانت الجناية على الوحي، فيُظن فيه الاختلاف الكثير، والتناقض. هذا وقد أشار ابن خلدون رحمه الله إلى بعض ما يتعلق بالشرح الحديثي من جوانب مهمة ينبغي أن تتوفر في الشرح الحديثي حينما تكلم عن شروح السنة المشهورة، وقد مضى ذكر ذلك في الفصل الأول^(٣).

وسأورد في المباحث الآتية من هذا الفصل ما تيسر الوقوف عليه من أحاديث تناولها ابن خلدون رحمه الله بالشرح أو التعليق ولو يسيراً، لأجل شيئا من فقهه في السنة، وأبرز شيئا من آرائه رحمه الله في فهم الحديث، وفي ضمن ذلك مسائل أقف عليها دراسة على ضوء النصوص وكلام غيره من شُراح السنة السابقين واللاحقين له.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٥٦/١).

(٢) نفس المصدر (٥٧٤/١).

(٣) انظر ص (٨٦) من هذا البحث.

المبحث الأول: أحاديث في مسائل التوحيد وأبواب العقيدة.

لم يكن لابن خلدون في تراثه الذي بين أيدينا عناية كبيرة بمباحث متعلقة بأحاديث التوحيد والاعتقاد، إلا أنني حاولت أن أجمع له في هذا الباب ما يمكن أن يكون مبحثاً مستقلاً فيه عدة من المسائل التي تستحق الدراسة، فمن ذلك:

شرح حديث الجارية السوداء.

قال رحمه الله: "وكذلك يحتجّون على إثبات المكان بحديث السوداء، وأنها لما قال لها النبي صلى الله عليه وسلم أين الله؟ وقالت في السماء، فقال أعتقها فأثابها مؤمنة، قول النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت لها الإيمان بإثباتها المكان لله، بل لأنها آمنت بما جاء به من ظواهر، أن الله في السماء، فدخلت في جملة الراسخين الذين يؤمنون بالمتشابه من غير كشف عن معناه^(١)، والقطع بنفي المكان حاصل من دليل العقل الثاني للافتقار، ومن أدلة السلوب المؤذنة بالتنزيه مثل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وأشباهه، ومن قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، إذ الموجود لا يكون في مكانين، فليست في هذا للمكان قطعاً، والمراد غيره، ثم طردوا ذلك المحمل الذي ابتدعوه في ظواهر الوجه والعينين واليدين، والنزول والكلام بالحرف والصوت يجعلون لها مدلولات أعم من الجسمانيّة وينزهونه عن مدلول الجسمانيّ منها، وهذا شيء لا يعرف في اللغة^(٢).

الدراسة.

تطرق ابن خلدون إلى قضية من قضايا العقيدة مشتهرة، مرتبطة بصفات الرب سبحانه وتعالى، هل يثبت لله جهة العلو، باعتبار ما ورد في كتاب الله سبحانه وتعالى من آيات تدل على العلو والفوقية، وما ورد في السنة كحديث الجارية المشهورة حينما سأها النبي صلى الله عليه وسلم: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَعْتَقُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ...»، وورد في بعض الروايات أنها أشارت إلى

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، على معنى أن الراسخين في العلم وكلوا علم معاني المتشابه إلى الله سبحانه وتعالى.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦٠٥/١).

السماء^(١)، وقرّر ابن خلدون أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت لها الإيمان بإثباتها المكان لله، بل لأنّها آمنت بما جاء به من ظواهر، من ذلك أنّ الله سبحانه وتعالى في السماء، من غير أن تدرك لذلك معنى فهي من الراسخين الذين قال تعالى في شأنهم: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، ثم بنى ابن خلدون على ذلك نفي المكان لله تعالى بدليل العقل ونفي الافتقار له سبحانه وتعالى.

فيقال:

أولاً: من القواعد الأساسية التي ينبغي أن تراعى في مسائل الشرع عموماً، ومسائل الاعتقاد خصوصاً، أن يلتزم بالألفاظ الشرعية، وتترك الألفاظ الغير شرعية، والألفاظ الموهمة، التي تحمل على معاني متعددة مختلفة، حتى لا تكون ذريعة للقول على الله، وإدخال بعض المعاني الباطلة، ومن ذلك لفظ "المكان" و"الجهة" ونحوهما، فإن هاتاه الألفاظ لم يستعملها النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه رضي الله عنهم، ولا السلف من بعدهم ممن يقتدى بهم.

ثانياً: إن كان يُقصد بالمكان المراد نفيه ما يفيد إثبات الحيّز أو أن يحيط بالله مكان، وأنه محلّ في شيء مخلوق فيصحّ النفي، وإن كان يُراد به نفي العلو والفوقية فلا، ذلك أن الأدلة الشرعية صريحة متظافرة في إثبات العلو والفوقية والاستواء لله سبحانه وتعالى، فينبغي إثباتها كما وردت بما هو معلوم من معناها في لغة العرب، وتنزيه الله تعالى عن أن يحده مكان، فهو سبحانه وتعالى خالق الزمان والمكان، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ثالثاً: قد دلّ على علو الله سبحانه وتعالى نصوص كثيرة من الكتاب والسنة، سواء علو الصفات أو علو الذات، ودل على ذلك العقل والحس والمشاهدة.

فمن نصوص الكتاب: الآيات التي تحبر عن استوائه على عرشه، كقوله تعالى:

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

ودل على ما أخبرت به الجارية قوله تعالى: ﴿أَأَمِنتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾ في موضعين من: [الملك:

١٦-١٧].

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧٠/٢) برقم: (٥٣٧) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، (٣٥/٧) برقم: (٥٣٧) كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، وغيره، وفي لفظ عند أبي داود وغيره قال لها النبي صلى الله عليه وسلم: أَيْنَ اللَّهُ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ بِأَصْبُعِهَا، أخرجه أبو داود في "سننه" (٢٢٧/٣) برقم: (٣٢٨٤) كتاب الأيمان والنذور، باب في الرقبة المؤمنة.

ومما ورد فيه معنى العلو له سبحانه وتعالى، اسمه "العلي" الذي تكرر في القرآن، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ في: [البقرة: ٢٥٥]، وفي: [الشورى: ٤].

ومما ورد في الفوقية، قوله تبارك وتعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨].

وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

ويدل على هذا المعنى كل الآيات التي فيها إخبار من الله سبحانه وتعالى أن يُنَزَّلَ ما يشاء من الأمر والخلق، وما فيه الإخبار من أنه يعرج ويصعد إليه ما يشاء من أعمال العباد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

ومن السنة:

من ذلك ما استفاد من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده: سبحان ربي الأعلى.

ما ورد في حجة الوداع من أنه صلى الله عليه وسلم: «رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ»^(١).

ونحوها من النصوص التي فيها توجه النبي صلى الله عليه وسلم إلى السماء حينما يناجي ربه أو يرفع يديه ويدعو أو يستغيث ويستسقي.

وعن أم سلمة رضي الله عنها قال: «مَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَيْتِي قَطُّ إِلَّا رَفَعَ طَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ، أَوْ أَضِلَّ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَ، أَوْ أَظْلِمَ، أَوْ أُظْلِمَ، أَوْ أَجْهَلَ، أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ»^(٢).

ومن الإجماع.

ومن نقل الإجماع على ذلك الإمام الذهبي رحمه الله في كتابه العلو للعلي الغفار.

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٧٦/٢) برقم: (١٧٣٩) كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، بمثله، (٥٠/٩) برقم:

(٧٠٧٩) كتاب الفتن، باب قول النبي لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض، وغيره.

(٢) أخرجه النسائي في "المجتبى" (١٠٥١/١) برقم: (١/٥٥٠١) كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الضلال، نحوه مختصراً،

(١٠٦٠/١) برقم: (١/٥٥٥٤) كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من دعاء لا يستجاب، بنحوه، وأبو داود في "سننه"

(٤٨٦/٤) برقم: (٥٠٩٤) كتاب الأدب، باب ما يقول إذا خرج من بيته، بهذا اللفظ، والترمذي في "جامعه" (٤٢٧/٥)

برقم: (٣٤٢٧) أبواب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب منه، بمعناه، وابن ماجه في "سننه" (٤٧/٥) برقم: (٣٨٨٤)

أبواب الدعاء، باب ما يدعو به الرجل إذا خرج من بيته، بمثله مختصراً، وغيرهم، وقال فيه الترمذي حسن صحيح، وما ورد من

قولها رفع طرفه إلى السماء، انفرد بإخراجها أبو داود عن بعض رواته: مسلم بن إبراهيم الفراهيدي - وهو ثقة - انفرد بما عن

جمع من الثقات، لذا حكم عليها بعض أهل العلم بالشذوذ، انظر: الألباني، السلسلة الصحيحة (٤٨٩/٧) برقم (٣١٦٣).

فنقل عن قتيبة بن سعيد قوله: هذا قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه كما قال جل جلاله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

ثم قال: "فهذا قتيبة في إمامته وصدقه قد نقل الإجماع على المسألة وقد لقي مالكا والليث وحماد بن زيد والكبار وعمر دهرًا وازدحم الحفاظ على بابهِ" (١).

ونقل عن إسحاق بن راهويه رحمه الله في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، قال: "إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة" (٢).

ونقل عن ابن عبد البر المالكي رحمه الله، في شرحه حديث النزول، ووصفه بقوله: "الإمام العلامة حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري الأندلسي، صاحب التمهيد والاستذكار والاستيعاب والعلم والتصانيف النفيسة"، نقل عنه قوله:

"هذا حديث صحيح، لم يختلف أهل الحديث في صحته، وفيه دليل أن الله تعالى في السماء على العرش فوق سبع سماوات، كما قالت الجماعة، وهو من حججهم على المعتزلة، وهذا اشتهر عند العامة والخاصة، وأعرف من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ولا أنكره عليهم مسلم" (٣).

ومن أجوبة الحفاظ ابن عبد البر رحمه الله عن استدلال البعض بظاهر قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

قال: "فلا حجة لهم في ظاهر هذه الآية؛ لأن علماء الصحابة والتابعين الذين حملت عنهم التأويل في القرآن قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش، وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله" (٤).

ومن العقل.

فإن العقلاء يعلمون أن العلو هو صفة كمال مطلقاً، فإثباتها لله تعالى إثبات لكمال لا نقص.

(١) الذهبي، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها (ص ١٧٤).

(٢) نفس المصدر (ص ١٧٩).

(٣) نفس المصدر (ص ٢٤٩).

(٤) ابن عبد البر، التمهيد (١٤٩/٥).

ومن الفطرة.

فإن كل المخلوقات مفطورة على التوجه إلى الله تعالى في العلو.

كلامه عن أول أصول الإيمان: الإيمان بالله سبحانه وتعالى.

أورد ابن خلدون رحمه الله طرفاً من حديث جبريل عليه السلام حينما أتى النبي صلى الله عليه وسلم وسأله الأسئلة المشهورة في الحديث المعروف، وكان مما قاله حين سأله عن الإيمان، قال: «فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ»^(١).

تناول ابن خلدون في هذا الحديث الكلام عن قضية الإيمان بالله سبحانه وتعالى وخصَّ جانب الصفات ومذاهب الناس فيه بالبحث والتنظير.

قال رحمه الله: "وهذه هي العقائد الإيمانية المقررة في علم الكلام، ولنشر إليها جملة لتبين لك حقيقة هذا الفن وكيفية حدوثه فنقول: اعلم أنَّ الشارع لما أمرنا بالإيمان بهذا الخالق الذي ردَّ الأفعال كلّها إليه وأفرده به كما قدّمناه وعرفنا أنَّ في هذا الإيمان نجاتنا عند الموت إذا حضرنا لم يعرّفنا بكنه حقيقة هذا الخالق المعبود وهو إذ ذاك متعذّر على إدراكنا ومن فوق طورنا، فكلفنا أولاً: اعتقاد تنزيهه في ذاته"، ثم استطرد في الثناء على الله إلى أن قال: "إلاَّ أنّه عرض بعد ذلك خلاف في تفاصيل هذه العقائد أكثر مثارها من الآي المتشابهة فدعا ذلك إلى الخصام والتناظر والاستدلال بالعقل وزيادة إلى النقل، فحدث بذلك علم الكلام، ولنبين لك تفصيل هذا المجل".

ثم تطرق إلى مذاهب الناس في فهم نصوص الصفات، ومسالكهم في التنزيه، وذمَّ الذين وقعوا في التشبيه، وخلص إلى أن أحسن طريقة في هذا الباب ما سلكه أبو الحسن الأشعري رحمه الله فقال: "وقام بذلك الشيخ أبو الحسن الأشعري إمام المتكلمين فتوسّط بين الطّرق ونفي التشبيه وأثبت الصفات المعنوية وقصر التنزيه على ما قصره عليه السلف"^(٢).

ثم استطرد في الموازنة بين علم الفلسفة وعلم الكلام وذكر الفرق بينهما، وأن الآفة حصلت من تداخلهما لدى بعض الناس، وقال: "وبالجملة فموضوع علم الكلام عند أهله إنّما هو العقائد الإيمانية

(١) من حديث جبريل عليه السلام المشهور، أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٨/١) برقم: (٨) كتاب الإيمان، لما سأله عن

الإسلام الإيمان والإحسان والساعة وأشراتها.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٨٥/١).

بعد فرضها صحيحة من الشرع من حيث يمكن أن يستدلّ عليها بالأدلة العقلية فترفع البدع وتزول الشكوك والشبهة عن تلك العقائد^(١).

الدراسة.

هذا الحديث المشهور بحديث جبريل عليه السلام من الأحاديث الأصول في تعليم الدين، فقد ورد فيه محاور متعددة، الإسلام والإيمان والإحسان، وما يتعلق بالساعة وأشراتها.

والشاهد الذي ورد كلام ابن خلدون حوله هو قوله صلى الله عليه وسلم: أن تؤمن بالله، حينما سأله جبريل عليه السلام عن الإيمان، فأعظم ركنٍ وأصلٍ من أصول الإيمان هو الإيمان بالله سبحانه وتعالى، وقد ورد في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم كُلُّ ما يحتاجه المسلم لتحقيق هذا الواجب العيني، فالإيمان بالله تعالى يشمل الإيمان بربوبيته وأسمائه وصفاته وبألوهيته، فهو الربُّ الخالق المدبّر الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى، وهو وحده المستحق أن يعبد الخلق ذلاً وخضوعاً، وهذه المسائل كلّها داخلة ضمن أقسام التوحيد، الذي يمكن تقسيمه إلى قسمين: توحيد المعرفة والإثبات وهو التوحيد العلمي، وتوحيد الطلب والقصد وهو التوحيد العملي، ويمكن تقسيمه باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الألوهية.

وكلُّ ما يدخل تحت هاته الأبواب جاء ذكره وبيانه وتفصيله في كتاب الله تعالى وفي سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وورد عن السلف وأئمة الإسلام والعلم في القرون الأولى ما يشفي فيه.

إلا أنه - كما أشار ابن خلدون - ظهر الاختلاف في جملة من مسائل الإيمان بالله تعالى، وهذا الاختلاف حصل في وقت متأخر عن عصر الصحابة رضي الله عنهم، ولم يحدث الخوض في هاته المسائل سوى لما ظهرت علوم العجم من فارس والروم ودخلت كتب المنطق والفلسفة وترجمت في عصور توسع رقعة الدولة الإسلامية مع الفتوحات.

أما ما يتعلق بالمسلك الصحيح في باب الصفات، فالذي يظهر أن ابن خلدون رحمه الله يميل إلى مذهب الأشاعرة^(٢) المتأخرين في هذا الباب، كغيره من كثير من المنتسبين إلى المذاهب الفقهية الأربعة

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٥٩٠).

(٢) والأشاعرة نسبة إلى أبي الحسن الأشعري، وهم فرقة كلامية إسلامية، اتخذت البراهين والدلائل العقلية والكلامية وسيلة في الاحتجاج على خصومها من المعتزلة والفلاسفة وغيرهم، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية على طريقة ابن كُلاب، انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي (١/٨٣).

من المتأخرين، وابن خلدون - كما هو معلوم - مالكي المذهب؛ مع أنه عند التحقيق يتبين أن مالكا رحمه الله لم يكن على تلك الطريقة التي حدثت - بيقين - بعده، ولا كان عليها كثير من أئمة المالكية المتقدمين، ولا يعرفون كثيراً من تقارير الأشاعرة التي هي امتداد لأصول المعتزلة^(١) عند التحقيق، بل إن أبا الحسن الأشعري رحمه الله نفسه لم تُنقل عنه كثير من تقارير المنتسبين إليه من المتأخرين، ومصنفاته خير شاهد على هذا، وإن كان قال بشيء من ذلك فقد رجع عنه؛ وقد ذكر أهل التحقيق أنه مرَّ عليه مراحل تأثر فيها بالاعتزال ثم تأثر بمقالة ابن كُلاب^(٢)، ثم صرَّح بأنه على عقيدة أئمة السلف ومثَّل بالإمام أحمد رحمه الله.

وما أشار إليه ابن خلدون من أن أبا الحسن الأشعري توسَّطَ بين الفرق الظاهر أنه يريد بهذه الوسطية ما عليه الأشاعرة بعد أبي الحسن الأشعري، بدليل ما قرَّره ابن خلدون في هذا الباب. ومن القضايا المهمة في الموضوع أن يُعلم أن المذهب الأشعري المستقر لدى المتأخرين ليس هو من مسائل أبي الحسن الأشعري، بل عامته من تأصيلات المتأخرين منهم، خاصة الغزالي والجويني الذي كان إماماً مقدماً فيهم^(٣).

أما أبو الحسن الأشعري فالذي ينبغي على المنصفين أن يستخلصوا مذهبه في الاعتقاد من مصنفاته المشهورة، خاصة المتأخَّر والمختصر منها، وما وصلنا من مصنفاته:

(١) المعتزلة نسبة إلى الاعتزال وذلك أنهم ينتسبون إلى واصل بن عطاء الذي حصل له خلاف مع الحسن البصري ثم اعتزل مجلسه، وهم بعد ذلك: "فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت على العقل الجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وقد أطلق عليها أسماء مختلفة منها: المعتزلة والقدرية والعدلوية وأهل العدل والتوحيد والمقتصد والوعيدية"، انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/٦٤).

(٢) الكُلابية نسبة إلى عبد الله بن سعيد بن كُلاب القطان المتوفي بعد سنة (٢٤٠هـ)، والكلابية يوافقون أهل السنة في كثير من مسائل العقيدة، بل إنهم في مسائل القدر والأسماء والأحكام أقرب إلى أهل السنة من الأشاعرة، ويثبتون الصفات إلّا أنهم على طريقة أهل الكلام، لذلك يعدّهم أهل السنة من متكلمة أهل الإثبات، والكلابية هم في الحقيقة أسلاف الأشعرية في المرحلة الثانية التي مرَّ بها أبو الحسن الأشعري، وهي التي عليها الأشاعرة بعده، فإنه كان معتزلياً في أول أمره ثم ترك الاعتزال وتأثر بطريقة ابن كُلاب، ثم رجع عنها آخر حياته كما يظهر من مقرراته وانتسب إلى أهل السنة وإلى الإمام أحمد رحمه الله خاصة، انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٠٣/٣)، (١٢/٤)، (١٤، ١٤٧، ١٥٦، ١٧٤)، وانظر: فيصل الجاسم أبو عثمان فيصل بن قزار الجاسم، الأشاعرة في ميزان أهل السنة، نقدٌ لكتاب (أهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم) (ص ٦٤٥).

(٣) بل إذا أطلق (الإمام) عند المتأخرين منهم أرادوا به أبا المعالي الجويني.

الإبانة عن أصول الديانة، ومقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ورسالة إلى أهل الثَّغَر بباب الأبواب، واللُّمَع في الرد على أهل الزيغ والبدع.

والمُتأمل في كتبه هاته وخاصة (رسالته إلى أهل الثَّغَر)، يعلم أنه لم يكن على مذهب الاعتزال الذي كان متأثراً به في أول الأمر، لما في كتبه من تقريرات على منهج السلف والأئمة المتقدمين، وليس له أيَّة آثار تشهد بموافقة ما يُقرِّره المتأخرين من الأشاعرة، وتأصيلاته تنافي أصول المعتزلة، بل إنه في كتاب (الإبانة) يصرح بأنه متابع لمعتقد الإمام أحمد رحمه الله حيث قال رحمه الله: "قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وسنة نبينا عليه السلام، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة المحدثين، ونحن بذلك معتمدون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نصر الله وجهه، ورفع درجته وأجزل مثوبته، قائلون، ولما خالف قوله مخالفون، لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجيل معظم، وكبير مفهم"^(١).

ومن تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الجامعة في بيان أن هذا الطريق الذي عليه السلف هو السبيل القويم الذي كان عليه أئمة الإسلام قاطبة، قال: "وكلام السلف في هذا الباب موجود في كتب كثيرة لا يمكن أن نذكر ههنا إلا قليلاً منه؛ مثل كتاب السنن للالكائي والإبانة لابن بطة والسنة لأبي ذر الهروي والأصول لأبي عمرو الطلمنكي وكلام أبي عمر بن عبد البر والأسماء والصفات للبيهقي وقبل ذلك السنة للطبراني ولأبي الشيخ الأصبهاني ولأبي عبد الله بن منده ولأبي أحمد العسال الأصبهانيين، وقبل ذلك السنة للخلال والتوحيد لابن خزيمة وكلام أبي العباس بن سريج والرد على الجهمية لجماعة: مثل البخاري وشيخه عبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي وقبل ذلك السنة لعبد الله بن أحمد والسنة لأبي بكر بن الأثرم والسنة لحنبل وللمروزي ولأبي داود السجستاني ولابن أبي شيبة والسنة لأبي بكر بن أبي عاصم وكتاب خلق أفعال العباد للبخاري وكتاب الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي

(١) انظر: أبو الحسن الأشعري علي بن إسماعيل الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة (ص ٢٠١)، وهذه الطريقة في نسبة المعتقد إلى السلف وبعض الأئمة المبرزين كالإمام أحمد كان يسلكها أهل العلم في بيان أن ما هم عليه من المعتقد هو سبيل سلَّكه من قبلهم من أئمة الإسلام الثقات الذين كان لهم قدم صدق في العلم والمعرفة بالسنة وما كان عليه السلف، كما قال أبو حاتم رحمه الله: "مذهبنا واختيارنا اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، والتابعين من بعدهم، والتمسك بمذاهب أهل الأثر مثل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والشافعي رحمهم الله تعالى، ولزوم الكتاب والسنة"، انظر: إثبات صفة العلو، لابن قدامة (ص ١٨٤).

وغيرهم، وكلام أبي العباس عبد العزيز المكي صاحب الحيدة في الرد على الجهمية وكلام نعيم بن حماد الخزازي وكلام غيرهم وكلام الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن سعيد ويحيى بن يحيى النيسابوري وأمثالهم^(١).

وهذا يؤكد البون الشاسع بين أبي الحسن الأشعري وبين متأخري المنتسبين إليه من الأشاعرة، كالجويني والغزالي والرازي وغيرهم رحمهم الله، إذ أنهم يخالفونه في أمرين هامين في باب الاعتقاد ألا وهما: قضية الصفات الإلهية وتأويلها، وقضية أدلة وجود الله سبحانه وتعالى، فهو ينفي المجاز في باب الصفات ولا يؤول الصفات بل يحملها على حقيقة معانيها المعلومة من اللغة بدون تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل، وفي باب الاستدلال على وجود الله سبحانه وتعالى رفض دليل الجوهر والعرض^(٢) الذي اعتمد عليه المعتزلة في إثبات وجود الله تعالى، لأنه دليل صعب الفهم^(٣)، وهذه المسالك إذا تأملت لم تكن عند السلف ولا أولئك الأئمة المذكورين، وهم القوم لا يشقى تابعتهم.

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢٤/٥).

(٢) هذه من الاصطلاحات التي أحدثتها بعض الفرق، ولهم في معناها اصطلاحات مختلفة، فمنهم من يجعل الجوهر هو كل قائم بنفسه، ومنهم من يحصره في المتحيز، وخلاصة الأمر أن الجوهر مستغن عن محل يقوم به، والعرض مفتقر إلى محل يقوم به، انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (٢٣٩/١٠)، ابن النجار، شرح الكوكب المنير = شرح مختصر التحرير (١٣٣/١)، والقرافي، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٠).

(٣) ومن أهل العلم الذين انتصروا لإثبات مخالفة أبي الحسن الأشعري لمعتقد متأخري الأشاعرة، العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله، ومما قاله في هذا الصدد: "واعلم أننا ذكرنا من أن ما وصف الله به نفسه من الصفات فهو موصوف به حقيقة لا مجازاً، على الوجه اللائق بكماله وجلاله، وأنه لا فرق البتة بين صفة يشتق منها وصف، كالسمع والبصر والحياة، وبين صفة لا يشتق منها كالوجه واليد، وأن تأويل الصفات، كتأويل الاستواء بالاستيلاء، لا يجوز ولا يصح، هو معتقد أبي الحسن الأشعري رحمه الله، وهو معتقد عامة السلف، وهو الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه؛ فمن ادعى على أبي الحسن الأشعري أنه يؤول صفة من الصفات، كالوجه واليد والاستواء ونحو ذلك، فقد افترى عليه افتراء عظيمًا؛ بل الأشعري رحمه الله مصرح في كتبه العظيمة التي صنفها بعد رجوعه عن الاعتزال، كالموجز، ومقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، والإبانة عن أصول الديانة: أن معتقده الذي يدين الله به هو ما كان عليه السلف الصالح من الإيمان بكل ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، وإثبات ذلك كله من غير كيف ولا تشبيه ولا تعطيل، وأن ذلك لا يصح تأويله ولا القول بالمجاز فيه، وأن تأويل الاستواء بالاستيلاء هو مذهب المعتزلة ومن ضاهاهم؛ وهو أعلم الناس بأقوال المعتزلة؛ لأنه كان أعظم إمام في مذهبهم، قبل أن يهديه الله إلى الحق، وسنذكر لك هنا بعض نصوص أبي الحسن الأشعري رحمه الله لتعلم صحة ما ذكرنا عنه"، انظر: الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤٨٦/٧).

بعض صفات جبريل والملائكة.

قال رحمه الله: "لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم خديجة رضي الله عنها بحال الوحي أول ما فجأته وأرادت اختباره فقالت اجعلني بينك وبين ثوبك فلما فعل ذلك ذهب عنه فقالت إنه ملك وليس بشيطان، ومعناه أنه لا يقرب النساء".

"وكذلك سألته عن أحب الثياب إليه أن يأتيه فيها فقال النبي صلى الله عليه وسلم البياض والخضرة فقالت إنه الملك، يعني: أن البياض والخضرة من ألوان الخير والملائكة، والسود من ألوان الشر والشياطين وأمثال ذلك" (١).

الدراسة.

هذا الكلام نقله ابن خلدون بحرفه من كلام البيهقي رحمه الله في دلائل النبوة، حيث قال: "وانظر، لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم خديجة رضي الله عنه، بحال الوحي أول ما فجأه وأراد اختباره، فقالت: اجعلني بينك وبين ثوبك، فلما فعل ذلك، ذهب عنه، فقالت: إنه ملك، وليس بشيطان، ومعناه: أنه لا يقرب النساء، وكذلك سألته عن أحب الثياب إليه أن يأتيه فيها، فقال البياض والخضرة، فقالت: إنه الملك، يعني: أن البياض والخضرة من ألوان الخير والملائكة، والسود من ألوان الشر والشياطين، وأمثال ذلك" (٢).

وأصل الحديث المشار إليه ما حدثت به زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة رضي الله عنها عن أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله، يا ابن عمي، هل تستطيع إذا جاءك الذي يأتيك أن تُخبرني به؟ فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نعم يا خديجة"، قالت خديجة: فجاءه جبريل ذات يوم وأنا عنده، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا خديجة هذا صاحب الذي يأتيني قد جاء، فقلت له: قم فاجلس على فخذي الأيمن، فقام، فجلس على فخذي الأيمن، فقلت له: هل تراه؟ قال: "نعم"، فقلت له: تحوّل فاجلس على فخذي الأيسر، فجلس، فقلت له: هل تراه؟ قال: "نعم"، فقلت له: فتحوّل فاجلس في حجري، فجلس، فقالت له: هل تراه؟ قال: "نعم"، قالت خديجة: فتحسّرت وطرحت خماري، وقلت له: هل تراه؟ قال: "لا"، فقلت له: هذا والله ملك كريم، لا والله ما هذا شيطان،

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١١٦/١).

(٢) البيهقي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة (المقدمة/١٦).

قَالَتْ حَدِيْجَةُ: فَقُلْتُ لَوْرَقَةَ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قُصَيٍّ ذَلِكَ، كَمَا أَخْبَرَنِي بِهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ وَرَقَةُ: حَقًّا يَا حَدِيْجَةُ حَدِيثُكَ^(١).

هذا الحديث يترتب عليه أمرٌ مغيَّبٌ وهو أن الملائكة أو جبريل خصوصاً لا يدخل مكاناً فيه امرأة حاسرة عن شعرها، لكن الحديث فيه ضعف لأكثر من علة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "وقد روي أن الملائكة لا تنظر إلى الزينة الباطنة فإذا وضعت خمارها وقميصها لم ينظر إليها، وروي في ذلك حديث عن خديجة"^(٢).

وأشار الشيخ الألباني إلى أن قولَ ابنِ تيمية: "رؤي"، هو تضعيفٌ له^(٣).

أما ما أشار إليه البيهقي من حب الملائكة للبياض والخضرة، فلا أدري ما أصله، لكن البياض ورد ما يبين فضله، عن النبي صلى الله عليه وسلم كقوله: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَانِكُمْ»، وفي لفظ: «عَلَيْكُمْ بِالْبَيَاضِ مِنَ الثِّيَابِ، فَلْيَلْبَسْهَا أَحْيَاؤُكُمْ، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَانِكُمْ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ»^(٤).

(١) وأصل الحديث عند الطبراني، برقم: (٦٤٤١)، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن عمر بن عبد العزيز إلا إسماعيل بن أبي حكيم، ولا عن إسماعيل إلا الحارث بن محمد الفهري، تفرد به يحيى بن سليمان" اهـ، وقال ابن عبد البر: "قال: وحدثني إسماعيل بن أبي حكيم أنه بلغه عن خديجة" وذكر الخبر، انظر: ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٨٢٠)؛ وأشار إليه البيهقي في السنن، ودلائل النبوة فقال في: دلائل النبوة للبيهقي (المقدمة/١٦): "وانظر، لما أَخْبَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حَدِيْجَةَ رضي الله عنها، بحال الوحي أول ما فجأه وأراد اختباره، فقالت: (فذكره)"؛ وأورده: الدولابي أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي الرازي، الذرية الطاهرة النبوية، المحقق: سعد المبارك الحسن، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ في "الذرية الطاهرة" (ص ٣٥)؛ ورواه ابن سعد في الطبقات (٨/٥٥)؛ والطبراني أيضاً في المعجم الأوسط (٦/٢٨٧) (٦٤٣٥)؛ وحسن الهيتمي إسناده في مجمع الزوائد (٨/٢٥٦)؛ وتعقبه الألباني، وحكم عليه بالضعف، في: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٣/٢٢٠).

(٢) ابن تيمية، حجاب المرأة ولباسها في الصلاة (ص ٣٢).

(٣) وذلك في الرسالة السابقة الذكر بتحقيقه.

(٤) من حديث سمرة رضي الله عنه، أخرجه النسائي في "المجتبى" (١/٣٩٤) برقم: (١/١٨٩٥) كتاب الجنائز، باب أي الكفن خير، (١/١٨١) برقم: (١/٥٣٣٧) كتاب الزينة، باب الأمر بلبس البيض من الثياب، (١/١٠٩٩) برقم: (٢/٥٣٣٨) كتاب الزينة، باب الأمر بلبس البيض من الثياب، والترمذي في "جامعه" (٤/٥٠٢) برقم: (٢٨١٠) أبواب الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في لبس البياض، وابن ماجه في "سننه" (٤/٥٨٠) برقم: (٣٥٦٧) أبواب اللباس، باب البياض من الثياب، وغيرهم، انظر تخريجاً وافياً له في: الحويني، المنيحة بسلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/١٧٥).

وحُبُّ الملائكة للبياض يتقرر بثبوت استحبابها شرعاً، فإنهم يحبون ما يحب الله سبحانه وتعالى لذا قال ابن بطال رحمه الله: "الثياب البيض من أفضل الثياب وهو لباس الملائكة الذين نصرنا النبي -عليه السلام- يوم أحد وغيره" (١).

ولعله يشهد لذلك مجيء جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم بثياب شديدة البياض كما وصف في حديث جبريل المشهور في تعليمنا الدين (٢).

وورد عن ابن عباس رضي الله عنه أن الملائكة نزلت في غزوة بدر بعمائم بيض، لكن الحديث فيه ضعف شديد (٣)، ونقل ابن هشام في السيرة عن علي رضي الله عنه هذا المعنى وهو ضعيف أيضاً (٤).

أما استحباب الخضرة فلم أقف في هذا على دليل، والله أعلم. أما كراهية السواد أو أنه من ألوان الشياطين، فهذا ما لم يثبت فيه شيء، ويبقى على أصل الإباحة، فكيف إذا ثبت لبس النبي صلى الله عليه وسلم له وأمّهات المؤمنين وسائر الصحابة رضي الله عنهم وقد أقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك.

فقد لبس صلى الله عليه وسلم الثياب السود، ولبس العمامة السوداء، كما في دخوله في فتح مكة، ولبست أمّهات المؤمنين والصحابة رضي الله عنهم السوداء، وما علم أن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر ذلك.

(١) ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م (١٠٤/٩).

(٢) حيث قال عمر رضي الله عنه: "إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ"، كما في الحديث المتفق على صحته.

(٣) فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "كَانَ سَيِّمَاءُ الْمَلَائِكَةِ يَوْمَ بَدْرٍ عَمَائِمَ بَيْضَ قَدْ أُرْسِلُوها إِلَى ظُهُورِهِمْ، وَيَوْمَ حُنَيْنٍ عَمَائِمَ حُمْرٍ، وَلَمْ يُقَاتِلِ الْمَلَائِكَةُ فِي يَوْمٍ إِلَّا يَوْمَ بَدْرٍ إِنَّمَا كَانُوا يَكُونُونَ عِدَدًا وَمَدَدًا لَا يَضْرِبُونَ"، أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٦٥/١١) برقم: (١١٣٧٧) باب العين، عطاء عن ابن عباس، (١٩٣/١١) برقم: (١١٤٦٩) باب العين، عطاء عن ابن عباس، (٣٨٩/١١) برقم: (١٢٠٨٥) باب العين، مقسم عن ابن عباس، والطبراني في "الأوسط" (٦٠/٩) برقم: (٩١٢٥) باب الميم، مسعدة بن سعد العطار المكي، ورواه الطبري في تاريخه (٤٥٤/٢)، وابن هشام في السيرة (٦٣٣/١)، وقد ضعف هذا الخبر الألباني في: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٩٠/٩)، وكذلك محقق تاريخ الطبري، انظر: صحيح وضعيف تاريخ الطبري (٨٦/٧).

(٤) انظر: ابن هشام، السيرة (٦٣٣/١).

فقد صح عن عائشة رضي الله عنها قالت: «صَبَغْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُرْدَةً سَوْدَاءَ فَلَبِسَهَا، فَلَمَّا عَرِقَ فِيهَا وَجَدَ رِيحَ الصُّوفِ، فَقَذَفَهَا قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَكَانَ يُعْجِبُهُ الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ»^(١).

قال شرف الحق العظيم آبادي: "والحديث يدل على مشروعية لبس السواد وأنه لا كراهة فيه"^(٢).

معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم.

قال رحمه الله: "وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّْ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرُهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣)، يشير إلى أن المعجزة متى كانت بهذه المثابة في الوضوح وقوة الدلالة، وهو كونها نفس الوحي، كان الصّدق لها أكثر لوضوحها، فكثر المصدّق المؤمن وهو التّابع والأمة"^(٤).

الدراسة.

أشار رحمه الله في هذا التقرير إلى أن سبب كثرة التابع للنبي صلى الله عليه وسلم، أن معجزته واضحة، ولا ريب أن هاته الصفة مشتركة بين معجزة نبينا صلى الله عليه وسلم ومعجزات سائر الأنبياء -عليهم السلام-، إلا قوله وهي نفس الوحي الذي نزل عليه، يشير إلى أن القرآن الذي أوحاه إليه في حد ذاته معجزة وآية على صدقه، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، فإن هذه الميزة مما اختص به نبينا صلى الله عليه وسلم، لكن ما لم يُنَبِّه عليه هاهنا فيما انفرد بها صلى الله عليه وسلم في معجزته هاته أنها باقية ما بقيت الدنيا، وهذا مناسب لما خصه الله سبحانه وتعالى من أنه أرسل إلى الناس كافة، وبعثته نُسخت كل الشرائع، فوجب على الناس جميعاً إنسَهم وجنَّهم اتباعه سواء من بُعث فيهم، أو من أتوا بعدهم إلى أن يرث الأرض ومن عليها.

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٩٥/٤) برقم: (٤٠٧٤) كتاب اللباس، باب في السواد، وغيره، وصححه شعيب الأرنؤوط في سنن أبي داود (١٧٥/٦)، وصححه الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١٦٨/٥) برقم: (٢١٣٦).

(٢) شرف الحق العظيم آبادي، عون المعبود وحاشية ابن القيم (٨٦/١١).

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٢/٦) برقم: (٤٩٨١) كتاب فضائل القرآن، باب: كيف نزل الوحي وأول ما نزل، (٩٢/٩) برقم: (٧٢٧٤) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي بعثت بجوامع الكلم ومسلم في "صحيحه" (٩٢/١) برقم: (١٥٢) كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته.

(٤) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١١٩/١).

قال تعالى: ﴿وَأَوْحِي إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨].

قال ابن بطال رحمه الله: "وكان الذي أعطيت أنا وحياً أوحاه الله إليّ، فكان آية باقية دعا إلى الإتيان بمثله أهل التعاطي له، ومن نزل بلسانهم، فعجزوا عنه ثم بقي آية ماثلة للعقول إلى من يأتي إلى يوم القيامة، يرون إعجاز الناس عنه رأي العين، والآيات التي أوتيتها غيره من الأنبياء قبله رُئي إعجازها في زمانهم، ثم لم تصحبهم إلا مدة حياتهم، وانقطعت بوفاتهم، وكان القرآن باقياً بعد النبي صلى الله عليه وسلم يتحدى الناس إلى الإتيان بمثله، ويعجزهم على مرور الأعصار، فكان آية باقية لكل من أتى، فلذلك رجا أن يكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة" (١).

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: "وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة، معناه: أن معجزة كل نبي انقضت بموته، وهذا القرآن حجة باقية على الآباد، لا تنقضي عجائبه، ولا يخلق عن كثرة الرد، ولا يشبع منه العلماء، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى من غيره أضله الله" (٢).

معنى الوحي.

قال رحمه الله: "لأنّ الوحي في اللغة الإسراع، واعلم أنّ الأولى وهي حالة الدّويّ هي رتبة الأنبياء غير المرسلين على ما حققوه، والثانية وهي حالة تمثّل الملك رجلاً يخاطب هي رتبة الأنبياء المرسلين، ولذلك كانت أكمل من الأولى، وهذا معنى الحديث الذي فسّر فيه النّبيّ صلى الله عليه وسلم الوحي لما سأله الحارث بن هشام وقال: كيف يأتيك الوحي؟.

فقال: «أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده عليّ فيفصم عني وقد وعيت ما قال، وأحياناً يتمثّل لي الملك فيكلمني فأعي ما يقول» (٣).

وإنّما كانت الأولى أشدّ، لأنّها مبدأ الخروج في ذلك الاتّصال من القوّة إلى الفعل، فيعسر بعض العسر، ولذلك لما عاج فيها على المدارك البشريّة اختصّت بالسمع وصعب ما سواه وعند ما يتكرّر

(١) ابن بطال، شرح صحيح البخاري (٣٣٠/١٠).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٤٦١/٤).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١٢٤/١)، والحديث متفق عليه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦/١) برقم: (٢)

بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، (١١٢/٤) برقم: (٣٢١٥) كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة،

ومسلم في "صحيحه" (٨٢/٧) برقم: (٢٣٣٣) كتاب الفضائل، باب عرق النبي صلى الله عليه وسلم في البرد وحين يأتيه الوحي.

الوحي ويكثر التلقي يسهل ذلك الاتصال فعند ما يعرج إلى المدارك البشرية يأتي على جميعها وخصوصاً الأوضح منها وهو إدراك البصر وفي العبارة عن الوعي في الأولى بصيغة الماضي وفي الثانية بصيغة المضارع لطيفة من البلاغة وهي أنّ الكلام جاء مجيء التمثيل لحالي الوحي فمثل الحالة الأولى بالدوي الذي هو في المتعارف غير كلام وأخبر أنّ الفهم والوعي يتبعه غبّ انقضائه فناسب عند تصوير انقضائه وانفصاله العبارة عن الوعي بالماضي المطابق للانقضاء والانقطاع ومثل الملك في الحالة الثانية برجل يخاطب ويتكلم والكلام يساوقه الوعي فناسب العبارة بالمضارع المقتضي للتجدد. واعلم أنّ في حالة الوحي كلّها صعوبة على الجملة وشدة قد أشار إليها القرآن قال تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، وقالت عائشة: "كان ممّا يعاني من التنزيل شدة"، وقالت: "كان ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإنّ جبينه ليتفصد عرقاً"^(١)، ولذلك كان يحدث عنه في تلك الحالة من الغيبة والغطيط ما هو معروف وسبب ذلك أنّ الوحي كما قرّنا مفارقة البشرية إلى المدارك الملكية وتلقي كلام النفس فيحدث عنه شدة من مفارقة الذات ذاتها وانسلاخها عنها من أفقها إلى ذلك الأفق الآخر وهذا هو معنى الغطّ الذي عبّر به في مبدء الوحي في قوله: "فغطّني حتّى بلغ منّي الجهد ثمّ أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ وكذا ثانية وثالثة"^(٢).

الدراسة.

تطرق ابن خلدون في مسألة الوحي إلى مسائل:

المسألة الأولى: معنى الوحي لغة.

وبين أنه بمعنى الإسراع.

جاء في تهذيب اللغة نقلاً عن أبي عبيد عن الكسائي: "وَحَى إِلَيْهِ بِالْكَلامِ يَحِي بِهِ وَحِيًّا، وَأَوْحَى إِلَيْهِ، وَهُوَ أَنْ يَكْلِمَهُ بِكَلامٍ يُخْفِيهِ مِنْ غَيْرِهِ"^(٣).

(١) يشير إلى ما أخبرت به عائشة رضي الله عنها في سياق حادثة الإفك، قالت حينما نزل عليه براءتها: « فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبَرَحَاءِ عِنْدَ الْوَحْيِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ مِثْلُ الْجُمَانِ مِنَ الْعَرَقِ فِي الْيَوْمِ الشَّاتِ مِنْ ثِقَلِ الْقَوْلِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ»، متفق عليه؛ وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً»، متفق عليه أيضاً.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/١٢٤).

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة (٥/١٩٢).

وقال ابن فارس رحمه الله: "الواو والحاء والحرف المعتل: أصل يدل على إلقاء علم في إخفاء أو غيره إلى غيرك"، وفيه أيضاً: "والوحي: السريع"^(١).

فتحصل من كلام هؤلاء الأئمة أن الوحي فيه معنيان: الخفاء والإسراع.

المسألة الثانية: مراتب الوحي وأحواله.

وذكر حالتين: الدوي، وتمثل الملك ويكلمه بالوحي.

وقد تتبع ابن القيم رحمه الله أحوال الوحي وذكرها في الزاد، ومحصل ما ذكره:

الحال الأولى: الرؤيا الصادقة.

ودلّ على ذلك حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: "أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْهُ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ"^(٢).

الحال الثانية: ما كان يلقيه الملك في روعه^(٣) وقلبه من غير أن يراه، يدل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٧]، وقوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٤].

الحال الثالثة: أنه صلى الله عليه وسلم كان يتمثل له الملك وهو - جبريل عليه السلام - رجلاً فيخاطبه بالوحي.

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة (٩٣/٦).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧/١) برقم: (٣) بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، (١٥١/٤) برقم: (٣٣٩٢) كتاب أحاديث الأنبياء، باب وقال رجل مؤمن من آل فرعون، (١٧٣/٦) برقم: (٤٩٥٣) كتاب تفسير القرآن، باب حدثنا يحيى بن بكير، (١٧٤/٦) برقم: (٤٩٥٥) كتاب تفسير القرآن، باب قوله خلق الإنسان من علق، (١٧٤/٦) برقم: (٤٩٥٦) كتاب تفسير القرآن، باب قوله اقرأ وربك الأكرم، (١٧٤/٦) برقم: (٤٩٥٧) كتاب تفسير القرآن، باب قوله اقرأ وربك الأكرم، (٢٩/٩) برقم: (٦٩٨٢) كتاب التعبير، باب: أول ما بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، ومسلم في "صحيحه" (٩٧/١) برقم: (١٦٠) كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (٩٨/١) برقم: (١٦٠) كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (٩٨/١) برقم: (١٦٠) كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٣) ومنه حديث: "وَإِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي"، قال أبو عبيد: "وقوله: روعي معناه كقولك: في خلدي ونفسي ونحو ذلك فهذا بضم الراء"، انظر أبو عبيد، غريب الحديث (٢٩٩/١).

وثبت أكثر من حديث أنه كان يأتيه على صورة دحية الكلبي رضي الله عنه، وقال صلى الله عليه وسلم: «أشبهه ما رأيت بجبرائيل دحية الكلبي»^(١).

الحال الرابعة: أنه كان يأتيه في مثل صلصلة الجرس، وهو أشد الأحوال وأثقلها عليه. يدل عليه وعلى الحال التي قبله حديث عائشة أن الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم: "كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟ فَقَالَ: أَحْيَانًا يَأْتِينِي فِي مِثْلِ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ، ثُمَّ يَفْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُهُ، وَأَحْيَانًا مَلَكٌ فِي مِثْلِ صُورَةِ الرَّجُلِ فَأَعْيِي مَا يَقُولُ"^(٢).

الحال الخامسة: أنه يرى الملك وهو -جبريل عليه السلام- في صورته التي خلق عليها، فيوحي إليه. وقد ذكرت عائشة رضي الله عنها أنه لم يره في صورته إلا مرتين، أحدهما في ليلة المعراج قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ﴾ [النجم: ١٣-١٤]^(٣).

الحال السادسة: ما أوحاه الله وهو فوق السماوات ليلة المعراج من فرض الصلاة وغيرها^(٤).
الحال السابعة: كلام الله سبحانه وتعالى له منه إليه بلا واسطة، وهذه ثابتة لنبينا ولموسى عليهما الصلاة والسلام.

الحال الثامنة: وهي تكليم الله له كفاحاً من غير حجاب^(٥).

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١٠٤/٣).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦/١) برقم: (٢) بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، (١١٢/٤) برقم: (٣٢١٥) كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ومسلم في "صحيحه" (٨٢/٧) برقم: (٢٣٣٣) كتاب الفضائل، باب عرق النبي صلى الله عليه وسلم في البرد وحين يأتيه الوحي.

(٣) كما في حديث عائشة المتفق عليه، لما سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأى ربه سبحانه وتعالى فقال: «إِنَّمَا ذَلِكَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَمْ أَرَهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا إِلَّا هَاتَيْنِ الْمَرْتَيْنِ، رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطًا مِنَ السَّمَاءِ سَادًّا عِظَمَ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». (٤) قال القسطلاني: "وأما قوله - أعنى ابن القيم -: السادسة، ما أوحاه الله إليه فوق السماوات، يعني ليلة المعراج، السابعة كلام الله بلا واسطة. فإن أراد ما أوحاه إليه جبريل فهو داخل فيما تقدم، لأنه إما أن يكون جبريل في تلك الحالة على صورته الأصلية، أو على صورة الآدمي، وكلاهما قد تقدم ذكره، وإن أراد وحى الله بلا واسطة - وهو الظاهر - فهي الصورة التي بعدها"، انظر: القسطلاني، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (١٢٨/١).

قلت: اعتراضه صحيح، لكن الظاهر - والله أعلم - أن ابن القيم جعلها مرتبة أخرى باعتبار أنها ليست في الأرض بل فوق السماوات.

(٥) وهذا على مذهب من يقول: إنه صلى الله عليه وسلم رأى ربه تبارك وتعالى، وهي مسألة محل خلاف بين السلف والأئمة من بعدهم، وهي التي روت عائشة رضي الله عنها نفيها عن النبي صلى الله عليه وسلم، انظر: ابن القيم، زاد المعاد (٦٣/١).

ومن أهل العلم من حصرها في ثلاثة مراتب وأحوال:

أحدها: كدوي النحل، الثاني: في مثل صلصلة الجرس وهو أشده، الثالث: يأتيه الملك في صورة رجل فيكلمه، وهو أخفه عليه^(١).

المسألة الثالثة: التفريق بين النبي والرسول في صفة الوحي.

حيث ذكر أن حال الدويّ تحصل لمن كان نبينا دون رسالة، وحال تمثل الملك فهي مختصة بالرسول. ولا أدري ما أصل هذا التفريق، فإنه مما يفتقر في إثباته إلى دليل، وقد ورد في حديث -فيه ضعف- ما يعارض هذا المعنى، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "كَانَ إِذَا أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْوَحْيُ نَسْمَعُ عِنْدَ وَجْهِهِ كَدَوِيَّ النَّحْلِ..."^(٢).
فالله أعلم.

علاقة الرؤيا بالوحي والنبوة.

قال رحمه الله: "وكذلك ثبت عن الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر رضي الله عنه والرؤيا مدرك من مدارك الغيب، وقال صلى الله عليه وسلم: «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة»، وقال: «لم يبق من المبشرات إلا الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو ترى له»، وأول ما بُدئ به النبي صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح"^(٣).

وقال: "وأما الذي للأنبياء فهو استعداد بالانسلاخ من البشرية إلى الملكية المحضة التي هي أعلى الروحانيات، ويخرج هذا الاستعداد فيهم متكرراً في حالات الوحي وهو عند ما يعرج على المدارك البدنية ويقع فيها ما يقع من الإدراك يكون شبيهاً بحال النوم شبيهاً بينا، وإن كان حال النوم أدون منه بكثير، فلأجل هذا الشبه عبر الشارع عن الرؤيا بأنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، وفي رواية ثلاثة وأربعين، وفي رواية سبعين، وليس العدد في جميعها مقصوداً بالذات وإنما المراد الكثرة في تفاوت هذه

فائدة: نبه الشيخ عطية سالم رحمه الله على أن أهل العلم اتفقوا "أن القرآن لم يؤخذ مناماً ولا إلهاماً ولا نفثاً في الروع، ولا بد أن يتلقاه بواسطة الملك: إما أن يأتيه كصلصلة الجرس، وإما أن يأتيه الملك بصورة رجل ويعلم أنه جبريل، ويُلقى عليه القرآن الكريم"، ذكر في شرحه على الأربعين النووية (٥/٥٣) بترقيم الشاملة (آل).

(١) القاضي، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس (ص ٤٠٣).

(٢) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٥/٢٣٤) برقم: (٣١٧٣) أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة

المؤمنين، بمثله، وغيره، وحكم عليه الألباني بالضعف، الألباني، ضعيف سنن الترمذي (ص ٣٩٨).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٦٢٥).

المراتب، بدليل ذكر السبعين في بعض طرقه وهو للتكثير عند العرب، وما ذهب إليه بعضهم في رواية ستة وأربعين من أنّ الوحي كان في مبدئه بالرؤيا ستة أشهر وهي نصف سنة ومدّة النبوة كلّها بمكة والمدينة ثلاث وعشرون سنة فنصف السنة منها جزء من ستة وأربعين فكلام بعيد من التحقيق، لأنّه إنّما وقع ذلك للنبيّ صلى الله عليه وسلم، ومن أين لنا أنّ هذه المدّة وقعت لغيره من الأنبياء، مع أنّ ذلك إنّما يعطي نسبة زمن الرّؤيا من زمن النبوة ولا يعطي حقيقتها من حقيقة النبوة، وإذا تبين لك هذا ممّا ذكرناه أولاً علمت أنّ معنى هذا الجزء نسبة الاستعداد الأوّل الشّامل للبشر إلى الاستعداد القريب الخاصّ بصنف الأنبياء الفطريّ لهم - صلوات الله عليهم - إذ هو الاستعداد البعيد وإن كان عاماً في البشر ومعه عوائق وموانع كثيرة من حصوله بالفعل، ومن أعظم تلك الموانع الحواسّ الظّاهرة ففطر الله البشر على ارتفاع حجاب الحواسّ بالنّوم الذي هو جبليّ لهم، فتعرّض النّفس عند ارتفاعه إلى معرفة ما تتشوّف إليه في عالم الحقّ، فتدرك في بعض الأحيان منه لمحة يكون فيها الظّفر..."، وما بعدها من كلامه عن الرّؤيا والوحي والنبوة وتوجيه الأحاديث فيها^(١).

الدراسة.

تطرق ابن خلدون رحمه الله في هذا النص للحديث عن الرّؤيا وعلاقتها بالنبوة، بناءً على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المعنى، وقد صح عنه في ذلك جملة من الأحاديث، منها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنّه صلى الله عليه وسلم قال: «رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ»^(٢).

قال ابن عبد البر: "هذا حديث لا يختلف في صحته، وروي أيضاً من وجوه كثيرة عن جماعة من الصحابة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بألفاظ مختلفة"^(٣).

يشير إلى أن الحديث ورد بألفاظ متعددة، أشهرها ثلاثة: الأوّل: خمسة وأربعون جزءاً والثاني: ستة وأربعون، والثالث: سبعون.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١٢٩/١).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٠/٩) برقم: (٦٩٨٨) كتاب التعبير، باب الرّؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، بنحو مختصر، (٣١/٩) برقم: (٦٩٩٠) كتاب التعبير، باب المبشرات، بنحو مختصر، (٣٧/٩) برقم: (٧٠١٧) كتاب التعبير، باب القيد في المنام بنحو مختصر، ومسلم في "صحيحه" (٥٢/٧) برقم: (٢٢٦٣) كتاب الرّؤيا، وغيرهما.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد (٥١٤/١).

وقد وجه ابن خلدون ذلك بأنه للتكثير وأن العدد غير مراد، خاصة أنه ورد في بعضها ذكر السبعين جزءاً، وهو للتكثير عند العرب.

وأورد غيره من أهل العلم توجيهات أخرى للتأليف بين هاتيه الروايات، من ذلك:

التوجيه الأول: أورد الحافظ ابن عبد البر روايات الحديث، وحاول التوفيق بينها، وجعل ذلك التفاوت راجعاً إلى تفاوت الرّائين فمنهم من يجعلها الله له جزءاً من السبعين من أجزاء النبوة ومنهم من يجعلها له جزءاً من الستة أو الخمسة والأربعين وهكذا، على حسب تفاوت إيمانهم ويقينهم وصلاتهم، فكلما كان العبد أقوى إيماناً وأصدق لهجة، كان الجزء الذي يتحقق له برؤياه أكبر، هذا معنى ما أشار إليه.

حيث قال: "على حسب ما يكون الذي يراها، من صدق الحديث، وأداء الأمانة، والدين المتين، وحسن اليقين، فعلى قدر اختلاف الناس فيما وصفنا، تكون الرؤيا منهم على الأجزاء المختلفة العدد"^(١).

ولعل مما يُؤيد به هذا التوجيه: ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من الإشارة إلى تفاوت الناس في الرؤى، في قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكُذْ رُؤْيَا الْمُسْلِمِ أَنْ تَكْذِبَ، وَأَصْدَقُهُمْ رُؤْيَا أَصْدَقُهُمْ حَدِيثًا»^(٢).

ففيه إشارة إلى تفاوت الرؤى في الصدق، وهذا فيه أنه كلما كانت الرؤيا أصدق دل ذلك على علو درجة الصدق عند صاحبها، ومدار النبوة على الصدق، وكان نبينا صلى الله عليه وسلم في ذلك أعظم مرتبة، وهو الصادق المصدوق، فيكون صادق الرؤيا وصادق الحديث أوفر حظاً حيث يأخذ أعلى نسبة من نسب أجزاء النبوة، ومن كان أقل صدقاً كان أقل نسبة، وهكذا، والله أعلم.

(١) ابن عبد البر، التمهيد (١/٥٢٠).

(٢) الحديث أصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٠/٩) برقم: (٦٩٨٨) كتاب التعبير، باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، (٣١/٩) برقم: (٦٩٩٠) كتاب التعبير، باب المبشرات، (٣٧/٩) برقم: (٧٠١٧) كتاب التعبير، باب القيد في المنام، ومسلم في "صحيحه" (٥٢/٧) برقم: (٢٢٦٣) كتاب الرؤيا، وأورده بهذا اللفظ: في "جامعه" (١١٧/٤) برقم: (٢٢٧٠) أبواب الرؤيا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب أن رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، (١٢٣/٤) برقم: (٢٢٨٠) أبواب الرؤيا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب في تأويل الرؤيا ما يستحب منها وما يكره، (١٢٩/٤) برقم: (٢٢٩١) أبواب الرؤيا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم الميزان والدلو، وغيرهم.

قال ابن بطال: "إن لفظ النبوة مأخوذ من النبأ والإنباء، وهو الإعلام في اللغة والمعنى أن الرؤيا إنباء صادق من الله، لا كذب فيه، كما أن معنى النبوة الإنباء الصادق من الله الذي لا يجوز عليه الكذب، فشابهت الرؤيا النبوة في صدق الخبر عن الغيب"^(١).

فالعلاقة بين الرؤيا والنبوة هي صدق الخبر، والناس متفاوتون في الصدق، وما يعطيهم الله سبحانه وتعالى من صدق الرؤى متفاوت، فقد يعطى جزءاً كبيراً، وقد يعطى جزءاً يسيراً، والله أعلم.

التوجيه الثاني: وجعلها الطحاوي من باب التدرج من الأقل في النسبة إلى الأكثر، فجعلها الله ابتداءً جزءاً من سبعين من أجزاء النبوة، ثم جعلها ستة وأربعين ثم خمسة وأربعين، وهكذا، فيكون من باب تفضل الله على عباده، وتكون النسبة الأكبر ناسخة للأقل، فمن يعطى الرؤيا الصادقة يكون له حظ كبير من أجزاء النبوة، باعتبار أقل عدد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، وهو النسبة الأكبر من أجزاء النبوة، والله أعلم^(٢).

التوجيه الثالث: وهو توجيه أشار إليه ابن خلدون وغيره من أهل العلم، مرتبطٌ بمدة بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وهي ثلاثة وعشرون عاماً، مع المدة التي كانت فيها الرؤيا وهي ستة أشهر، وهي جزء من ستة وأربعين جزءاً من أجزاء مدة النبوة^(٣).

وهذا -إن صحَّ- إنما يستقيم على رواية الستة وأربعين جزءاً.

التوجيه الرابع: ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح، حيث قال: "ويمكن الجواب عن اختلاف الأعداد أنه وقع بحسب الوقت الذي حدث فيه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، كأن يكون لما أكمل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي إليه حدث بأن الرؤيا جزء من ستة وعشرين إن ثبت الخبر بذلك، وذلك وقت الهجرة، ولما أكمل اثنين وعشرين حدث بأربعة وأربعين، ثم بعدها بخمسة وأربعين، ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته، وأما ما عدا ذلك من الروايات بعد الأربعين فضعيف، ورواية الخمسين يحتمل

(١) ابن بطال، شرح صحيح البخاري (٥١٧/٩).

(٢) انظر شرح مشكل الآثار، شرح مشكل الآثار - باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرؤيا كم هي من جزء من الأجزاء التي هي النبوة، شرح مشكل الآثار (٤١٣/٥)، وأشار إلى هذا المعنى أبو بكر بن العربي في: القبس في شرح موطأ مالك بن أنس (ص ١١٣٨).

(٣) نقله الخطابي عن بعض أهل العلم، واعترض عليه، بأنه كان ينبغي أن تلحق بتلك المدة سائر الأوقات التي كان يوحى إليه في منامه في تضاعيف أيام حياته، فتكون المدة أكثر من ستة أشهر، وهذا يبطل تلك القسمة، انظر: الخطابي، معالم السنن (وهو شرح سنن الإمام أبي داود) (١٣٩/٤)، وله أيضاً: أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) (٢٣١٥/٤).

أن تكون لجبر الكسر، ورواية السبعين للمبالغة، وما عدا ذلك لم يثبت، وهذه مناسبة لم أر من تعرض لها^(١).

وهناك توجيهات أخرى ذكرها أهل العلم، منها ما فيه تكلف، والله أعلم.

أحكام النجامة.

قال رحمه الله: "إلا أن أحكام النجامة مستندة إلى أوضاع طبيعيّة كما يزعم بطليموس، وهذه إنّما مستندها أوضاع تحكيمة وأهواء اتفاقيّة، ولا دليل يقوم على شيء منها، ويزعمون أن أصل ذلك من النبوات القديمة في العالم، وربما نسبوها إلى دانيال أو إلى إدريس -صلوات الله عليهما-، شأن الصنائع كلّها، وربما يدعون مشروعيتها ويحتجّون بقوله صلى الله عليه وسلم: «كان نبيّ يخطّ فمّن وافق خطّه فذاك»^(٢)، وليس في الحديث دليل على مشروعية خطّ الرّمل كما يزعمه بعض من لا تحصيل لديه، لأنّ معنى الحديث كان نبيّ يخطّ فيأتيه الوحي عند ذلك الخطّ، ولا استحالة في أن يكون ذلك عادة لبعض الأنبياء، فمّن وافق خطّه ذلك النبيّ فهو ذاك أي فهو صحيح من بين الخطّ بما عضده من الوحي لذلك النبيّ الذي كانت عادته أن يأتيه الوحي عند الخطّ، وأمّا إذا أخذ ذلك من الخطّ مجرداً من غير موافقة وحي فلا وهذا معنى الحديث والله أعلم^(٣).

الدراسة.

يتعلق بموضوع الخطّ مسألتان:

المسألة الأولى: معنى الخط المذكور في الحديث، فقد تطرق له من صنف في الغريب وشُراح السنة ووصفوه بأنه خطوط يخطها الحازي^(٤) في الأرض لمن يأتيه ليتكهن له، ووصفوا صنيعه: بأن يأتي صاحب الحاجة إلى الحازي المتكهن، ويعطيه حلواناً على أن ينظر له، ومع الحازي غلام، فيأتي إلى أرض رخوة

(١) ابن حجر، فتح الباري (٣٦٥/١٢).

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧٠/٢) برقم: (٥٣٧) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، (٧١/٢) برقم: (٥٣٧) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، (٣٥/٧) برقم: (٥٣٧) كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، وغيره.

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١٤٠/١).

(٤) والحازي هو الكاهن والطارق بالخصى، انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١١٦١/٣)، وابن فارس، مقاييس اللغة (٣٤٣/٥).

مثل الرمل ويخط على عجلة خطوطاً كثيرة ثم يعود عليها بالمحو خطين خطين، وغلامه يقول كلاماً يتفائل به، فإن بقي خطان تفائل وظن أنه أنجح وإن بقي واحدٌ تشاءم^(١).

المسألة الثانية: حكم العمل بذلك، وقد أشكل معنى الحديث الوارد في ذلك على بعض أهل العلم، فظاهره إباحة ذلك لمن أصاب هذا العلم، ولكن ذلك بعيدٌ لمن تأمل، فهو أمرٌ بعيد المنال من جهة ذاك النبي، لأننا لا نعرفه ولم يصلنا منه شيء من آثاره من علم، أما ما وُصِف سابقاً من طريقة الخط، فهو مطابقٌ للكهانة وقد ورد فيها النهي والتشديد، ثم الحديث لمن فهمه ليس فيه الإباحة بحال. وحاصل كلام ابن خلدون رحمه الله المنع وعدم مشروعية ذلك، فلا يمكن لأحد أن يخط بنبوة كنبوة ذاك النبي الذي أخبر عنه نبينا صلى الله عليه وسلم.

وأفضل ما قيل في معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «فَمَنْ وَافَقَ حَطَّه فَذَاكَ»، أنه ورد على جهة الإنكار بأسلوب الإبعاد، أي أن هذا أمر مختص بالنبوة، حيث كان نبي أعطاه الله علم ذلك، فأني لغيره ممن لم يؤت النبوة، فمعناه: يريد بيان استحالة ذلك، كأنه قال: فمن أوتي نبوة ذلك النبي في الإصابة في الخط فذاك! ومعلوم أن لن يؤت ذلك أحدٌ ونبينا صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والرسول؛ وهذا الذي معنى ما ذكره جمع من شراح الحديث.

قال الخطابي رحمه الله: "معناه الزجر عنه إذا كان من بعده لا يوافق خطه ولا ينال حظه من الصواب لأن ذلك إنما كان آية لذلك النبي فليس لمن بعده أن يتعاطاه طمعاً في نيله والله أعلم"^(٢). وقال قوام السنة رحمه الله: "لا يُعطى أحد علم ذلك، لأن علم ذلك بالنبوة، ولا نبوة لغير الأنبياء"^(٣). وقال المازري رحمه الله: "وقيل: إنما ذلك على جهة الإبعاد لمن يسلك هذا فكأنه يقول: وكيف لكم موافقة خطه"^(٤).

وقد ألف أحد أعلام الأندلس وهو ابن رشد الجد رسالة جواباً عن مسألة الخط، سماها: الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخط، قال فيها: "وقوله فمن وافق خطه علم معناه أي لا يكون ذلك، فهو كلام ظاهره الإخبار والمراد به النهي على اعتقاد ذلك والإنكار له ومثل هذا في القرآن

(١) انظر: الهروي، الغريبين في القرآن والحديث (٢/٥٧٠)، والمازري، المعلم بفوائد مسلم (١/٤١٢)، وابن الأثير، النهاية في

غريب الحديث والأثر (٢/٤٧).

(٢) الخطابي، معالم السنن (٤/٢٣٢).

(٣) قوام السنة الأصبهاني، التحرير في شرح مسلم (قطعة تمثل النصف الثاني من الكتاب) (ص ٥٣٣).

(٤) المازري، المعلم بفوائد مسلم (١/٤١١).

وفي السنن الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم كثير ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي فَاَعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ١٤-١٥]، فظاهر هذا الكلام الأمر بعبادة ما شاءوا من دون الله والمراد به النهي عن ذلك والوعيد عليه^(١).

وقال ابن العربي رحمه الله: "ولا سبيل إلى معرفة طريق النبي المتقدم فيه فإذا لا سبيل إلى العمل به"^(٢). وقال القاضي عياض رحمه الله: "وقيل: معناه أي: فذاك ما كنتم ترون من إصابتهم، لا أنه يريد إباحة الخط على ما تأوله بعضهم، ولا دليل فيه؛ لعموم النهي عن التخرص والكهانة والعيافة، وشيوع ذم الشرع لهذا الباب"^(٣).

فإن قيل لم لم يُحرّم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك صراحة، قيل: لئلا يتوهم أن ذلك النبي وقع في المحذور، قال النووي رحمه الله: "وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيمن وافق خطه فذاك ولم يقل هو حرام بغير تعليق على الموافقة لئلا يتوهم متوهم أن هذا النهي يدخل فيه ذاك النبي الذي كان يخط فحافظ النبي صلى الله عليه وسلم على حرمة ذاك النبي مع بيان الحكم في حقنا فالمعنى أن ذلك النبي لا منع في حقه وكذا لو علمتم موافقته ولكن لا علم لكم بها"^(٤).

مدة ما بين بناء بيت المقدس ومكة.

قال رحمه الله: "ولا يعرض لك الإشكال المعروف في الحديث الصحيح أنّ النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أول بيت وضع فقال: «بين مكة وبين بناء بيت المقدس، قيل فكم بينهما؟»، قال: أربعون سنة»^(٥)، فإنّ المدّة بين بناء مكة وبين بناء بيت المقدس بمقدار ما بين إبراهيم وسليمان، لأنّ سليمان بانيه وهو ينيف على الألف بكثير، واعلم أنّ المراد بالوضع في الحديث ليس البناء، وإنّما المراد أول بيت عيّن للعبادة، ولا يبعد أن يكون بيت المقدس عيّن للعبادة قبل بناء سليمان بمثل هذه المدّة، وقد نقل أنّ الصّابئة بنوا على الصّخرة هيكل الزّهرة، فلعلّ ذلك أنّها كانت مكانا للعبادة، كما كانت الجاهليّة تضع

(١) ابن رشد الجدد، الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخط (ص ٤٣).

(٢) ابن العربي، أحكام القرآن (١٢٥/٤).

(٣) ابن قرقول، مطالع الأنوار على صحاح الآثار (٨٨/٣).

(٤) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢٣/٥).

(٥) أصل هذا الحديث المتفق عليه فيما ورد عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله أيّ مسجدٍ وُضِعَ في الأرضِ أوّلُ قال المسجدُ الحرامُ قال قلتُ ثمّ أيّ قال المسجدُ الأقصى قلتُ كم كان بينهما قال أربعون سنةً ثمّ أينما أدركتكَ الصّلاةُ بعدُ فصَلِّه فإنّ الفضلَ فيه. وهذا اللفظ عند البخاري رحمه الله.

الأصنام والتماثيل حوالي الكعبة وفي جوفها، والصّابئة الذين بنوا هيكل الزّهرة كانوا على عهد إبراهيم عليه السلام فلا تبعد مدّة الأربعين سنة بين وضع مكّة للعبادة، ووضع بيت المقدس، وإن لم يكن هناك بناء كما هو المعروف، وأنّ أوّل من بنى بيت المقدس سليمان عليه السلام فتفهّمه ففيه حلّ هذا الإشكال^(١).
الدراسة.

أورد ابن خلدون ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المتفق على صحته من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَيُّ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلُ؟ قَالَ: الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى. قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً، وَأَيْنَمَا أَذْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ، فَهُوَ مَسْجِدٌ»^(٢).

وقد أشكل معنى وتوجيه هذا الحديث على أهل العلم، باعتبار أن من بنى بيت المقدس هو نبي الله سليمان عليه السلام، وذلك لما ثبت من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَنَى بَيْتَ الْمَقْدِسِ، سَأَلَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خِلَالَ ثَلَاثَةِ؟ سَأَلَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: حُكْمًا يُصَادِفُ حُكْمَهُ فَأُوتِيَهُ، وَسَأَلَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ فَأُوتِيَهُ، وَسَأَلَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حِينَ فَرَعَ مِنْ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ: أَنْ لَا يَأْتِيَهُ أَحَدٌ لَا يَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ فِيهِ، أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ حَظِيَّتِهِ، كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٤٤/١).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٥/٤) برقم: (٣٣٦٦) كتاب أحاديث الأنبياء، باب حدثنا موسى بن إسماعيل، (١٦٢/٤) برقم: (٣٤٢٥) كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى ووهبنا لداود سليمان نعم العبد إنه أواب، ومسلم في "صحيحه" (٦٣/٢) برقم: (٥٢٠) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (٦٣/٢) برقم: (٥٢٠) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، وغيرهما.

(٣) أخرجه والنسائي في "المجتبى" (١٥٨/١) برقم: (١/٦٩٢) كتاب المساجد، باب فضل المسجد الأقصى والصلاة فيه، (١٠٧٩/١) برقم: (١/٥٦٨٠) كتاب الأشربة، باب ذكر الرواية المبنية عن صلوات شارب الخمر، (١٠٨٠/١) برقم: (٤/٥٦٨٥) كتاب الأشربة، باب ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر من ترك الصلوات ومن قتل النفس التي حرم الله ومن وقوع على المحارم، (١٠٨٠/١) برقم: (١/٥٦٨٦) كتاب الأشربة، باب توبة شارب الخمر، والترمذي في "جامعه" (٣٨٢/٤) برقم: (٢٦٤٢) أبواب الإيمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما جاء في افتراق هذه الأمة، وابن ماجه في "سننه" (٤١٤/٢) برقم: (١٤٠٨) أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس، (٤٦٦/٤) برقم: (٣٣٧٧) أبواب الأشربة، باب من شرب الخمر لم تقبل له صلاة، وغيرهم، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر، فتح الباري (٤٠٨/٦).

ومن المعلوم أن المدة التي بين خليل الله إبراهيم وسليمان طويلة جداً^(١) فكيف يكون بين بناء المسجدين أربعين فقط؟!

وقد أجاب ابن خلدون بجواب وافق فيه كثيراً من أهل العلم، وهو أن هناك من بدأ تعيين بيت المقدس للعبادة قبل نبي الله سليمان عليه السلام، وهذا الذي يتوجه حمل الحديث عليه والعلم عند الله، بل لا يمنع أن يكون هناك من ابتدأ بناءه قبل نبي الله سليمان عليه السلام غيره من الأنبياء. هذه بعض توجيهات أهل العلم للحديث:

قال الخطابي رحمه الله: "قلت: يُشبه أن يكون المسجد الأقصى أول ما وضع بناءه بعض أولياء الله قبل داود وسليمان، ثم بناه سليمان وداود وزادا فيه فوسّعه فأضيف إليهما بناؤه لأن المسجد الحرام بناه إبراهيم عليه السلام وبينه وبين داود وسليمان عدّة من الأنبياء: ابنه إسحاق ويعقوب ويوسف وموسى صلوات الله عليهم ومدة أعمار هؤلاء القرون أكثر من أربعين سنة، بل أضعافها، فليس وجه الحديث إلا ما قلناه والله أعلم، وقد نُسب هذا المسجد إلى إيليا -والله أعلم- أهو اسم من بناه أم غيره ولست أحقّ المعنى في إضافته إليه"^(٢).

وقال الطحاوي رحمه الله: "فكان جوابنا له في ذلك أن من بنى هذين المسجدين هو من ذكره ولم يكن سؤال أبي ذر رسول الله عليه السلام عن مدة ما بين بنائهما إنما سأل عن مدة ما كان بين وضعهما فأجابه بما أجابه به. وقد يحتمل أن يكون واضع المسجد الأقصى كان بعض أنبياء الله قبل داود وقبل سليمان، ثم بناه داود وسليمان في الوقت الذي بناه فيه"^(٣).

وهذا الاحتمال الذي ذكره الطحاوي من أنه ابتدأ بناءه قبل سليمان عليه السلام غيره من الأنبياء جزم به ابن كثير، فقد رجح أن يعقوب عليه السلام هو أول من بناه، وبينه وبين بناء إبراهيم عليه السلام الكعبة أربعين سنة، ويحمل حديث بناء سليمان لبيت المقدس على تحديد بنائه -والله أعلم-.

(١) وقد انفرد ابن حبان رحمه الله بقول أنكره عليه أهل العلم حيث جعل في روايته المدة بين نبي الله إبراهيم وسليمان -عليهما السلام- أربعين سنة...!، انظر: صحيح ابن حبان - كتاب الصلاة - باب المساجد، (٤/٤٧٥) رقم (١٥٩٨)؛ قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: "وهذا مما أنكر على ابن حبان، فإن المدة بينهما تزيد على ألف سنين"، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٦٤٧/١).

(٢) الخطابي، أعلام الحديث (٣/١٥٤٢).

(٣) انظر: شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه السلام فيما بين وضع المسجد الحرام والمسجد الأقصى في الأرض من المدة، (١/١٠٩) رقم (١١٧).

قال ابن كثير رحمه الله: "وعند أهل الكتاب: أن يعقوب عليه السلام هو الذي أسس المسجد الأقصى، وهو مسجد إيليا بيت المقدس، شرفه الله، وهذا متجه، ويشهد له ما ذكرناه من الحديث" (١).
فيرى ابن كثير أن حديث أبي ذر رضي الله عنه يقوي هذا المنقول عن بني إسرائيل في أن أول من بنى بيت المقدس إنما هو يعقوب عليه السلام.

وهذا متجه - والله أعلم - فإن النبي صلى الله عليه وسلم صرح بالمدة حيث لا تحتمل تأويلاً، فيتعين أن ابتداء بناء بيت المقدس جزءاً وقع بعد المسجد الحرام بأربعين عاماً، ويبقى بعد ذلك توجيه حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن سليمان عليه السلام أعاد بناءه بعدما اندثر أو جدده ورممه، فإنه لا يشكل أن يطلق عليه أنه بناه حقيقة، والنبي صلى الله عليه وسلم لم ينسب الأولية إلى سليمان عليه السلام في البناء، والله وحده العليم الخبير.

فقه عزيز لسد ذرائع الشرك.

قال رحمه الله: "والنّبوءات أيضاً منكراً لشأن النّجوم وتأثيراتها، واستقراء الشّرعيات شاهد بذلك في مثل قوله: إنّ الشّمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، وفي قوله أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي، فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب الحديث الصّحيح، فقد بان لك بطلان هذه الصّناعة من طريق الشّرع، وضعف مداركها مع ذلك من طريق العقل، مع ما لها من المضارّ في العمران الإنسانيّ بما تبعث من عقائد العوامّ من الفساد إذا اتّفق الصّدق من أحكامها في بعض الأحيان اتّفاقاً لا يرجع إلى تعليل ولا تحقيق، فيلهج بذلك من لا معرفة له ويظنّ اطراد الصّدق في سائر أحكامها وليس كذلك. فيقع في ردّ الأشياء إلى غير خالقها" (٢).

الدرسة.

أورد ابن خلدون تقريراً عقدياً في إبطال تأثير النجوم، ورد هذا الاعتقاد الجاهلي، وأيد هذه العقيدة السليمة ببعض ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر حديثاً ورد عن جمعٍ من الصحابة رضي الله عنهم وهو قوله

(١) ابن كثير، البداية والنهاية (١/٢٤٠).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٧١٦).

صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ»^(١)، ذلك أن الشمس انكسفت زمن النبي صلى الله عليه وسلم فقال الناس كسفت الشمس لموت إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم، فأنكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بما مضى ذكره.

وأورد ابن خلدون حديث زيد بن خالد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِ، فِي إِثْرِ السَّمَاءِ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنُوءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ»^(٢).

وقرر ابن خلدون أن ما جاء به الأنبياء عليهم السلام من الوحي لا يلتقي أبداً مع اعتقاد تأثير النجوم، وقد جاء نبينا صلى الله عليه وسلم بعقيدة تهدم هذا الاعتقاد، لذا كام النبي صلى الله عليه وسلم لا يترك مناسبة يبين فيها هذا الأمر إلا بينه، ولا يترك مناسبة يظهر فيها ذريعة توصل إلى هذا الاعتقاد الباطل إلا وسدها وبين وحذر منها.

ففي حادثة الكسوف تحدث الناس بأن ذلك حصل بسبب موت إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم فأنكر ذلك إنكاراً شديداً جلياً، ورسخ الاعتقاد السليم الصحيح في ذلك، وهو أنهما آيتان من آيات الله سبحانه وتعالى يخوف بهما عباده ويذكرهم ليعودوا وينيبوا إليه.

وفي الحديث الثاني بين أن نزول المطر أو انحباسه إنما هو بأمر الله، ومن فضله ورحمته وحده إنزال الغيث.

وقد أشار ابن خلدون إلى أن اعتقاد تأثير النجوم مخالف للعقل والشرع، وأن في تعلق عامة الناس بذلك تغريرٌ لهم، وقد يصلون إلى نسبة الأمور إلى غير خالقها، إذا وافق وصادف ذلك مطابقةً للواقع.

^(١) ورد هذا الحديث عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم منهم: جابر بن عبد الله، وابن عباس، وأبي بكرة، وأبي مسعود البديري، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم، وأخرجه البخاري ومسلم، وغيرهما.

^(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٦٩/١) برقم: (٨٤٦) كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، (٣٣/٢) برقم: (١٠٣٨) كتاب الاستسقاء، باب قول الله تعالى وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون، (١٢١/٥) برقم: (٤١٤٧) كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، (١٤٥/٩) برقم: (٧٥٠٣) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى يريدون أن يبدلوا كلام الله، ومسلم في "صحيحه" (٥٩/١) برقم: (٧١) كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، ومالك في "الموطأ" (٢٦٨/١) برقم: (٢٠٥/٦٥٣) كتاب الاستسقاء، ما جاء في الاستمطار بالنجوم، وغيرهما.

وهذا المنهج من النبي صلى الله عليه وسلم في التعامل مع هاته القضايا ترسيخ لقاعدة سد الذرائع، وأعظم ما تطبق فيه ميدان التوحيد وسلامة المعتقد.

ولذلك ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم عظم إثم من أتى عرافاً أو كاهناً حتى وإن لم يصدق، فإن مجرد إتيانه فيه إثم عظيم، فقد صح عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ أَتَى عَرَفًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^(١).

أما إن صدقه فقد ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، أَوْ أَتَى امْرَأَةً امْرَأَتَهُ حَائِضًا، وَفِي رَاوِيَةٍ: أَوْ أَتَى امْرَأَةً (امْرَأَتَهُ) فِي دُبُرِهَا فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم»^(٢).

يولد على الفطرة.

قال رحمه الله عن أمة العرب: "وهم مع ذلك أسرع الناس قبولاً للحق والهدى لسلامة طباعهم من عوج الملكات وبراءتها من ذميم الأخلاق إلا ما كان من خلق التوحش القريب المعاناة المتهيج لقبول الخير ببقائه على الفطرة الأولى وبُعده عما ينطبع في النفوس من قبيح العوائد وسوء الملكات فإن كل مولود يولد على الفطرة كما ورد في الحديث"^(٣).

الدراسة.

أشار ابن خلدون هنا إلى شيء من فقه قوله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجِ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ هَلْ تُحْسِنُ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ»، قال

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٧/٧) برقم: (٢٢٣٠) كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، بهذا اللفظ،

وغيره.

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (٢١/٤) برقم: (٣٩٠٤) كتاب الكهانة والتطير، باب في الكهان، بمثله، والترمذي في

"جامعه" (١٧٨/١) برقم: (١٣٥)، أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض، بنحوه

مختصراً، وابن ماجه في "سننه" (٤٠٤/١) برقم: (٦٣٩) أبواب التيمم، باب النهي عن إتيان الحائض، بمثله مختصراً، وغيرهم.

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١٨٩/١).

أبو هريرة رضي الله عنه: «واقرؤوا إن شئتم: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ الآية من سورة: [الروم: ٣٠]»^(١).

ومراده هنا أن أمة العرب زمن البعثة أكثر الأمم بقاءً على الفطرة لقلة المؤثرات الخارجية التي توجد لدى غيرهم، فهم أبعد الناس عن الملكات السيئة والعوائد الذميمة، وإن وجد فيهم شيء منها فعلى قلة مقارنة بغيرهم من الأمم زمن البعثة، وإلا فبعد اختلاطهم بغيرهم من الأمم انتقلت إليهم كثيرٌ من العوائد السيئة وهذا معروفٌ في التاريخ.

والشاهد أن النفوس مفطورة على خصال الخير ومنها التوحيد، ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

كلامه عما ورد في السنة من سحر النبي صلى الله عليه وسلم.

قال رحمه الله: "واعلم أن وجود السحر لا مرية فيه بين العقلاء من أجل التأثير الذي ذكرناه وقد نطق به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وسحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان يَحْيَى إليه أنه يفعله، وجعل سحره في مشط ومشاقة وجفّ طلعة ودفن في بئر ذروان فأنزل الله عز وجلّ عليه في المعوذتين ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]، قالت عائشة رضي الله عنه: «كان لا يقرأ على عقدة من تلك العقد التي سحر فيها إلا انحلت... وكذلك لما أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم في المعوذتين ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]، قالت عائشة رضي الله عنها: «فكان لا يقرأها على عقدة من العقد التي سحر فيها إلا انحلت».

(١) متفق عليه واللفظ لمسلم، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٩٤/٢) برقم: (١٣٥٨) كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، (٩٥/٢) برقم: (١٣٥٩) كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، (١٠٠/٢) برقم: (١٣٨٤) كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، (١٠٠/٢) برقم: (١٣٨٥) كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، (١١٤/٦) برقم: (٤٧٧٥) كتاب تفسير القرآن، باب لا تبدل خلق الله لدين الله خلق الأولين دين الأولين والفطرة الإسلام، (١٢٣/٨) برقم: (٦٥٩٨) كتاب القدر، باب الله أعلم بما كانوا عاملين، (١٢٣/٨) برقم: (٦٥٩٩) كتاب القدر، باب الله أعلم بما كانوا عاملين، ومسلم في "صحيحه" (٥٢/٨) برقم: (٢٦٥٨) كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، (٥٢/٨) برقم: (٢٦٥٨)، وغيرهم.

فالسحر لا يثبت مع اسم الله وذكره بالهمة الإيمانية، وقد نقل المؤرخون أنّ "زركش كاويان" وهي راية كسرى كان فيها الوفق المئيني العدديّ منسوجاً بالذهب في أوضاع فلكيّة رصدت لذلك الوفق، ووجدت الرّاية يوم قتل رستم بالقادسيّة واقعة على الأرض بعد انهزام أهل فارس وشتاتهم، وهو فيما تزعم أهل الطّلسمات والأوفاق مخصوص بالغلب في الحروب وأنّ الرّاية التي يكون فيها أو معها لا تنهزم أصلاً، إلّا أنّ هذه عارضها المدد الإلهي من إيمان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمسّكهم بكلمة الله فانحلّ معها كلّ عقد سحريّ ولم يثبت وبطل ما كانوا يعملون" (١).

الدراسة.

تطرق ابن خلدون في طيات كلامه عن السحر إلى أن السحر حقيقة ثابتة، أثبتتها الشرع والحس، وتطرق إلى موضوع سحر النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا أمرٌ وردت به السنة الثابتة، فقد سحر النبي صلى الله عليه وسلم يهوديّ اسمه: لبيد بن الأعصم.

فعن عائشة رضي الله عنها قال: «سَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودِيٍّ مِنْ يَهُودِ بَنِي زُرَيْقٍ يُقَالُ لَهُ لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ، قَالَتْ: حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ دَعَا، ثُمَّ دَعَا، ثُمَّ قَالَ: يَا عَائِشَةُ، أَشَعَرْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ؟ جَاءَنِي رَجُلَانِ فَقَعَدَا أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلَّذِي عِنْدَ رِجْلِي - أَوِ الَّذِي عِنْدَ رِجْلِي لِلَّذِي عِنْدَ رَأْسِي: مَا وَجَعَ الرَّجُلُ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، قَالَ: وَجَفَّ طَلْعَةٌ ذَكَرٍ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بئرِ ذِي أَرْوَانَ. قَالَتْ: فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا عَائِشَةُ، وَاللَّهِ لَكَآنَ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَاءِ، وَلَكَآنَ نَحْلُهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ. قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أَحْرَقْتَهُ؟ قَالَ: لَا، أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَافَانِي اللَّهُ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا، فَأَمَرْتُ بِهَا فُدِفَتْ» (٢).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦٥٧/١).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٠١/٤) برقم: (٣١٧٥) كتاب الجزية، باب هل يعفي عن الذمي إذا سحر، (١٢١/٤) برقم: (٣٢٦٨) كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده (١٣٦/٧) برقم: (٥٧٦٣) كتاب الطب، باب السحر، (١٣٧/٧) برقم: (٥٧٦٥) كتاب الطب، باب هل يستخرج السحر، (١٣٧/٧) برقم: (٥٧٦٦) كتاب الطب، باب السحر، (١٨/٨) برقم: (٦٠٦٣) كتاب الأدب، باب قول الله تعالى إن الله يأمر بالعدل والإحسان، (٨٣/٨) برقم: (٦٣٩١) كتاب الدعوات، باب تكرير الدعاء، ومسلم في "صحيحه" (١٤/٧) برقم: (٢١٨٩) كتاب السلام، باب السحر، وغيرها.

قال ابن خلدون: "فالسحر لا يثبت مع اسم الله وذكره بالهمة الإيمانية". وهذا بلا ريب حق، لكن محتاج كما أشار ابن خلدون إلى قوة الإيمان، لذا تفاوت الناس في قوة تأثير الرقية عليه بهذا الاعتبار، وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ على تلك العقد التي سحر بها وينفث عليها حتى انحلت^(١)، ولا يبقى مع ذكر الله وقوة يقين رسوله صلى الله عليه وسلم سحر ولا ضرر. وقد مثل ابن خلدون لذلك بحال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم و رضي الله عنهم، حيث إنهم قهروا كسرى ملك الفرس وكسروه وهو متحصن بسحر عظيم - فيما يذكر - لكن قابله همة إيمانية وقلوب قوية مؤيدة من الله رب العالمين، فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون.

(١) أخرجه البيهقي في: دلائل النبوة (٢٤٨/٦)، لكنه من طريق محمد بن السائب الكلبي، وهو أخباري ضعيف جداً، وقد أشار إلى هاتاه الرواية ابن حجر في الفتح وقال: "وقد وقع في حديث ابن عباس فيما أخرجه البيهقي في الدلائل بسند ضعيف" انظر: ابن حجر، فتح الباري (٢٢٥/١٠)، وانظر: عبد المجيد الشيخ عبد الباري، الروايات التفسيرية في فتح الباري (١٤٢٠/٣).

المبحث الثاني: أحاديث في الأحكام والحلال والحرام.

جمعت في هذا المبحث جملةً من المسائل التي تطرق إليها ابن خلدون في مسائل الأحكام وفقه الحلال والحرام وكان له تقارير حسنة تستحق الدراسة، فمن ذلك:

فقه إنكار المنكر.

قال رحمه الله: "ومن هذا الباب أحوال الثّوار القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء، فإن كثيراً من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين، يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء، داعين إلى تغيير المنكر والنهي عنه، والأمر بالمعروف رجاء في الثّواب عليه من الله، فيكثر أتباعهم والمتلثثون^(١) بهم من الغوغاء والدّهماء، ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهالك، وأكثرهم يهلكون في هذا السبيل مأزورين غير مأجورين، لأنّ الله سبحانه لم يكتب ذلك عليهم، وإنّما أمر به حيث تكون القدرة عليه قال صلى الله عليه وسلم: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه»^(٢).

الدراسة.

يعتبر هذا النص من نفائس ماورد عن ابن خلدون في فقه تغيير المنكر الذي وردت به بعض النصوص رضي الله عنه في الأمر بتغيير المنكر، الذي هو من الشعائر العظيمة في الإسلام، بل هو من أسباب خيريتها، ومن الأحاديث الأصول التي أشار إليها ابن خلدون في هذا الباب حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(٣).

فقد وصف ابن خلدون رحمه الله واقع ظاهرة تتكرر على مرّ الزمان مما يحدث من جرّاء خروج الناس على حكامهم وولايتهم، فإنه لا يكاد يكون قومٌ خرجوا على سلطانهم إلا وكان ما يحصل من الفساد والفتن أضعاف ما يتوقع من الخير والصالح ما لا ينكره منصفٌ.

(١) في بعض النسخ: المتشبثون بهم، وهي أنسب، فإن التلثث في الأمر بمعنى التردد، انظر: مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (٣٤٠/٥).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٠٠/١).

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥٠/١) برقم: (٤٩) كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص، بهذا اللفظ، (٦١/١) برقم: (٨٠) كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله، (٢٠/٣) برقم: (٨٨٩) كتاب صلاة العيدين، بمعناه مطولاً، وغيره.

فذكر أن هذا يكثر من العامة ومن ينتسب للفقهاء والدين ممن ينتحل العبادة، فيقومون لتغيير المنكر لما يرون من جور الحكام، فيستعدونهم عليهم ويعرضون أنفسهم والناس معهم للهلاك في أمر لم يأذن لهم الله سبحانه وتعالى فيه، لذا يأثمون في ذلك ولا يؤجرون.

وما أشبه هذا التقرير بما قرره شيخ الإسلام رحمه الله حيث قال: "ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم، لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان، إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته، والله تعالى لم يأمر بقتال كل ظالم وكل باغ كيفما كان، ولا أمر بقتال الباغي ابتداء" (١).

وهذا الذي قرره هذين العلمين الكبيرين هو ما سبقهما به أئمة أهل السنة وما ذكره شراح السنة منهم، فأجمعوا على أن تغيير المنكر باليد واللسان إذا ترتب عليه مفسدة أكبر يعدل عنه إلى أدنى الواجب وهو أضعف الإيمان وذلك بالإنكار بالقلب، ويتأكد ذلك إذا كان مرتبطاً بولادة الأمور.

قال ابن بطل رحمه الله: "قال الطبري: والصواب أن الواجب على كل من رأى منكراً أن ينكره إذا لم يخف على نفسه عقوبة لا قبل له بها، لورود الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بالسمع والطاعة للأئمة" (٢). لكن ينبغي أن يعلم في هذا المقام أن السلف والأئمة الذي قرروا هذا الفقه بناءً على النصوص الشرعية، كانوا لا تأخذهم في الله لومة لائم في هذا الواجب الشرعي، فينكرون المنكر بأيديهم وألسنتهم إذا ترجحت المصلحة، ومن نماذج ذلك ما أخبر به طارق بن شهاب رحمه الله في سبب رواية حديث من رأى منكم منكراً، قال: "أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْحُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْحُطْبَةِ، فَقَالَ: قَدْ تَرَكْتُ مَا هُنَالِكَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»" (٣).

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣/٣٩١).

(٢) ابن بطل، شرح صحيح البخاري (١٠/٥١).

(٣) ومسلم في "صحيحه" (١/٥٠) برقم: (٤٩) كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص، بهذا اللفظ، وغيره.

وما نقل عن بعض الأئمة من الإنكار باللسان مما ترتب عليه لحوق الأذى بهم، لما رأوا من الفساد الكبير في الدين الذي يحصل بسكوتهم، فقد كان لجماعة من أئمة السلف مواقف عظيمة في الصدد بالحق ومواجهة الظلم والمنكر مما تعرضوا بسببه لسطوة وبطش الحكام، وما ذلك إلا لأنهم رأوا أنه لا يسعهم السكوت عما يحصل بسببه ظلم أو فساد وتغيير في دين الله سبحانه وتعالى، كصنيع الإمام أحمد رحمه الله وأمثاله في فتنة القول بخلق القرآن.

اشتراط القرشية في الإمامة الكبرى.

تكلم رحمه الله عن الإمامة الكبرى وقال: "وأما شروط هذا المنصب فهي أربعة: العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر في الرأي والعمل واختلف في شرط خامس وهو النسب القرشي"، ثم تكلم رحمه الله عن ذلك الخلاف الوارد في اشتراط القرشية، وأشار إلى ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم في هذا المعنى^(١).

الدراسة.

يقرر ابن خلدون رحمه الله اشتراط القرشية في الإمامة الكبرى من خلال فقه الأحاديث الواردة في أن الأئمة من قريش، فقد ورد في السنة جملة من الأحاديث الصحيحة والآثار عن الصحابة رضي الله عنهم تدل على ذلك، وكثير من الأحاديث الواردة في ذلك تحتل معنى الأمر بذلك، أو أنه أراد صلى الله عليه وسلم أن يخبر أن ذلك كائن بعده، ومن تلك النصوص قوله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ اثْنَانِ»^(٢).

قال ابن حزم رحمه الله: "هذه اللفظة لفظة الخبر، فإن كان معناه الأمر فحرام أن يكون الأمر في غيرهم أبداً، وإن كان معناه معنى الخبر كلفظه، فلا شك في أن من لم يكن من قريش فلا أمر له وإن ادعاه، فعلى كل حال فهذا خبر يوجب منع الأمر عمن سواهم"^(٣).

وتكاد تتفق كلمة أئمة أهل السنة على هذا المعنى، وإن كان ابن خلدون أوماً إلى وجود الخلاف في ذلك.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٤١/١).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٧٩/٤) برقم: (٣٥٠١) كتاب المناقب، باب مناقب قريش، (٦٢/٩)

برقم: (٧١٤٠) كتاب الأحكام، باب الأمراء من قريش، ومسلم في "صحيحه" (٢/٦) برقم: (١٨٢٠) كتاب الإمارة، باب

الناس تبع لقريش والخلافة في قريش، وغيرهما.

(٣) ابن حزم، المحلى بالآثار (٦٦/١).

قال أبو نعيم الأصبهاني رحمه الله: "إذ لا خلاف بين المسلمين، أن الخلافة في قريش والأئمة منهم" (١). وقال ابن بطل رحمه الله: "وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الخلافة في قريش، وعمل بذلك المسلمون قرناً بعد قرن" (٢).

وما ذلك لكثرة الأدلة وتواردها لديهم، والتي لا تحتل التأويل. قال ابن بطل: "والدلائل على أن الخلافة في قريش كثيرة منها أنه صلى الله عليه وسلم أوصى بالأنصار من ولي أمر المسلمين" (٣).

ووصيته صلى الله عليه وسلم بالأنصار خيراً دليل على تقرير هذا الأمر، وقد أشار ابن خلدون إلى هذا المعنى (٤)، وهو أيضاً من أعلام النبوة فإنه صلى الله عليه وسلم ما أمر بالإحسان للأنصار رضي الله عنهم إلا وهو يعلم أن لن يكون لهم في هذا الأمر شيء، وأن غيرهم سيتولى عليهم، وقد تولى عليهم من قريش الخلفاء الراشدون ومن بعدهم، وكلهم من قريش، وذلك يتضمن الثناء عليهم جميعاً، إذ أنهم وقفوا عندما حدّ لهم النبي صلى الله عليه وسلم.

أما ما أشار إليه من اعتراض بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم: «وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ» (٥)، ونحوه مما ورد بمعناه، فإن لم يخرج من باب الإباحة أو التشريع، لكنه إشارة إلى الحث على السمع والطاعة في المنشط والمكره، وجعله بعض الأئمة من باب التمثيل بالشيء الذي لا يحصل لتأكيد الواجب المأمور به، والعلم عند الله.

قال الخطابي رحمه الله: "قوله وإن عبداً حبشياً يريد به طاعة من ولاه الإمام عليكم وإن كان عبداً حبشياً، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: الأئمة من قريش، وقد يضرب المثل في الشيء بما لا يكاد يصح منه الوجود" (٦).

(١) أبو نعيم الأصبهاني، الإمامة والرد على الرافضة (ص ٢٥٥).

(٢) ابن بطل، شرح صحيح البخاري (٢١١/٨).

(٣) نفس المصدر (٤٥٧/٨).

(٤) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٤٢/١).

(٥) ورد في حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري وغيره مرفوعاً: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، كَأَنَّ رَأْسَهُ

رَبِيبَةٌ»، وحديث العرياض بن سارية رضي الله عنه المشهور في السنن: «وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا»، ونحوها.

(٦) الخطابي، معالم السنن (٣٠٠/٤).

وهو -أيضاً- محمول على الصبر عليه وإن لم يكن مرضياً لدفع المفسدة الأكبر كما مر تقريره في فقد لإنكار المنكر.

قال ابن بطال رحمه الله: "دل أن الحبشي إنما يكون متغلباً، والفقهاء مجتمعون على أن طاعة المتغلب واجبة ما أقام على الجمعات والأعياد والجهاد وأنصف المظلوم في الأغلب، فإن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من تسكين الدهماء وحقن الدماء"^(١).

وقد علّل ابن خلدون رحمه الله أيضاً بتعليل حسن في هذا المقام، فقال: "...إلا أنه لما ضعف أمر قريش وتلاشت عصبيتهم بما نالهم من الترف والتعيم وبما أنفقتهم الدولة في سائر أقطار الأرض عجزوا بذلك عن حمل الخلافة وتغلّبت عليهم الأعاجم وصار الحلّ والعقد لهم فاشتبه ذلك على كثير من المحققين حتّى ذهبوا إلى نفي اشتراط القرشيّة وعوّلوا على ظواهر في ذلك، مثل قوله صلى الله عليه وسلم: «اسمعوا وأطيعوا وإن وليّ عليكم عبد حبشيّ ذو زبيبة»، وهذا لا تقوم به حجة في ذلك فإنّه خرج مخرج التمثيل والغرض للمبالغة في إيجاب السمع والطاعة ومثل قول عمر: "لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيّاً لولّيته أو لما دخلتني فيه الظنة"، وهو أيضاً لا يفيد ذلك لما علمت أنّ مذهب الصّحابيّ ليس بحجة..."^(٢).

وأيضاً نقول إن قول عمر رضي الله عنه حمّله كثير من أهل العلم على الإمامة في الصلاة وذلك ظاهر لمن تأمل في سياق ذلك الأثر^(٣).

وأجاب بعض الفقهاء عن ذلك من وجهين:

"أحدهما: أنه كان مولى عتاقة ولم يكن باقياً في الرق وتقليد المعتق جائز، والثاني: أن عمر قال ذلك على وجه المبالغة في مدح سالم"^(٤).

أحاديث في الأنساب.

أورد ابن خلدون رحمه الله في مقدمته تقريراً جامعاً في القيمة المعرفية لعلم الأنساب، حكم رفع الأنساب للقرون البعيدة، وذكر مذهبين لأهل العلم في ذلك، فمنهم من كره ذلك، ومنهم من أجازته، وتوسط ابن خلدون في ذلك، وذكر مجمل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من أحاديث في أمر الأنساب، والتأليف

(١) ابن بطال، شرح صحيح البخاري (٣٢٨/٢).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٤٣/١).

(٣) انظر: ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث (ص ١٩٢).

(٤) الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني (١٥٧/١٦).

بين تلك الأحاديث وأشار إلى ضعف بعضها، ثم رجّح مذهباً وسطاً بين المذهبين، ويبيّن أهمية معرفة الأنساب في كثير من الأبواب الشرعية^(١)، وسأناقش فيما يلي ما عرّج عليه:

الدراسة.

نقل عن بعض أهل العلم كراهية رفع الأنساب البعيدة، وبنوا مذهبهم هذا على ما روي مرفوعاً أنه صلى الله عليه وسلم إذا انتهى في النسب إلى معدّ بن عدنان أمسك ثم قال: «كذب النّسابون، قال الله جلّ ثناؤه: وَفُتُونَا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا»^(٢).

وورد هذا الخبر موقوفاً عن جماعة من السلف كعمر ابن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهم وعمر بن ميمون ومحمد بن كعب القرظي رحمهم الله^(٣).

وقالوا أيضاً ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأنساب أنه علّم لا ينفع وجهالة لا تضر، وذلك أنه قيل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَا أَعْلَمَ فُلَانًا؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «يَمْ؟» قِيلَ: بَأَنْسَابِ النَّاسِ، قَالَ: «عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ، وَجَهَالَةٌ لَا تَضُرُّ»^(٤).

وهذا الذي تمسك به من رأى كراهية رفع الأنساب، وقد نقل ذلك عن إمام دار الهجرة مالك رحمه الله^(٥).

ويجاب عنهم بعدة وجوه:

أولاً: ما استدلووا به لا يصح، فحديث: كذب النسابون ورد من طريق هشام بن محمد بن السائب الكلبي، وهو متروك مع أنه كان نسابة، وقد اعترف بالوضع، قال أحمد بن حنبل: "من يحدث عنه إنما هو صاحب سمر ونسب ما ظننت أن أحدا يحدث عنه؟!، وكقول أحمد قال ابن معين: "غير ثقة وليس عن مثله يروى الحديث"، وقال الدارقطني: "والكلبي متروك الحديث"، وقال ابن عساكر: "رافضي ليس

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤/٢).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (٣٨/١)، البلاذري، في: أنساب الأشراف (١٧/١).

(٣) انظر: عمر بن شبة، تاريخ المدينة (٧٩٨/٣)، والطبري، التفسير (٦٠٤/١٣)، ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم

(٢٢٣٦/٧).

(٤) عبد الله بن وهب، الجامع في الحديث (ص ٧٣)، وعزاه المزي إلى المراسيل لأبي داود ولم أجده فيه.

(٥) قال ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله: "وقال النبي عليه السلام في رجل تعلم أنساب الناس "علم لا ينفع وجهالة لا تضر"

وقال عمر تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم وقال مالك وأكره أن يرفع في النسبة فيما قبل الإسلام من الآباء"، انظر:

ابن أبي زيد القيرواني، الرسالة، (نسخة التتائي) (ص ٣٣٢).

بثقة"، وقال ابن حبان: "كان غالباً في التشيع، أخباره في الأغلوطات أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفها"، وقد ذكره العقيلي وغيره في الضعفاء^(١).

لذا حكم بعض العلماء على هذا الحديث بالوضع^(٢).

وحديث: علم لا ينفع وجهالة لا تضر، ضعيف لإرساله، فقد جاء من طريق زيد بن أسلم قال: قيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث^(٣)، وقد أشار ابن خلدون إلى ضعفه.

ثانياً: لا يمكن القول بكرامية رفع الأنساب مطلقاً، أو أن يكون لا منفعة فيه، فإن كثيراً من أئمة السلف من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم كانوا نسابةً يرفعون أنساب العرب، وقد أشار ابن خلدون إلى عدد منهم، كأبي بكر الذي كان أنسب قريش وابن عباس وجبير بن مطعم وعقيل بن أبي طالب، ومن بعدهم كابن شهاب والزهري وابن سيرين وكثير من التابعين وابن إسحاق والطبري والبخاري، كلهم ذهبوا إلى جواز الرفع في الأنساب ولم يكرهوه، ومن المحال أن يخفي عن كل هؤلاء التزهيد في هذا العلم لو ثبت.

ثالثاً: أما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٩]، على حرمة رفع الأنساب البعيدة، فقد أجاب عنها الحافظ ابن عبد البر رحمه الله، فقال: "وكان قوم من السلف منهم عبد الله بن مسعود وعمرو بن ميمون الأودي ومحمد بن كعب القرظي إذا تلاوا: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٩]، قالوا: "كذب النسابون"، ومعنى هذا عندنا على غير ما ذهبوا إليه، وإنما المعنى فيها والله أعلم: تكذيب من ادعى إحصاء بني آدم، فإنه لا يحصيهم إلا الذي خلقهم، فإنه هو الذي أحصاهم وحده لا شريك له والله أعلم، وأما أنساب العرب فإن أهل العلم بأيامها وأنسابها قد وعوا وحفظوا جماهيرها وأمهات قبائلها، واختلفوا في بعض فروع ذلك"^(٤).

(١) انظر: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله) (٣١/٢)، وابن حجر، لسان الميزان (٣٣٩/٨)، والدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٩٣/٦)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٣٠٤/٤)، وابن حبان، المجروحين (٤٣٩/٢)، والعقيلي، الضعفاء الكبير (٣٣٩/٤).

(٢) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٢٢٨/١).

(٣) نفس المصدر (٣٣٢/٨).

(٤) ابن عبد البر، الإنباه على قبائل الرواة (ص ١٩).

رابعاً: أما الجواب عن كونه علم لا ينفع وجهالة لا تضر -مع ضعفه-، فمن أفضل الأجوبة عن ذلك ما أورده أبو محمد بن حزم رحمه الله بعد أن بين بعض الأحكام الشرعية التي يُحتاج فيها إلى معرفة الأنساب، ثم قال: "فوضح بما ذكرنا بطلان قول من قال إن علم النسب علم لا ينفع، وجهالة لا تضرّ وصحّ أنّه بخلاف ما قال، وأنه علم ينفع وجهل يضرّ، وقد أقدم قوم فنسبوا هذا القول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا باطل برهانين: أحدهما: أنه لا يصح من جهة النقل أصلاً، وما كان هكذا فحرام على كل ذي دين أن ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم خوف أن يتبوأ مقعده من النار، إذ تقول عليه ما لم يقل، والثاني: أن البرهان قد قام بما ذكرناه آنفاً على أن علم النسب علم ينفع، وجهل يضرّ في الدنيا والآخرة، ولا يحلّ لمسلم أن ينسب الباطل المتيقّن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وهذا من أكبر الكبائر" (١).

خامساً: هناك أدلة تقرر أهمية معرفة الأنساب، وهي ثابتة ومعارضة لتلك النصوص الضعيفة، ومنها الصريح في ذلك:

كحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تَعَلَّمُوا مِنْ أُنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ؛ فَإِنَّ صَلَةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَهْلِ مَثْرَةٌ فِي الْمَالِ، مَنَسَاةٌ فِي الْأَثَرِ» (٢).

وقد ورد نحوه عن ابن عباس رضي الله عنه أنه أتاه رجلٌ فقال: من أنت؟ قال: فَمَتَّ له برحم بعيدة، فَأَلَانَ له القول، فقال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «اعْرِفُوا أُنْسَابَكُمْ تَصِلُوا أَرْحَامَكُمْ، فَإِنَّهُ لَا قُرْبَ بِالرَّحِمِ إِذَا قُطِعَتْ وَإِنْ كَانَتْ قَرِيبَةً، وَلَا بُعْدَ بِهَا إِذَا وُصِلَتْ وَإِنْ كَانَتْ بَعِيدَةً» (٣).

وقد استدل بعض أهل العلم بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣]، على فضل تعلم الأنساب.

(١) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب (ص ٣).

(٢) والترمذي في "جامعه" (٥٢١/٣) برقم: (١٩٧٩) أبواب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في تعليم النسب، بلفظه، وغيره، وحسنه شعيب الأرناؤوط في تحقيق سنن الترمذي (٨٨/٤)، وصححه الألباني في: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٥٥٨/١).

(٣) أخرجه الحاكم في "مستدرکه" (٨٩/١) برقم: (٣٠٠) كتاب العلم، اعرفوا أنسابكم تصلوا أرحامكم، بهذا اللفظ، (١٦١/٤) برقم: (٧٣٧٦) كتاب البر والصلة، إن الله ليعمر بالقوم الزمان بصلتهم لأرحامهم، بمثله مطولاً، والبيهقي في "سننه الكبير" (١٥٧/١٠) برقم: (٢٠٦٤٨) كتاب الشهادات، باب وجوه العلم بالشهادة، بمثله مطولاً، والطيايسي في "مسنده" (٤٧٣/٤) برقم: (٢٨٨٠)، وما أسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، وسعيد الأموي، بمثله مطولاً، وانظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٥٦٠/١).

قال ابن الفرس الأندلسي رحمه الله: "وفي الآية دليل واضح على تعلم الأنساب، وقد ندب النبي صلى الله عليه وسلم إلى تعلمها فقال: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم»، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تعلموا أنسابكم تصلوا أرحامكم ولا تكونوا كنبط السواد إذا سئل أحدهم لمن أنت قال قرية كذا، وفي هذا كله دليل على ضعف قول من قال إن علم النسب علم لا ينفع وجهالة لا تضر لأن منفعته في صلة الرحم وفي التوارث بينة"^(١).

وقد توسط ابن خلدون رحمه الله في هاته المسألة فقرّر أن الكراهة متوجّهة للأنساب البعيدة التي لا سبيل إلى معرفتها، فقال: "وأما الأنساب البعيدة العسرة المدرك التي لا يوقف عليها إلا بالشواهد والمقارنات، لبعده الزمان وطول الأحقاب، أو لا يوقف عليها رأساً لدروس الأجيال، فهذا قد ينبغي أن يكون له وجه في الكراهة... لأنه شغل الإنسان بما لا يعنيه... لأنها أحقاب متطاولة ومعالم دأرة لا تثلج الصدور باليقين في شيء منها"^(٢).

وقد أشار رحمه الله كما أشار غيره من أهل العلم إلى أوجه أهمية المعرفة بهذا العلم، فقال: "وتدعو الحاجة إليه في كثير من المسائل الشرعية، مثل تعصيب الورثة، وولاية النكاح، والعاقلة في الديات، والعلم بنسب النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه القرشي الهاشمي الذي كان بمكة وهاجر إلى المدينة، فإنّ هذا من فروض الإيمان، ولا يعذر الجاهل به، وكذا الخلافة عند من يشترط النسب فيها، وكذا من يفرّق في الحرّية والاسترقاق بين العرب والعجم، فهذا كله يدعو إلى معرفة الأنساب، ويؤكد فضل هذا العلم وشرفه، فلا ينبغي أن يكون ممنوعاً"^(٣).

وقال أيضاً: "ومن هذا تفهم معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم»، بمعنى أنّ التّسبب إنّما فائدته هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام"^(٤)، وليس قصده حصر منفعته في ذلك فقد مضى ذكره لبعض الأبواب التي يحتاج فيها لمعرفة الأنساب. وهذا تقرير جامع نافع منه رحمه الله قلّ أن تجد له نظيراً.

(١) ابن الفرس الأندلسي، أحكام القرآن (٥٠١/٣).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٦/٢).

(٣) نفس المصدر (٥/٢).

(٤) نفس المصدر (١٦١/١).

معنى مزماراً من مزامير آل داود.

قال رحمه الله: "وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «لقد أوتي مزماراً من مزامير آل داود»، فليس المراد به التردد والتلحين، إنما معناه حسن الصوت وأداء القراءة والإبانة في مخارج الحروف والتّطق بها»^(١).

الدراسة.

أورد ابن خلدون قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «يَا أَبَا مُوسَى، لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مِزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»^(٢).

ونبه على أن المقصود حسن وجمال الصوت لا التردد وتكلف التلحين، وهو بهذا يشير إلى عدم التكلف في تطلّب موافقة ألحان الناس المسموعة -والله أعلم-، ومن باب أولى أن تطبق مقامات الموسيقى المعروفة لدى أربابها على القرآن كلام الله سبحانه وتعالى، فإن ذلك امتهان لا يليق.

والضابط في ذلك -والله أعلم- أن يقرأ القاريء من غير تكلف، فيحسن صوته ويتغنى بالقرآن طالباً للخشوع، ولا يلتزم بهيئات معينة أو مقامات يلتزم بها أهل الغناء.

وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على التغني بالقرآن، فقال صلى الله عليه وسلم: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٣٨/١).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩٥/٦) برقم: (٥٠٤٨) كتاب فضائل القرآن، باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن، بهذا اللفظ، ومسلم في "صحيحه" (١٩٣/٢) برقم: (٧٩٣) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن، بمثله مطولاً، وغيرهما.

(٣) أخرجه أبو داود في "سننه" (٢١٣/١) برقم: (٥٤٣) كتاب الصلاة، باب في الصلاة تقام ولم يأت الإمام ينتظرونه قعوداً، بمعناه مطولاً، (٢٥٠/١) برقم: (٦٦٤) كتاب الصلاة، تفريع أبواب الصفوف باب تسوية الصفوف، بنحوه، (٥٤٨/١) برقم: (١٤٦٨) كتاب الصلاة، باب كيف يستحب الترتيل في القراءة، بلفظه مختصراً، والنسائي في "المجتبى" (١٤٩/١) برقم: (٣/٦٤٥) كتاب الأذان، باب رفع الصوت بالأذان، من غير ذكر هذا اللفظ، (١٨٢/١) برقم: (٢/٨١٠) كتاب الإمامة، باب كيف يقوم الإمام الصفوف، بنحوه، (٢٢١/١) برقم: (١/١٠١٤) كتاب الافتتاح، باب تزيين القرآن بالصوت، بلفظه مختصراً، (٢٢١/١) برقم: (٢/١٠١٥) كتاب الافتتاح، باب تزيين القرآن بالصوت، بلفظه مختصراً، والترمذي في "جامعه" (٥٠٧/٣) برقم: (١٩٥٧) أبواب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في المنحة، من غير ذكر هذا اللفظ، وابن ماجه في "سننه" (١٣٢/٢) برقم: (٩٩٧) أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب فضل الصف المقدم، بلفظه مختصراً، (٣٦٦/٢) برقم: (١٣٤٢) أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في حسن الصوت بالقرآن، بلفظه مختصراً.

وقال صلى الله عليه وسلم: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ»^(١). ومعنى أَذِنَ: استمع، أَذِنْتُ تَأْتِي بِمَعْنَى اسْتَمَعْتُ^(٢). بل قال صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ، وَزَادَ غَيْرُهُ: يَجْهَرُ بِهِ»^(٣). وقد تباينت تفسيرات أهل العلم للمراد بالتغني في هاته الأحاديث، ذكر ذلك ابن بطل وغيره^(٤)، ويمكننا إجمالها في معنيين:

المعنى الأول: تحسين الصوت، وهو ظاهر معنى اللفظ، والمتبادر إلى الذهن، والذي يفسره حديث أبي هريرة رضي الله عنه، حيث قال: «لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ»، وفي لفظ لمسلم: «لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ»، وحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه يؤكد هذا المعنى. وقد قيل لابن أبي مليكة: فإن لم يكن حسن الصوت؟ يحسنه ما استطاع^(٥). وممن قال المراد تحسين الصوت والترجيع بقراءته والتغني بما شاء من الأصوات واللحن، الشافعي وغيره^(٦).

المعنى الثاني: يستغني به، ويتشاغل به عما سواه، يعني ضد الافتقار، وقد يعين على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٧-٥٨]. فقد ذكر أهل العلم من معاني فضل الله القرآن، فهو خير مما يشتغل به مما سواه، يعني: يستغني به عما سواه من كتب العلم.

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩١/٦) برقم: (٥٠٢٣) كتاب فضائل القرآن، باب من لم يتغن بالقرآن، هذا اللفظ، (١٩١/٦) برقم: (٥٠٢٤) كتاب فضائل القرآن، باب من لم يتغن بالقرآن، بمثله، (١٤١/٩) برقم: (٧٤٨٢) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له، بمثله، (١٥٨/٩) برقم: (٧٥٤٤) كتاب التوحيد، باب قول النبي الماهر بالقرآن مع الكرام البررة، بنحوه، ومسلم في "صحيحه" (١٩٢/٢) برقم: (٧٩٢) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن، وغيرهما.

(٢) ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٠٥/٢٤).

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٤/٩) برقم: (٧٥٢٧) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى وأسروا قولكم أو اجهروا به، بهذا اللفظ، وغيره.

(٤) ابن بطل، شرح صحيح البخاري (٢٥٨/١٠).

(٥) الآجري، أخلاق أهل القرآن (ص ١٦٥).

(٦) ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٠٧/٢٤).

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ (٨٧) لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿[الحجر: ٨٧-٨٨]، فأمر صلى الله عليه وسلم بأن يستغني بالقرآن عما سواه.

وقد أورد البخاري قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]، في ترجمته لحديث أبي هريرة: «لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ لَشَيْءٍ مَا أْذَنَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»، فكأنه يريد هذا المعنى، وذكر قول سفيان بن عيينة: "تفسيره: يستغني به".

وأورده الطبري في تفسيره، حيث قال: "وذكر لي عن ابن عيينة أنه كان يتأول هذه الآية قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من لم يتغن بالقرآن"، أي: من لم يستغن به، ويقول: ألا تراه يقول: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَخَفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٧-٨٨]، فأمره بالاستغناء بالقرآن عن المال، قال: ومنه قوله الآخر: "من أوتي القرآن فرأى أن أحدا أعطى أفضل مما أعطى، فقد عظم صغيراً، وصغر عظيماً"^(١).

ولا شك أن هذا المعنى حق لكن ليس هو المراد في الحديث والعلم عند الله^(٢).

لذلك أنكره الشافعي رحمه الله حيث قال الحافظ ابن حجر في الفتح: "وذكر الطبري، عن الشافعي أنه سئل عن تأويل ابن عيينة للتغني بالاستغناء فلم يرتضه وقال: لو أراد الاستغناء لقال: لم يستغن، وإنما أراد تحسين الصوت"^(٣).

والذين أخذوا بهذا المعنى، نقل عنهم كراهية الأخذ بالألحان في القرآن وترجيع الصوت، وهو ما أشار إليه ابن خلدون رحمه الله، نقل ذلك عن جمع من السلف منهم:

الإمام مالك رحمه الله، حيث نقل عنه: "ولا تعجبني القراءة بالألحان ولا أحبه في رمضان ولا غيره؛ لأنه يشبه الغناء ويضحك بالقرآن، ويقال: فلان أقرأ من فلان، وبلغني أن الجواري يعلمن ذلك كما يعلمن الغناء أترى هذا من القراءة التي كان يقرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟"^(٤).

(١) الطبري، التفسير (١٢٧/١٤).

(٢) انظر: ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٠٦/٢٤).

(٣) ابن حجر، فتح الباري (٧٠/٩).

(٤) ابن أبي زيد القيرواني، الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ (ص ١٦٦).

ونقل عن سعيد بن المسيب أنه نهي عمر بن عبد العزيز عن التطريب في القراءة، وقال إبراهيم النخعي: "كانوا يكرهون القراءة بتطريب، وكانوا إذا قرؤوا القرآن؛ قرؤوا حدرا مرسلا بحزن"^(١). ولا ريب أن هناك وسط بين الغلو والجفاء، فينبغي ترتيب القرآن وتحسين الصوت به وتزيينه لأنه أمر النبي صلى الله عليه وسلم، لكن يحذر القاريء من الخروج عن الاعتدال في ذلك إلى أن يصير يتطلب الطرب والألحان التي تؤخذ عن أهل الغناء والمعازف، بل وصل الأمر في بعض البلاد إلى أن تصحبه آلات المعازف، وهذا الذي حصل في مثل هاته الأعصار، وهو ما أشار إليه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم في قوله: «بَادِرُوا بِالْمَوْتِ سِتًّا: إِمْرَةَ السُّفَهَاءِ، وَكَثْرَةَ الشُّرْطِ، وَبَيْعَ الْحُكْمِ، وَاسْتِخْفَافًا بِاللِّدَمِ، وَقَطِيعَةً الرَّحِمِ، وَنَشْوًا يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ يُقَدِّمُونَهُ يُغْنِيهِمْ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُمْ فَفَهًا»^(٢).

الدينار والدرهم الشرعيان.

قال رحمه الله: "مقدار الدرهم والدينار الشرعيين: وذلك أن الدينار والدرهم مختلفا السكّة في المقدار والموازين بالآفاق والأمصار وسائر الأعمال، والشرع قد تعرض لذكرهما وعلق كثيراً من الأحكام بهما، في الزكاة والأنكحة والحدود وغيرها، فلا بدّ لهما عنده من حقيقة ومقدار معيّن في تقدير تجري عليهما أحكامه دون غير الشرعيّ منهما، فاعلم أنّ الإجماع منعقد منذ صدر الإسلام وعهد الصحابة والتابعين أنّ الدرهم الشرعيّ هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، والأوقية منه أربعين درهماً، وهو على هذا سبعة أعشار الدينار، ووزن المثقال من الذهب اثنتان وسبعون حبة من الشعير، فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره خمسون حبة وخمسا حبة، وهذه المقادير كلّها ثابتة بالإجماع، فإنّ الدرهم الجاهليّ كان

(١) أبو بكر الطرطوشي، الحوادث والبديع (ص ٨٤).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٣٤٦٩/٦) برقم: (١٦٢٨٦) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٤٥/٢١) برقم: (٣٨٨٩١) كتاب الفتن، ما ذكر في عثمان رضي الله تعالى عنه، ومثله، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥/٤) برقم: (١٣٨٩) باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المبادرة بالموت النشو الذين يتخذون القرآن مزامير يقدمون أحدهم ليغنيهم، ومثله، (٨/٤) برقم: (١٣٩٠) باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المبادرة بالموت النشو الذين يتخذون القرآن مزامير يقدمون أحدهم ليغنيهم، بنحو مختصر، والطبراني في "الكبير" (٢١١/٣) برقم: (٣١٦٢)، والطبراني في "الأوسط" (٢١٢/١) برقم: (٦٨٥)، (٣١٣/٨) برقم: (٨٧٣٦)، وصححه الألباني في: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٦٧٢/٢) برقم (٩٧٩)، وصحيح الجامع الصغير وزيادته (٥٤٣/١) برقم (٢١٦)، والحويني، المنيحة بسلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٥٥/٢) برقم (٩٢٢).

بينهم على أنواع، أجودها الطبري وهو أربعة دوانق، والبغلي وهو ثمانية دوانق، فجعلوا الشرعي بينهما وهو ستة دوانق فكانوا يوجبون الزكاة في مائة درهم بغلية ومائة طبرية خمسة دراهم وسطاً.

وقد اختلف الناس هل كان ذلك من وضع عبد الملك أو إجماع الناس بعد عليه كما ذكرناه، ذكر ذلك الخطابي في كتاب معالم السنن، والماوردي في الأحكام السلطانية، وأنكره المحققون من المتأخرين، لما يلزم عليه أن يكون الدينار والدرهم الشرعيان مجهولين في عهد الصحابة ومن بعدهم مع تعلق الحقوق الشرعية بهما في الزكاة والأنكحة والحدود وغيرها كما ذكرناه.

والحق أنهما كانا معلومي المقدار في ذلك العصر لجريان الأحكام يومئذ بما يتعلق بهما من الحقوق وكان مقدارهما غير مستخص في الخارج، وإنما كان متعارفاً بينهما بالحكم الشرعي على المقدار في مقدارهما وزنتهما حتى استفحل الإسلام وعظمت الدولة ودعت الحال إلى تشخيصهما في المقدار والوزن كما هو عند الشرع ليستريحوا من كلفة التقدير، وكان ذلك أيام عبد الملك فشخص مقدارهما وعينهما في الخارج كما هو في الذهب ونقش عليهما السكة باسمه وتأريخه أثر الشهادتين الإيمائيتين، وطرح النقود الجاهلية رأساً حتى خلصت ونقش عليها سكة وتلاشى وجودها، فهذا هو الحق الذي لا محيد عنه ومن بعد ذلك وقع اختيار أهل السكة في الدول على مخالفة المقدار الشرعي في الدينار والدرهم واختلفت في كل الأقطار والآفاق ورجع الناس إلى تصوّر مقاديرهما الشرعية ذهناً كما كان في الصدر الأول وصار أهل كل أفق يستخرجون الحقوق الشرعية من سكتهم بمعرفة النسبة التي بينها وبين مقاديرها الشرعية، وأما وزن الدينار باثنتين وسبعين حبة من الشعير الوسط فهو الذي نقله المحققون وعليه الإجماع، إلا ابن حزم خالف ذلك وزعم أن وزنه أربع وثمانون حبة، نقل ذلك عنه القاضي عبد الحق، وردّه المحققون وعدّوه وهماً وغلطاً وهو الصحيح، والله يحقّ الحق بكلماته، وكذلك تعلم أن الأوقية الشرعية ليست هي المتعارفة بين الناس، لأن المتعارفة مختلفة باختلاف الأقطار والشرعية متحدة ذهناً لا اختلاف فيها، والله خلق كل شيء فقدره تقديراً^(١).

الدراسة.

تناول ابن خلدون في هذا النص مقادير الدينار والدرهم، وقد ورد في كتاب الله تعالى ذكر الدينار والدرهم، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَشَرُّهُ بِثَمَنِ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠].

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٣٢٤).

أما السنة فقد ورد ذكرها في عدّة نصوص؛ وهذا فيه إشارة إلى أن العرب كانوا يفهمون إجمالاً ما هي الدينار والدرهم، وإلا ما خوطبوا بهذا، فلقد جاء الإسلام والناس في أرض العرب يتعاملون بالدينار والدرهم، لكن لم يكن منضبطاً انضباطاً يسهل على الناس التعاملات الشرعية به. لذا قال البلاذري: "كانت لقريش أوزان في الجاهلية فدخل الإسلام فأقرت على ما كانت عليه، كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهما وتزن الذهب بوزن تسميه دينارا فكل عشرة من أوزان الدرهم سبعة أوزان الدينار" (١).

ويؤكد ذلك ما ورد في السنة النبوية من كثيرٍ من الأحاديث التي فيها ذكر الدينار والدرهم، مما يترتب عليه أحكام شرعية، وهذا يوجب على المسلم معرفة مقاديرهما. وورد عن النبي صلى الله عليه وسلم إشارة هامة فيها الحرص على توحيد المكيال والأوزان، لما في ذلك من تيسير التعاملات بين الناس، وضبط الحقوق، وهو الحديث المشهور: «الْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ، وَالْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» (٢).

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن السبب في ذلك أن أهل مكة كانوا مشهورين بالتجارة، وعامة تعاملهم بالأوزان، وأهل المدينة مزارعون عامة تعاملهم بالمكيال، ويعرفون الوسق والصاع والمد، فجعل كل حجة فيما هو أعلم به (٣).

وإن كان العرب -عموماً- في جزيرة العرب إنما أخذوا الدينار والدرهم من الأمم الأخرى، من فارس والروم، لكنهم كانوا يتعاملون بهما -في الغالب- وزناً لا عدداً، وقد وردت كثيرٌ من الأحاديث والمواقف زمن النبوة فيها التعامل بالدينار والدرهم، وهو دليل على انضباطها في الجملة لديهم. وحصل في زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه المبادرة الأولى لتوحيد مقادير وقيم الدرهم والدينار، وقد أشار ابن خلدون إلى اختلاف الناس في مبدأ هذه المقادير هل كان ذلك من وضع عبد

(١) البلاذري، فتوح البلدان (ص ٤٤٨).

(٢) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٧٧/٨) برقم: (٣٢٨٣) كتاب الزكاة، ذكر الإخبار بأن الصاع صاع أهل المدينة دون ما أحدث من الصيعان بعده، بهذا اللفظ، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٦٥/١١) برقم: (٥٧) من اسمه عبد الله، طاوس بن كيسان اليماني عن ابن عباس، بمثله، والبيهقي في "سننه الكبير" (٣١/٦) برقم: (١١٢٨٠) كتاب البيوع، باب أصل الوزن والكيل بالحجاز، بنحوه، والبزار في "مسنده" (١٢٨/١١) برقم: (٤٨٥٤) مسند ابن عباس رضي الله عنه، طاوس عن ابن عباس، بنحوه، وحكم له الألباني بالصحة في السلسلة الصحيحة (٣١٥ / ١).

(٣) انظر: مجلة البحوث الإسلامية (٢٥٤/٣٩).

الملك بن مروان الخليفة الأموي، أو إجماع الناس على ما كان معمولاً به من قبل، وهو ما نقله الخطابي في كتاب معالم السنن، والماوردي في الأحكام السلطانية^(١).

لكن يكاد يتفق المؤرخون أن التقود الرسمية في الدولة الإسلامية الذي استقر لدى أهل العلم والفقهاء عبر العصور الإسلامية إنما أخذ شكله الرسمي في دولة عبد الملك بن مروان رحمه الله عام (٧٦هـ)، وكان معمولاً من قبل بتلك المقادير والأوزان التي بنى عليها عبد الملك^(٢).

وهذا هو الحق لأنه تتعلق به جملة من الأحكام الشرعية، كما في أبواب: الزكاة والأنكحة والحدود، فلا يستقيم بحال أن يكون الناس قبل دولة عبد الملك لا يعرفون تلك المقادير مع تعلق كثير من الأحكام الشرعية بها.

وفي النص المنقول عن ابن خلدون رحمه الله قرّر ونقل الإجماع على أن الدرهم المعتبر شرعاً هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، والأوقية أربعون درهماً، وهو بهذا التقدير سبعة أعشار الدينار، وهو أمر متفق عليه بين فقهاء الإسلام، والمشهور لديهم أن المثلقال المذكور يساوي اثنتين وسبعين حبة شعير متوسطة، أي وزن: ٧٢ حبة شعير^(٣)، والدرهم خمسين حبة شعير وخمساها، أي وزن: ٥٠,٤ حبة شعير، وهي التي ضربها عبد الملك بن مروان وفقاً لتقدير عمر رضي الله عنه، واعتباراً لحديث: «الْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ»^(٤).

والدائق هو: "سُدُسُ الدِّينَارِ والدِّرْهَمِ"^(٥)، ذلك أنهم جعلوا الدرهم الشرعي ستة دوانق بين الدرهمين المعروفين في الجاهلية، الطبري الذي هو أربعة دوانق، والدرهم البجلي الذي هو ثمانية دوانق، فكانوا يوجبون الزكاة في مائة درهم بغلّة ومائة طبريّة خمسة دراهم وسطاً.

(١) انظر: الخطابي، معالم السنن (٦١/٣)، وأشار إلى هذا الماوردي في: الأحكام السلطانية للماوردي (ص ٢٣٧)، والحاوي الكبير (٥٢/٧).

(٢) مجلة البحوث الإسلامية (٢٦١/٣٩).

(٣) نقل ابن خلدون الإجماع على ذلك، وذكر أنه لا يعلم فيه خلاف سوى لابن حزم رحمه الله فإنه جعلها اثنتين وثمانين حبة، وقد وقفت على كلامه في ذلك حيث قال: "فالمثلقال المكي: اثنان وثمانون حبة من حب الشعير المجمل، لا تنتخب كبيرة ولا تتحر صغيرة"، انظر: ابن حزم، المحلى بالآثار (٣٤٨/١٢)، وهذا - بلا ريب - فرق كبير!، فلعله أثر في وزنه هذا الذي خالف به الجمهور تفاوت حجم بعض حبات الشعير لديه فكان أغلبها صغيراً، والله أعلم.

(٤) انظر: مجلة البحوث الإسلامية (٥٦٦/٣٩).

(٥) وهو بضم النون وبكسرهما، انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (١٣٧/٢).

وينبغي أن يُعلم -تتميماً للفائدة- أنَّ الذي توصل إليه الباحثون من الفقهاء والمؤرخين بعد تجارب متعددة أجريت على وزن حبوب الشعير الوسط، أن وزن الدينار يساوي: ٤,٢٥ غراماً، ووزن الدرهم يساوي: ٢,٩٧٥ غراماً، وهذا الذي استقرَّ عليه الأمر.

المؤمن للمؤمن.

أشار ابن خلدون رحمه الله إلى هذا الحديث في سياق الكلام عن آية الصف، حيث قال: "وفي التنزيل ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤]، أي يشد بعضهم بعضاً بالثبات وفي الحديث الكريم: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»، ومن هنا يظهر لك حكمة إيجاب الثبات وتحريم التولي في الزحف فإن المقصود من الصف في القتال حفظ النظام كما قلناه فمن ولي العدو ظهره فقد أخل بالمصاف وباء بإثم الهزيمة إن وقعت وصار كأنه جرّها على المسلمين وأمكن منهم عدوّهم فعظم الذنب لعموم المفسدة وتعدّيها إلى الدين بخرق سياجه فعدّ من الكبائر^(١). الدراسة.

أشار رحمه الله إلى فقه حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»^(٢). وهو أن ثبات المسلم في القتال وثباته في لقاء العدو من أسباب ثبات المسلمين وانتصارهم، وبالعكس فإن فراره قد يكون سبباً في كسر شوكة المسلمين وانهمالهم، وهذا من اللفتات العزيزة، وفيها ربط بين ما دلت عليه الآية والحديث.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٣٥/١).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٠٣/١) برقم: (٤٨١) كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، بمثله، (١١٤/٢) برقم: (١٤٣٨) كتاب الزكاة، باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه، من غير ذكر هذا اللفظ، (٦٣/٣) برقم: (٢١٠١) كتاب البيوع، باب في العطار وبيع المسك، من غير ذكر هذا اللفظ، (٨٨/٣) برقم: (٢٢٦٠) كتاب الإجارة، باب في الإجارة، من غير ذكر هذا اللفظ، (١٠٣/٣) برقم: (٢٣١٩) كتاب الوكالة، باب وكالة الأمين في الخزنة ونحوها، من غير ذكر هذا اللفظ، (١٢٩/٣) برقم: (٢٤٤٦) كتاب المظالم، باب نصر المظلوم، بهذا اللفظ، (٩٦/٧) برقم: (٥٥٣٤) كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، من غير ذكر هذا اللفظ، (١٢/٨) برقم: (٦٠٢٦) كتاب الأدب، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً، بمثله، ومسلم في "صحيحه" (٩٠/٣) برقم: (١٠٢٣) كتاب الزكاة، باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة، من غير ذكر هذا اللفظ، (٢٠/٨) برقم: (٢٥٨٥) كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، بلفظه مختصراً، (٣٧/٨) برقم: (٢٦٢٨) كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء.

الحرب خدعة.

قال رحمه الله: "الظفر في الحروب إنما يقع كما قدّمناه بأمر نفسائتي وهمية وإن كان العدد والسلاح وصدق القتال كفيلاً به لكنّه قاصر مع تلك الأمور الوهميّة كما مرّ ولذلك كان الخداع من أرفع ما يستعمل في الحرب وأكثر ما يقع الظفر به، وفي الحديث الحرب خدعة"^(١).

الدراسة.

أورد شيئاً من فقه حديث: «الحَرْبُ خَدْعَةٌ»^(٢)، وهو أنه من أرفع وأهم الوسائل والأسباب التي يحصل بها النصر في الحروب، لذا تجد قادة الحروب من أكثر الناس معرفة بالطرق الحربية المبنية على المخادعة، فكل طرف من أطراف المتحاربين يفكر ويسعى للإيقاع بالطرف الآخر، ويبذل جهده في الإيقاع به عن طريق المخادعة والمكر، كأن يظهر له الانهزام ويستدرجه إلى فخٍّ أو موضع وحال يتمكن فيها منه.

وهو من الأمور المأذون فيها عند القتال وإن كان في الأصل مذموماً، قال الخطابي رحمه الله: "وقوله الحرب خدعة معناه إباحة الخداع في الحرب وإن كان محظوراً في غيرها من الأمور"^(٣).

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٣٧٢/١).

(٢) متفق عليه ورد عن أكثر من صحابي منهم علي وأبي هريرة وجابر رضي الله عنهم.

قال الخطابي رحمه الله: "وهذا الحرف يروى على ثلاثة أوجه خدعة بفتح الخاء وسكون الدال، وخدعة بضم الخاء وسكون الدال، وخدعة الخاء مضمومة والدال منصوبة وأصوبها خدعة بفتح الخاء، معنى ذلك: أي: بما يخدع الرجال، إذ هي محل الخداع وموضعه، وقال: "أخبرني أبو رجاء الغنوي، عن أبي العباس أحمد بن يحيى، قال: "خدعة بفتح الخاء بلغنا أنها لغة النبي صلى الله عليه وسلم"، انظر: الخطابي، أعلام الحديث (١٤٣٢/٢)، ومعالم السنن (٢٦٩/٢).

(٣) الخطابي، معالم السنن (٢٦٩/٢).

المبحث الثالث: أحاديث في أبواب متفرقة.

ورد عن ابن خلدون بعض الأحاديث في أبواب أخرى عامة تكلم عنها بما يمكن الوقوف عليه فيما يلي:

جوامع الكلم.

قال رحمه الله: "ولذلك نجد كلام العجم من مخاطباتهم أطول مما تقدّره بكلام العرب، وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً»^(١). وقال في موطن آخر:

"فكان الكلام العربيّ لذلك أوجز وأقلّ ألفاظاً وعبارة من جميع الألسن، وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً»، واعتبر ذلك بما يحكى عن عيسى بن عمر وقد قال له بعض النحاة: "إني أجد في كلام العرب تكراراً في قولهم: زيد قائم وإنّ زيدا قائم وإنّ زيدا لقائم والمعنى واحد، فقال له: إنّ معانيها مختلفة، فالأوّل: لإفادة الخالي الذّهن من قيام زيد، والثاني: لمن سمعه فتردّد فيه، والثالث: لمن عرف بالإصرار على إنكاره فاختلفت الدّلالة باختلاف الأحوال"^(٢).

الدراسة.

تطرق ابن خلدون رحمه الله في سياق مدح كلام العرب إلى قوله صلى الله عليه وسلم: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ»^(٣). والشاهد منه، قوله صلى الله عليه وسلم: «أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ»، وفي لفظ: «أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْكَلِمِ»، وفي لفظ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ».

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٧٥٤).

(٢) نفس المصدر (١/٧٦٦).

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤/٥٤) برقم: (٢٩٧٧) كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم نصرت بالرعب، بمعناه، (٩/٣٣) برقم: (٦٩٩٨) كتاب التعبير، باب رؤيا الليل رواه سمرة (بمعناه، (٩/٣٦) برقم: (٧٠١٣) كتاب التعبير، باب المفاتيح في اليد، بمعناه مختصراً، (٩/٩١) برقم: (٧٢٧٣)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي بعثت بجوامع الكلم، بمعناه، ومسلم في "صحيحه" (٢/٦٤) برقم: (٥٢٣) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، بهذا اللفظ، وغيرهما.

وقرر ابن خلدون أن معنى الحديث متعلقٌ بالإيجاز والطول وهو الإطناب، فكلام العرب له هاته الميزة، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب.

وجاء عن محمد بن شهاب الزهري: "وبلغني أن جوامع الكلم: أن الله يجمع الأمور الكثيرة، التي كانت تكتب في الكتب قبله، في الأمر الواحد، والأميرين، أو نحو ذلك" (١).

وهذا منه إشارة إلى أن جوامع الكلم هو من باب الإيجاز، وهذا هو المتبادر من معنى الحديث، والذي تدل عليه كلمة: جوامع، ومفاتيح.

قال الخطابي: "معناه: إيجاز الكلام في إشباع المعاني، يقول الكلمة القليلة الحروف، فتنتظم الكثير من المعنى، وتتضمن أنواعاً من الأحكام" (٢).

قال الكرماني: "مفاتيح الكلم: أي لفظ قليل يفيد معاني كثيرة وهذا غاية البلاغة وشبهه القليل بمفتاح الخزان الذي هو آلة للوصول إلى مخزونات متكاثرة" (٣).

مع أن الفصاحة قد تكون في الإيجاز وقد تكون في الإطناب، على حسب المقام، لكن الإيجاز أدل على الفصاحة.

ويدخل في جوامع الكلم التي أتى بها النبي صلى الله عليه وسلم القرآن فهو أعظم كلام جاء به صلى الله عليه وسلم فهو كلام الله سبحانه وتعالى، وسنته كذلك التي تكلم بها صلى الله عليه وسلم حوت كثيراً من الجوامع، وقد مثل أهل العلم لذلك ببعض الأحاديث الواردة في سنته المشرفة، كقوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وقوله: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، وقوله: «مَنْ حُسِّنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَزَكُّهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»، ونحوها من الأحاديث الجوامع.

وقد اعتنى أهل العلم بجمع ما ورد في السنة من الأحاديث الجامعة للدين، مثل المصنفات في الأربعين حديثاً، ككتاب الأربعين للنووي.

ويدخل في هذا الباب ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من الأدعية الجامعة، وقد كان صلى الله عليه وسلم يحرص على الجوامع من الدعاء، وقالت عائشة رضي الله عنها: «دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أصلي - وله حاجة، فأبطأت عليه - قال: «يَا عَائِشَةُ! عَلَيْكِ بِجُمَلِ الدُّعَاءِ، وَجَوَامِعِهِ»، فَلَمَّا انصَرَفْتُ، قُلْتُ: يَا

(١) انظر البخاري: (٣٦/٩) برقم: (٧٠١٣)، كتاب التعبير - باب المفاتيح في اليد.

(٢) الخطابي، أعلام الحديث (١٤٢٢/٢).

(٣) الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٠٨/٢٤).

رَسُولُ اللَّهِ! وَمَا جُمِلَ الدُّعَاءُ وَجَوَامِعُهُ؟ قَالَ: " قُولِي: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَسْأَلُكَ مِمَّا سَأَلَكَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِمَّا تَعَوَّذَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا قَضَيْتَ لِي مِنْ قَضَاءٍ فَاجْعَلْ عَاقِبَتَهُ رُشْدًا" (١).

وقد أشار ابن خلدون أن كلام العرب كانت له هاته الميزة أصالة، فقال: "فكان الكلام العربي لذلك أوجز وأقل ألفاظاً وعبارة من جميع الألسن" (٢).

وهي ميزة ميزته عن سائر كلام الأمم الأخرى، قال ابن خلدون: "ولذلك نجد كلام العجم من مخاطباتهم أطول مما تقدّره بكلام العرب".

وهذا معروفٌ وهو واقع عند مقارنة كثير من اللغات اليوم باللغة العربية.

أحاديث الفتن.

أشار رحمه الله إلى حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عند أبي داود، قال: «وَاللَّهِ مَا أَذْرِي أَنْسِي أَصْحَابِي أَمْ تَنَاسَوْا؟ وَاللَّهِ مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَائِدٍ فِتْنَةٍ إِلَى أَنْ تَنْقُضِيَ الدُّنْيَا يَبْلُغَ مَنْ مَعَهُ ثَلَاثِمِائَةٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا قَدْ سَمَّاهُ لَنَا بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَاسْمِ قَبِيلَتِهِ» (٣).

قال: "وهذا الحديث إذا كان صحيحاً فهو مجمل ويفتقر في بيان إجماله وتعيين مبهماتهِ إلى آثار أخرى يجوّد أسانيداً".

ثم ذكر ألفاظاً أخرى للحديث متفق عليه في الصحيحين بأسانيد أخرى، منها لفظ مسلم: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامًا، مَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا حَدَّثَ بِهِ،

(١) البخاري، الأدب المفرد (ص ٣٣٢).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١/٧٦٦).

(٣) انفراد بإخراجه أبو داود (١٥١/٤) رقم (٤٢٤٣)، كتاب الفتن والملاحم - باب ذكر الفتن ودلائلها، والحديث فيه راو

مبهم لم يسم، وأكثر من راو ضعيف.

حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ، وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ، قَدْ عَلِمَهُ أَصْحَابِي هَؤُلَاءِ»، ولفظ البخاري: «مَا تَرَكَ فِيهَا شَيْئًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا ذَكَرَهُ»^(١).

وذكر -أيضاً- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا صَلَاةَ الْعَصْرِ بِنَهَارٍ، ثُمَّ قَامَ حَظِيْبًا فَلَمْ يَدْعُ شَيْئًا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا أَخْبَرَنَا بِهِ، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ...» الحديث^(٢).

ثم قال: "وهذه الأحاديث كلّها محمولة على ما ثبت في الصحيحين من أحاديث الفتن والأشراط لا غير، لأنّه المعهود من الشارع صلوات الله وسلامه عليه في أمثال هذه العمومات"، ثم أعلّ الرواية الواردة عند أبي داود فقال: "وهذه الزيادة التي تفرّد بها أبو داود في هذه الطّريق شاذّة منكّرة مع أنّ الأئمة اختلفوا في رجاله"، وأورد كلام أئمة الجرح والتعديل في رواته^(٣).

أحاديث متعلقة بفقه الملك والعصبيّة.

قال رحمه الله: "الفصل الثامن والعشرون في انقلاب الخلافة إلى الملك؛ اعلم أنّ الملك غاية طبيعية للعصبيّة ليس وقوعه عنها باختيار إنّما هو بضرورة الوجود وترتيبه كما قلناه من قبل، وأنّ الشرائع والديانات وكلّ أمر يحلّ عليه الجمهور فلا بدّ فيه من العصبيّة، إذ المطالبة لا تتمّ إلّا بها كما قدّمناه. فالعصبيّة ضروريّة للملّة وبوجودها يتمّ أمر الله منها وفي الصحيح «ما بعث الله نبياً إلّا في منعة من قومه»^(٤)، ثمّ وجدنا الشارع قد ذمّ العصبيّة وندب إلى اطّراحها وتركها فقال «إنّ الله أذهب عنكم عبية

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٣/٨) برقم: (٦٦٠٤) كتاب القدر، باب وكان أمر الله قدرا مقدورا، بنحوه، ومسلم في "صحيحه" (١٧٢/٨) برقم: (٢٨٩١) كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب إخبار النبي صلى الله عليه وسلم فيما يكون إلى قيام الساعة، بهذا اللفظ، وغيرهما.

(٢) أخرجه الترمذي (٥٨/٤) برقم: (٢١٩١) أبواب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء ما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة، بهذا اللفظ، وروى مسلم وغيره بعض ما ورد فيه مفرّقاً.

(٣) انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤١٤/١).

(٤) ورد مرفوعاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «فَمَا بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيًّا بَعْدَهُ إِلَّا فِي مَنَعَةٍ مِنْ قَوْمِهِ»، أخرج الإمام أحمد في مسنده (٢٢٤٥/٢) برقم: (١١٠٥٧)، وورد موقوفاً عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا بَعْدَ لُوطٍ إِلَّا فِي عِزٍّ مِنْ قَوْمِهِ"، رواه سعيد بن منصور (٣٥٨/٥) برقم (١٠٩٨).

الجاهليّة وفخرها بالآباء أنتم بنو آدم وآدم من تراب»^(١)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاهُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، ووجدناه أيضاً قد ذمّ الملك وأهله ونعى على أهله أحوالهم من الاستمتاع بالخلاق والإسراف - في غير القصد-، والتّنكب عن صراط الله وإثماً حضّ على الألفة في الدين وحذر من الخلاف والفرقة، واعلم أنّ الدّنيا كلّها وأحوالها مطيّة للآخرة ومن فقد المطيّة فقد الوصول، وليس مراده فيما ينهى عنه أو يذمّه من أفعال البشر أو يندب إلى تركه إهماله بالكليّة أو اقتلاعه من أصله وتعطيل القوى التي ينشأ عليها بالكليّة إنّما قصده تصريفها في أغراض الحقّ جهد الاستطاعة حتّى تصير المقاصد كلّها حقّاً وتتحد الوجهة كما قال صلى الله عليه وسلم: «من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوّجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(٢).

فلم يذمّ الغضب وهو يقصد نزعه من الإنسان فإنّه لو زالت منه قوّة الغضب لفقد منه الانتصار للحقّ وبطل الجهاد وإعلاء كلمة الله وإثماً يذمّ الغضب للشيطان وللأغراض الذميمة فإذا كان الغضب لذلك كان مذموماً وإذا كان الغضب في الله ولله كان ممدوحاً وهو من شمائله صلى الله عليه وسلم.

وكذا ذمّ الشّهوات أيضاً ليس المراد إبطالها بالكليّة من بطلت شهوته كان نقصاً في حقّه وإثماً المراد تصريفها فيما أبيض له باشماله على المصالح ليكون الإنسان عبداً متصرفاً طوع الأوامر الإلهية. وكذا العصبية حيث ذمّها الشارع وقال: ﴿لَنْ تَنْفَعَكُم أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ﴾ [المتحنة: ٣]، فإنّما مراده حيث تكون العصبية على الباطل وأحواله كما كانت في الجاهليّة وأن يكون لأحد فخر بها أو حقّ على أحد لأنّ ذلك مجان من أفعال العقلاء وغير نافع في الآخرة التي هي دار القرار، فأما إذا كانت العصبية في الحقّ وإقامة أمر الله فأمر مطلوب ولو بطل لبطلت الشرائع إذ لا يتمّ قوامها إلّا بالعصبية كما قلناه من قبل.

وكذا الملك لَمَّا ذمّه الشارع لم يذمّ منه الغلب بالحقّ وقهر الكافّة على الدّين ومراعاة المصالح وإثماً ذمّه لما فيه من التغلّب بالباطل وتصريف الآدميين طوع الأغراض والشّهوات كما قلناه، فلو كان الملك مخلصاً في غلبه للناس أنّه لله ولحملهم على عبادة الله وجهاد عدوّه لم يكن ذلك مذموماً وقد قال سليمان صلوات الله عليه: ﴿وَهَبْ لِي مَلِكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [ص: ٣٥]، لما علم من نفسه أنّه

(١) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٠٩/٥) برقم: (٣٢٧٠) أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة

الحجرات، بنحوه، وابن ماجه في "سننه" (٥٩٠/٤) برقم: (٣٥٨٦) أبواب اللباس، باب العمامة السوداء، بمعناه مختصراً، وغيرهما.

(٢) متفق عليه.

بمعزل عن الباطل في النبوة والملك، ولما لقي معاوية عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- عند قدومه إلى الشام في أبهة الملك وزيه من العديد والعدة استنكر ذلك وقال: "أكسروية يا معاوية؟"، فقال: "يا أمير المؤمنين أنا في ثغر تجاه العدو وبنا إلى مباهاتهم بزينة الحرب والجهاد حاجة" فسكت ولم يخطئه^(١)، لما احتج عليه بمقصد من مقاصد الحق والدين فلو كان القصد رفض الملك من أصله لم يقنعه الجواب في تلك الكسروية وانتحاله بل كان يحرض على خروجه عنها بالجملة وإثماً أراد عمر بالكسروية ما كان عليه أهل فارس في ملكهم من ارتكاب الباطل والظلم والبغي وسلوك سبله والغفلة عن الله وأجابه معاوية بأن القصد بذلك ليس كسروية فارس وباطلهم وإثماً قصده بها وجه الله فسكت، وهكذا كان شأن الصحابة في رفض الملك وأحواله ونسيان عوائده حذراً من التباسها بالباطل^(٢).

الدراسة.

وهذا تقرير جامع من ابن خلدون بيّن فيه بياناً شافياً وجه الجمع بين ما ورد من ذم العصبية والملك مع ما تقرر من ضرورته لقيام مصالح الدين والدنيا.

فقد ذم الله سبحانه وتعالى حمية وعصبية الجاهلية، وذم النبي صلى الله عليه وسلم الفخر بالأحساب والأنساب والآباء، وبيّن أن الرفعة عنده إنما هي بالتقوى، وهذا كله لا يتعارض مع ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم: «فَمَا بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَعْدَهُ نَبِيًّا إِلَّا بَعَثَهُ فِي ذُرْوَةِ قَوْمِهِ»^(٣).

ولذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم نفعه الله بعصبية قرابته كما ورد في حديث أم سلمة رضي الله عنها: «كان صلى الله عليه وسلم في منعة من قَوْمِهِ وَعَمِّهِ، لَا يَصِلُ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَكْرَهُ مِمَّا يَنَالُ أَصْحَابَهُ»^(٤).

فإن هذا وأمثاله من آثار العصبية أمرٌ ممدوح لما يترتب عليه من النصرة للحق، أو حصول الملك الذي يقوم به الشرع، ومثل ابن خلدون

(١) لم أقف عليه.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٢٥٣/١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٧٦٢/٢) برقم: (٨٥٠٨)، وصححه محققو المسند، انظر تحقيق المسند: (٥٢٥/١٦).

(٤) والبيهقي في "سننه الكبير" (٩/٩) برقم: (١٧٨٠٧) كتاب السير، باب الإذن بالهجرة، بهذا اللفظ، (١٤٣/٩) برقم:

(١٨٤٩٤) كتاب السير، باب الأسير يستعين به المشركون على قتال المشركين.

الكريم بن الكريم.

قال رحمه الله عن قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الكريم بن الكريم ابن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»^(١): إشارة إلى أنه بلغ الغاية من المجد^(٢).

الدراسة.

أورد ابن خلدون رحمه الله هذا الحديث في منزلة نبي الله يوسف عليه السلام فيما وصفه به النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه كما قال: الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم، يعني: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم -عليهم الصلاة والسلام-.

وبين ابن خلدون أن معناه أنه بلغ في المجد غاية كبيرة، وذكر غيره من أهل العلم معان أخرى للكرم والكرم في اللغة، ما أشار إليه ابن فارس في قوله: "الكَافُ وَالرَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ لَهُ بَابَانِ: أَحَدُهُمَا شَرَفٌ فِي الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ، أَوْ شَرَفٌ فِي خُلُقٍ مِنَ الْأَخْلَاقِ"^(٣).

ولقد نال نبي الله يوسف وآبؤه -عليهم السلام- من الشرف في أنفسهم بما اصطفاهم الله سبحانه وتعالى، وما كانوا عليه من شريف الخلال، الحظ الأوفر.

فمن معاني الكرم التقوى، وهو ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

قال الزرقاني رحمه الله: "فوصف كل واحد منهم بالكرم لما كانوا عليه من التقوى"^(٤).

وكانوا على أخلاق عظيمة، ومراتب عليّة في الدين والدنيا.

قال ابن بطال رحمه الله: "وقد جمع يوسف مكارم الأخلاق مع شرف النبوة وكونه ابن ثلاثة أنبياء متناسلون، ومع شرف رئاسة الدنيا وملكها بالعدل والإحسان"^(٥).

(١) ورد هذا الحديث عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم عند البخاري وغيره، وحديث ابن عمر رضي الله عنه أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٩/٤) برقم: (٣٣٨٢) كتاب أحاديث الأنبياء، باب أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت، بهذا اللفظ، (١٥١/٤) برقم: (٣٣٩٠) كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين، بلفظه، (٧٥/٦) برقم: (٤٦٨٨) كتاب تفسير القرآن، باب قوله ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب، بمثله، وغيره؛ وأخرجه معلقاً عنهما مقرونان، في كتاب المناقب - باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١٧١/١).

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة (١٧١/٥).

(٤) أبو الوليد الباجي، المنتقى شرح الموطأ (٢٠٩/٣).

(٥) الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٣٧/١٤).

فالحاصل أن الكرم جامع لخصال الخير، ومظاهر الشرف، وكان ليوسف عليه السلام منه أوفر الحظ. قال العيني: "لأنه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والعفة، وكرم الأخلاق والعدل، ورئاسة الدنيا والدين" (١).

سكة المحراث.

قال رحمه الله: "ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: في شأن الحرث لما رأى سكة المحراث في بعض دور الأنصار «ما دخلت هذه دار قوم إلّا دخلهم الدّل» فهو دليل صريح على أنّ المغرم موجب للدّل» (٢). "ويختصّ منتحله بالمذلة قال صلى الله عليه وسلم وقد رأى السكة ببعض دور الأنصار: «ما دخلت هذه دار قوم إلّا دخله الدّل» وحمله البخاري على الاستكثار منه، وترجم عليه باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو تجاوز الحد الذي أمر به، والسبب فيه -والله أعلم- ما يتبعها من المغرم المفضي إلى التّحكّم واليد العالية فيكون الغارم ذليلاً بائساً بما تتناوله أيدي القهر والاستطالة، قال صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتّى تعود الزكاة مغرماً» إشارة إلى الملك العضوض القاهر للناس الذي معه التسلّط والجور ونسيان حقوق الله تعالى في الممتلكات واعتبار الحقوق كلّها مغرم للملوك والدول، والله قادر على ما يشاء، والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق" (٣).

الدراسة:

أشار ابن خلدون في هذا النص إلى ما ورد في الصحيح عن أبي أمامة رضي الله عنه -ورأى سكةً وشيئاً من آلة الحرث- فقال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أُدْخِلَهُ الدُّلُ» (٤).

والسكة في هذا السياق هي: حديدة تشق بها الأرض عند الحرثة (٥).

(١) العيني، شرح أبي داود (٣٧٥/٢).

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١٧٧/١).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٩٤/١).

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٠٣/٣) برقم: (٢٣٢١) كتاب الحرث والمزراعة، باب ما يحذر من عواقب الاشتغال

بآلة الزرع، وغيره.

(٥) المظهري، المفاتيح في شرح المصابيح (٤٩٧/٣).

ذكر ابن خلدون أن البخاري حمل الذم في هذا الحديث على الاستكثار من الاشتغال بالحرث والزرع، وهذا من خلال ترجمته للحديث بقوله: "باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به" (١).

وقد ذكر شراح الحديث نحو هذا، وذكر بعضهم أن ذلك ذريعة لتسلط السلاطين والأمراء في المطالبة بالحقوق، وقالوا إن تلك الذلة تكون إذا أشغل عما هو واجب ومن ذلك الجهاد في سبيل الله الذي يؤدي إلى تسلط الأعداء وجرأتهم على أهل الإسلام، وإلا فإن حرث الأرض واستخراج خيراتها هو في الأصل من المنافع التي أذن الله سبحانه وتعالى فيها، بل حث ودعا إليها، وهي من المكاسب الطيبة ومما يتقوى به أهل الإسلام (٢).

قرة عيني في الصلاة.

قال رحمه الله: "ثم إن الإقبال على العبادات والمواظبة عليها هو المحصل لهذه الثمرة الشريفة، قال صلى الله عليه وسلم: في رأس العبادات «جعلت قرة عيني في الصلاة»، فإن الصلاة صارت له صفة وحالا يجد فيها منتهى لذاته وقرّة عينه وأين هذا من صلاة الناس ومن لهم بها؟" (٣).

الدراسة.

أشار ابن خلدون إلى شيء من فقه حديث: «جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» (٤)، فقد كان حال النبي صلى الله عليه وسلم فيها أن صارت الصلاة أحب إليه من كل شيء، حتى إنه يجد فيها غاية النعيم والراحة، يفسر ذلك ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم في قوله: «يَا بَلَّالُ، أَقِمِ الصَّلَاةَ، أَرِحْنَا بِهَا» (٥). وكانت الصلاة مفزعه صلى الله عليه وسلم، وصدق ابن خلدون فأين صلاته من صلاة غيره من الناس.

(١) انظر: صحيح البخاري (١٠٣/٣) برقم (٢٣٢١) كتاب الحرث والمزراعة - باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة

الزرع

(٢) انظر: المظهر، المفاتيح في شرح المصابيح (٤٩٧/٣)، والطبي، شرح الطبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) (٢٢٠٨/٧)، ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٢٢/١٥).

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٥٨٤/١).

(٤) أخرجه النسائي في "المجتبى" (٧٧٩/١) برقم: (١/٣٩٤٩) كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، بمثله مطولا، (٧٧٩/١) برقم: (٢/٣٩٥٠) كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، بمثله مطولا، وغيره، انظر: الألباني، سلسلة الصحيحة (٨٥٩/٧).

(٥) أخرجه أبو داود في "سننه" (٤٥٣/٤) برقم: (٤٩٨٥) كتاب الأدب، باب في صلاة العتمة، بهذا اللفظ، (٤٥٣/٤)

برقم: (٤٩٨٦) كتاب الأدب، باب في صلاة العتمة، بمعناه، وغيره.

فضل العجم.

قال رحمه الله: "وكان علماء أصول الفقه كلّهم عجماء، كما يعرف وكذا حملة علم الكلام، وكذا أكثر المفسرين، ولم يقيم بحفظ العلم وتدوينه إلا الأعاجم، وظهر مصداق قوله صلى الله عليه وسلم: «لو تعلّق العلم بأكناف السماء لناله قوم من أهل فارس»، وأما العرب الذين أدركوا هذه الحضارة وسوقها وخرجوا إليها عن البداوة فشغلتهم الرئاسة في الدولة العباسية وما دفعوا إليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم، والنظر فيه، فإنهم كانوا أهل الدولة وحاميتها وأولي سياستها... الخ" (١).

الدراسة.

تطرق ابن خلدون إلى حديث في فضل أهل فارس، وأورده بمعناه، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه عن البخاري، قال: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْجُمُعَةِ: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الجمعة: ٣]، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَلَمْ يُرَاجِعْهُ حَتَّى سَأَلَ ثَلَاثًا، وَفِينَا سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ، وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَدَهُ عَلَى سَلْمَانَ، ثُمَّ قَالَ: «لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ عِنْدَ الثُّرَيَّا، لَنَالَهُ رِجَالٌ، أَوْ رَجُلٌ، مِنْ هَؤُلَاءِ»، ولفظه عند مسلم: «لَوْ كَانَ الدِّينُ عِنْدَ الثُّرَيَّا لَذَهَبَ بِهِ رَجُلٌ مِنْ فَارِسٍ - أَوْ قَالَ: مِنْ أَبْنَاءِ فَارِسٍ - حَتَّى يَتَنَاوَلَهُ»، وفي لفظ لغيرهما: «لَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِالثُّرَيَّا لَتَنَاوَلَهُ نَاسٌ مِنْ أَبْنَاءِ فَارِسٍ» (٢).

وأشار ابن خلدون رحمه الله إلى أن كثيرا من علماء أصول الفقه، وعلم الكلام، والتفسير، من غير العرب، وأن عامتهم من العجم، وأنه لم يقيم بجمع العلم وتدوينه إلا هم، وهذه مبالغة عيب على ابن خلدون تقريرها من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن هذا الحديث إنما ورد في بيان فضل الفرس، ولم يرد فيه الكلام عن العرب، وكونهم دونوا العلم وحفظوه أو لم يفعلوا، بل فيه بيان فضل غيرهم ممن قد لا يظن الصحابة رضي الله عنهم آنذاك أن لهم فضل معهم، لأنهم كانوا السابقين - أي الصحابة رضي الله عنهم - الحاملين لهذا الدين أصالةً، فاحتاجوا

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٧٤٨/١).

(٢) الحديث أصله في الصحيحين، أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥١/٦) برقم: (٤٨٩٧) (كتاب تفسير القرآن، باب: قوله وأخبرين منهم لما يلحقوا بهم وقرأ عمر فامضوا إلى ذكر الله) (بنحوه مطولا)، (١٥١/٦) برقم: (٤٨٩٨) (كتاب تفسير القرآن، باب: قوله وأخبرين منهم لما يلحقوا بهم وقرأ عمر فامضوا إلى ذكر الله) ومسلم في "صحيحه" (١٩١/٧) برقم: (٢٥٤٦) (كتاب فضائل الصحابة، باب فضل فارس) (بهذا اللفظ)، (١٩١/٧) برقم: (٢٥٤٦) (كتاب فضائل الصحابة، باب فضل فارس) (بنحوه مطولا)، وغيرهما.

أن يعلموا فضلهم، وأخبرهم صلى الله عليه وسلم أنه سيكون لهم الفضل في حمل الإيمان والعلم، ولم يذكر كل العجم في هذا الحديث بل عيّن الفرس في الحديث، بدليل اللفظ وبدليل الإشارة إلى سلمان رضي الله عنه وقومه، وإن كانت النصوص بمجموعها تدل على أن فضل الله يؤتیه من يشاء، وإنما الكرم والفضل بالتقوى، سواء كان صاحب ذلك الفضل عربياً أو فارسياً أو رومياً أو غير ذلك.

الوجه الثاني: سبب ورود الحديث وهو تفسير الآية يجعلنا نقف عند معنى الآية من خلال هذا الحديث، فإن هاته الآية وردت في قوم يدخلون الإسلام بعد جيل الصحابة رضي الله عنهم الذين عامتهم من العرب، وهم نعتهم الله سبحانه وتعالى بالأميين، ويكون أولئك الذين من بعدهم لهم الفضل في اللحاق بهم في الدخول في هذا الدين والإيمان والعلم.

قال أبو جعفر ابن جرير رحمه الله: "ففي هذا الحديث دليل على أن هذه السورة مدنية وعلى عموم بعثته صلى الله عليه وسلم إلى جميع الناس؛ لأنه فسر قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٣]، بفارس، ولهذا كتب كتبه إلى فارس والروم وغيرهم من الأمم، يدعوهم إلى الله عز وجل وإلى اتباع ما جاء به، ولهذا قال مجاهد وغير واحد في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣]، قال: هم الأعاجم وكل من صدق النبي صلى الله عليه وسلم من غير العرب" (١).

فالآية إنما تتحدث عن لحوق أولئك القوم من غير العرب بالصحابة رضي الله عنهم في دخول الإسلام وحمل الإيمان والعلم.

الوجه الثالث: أن حملة العلم في الأصل أكثرهم من العرب، وهل نقل الكتاب والسنة ودونوها في مبدء هذا الأمر إلا الصحابة رضي الله عنهم، فهم نقلوا لنا العلم حفظاً وتدويناً، فقول ابن خلدون: "ولم يقيم بحفظ العلم وتدوينه إلا الأعاجم" لا يستقيم، فإن قيل: إنما أراد في الأجيال التي بعد القرون الأولى ممن دونوا الكتب وصنفوا العلوم، فجوابه في:

الوجه الرابع: إنه مما لا ريب فيه بعد القرون الأولى مع انتشار الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها، ودخول الناس في دين الله أفواجاً انتشر العلم، وكثرت كتبه ودواوينه ومصنفاته، وكان لكثير من بلاد العجم من الفرس وغيرهم أيادي بيضاء في ذلك، فكان من تلك البلاد أعلام كبار من أنساب ليست عربية، فخدموا الإسلام في شتى العلوم، لكن هذا لم يبلغ إلى حد أن يقال أنهم هم من دونوا العلم

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢٧٢/٧).

وحفظوه دون العرب، كيف يكون ذلك وقد كانت بلاد العرب آنذاك من الجزيرة والشام واليمن وغيرها تعجُّ بأئمة الإسلام الذين هم من أصول عربية في شتى العلوم؟! وقد اعتذر ابن خلدون للعرب بأنهم شُغلوا بأعباء السياسة والحكم، فيقال إن تلك وظائف كانت لبعضهم دون بعض، بل إن الجمهور الأكبر منهم كانوا دون تلك الوظائف فاشتغلوا بغيرهم من الناس بسائر الوظائف، ومنها العلم.

الوجه الخامس: لعله من أحسن الأجوبة في هذا المقام، وهو ما قام بتصنيفه الدكتور بشار عواد - جزاه الله خيراً ونفع به - من كتاب فريد، عنوان له بقوله: عروبة العلماء المنسوبين إلى البلاد الأعجمية^(١)، وهو جهدٌ كبير صحَّح به خطأ شائعاً مشتهراً بين خاصة المسلمين فضلاً عن عامتهم، وهو اعتقادهم عجمية كثيراً من الأئمة المشتهرين بنسبٍ أعجمية، وهي نسبٌ ليست على ظاهرها، بل نسبوا إليها لأسباب جغرافية أو غيرها.

ودونك -مثلاً- في طبقة الصحابة رضي الله عنهم صهيب الرومي رضي الله عنه يظن بعض الناس أنه رومي وليس كذلك فإنه عربيٌّ نسب إلى الروم لأنهم أسروه...!، فهي نسبة ليست على ظاهرها، نعم سلمان الفارسي فارسيٌّ نسباً ونسبته على حقيقتها.

ونظير هذا أوقع الكثير في الخطأ، ومن الأمثلة المشتهرة أيضاً اعتقاد بعض الناس أن أئمة الحديث أصحاب الكتب الستة كلهم عجمٌ وهذا خطأ بعضهم ليسوا عجماء، إنما نسبوا إلى بلاد غير عربية، فإن مسلماً يقال في نسبته نيسابوري نسبةً إلى نيسابور لكنه في نسبه: قشيري، وأبو داود يقال فيه سجستاني نسبة إلى سجستان، وهو أزدي عربي، والترمذي سُلمي عربيٌّ.

وقد أورد الدكتور عواد في مصنفه الفريد نماذج كثيرة لهذا الأمر، وهو في كل ذلك يريد نقض نظرية ابن خلدون هاته، وليس الأمر من منطلق شعوبية أو حمية جاهلية للعرب كجنس، كلا ولكنه بيان الحقيقة التي يحسن بيانها تصحيحاً للمفاهيم الخاطئة^(٢).

(١) وقسم كتابه هذا إلى ثلاثة أقسام في ثلاثة كتب، الكتاب الأول: المنسوبين إلى البلدان الأعجمية في المشرق الإسلامي، والكتاب الثاني: عروبة العلماء المنسوبين إلى البلدان الأعجمية في خراسان، والكتاب الثالث: عروبة العلماء المنسوبين في بلاد الروم والجزيرة وشهرزور وأذربيجان إلى البلدان الأعجمية.

(٢) ذكر الدكتور بشار أنه من دواعي تصنيفه هذا تفنيد نظرية ابن خلدون، والتي انتحلها حاجي خليفة في كشف الظنون، انظر د. بشار عواد، عروبة العلماء المنسوبين إلى البلاد الأعجمية ص (٣٧).

بل إننا نقول إن هذا الكلام الذي اشتهر عن ابن خلدون كان له أثرٌ سلبيٌّ في الشعبية ضد العرب، وطار بذلك من في قلوبهم حقْدٌ على العرب للأسف، بل وصل الأمر إلى كلمات يتناقلها الناس تنسب إلى ابن خلدون في ذم العرب، كقول عامتنا: "إذا عُرِّيت خربت"^(١)، وبعضهم إذا أراد أن يبين عوجاً في رأي أو فساداً يراه في البلاد يقول كلمة واحدة: "العرب"، ونحوها من الكلمات المذمومة التي يخشى أن تكون لها تبعات لا تحمد من إشاعة نعرات الجاهلية، وذم لقييلة اصطفى الله نبيه صلى الله عليه وسلم منها^(٢).

(١) وهذا كأنهم توارثوه من كلمة ابن خلدون في فصل عقده قال: "الفصل السادس والعشرون في أن العرب إذا تغلبوا على أوطان أسرع إليها الخراب"، انظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (١٨٧/١).

(٢) وهناك رأي آخر وقراءة أخرى لما نقل عن ابن خلدون من تلك الكلمات التي يظهر منها نقص من العرب، فيرى بعض الباحثين أن يرد باصطلاح العرب في تلك السياقات البدو وهم من يقابل الحضرة، ومن أولئك الأستاذ أبي خلدون ساطع الحصري بك، له مقال في بعنوان: هل الشقاق طبع العرب؟، ومما قال فيه: "فلنلاحظ الفصل الذي يقول فيه ابن خلدون: "إن العرب إذا تغلبوا على أوطان أسرع إليها الخراب"، ولننعم النظر في الأدلة التي يذكرها لتعليل رأيه هذا: "فغاية الأحوال العادية كلها عندهم الرحلة والتقلب، وذلك مناقض للسكون الذي به العمران ومناف له، فالحجر مثلاً إنما حاجتهم إليه لنصبه أثافي للقدر فينقلونه من المباني فيخربونها عليه، ويعدون لذلك، والخشب إنما حاجتهم إليه ليعمروا به خيامهم ويتخذوا الأوتاد لبيوتهم فيخربون السقف عليه"، ومن البديهي أن مدار البحث هنا لا يتعدى البدو الذين يعيشون تحت الخيام، ولا مجال للشك في أن ابن خلدون عندما كتب هذه العبارات وقال: "لا يحتاجون إلى الحجر إلا لوضع القدور، ولا إلى الخشب إلا لتصب الخيام" لم يفكر قط في أهل دمشق أو القاهرة، ولا بسكنه تونس أو فاس، إنما قصد أعراب البادية وحدهم. وقال: "وقد كنا قدمنا أن الصنائع من منتحل الحضرة، وأن العرب أبعد الناس عنها، وصارت العلوم لذلك حضرية، وبعد العرب عنها وعن سوقها"، يلاحظ أن ابن خلدون يذكر هنا كلمة العرب مرتين مقابلاً لكلمة الحضرة، بشكل لا يترك مجالاً للشك في أنه يقصد منها البدو على وجه التخصيص"، الأستاذ أبي خلدون ساطع الحصري بك، هل الشقاق طبع في العرب؟، مجلة الرسالة العدد (٨٢٠) ص (١)، وعلى هذا الرأي أيضاً الأستاذ محمد كرد علي رحمه الله، حيث قال: "هذا ما يحتجون به ولو علموا أن مقصد ابن خلدون بالعرب هنا البدو أو البادية أو العريان الرُّحَّل كما نسميهم لِعَهْدِنَا لا رتفع كل إشكال"، محمد بن عبد الرزاق بن محمد كُرْد عَلِي، مدن العرب، مجلة المقتبس العدد (٧٧) ص (١)، ويرجح الدكتور خالد كبير علال أن ابن خلدون كان يريد العرب كجنس وأمة دون الأعراب وسكان البوادي، وهم من يقابل الحضرة، لذا قال الباحث المذكور: "ويتبين مما ذكرناه أن ابن خلدون في استخدامه مصطلح العرب كان يقصد العرب جميعاً بدواً وحضراً، ولم يخص البدو بأحكامه القاسية دون الحضرة"، وأورد لذلك نماذج من إزرائيه بالعرب كأمة دون الأعراب، وقد أجاب عنه بأجوبة تاريخية واقعية تنقض ما قرره، انظر: د خالد كبير علال، أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة (دراسة نقدية تحليلية هادفة) ص (٧٦).

والذي ظهر لي بعد التأمل أنه في سياقات أراد العموم فتحامل على العرب كأمة، وفي أخرى أراد المعنى الخاص فدم الأعراب والبدو ومن كان على طبيعة التوحش، لذا جاء عنه في هذا المعنى أنه ذمَّ غيرهم كأهل مصر والبربر ونحوهم، والله أعلم.

من خلال هذا الجولة في كلام ابن خلدون حول هذه الجملة من النصوص النبوية يتبين أن له تعليقات حسنة وتقارير جيدة فيما يتعلق ببيان شيء من فقه تلك الأحاديث، ويتميز شرحه بالاختصار والإيجاز، ويظهر من ذلك سعة اطلاعه وتفننه في العلوم.

الخاتمة.

بعد هاته الجولة في تراث ابن خلدون التي حاولت من خلالها إبراز واستيعاب آراء ابن خلدون ومباحثه الحديثية، وصولاً إلى معرفة شخصيته العلمية في علوم السنة والحديث، كانت محصلة النتائج المتوصل إليها كالآتي:

أولاً: أنَّ ابن خلدون كان كغيره من العلماء المنتسبين إلى أهل السنة والجماعة في تلقيهم العلم ينهلون من معين الكتاب والسنة ويتقبلون في مجالس وحلقات أهل العلم التي كانت تقرر علوم الوحيين كتاباً وسنة، ومن ذلك دراسة كتب متون السنة كالصحيحين والموطأ وغيرهما، وكذا الكتب الخادمة لعلوم الوحيين ككتب مصطلح الحديث، وكان لابن خلدون حظٌ لا بأس به من ذلك.

ثانياً: كان ابن خلدون من أوائل من أَرخ - بإجمال - للتصنيف في السنة وعلومها.

ثالثاً: أن ابن خلدون سائر على منهج أهل السنة والجماعة في القول بحجية السنة النبوية، ووجوب الأخذ بها في العقائد والأحكام، وما نقل عنه من عدم وحية أحاديث الطب مبناه على اعتقاده أنها صدرت من النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الرأي، ومبناها على تجارب الناس، ومن الطب المنقول عن العرب آنذاك، وليس رأي ابن خلدون في هذا كآراء المتكبرين للسنة لا في الدوافع ولا الواقع النظري ولا العملي.

رابعاً: أنه يظهر من تقريره في مواضع أنه يمنع الاجتهاد في الحكم على نصوص السنة بعد حكم المتقدمين عليها، لكنه يخالف ذلك من الناحية العملية، فقد حكم هو نفسه على بعض أحاديث السنة تصحيحاً وتضعيفاً.

خامساً: حَكَمَ ابن خلدون على أغلب أحاديث المهدي بالضعف، وانتقدها انتقاداً مجملًا، ويظهر أنه غلب عليه في ذلك عقليته النقدية في ردّ الخرافات من عقائد المتصوفة والرافضة، وغلوهم في هذا الباب، فنَزَعَ إلى القول بأن أحاديث المهدي قد تكون عامتها من هذا القبيل.

سادساً: على خلاف ما هو شائع في الأوساط العلمية لم يصرح ابن خلدون بتضعيف كل الأحاديث الواردة في باب المهدي، فإنه سكت عن بعضها، وأوماً إلى سلامة أسانيد البعض، بل أشار إلى أنه قد يسلم بعض أحاديث الباب، وأصرح عبارة له تؤكد هذا أنه قال: "فهذه جملة الأحاديث التي خرَّجها

الأئمة في شأن المهديّ وخروجه آخر الزمان، وهي كما رأيت لم يخلص منها من النقد إلا القليل والأقل^(١).

سابعاً: بعد دراسة الأحاديث التي انتقدها ابن خلدون ظهر لي أنه أصاب في انتقاده لأكثرها وهي خمسة عشر حديثاً، أكثرها ضعفه شديداً ومجمع على ضعفه، وفي بعضها اختلاف، لكن يسلم من الضعف جملة كافية لتقرير صحة الاعتقاد بخروج المهدي آخر الزمان، وهي سبعة أحاديث.

ثامناً: كان لابن خلدون في تاريخه مقاييس دقيقة في انتقاد ما يستدل به الشيعة والرافضة في محاولة اثبات صحة ما يعتقدونه في الوصية والإمامة، وقد وافق في تلك المقاييس من قبله من الأئمة المحققين، وما من مقياس منها إلا وتجد له نماذج تنطبق على ما يستدل به الشيعة في هذا الباب.

تاسعاً: في الباب النقد التاريخي وجد لابن خلدون تأصيلات وانتقادات هامة، لكنه في انتقاده أسرف في التحامل على من سبقه ومن كان معاصراً له من المؤرخين، فعَمَّ في الحكم عليهم بإهمال نقد المتن، وأسرف في دعوته لتطبيق هذا النوع من النقد دون نقد الأسانيد.

عاشراً: من الإنصاف مع ابن خلدون الاعتراف بأنه كانت له جهود طيبة في التنويه بأهمية نقد الروايات التاريخية وإن كان مسبقاً بغيره، لكن يبقى له فضل باعتبار اشتهاار مقدمته في الأوساط العلمية مما كان له أثر على كثير من الباحثين في العناية بهذا الجانب، والحرص على تمحيص الرواية التاريخية.

حادي عشر: أشار ابن خلدون إلى أهم أسباب تطرق الكذب إلى الأخبار، فذكر أسباباً ذكرها غيره من الأئمة ممن تكلموا على أسباب الوضع، وأغفل أسباباً أخرى.

ثاني عشر: من تأصيلات ابن خلدون القيّمة ما ذكره من مقومات النقد التاريخي التي ينبغي أن يكون عليها الناقد للروايات التاريخية.

ثالث عشر: لم يكن لابن خلدون أثر نقدي بارز على ما أورده من الروايات التاريخية، سواء ما يتعلق بالسيرة النبوية، أو التاريخ القديم أو التاريخ الإسلامي.

رابع عشر: تميز ابن خلدون من الناحية النقدية بنقد المتن في بعض الأخبار التي أوردها، وكان له نظرة فاحصة وعقلية فريدة في ذلك، خاصة من جهة ما اشتهر به مما برز في تأصيلاته وهو النقد باعتبار النظر في الاجتماع البشري والعمران.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون (٤٠١/١).

خامس عشر: في جانب الشرح الحديثي لم يكن لابن خلدون مادة علمية كبيرة في الباب، لكن وجد له تقاريرات حسنة في الكلام عن بعض الأحاديث، ويتميز شرحه بالايجاز والاختصار الشديد، ويظهر منه سعة اطلاعه في أبواب العلم، وتفننه.

وفي الختام أحمد الله على الإتمام، وأسأل الله أن يجعل هذا الجهد المتواضع سبباً في إبقاء الأثر الحسن لهذا العلم من أعلام أمتنا وبلدنا الجزائر، وأن يتقبله مني عملاً صالحاً وعلماً ينتفع به، وأن يغفر لي ما كان فيه من خلل وتقصير، وأسأله أن يجزي عني خيراً الأستاذين الكريمين الطيبين الدكتور خريف زتون، والدكتور زكريا قادي بما قدماه من نصح ومعونة على إنجاز هذا البحث، وأشكر لكل من أعانني وصبر عليّ من قريب أو بعيد، وأسأل الله أن يبارك في القائمين على هاته الجامعة جامعة الوادي التي وجدت فيها الخير الكثير من أول ما التحقت بها، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان.

الفهارس:

١. فهرس الآيات.
٢. فهرس الأحاديث.
٣. فهرس الآثار.
٤. فهرس التراجم.
٥. فهرس الغريب.
٦. فهرس الفرق والمذاهب.
٧. فهرس المصادر.
٨. فهرس المحتويات.

فهرس الآيات.

أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ... سورة الملك	٣٢٤
إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ... سورة النور	٢٣٦
إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ... سورة النصر	١٩٦
إِرمَ ذَاتِ الْعِمَادِ... سورة الفجر	٣٠٤ , ٣٠٣
وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ... سورة النساء	١٨٣
الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى... سورة طه	٣٢٦ , ٣٢٤
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ... سورة المجادلة	٣٢٦
أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادِ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ... سورة الفجر	٣٠٤ , ٣٠١
أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ... سورة إبراهيم	٣٦١
إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ... سورة فاطر	٣٢٥
الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ... سورة المائدة	٢٠٤
إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ... سورة الحجرات	٣٧٩ , ٣٧٧
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ... سورة الصف	٣٧١
إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى... سورة النجم	١٠٥
إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا... سورة المزمل	٣٣٧
أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ... سورة العنكبوت	٣٦٦ , ٣٣٥
تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ... سورة البقرة	٣١٠
ثُمَّ أَغْرَقْنَا الْآخَرِينَ... سورة الشعراء	٣٠٥
فِطَرَتِ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا... سورة الروم	٣٥٢
قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي... سورة الزمر	٣٤٦
قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى... سورة الشورى	٢٠٨
قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ... سورة البقرة	٣٣٨
قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ... سورة الزمر	١١٠
قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ... سورة الأعراف	٢٤٥

- لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ... سورة الممتحنة ٣٧٧
- لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ... سورة الشورى ٣٢٣
- مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا... سورة البقرة ٤٣ ، ٣٢٢
- نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ... سورة الشعراء ٣٣٨
- هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ... سورة آل عمران ٣٢٣
- وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ... سورة الجمعة ٣٨٢
- وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ... سورة الأعراف ٣٥٢
- وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ... سورة النور ٢٥٤
- وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا... سورة آل عمران ٣٢٤
- وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا... سورة الحجرات ١٠٢
- وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ... سورة الشعراء ١٩٠
- وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ... سورة النحل ٣١٦
- وَأَوْحِيْ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنْذِرْكُمْ بِهِ... سورة الأنعام ٣٣٦
- وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ... سورة البقرة ١٠٢
- وَشَرُّهُ يَبْمَنِ بِحَسِّ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ... سورة يوسف ٣٦٨
- وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ... سورة المزمل ١٠٢
- وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ... سورة النور ١٨٧
- وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا... سورة نوح ٣٠٥
- وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ... سورة الإسراء ٢٤٥
- وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَتَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ... سورة الحجر ٣٦٦
- وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى... سورة النجم ٣٣٩
- وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ... سورة البقرة ٣٥٢
- وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا... سورة سبأ ٣٣٦
- وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ... سورة الإنسان والتكوير ٢٤٧
- وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً... سورة التوبة ١٠٢

- وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ... سورة الفلق ٣٥٢
- وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ... سورة آل عمران ٣٦٨
- وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ... سورة الحجر ٢٩٤
- وَهَبْ لِي مَلَكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي... سورة ص ٣٧٧
- وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ... سورة البقرة ٣٢٥
- وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ... سورة الأنعام ٣٢٥
- وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ... سورة الأنعام ٣٢٣
- وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ... سورة التوبة ٢٦١
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ... سورة التوبة ٢٤٣
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ... سورة الحجرات ٢٨
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا... سورة الحجرات ٢٤٣ ، ٢٣٦ ، ١٠١
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ... سورة النساء ٢٤٤
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ... سورة المائدة ٢٤٤ ، ٢٨
- يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ... سورة المائدة ٢٠٣ ، ١٨٦
- يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى... سورة الحجرات ٣٦٢
- يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ... سورة يونس ٣٦٥
- يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ... سورة ص ٢٥٤
- يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ... سورة النحل ٣٢٥



فهرس الأحاديث.

- أحبوا العرب لثلاث..... ٢٤٨
- أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس..... ٣٣٦، ٣٤٠
- ادعي لي أبا بكرٍ أباك وأخاك..... ١٨٦
- ادعي لي أبا بكر أكتب كتاباً..... ٢٨٨
- إذا أقبلت الرايات السود..... ١٢٩
- إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المسلم أن تكذب..... ٣٤٢
- أربع مدائن من مدن الجنة..... ٢٤٩
- أربعة أبواب من أبواب الجنة مفتحة في الدنيا..... ٢٤٩
- اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم..... ٢٥٨
- اسمعوا وأطيعوا وإن ولي عليكم عبد..... ٣٥٩
- اسمي في القرآن ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾..... ٢٤٨
- أشبه ما رأيت بجبرائيل دحية..... ٣٣٩
- اعرفوا أنسابكم تصلوا أرحامكم..... ٣٦٢
- أعطيت جوامع الكلم..... ٣٧٣
- اقتدوا باللذين من بعدي..... ٢٨٨
- أقضاكم علي..... ١٨٣
- اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق..... ١٠٥
- ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى..... ٢٠٠
- أما أنت يا جعفر، فأنت تشبه خلقي وخلقي..... ١٩٢
- أما المهدي أم من غيرنا يا رسول الله..... ١٣٢
- إن أخي ووزيري وخلفتي من أهلي..... ١٩٦
- إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله..... ٣٤٩
- إن الله أذهب عنكم عبية الجاهلية..... ٣٧٦
- إن أهل بيتي هؤلاء اختار الله لهم الآخرة..... ١٢٩

- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بجنزة فلم يصل عليها..... ٢٤٧
- أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ صلى الله عليه وسلم لَمَّا بَنَى بَيْتَ الْمَقْدِسِ..... ٣٤٧
- إِنَّ فِي أُمَّتِي الْمَهْدِيَّ يَخْرُجُ..... ١٦٥
- إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ..... ٢٨٨ ، ١٨٧
- أنا شجرة وفاطمة أصلها أو فرعها..... ٢٤٧
- أَنْتَ أَخِي وَصَاحِبِي..... ١٩٣
- أنت مني بمنزلة هارون من موسى..... ١٨٩
- أنتم أعلم بأمر دنياكم..... ١٠٤
- إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ..... ٣٧٤
- إِنَّمَا الْكَرِيمُ بْنُ الْكَرِيمِ ابْنُ الْكَرِيمِ يَوْسُفُ..... ٣٧٩
- إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ..... ١٠٤
- إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ..... ٢٩
- أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنَ الْوَحْيِ..... ٣٣٨ ، ٣٤٠
- أَيُّ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ..... ٣٤٦ ، ٣٤٧
- أَيُّنَ اللَّهِ؟، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ..... ٣٢٣
- بَادِرُوا بِالْمَوْتِ سِتًّا..... ٣٦٧
- الْبُسُودُ مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ..... ٣٣٣
- بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ..... ٣٧٣
- بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، إِذْ أَقْبَلَ فَنِيَّةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ..... ١٢٦
- تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ..... ٣٦٢
- تَمَلَّيْتُ الْأَرْضَ ظُلْمًا وَجَوْرًا..... ١٥٥
- تَمَلَّأُ الْأَرْضُ جَوْرًا وَظُلْمًا..... ١٦٧
- جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ..... ٣٨١
- حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ..... ٢٦٩
- الْحَرْبُ خَدْعَةٌ..... ٣٧٢
- خِلَافَةُ النَّبِيِّ ثَلَاثُونَ سَنَةً..... ١١٨

- الخِلاَفَةُ فِي أُمِّي ثَلَاثُونَ سَنَةً..... ١١٨
- خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي..... ١٨٧
- رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ..... ٢٠٤، ٣٢٥
- الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ..... ٣٤٠
- رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ..... ٣٤٠
- زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ..... ٣٦٤
- سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، لَا يَهْدَأُ مِنْهَا جَانِبٌ..... ١٤٧
- سَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودِيٍّ مِنْ يَهُودِ بَنِي زُرَيْقٍ..... ٣٥٣
- سَيَخْرُجُ مِنْ صُلْبِ هَذَا حَيٌّ يَمْلَأُ الْأَرْضَ جَوْراً وَظُلماً..... ١٤٦
- صَبَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُرْدَةً سَوْدَاءَ فَلَبِسَهَا..... ٣٣٥
- صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِيَّةِ..... ٣٥٠
- صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا صَلَاةَ الْعَصْرِ بِنَهَارٍ..... ١١٧، ٣٧٦
- عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ وَجَهَالَةٌ لَا تَضُرُّ..... ١١٨، ٣٦٠
- عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ..... ٢٤٣
- عَطُوا الْإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السِّقَاءَ..... ١٠٦
- فَأَخْبَرَنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ..... ٣٢٧
- فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبُرْحَاءِ..... ٣٣٧
- فَإِنَّ وَصِيَّيَّ وَمَوْضِعَ سِرِّي، وَخَيْرَ مَنْ أَتَرَكْتُ بَعْدِي..... ١٩٩
- فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْضُوا..... ٢٨٨
- فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ..... ٣٧٣
- فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ..... ١٨٧، ٢٠٩، ٢٨٨
- قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامًا..... ١١٧، ٣٧٥
- قُرَيْشٌ وَوَلَاةُ هَذَا الْأَمْرِ..... ٢٩١
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً..... ٣٣٧
- كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَنَعَةٍ مِنْ قَوْمِهِ وَعَمِّهِ..... ٣٧٦
- كَانَ نَبِيٌّ يَخْطُّ..... ٣٤٤

- كذب التّسابون..... ٣٦٠
- كفى بالمرء كذباً..... ٢٤٣، ٢٣٧
- كُنتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ..... ١٠٥
- لا ألوم الناس يَكُونُكَ أبا تراب..... ١٩٣
- لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ..... ٢٥٣
- لا تقوم الساعة حتى تعود الزّكاة مغرماً..... ٣٨٠
- لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَمْلَأَ الْأَرْضُ ظُلْمًا..... ١٦٦
- لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُخْرِجَ عَلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي..... ١٤٠
- لا مهدي إلا عيسى..... ١٧٣
- لا يحبه إلا مؤمن..... ١٨٩
- لا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ الدُّلُ..... ٣٨٠
- لا يَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمْلِكَ رَجُلٌ..... ١٥٢
- لا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ..... ٣٥٧
- لَأُعْطِيَنَّ الرَّاْيَةَ - أَوْ لِيَأْخُذَنَّ بِالرَّاْيَةِ - غَدًا رَجُلٌ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ..... ٢٠١، ١٨٩
- لَتَمْلَأَنَّ الْأَرْضُ جَوْرًا وَظُلْمًا..... ١٧٠
- لَتَمْلَأَنَّ الْأَرْضُ ظُلْمًا وَجَوْرًا حَتَّى..... ١٥٥
- لقد أوتي مزماراً من مزامير آل داود..... ٣٦٤
- لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان..... ٢٨٤
- لَقَدْ هَمَمْتُ، أَوْ أَرَدْتُ، أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ..... ٢٨٧
- لكلِّ نَبِيٍّ وَصِيٌّ وَوَارِثٌ..... ١٩٩
- لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم خديجة رضي الله عنها بحال الوحي..... ٣٣٢
- لما عرج بي إلى السماء قلت اللهم اجعل الخليفة..... ٢٤٧
- لما عرج بي رأيت في السماء خيلاً..... ٢٤٧
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ، أَوْ أُضَلَّ..... ٣٢٥
- لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا..... ٢٩١

- لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ عِنْدَ الثَّرِيَّاتِ..... ٣٨٢
- لَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِالثَّرِيَّاتِ..... ٣٨٢
- لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ..... ١٤٩
- لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا يَوْمٌ..... ١٥٤
- لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ..... ٣٦٥
- مَا أَذِنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ..... ٣٦٥
- مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً..... ١٠٦
- مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي مَنَعَةٍ مِنْ قَوْمِهِ..... ٣٧٦
- مَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ..... ٢٩٦
- مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ..... ٣٣٥
- مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ..... ٣٥١
- مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ تَخْتَلِفَ النَّاسُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ..... ٢٨٨
- مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ..... ٣٥١
- مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ..... ٣٥١
- مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ..... ٢٤٣
- مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ..... ٣٧٤
- مِنْ خُلَفَائِكُمْ خَلِيفَةٌ يَخْشَوُ الْمَالَ..... ١٦٩
- مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنَكراً فَلْيَغْيِرْهُ..... ٣٥٥
- مَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ..... ٣٧٧
- مَنْ كَذَّبَ بِالْمَهْدِيِّ فَقَدْ كَفَرَ..... ١٢٤
- مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ..... ١٨٣، ١٨٩، ٢٠٣
- مَنْ يَضْمَنُ عَنِّي دِينِي وَمَوَاعِيدِي..... ١٩٢
- الْمَهْدِيُّ مِنْ عِزَّتِي..... ١٣٧
- الْمَهْدِيُّ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ..... ١٣٧
- الْمَهْدِيُّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ..... ١٦٠
- الْمَهْدِيُّ مِنِّي أَجْلَى الْجَبَّةِ..... ١٦٤

- المؤمن للمؤمن كالبنيان ٣٧١
- نحن ولد عبد المطلب سادة أهل الجنة ١٤١
- نعت إلي نفسي يا ابن مسعود ٢٤٧
- هذا العباس بن عبد المطلب أبي وعمي ووصي ووارثي ٢٠٠
- هلموا أكتب لكم كتابا لن تضلوا ١٧٧
- والسمع والطاعة، وإن تأمر عليكم عبد ٣٥٨
- والله ما أدري أنسي أصحابي أم تناسوا ٣٧٥، ١١٧، ٥٩
- وأنا تارك فيكم ثقلين ٢٠٦
- الوزن وزن أهل مكة ٣٦٩
- وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده ٢٠٤
- ويل لأمتي من بني العباس ٢٤٨
- يا أيها الناس ألت أولى منكم بأنفسكم ٢٠٥، ٢٠٣
- يا أيها الناس انصرفوا ٢٠٤
- يا أيها الناس أي يوم هذا ٢٠٤
- يا عائشة! عليك بجمل الدعاء، وجوامع ٣٧٤
- يا علي، إن الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقرين ١٩٠
- يجيء في آخر الزمان رجل يقال له: محمد بن كرام ٢٤٩
- يخرج رجل من وراء التهر يقال له ١٣٠
- يخرج في آخر أمتي المهدي ١٦٧
- يخرج مني رجل، ويقال من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي ١٣٨
- يخرج ناس من المشرق فيوطئون للمهدي ١٤٥
- يقتل عند كنزكم ثلاثة ١٤٤
- يكون اختلاف عند موت خليفة ١٣٥
- يكون في آخر الزمان خليفة ١٦٩
- يكون في آخر الزمان فتنة ١٣٢
- يكون في أمتي المهدي ١٧٠، ١٦٩

- ٢٤٩..... يكون في أمتي رجل يقال له: ابن إدريس
- ١٥٣، ١٥٠..... يَلِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ
- ١٦٧..... يَنْزِلُ بِأُمَّتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ بَلَاءٌ شَدِيدٌ
- ٢٨٠..... اليوم انتصف فيه العرب



فهرس الآثار

- أنس: يا بني قيدوا العلم بالكتاب ٧٩
- بعض التابعين: لقيت أناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٥٥
- زيد بن أرقم: ومن أهل بيته يا زيد؟ ٢٠٦
- ابن عباس: أَتَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١٨٤
- ابن عباس: إن الرزية كل الرزية ١٧٧
- ابن عباس: حُذُوا الْعِلْمَ حَيْثُ وَجَدْتُمْ ٢٢٠
- ابن عباس: رَقَدَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، فَقَالَ لِحَادِمِهِ: انْظُرْ مَا صَنَعَ النَّاسُ ٢٥٨
- ابن عباس: كَانَ سَيِّمَاءُ الْمَلَأِيكَةِ يَوْمَ بَدْرٍ ٣٣٤
- ابن عباس: مِنَّا أَهْلُ الْبَيْتِ أَرْبَعَةٌ ١٤٣
- علي: إِنَّا وَاللَّهِ لَنَنْ سَأَلْنَاهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ١٨٥
- علي: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ١٩٧
- علي: سُئِلَ عَنْ قَتْلِ الْجَمَلِ وَصَفَيْنَ ٢٩٤
- علي: لَا تَسُبُّوا أَهْلَ الشَّامِ جَمًّا غَفِيرًا ١٣٤
- علي: هَيْهَاتَ، ثُمَّ عَقَدَ بِيَدِهِ سَبْعًا ١٦٣
- عمار بن ياسر: ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ ٢٤٥
- عمر بن عبد العزيز: أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَأَى الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بَنِي بَكْرٍ ٢٩٧
- عمر: أَصْبَحْتَ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ ١٨٣
- عمر: أَكْسَرُوبِيَّةُ يَا مُعَاوِيَةَ ٣٧٨
- عمر: إِنَّ أَسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي ١٨٥
- عمر: لَوْ كَانَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ حَيًّا لَوَلَّيْتَهُ ٣٥٩
- قتادة: سئل سعيد بن المسيب عن المهدي: من هو؟ ١٣٨
- قتادة: قلت لسعيد بن المسيب، المهدي حق ١٣٨
- ابن أبي المخارق قال: مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ ٢٥٨

ابن مسعود: مَا أَسْرَعَ هَلَكَتُكُمْ ١٨٤

فهرس التراجم.

٧٤	إبراهيم الحربي
٩٠	الأُبيّ
٧٣	الأثرم
٥٤	ابن الأثير
٤٤	بدر الدين ابن جماعة
٦٨	البُرقاني
٨٥	ابن بطال
٢٣	ابن تغري بردي
٨٥	ابن التين
٧٣	الحازمي
١٧	الحصايري
٧٦	الخطابي
١٢٤	ابن أبو خيثمة
٨٥	الداودي
٢٣٩	الدِّينَوْرِي
٧٦	الرامهرمزي
٥٤	رزين السرقسطي
٩٣	ابن رسلان
٢٤	الركراكي
٩٧	سبط بن العجمي
٩٣	السندي
٩٠	السنوسي
٨٨	السنكي
٩٤	السهارنفوري

السهيلي	١٢٤
ابن سيد الناس	٩٤
الشوكاني	٨٧
الطنبغا الجوباني	٢٠
أبو العباس أحمد الزواوي	١٩
أبو العباس أحمد بن القصار	١٧
عبد الغافر الفارسي	٨٨
عبد الله بن هارون الطائي	٤١
أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الآبلي	١٩
أبو عبد الله محمد بن سليمان السطي	١٩
أبو العرب	٥٠
ابن عرفة	٢٤
العسكري	٧٥
العظيم آبادي	٩٣
العيني	٣١
القاسم بن سلام	٧٤
قاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن عبد السلام	١٨
ابن قتيبة الدينوري	٧٤
القُسْطَلَانِي	٨٧
قَوَامُ السُّنَّة	٨٩
الكرماني	٨٦
الكنكوهي	٩٥
لسان الدين ابن الخطيب	٢٢
المازري	٨٨
ابن ماكولا	٧٥
المباركفوري	٩٥

٩٧	محمد الأمين العلوي الإتيوبي
٩٦	محمد المختار الجكني الشنقيطي
٩٥	محمد أنور شاه الكشميري
١٧	محمد بن سعد بن بُزَّال
٩٦	محمد بن علي الإتيوبي
١٩	أبو محمد عبد المهيم بن محمد الحضرمي
٩٤	محمود محمد خطاب السبكي
٩٦	مُعَلِّطَاي
٢٣	المَقَرِّي
٢٠	الملك الظاهر برقوق
٥١	المنصور
٨٦	ابن المُنَيَّر
٨٥	المهلب بن أحمد بن أبي صفرة
١٨	الوادياشي
٢٣٩	اليعقوبي

فهرس الغريب.

٢٥٨	 الاستيناء
١٧٦	 الإمامة
١٥	 الأوتويوجرافيا
٣٣١	 الجوهر
٣٤٤	 الحازي
٣٧٠	 الدّانق
٢٥	 الصُّرْغَمَتَشِيَّة
١٩	 الطاعون الجارف
٣٣١	 العَرَض
٢٩٧	 العصبية
٢٨١	 الفجّار
٣٥٥	 المتلثلثون
١٧٦	 الوصية
٢٩٦	 جَرَحَة
٣٧٢	 خَدْعَة
٣٣٨	 روعه
١٢٧	 قسامة
٢٩٧	 ملحد
٢٧٩	 هوادي
١٣٢	 يُحْصَلُ

فهرس الفرق والمذاهب.

الأشاعة.....	٣٢٨
التغريب	١٠٧
الخوارج.....	١٠٧
الزيدية.....	٢٠٢
الفكر الحدائي.....	١٠٣
الكُلّابية	٣٢٩

فهرس المصادر.

١. إبراهيم النحاس، الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ، ٢٠٠٩ م.
٢. إبراهيم أمين الجاف الشهرزوري البغدادي، مناهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية للقرون الهجرية الثلاثة الأولى، الناشر: دار القلم، دبي، الإمارات، ٢٠١٤ م.
٣. ابن أبي حاتم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي، الجرح والتعديل، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
٤. ابن أبي حاتم، العلل، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية د/سعد بن عبد الله الحميد، و د/خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٥. ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩ هـ.
٦. ابن أبي زيد القيرواني أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي، الرسالة، (نسخة التثائي)، جمع وتحقيق: إبراهيم أحمد إبراهيم السناري، الناشر: معهد المخطوطات العربية - المكتبة الرقمية، السلسلة المحكمة (٤٠)، نصوص (٢٢)، عام النشر: ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م.
٧. ابن أبي زيد القيرواني، الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، حققه وقدم له وعلق عليه: محمد أبو الأجفان، وعثمان بطيخ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٨. ابن أبي شيبة أبو بكر بن أبي شيبة، المصنف لابن أبي شيبة، الناشر: دار القبلة - جدة - السعودية، مؤسسة علوم القرآن - دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٩. ابن أبي عاصم أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م.

١٠. ابن أبي يعلى أبو الحسين، محمد بن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، وقف على طبعه وصححه: محمد حامد الفقي، الناشر: مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، عام النشر: ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
١١. ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
١٢. ابن الأحمر أبو الوليد إسماعيل بن يوسف بن محمد بن نصر الخزرجي الأنصاري النصري، أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن، المحقق: الدكتور محمد رضوان الداية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
١٣. ابن الجزري شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١ هـ، ج، برجستراسر.
١٤. ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م.
١٥. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.
١٦. ابن الجوزي، الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ج ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، ج ٣: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
١٧. ابن الجوزي، جامع المسانيد، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٨. ابن الصلاح أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ.
١٩. ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علم الحديث، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٢ م.

٢٠. ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد ابن العربي المعافري الإشبيلي القاضي المالكي، سراج المريدين في سبيل الدين، ضبط نصه وخرج أحاديثه ووثق نقوله: الدكتور عبد الله التوراتي، الناشر: دار التحديث الكتانية (طنجة - المغرب، بيروت - لبنان)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م.
٢١. ابن العربي، أحكام القرآن، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٢. ابن العربي، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، قدم له وعلق عليه: محب الدين الخطيب، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.
٢٣. ابن العربي، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، المحقق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريمة، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢ م.
٢٤. ابن الفرس الأندلسي أبو محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم، أحكام القرآن، تحقيق الجزء الأول: د/طه بن علي بو سريح، تحقيق الجزء الثاني: د/منجية بنت الهادي النفري السوايحي، تحقيق الجزء الثالث: صلاح الدين بو عفيف، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٢٥. ابن القيم شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بابن قيم الجوزية، الطب النبوي، الطب النبوي، الناشر: دار الهلال - بيروت.
٢٦. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف [آثار الإمام ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال (١٢)]، المحقق: يحيى بن عبد الله الثمالي، راجعه: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونيسي - يحيى بن عبد الله الشّهري، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الرابعة، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م (الأولى لدار ابن حزم).
٢٧. ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، دار عطاءات العلم - دار ابن حزم، الرياض، بيروت، ١٤٤٠ هـ.
٢٨. ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المصري الشافعي، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط، جمعة فتحي، تقديم: أحمد معبد عبد الكريم، أستاذ الحديث بجامعة الأزهر، الناشر: دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٩. ابن الملقن، مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مُستدرك أبي عبد الله الحاكم، تحقيق ودراسة: ج ١، ٢: عبد الله بن حمد اللحيّدان، ج ٣ - ٧: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار العاصمة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٣٠. ابن الملقن، مختصر تلخيص الذهبي لمستدرك الحاكم، تحقيق ودراسة: مجموعة من المحققين، الناشر: دار العاصمة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٣١. ابن الموصل محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، مؤلف الأصل: ابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٣٢. ابن النجار تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي، شرح الكوكب المنير = شرح مختصر التحرير، المحقق: محمد الزحيلي - نزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٣٣. ابن بطل أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٤. ابن تغري بردي جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد أمين، تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٣٥. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
٣٦. ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي الدمشقي، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٣٧. ابن تيمية، حجاب المرأة ولباسها في الصلاة، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الطبعة السادسة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٨. ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
٣٩. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده: ابنه محمد، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية، عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٤٠. ابن جماعة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنايني الحموي الشافعي، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، (ت ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ.
٤١. ابن حبان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، التميمي الدارمي، البُستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤٢. ابن حبان، الثقات، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
٤٣. ابن حبان، صحيح ابن حبان، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٤٤. ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشافعي، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٤٥. ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة: الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
٤٦. ابن حجر، العجائب في بيان الأسباب، عبد الحكيم محمد الأنيس، الناشر: دار ابن الجوزي ابن حجر، المجمع المؤسس للمعجم المفهرس.
٤٧. ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية المحقق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع - دار

- الغيث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، من المجلد ١ - ١١: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، من المجلد ١٢ - ١٨: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤٨. ابن حجر، النكت على صحيح البخاري، المحقق: أبو الوليد هشام بن علي السعيدني، أبو تميم نادر مصطفى محمود، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٤٩. ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.
٥٠. ابن حجر، إنباء الغمر بأنباء العمر، المحقق: د. حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مصر، عام النشر: ١٣٨٩ - ١٣٩٢ هـ (ج ٤ تأخر إلى عام ١٤١٩ هـ).
٥١. ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.
٥٢. ابن حجر، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م.
٥٣. ابن حجر، تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أصل التحقيق: (١٥) رسالة ماجستير، كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣١ هـ، الناشر: جمعية دار البر - الإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة: الثانية، ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م.
٥٤. ابن حجر، رفع الإصر عن قضاة مصر، الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٥٥. ابن حجر، لسان الميزان، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، اعتنى بإخراجه وطبعته: سلمان عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، وقامت بطبعته: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٥٦. ابن حجر، مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، المحقق: صبري بن عبد الخالق أبو ذر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٥٧. ابن حجر، هداية الرواة - مع تخرّيج المشكاة الثاني للألباني، وبحاشيته: "النقد الصريح لما انتقد من أحاديث المصاييح" للعلائي و "الأجوبة على أحاديث المصاييح" لابن حجر، تخرّيج: محمد ناصر الدين الألباني [التخرّيج الثاني لمشكاة المصاييح]، تحقيق: علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، الناشر: دار ابن القيم للنشر والتوزيع، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٥٨. ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية - مصر، الطبعة: السلفية الأولى، ١٣٨٠ هـ.
٥٩. ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
٦٠. ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، قوبلت على الطبعة التي حققها: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٦١. ابن حزم، المحلى بالآثار، وقد أتم ابن حزم منه ١٠ مجلدات حسب هذه الطبعة ثم توفّي، فأكمل بقيته (ج ١١ - ١٢) من كتابه "الإيصال" الذي اختصر منه "المحلى" (ج ١١ - ١٢)، المحقق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وكتب مقدمتها سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م، الناشر: دار الفكر - بيروت، دون تاريخ نشر.
٦٢. ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف - مصر، عام النشر: ١٩٦٢ م.
٦٣. ابن خزيمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، راجعه وحكّم على بعض أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٦٤. ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، الناشر: دار الميمان - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٦٥. ابن خلدون ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون الحضرمي الإشبيلي، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: أ. خليل شحادة، مراجعة: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م (وأعادوا طباعتها بالتصوير مراراً)، (٥١١/٧).

٦٦. ابن خلدون، رحلة ابن خلدون، عارضها بأصولها وعلق حواشيها: محمد بن تاويت الطنجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٦٧. ابن خلدون، مزيل الملام عن حكام الأنام، دراسة وتحقيق: المستشار الدكتور: فؤاد عبد المنعم أحمد، نشر دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.
٦٨. ابن خير الإشبيلي، فهرسة ابن خير الإشبيلي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف - محمود بشار عواد، الناشر: دار الغرب الاسلامي - تونس، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م.
٦٩. ابن رجب زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلاامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، شرح علل الترمذي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٧٠. ابن سعد محمد بن سعد بن منيع الزهري، الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم (من ربع الطبقة الثالثة إلى منتصف الطبقة السادسة)، دراسة وتحقيق: د زياد محمد منصور، أصل التحقيق: رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بإشراف د أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
٧١. ابن سعد، الطبقات الكبرى، المحقق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٧٢. ابن عاشور محمد الطاهر ابن عاشور، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، الناشر: (دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس)، (دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر)، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٧٣. ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، وآخرون، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧ م.
٧٤. ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.

٧٥. ابن عبد البر، الإنباه على قبائل الرواة، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.
٧٦. ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم) وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة أقدارهم، عُنيَتْ بنشره: مكتبة القدسي، بالقاهرة، عام ١٣٥٠ هـ، تصوير: دار الكتب العلمية - بيروت.
٧٧. ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، المحقق: أبو الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٧٨. ابن عبد الهادي شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحباني، دار النشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٧٩. ابن عبد ربه أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي العقد الفريد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.
٨٠. ابن عدي أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.
٨١. ابن عدي أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني، أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، المحقق: د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى.
٨٢. ابن عَرَّاق نور الدين علي بن محمد بن علي الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ.
٨٣. ابن عساكر ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله الشافعي، تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٨٤. ابن عساكر، كشف المغطا في فضل الموطا، المحقق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٨٥. ابن فارس أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٨٦. ابن فرحون برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
٨٧. ابن قاسم محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي، أبو بكر الصديق أفضل الصحابة وأحقهم بالخلافة (بحث ملخص من «منهاج السنة النبوية» لشيخ الإسلام ابن تيمية)، الناشر: دار القاسم للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ.
٨٨. ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي، معجم الصحابة، المحقق: صلاح بن سالم المصري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
٨٩. ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراف، الطبعة: الثانية - مزيدة ومنقحة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٩٠. ابن قدامة موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي الشهير بابن قدامة المقدسي، إثبات صفة العلو، المحقق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٨ م.
٩١. ابن قدامة، المغني، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٩٢. ابن قُرقول أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، مطالع الأنوار على صحاح الآثار، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٩٣. ابن قُطْلُوبَغَا أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا السُّودُونِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيوخوني) الجمالي الحنفي، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٩٤. ابن قُطْلُوبَغَا، تاج التراجم، حققه وقدم له: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٩٥. ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.
٩٦. ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٩٧. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، المحقق: حكمت بن بشير بن ياسين (اختصر عمل الشيخ أبي إسحاق الحويني من أول الكتاب إلى الآية ١٤١ من سورة البقرة (وهو ج ١ هذه الطبعة) ثم أكمل تحقيق الكتاب)، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ.
٩٨. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد السلامة، (تم فيها استدراك السقط الحاصل بالمجلد الأول من طبعة الشعب)، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.
٩٩. ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، السنن، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١٠٠. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١٠١. ابن ماکولا الأمير أبو نصر، علي بن هبة الله، الشهير بابن ماکولا، الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبع دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى (١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م) - (١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م).

١٠٢. ابن معين أبو زكريا يحيى بن معين، التاريخ، (رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه) ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
١٠٣. ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
١٠٤. ابن نقطة معين الدين أبو بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع الحنبلي البغدادي، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٠٥. ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا - إبراهيم الأبياري - عبد الحفيظ شلبي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.
١٠٦. ابن وهب أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري، الجامع في الحديث، ضبط وتخرىج وتحقيق: د مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، أستاذ الحديث وعلومه المساعد - كلية أصول الدين - القاهرة، الناشر: دار ابن الجوزي - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
١٠٧. ابن يونس أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديفي المصري، تاريخ ابن يونس المصري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
١٠٨. أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، طبقات الفقهاء، هذب: محمد بن مكرم ابن منظور، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٧٠ طبعات علماء الحديث.
١٠٩. أبو البقاء الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي الحنفي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
١١٠. أبو الحسن الأشعري علي بن إسماعيل الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، المحقق: صالح بن مقبل بن عبد الله العصيمي التميمي، أصل التحقيق: أطروحة دكتوراة، قسم العقيدة بكلية الدعوة

- وأصول الدين - جامعة أم القرى، بإشراف د عبد الله بن محمد الغنيمان، الناشر: دار الفضيلة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
١١١. أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، المحقق: نعيم زرزور، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١١٢. أبو الشيخ الأصبهاني أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، العظمة، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
١١٣. أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، المحن، المحقق: د عمر سليمان العقيلي، الناشر: دار العلوم - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١١٤. أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، المختصر في أخبار البشر، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى.
١١٥. أبو المحاسن الحسيني شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الشافعي، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال، حققه ووثقه: د عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة: الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان.
١١٦. أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخط، المحقق: مشهور حسن سلمان، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.
١١٧. أبو بسطام مسعود أوصالح البدري، ديوان ابن خلدون، صدر عن دار الكتب العلمية، سنة ٢٠١٩ م.
١١٨. أبو خلدون ساطع الحصري بك، هل الشقاق طبع في العرب؟، مجلة الرسالة، أصدرها: أحمد حسن الزيات باشا، (١٣٥١ هـ، ١٩٣٣ م)، العدد: (٨٢٠).
١١٩. أبو خلدون ساطع الحصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، دار المعارف، مصر، ١٩٥٣ م.
١٢٠. أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي، في كتاب العلم، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، تنبيه: انتهى المحقق منه سنة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.

١٢١. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت
— لبنان، ترقيم الأحاديث، وفق الطبعة بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية - صيدا
— بيروت.
١٢٢. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، رسالة أبي داود إلى
أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، المحقق: محمد الصباغ الناشر: دار العربية - بيروت.
١٢٣. أبو داود، سنن أبي داود، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: دار الرسالة العالمية،
الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١٢٤. أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المحقق: محمد
علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية
السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٢٥. أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، الملقب بشيخ
الشباب، تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رواية: أبي الميمون بن راشد)، دراسة وتحقيق: شكر الله بن نعمة الله
القوجاني، أصل التحقيق: رسالة ماجستير بكلية الآداب بجامعة بغداد، ١٩٧٣ هـ، الناشر: مجمع اللغة
العربية - دمشق.
١٢٦. أبو سعيد ابن البراذعي خلف بن أبي القاسم محمد، الأزدي القيرواني المالكي، التهذيب في
اختصار المدونة، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، الناشر: دار البحوث
للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٢٧. أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، المحقق: د. محمد
بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث
الإسلامي)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
١٢٨. أبو شُهبة محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير،
الناشر: مكتبة السنة، الطبعة: الرابعة.
١٢٩. أبو شُهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، الناشر: مكتبة السنة،
الطبعة: الأولى، ١٩٨٩ م.

١٣٠. أبو عبد الرحمن السلمي محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري،
سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/سعد بن عبد الله الحميد،
د/خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
١٣١. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث، تحقيق:
أكرم البوشي، إبراهيم الزبيق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة:
الثانية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
١٣٢. أبو عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني المالكي، إكمال إكمال المعلم، دار الكتب العلمية، بيروت
لبنان.
١٣٣. أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري، صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب
الروض المعطار، عني بنشرها وتصحيحها وتعليق حواشيها: إ. لافي بروفنصال أستاذ تاريخ المغرب العربي
بجامعة الجزائر، ومعهد الدراسات الإسلامية بجامعة باريس، ومدير فخري لمعهد الأبحاث المغربية العليا
بالرباط، الناشر: دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٣٤. أبو عبيد البكري عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، معجم ما استعجم من
أسماء البلاد والمواضع، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
١٣٥. أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، غريب الحديث، المحقق: د. محمد عبد
المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ -
١٩٦٤ م.
١٣٦. أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة
وأشراتها، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة:
الأولى، ١٤١٦ هـ.
١٣٧. أبو موسى المدني محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، خصائص مسند
الإمام أحمد، الناشر: مكتبة التوبة، الطبعة: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
١٣٨. أبو موسى المدني، المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، المحقق: عبد الكريم العزباوي،
الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات
الإسلامية - مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة
الأولى، ج ١ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)، ج ٢، ٣ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

١٣٩. أبو نصر الجوهري إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٤٠. أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، دلائل النبوة، حققه: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، الناشر: دار النفائس، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٤١. أبو نعيم الأصبهاني، الإمامة والرد على الرافضة، المحقق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة/السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
١٤٢. أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي، مسند أبي يعلى (ومعه: رحمت الملاء الأعلى بتخريج مسند أبي يعلى)، تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
١٤٣. أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى ١٤٠٤: ١٤١٠ هـ - ١٩٨٤: ١٩٩٠ م.
١٤٤. الآجري أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي، أخلاق أهل القرآن، حققه وخرج أحاديثه: الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف بإشراف المكتب السلفي لتحقيق التراث، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٤٥. إحسان إلهي ظهير الباكستاني، الشيعة والتشيع - فرق وتاريخ، الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، الطبعة: العاشرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
١٤٦. أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، الناشر: دار الكاتب، طرابلس - ليبيا، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠ م.
١٤٧. أحمد بن الأمين الشنقيطي، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط والكلام على تلك البلاد تحديداً وتخطيطاً وعاداتهم وأخلاقهم وما يتعلق بذلك، عني بتصحيحه وتنقيحه: المؤلف، الناشر: الشركة الدولية للطباعة - مصر، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٤٨. أحمد بن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، العلل ومعرفة الرجال لأحمد (رواية ابنه عبد الله)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٤٩. أحمد بن حنبل، المسند، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
١٥٠. أحمد بن حنبل، المسند، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد - وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة.
١٥١. أحمد بن حنبل، المسند، الناشر: جمعية المكنز الإسلامي - دار المنهاج، الطبعة: الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
١٥٢. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٥٣. أحمد صالح أحمد الغامدي زوائد سنن سعيد بن منصور على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
١٥٤. إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلاً، البغدادي مولداً ومسكناً، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية: وكالة المعارف بإسطنبول، ١٩٥١ - ١٩٥٥ هـ.
١٥٥. الإسنوي جمال الدين الإسنوي، مطالع الدقائق في تحرير الجوامع والفوارق، المحقق: الدكتور نصر الدين فريد محمد واصل، الناشر: دار الشروق، القاهرة - مصر الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧ م.
١٥٦. الأشقر عمر بن سليمان بن عبد الله، الوضع في الحديث النبوي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٤ م.
١٥٧. الأشقر محمد بن سليمان بن عبد الله، أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلالاتها على الأحكام الشرعية، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة - كلية الشريعة - جامعة الأزهر، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة: السادسة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٥٨. الأعظمي محمد ضياء الرحمن أبو أحمد محمد عبد الله الأعظمي، الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل المرتب على أبواب الفقه، الناشر: دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.

١٥٩. الألباني أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، الناشر: المكتب الإسلامي.
١٦٠. الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٦١. الألباني، تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق، مؤلف الأصل: لأبي الحسن علي بن محمد الربيعي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى للطبعة الجديدة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٦٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى لمكتبة المعارف، أعوام النشر: ج ١ - ٤: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ج ٦: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، ج ٧: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٦٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى للطبعة الجديدة: ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.
١٦٤. الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٦٥. الألباني، ضعيف الجامع الصغير (وزياداته: الفتح الكبير)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: المجددة والمزيدة والمنقحة.
١٦٦. الألباني، ضعيف سنن الترمذي، أشرف على استخراج وطباعته والتعليق عليه: زهير الشاويش بتكليف: من مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
١٦٧. إلياس بن أحمد حسين - الشهير بالساعاتي - بن سليمان بن مقبول علي البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، تقديم: فضيلة المقرئ الشيخ محمد تميم الزعبي، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٦٨. إيثار بنت زيد بن عبد الكريم الزيد، ابن التين التعريف به وبمنهجه في التأليف، رسالة جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ونموذج من تأليفه، ١٤٤٠ هـ.
١٦٩. الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، المنتقى شرح الموطأ، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ، (ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - الطبعة: الثانية، بدون تاريخ).

١٧٠. باشنفر سعيد بن عبد القادر باشنفر، أوهام المحدثين الثقات، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
١٧١. الباقولي أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين بن علي الأصفهاني، إعراب القرآن، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإياري، الناشر: دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة/بيروت، الطبعة: الرابعة - ١٤٢٠ هـ.
١٧٢. البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، التاريخ الكبير، رواية: أبي الحسن محمد بن سهل البصري الفسوي، مقابلة برواية ابن فارس الدلال، وجزء من رواية عبد الرحمن بن الفضل الفسوي، على ثمانية أصول خطية، تحقيق ودراسة: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر: الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.
١٧٣. البخاري، الأدب المفرد، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، مستفيداً من تحريجات وتعليقات محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٧٤. البخاري، التاريخ الأوسط، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
١٧٥. البخاري، صحيح البخاري، الناشر: دار طوق النجاة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
١٧٦. بدوي عبد الرحمن بدوي، مؤلفات ابن خلدون، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، دار المعارف، مصر ١٩٦٢ م.
١٧٧. البرذعي، أبو عثمان سعيد بن عمرو الحافظ، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين)، ومعه: كتاب أسامي الضعفاء، لأبي زرعة الرازي، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١٧٨. البرزنجي محمد بن طاهر، صحيح وضعيف تاريخ الطبري، مؤلف الأصل: محمد ابن جرير الطبري، حققه وخرج رواياته وعلق عليه: محمد بن طاهر البرزنجي، إشراف ومراجعة: محمد صبحي حسن حلاق، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.

١٧٩. البرقاني أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانة جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
١٨٠. البزار أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، مسند البزار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م).
١٨١. بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
١٨٢. بشار عواد، عروبة العلماء المنسوبين إلى البلدان الأعجمية، نشرته وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، مطبعة الشعب الطبعة الأولى: ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
١٨٣. البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، المسالك والممالك، الناشر: دار الغرب الإسلامي، عام النشر: ١٩٩٢ م.
١٨٤. البلاذري أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، أنساب الأشراف، تحقيق: د محمد حميد الله، يخرجه: معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالاشتراك مع: دار المعارف بمصر (ضمن سلسلة ذخائر العرب - ٢٧)، عام النشر: ١٩٥٩ م.
١٨٥. البلاذري، فتوح البلدان، الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت، عام النشر: ١٩٨٨ م.
١٨٦. البلقيني أبو حفص، سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، محاسن الاصطلاح (ومعه مقدمة ابن الصلاح)، المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرويين، الناشر: دار المعارف.
١٨٧. البوصيري أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني الشافعي، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.
١٨٨. البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جردى الخراساني البيهقي، السنن الكبرى، الناشر: مجلس دائرة المعارف العمانية بجيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة: الأولى ١٣٥٢: ١٣٥٥ هـ.

١٨٩. البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
١٩٠. البيهقي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، المحقق: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٩١. التبريزي أبو الحسن التبريزي علي بن أبي محمد عبد الله بن الحسن الأردبيلي التبريزي، الكافي في علوم الحديث، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: الدار الأثرية، عمان - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
١٩٢. التجيبي القاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البلسني السبتي، برنامج التجيبي، تحقيق وإعداد: عبد الحفيظ منصور، الناشر: الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، عام النشر: ١٩٨١ م.
١٩٣. الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورَة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي، العلل الصغير (كتاب العلل الواقع بآخر جامع الترمذي)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.
١٩٤. الترمذي، العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، مجموعة من المحققين، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
١٩٥. الترمذي، جامع الترمذي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان، سنة النشر: ١٩٩٦: ١٩٩٨ م.
١٩٦. الترمذي، جامع الترمذي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١٩٧. التويجري حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري، الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، الناشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٩٨. الجديع عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٩٩. الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٠٠. الجوابي محمد الطاهر، تعامل ابن خلدون مع الحديث النبوي الشريف، مجلة جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، المجلد ٩، الصفحات ١٢١-١٦٦، العدد الخامس، رمضان ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٢٠١. حاجي خليفة مصطفى عبد الله القسطنطيني المعروف بكاتب جلبي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حققه وعلق عليه: إكمال الدين إحسان أوغلي - بشار عواد معروف، شارك في تحقيقه: مهران محمود الزعي - محمود بشار العبيدي، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، لندن - إنجلترا، الطبعة: الأولى، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م.
٢٠٢. الحاكم أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، الناشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان.
٢٠٣. الحاكم، المستدرک، المحقق: الفريق العلمي لمكتب خدمة السنة، بإشراف أشرف بن محمد نجيب المصري، الناشر: دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع، الجمهورية العربية السورية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
٢٠٤. الحاكم، المستدرک، معه تضمينات الذهبية في التلخيص والميزان والعراقي في أماليه والمناوي في فيض القدير وغيرهم، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٢٠٥. الحاكم، معرفة علوم الحديث للحاكم، اعتنى بنشره وتصحيحه: د. السيد معظم حسين (رئيس الشعبة العربية والإسلامية بجامعة دكة بنغاله)، الطبعة: الأولى ١٣٥٦هـ، ١٩٣٧م، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند.
٢٠٦. حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، الناشر: دار المعارف، مصر القاهرة، الطبعة الثامنة.
٢٠٧. حسين عبد الحميد النقيب، زوائد مصنف الحافظ أبي بكر بن أبي شيبة على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة من أول المصنف إلى آخر كتاب الأيمان والنذور، قدمها في جامعة أم القرى عام ١٤٠٩هـ، ويوسف محمد علمي، زوائد المصنف من المرفوع من بداية كتاب الإيمان إلى نهاية كتاب الزهد، في رسالة عام: ١٤٢٢هـ في جامعة أم القرى أيضاً.

٢٠٨. حسين عبد الغفار، في كتابه: هارون الرشيد الخليفة المفترى عليه، الناشر: مكتبة النافذة، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
٢٠٩. حمزة السهمي أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.
٢١٠. الحويني أبو إسحاق حجازي محمد شريف الحويني الأثري، المنيحة بسلسلة الأحاديث الصحيحة، تصنيف وانتقاء: أبي عمرو أحمد بن عطية الوكيل، الناشر: مكتبة دار ابن عباس للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.
٢١١. الحويني، تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد، الناشر: المحجة.
٢١٢. خالد كبير علّال، أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة (دراسة نقدية تحليلية هادفة)، دار الإمام مالك البليدة، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢١٣. الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المؤتلف تكملة المؤتلف والمختلف، المحقق: أبو عاصم الشوامي، الناشر: المكتبة العمريّة، دار الذخائر، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م.
٢١٤. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
٢١٥. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، صححه: أبو عبد الله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧هـ.
٢١٦. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٢١٧. الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني، سنن الدارقطني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٢١٨. الدارقطني، المؤتلف والمختلف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢١٩. الدارقطني، علل الدارقطني - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة:

- الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٢٢٠. الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، مسند الدارمي، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
٢٢١. الداوودي محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين المالكي، طبقات المفسرين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
٢٢٢. الدخيل يوسف بن محمد الدخيل النجدي ثم المدني، سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٢٣. الدريني أبو عبد الرحمن عبد الكريم بن رسمي بن نمر آل الدريني، بلوغ الأماني في تراجم الرجال الذين لم يعرفهم الإمام الألباني، الناشر: الدار الأثرية، عمان - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
٢٢٤. الدميني، مسفر بن غرم الله الدميني، مرويات السيرة بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
٢٢٥. الدوري عبد العزيز الدوري، نشأة علم التاريخ عند العرب، مركز زايد للتراث والتاريخ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٢٢٦. الدولابي أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي الرازي، الذرية الطاهرة النبوية، المحقق: سعد المبارك الحسن، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ في "الذرية الطاهرة".
٢٢٧. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٢٢٨. الذهبي، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٢٢٩. الذهبي، المغني في الضعفاء، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

٢٣٠. الذهبي، تاريخ الإسلام، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٣١. الذهبي، تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ، وضع حواشيه: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٣٢. الذهبي، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٣٣. الذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٣٤. الذهبي، زغل العلم، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: مكتبة الصحوة الإسلامية.
٢٣٥. الذهبي، سير أعلام النبلاء تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٢٣٦. الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٢٣٧. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
٢٣٨. الراهمزمي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الراهمزمي الفارسي، أمثال الحديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، المحقق: أحمد عبد الفتاح تمام، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٢٣٩. الراهمزمي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد، الناشر: دار الذخائر، الطبعة: الأولى، ٢٠١٦ م.
٢٤٠. رينهارت بيتر آن دُوزي (ت ١٣٠٠ هـ) تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه: ج ١ - ٨: محمد سليم النعيمي، ج ٩، ١٠: جمال الخياط، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ - ٢٠٠٠ م.
٢٤١. الزحيلي محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (المدخل - المصادر - الحكم الشرعي)، الناشر: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا (مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إدارة الشؤون الإسلامية - دولة قطر)، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٢٤٢. الزركشي أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٤٣. الزهراني أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني، تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/١٩٩٦ م.
٢٤٤. الزهراني، ما له حكم الرفع من أقوال الصحابة وأفعالهم، الناشر: دار الخضير للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤١٨ هـ.
٢٤٥. السالوس علي أحمد، أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدوحة قطر، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
٢٤٦. السباعي مصطفى بن حسني السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، الناشر: المكتب الإسلامي - دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٠ م.
٢٤٧. سبط ابن الجوزي شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قز أُوغلي بن عبد الله المعروف بـ «سبط ابن الجوزي»، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقيق وتعليق: [بأول كل جزء تفصيل أسماء محققه]، محمد بركات، كامل محمد الخراط، عمار ربحاوي، محمد رضوان عرقسوسي، أنور طالب، فادي المغربي، رضوان مامو، محمد معتز كريم الدين، زاهر إسحاق، محمد أنس الخن، إبراهيم الزبيق، الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
٢٤٨. السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ.
٢٤٩. السبكي تاج الدين، قاعدة في المؤرخين (مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٢٥٠. السبكي تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي، شفاء السقام في زيارة خير الأنام، قرأه وضبطه: يحي مراد.

٢٥١. السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد المصري الشافعي السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٥٢. السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التورخ، المحقق: سالم بن غتر بن سالم الظفيري، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م.
٢٥٣. السخاوي، التبر المسبوك في ذيل السلوك، وقف على طبعه وتصحيحه أحمد زكي بك وكيل الإدارة برئاسة مجلس النظار، طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ١٨٩٦ م.
٢٥٤. السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
٢٥٥. سعدي بن مهدي الهاشمي، ابن سبأ حقيقة لا خيال، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثانية عشرة - العدد السادس والأربعون - ١٤٠٠ هـ.
٢٥٦. سعود بن عيد بن عمير الصاعدي، الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة، الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم جميعاً في الكتب التسعة، ومسندي أبي بكر البزار، وأبي يعلى الموصلي، والمعاجم الثلاثة لأبي القاسم الطبراني، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٢٥٧. سعيد بن منصور، السنن، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع - الدار السلفية - الهند، الطبعة: الأولى ١٤١٤: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٣: ١٩٩٧ م ط. دار الصميعي، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م ط. الدار السلفية.
٢٥٨. سعيد بن منصور، السنن، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: أ. د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: دار الألوكة للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
٢٥٩. سعيد بن ناصر الغامدي، الانحراف العقدي في أدب الحداثة وفكرها «دراسة نقدية شرعية»، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة - كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الناشر: دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٦٠. السلمي محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين، حتى نهاية القرن الثالث الهجري، للدكتور، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ.
٢٦١. السنوسي أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني، مُكمل إكمال الإكمال، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
٢٦٢. السنيكي زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٢٦٣. السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، الروض الأنف ت تدمري الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٢٦٤. السيد أبو المعاطي النوري، إبراهيم محمد النوري، وآخرون، الجامع في الجرح والتعديل (لأقوال البخاري، ومسلم، والعجلي، وأبي زرعة الرازي، وأبي داود، ويعقوب الفسوي، وأبي حاتم الرازي، والترمذي، وأبي زرعة الدمشقي، والنسائي، والبزار، والدارقطني)، الناشر: عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٢٦٥. السيوطي جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، أصل هذا الكتاب: رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية.
٢٦٦. السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان/صيدا.
٢٦٧. السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، الناشر: دار طيبة.
٢٦٨. السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة: الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٢٦٩. السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، مطبوع بذييل: «تذكرة الحفاظ» للذهبي، وضع حواشيه: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٧٠. السيوطي، طبقات الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ.
٢٧١. السيوطي، طبقات المفسرين العشرين، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٣٦٩ هـ.
٢٧٢. السيوطي، والالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٢٧٣. الشافعي محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، (عن أصل بخط الربيع بن سليمان كتبه في حياة الشافعي)، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م، الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأولاد - مصر.
٢٧٤. الشافعي، مسند الشافعي - ترتيب السندي، رتبته على الأبواب الفقهية وهذبته: محمد عابد السندي، عرف الكتاب وترجم للمؤلف: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، تولى نشره وتصحيحه ومراجعة أصوله على نسختين مخطوطتين: السيد يوسف علي الزواوي الحسني، السيد عزت العطار الحسني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، عام النشر: ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.
٢٧٥. الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، آثار الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م (الأولى لدار ابن حزم).
٢٧٦. الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٧٧. الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢٧٨. صاحب بن عباد كافي الكفاة الصاحب إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، المحقق: محمد حسن آل ياسين، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٢٧٩. الصاغاني رضي الدين الحسن بن محمد بن محمد بن العدوي العمري القرشي الحنفي، الموضوعات، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي، المحقق: نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ.

٢٨٠. صديق حسن خان أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة، الناشر: دار الكتب التعليمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٢٨١. صديق حسن خان، أبجد العلوم، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٢٨٢. الصغير فالح بن محمد، الاستشراق وموقفه من السنة النبوية، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
٢٨٣. الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر، المحقق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعده، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٨٤. الصنعاني محمد بن إسماعيل بن صلاح، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كآسلافه بالأمر، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٢٨٥. طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي، توجيه النظر إلى أصول الأثر المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٢٨٦. الطبراني سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٢٨٧. الطبراني، المعجم الكبير، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
٢٨٨. الطبري أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، تفسير الطبري المسمى: (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع: مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر - د عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٨٩. الطبري، المنتخب من ذيل المذيل، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان.

٢٩٠. الطبري، تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، ويليه بالجزء ١١: «صلة تاريخ الطبري» لعرب بن سعد القرطي، ويليه: «تكملة تاريخ الطبري» لمحمد بن عبد الملك الهمداني، ويليه: «المنتخب من كتاب ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين لمحمد بن جرير الطبري» لأحد العلماء، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة: الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
٢٩١. الطحان محمود بن أحمد طحان، حجية السنة ودحض الشبهات التي تثار حولها، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الرابعة - العدد الثالث - محرم ١٣٩٢ هـ - فبراير ١٩٧٢ م.
٢٩٢. الطحاوي أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، شرح مشكل الآثار، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٢٩٣. الطرطوشي أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي المالكي، الحوادث والبدع، المحقق: علي بن حسن الحلبي، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٩٤. الطرطوشي، سراج الملوك، الناشر: من أوائل المطبوعات العربية، مصر، تاريخ النشر: ١٢٨٩ هـ، ١٨٧٢ م.
٢٩٥. الطيالسي أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع - مصر، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٢٩٦. الطيبي شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٩٧. عادل نويهض، مُعْجَمُ أعلام الجزائر - من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٢٩٨. العباد عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، شرح سنن أبي داود، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

٢٩٩. العبّاد، عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: السنة الأولى، العدد الثالث، ذو القعدة ١٣٨٨هـ/شباط ١٩٦٩م.
٣٠٠. عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، طبع مطبعة الحيدري بطهران.
٣٠١. عبد الحق الإشيلي عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي، الأندلسي الأشيلي، المعروف بابن الخراط، الأحكام الشرعية الكبرى، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية/الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٣٠٢. عبد الحي الحسيني الهندي، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، دار النشر: دار ابن حزم - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٣٠٣. عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٣٠٤. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٣٠٥. عبد الرزاق بن همام أبو بكر الصنعاني، المصنف، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل (هذه الطبعة الثانية أعيد تحقيقها على ٧ نسخ خطية)، الناشر: دار التأصيل، الطبعة: الثانية، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٣ م.
٣٠٦. عبد الرزاق، المصنف، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية ١٣٩٠: ١٤٠٣ هـ - ١٩٧٠: ١٩٨٣م.
٣٠٧. عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، (مع دراسة تحليلية لترجمة: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي).
٣٠٨. عبد الكريم الخضير، الشرح الصوقي لألفية العراقي (المكتبة الشاملة).
٣٠٩. عبد الكريم بن محمد جراد، السبر عند المحدثين، وأثره في معرفة أنواع علوم الحديث في المتن والإسناد وفي الحكم على الرواة وعلى المرويات، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه من جامعة أم درمان الإسلامية - السودان، الناشر: مكتبة دار البيان - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

٣١٠. عبد المجيد الشيخ عبد الباري، الروايات التفسيرية في فتح الباري، رسالة دكتوراة، الناشر: وقف السلام الخيري، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.
٣١١. عثمان بن محمد الحُمَيْس، حقبة من التاريخ، الناشر: مكتبة الصحابة، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.
٣١٢. العجلي أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٣١٣. العراقي أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
٣١٤. العراقي، شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٣١٥. عز الدين زايدي، مهنة المؤرخ من منظور مارك بلوخ، مجلة القرطاس، العدد: الحادي عشر، جانفي ٢٠١٩ م، جامعة الجيلالي اليااس، سيدي بلعباس.
٣١٦. العظيم آبادي أبو عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير، الصديقي، العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.
٣١٧. العقيلي أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، الضعفاء الكبير للعقيلي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٣١٨. العلائي صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، بغية الملتبس في سباعات حديث الإمام مالك بن أنس، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٣١٩. العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦ م.

٣٢٠. علي الرضا الحسيني، موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين الإمام محمد الخضر حسين، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٣٢١. عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبدة بن ربيعة النميري البصري، أبو زيد، تاريخ المدينة، حققه: فهميم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة، عام النشر: ١٣٩٩ هـ.
٣٢٢. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٣٢٣. العمري أكرم ضياء، عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ، ٢٠٠٩ م.
٣٢٤. العمري، السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، د. أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: السادسة، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م.
٣٢٥. العمري، دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات.
٣٢٦. العمري، موقف الاستشراق من السنّة والسيرة النبوية، الناشر: الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة. كلية الدعوة.
٣٢٧. العيني أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى العيني بدر الدين العيني، شرح سنن أبي داود، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٣٢٨. الغوري سيد عبد الماجد، الوضع في الحديث، تعريفه، أسبابه، نتائجه طريقة التخلّص منه، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
٣٢٩. الغيث خالد بن محمد، مرويات خلافة معاوية في تاريخ الطبري، الناشر: دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.
٣٣٠. الفتني محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفُتْنِي، تذكرة الموضوعات، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٤٣ هـ.
٣٣١. الفسوي أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ، رواية: عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، المحقق: أكرم ضياء العمري، إصدار: رئاسة ديوان الأوقاف، بالجمهورية العراقية، الناشر: مطبعة الإرشاد - بغداد، الطبعة: [الأولى للمحقق] ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٤ م.

٣٣٢. الفيروزآبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٣٣٣. فيصل الجاسم أبو عثمان فيصل بن قزار الجاسم، الأشاعرة في ميزان أهل السنة، نقدٌ لكتاب (أهل السنة الأشاعرة... علماء الأمة وأدلتهم)، الناشر: المبرة الخيرية للعلوم القرآن والسنة، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٣٣٤. القاضي عياض أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، مجموعة من المحققين، من: ١٩٦٥ م إلى ١٩٨٣ م، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.
٣٣٥. القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، المحقق: الدكتور يُحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٣٣٦. القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٣٣٧. القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث/المكتبة العتيقة - القاهرة/تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩ هـ - ١٩٧٠ م.
٣٣٨. القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى - وحاشية الشمني، بيروت لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٣٩. القرافي أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، شرح تنقيح الفصول، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
٣٤٠. القسطلاني أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، الناشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر.
٣٤١. القفاري ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية - عرض ونقد -، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.

٣٤٢. قَوَامُ السَّنةِ الْأَصْبَهَانِي، أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ التِّيمِي الشَّافِعِي، التَّحْرِيرُ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ (قطعة تمثل النصف الثاني من الكتاب)، المحقق: إبراهيم أيت باخة، الناشر: دار أسفار - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م.
٣٤٣. الْكَافِي جِي مَحْيِي الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ بْنِ سَعْدِ بْنِ مَسْعُودِ الرُّومِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُخْتَصَرُ فِي عِلْمِ الْأَثَرِ (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح)، المحقق: علي زوين، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ المختصر في علم الأثر.
٣٤٤. الْكَتَانِي مُحَمَّدُ عَبْدُ الْحَيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَبِيرِ ابْنِ مُحَمَّدٍ الْحَسَنِيِّ الْإِدْرِيْسِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِعَبْدِ الْحَيِّ الْكَتَانِي، فَهْرَسُ الْفَهْرَاسِ وَالْأَثْبَاتِ وَمَعْجَمُ الْمَعَاجِمِ وَالْمَشِيخَاتِ وَالْمَسْلَسَلَاتِ، الْمُؤَلَّفُ، الْمُحَقَّقُ: إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، النَّاشِرُ: دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ - بَيْرُوتَ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، ١٩٨٢ م.
٣٤٥. الْكَرْمَانِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سَعِيدٍ، شَمْسُ الدِّينِ الْكَرْمَانِيُّ، الْكَوَاكِبُ الدَّرَارِي فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، النَّاشِرُ: دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ-لُبْنَانَ، طَبْعَةُ أُولَى: ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م، طَبْعَةُ ثَانِيَّةُ: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٣٤٦. الْكَرْمِيُّ مَرْعِيٌّ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّسِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، الْفَوَائِدُ الْمَوْضُوعَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ، الْمُحَقَّقُ: د. مُحَمَّدُ بْنُ لَطْفِي الصَّبَاغِ، النَّاشِرُ: دَارُ الْوَرَاقِ - الرِّيَاضِ، الطَّبْعَةُ: الثَّالِثَةُ، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.
٣٤٧. الْكُمْلَاتِي مُحَمَّدُ حَفْظُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الرَّحْمَنِ، الْبَدْوَرُ الْمَضِيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الْحَنْفِيَّةِ، النَّاشِرُ: دَارُ الصَّالِحِ (القاهرة - مصر)، مَكْتَبَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ (دكا - بَنْجَلَادِيْش)، الطَّبْعَةُ: الثَّانِيَّةُ، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.
٣٤٨. الْإِلَاحِمُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْإِلَاحِمِ، الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ - سِلْسِلَةُ نَقْدِ الْمَرْوِيَّاتِ، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ - الرِّيَاضِ - الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السَّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٤٩. لِسَانُ الدِّينِ ابْنُ الْخَطِيبِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ السَّلْمَانِيِّ اللَّوْشِيِّ الْأَصْلُ، الْغُرْنَاطِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْإِحَاطَةُ فِي أَخْبَارِ غُرْنَاطَةَ، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، ١٤٢٤ هـ.
٣٥٠. الْمَازَرِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَمْرِو التَّيْمِيِّ الْمَازَرِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُعْلَمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمَ، الْمُحَقَّقُ: مُحَمَّدُ الشَّاذَلِيُّ النِّيفَرِيُّ، النَّاشِرُ: الدَّارُ التُّونِسِيَّةُ لِلنَّشْرِ، الْمَوْسَسَةُ الْوَطْنِيَّةُ لِلْكِتَابِ بِالْجَزَائِرِ، الْمَوْسَسَةُ

الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م، والجزء الثالث صدر بتاريخ ١٩٩١ م.

٣٥١. مالك بن أنس، موطأ مالك، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٥٢. الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٣٥٣. الماوردي، الأحكام السلطانية، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

٣٥٤. المباركفوري أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٥٥. مجلة البحوث الإسلامية مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

٣٥٦. محمد الأمير الكبير المالكي، النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٥٧. محمد الأمين الهرري، محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي، شرح سنن ابن ماجة المسمى «مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجة» و «القول المكتفى على سنن المصطفى»، مراجعة لجنة من العلماء برئاسة: الأستاذ الدكتور هاشم محمد علي حسين مهدي، الناشر: دار المنهاج، المملكة العربية السعودية - جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

٣٥٨. محمد المختار بن محمد بن أحمد مزيد الجكني الشنقيطي، شرح سنن النسائي المسمى «شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية»، الناشر: مطابع الحميضي (طبع على نفقة أحد المحسنين)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

٣٥٩. محمد أمخزون، تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، من روايات الإمام الطبري والمحدثين، دار السلام، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٣٦٠. محمد أنس سرميني، اتجاهات الدرس الأكاديمي المعاصر في الإعجاز الطبي في السنة النبوية: دراسة نقدية، مجلة إعجاز الدولية للبحث والتأمل العلمي، (فبراير ٢٠٢٣ م).
٣٦١. محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
٣٦٢. محمد بن الحسن، الفهرست، المطبعة الحيدرية، النجف، الطبعة الثانية، ١٣٨٠ هـ، ١٩٦١ م.
٣٦٣. محمد بن خليفة التميمي، حث الأتباع على تجريد الاتباع، الرياض السعودية: دار الأماجد للطباعة والنشر، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.
٣٦٤. محمد بن رزق بن عبد الناصر بن طرهوني الكعبي السلمي أبو الأرقم المصري المدني، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.
٣٦٥. محمد بن عبد الحق اليفري، الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
٣٦٦. محمد بن عبد الرزاق بن محمد كُزْد علي، مدن العرب، مجلة المقتبس العدد ٧٧ - بتاريخ: ١ - ٧ - ١٩١٢ م.
٣٦٧. محمد بن عبد الكريم بن عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين - فرع الكتاب والسنة، ١٤١١ هـ، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٣٦٨. محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، النجدي أحاديث في الفتن والحوادث (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الحادي عشر)، المحقق: محمد محرز حسن سلامة، محمد شوقي خضر، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٣٦٩. محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٧٠. محمد بن نصر المروزي، تعظيم قدر الصلاة، المحقق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٣٧١. محمد حواش، منهج الكتابة التاريخية عند ابن خلدون ومدرسة الحوليات دراسة مقارنة، نشر: مركز دراسات المعرفة والحضارة.
٣٧٢. محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٩٠ م.
٣٧٣. محمد عبد الله عنان، ابن خلدون الفكري، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ، ١٩٣٣ م.
٣٧٤. محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٩٤ م.
٣٧٥. مرتضى الزبيدي محمد مرتضى الحسيني الزبيدي تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، (١٣٨٥ - ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م).
٣٧٦. المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٧٧. المزي جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه وضبط نضه وعلق عليه: د بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ - ١٤١٣ هـ) (١٩٨٠ - ١٩٩٢ م).
٣٧٨. مسلم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري صحيح مسلم، الناشر: دار الجيل - بيروت، (مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في إستانبول سنة ١٣٣٤ هـ).
٣٧٩. المظهري الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني الكوفي الصري السيرازي الحنفي، المفاتيح في شرح المصاييح، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
٣٨٠. المعلمي عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة»، [آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٢)]، المحقق: علي بن محمد العمران، راجعه:

محمد أجمل الإصلاحي - عادل بن عبد الشكور الزرقي، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

٣٨١. المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، [آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٠) و (١١)]، ج ١٠: حققه (علي بن محمد العمران - محمد أجمل الإصلاحي)، راجعه: (عادل بن عبد الشكور الزرقي)، ج ١١: حققه (محمد عزيز شمس - محمد أجمل الإصلاحي)، راجعه: (جديع بن محمد الجديع)، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

٣٨٢. المعلمي، اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية - ضمن آثار المعلمي المحقق: أسامة بن مسلم الحازمي، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - محمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - (٨/٢٠)، الحازمي أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أب القلاوي الشنقيطي)، الناشر: مكتبة الأسد، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٣٨٣. المعلمي، تراجم منتخبة من «التهذيب» و«الميزان» - ضمن «آثار المعلمي» [آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٤)]، المحقق: علي بن محمد العمران، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي - عادل بن عبد الشكور الزرقي، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

٣٨٤. مغلطي علاء الدين مُغلطي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٨٥. مقبل الوادعي أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، والصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، الناشر: دار الآثار - صنعاء، اليمن، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٣٨٦. المقدسي أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، الكمال في أسماء الرجال، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: الهيئة العامة للعتاية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت - شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.

٣٨٧. المقرئ شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت - لبنان.

٣٨٨. المقرئ أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئ السلوك لمعرفة دول الملوك، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٨٩. المقرئ، تقي الدين المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
٣٩٠. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠هـ.
٣٩١. موسوعة بيت المقدس وبلاد الشام الحديثة، أحمد بن سليمان بن أيوب، ومجموعة من طلبة العلم، الناشر: مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية - قبرص، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٣٩٢. ناصر بن علي عائض حسن الشيخ، عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣٩٣. نجيب العقيقي، المستشرقون، الناشر: دار المعارف القاهرة - مصر، الطبعة: الثالثة، ١٩٦٤م.
٣٩٤. الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠هـ.
٣٩٥. النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النسائي، سنن النسائي (المجتبى)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٣٩٦. النسائي، الضعفاء والمتروكون، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
٣٩٧. نعيم بن حماد أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي، المحقق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
٣٩٨. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، الناشر: دار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، (ص ٢٢٠)، ومحمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٩٩. النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الدمشقي، تهذيب الأسماء واللغات، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٤٠٠. النووي، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم، تحقيق وتخرّيج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
٤٠١. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٤٠٢. النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.
٤٠٣. هاني أحمد فقيه، المدخل في تاريخ السنة تاريخ موجز للسنة النبوية منذ العصر النبوي وحتى العصر الحديث، وبيان جهود العلماء في خدمتها والتعريف بأشهر مصنفاتها، الناشر: الناشر المتميز - الرياض، دار النصيحة - المدينة النبوية، الطبعة: الثالثة، ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م.
٤٠٤. الهروي أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي، الغريين في القرآن والحديث، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعته: أ. د. فتحي حجازي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٤٠٥. هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي، التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة - جامعة أم القرى، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٤٠٦. الهيثمي أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٤٠٧. الهيثمي، مجمع البحرين في زوائد المعجمين (المعجم الأوسط والمعجم الصغير للطبراني)، تحقيق ودراسة: عبد القدوس بن محمد نذير، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٤٠٨. الوادعي أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، أحاديث معلقة ظاهرها الصحة، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤٠٩. الوائلي أبو الفضل حسن بن محمد بن حيدر الوائلي الصنعائي، نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب، تقرّظ: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.
٤١٠. ياسر الحمداني ياسر بن أحمد بن محمود الحمداني، جواهر من أقوال الرسول، الناشر: دار الحرمين - مصر، ٢٠٠٨ م.
٤١١. ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم البلدان، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
٤١٢. اليعقوبي أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، البلدان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٤١٣. يوسف بن يحيى بن علي بن عبد العزيز المقدسي السلمي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر وهو المهدي عليه السلام، حققه وراجع نصوصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الشيخ مهيب بن صالح بن عبد الرحمن البوريني، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثانية، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
٤١٤. أرشيف ملتقى أهل الحديث، الرابط: <https://al-maktaba.org/book/31615/308>
٤١٥. الدرر السنية، الرابط: <https://dorar.net/article/1716>.
٤١٦. الموقع الرسمي للشيخ محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، الرابط: <https://aletioui.com/books/>
٤١٧. حاتم الشريف في جواب له نافع، نقلاً من موقع: أرشيف ملتقى أهل الحديث، الرابط: <https://al-maktaba.org/book/31615/308>
٤١٨. عطية بن محمد سالم، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، الرابط: <http://www.islamweb.net>
٤١٩. علوي السقاف، بحث قيم حول: حديث الثقلين (كتاب الله وعترتي) (كتاب الله وسنتي) دراسة حديثية فقهية، في موقع: الدرر السنية، الرابط: <https://dorar.net/article/1716>.
٤٢٠. عماد بوظو: هل تتماشى أحاديث 'الطب النبوي' مع العصر؟ موقع: الحرة، رابط المقال: <https://www.alhurra.com/different-angle>

٤٢١. عمار الحريري، نقد الحديث من خلال متنه: أحاديث الطب النبوي نموذجاً، الموقع: الملتقى

الفكري للإبداع، بتاريخ: ٢٠ أوت ٢٠٢٢م، رابط المقال:

<https://almultaka.org/site.php?id=162&idC=1&idSC=2>

٤٢٢. موقع قصة الإسلام، للدكتور راغب السرجاني، الرابط:

<https://www.islamstory.com/ar/artical/3408384>

فهرس المحتويات.

٣.....	ملخص الأطروحة:
٤.....	مُقَدِّمة.
٥.....	أهمية الموضوع:
٥.....	الإشكالية:
٦.....	أسباب اختيار الموضوع:
٦.....	أهداف البحث:
٧.....	الدراسات السابقة.
٩.....	منهج وخطة البحث:
١٤.....	فصل تمهيدي: نبذة تعريفية عن ابن خلدون.
١٥.....	توطئة: أهم من ترجم لابن خلدون من المعاصرين.
١٦.....	المبحث الأول: نشأته، ومسيرته العلمية.
٢٢.....	المبحث الثاني: وفاته، ومنزلته عند أهل العلم، ومؤلفاته.
٣٦.....	الفصل الأول: بيان عناية ابن خلدون بالسنة وعلومها، ومكانتها لديه.
٣٧.....	توطئة:
٣٩.....	المبحث الأول: معرفة ابن خلدون بعلوم السنة.
٤٠.....	المطلب الأول: عنايته بعلوم السنة دراسة وتدریساً.
٤٣.....	المطلب الثاني: معرفته بعلوم الحديث (مصطلح الحديث).
٤٩.....	المطلب الثالث: معرفته بكتب متون السنة.
٦١.....	المطلب الرابع: معرفته بأعلام أهل السنة وذبي عنهم.
٧١.....	المبحث الثاني: تأريخ ابن خلدون لعلوم السنة.
٧٣.....	المطلب الأول: تأريخه لعلوم الحديث (المصطلح).
٧٨.....	المطلب الثاني: تأريخه لكتب السنة (متون السنة).
٧٨.....	نبذة عن مبدء تدوين السنة.
٧٩.....	الكلام عن الموطأ.

- الكلام عن الصحيحين. ٨٠
- الكلام عن السنن الأربعة. ٨١
- تنبيهان هامان: ٨١
- الكلام عن ميزة كتب السنن. ٨٢
- المطلب الثالث: تأريخه لشروح كتب السنة. ٨٣
- أولاً: شروح البخاري. ٨٤
- ثانياً: شروح مسلم. ٨٨
- ثالثاً: شروح السنن الأربعة. ٩١
- المبحث الثالث: حجية السنة عند ابن خلدون. ٩٨
- المطلب الأول: ما ورد عن ابن خلدون من تقارير حول حجية السنة ومنزلتها. .. ٩٩
- تقريره لحجية السنة ومنزلتها. ٩٩
- مسألة فرعية: رأي ابن خلدون في أحاديث الطب لا يعارض حجية السنة لديه. ١٠٤
- المطلب الثاني: بيان الفرق بين ابن خلدون والحدائين والتغريبيين في حجية السنة. ١٠٧
- الفصل الثاني: نقد ابن خلدون لأحاديث المهدي، وأحاديث الإمامة والوصية. ١١١
- مبحث تمهيدي: الجواب عن رأي ابن خلدون في منعه الاجتهاد في الحكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً للمتأخرين. ١١٢
- المبحث الأول: نقد ابن خلدون لأحاديث المهدي. ١١٩
- تمهيد: ١٢٠
- الأمر الأول: مقدمات لابن خلدون رحمه الله بين يدي هاته المسألة. ١٢٠
- الأمر الثاني: وقفة مع مؤثرات ودوافع تضعيف أحاديث المهدي لدى ابن خلدون. ١٢٢
- المطلب الأول: الأحاديث التي يُسَلَّم لابن خلدون في تضعيفها. ١٢٤
- الحديث الأول: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: من كذب بالمهدي... ١٢٤

- الحديث الثاني: حديث ابن مسعود رضي الله عنه: إِنَّا أَهْلُ بَيْتِ اخْتَارَ اللَّهُ لَنَا
الْآخِرَةَ..... ١٢٥
- الحديث الثالث والرابع: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ
كَمَا سَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... وعنه أيضاً: يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ وَرَاءِ النَّهْرِ ... ١٣٠
- الحديث الخامس: وعن علي رضي الله عنه أَمِنَّا الْمَهْدِيُّ أَمْ مِنْ غَيْرِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟...
..... ١٣٢
- الحديث السادس: وعن علي رضي الله عنه يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ فِتْنَةٌ، يُحْصَلُ
النَّاسُ..... ١٣٢
- الحديث السابع: حديث أم سلمة رضي الله عنها: يَكُونُ اخْتِلَافٌ عِنْدَ مَوْتِ
خَلِيفَةٍ..... ١٣٥
- الحديث الثامن: عن أم سلمة رضي الله عنها: الْمَهْدِيُّ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ. ١٣٧
- الحديث التاسع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ عَلَيْهِمْ
رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي..... ١٤٠
- الحديث العاشر: حديث أنس رضي الله عنه: نَحْنُ وَلَدَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَادَةُ أَهْلِ
الْجَنَّةِ..... ١٤١
- الحديث الحادي عشر: حديث ابن عباس رضي الله عنه: مِنَّا أَهْلُ الْبَيْتِ أَرْبَعَةٌ...
..... ١٤٣
- الحديث الثاني عشر: حديث ثوبان رضي الله عنه: يَقْتَتِلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةٌ... ١٤٤
- الحديث الثالث عشر: حديث عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ رضي الله عنه: يَخْرُجُ نَاسٌ
مِنَ الْمَشْرِقِ..... ١٤٥
- الحديث الرابع عشر: حديث ابن عمر رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَخَذَ بِيَدِ الْعَبَّاسِ وَيَدَ عَلِيٍّ فَقَالَ: سَيَخْرُجُ مِنْ صُلْبِ هَذَا حَيٌّ... ١٤٦
- الحديث الخامس عشر: حديث طلحة رضي الله عنه: سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، لَا يَهْدَأُ مِنْهَا
جَانِبٌ..... ١٤٧
- المطلب الثاني: الأحاديث التي يترجح ثبوتها..... ١٤٩

- الحديث الأول: عن ابن مسعود رضي الله عنه: لو لم يبق من الدنيا إلا يوم، لطوّل الله ذلك اليوم..... ١٤٩
- الحديث الثاني: عن علي رضي الله عنه: لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلاً... ١٥٤
- الحديث الثالث: عنه أيضاً: الْمَهْدِيُّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ ... ١٦٠
- الحديث الرابع: عنه أيضاً: سأله رجل عن المهدي، فقال علي رضي الله عنه: هَيْهَاتَ، ثُمَّ عَقَدَ يَدَيْهِ سَبْعًا ١٦٢
- الحديث الخامس: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: الْمَهْدِيُّ مَنِّي أَجْلَى الْجَبْهَةِ... ١٦٤
- الحديث السادس: عن أبي هريرة رضي الله عنه: يَكُونُ فِي أُمَّتِي الْمَهْدِيُّ..... ١٦٩
- الحديث السابع: عن قرة بن إياس رضي الله عنه: لَتَمْلَأَنَّ الْأَرْضُ جَوْرًا وَظُلْمًا... ١٧٠
- المبحث الثاني: نقد ابن خلدون لأحاديث الإمامة والوصية. ١٧٥
- تمهيد: ١٧٦
- معنى الإمامة والوصية. ١٧٦
- المسألة الأولى: منشأ قضية الوصية والإمامة..... ١٧٦
- المسألة الثانية: منزلة الوصية والإمامة من الدين. ١٧٨
- المطلب الأول: مقاييس ابن خلدون في نقد استدلالات الشيعة في باب الوصية والإمامة. ١٨٠
- المقياس الأول: عدم وجود هذا الأمر عند أئمة النقل وحُقاظ السنة. ١٨٠
- المقياس الثاني: أن بعض ما يستدلون به مما نُقل لا يصح ولا يثبت، بل أكثره موضوع. ١٨٢
- المقياس الثالث: ما نُقل مما صحَّ تأوّلوه على غير تأويله. ١٨٢
- المقياس الرابع: أنه أمرٌ لا يعرفه السلف. ١٨٣
- المقياس الخامس: أن الأدلة الثابتة في السنة، تنقض ثبوت الوصية، وتثبت صحة خلافة الصديق رضي الله عنه. ١٨٥

المطلب الثاني: مطابقة مقاييس ابن خلدون للروايات التي يستدل بها الشيعة على الوصية والإمامة.....	١٨٩
القسم الأول: الأخبار الغير ثابتة:.....	١٨٩
القسم الثاني: ومن الأخبار الثابتة التي تأوّلوها.	٢٠٠
الفصل الثالث: آراء ابن خلدون النقدية في الرواية التاريخية.....	٢١١
توطئة: صلة علم التاريخ بعلوم السنة.	٢١٢
المبحث الأول: المنهج النظري لابن خلدون في الرواية التاريخية.....	٢١٣
المطلب الأول: الإرث التاريخي في ميزان ابن خلدون.	٢١٤
مشاهير ثقافات المؤرخين.	٢١٧
مشاهير ضعفاء المؤرخين.	٢٢٣
المطلب الثاني: دراسة منهج ابن خلدون في نقد الرواية التاريخية.	٢٣٠
مؤاخذات على ابن خلدون.	٢٣١
وقفه إنصاف لابن خلدون.....	٢٣٤
أهمية العناية بنقد مرويات التاريخ.	٢٣٤
المطلب الثالث: تقرير ابن خلدون لأسباب تطرق الكذب والوضع للأخبار.....	٢٤٣
أولاً: الأسباب التي ذكرها ابن خلدون.....	٢٤٤
ثانياً: أسباب أخرى نبّه عليها أهل العلم.....	٢٦١
المطلب الرابع: تقريره لبعض مقومات النقد التاريخي.....	٢٦٥
الجانب الأول: أهمية التكامل المعرفي للناقد التاريخي.....	٢٦٥
الجانب الثاني: عدم التشديد في تطبيق النقد على الروايات التاريخية.	٢٦٨
الجانب الثالث: الحذر من العجلة في نقد متون الأخبار المستغربة.	٢٧٣
المبحث الثاني: المنهج التطبيقي لابن خلدون في الرواية التاريخية.....	٢٧٥
توطئة.....	٢٧٦
المطلب الأول: منهج ابن خلدون في إيراد أحداث السيرة، وقراءته لأحداث عصر الخلافة.....	٢٧٩
الفرع الأول: السيرة النبوية.	٢٧٩

- الفرع الثاني: أحداث عصر الخلافة. ٢٨٦
- المطلب الثاني: التطبيقات النقدية على الأخبار التاريخية لدى ابن خلدون. ٢٩٩
- الفرع الأول: أخبار من الأمم السابقة. ٢٩٩
- الفرع الثاني: أخبار من الأمة الإسلامية. ٣٠٨
- الفصل الرابع: الشرح الحديثي عند ابن خلدون. ٣١٥
- مبحث تمهيدي: أهمية العلوم المساعدة في فهم الكتاب والسنة لدى ابن خلدون. ٣١٦
- المبحث الأول: أحاديث في مسائل التوحيد وأبواب العقيدة. ٣٢٣
- شرح حديث الجارية السوداء. ٣٢٣
- كلامه عن أول أصول الإيمان: الإيمان بالله سبحانه وتعالى. ٣٢٧
- بعض صفات جبريل والملائكة. ٣٣٢
- معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم. ٣٣٥
- معنى الوحي. ٣٣٦
- علاقة الرؤيا بالوحي والنبوة. ٣٤٠
- أحكام النجامة. ٣٤٤
- مدة ما بين بناء بيت المقدس ومكة. ٣٤٦
- فقه عزيز لسد ذرائع الشرك. ٣٤٩
- يولد على الفطرة. ٣٥١
- كلامه عما ورد في السنة من سحر النبي صلى الله عليه وسلم. ٣٥٢
- المبحث الثاني: أحاديث في الأحكام والحلال والحرام. ٣٥٥
- فقه إنكار المنكر. ٣٥٥
- اشتراط القرشية في الإمامة الكبرى. ٣٥٧
- أحاديث في الأنساب. ٣٥٩
- معنى مزمارا من مزامير آل داود. ٣٦٤
- الدينار والدرهم الشرعيان. ٣٦٧
- المؤمن للمؤمن. ٣٧١
- الحرب خدعة. ٣٧٢

المبحث الثالث: أحاديث في أبواب متفرقة.	٣٧٣
جوامع الكلم.	٣٧٣
أحاديث الفتن.	٣٧٥
أحاديث متعلقة بفقه الملك والعصبية.	٣٧٦
الكريم بن الكريم.	٣٧٩
سكة المحراث.	٣٨٠
قرة عيني في الصلاة.	٣٨١
فضل العجم.	٣٨٢
الخاتمة.	٣٨٧
الفهارس:	٣٩٠
فهرس الآيات.	٣٩١
فهرس الأحاديث.	٣٩٤
فهرس الآثار.	٤٠١
فهرس التراجم.	٤٠٣
فهرس الغريب.	٤٠٦
فهرس الفرق والمذاهب.	٤٠٧
فهرس المصادر.	٤٠٨
فهرس المحتويات.	٤٨